

الدكتور

عبدالله ابراهيم سعيد

الأرض والإنتاج والضرائب

في متصرفية جبل
لبنان والبقاع
١٨٦١-١٩١٤

دراسة مقارنة في التاريخ الريفي
إستناداً الى وثائق أصلية



سلسلة التاريخ الريفي

الدكتور عبد الله ابراهيم سعيد

الأرض، والإنتاج، والضرائب
في متصرفية جبل لبنان والبقاع

١٨٦١ - ١٩١٤

دراسة مقارنة في التاريخ الريفي
استناداً إلى وثائق أصلية

سلسلة التاريخ الريفي ٢

دار الفارابي

بيروت ٢٠٠٢

تعريف بالكتاب

إنه الكتاب الثاني ضمن سلسلة التاريخ الريفي التي تضم ثلاثة كتب، الأول صدر عام ١٩٩٥، بعنوان: «أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٨٦١ - ١٩١٤»، والثالث صدر عام ٢٠٠٢، بعنوان: «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف اللبنانية ١٨٦١ - ١٩١٤».

يتناول هذا الكتاب بالعمق دراسة وتحليل أنواع الأراضي بياضاً وقراراً وإنتاجاً وضرائب وتحريراً وتحديدأ بعد مساحتها بالدرهم الإنتاجي. ويقيم العلاقة الجدلية «الديالكتيكية» بين الأرض وإنتاجها وقوة العمل البشرية والحيوانية، ومعادلة الإنتاج بالقدرة الشرائية لقوة إنتاجية الأرض وعمل الفلاح وأدواته وحيواناته مجتمعة.

إنه كتاب يبحث مسألة الضرائب الريفية الزراعية والعقارية وتقلبات أسعار المواد الزراعية، وصرف العملات الفضية والنحاسية والذهبية المحلية والأجنبية في سوق القطع اللبنانية والشامية، الدمشقية، والحلبيّة، وتأثير هذه القضايا على الإنتاج الريفي المحلي في نهاية القرن التاسع عشر والسدس الأول من القرن العشرين.

ويرصد قدرة المنتج الريفي على الادخار وتأمين غذاء أسرته واستمراره في الإنتاج، وقدرته على تطوير بُنى مجتمعه الإقتصادية والاجتماعية بدل التمرد والانتفاضة والنضال الإيجابي أو السلبي بالهروب من الاندماج في العملية الإنتاجية والإستعاضة عنها وعن التقدم الإقتصادي والتحرر الإجتماعي بالنزوح والهجرة.

من هنا، يمكن قراءة الكتاب كدراسة مستقلة في التاريخ الريفي، أو ككتاب ضمن سلسلة متكاملة في مضمونها ومنهجها وتحليلها لمصادرها ووثائقها الأصلية. فإنّ دراسة الملكية العقارية والمسألة الزراعية دراسة تحليلية نقدية لا يمكن فهمها دون دراسة عناصرها المكوّنة لها وتأثير القوانين والأعراف الاجتماعية المتراكمة عبر العصور التاريخية والإقتصادية. فبالرغم من أن هذا الكتاب يختلف مضموناً عن

الكتابين الآخرين، الأول والثاني في سلسلة التاريخ الريفي، إلا أنه يتكامل معهما منهجاً ومضموناً ووثائق وإطاراً تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً. لذلك يمكن إعتبار المقدمة المنهجية للكتاب الأول صالحة كمقدمة منهجية لهذا الكتاب مع بعض الاختلافات في الفرضيات والاستنتاجات والوثائق الجديدة في بابها ومصادرهما. . .

عبد الله سعيد

خلده، آب ٢٠٠٢

مقدمة منهجية في طرح المشكلة والفرضيات والتعريف بالوثائق الأصلية.

أولاً - في طرح المشكلة

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أخذ الإقتصاد الريفي في المقاطعات اللبنانية الجبلية والساحلية يتحول تدريجياً إلى اقتصاد إستهلاكي للمواد المصنعة خارجياً. حيث أدت السيطرة المتزايدة للرأسمال البضاعي^(١)، إلى تغيير في نموذج الإنتاج والإستهلاك الريفي المحلي، الذي فرض عليه التجار متطلبات النظام الصناعي العالمي. فلقد أخذ هؤلاء التجار يهتمون بشراء المنتجات الزراعية الأولية بقصد تصديرها إلى الخارج، وفي الوقت نفسه باستيراد منتجات مصنعة وبيعها في السوق اللبنانية المحلية. إن هذه العملية، ساهمت إلى حد ما، في فك ارتباط الإنتاج بالإستهلاك المحلي. وقادت السكان الزراعيين إلى إنتاج سلع لا يستطيعون الإنتفاع بها، كالشرانق والحرير الخام على سبيل المثال، وإلى الإنتفاع بسلع لا يستطيعون إنتاجها كالألبسة الجاهزة والأدوات المنزلية والحلي والأرز (الرز) والسكر والبن والشاي وغيرها. وهكذا أصبح الإنتاج الريفي اللبناني تابعاً للسوق الصناعية العالمية والإستهلاك خاضعاً للمنتجات الأوروبية المستوردة. مما أدى إلى ازدهار زراعة التوت وإنتاج الحرير الخام المعد للتصدير إلى مدينة ليون الفرنسية. وبالتالي حلت العملات النقدية المحلية والأجنبية مكان المقايضة الريفية التي أقتصرت على الإنتاج الفلاحي المنزلي البسيط غير المعد للتجارة الخارجية، بل للمبادلات القروية اليومية العادية.

(١) الكاي صونار: «تحول الأمبراطورية العثمانية - المجتمع، والإقتصاد، الإيديولوجيا»، مجلة

«الواقع»، العدد الرابع، شهر شباط، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٣.

إن تبعية الإقتصاد المحلي للسوق البضاعية العالمية لم تكن لصالح الإنتاج اللبناني المعد للإستهلاك الداخلي أو المعد للتصدير. فمنذ «الحرب الفرنسية الألمانية (عام ١٨٧٠م)، أخذت التجارة في سوريا (ومنها المقاطعات اللبنانية) تتجه نحو التدهور الوئيد المستمر، ورغم أن أرضها أنبتت محاصيل وفيرة في السنوات الثلاث الأخيرة (١٨٦٧ - ١٨٧٠)، إلا أن الأسعار المنخفضة في أوروبا والمشرق العربي، تركت فائض محاصيلها دون بيع، مما سبب البؤس للفلاحين... وركود التجارة في طول البلاد وعرضها... وبخاصة في تجارة الحرير والسمن. فقد أنخفضت أسعار هاتين السلعتين من النصف إلى الثلثين مقارنة بأسعارها في السنوات القليلة الماضية»^(٢)، أي في السنوات ١٨٦٦ - ١٨٧٠، حيث بيعت أقة الشرائق بسعر وسطي مقداره ٥٢ قرشاً^(٣)، لينخفض سعرها في السنوات ١٨٧١ - ١٩١٤م، إلى مقدار ١٨,٥ - ٢٧,٥ قرشاً^(٤)، أي ما بين ثلث ونصف سعرها تقريباً للسنوات التي سبقت الحرب الألمانية - الفرنسية.

وأدى كساد الإنتاج الزراعي إلى انخفاض كبير في قيمة أجور العمال الزراعيين اليومية والعمالات في معامل حل الحرير ليخيم العوز والفقر على الأرياف اللبنانية، على الرغم من رخص المواد الزراعية المنتجة محلياً. وهذا ما كان دافعاً من دوافع النزوح والهجرة اللبنانية وانتشارها.

ومما جعل القضية الزراعية في جبل لبنان والبقاع معقدة للغاية، هي طبيعة الأرض الزراعية وأنماط استثمارها. ففي جبل لبنان، كان الفلاح لا يستطيع أن يعمل في أرض تزيد عن عشرة دونمات، لأنه يحتاج إلى الصبر والعمل المضني لتحويل الصخور الجرداء الشديدة الانحدار إلى أرض منتجة صالحة للزراعة. وإن الأعمال التي كانت تفرض عليه للعناية بالأرض من فلاحه خمس مرّات في السنة، تأخذ منه وقتاً طويلاً لا تساعد في ذلك الطبيعة المناخية وكمية الأمطار المتساقطة على زيادة إنتاجه. فالعناية بعشرة دونمات من الأرض الجبلية، تحتاج إلى عشرة أيام للشقاق

(٢) شارل عيساوي: «التاريخ الإقتصادي للهِلال الخصيب ١٨٠٠ - ١٩٠٠» ترجمة د. رؤوف عباس حامد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ١١١.

(٣) عبد الله سعيد: «تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية، استناداً إلى وثائق أصلية»، (نموذج المتن الأعلى)، قدّم له د. مسعود ضاهر، الطبعة الأولى، دار المدى، بيروت ١٩٨٦، ملحق رقم ٣١، ص ٢٤٣ و ٢٤٤.

(٤) ملحق رقم ١٣.

حسب «طبية اليد» بمفهوم الفلاحين الريفيين، وإلى ثمانية أيام للثنية والثلاث وهناك التشرنة (نسبة إلى شهري تشرين الأول والثاني)، والكوننة أي الفلاحة في شهري كانون الأول والثاني، ويضاف إلى الفلاحة الحصاد وتربية دود القز وغيرها من أعمال إضافية تستهلك معظم وقت الفلاح الريفي من الفجر إلى النجر.

أما في البقاع، فلا عمل للفلاح سوى الحراثة وتهيئة أرض أستثمارته إلى أرض زراعية منتجة لغلال الحبوب كالقمح والشعير والقطاني. فهو يزرع بمعدل ٥٠ دونماً في السنة، ويكسر مقابلها ٥٠ دونماً أخرى لزراعتها في السنة المقبلة، على قاعدة الدورة الزراعية البقاعية بإراحة الأرض لمدة سنة كاملة أي فلاحتها وتركها عرضة لأشعة الشمس ومرعى للماشية ومن ثم زراعتها بعد أن يجعل الأرض المزروعة سابقاً تستريح مدة سنة أيضاً.

وتمتاز الإستثمار الزراعية الفلاحية بالبقاع باتساعها، إلى جانب إمكانية التوسع في زراعة أراضي بور جديدة أو معطلة إضافية. وذلك بسبب طبية أراضي البقاع السهلية والمنبسطة القليلة الحجارة، ونوع ملكيتها، كأراضي أميرية لا يحتاج استصلاحها وزراعتها إلا لإذن خاص من مختار القرية أو إمامها وشيخها، أو من مأمور دائرة الزراعة أو الطابو في المديرية المعنية أو القضاء التابعة له القرية. بينما حدثت إجراءات المساحة في جبل لبنان (١٨٦٢ - ١٨٦٨) من الملكيات الزراعية الخاصة، وبالتالي قطعت الطريق على استملاكات جديدة إلا بالشراء والبدل المالي النقدي.

وهكذا كانت تتسع مساحة الأراضي الزراعية، كلما كبرت الأسرة وأزداد أفرادها في البقاع، لتتقلص في جبل لبنان بفعل الإرث وحق الشفعة وتداخل الأراضي قيراطاً شائعاً وشراكة وحقوقاً مرفقة، مما أفقدها قيمتها الإنتاجية، وبالتالي أدى إلى انخفاض أسعارها وقيمتها التداولية في بعض المناطق الريفية، لترتفع في السواحل وقرب المدن. وأصبحت مدار نزاعات ودعاوى عقارية عديدة^(٥).

(٥) دفتر مساحة قرية عين قنيه الشوفية للعام ١٨٩٧م، الذي ما زال محفوظاً في مكتبة سليمان عباس بريش في عين قنيه، ص ٦ و ٩ و ١٦ و ١٧؛ سبق ونشرت وثيقة كنموذج منه في الكتاب الأول من هذه السلسلة، عبد الله سعيد: «أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٨٦١ - ١٩١٤»، دراسة مقارنة في التاريخ الريفي استناداً إلى وثائق أصلية، بيروت ١٩٩٥، وثيقة رقم (١)، ص ٢٨٧ و ٢٨٨.

وإن هذا التوسع الأفقي في استصلاح أراضي جديدة، لمجرد الزيادة في عدد السكان ونشوء الصراع على استعمار الأراضي الزراعية وإحيائها، جاء بديلاً عن استعمال أساليب جديدة في العمل الزراعي، في ظل تخلف أدوات الإنتاج وصعوبة تطويرها بقصد مضاعفة الإنتاج عمودياً بدون زيادة مساحة الرقعة الزراعية أفقياً.

ولكن نظراً «للمضايقات والمعوقات التي توضع في طريق استخدام رأس المال في مشروعات زراعية، يقتصر الإنتاج الزراعي على جهود أولئك الذين يحتلون أسفل الدرك الاجتماعي، الذي يؤدي جهلهم التام ونقص إمكانياتهم إلى الهبوط بالزراعة إلى حدود ضيقة وقصرها على الأساليب البدائية. وأحوال أولئك الفلاحين تعكس إلى حد كبير التدهور العام في أحوال البلاد...»^(٦) أي بلاد الشام والمناطق اللبنانية في جبل لبنان والبقاع، بعد كساد المنتجات الزراعية بشكل عام، وخراب مواسم الحرير بشكل خاص بعد عام ١٨٧٠.

ولكن جهود الفلاحين الريفيين وإمكانياتهم المتواضعة، أثمرت إنتاجاً زراعياً قليل التنوع، اقتصر في جبل لبنان على زراعة التوت وتربية دود القز، وزراعة الزيتون والتين والخروب والعنب والتبغ والجوز واللوز والليمون، مع هامش بسيط لزراعة الحبوب والخضار والفاكهة. بينما أنتشرت في وادي البقاع بأقضيئها الأربعة بعلبك والبقاع العزيز وحاصبيا وراشيا، زراعة القمح والشعير والذرة والشمام والبطيخ، ورعاية الغنم والماعز مع هامش بسيط لإنتاج الحرير والزيت والزيتون والعنب^(٧). لذا إن جهل الفلاحين ما هو إلا نقص في إمكانياتهم المادية وقصر

(٦) شارل عيساوي: «التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب»، مرجع سابق، ص ١١١ - ١١٢.

(٧) Adel ISMAÏL: "Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban et du Proche-Orient du XVII Siècle à nos Jours", Editions des Œuvres Politiques et Historiques, les Sources Françaises, 32 tomes, et quatre tomes, Correspondance Commerciale, Consuls de Beyrouth, Saïd, Syrie, Tripoli et Turquie; Imprimerie catholique, Beyrouth 1975 à 1983, tome I, p. 310-311.

سنعتمد هذه المصادر تحت اسم: Adel ISMAÏL: "Documents...", tome..., p...

ملاحظة: للمزيد من المعلومات عن المزروعات اللبنانية والنباتات الحرجية وأماكن زراعتها وتجارتها، في القرن التاسع عشر، يراجع المصدر المهم: أرثيمي رافلوفيتش: «تقارير طبيب روسي أرسل إلى الشرق»، الوثيقة الثالثة: «رحلة من بيروت إلى دمشق عبر طرابلس والعودة من دمشق إلى بيروت عبر دير القمر»، والوثيقة الرابعة: «رحلة من بيروت إلى حلب عبر اللاذقية والاسكندرون والعودة إلى بيروت عبر حماه وحمص وزحلة»، وثيقتان منشورتان ضمن كتاب م. ريجنكوف وإ. سميليانسكايا: «سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من =

معرفتهم في استعمال الأدوات الزراعية والمخصبات الحديثة المنتشرة آنذاك.

من هنا على الباحث الاجتماعي في التاريخ الريفي أن يراعي اختلاف التطور الاقتصادي فيما بين المناطق اللبنانية في كل من جبل لبنان والبقاع. وأن يراعي أيضاً تنوع الأراضي الزراعية وإنتاجها مناخياً وجغرافياً وتربة وكمية أمطار متساقطة ومصادر مياه الري. وذلك من قرية إلى قرية ومن ناحية إلى أخرى، وحتى ضمن الوحدة الإنتاجية، الواحدة مهما كانت صغيرة.

ثانياً - الفرضيات

لقد نشأت بين متصرفية جبل لبنان والبقاع علاقات اقتصادية متكاملة، حيث كانت مناطق المشرق العربي في ولايتي بيروت وسورية تخضع لدولة مركزية واحدة ألا وهي السلطنة العثمانية. مما حتم انتفاء وجود الحواجز الجمركية الدولية والحدود الطبيعية بين أقاليمها وسنّاجقها وولاياتها ولكن كان لكل منها حدود إدارية وبوابات لجباية الرسوم والضرائب عن البضائع المتنقلة أو المصدّرة. ورغم ذلك شكّل كل من البقاع وجبل لبنان الممر الطبيعي للبضائع المنتجة في الداخل السوري والمعدّة للتصدير إلى مصر وفرنسا ولا سيما التبغ والحريز. وكان البقاع العمق الاقتصادي لتغذية متصرفية جبل لبنان بالحبوب واللحوم الحيّة. وكان أهالي جبل لبنان ينتقلون بفائض إنتاجهم من الفاكهة الطازجة والزيت والزيتون والعنب والدبس والتين، فيبيعونها في البقاع ودمشق وغيرها من مدن ولايتي سورية وبيروت.

وإن ازدياد التبادل التجاري بين المدينة والريف في جبل لبنان والبقاع، والمدن الساحلية والداخلية، كصيدا وصور وبيروت وطرابلس ودمشق وحلب، أدى إلى ارتفاع وتيرة الإنتاج الزراعي المعدّ للتبادل التجاري الداخلي في المشرق العربي، وإلى انتعاش الحالة الاقتصادية مؤقتاً في المدينة وإلى توسّع سوق العمل فيها بعد نزوح قسم كبير من الفلاحين المعدمين وكادحي الريف إليها. حيث امتصت المدينة فائض الأيدي العاملة الزراعية غير القادرة على الهجرة وشراء أراضٍ زراعية خاصة بها.

= القرن التاسع عشر، مذكرات رحالة، تقارير علمية واقتصادية ووثائق قنصلية وسياسية وعسكرية، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٣، ص ١٩٥ - ٢٢٨.

ونتيجة لدور السوق التبادلية للإنتاج الزراعي في المدن الساحلية الكبرى كصيدا وبيروت وطرابلس، والمدن الداخلية كزحلة ودمشق، ودور الرأسمال التجاري المحلي المرتبط بالتبعية للرأسمال الأجنبي الأوروبي وخاصة الليوني - الفرنسي. وبالإضافة إلى طبيعة المجتمع الريفي المتشابهة آنذاك، وما تتطلبه من أدوات إنتاج بدائية، وحرف يدوية صغيرة نشأت على المحاصيل الزراعية المتوفرة في القرى الريفية، انتشرت معامل حل الحرير ومعاصر الزيت وطواحين القمح المائية في جبل لبنان، ونمت وتطورت زراعة التوت والزيتون وتربية دود القز (الحرير). كما اتسعت تجارة القمح البقاعي حتى صارت المصدر الأساسي لغذاء سكان الجبل إبان حكم المتصرفية. أما في البقاع فنشأت الأعمال الحرفية البسيطة المرتبطة بالزراعة كصناعة آلات الفلاحة الخشبية والحديدية، ومهنة البيطرة ومعاصر العنب والدبس والطواحين الهوائية وغيرها.

لذا، هل حافظت العلاقات الاقتصادية في جبل لبنان والبقاع على وتيرتها التصاعدية بعد إنشاء شركة مرفأ بيروت عام ١٨٨٣، واتساع تجارة الحرير الخام مع فرنسا والتبغ مع مصر عبر مرفأ صيدا وصور؟ أم نافست المصنوعات الأوروبية الحديثة منتجات المشرق العربي اليدوية، وقضت على الكثير من الحرفيين في الأرياف، مقابل ازدياد سكان بعض المدن أضعاف ما كانوا عليه قبل عام ١٨٥٠^(٨).

لماذا شهدت الفترة الممتدة من بداية حكم المتصرفية عام ١٨٦١ إلى سنة ١٨٧٠ ارتفاعاً في أسعار الحرير الخام ومن ثم تراجع هذه الأسعار بعدها^(٩)؟ ففي الفترة الأولى من عمر متصرفية جبل لبنان اشتد الطلب على الحرير الخام، وانتشرت معامل حل الحرير البخارية في جبل لبنان وخاصة في حمانا والقرية وبتاتر وعين حماده قرب أرصون. ولكن بعد فترة ١٨٧٠ تعرض الحرير الخام لأزمة تصريف وذلك بسبب:

«(١) - افتتاح قناة السويس في أول السبعينات وانخفاض تكاليف النقل الذي أدى إلى تسويق الحرير الهندي والياباني والصيني.

(٢) - مزاحمة الحرير الصيني والياباني للشرائق المحلية.

(٣) - اكتشاف خيوط إصطناعية أخذت تحل محل الحرير الطبيعي.

(٨) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...» مرجع سابق، ص ٣٥ - ٣٦.

(٩) ملحق رقم ١٣.

إلى جانب هذه الأسباب تضافرت أسباب داخلية في زيادة حدة الأزمة منها النقص في اليد العاملة بسبب الهجرة، وارتفاع أسعار الأراضي والريع العقاري، وبروز مجالات عمل أخرى غير قطاع الحرير ذات مدخول عمل أعلى...»^(١٠) كالتجارة والسمسرة والعمل على توزيع حمولة البواخر في مرفأ بيروت والإغتراب وغيرها من المهن التي استحدثت بعد خراب مواسم الحرير.

وبالرغم من خراب مواسم الحرير وكساد الإنتاج المحلي بعد عام ١٨٧٠م، كان المربي والتاجر يستوفيان دينهما من المزارع والمنتج، مع الفائدة مواداً عينية من الحرير أو من الحبوب والزيت وذلك لكي يستفيد كل منهما من ارتفاع الأسعار بين قيمتها المتدنية على المواسم، وقيمتها المرتفعة عند تسويقها بعد تخزينها لفترة تسمح بارتفاع أسعارها.

وطالما تعرّضت مواسم الحرير للكساد وانخفاض الأسعار، لماذا لم تنل شجرة الزيتون أو شجرة الخروب الاهتمام الكافي الذي نالته شجرة التوت؟ فالأراضي الريفية بمعظمها تصلح لزراعة الزيتون الذي يستفاد منه في صناعة الزيت الفاخر المشبع بالمواد الدهنية، أو استهلاكه حياً للأكل طيلة أيام السنة حيث يشكل الزيتون شيخ سفرة اللبناني والشامي. كما يمكن لإنتاج الخروب أن يساهم آنذاك في التعويض عن الخسارة في تجارة الحرير، وذلك بسبب فائدة دبسه الغذائية والطبية وخشبه في التدفئة وصناعة المفروشات المتينة. ولكن الأسباب التي حالت دون الإهتمام بالزيتون والخروب، تعود إلى هيمنة السوق التجارية الليونية الفرنسية على تجارة الحرير وتسويقه حتى نهاية القرن التاسع عشر مما أخر الإهتمام بشجرة الزيتون لتأخذ دورها في الاقتصاد الريفي قبيل الحرب العالمية الأولى^(١١). ولعدم قدرة اللبناني آنذاك على صناعة زيت خالٍ من المرورة يمكن تخزينه من سنة إلى أخرى.

ولماذا لم تعرف المناطق البقاعية سوى زراعة الحبوب والتين والكرمة للإستهلاك المحلي أو صناعة الدبس والخمرة في المناطق القريبة من زحلة أو

(١٠) آمال وهيبة: «بعض آثار الإنخراط في الاقتصاد العالمي على اقتصاد مجتمع لبنان في القرن التاسع عشر (من خلال نموذج كسروان)». رسالة دبلوم الدراسات المعمقة في علم اجتماع التنمية، إشراف د. بطرس لبكي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثاني، بيروت ١٩٨٤ - ١٩٨٥، رسالة غير منشورة، ص ٤٤.

(١١) Jacques WEULERSSE: "Paysans de Syrie et du Proche-Orient", huitième édition callimard, Paris 1946, p. 157.

المشمش في قضاء بعلبك^(١٢)؟ بالعودة إلى الفرضيتين السابقتين، بالنسبة لهيمنة إنتاج الحرير في جبل لبنان والحبوب في البقاع، لا بد من التساؤل التالي، من كان يحدد نوع الزراعة في كل من المنطقتين، الفلاح والمزارع، والمالك الصغير؟ أم تأثير السوق المحلية، أو متطلبات السوق الخارجية؟ أم كانت عملية الإنتاج تتم بمعزل عن تمنيات وتوجهات الفلاحين والمالكين، وبمعزل عن نوع ملكياتهم إن كانت خاصة أو وقفية أو أميرية؟ هل صحيح أن الفلاح اللبناني كان يعمل لكفايته وكفاية أسرته؟ وما هي كفايته؟ هل هي فقط كفاية غذائية؟ أم كان هناك كفاية سكنية وأخرى استقلالية في استثمار زراعية خاصة به؟ من هنا يمكن فهم، لماذا كان القمح كمادة غذائية عزيزاً على قلوب الفلاحين في جبل لبنان والبقاع على السواء؟ فالقمح مادة مقدسة عندهم، وهي لقمة عيشهم ولقمة خبزهم. فإن وقعت قطعة خبز على الأرض، كان الفلاح أو أحد أفراد أسرته، يلتقطها ويضعها على جبينه بعد أن يقبلها ويطلب السماح من ربه لتبقى هذه النعمة دائمة ومستمرة كي لا يجوع أو يجتاحه العوز إلى القمح وخبزه. فهل يفهم الجيل الجديد من الباحثين والمؤرخين، وغيرهم من المهتمين بالشأن الاجتماعي والاقتصادي لسكان الريف الجهد الكبير الذي بذله الريفي في سبيل إبقاء أرضه معطاءة منتجة، وأرض المناطق اللبنانية خضراء في وسط محيط من المناخ الجاف القليل الأمطار مع غلبة للأراضي شبه الصحراوية الجرداء؟

لقد حاول الريفي اللبناني العمل جاهداً باستمرار لتثبيت ملكية أرض استثمارته وحمايتها من الضياع، أو الاستيلاء عليها من قبل المالكين الكبار والمتنفذين. فطالب بتطبيق بنود ومبادئ الإصلاحات الخيرية العثمانية من إعلان خط شريف كلخانة عام ١٨٣٩م، وصولاً إلى الدستور العثماني عام ١٨٧٧، مروراً بالإصلاحات الخيرية لعام ١٨٥٦، وقانون الأراضي عام ١٨٥٨م، وقانون الطابو وملحقاته وتعليماته (١٨٥٩ - ١٨٦٢)، ومجلة الأحكام العدلية عام ١٨٧٢. لذا كانت المساحة وإحصاء الأراضي المنتجة مطلبه الشعبي الأساسي. فالمساحة تثبت الملكية الفردية وتحميها من الضياع، وتقضي على العلاقات الإقطاعية الممثلة بهيمنة المقاطعين وكبار المالكين على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية يعمل عليها مجموعة كبيرة من الفلاحين الشركاء المحرومين من أبسط الحقوق المدنية والإنسانية. فانتصار المساحة إذن، وضع حداً لابتزاز المشايخ الإقطاعيين ومطالبهم المجحفة، ولاغتصابهم

Jacques WEULERSSE: "Paysans de Syrie...", op. cit., p.154.

(١٢)

الأراضي ونهب ريعها الضريبي والعقاري^(١٣).

فلقد قللت المساحة من الدعاوى العقارية، وأعادت توزيع الضرائب بشكل عادل على كل الأراضي الزراعية الريفية، وخاصة تلك التي كانت معفية منها في الشوف والمتن وزحله والشويفات وتنخص آل شهاب وآل أبي اللمع وآل أرسلان^(١٤).

ولكن طالما أن المساحة الإنتاجية تناولت الأراضي الزراعية المغلة، كيف ضاعت الأراضي المشاعية العامة والقلاع الصخرية والأراضي الموات، ورؤوس الجبال - التي لا تصلها إلا العصفير - وشواطئ البحار والأنهار؟ وكيف أصبحت مملوكة الرقبة من قبل فئة قليلة من المتنفذين وأصحاب الملكيات الكبيرة؟ على الرغم من أن دفاتر مساحة قرى جبل لبنان لم تشر لا من قريب أو من بعيد إلى إحصاء الأحراج والمشاعات غير الزراعية والمراعي والبيادر والأراضي المعطلة والموات وشواطئ البحر والأنهار في خاناتها أو في الشروحات الإضافية عليها^(١٥). هذا مع العلم أن مجموع الملكيات الخاصة الإفرادية والوقفية في جبل لبنان، كانت تقدر حتى نهاية المتصرفية بنسبة ٣٩٪ فقط من مجموع مساحة أراضي جبل لبنان العامة الزراعية وغير الزراعية البالغة آنذاك حوالي ٣٥٠٠ كلم^٢^(١٦).

إن الهدف الرئيسي من المساحة بالنسبة للسلطنة العثمانية وإدارتها المالية، كان في تأمين مداخل خزانتها ومصاريف موظفيها المدنيين والعسكريين. وهذا ما تمثل بالترتيبات الضريبية التي رافقت الإصلاحات الخيرية وأدت إلى هدوء نسبي في جبل لبنان والبقاع بعد الإنتفاضات الفلاحية التي عمت المتن وكسروان والشوف وحوران وغيرها من المناطق والولايات العثمانية خلال القرن التاسع عشر.

ولكن، إجراءات المساحة العثمانية في جبل لبنان والبقاع تحتم طرح تساؤلات عديدة، منها:

(١٣) Adel ISMAÏL: "Documents...", t.7, p. 147 et t. 9, p. 346.

(١٤) Henri GUYS: "Beyrouth et le Liban", Voyageurs d'Orient, 2^e Édition, Imprimerie de W. Remquet, Paris 1850, et Édition Dar LAHD KHATER, Beyrouth 1985, tome 2, p. 95-96.

ترجم إلى العربية تحت عنوان: هنري غيز: «بيروت ولبنان من قرن ونصف قرن»، تعريب مارون عبود، جزءان، الطبعة الثانية، دار المكشوف، بيروت، الجزء الأول ١٩٤٩ والجزء الثاني ١٩٥٠.

(١٥) دفاتر مساحة قرى بشري ويقسميا، ومحمرش وإهدن وبريج وبعقلين وعين قنيه وبدوغان وعين صوفر كنماذج معتمدة في سياق النص يراجع منها الوثائق رقم ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧.

(١٦) ملحق رقم (١).

- لماذا لم تعتمد لجان المساحة الكيل العشري والخرائط الطبوغرافية التي كانت مستعملة في أوروبا آنذاك، بدل اعتماد الدرهم والقيراط والحبة كقياسات مبهمة في تقدير إنتاج الأرض؟

- لماذا كان المخولون بإعطاء العلم والخبر، من مخاتير القرى ومشايخها وأئمتها، يكتفون فقط بتحديد العقار من جهاته الأربعة بذكر أسماء مالكي العقارات المجاورة التي تتغير حدودها الاسمية بتبدل المالكين؟ أو بذكر معالم غير ثابتة كالقناة الشتوية، أو شجرة أو صخرة، أو غيرها؟ وكلها معالم تتغير بفعل العوامل الطبيعية والمناخية وتدخل الإنسان في تبديل موقعها. ألم يكن بالإمكان اعتماد معالم ثابتة موثوقة توضع لتحديد العقارات وتحريرها؟ ألم يساهم عدم وجود الحدود الثابتة والواضحة بين العقارات وحتى المقاطعات في جبل لبنان والبقاع في عوامل الاضطراب الاجتماعي والسياسي في القرى الريفية؟

ولكن في ظل إجراءات مساحة مبهمة، تناولت فقط إحصاء الأراضي المنتجة والمغلة والسكان المكلفين بدفع ضريبة الرؤوس بدل عدم خدمتهم العسكرية الإلزامية في الجيش العثماني. في ظل كل ذلك يصعب تقديم وصف دقيق لنظام الضرائب العثماني. حيث لم تكن القواعد والأنظمة المكتوبة تمتّ بكثير من الصلة لما كان يمارس في الواقع من قبل الجباة المحليين والمقاطعةيين السابقين، وكبار المالكين الذين كانوا يتهربون من دفع الضرائب المتوجبة على أراضيهم لتحصيل أراضي الفلاحين وصغار المالكين المعدمين وزر الأعباء الضريبية المرتفعة التي تصل أحياناً كثيرة إلى ٥٠٪ من قيمة الإنتاج غير الصافي للأرض^(١٧). ولقد تنوعت الضرائب واختلفت من منطقة إلى أخرى، ففي حين كانت تشمل في جبل لبنان ضريبة «الويركو»، أي ويركو الأملاك أو مال الأرزاق، والويركو الشخصي أو مال الأعناق، وويركو التمتع أو ضريبة الدخل والحسبة، وويركو الأغنام، وأعشار الحرير والتبغ وعائدات الأراضي الأميرية، وضريبة العمال المكلفين أو مال الطرق بالإضافة إلى رسوم مختلفة فرضت على الملح والخمور والمسكرات والجرائد الرسمية والمحاكم وجوازات السفر، وبطاقات الهوية وغيرها. كان البقاعي يدفع هذه الضرائب والرسوم ويُفرض عليه أيضاً الأعشار على الحبوب وإنتاج الأراضي الأميرية المنتشرة بكثرة في ولايتي سورية وبيروت آنذاك، والبدل العسكري وويركو الأملاك المبنية أو رسم

(١٧) روجر أوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ - ١٩١٤»، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٠، ص ٥٧.

المسقفات التي لم يدفعها الجبلي إلا في نهاية عهد المتصرفية.

من هنا، كانت القاعدة، في بعض مناطق بلاد الشام، ومنها البقاع تقضي بعدم جواز إحصاء المحصول قبل قياس الغلة للحيلولة دون قيام الفلاحين بإخفاء جزء منها. وكان ملتزم جباية الضرائب يجبر «الفلاح على نقل المحصول إلى أقرب مدينة. وهكذا لم يكن يبقى للمزارع إلا القليل مما يزيد احتياجاته الإستهلاكية. وإذا ما استطاع المزارع أن يحتفظ بما يزيد قليلاً عن ما يحتاجه لإعالة نفسه أو أسرته وحيواناته وما يستخدمه كبذور لخطط العام التالي. فإن ذلك لم يكن بفضل الحماية المحدودة التي قد يحصل عليها بسبب العرف أو القانون، بل كان بالأحرى نتيجة لمهارته في التهرب من بعض ما يُطلب منه، أو نتيجة لموقع جغرافي موات (موات، أو ميت بعيد عن عيون أجهزة السلطنة)، أو لمصلحة جابي ضرائب معين، أو وكالاته في عدم المبالغة في إرهاب فلاحيه»^(١٨).

فلماذا، كان الفلاح في أقضية البقاع الأربعة، يتحمل ضرائب إضافية كالبدل العسكري والأعشار، ورسم المسقفات، وضريبة إبقاء الأراضي الأميرية منتجة، وإلا صودرت منه كل ثلاث سنوات؟ ولماذا أعفي الجبلي من الخدمة العسكرية الإجبارية، وفرضت عليه ضريبة «ويركو» الأعناق بمقدار ٨,٧٥ قروش، بينما فرضت على البقاعي الخدمة العسكرية الإلزامية، أو دفع ضريبة البدل العسكري بمقدار ٣٠٠ إلى ٥٠٠ قرش في السنة للإعفاء منها؟

ولماذا أعفي الجبلي من دفع رسم المسقفات حتى عام ١٩١٣ تقريباً؟ مع العلم أن مناطق متصرفية جبل لبنان كانت مكتظة بالسكان، ومعظم أبنية الجبليين ملكاً لهم، بعكس المناطق البقاعية القليلة السكان وأبنيتها بمعظمها أميرية أو بنيت على أراضٍ أميرية ووقفية؟

لذا، فهل صحيح أن الجبلي المقيم في متصرفية جبل لبنان كان مكلفاً بدفع ضرائب تفوق أضعاف ما يدفعه البقاعي؟ أم العكس، كان سكان الولايات العثمانية يدفعون ما لا يمكن تحمّله من الضرائب والرسوم التي وصلت إلى حدود ٥٠٪ من إنتاجهم غير الصافي. حيث كان المقيم في الولايات العثمانية يدفع حوالي ٩٠ قرشاً في السنة ضريبة، مقابل ١٧ قرشاً للمكلف في جبل لبنان^(١٩).

(١٨) روجر أوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد...»، المرجع السابق، ص ٥٨.

ADEL ISMAÏL: "Documents...", t. 18, p. 380.

(١٩)

وهكذا لم تحمل السيطرة العثمانية الطويلة على بلاد المشرق العربي أية تغيرات بالنسبة للفلاح، لا في حياته العائلية والأسرية، أو في نشاطه الزراعي اليومي، أو في ملكية الأرض، أو في علاقاته الاجتماعية والاقتصادية الريفية، أو في علاقته بالدولة وإداراتها المحلية والمركزية^(٢٠). فالفلاح المشرقي، لم يكن يعتمد على مداخله المالية النقدية، بل كان يلجأ إلى بيع ومقايضة إنتاجه المنزلي عيناً من الدواجن والبيض ورؤوس الماعز والأغنام والأبقار والحبوب والخضار والفاكهة الصيفية، وغيرها التي كانت نتيجة النشاطات الثانوية آنذاك لمجمل الفلاحين اللبنانيين في الأرياف. حيث ساهمت هذه المداخل في تأمين حاجات الفلاحين الغذائية غير المنتجة ذاتياً. ولكن إدارة المالية العثمانية حاولت أن تقاسم الفلاح هذه المداخل بفرض الرسوم والضرائب على إنتاج الفلاح الريفي مهما كانت بسيطة، وعلى مقايضته القروية البسيطة، أو على حيوانات نقله ولحومه.

ثالثاً - التعريف بالوثائق الأصلية والمصادر الأساسية

إن دراسة التاريخ الريفي الإقتصادي دراسة علمية جدية، تحتاج إلى سبر غور الوثائق الدفينة المتعلقة بالضرائب الزراعية الشخصية والعامة، وبدفاتر حسابات المؤسسات الحرفية والتجارية البسيطة والمعقدة بالإضافة إلى الحسابات والمصاريف الشخصية إذا وجدت. وبما أن الكتاب، موضوع البحث، هو الكتاب الثاني ضمن سلسلة التاريخ الريفي، حيث يتكامل مضموناً مع الكتابين الأول والثالث، ولكن يختلف اختلافاً جوهرياً في مضمون معظم وثائقه الجديدة دون القطع نهائياً مع وثائق الكتابين الآخرين. وبسبب اختلاف بعض الوثائق المعتمدة في إسنادات هذا الكتاب مضموناً ونوعاً وتاريخاً، تم الإكتفاء بإدراج ما أمكن الوصول إليه كأمثلة ونماذج تُعنى بالموضوع دون أن يرتفع النص إلى الوثيقة أو يصبح عبداً لها، أو دون إرهاق النص بوثائق نشرت سابقاً إلا ما نشره بعض أصحابها لتأخر صدور هذه السلسلة، لأهميتها في هذا الكتاب.

ولقد ساهمت الوثائق بتنوعها بإغناء البحث، وإعطائه الجدية والعلمية، وأبعدته عن الأدلجة السياسية والتنظير الاقتصادي والاجتماعي. وتتوزع الوثائق المستعملة على دفاتر المساحة، «الميري» أو الطابو العثمانية، وعلى سجلات المحاكم الشرعية

Jacques WEULERSSE: "Paysans de Syrie...", op. cit, p. 59.

(٢٠)

والمحاكم المدنية، وإيصالات الضرائب والرسوم المختلفة، ودفاتر الحسابات المدرسية والوقفية والخاصة. وفي هذا الكتاب سنكتفي بالتعريف ببعض الوثائق التي لم تنشر سابقاً ضمن سلسلة التاريخ الريفي^(٢١)، منها:

١ - دفاتر المساحة القروية والعائلية الخاصة في جبل لبنان

بالإضافة إلى دفاتر مساحة قرى بدغان وعين صوفر، وبشري ويقسميا ومحمرش وعين قنيه التي جرى التعريف بها في الكتاب الأول من هذه السلسلة، هناك دفتران عائليان، يعودان إلى أملاك آل خضر، وآل أبي حاطوم في بعقلين: يضم الدفتر الأول ٥٤ صفحة، طول كل منها ٢٦ سم وعرضها ١٧ سم وفيه ٨ الملكيات منها سبعة لآل خضر وواحدة لسعيد بحد حماده. أما الدفتر الثاني فبلغ عدد صفحاته ١٤ صفحة، منها سبع صفحات بيضاء، طول كل منها ١٦ سم ونصف، وعرضها ١١ سم، وبلغ عدد المالكين في هذا الدفتر حوالي ٧ مالكين. بدأ العمل في هذين الدفترين في ١٥ تموز ١٣٠٤ ماثية الموافقة ١٨٨٨ م^(٢٢).

أما من حيث المحتوى والمضمون، فلقد صُنِّفت دفاتر مساحة أراضي القرى الجبلية بالنسبة لتسجيلاتها إلى ثلاثة أنواع: دفاتر عقارية تفصيلية حسب موقع العقار التسلسلي في القرية؛ ودفاتر ملكية تفصيلية بعقارات كل مالك؛ وأخرى عامة بأسماء المالكين ومقدار دراهم مساحة أراضي كل منهم.

أ - محتويات الدفاتر العقارية التفصيلية^(٢٣): تسهيلاً لعمل لجان المسح، ولا سيما المقومين والمخمين، عمد كتاب لجان المسح، إلى تجزئة صفحة تقدير إنتاج أراضي القرية إلى ثماني «خانات»: أربع مخصصة لتقدير الإنتاج، والأربع الأخرى لإسم المالك وطائفته ومواصفات العقار والملاحظات.

تتضمن خانات الإنتاج حقولاً خاصة لتقدير غلة الزيتون والتوت والمختلف والسليخ، وكل منها ينقسم إلى ثلاث خانات فرعية للحبة، والقيراط والدرهم. أما

(٢١) يمكن مراجعة المقدمة منهجية للكتاب الأول من هذه السلسلة: عبد الله سعيد: «أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع...» مرجع سابق، ص ٣٠ - ٤٢.

(٢٢) وثيقة رقم (٤)، دفتر آل أبي حاطوم. وثيقة رقم (٦). الصفحة الأولى والثانية من دفتر آل خضر. ما زال الدفتران محفوظين في مكتبة المحامي سليمان تقي الدين في بعقلين.

(٢٣) نموذج وثيقة رقم (٣).

الخانة الخامسة من اليمين فهي مخصصة لرقم العقار (نمرته) وتسلسله حسب وروده في أثناء التقدير الأولي والأساسي، خلال جولة المقومين على الأراضي الزراعية مدة ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م. ويعتون في الخانة السادسة إسم طائفة المالكين الذين تدرج أسماؤهم في هذه الخانة حسب ورود أرقام عقاراتهم وحدودها بالنسبة لأصحاب العقارات الأخرى وتحدد نوعية الملكية من إفرادية أم وراثية أم ثنائية أم شراكة (مشرك). أما الخانة السابعة، وعنوانها المكان أو «المحل»، تخصص لموقع العقار في خراج القرية باسمه الفرعي: «الجدار - عين الضيعة - الشالوق - الخربة - القلعة - المزرعة - كسارة الخوري - وادي الجوز - كسارة الدير... وغيرها». بينما تخصص الثامنة والأخيرة للملاحظات (ملحوظات)، وهي عادة تتضمن أسماء الشركاء بالعقار الواحد، وإقامة المالكين من خارج القرية وبعض الاشكالات الملحقة بالعقار من دعوى وغيرها...

وبعد احتساب العقارات الزراعية حسب إنتاجها، من توت وزيتون ومختلف ولسيخ، كل نوع بخاتته، يُسجل تقدير غلة المغالق بخمسة خانات أيضاً، واحدة لتقدير الإنتاج بالحبة والقيراط والدرهم، وأخرى لرقم المغلق (العقار) وثالثة لإسم المالك، ورابعة لنوع المغلق (مطحنة، معصرة، دكان، فرن...) وخامسة لموقع المغلق والحقوق المكتسبة عليه.

ب - محتويات دفاتر الملكية التفصيلية^(٢٤): كان بحوزة شيخ القرية أو مختارها دفتر تفصيلي بعقارات كل مالك وما يلحق بها من تغيرات وتبدلات في البيع والشراء والرهن والإرث. وهذا الدفتر لا يختلف عن سابقه، إلا أنه كان يخصص فيه لكل مالك صفحة أو أكثر حسب غناه العقاري والمالي وقدرته على شراء الأراضي، أو جزء من الصفحة إذا كان من أصحاب الأملاك المعدمة والقليلة. ومع الزمن يتحول هذا الدفتر إلى شبه مسودة يصعب مطالعتها والتعرف على تسجيلاتها لكثرة التبدلات التي تطرأ على صفحاته وأرقام عقاراته. أما خانات كل صفحة منه، فهي واحدة لتقدير الإنتاج بالدرهم والقيراط والحبة، وأخرى لموقع العقار ومزروعاته، وثالثة لنمرة العقار...

ج - محتويات دفاتر الملكية العامة^(٢٥): تحمل الدفاتر العامة، خلاصة مساحة

(٢٤) نموذج دفاتر مساحة أراضي قرية بدغان وعين صوفر وثيقة رقم (١)، ودفاتر عائلي آل خضر - وثيقة رقم (٦)، وآل أبي حاطوم وثيقة رقم (٤)، وخلاصة سجل مشترى وقف دير مار يوحنا مارون - كفرحي - البترون، ١٨٧٣ - ١٨٨٥، وثيقة نموذج منه رقم (٧).

(٢٥) كمثال دفتر مساحة قرية بشري. نموذج وثيقة رقم (٢).

أمالك القرية الجبلية، وتقسم كل صفحة منها إلى خمسة أعمدة أو خانات: فالعمود الأول من اليمين يشمل تقدير المساحة الإنتاجية لأراضي كل مالك بالحبة والقيراط والدرهم. أي مجموع دراهم مساحة عقاراته داخل القرية، بدون العودة إلى تفصيلات قطعها كما وردت في الدفتر الأولي الذي وضعت لهجان المساحة عام ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م. ويخصص العمود الثاني لأرقام المالكين وليس لنمر العقارات. ويُسجل في العمود الثالث أسماء المالكين (الإسم الثلاثي)، مع التفريق بين المالكين الإفراديين والشركاء والورثة والملكيات الثنائية والأوقاف. أما العمود الرابع فهو مخصص لطائفة المالكين، إذا وجدت في القرية أكثر من طائفة ليُدرج أمام كل إسم طائفة صاحبه. وفي باب الملاحظات، يتم الإشارة إلى انتقال الملكية من شخص إلى آخر، ومكان إقامة المالك في حال كان من خارج القرية المسجلة أملاكها في الدفتر المخصص لها.

ويتفرع عن هذه الدفاتر العامة والتفصيلية، دفاتر خاصة بكل طائفة أو عائلة قروية تحتوي صفحاتها على المعلومات ذاتها المسجلة في الدفاتر العامة والتفصيلية^(٢٦). ولا بدّ لدارس دفاتر المساحة القروية في جبل لبنان من إبداء بعض الملاحظات حول عملية المسح والتسجيل العقاري والمعلومات الواردة فيها، منها: اعتمدت هذه الدفاتر التسجيل الطائفي، والعائلي، ولم تتضمن تسجيلاتها الحقوق المرفقة بالعقار من الشفعة وحق الممر والمسيل والري وغيرها، بل تركت هذه القضايا للعرف والعادة مما سبب الخلافات والدعاوى التي لم تنته. ولم يجر تسجيل الأبنية ولا إحصاء الأراضي الحرجية والمشاعات الغابية والأراضي الموات وغيرها من الأراضي غير المنتجة آنذاك. وأخيراً اعتبرت الأوقاف من أصحاب الأملاك الخاصة وطبق على أراضيها الزراعية المسح والإحصاء كالأمالك الإفرادية تماماً، لذلك اكتسبت الأوقاف الصفة المعنوية.

٢ - إيصالات الضرائب والرسوم العثمانية

أ - إيصالات مال الويركو الإفرادية

١ - في جبل لبنان^(٢٧): طول الإيصال ١٤ - ١٥ سم، وعرض ورقته ١٠ - ١٢ سم، ويحتوي على المعلومات التالية: يحمل كل إيصال في أعلاه اسم متصرفية

(٢٦) وثيقة رقم (٤) و(٥) و(٦).

(٢٧) الوثائق رقم (١٨) (أ وب وج ود).

جبل لبنان، ورقمه القروي، ورقم الدفتر العائد إليه في دوائر مالية القضاء. ويذكر فيه اسم القرية والمديرية (الناحية) والقضاء. وقيمة مال ويركو الأرزاق. ومقادير مساحة الملكية بالدرهم والحب والقيراط، وقيمة مال الأعناق وعدد الأفراد المكلفين. ومن ثم يُسجل فيه اسم المكلف وقيمة ما دفعه نقداً، والسنة المسددة عنها مال الويركو، وتاريخ إعطاء الإيصال، ويوقع ويُختَم من قبل شيخ القرية.

٢ - في البقاع^(٢٨): إيصالات ويركو الأملاك الإفرادية المستعملة في البقاع هي إيصالات عامة لجميع ولايات الدولة العثمانية تقريباً^(٢٩). طول الإيصال ٢٨ سم وعرضه ١٤ سم. يحمل كل إيصال العنوان التالي: «أملاك ويركو سنة مخصوص تذكرة دن»، أي تذكرة ويركو الأملاك عن سنة... ويجب أن يتضمن كل سند إيصال الرقم المتسلسل في دفتر القرية، وفي دفتر مالية القضاء بالإضافة إلى اسم الولاية، واللواء والقضاء والقرية، واسم صاحب الويركو وكنيته، ونوع أملاكه وأرقامها في دفتر مساحة القرية وقيمتها الإنتاجية، ومقدار مال الويركو المرتب عليها، وقيمة الإعانة الجهادية المفروضة على صاحب الأملاك لصالح إدارة المعارف العمومية. ويخصص في الإيصال حقل خاص للسنة المالية المدفوع مال الويركو عنها وقيمة هذا المال، وحقل آخر للتسليمات أو الدفعات المسددة حيث يقسم هذا الحقل إلى خمس خانات، الأولى والثانية من اليمين لقيمة «الويركو» ونوعية النقود المقبوضة، والثالثة لتاريخ التسليم، والرابعة لكتابة قيمة مال «الويركو» بالأحرف، والخامسة والأخيرة لتوقيع مختار القرية أو شيخها وختمه.

وتسهلاً لعمل المسؤول القروي المحلي، من المختار أو الشيخ أو الجابي أو ملتزم الأعشار، تتضمن الصفحة الثانية من ورقة إيصالات لائحة تعليمات مطبوعة باللغة العثمانية^(٣٠)، بخصوص أنواع الضرائب والرسوم المفروضة على رعايا الدولة العثمانية: «كويركو» الأملاك والتمتع والمسقفات، والبدل العسكري، والأعشار والإعانة الجهادية ورسم المعارف، وبدل الطرق وغيرها. وتشرح هذه التعليمات طرق جباية الضرائب وأساليب تقسيطها وشروط الإعفاء من بعضها، وأصول تقدير

(٢٨) وثيقة رقم (٢٠).

(٢٩) وثيقة رقم (١٩) عن مال «ويركو» قضاء صيدا من ولاية بيروت. إن الوثائق العثمانية الرسمية تحمل في طياتها كلمة «دولة عثمانية» محفورة بشكل يصعب تزويرها ولا يمكن ملاحظتها إلا بتوجيه الوثيقة نحو النور والضوء.

(٣٠) وثيقة (١٩ب) و(٢٠ب) و(٢١ب) و(٢٦ب).

الأعشار والويركو، وتكليف مجلس إدارة القضاء بمهمة الإشراف على تنظيم توزيع الضرائب وجبايتها في نطاق عمل مسؤوليته.

ب - تذكرة ويركو المسقفات^(٣١):

طول ورقتها ٣٦,٥ سم وعرضها ١٣ سم. لا يختلف مضمونها عن مضمون تذكرة ويركو الأملاك إلا بعنوانها، وتحديد خانتين مخصصتين لنسبة ضريبة الأملاك المبنية: الأولى ٤ بالألف، والثانية ٦ بالألف، ويعد الحقول العشرة المخصصة للأقساط الشهرية.

يشمل كل حقل مخصص للقسط الشهري المعلومات التالية: اسم صاحب الويركو المكلف، رقم القسط الشهري بالنسبة للأقساط الأخرى، القرية، كشف حساب عن الدخل في الدفتر اليومي، والدخل السنوي العام، قيمة التحصيلات الشهرية كضريبة ويركو، رقم تذكرة الويركو الممنوحة للمكلف، ورقم الدفتر المسجلة فيه هذه التذكرة. بالإضافة إلى حقل يخصص لتأشيرات أمين الصندوق في القضاء أو مأمور المالية فيه، حيث يشرح هذا الأخير قيمة القسط المدفوع ويحدد الشهر والقسط والتاريخ ويوقع إلى جانب خاتمه. أما الأقساط فهي: الأول في شهر نيسان، والثاني في أيار، والثالث في حزيران، والرابع في تموز، والخامس في آب، والسادس في أيلول، والسابع في تشرين الأول، والثامن في تشرين الثاني، والتاسع في كانون الأول، والعاشر في كانون الثاني، ويعفى المكلف من دفع شهري شباط وآذار، باعتبار أن السنة المالية (المارثية) تبدأ في أول آذار فيسدد المكلف قسط نيسان عن آذار...

ج - تذكرة ويركو التمتع (البقاع)^(٣٢):

تشبه هذه التذكرة تذكرة ويركو المسقفات من حيث الشكل والأقساط والمضمون مع اختلاف في العنوان وبعض التفاصيل الخاصة بهذا النوع من الضرائب. وهي تحمل العنوان التالي: «تذكرة ويركو تمتع مخصوص عن كسب وتجارة وصنعتة...». أما المعلومات المختصة بها فهي: اسم المكلف وشهرته ومكان عمله وصنعتة، ومقدار ربحه (تمتعه) السنوي وقيمة ويركو التمتع...

(٣١) وثيقة رقم (٢١).

(٣٢) وثيقة رقم (٢٢).

د - إيصالات مال الويركو القروية:

١ - في جبل لبنان^(٣٣): طول ورقة الإيصال القروي ٢٩ سم وعرضها ٢١ سم. وكل إيصال يحتوي على المعلومات التالية: يعتون باسم متصرفية جبل لبنان، وعلم وخبر عن واجب سنة... ويحمل رقماً خاصاً به في سجل مالية القضاء بالإضافة إلى اسم القرية والقضاء التابعة له، وقيمة كل من مال الأرزاق والأعناق المتوجبة على المكلفين في هذه القرية ومجموع القيمتين. وطُبعت في الإيصال فقرة خاصة لشرح أسباب جباية مال الويركو من سكان الجبل. وجاء فيها ما يلي: «المبلغ المرقوم أعلاه البالغ قدره... قد خصّ قرية... من قضاء... التابع متصرفية جبل لبنان من الأموال الأميرية المرتبة على دراهم المساحة وعدد النفوس المطلوبة من الجبل عن واجب سنة... ماثية وذلك بمقتضى التوزيع الذي جرى بهذا المجلس وللبيان أعطي هذا العلم والخبر من مجلس إدارة جبل لبنان تحريراً في أول مايس (أيار) سنة...». وأخيراً يترك حقل خاص للتسليمات على دفعات، يذكر فيه قيمة كل دفعة وتاريخها ونوع العملة المستعملة من ذهب وفضة (ريال مجيدي) وعملة (سكة) مغشوشة وغيرها. ثم يوقع مدير المال على صحة المعلومات الواردة في الإيصال ويختمه.

٢ - في البقاع^(٣٤): طول ورقة الإيصال ٣٤ سم وعرضه ١٦ سم ونصف. يحمل الإيصال في أعلاه سنة التحصيل وعنوانه بخصوص تحصيل مال الويركو، وعلى جانبي العنوان يُكتب رقم تسجيل الإيصال في دفتر مالية القضاء ورقم هذا الدفتر وصفحته وتاريخ تسجيله. والإيصال القروي، كالأفرادي يحتوي على المعلومات التالية: اسم الولاية واللواء والقضاء والقرية، والمكلف وشهرته، أو عموم الأهالي، وأرقام إيصالات التسديد وتاريخها. ويخصص حقل لتفصيل المبلغ المتوجب على القرية إلى أربع دفعات. ويُحدد نوع الويركو ومقداره وتاريخ تسجيل أقساطه في دفتر المالية العامة وسنة التحصيل، وقيمة مال الويركو المتأخر من سنوات سابقة (البقايا)، وثمان التذكرة (الإيصال). وفي نهاية الإيصال، يخصص حقل لتسجيلات مدير مالية القضاء أو قلم المالية فيه، حيث يذكر المسؤول قيمة المبلغ المقبوض من قبله وسنة التسديد، ثم يوقع ويختم الإيصال بختمه بعد إلصاق طابع

(٣٣) وثيقة رقم ٢٣ (أ وب) و(٢٤).

(٣٤) وثيقة رقم (٢٥).

أميري عليه . كما يُذيل الإيصال بتعليمات إضافية مطبوعة (اخطار) حول أصول جباية الويركو ومقداره، البالغ نسبة ٥ بالمئة من قيمة حاصلات الأراضي الزراعية. أما مال الويركو المفروض على كل قرية فيشمل: رسم ويركو الأراضي الزراعية، وويركو المسقفات أو الأراضي المبنية، وبدل الطرق والاعانة الجهادية (نجدات) ورسم المعارف . . .

والى جانب الإيصالات الإفرادية والقروية، عرفت متصرفية جبل لبنان والولايات العثمانية إيصالات عامة تصدر عن إدارة مالية الولاية والمتصرفية. إن إيصالات مالية المتصرفية^(٣٥) تحمل عنوان سنجق جبل لبنان، «وسند قبض تسليمات مال الصندوق». ولكل منها رقمه المتسلسل ورقم تسجيله في دفتر صندوق المالية العام بعد تعيين نوع العملة المسلمة بموجب السند من ذهب (التون) وفضة (ريالات مجيدية) وعملة مغشوشة أو صاغ. أما خانة نوع الضرائب المسددة، فتترك كتابتها إلى مدير مال المتصرفية ليحدد النوع من مال ويركو أو بدل طرق، أو غيرهما. كذلك بالنسبة لاسم القضاء وقيمة المبلغ المقبوض وتعيين سنة الدفع. ومن ثم يوقع السند من قبل مدير المالية ويختم بختمه وخاتم المتصرفية. وأخيراً يبلغ طول ورقة الإيصال ١٩ سم وعرضها ١٤ سم.

ولم نستطع الحصول على إيصال عام من ولاية سورية عائد إلى قضاء من أفضية البقاع، فاستعضنا عن ذلك بإيصال من ولاية بيروت يعود إلى قضاء صيدا تاريخ ١٣٢٩ مارثية أي ١٩١٣^(٣٦). يحمل السند العنوان التالي: «علم وخبر عن تكاليف ورسوم مقبوضة . . .» ويقسم إلى تسع خانات، الثمانية الأولى مخصصة لتجهيزات الأملاك، والتمتع، ورسم المعارف، وبدل الطرق، والبدل العسكري، وتحديد الأنواع الأخرى من الرسوم المستوفاة كرسوم صيد السمك والجلود والحريز وغيرها، والخانة التاسعة للمجموع العام. ويُذيل الصك باسم القضاء ومدير ماليته وسنة التسديد وختم مدير مالية الولاية وتاريخ تسجيله. طول ورقة السند ٢١,٥ سم

(٣٥) وثيقة رقم (١٢٦). وللمقارنة مع الإيصالات المستعملة في حوران والمتشابهة مع إيصالات جبل لبنان التي تحمل العنوان ذاته: «مال صندوقه تسليم أولنان اقجية مخصوص «در»، يراجع الوثيقة المنشورة عن قرية عرمان قضاء السويداء التابع سنجق الشام في كتاب عبد الله حنا «العامة والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران (١٨٥٠ - ١٩١٨)» دار الأهالي، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٩٠، ملحق رقم ١٦، ص ٣٤٤.

(٣٦) وثيقة رقم (٢٦ب).

وعرضها ٧,٥ سم، ويحمل على الصفحة الثانية الموجبات لطبعه ومحتوياته الصادرة عن مالية صندوق الخزينة العامة. ويعطي هذا السند صورة عن الإيصالات التي كانت تستعمل في الولايات العثمانية ومنها أقضية البقاع الأربعة (بعلبك والبقاع العزيز وحاصبيا وراشيا).

هـ - إيصالات ويركو الأغنام:

هي على نوعين: نوع صادر عن مالية متصرفية جبل لبنان^(٣٧)، وآخر عن إدارة مالية الدولة العثمانية تحمل ختم نظارة المالية والأوراق النقدية واللوازم^(٣٨). وهذا الأخير يُستعمل على جميع أراضي السلطنة بما فيها جبل لبنان والبقاع.

يحمل إيصال المتصرفية عنوان: «تذكرة تعداد ماعز وغنم عن واجب سنة...». وفيه مكان خاص لرقمه، وخانة لتعداد الماعز بالرأس ومقدار ضريبتها، وأخرى للغنم، ويتضمن فقرة مطبوعة تحدد قيمة مجموعة مال ويركو الأغنام وسبب جبايته وتاريخ قبضه بما يلي: «المبلغ المرقوم أعلاه وقدره... ورد تماماً وكماً من يد... من قرية... التابعة قضا... من متصرفية جبل لبنان عن بدل رسم تعداد ماعزه وأغنامه واجب سنة... وبياناً بإيصال القدر المحرر أعطي بيده هذا العلم وخبر تحريراً في...». طول الإيصال ٢٩ سم وعرضه ١٩ سم.

أما إيصال نظارة المالية فيحمل عنوان: «أغنام بوقلمه تذكره سي» أي تذكرة تعداد وتسجيل الأغنام ويتضمن المعلومات التالية: اسم اللواء (السنجق) والقضاء والقرية وسنة التعداد ورقم الإيصال الإفرادي، وأنواع الحيوانات الواجب تعدادها وتسديد رسومها من غنم وماعز وجمال غيرها، وعدد رؤوس كل منها وقيمة رسومها. بالإضافة إلى التعداد تترك خانة لتحقيق إدارة المالية والتأكد من صحة المعلومات الواردة في الإيصال، وتسجيل الأعداد المكتومة إذ ظهر خلل في إحصاء مختار القرية وشيخها. وفي السند، فقرة مطبوعة لتعداد الحيوانات المكلفة وأنواعها وأسباب إعطاء الإيصال، على أن تُترك أمكنة خاصة للكتابة باليد العدد الإجمالي لرؤوس الحيوانات واسم صاحبها ومقدار رسمها، واسم المأمور وإمضاءه وخاتمه إلى جانب إمضاء الكاتب المسجل للسند. ويبلغ طول ورقة الإيصال حوالي ١٨ سم ومثلها للعرض.

(٣٧) وثيقة رقم (١٢٧).

(٣٨) وثيقة رقم (٢٧ب).

و - إيصال تسديد التزام الأعشار^(٣٩) :

طول ورقته ٢١ سم وعرضها ١٩ سم ونصف. وعنوانه «سند قبض لعموم أنواع الإلتزام». ولكل إيصال رقم خاص به، وآخران للدفتر والورقة المسجل فيهما. أما خانات السند فهي مخصصة لأعشار الحرير والحبوب وصيد الأسماك والجلود وبديل أمانة الأعشار ومصارفات المحاكم وغيرها، وأخرى لأسماء شهور الأقساط السنوية الثلاثة وتاريخ كل منها. ويخصص حقل لنوع النقود والعملات المستعملة في الإيصال من ذهب (التون) وفضة ومغشوشة وغيرها. كما يُذيل السند بفقرة لتعيين إسم الولاية والسنجق والقضاء والقرية، واسم الملتزم ومقدار مبلغ التزامه المدفوع وإمضاء وخاتم مدير مالية القضاء أو السنجق أو الولاية حسب مصدر سند القبض...

ز - إيصال مال الطرق (مال ربيع المجيدي)^(٤٠) : يحمل الإيصال عنوان «علم وخبر مال طرق واجب سنة...»، ورقمه (النومرو) في سجل مالية القضاء، واسم القرية والقضاء. ويشمل فقرات لتسجيل عدد الذكور العام في القرية، والمكلفين منهم والمتوجب عليهم من ريبالات مجيدية وأرباعها. أما الفقرة المطبوعة فتشمل المعلومات التالية: «المبلغ المرقوم أعلاه البالغ قدره... قد خصّ قرية... من قضا... التابع متصرفية جبل لبنان وذلك من أصل الأربع الفعلة المطلوبة من المكلفين قصد إصلاح المتعطل من طرق العربات وطرق الحافر العامة عن سنة... وإشعاراً بذلك أعطي هذا العلم والخبر من مجلس إدارة جبل لبنان تحريراً في... سنة...». كما يخصص حقل للتسليمات يذكر فيه عدد الريالات المجيدية وأرباعها، ويذيل السند بعبارة لمدير مالية القضاء يعترف فيها بقبضه المبلغ ويحدد تاريخ القبض.

٣ - دفتر حسابات دكان الشيخ ملحم تقي الدين في بعقلين^(٤١) :

الأول طوله ٣٦ سم وعرضه ١٣,٥ سم، وعدد صفحاته ٧٤ صفحة، يشمل

(٣٩) وثيقة رقم (٢٨).

(٤٠) وثيقة رقم (١٢٩) و(٢٩ب).

(٤١) إن النسخ الأصلية لدفتر حسابات الشيخ ملحم تقي الدين ما زالت محفوظة في مكتبة المحامي سليمان تقي الدين في بعقلين، ونملك نسخاً مصورة عنها في مكتبتنا، يمكن مراجعة الوثيقة رقم (١٥) كنموذج عنها.

حسابات السنوات ١٣٠٥ - ١٣٠٨ هـ (أيلول ١٨٨٧ - آب ١٨٩٠ م). والثاني طوله ٣٠ سم وعرضه ١٥ سم، وعدد صفحاته ١٠٣. يتضمن حسابات السنوات الممتدة من سنة ١٩١١ م إلى سنة ١٩٢٢ م. يعطي الدفتران صورة واضحة عن حياة القرية الريفية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ومبادلاتها التجارية المحلية والخارجية. كما يعطيان فكرة عن نوعية العملة (النقود) المستعملة وأجور العمال الزراعيين والمهنيين على اختلاف مهنتهم، وأنواع الفلاحات السنوية وبدل كلفتها اليومية بالإضافة إلى أساليب وقيمة الفوائد وأسعارها آنذاك...

٤ - دفتر تسويق الشرائق في إقليم الخروب العائد لتاجر من دلهون - الشوف ١٩١٣ م^(٤٢):

هو دفتر مدرسي صغير عادي، طوله ٢٢ سم وعرضه ١٧ سم، وعدد صفحاته الباقية ٧١ صفحة. يحتوي على حسابات تصريف الشرائق في قرى إقليم الخروب في حسبتي صيدا وبيروت، بالإضافة إلى عقود شراكة الماعز وحساباتها وأسعار العملات المتداولة آنذاك. بمعنى أصح، إن هذا الدفتر يعطي الدليل الواضح لعمل سمسار الشرائق وتجارته.

يضاف إلى هذه الوثائق مجموعة كبيرة من الأوراق المتفرقة الأصلية كصكوك العلم والخبر الصادرة عن المختارين والهيئات الاختيارية في صليما وبتيات ودير العشائر، وسندات الطابو «الخاقاني» العثمانية وبيان إثبات الملكية في قرية بسبينا - البترون، وملخص صك مقاسمة في قرية سبلين - الشوف، ونموذج عن بيانات مداخيل ومصاريف وقف الشيخ ضاهر أبي قديبه في الخريبة - المتن الأعلى، وغيرها من الوثائق التي يزخر الكتاب بنماذج منها في باب الوثائق.

وإلى جانب الوثائق الأصلية المحلية، والصادرة عن المحاكم الشرعية، اعتمد البحث على مجموعة من المقابلات الشخصية الشفوية والمتنوعة^(٤٣) مع فلاحين

(٤٢) النسخة الأصلية محفوظة في مكتبة د. طارق قاسم في دلهون - إقليم الخروب الشوف، ولدينا نسخة مصورة عنها، يراجع الوثيقة رقم (١٦).

(٤٣) للمزيد من التفاصيل عن أهمية المصدر الشفوي في البحث الاجتماعي الريفي، يمكن مراجعة: - مسعود ضاهر: «التاريخ الأهلي والتاريخ الرسمي، دراسة في أهمية المصدر الشفوي»، مقالة منشورة في مجلة «الفكر العربي»، العدد السابع والعشرين، السنة الرابعة، أيار (مايو) حزيران (يونيو) ١٩٨٢، ص ١٨٥ - ١٩٨.

ومقترين (مخمينين) وأصحاب أملاك معتمدين لهم علاقة وثيقة بالزراعة وإنتاجها، وعاش قسم منهم نهاية مرحلة الحكم العثماني، أو ورث عن والده العثماني التبعية آنذاك، مهنة الفلاحة والأراضي الزراعية.

المخطوطات والكتب النادرة

- مخطوط رقم ٣٩٣٧١، «علم مجموع دراهم أرزاق جبل لبنان الجاري في ابتداء شهر محرم ١٢٦٠» عدد أوراقها ١٢ ورقة. كانت محفوظة قبل عام ١٩٨٠ في متحف بيت الدين الوطني.

- مخطوطة رقم ١٠٣٢٧، مكتبة الأسد الوطنية - دمشق، مجهولة المؤلف والتاريخ عدد أوراقها ثلاثة؛ تحتوي على أسماء وحدات الكيل والموازين ومعادلاتها القديمة واختلاف مقاييسها بين المناطق العربية العثمانية آنذاك.

- «قانون رسم المسقفات (ويركو)»، الصادر في ١٩ جمادي الآخرة سنة ١٣٢٨هـ/ ١٤ حزيران ١٣٢٦ مارثية (١٤ حزيران ١٩١٠) مجهول المعرب، طبع في مطبعة «التراقي»، دمشق (الشام) في تموز ١٣٢٨ مارثية وشعبان ١٣٣٠هـ/ تموز ١٩١٢، (١٦ صفحة).

- «نظام تحرير المسقفات العمومي»، الصادر في ٢٤ رمضان ١٣٢٨هـ و ١٥ أيلول ١٣٢٦ مارثية (١٩١٠م) مجهول المعرب، طبع على نفقة مكتبة الاعتماد في دمشق، مطبعة الحكومة بدمشق (دون تاريخ) (٤٦ صفحة).

- جرجي تامر: «الهدية الوطنية في نظمات لبنان و «الآثار الدستورية» مطبعة متصرفية جبل لبنان، سنة ١٣٢٥ مارثية، الموافقة سنة ١٩٠٩م.

- بطرس البستاني: «كتاب كشف الحجاب في علم الحساب» المطبعة الأميركية في بيروت، سنة ١٨٨٤م.

والى جانب الوثائق والمخطوطات والكتب النادرة، اعتمد الكتاب على مجموعة واسعة من المصادر والمراجع المنشورة باللغة العربية أو العثمانية أو الأجنبية أو المترجمة أو المعربة. ولكن يصعب إدراجها هنا، فلذلك يمكن الإطلاع عليها في مكتبة البحث العامة.

تبويب موضوعات الكتاب

يتناول الكتاب بالدراسة الأرض والإنتاج والضرائب في جبل لبنان والبقاع كدراسة مقارنة في التاريخ الريفي بالإرتباط مع تطور أنظمة المساحة في النصف

الثاني من القرن التاسع عشر، وصدور التنظيمات العثمانية من مدنية وإدارية وعسكرية ودستورية ومالية ضريبية وغيرها. . .

وتسهيلاً للبحث قسم الكتاب إلى أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة منهجية وخاتمة وباب الجداول والوثائق وملاحق الأعلام والأماكن والمصطلحات التاريخية الريفية والاقتصادية.

تتضمن المقدمة المنهجية طرح المشكلة والفرضيات والتعريف بالوثائق الأصلية الأساسية وبالمخطوطات. ويقسم كل فصل إلى مدخل ومجموعة عناوين فرعية وبعض الإستنتاجات العامة. ويتناول الفصل الأول المساحة ونظام التحرير والتحديد العقاري في جبل لبنان من خلال إجراءات المساحة بعد صدور قانون الأراضي العثماني عام ١٨٥٨م وموقف الأهالي من هذه الإجراءات، وتطور دراهم مساحة متصرفية جبل لبنان واعتماد أسلوب المسح الطائفي للتحرير العقاري ووضع السجلات العقارية. بالإضافة إلى مسألة التحديد العقاري ومقاييس المساحة المعتمدة آنذاك من درهم إنتاجي، وفدان ودونم وذراع وغيرها.

أما الفصل الثاني فيتحدث عن الأراضي الزراعية وأنواع المزروعات في جبل لبنان والبقاع ١٨٦١ - ١٩١٤، من خلال أنواع الأراضي الزراعية وحقل زراعتها، كالسليخ للحبوب والتبغ والخضار، ومزارع التوت والزيتون وأراضي المختلف، أو أراضي الأشجار المثمرة. ويقارن هذا الفصل العلاقة بين إنتاج الأرض ومساحتها ومردودها الغذائي بالنسبة للفلاح في كل من البقاع وجبل لبنان.

ويتناول الفصل الثالث بالدراسة الإنتاج الزراعي وأدواته وتسويقه، وأثر الأسواق التجارية في تطور السكن المدني في كل من زحلة ودير القمر. بالإضافة إلى دراسة الأوزان والمكاييل، وأسعار المواد الإنتاجية الأساسية كالقمح والشعير والزيت والحبر والتبغ، وأسعار العملات المحلية والذهبية العثمانية والأجنبية.

أما الفصل الرابع والأخير، فيتحدث عن الضرائب الزراعية والعقارية، من خلال دراسة النظام الضريبية العثماني في كل من جبل لبنان والبقاع، ودراسة أنواع الضرائب من مال الويركو، ومال الأعشار، ومال الطرق والرسوم المختلفة على الملح والخمور والمسكرات والمحاكم وغيرها.

أما الملاحق فتتضمن البيانات الإحصائية، ونماذج من الوثائق التي تنشر للمرة الأولى مع ذكر أماكن حفظها وأصحابها، بالإضافة إلى ملاحق بالأعلام والأماكن والمصطلحات الواردة في هذا الكتاب.

وأخيراً سعى هذا الكتاب إلى سدّ ثغرة في نقص المعرفة الإقتصادية للتاريخ
الريفي العربي واللبناني، - عسى أن يكون وفق بذلك - على أمل أن يولي الباحثون
والمؤرخون هذا النوع من الكتابة التاريخية اهتمامهم كمدخل لفهم التاريخ اللبناني
والعربي بعيداً عن الأدلجة الطائفية والسياسية، وفي سبيل كتابة تاريخ الناس كل
الناس على اختلاف طبقاتهم وفئاتهم ونشاطاتهم الإقتصادية وميولهم السياسية
ومواقعهم في السلطة أو في خارجها.

الفصل الأول

المساحة ونظام التحرير والتحديد العقاري في جبل لبنان والبقاع

مدخل

إجراءات المساحة بعد صدور قانون الأراضي عام ١٨٥٨م

موقف أهالي جبل لبنان من إجراءات المساحة

تطور تقديرات دراهم المساحة لأراضي جبل لبنان

المسح الطائفي والتسجيل العقاري

التحرير العقاري

إجراءات تحرير الأراضي

التحديد العقاري

مقاييس المساحة (أو وحدات قياس المساحة)

١ - درهم المساحة الإنتاجي في جبل لبنان

٢ - الفدان

٣ - الدونم

٤ - الذراع

بعض الاستنتاجات

مدخل

ترتبط إجراءات مساحة الأراضي الزراعية في الولايات العثمانية بالنظام الضريبي للسلطنة وحاجتها إلى زيادة موارد خزينتها وتغطية نفقات ومصاريف إدارتها وحروبها. ولم تكن الغاية من المساحة قياس أبعاد الأرض وإظهار حدود القطع المملوكة والمتصرف بها بشكل علمي ودقيق، أو وضع الخرائط الطبوغرافية اللازمة لها، بل كان الهدف من المسح إحصاء الأراضي الزراعية المنتجة وتحديد أسماء المالكين لفرض الرسوم والآتاوات المتوجبة على تلك الأراضي^(١).

ولقد عرفت الولايات العربية المشرقية، أول عمل مساحي لأراضيها، في عهد السلطان سليم الأول عام ١٥١٦م، عندما عمد، منذ دخوله بلاد الشام، إلى إعادة مسح وتوزيع الأراضي وتحديد ملتزميها بشكل جديد. وشكل لهذه الغاية «اللجان التي باشرت سنّ القوانين الجديدة وتقسيم الأرض وتسجيلها وفقاً لمبادئ استغلال الأراضي العثماني»^(٢). وهذا ما اصطلح على تسميته بنظام المساحة الذي اقتصر فقط على الأراضي الزراعية بقصد فرض الضرائب على إنتاجها وتحديد ميرتها الثابتة^(٣).

وكانت السلطنة تلجأ إلى مسح الأراضي الزراعية كلما تسلم السلطة سلطان جديد، أو تغير المتصرفون بالأراضي أو ملتزمو أعشارها. أو كلما استصلحت أراض جديدة، ولم تدخل في الإحصاء السابق لدوائرها المالية. وكانت الدولة تكلف

(١) "Notices sur le Régime Foncier et le Cadastre des Etats de Syrie et du Liban", publié par le Cadastre des Etats de Syrie et du Liban, Beyrouth sans date, p. 3.

(٢) نيقولاي إيفانوف: «الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ - ١٥٧٤»، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له د. مسعود ضاهر، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٨، ص ٦٦.

(٣) Ferdinand PERRIER: "La Syrie sous le Gouvernement Méhémet - Ali jusqu'en 1840", Arthus Bertrand librairie, Paris 1842, p. 95.

المقاطعة جيين والملتزمين القيام بمهمة المسح والتقدير والإحصاء. وكان هؤلاء يوزعون ميرة إلتزامهم بما يناسب حاصلات مناطقهم واتساع رقعتها وحصتهم من فايز الريع العقاري المفروض على فلاحهم. لذلك خضعت عملية المسح والإحصاء لمزاجية المقاطعة جيين ومدبريه أو ذمة المخمّنين المكلفين بتقدير الإنتاج الزراعي والريعي العقاري. وكانت هذه العملية إعتباطية يشوبها الكثير من القهر الاجتماعي بتحميل الفلاحين فوق طاقتهم الذاتية والإنتاجية.

وفي عام ١٨٠٧م، أمر الأمير بشير الشهابي الثاني، بطلب من السلطنة العثمانية، بإجراء أول محاولة شاملة لمسح الإنتاج الزراعي وإعادة توزيع الضرائب على المقاطعة جيين وفلاحهم^(٤). ولكن المقاطعة جيين والمتنفذين من رجال الدين وأصحاب التصرف بالأراضي عارضوا هذه العملية وطالبوا برفع المسح عن مقاطعاتهم خوفاً من أن تهدد مصالحهم «الطبقية»، وتحدّ من نفوذهم وسطوتهم على الفلاحين^(٥).

وفي عام ١٨٤٤م، أدرك المقاطعة جيون وكبار ملاك الأراضي أهمية المساحة بالنسبة لتثبيت ملكياتهم وحمايتها من المصادرة وبلص الأمير الحاكم. فاجتمعوا في أواخر العام نفسه (كانون الأول)، في قرية بُرج البراجنة من ساحل المتن قرب بيروت، واتفقوا على المطالبة بإجراء مساحة عادلة لكافة أنحاء الجبل دون استثناء أي منطقة أو إعفاء أي ملكية من التقدير مهما كانت صغيرة أم كبيرة، ومن يكون صاحب التصرف بها من العامة أم من المقاطعة جيين^(٦).

تلاقت مطالبة متنفذي ومقاطعة جيين جبل لبنان بإجراء المساحة مع هدف الدولة العثمانية الرامي إلى إعادة توزيع الأموال الأميرية على أسس جديدة مرتكزة إلى «الويركو»، ضريبة الأرض التي نصّ عليها خط شريف «كلخانة» عام ١٨٣٩^(٧).

(٤) طنوس الشدياق: «كتاب أخبار الأعيان في تاريخ جبل لبنان»، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه الدكتور فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، رقم ١٩، جزءان، بيروت ١٩٧٠، الجزء الثاني، ص ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٥) يوسف خطار الحلو: «العاميات الشعبية في لبنان»، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٩، ص ٧٤.

(٦) يراجع نص بنود إتفاقية المطالبة بالمساحة في كتاب فيليب وفريد الخازن (المعربان): «مجموعة المحررات السياسية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى ١٩١٠» ثلاثة مجلدات، مطبعة «الصبر»، جوييه ١٩١٠ - ١٩١١، الجزء الأول، وثيقة رقم ٣٤٤، ص ٤٠٠ إلى ٤٠٤.

(٧) «الدستور العثماني»، ترجمه إلى العربية نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل =

وترافقت هذه المطالبة مع انتعاش زراعة التوت وتجارة الحرير في الجبل داخلياً وخارجياً. فلذلك أمر أسعد باشا والي صيدا آنذاك بتشكيل لجنة من عشرين عضواً لإعادة المساحة، يُعين نصفهم هو، والنصف الآخر، يكونون مندوبين عن مقاطع جبي الجبل. وبدأت اللجنة أعمالها عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م، ولكن أعضاءها لم يجدوا في مهمتهم إلاوسلية غنى وربح بقبولهم الرشاوى من الأمراء والأديرة الذين يستطيعون دفع الأموال^(٨). فجاءت تقديرات اللجنة مغايرة للواقع الإنتاجي للأراضي في جبل لبنان، وانخفضت تقديرات إنتاج أراضي المقاطع جبيين وكبار الملاكين والأديرة، لتتحمل أراضي الفلاحين ومتوسطي وصغار المالكين وحدها الأعباء الضريبية المرهقة.

ثار الفلاحون والعامّة من المزارعين وأصحاب الملكيات الصغيرة على لجنة المساحة، وطالبوا بإعادة المسح والتوزيع العادل للضرائب، وفرضها على أصحاب الأملاك الكبيرة وعدم تحميل الفلاحين الشركاء الأموال الإضافية كالهدايا وأعمال السخرة وغيرها^(٩).

ورأت الدولة العثمانية، بمطالبة أهالي جبل لبنان بإعادة المسح، فرصة سانحة لتطبيق «فرماناتها» التنظيمية بخصوص إحصاء النفوس وتقدير الإنتاج الزراعي وتحسين جباية الأموال الأميرية والأعشار في ولاياتها. وأرسلت عام ١٨٤٨م، لجنة من ثلاثة مهندسين بروسين بهدف إعادة المسح. ولكن أعضاء مجلسي القائمقاميتين رفضوا التعاون مع أعضاء اللجنة خوفاً من مراعاتهم أصحاب الأملاك الكبيرة والمقاطع جبيين، وبالتالي فشلوا كما فشلت لجنة أسعد باشا عام ١٨٤٤م^(١٠).

ولكن السلطنة، أعادت التأكيد على إجراء المسح للمرة الثالثة بإرسالها أمين مُخلص أفندي للإشراف على أعمال المساحة. باشرت اللجنة أعمالها، التي استمرت عامي ١٨٤٩ و ١٨٥٠م، من جنوبي جبل لبنان، وما لبثت أن تعثرت إجراءاتها

= الخوري، طبع برخصة المعارف الجليلة، المطبعة الأدبية في بيروت، ١٣٠١ هـ (١٨٨٣) - (١٨٨٤)، وورد بيان خط شريف «كلخانة» بنصه الفرنسي في:

Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 24 p. 50 - 54.

(٨) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 9 p. 19; et tome 13, p. 200.

(٩) فؤاد قازان: «الثورة الفلاحية الشعبية في القرن التاسع عشر في لبنان بقيادة طانيوس شاهين»، مقالة منشورة في مجلة «الطريق»، العدد الثالث - آذار ١٩٧٠، السنة ٢٩، ص ١٠٠.

(١٠) طنوس الشدياق: «كتاب أخبار الأعيان...»، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ٥٤٢.

للتوقف نهائياً بسبب معارضة المشايخ والمقاطعين لها^(١١)، وتعتهم في تحميل الفلاحين وصغار المالكين ضريبة تحويل الجبل إلى جنائن وحقول مُنتجة. ونتيجة للمسح المتكرر لأراضي الجبل الزراعية ابتداءً من عام ١٨٤٤، قُدِّرَت دراهم مساحة إنتاج القائميتين بحوالي ١١٦٧٢٠ درهماً^(١٢).

لم يرق عمل الدولة العثمانية المتكررة بإجراء المساحة في جبل لبنان، للقناصل الأجانب في بيروت، ووجدوا في الدعاية التي تقوم بها دوائرهم للطاير، بدعوة الأهالي للإقبال على مسح أراضيهم عملاً تحريضياً، يمكن أن يُوظف سياسياً ودعائياً لصالح العثمانيين، ويؤدي إلى الإضطرابات في جبل لبنان والمشرق العربي. وفي محاولة تعجيزية، حث هؤلاء القناصل دولهم على منع متابعة أعمال المساحة إلا في حال اعتمدت الأسس العلمية والأساليب الأوروبية من رسم الخرائط وتعيين الحدود الثابتة والمستقرة، ووضع كيل تقريبي بالمتري للمربع للأرض المنوي مسحها^(١٣). هذا مع العلم، أنه كان يتعذر، في جبل لبنان، اعتماد الوسائل الأوروبية للمسح بسبب صغر قطعة الأرض الزراعية الشديد وتداخلها العشوائي ملكية وحدوداً. فلقد كانت الأراضي المزروعة أشجاراً أو المخصصة للحنطة تتعاش جنباً إلى جنب بجوار الأراضي الحرجية والصخرية المعطلة.

ومهما كانت إجراءات المساحة ضعيفة وبدائية، أو غاية الدولة العثمانية منها، تبقى عملاً لا بد منه في النظام الاقتصادي الزراعي والإقطاعي، حيث تسود شريعة الغاب مسألة توزيع الملكيات الزراعية وحيازتها العرفية. لذا أيقن القناصل الأجانب: «أن المساحة تهدف إلى تثبيت الملكية بأيدي أصحابها ومنع مصادرتها، كما تهدف إلى فرض توزيع عادل للضرائب، يُصيب حاصلات أملاك المشايخ، كما يصيب أملاك الفلاحين الفقراء»^(١٤).

وفي عام ١٨٥٨م، تحقق ما توقعه القناصل الأوروبيون في بيروت، وتخوفوا منه، فلقد قام فلاحو كسروان بانتفاضتهم ضد مشايخهم آل الخازن الذين وقفوا باستمرار ضد إجراء المساحة في منطقة نفوذهم. وطالب هؤلاء الفلاحون إلى جانب مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية «بمسح الأراضي وإعادة توزيع الضرائب على أسس

Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 13 p. 200.

(١١)

(١٢) ملحق رقم (٢).

Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 9 p. 347.

(١٣)

Ibid., p. 419.

(١٤)

أقرب إلى العدالة ووضع الحدود للأملاك العقارية»^(١٥).

إجراءات المساحة بعد صدور قانون الأراضي عام ١٨٥٨

قامت الدولة العثمانية بإعادة تنظيم مداخيل موازنتها وتأمين مواردها المالية الثابتة، عن طريق إحصاء الأراضي المُنتِجة والحيوانات وتعداد الذكور من النفوس في ولاياتها. وعملت دوائرها المالية على حث المتصرفين بالأراضي الأميرية وأصحاب الحقوق المُكتسبة على الأراضي المملوكة حسب العرف والعادة، على تسجيل أملاكهم، لدى دوائر «الطابو»^(١٦)، أو المحاكم الشرعية والابتدائية في الأقضية والسناجق، وأخذ سندات «طابو» بها^(١٧). ومن هنا لم تبدأ المساحة الإحصائية للأراضي الزراعية في ولاية سورية قبل عام ١٨٦٠م^(١٨).

وبعد إنشاء متصرفية جبل لبنان عام ١٨٦١، نُظمت أعمال المساحة للمرة الرابعة في عهد داود باشا ابتداءً من سنة ١٨٦٢م، وذلك بموجب المادة السابعة عشرة من نص بروتوكول ١٨٦١ والمعدلة بالمادة السادسة عشرة من النص الجديد لعام ١٨٦٤م. وجاء نص المادة المعدلة كما يلي: «يجب الشروع في إحصاء نفوس أهل الجبل محلاً محلاً وملة ملة ومسح جميع الأراضي المزروعة ونظم خريطة مساحتها»^(١٩). لكن لجان المساحة لم تعتمد أية خريطة لتنظيم المساحة أو وضع أي

(١٥) فؤاد قازان: «الثورة الفلاحية الشعبية في القرن التاسع عشر...»، الطريق، العدد ٣، سنة ١٩٧٠، مرجع سابق، ص ١٠٠. ويراجع أيضاً: أنطوان ضاهر العقيلي: «ثورة وفتنة في لبنان»، صفحة مجهولة من تاريخ الجبل (١٨٤١ - ١٨٧٣)، نشرها وشرحها وعلق حواشيها يوسف إبراهيم يزبك، دار الطليعة، بيروت ١٩٨١، ص ١٦١ - ١٦٣، (ملحق ٣)، وص ١٧٨ (ملحق ١٦).

(١٦) «الطابو»: تعني في الأصل: «الأرض ولها معانٍ مشتقة فتعني أولاً الخراج الذي يدفعه الفرد للدولة مقابل تسليمه الأرض، وتعني ثانياً السند المعطى للمتصرف، وثالثاً الدائرة المختصة لإدارة مصلحة الأراضي». إميل تيان: «القانون المدني اللبناني (النظام العقاري في لبنان)»، محاضرات، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٤، ص ٢٠.

(١٧) «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ١٤ - ٤٣، و«نظام الطابو وملحقاته»، ص ٤٤ - ٦٢.

(١٨) Joseph CHAOUTI: "Le Régime Foncier en Syrie", Aix-en-Provence, imprimerie Paul Rombaud, Lille 1928, p. 215.

(١٩) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 12, p. 39 et 40; tome 14, p. 44; tome 31, p. 290; et tome 32, p. 157 et 262.

مخطط لأراضي الجبل الزراعية^(٢٠).

وبناءً على تعليمات المتصرف داود باشا إلى مجلس الإدارة، القاضية بدرس مالية الجبل، شكّل مجلس الإدارة لجنة خاصة لدراسة دفاتر «الويركو» العائدة للقائمقاميتين والاطّلاع على التسجيلات المالية والأموال المحصّلة والمتأخّرة ووضع تصوّر للتوزيع الجديد للضريبة على ضوء المادة السادسة عشرة من بروتوكول ١٨٦١م. فتبيّن أنه لا يمكن اعتماد دفاتر المساحة القديمة كقاعدة لتقدير مساحة الجبل وجباية «الويركو» على أساسها، لما تضمّنته من مغالطات وإهمال لتقدير بعض الأراضي^(٢١).

ولقد أقرّ المجلس بضرورة رفع مال «الويركو» المفروض على الجبل من ٣٥٠٠ إلى ٧٠٠٠ كيس^(٢٢). على أن يترافق ذلك مع مسح شامل للنفوس الذكور فيه ولإنتاج أراضيّه الزراعية. وتشكّلت لهذه الغاية «لجنة للمساحة تحت رئاسة الأمير مسعود شهاب والشيخ أحمد أمين الدين والشيخ حاتم أبي حاتم لكي تمسح أراضي الجبل وتوزّع عليها السبعة آلاف كيس المضروبة بالمساواة فجرى الاتفاق بتسليم الأراضي وجعل حمل الورق سهماً وكيل الزيتون سهماً وبذار مُدّ الحنطة سهماً وضرب على كلّ سهم درهم في المساحة وجعل رسم الدرهم واحداً وعشرين قرشاً صاغاً...»^(٢٣).

ومن هنا يظهر مدى ارتباط إجراءات المساحة بالنظام الضريبي العثماني، باعتبار المساحة عملية تقدير للإنتاج وليست هي قياس لأبعاد سطح الأرض، بل تخضع لعملية العرض والطلب الضريبية. فتفرض الأموال المتوجّبة جبايتها على جبل لبنان ويجري إحصاء النفوس والأراضي الزراعية وتقدير غلتها لتوزّع الضريبة على الذكور البالغين وأصحاب الأملاك تبعاً لإنتاج أراضيهم. وفي حال تعطلت أرض أو مغلق ما لسبب من الأسباب تتحمّل قطع الأرض المُنْتِجَة والمَغَالِق الباقية الضريبة التي تنقص^(٢٤). وهذا ما يدلّ على التكافل والتضامن القروي والعائلي الإجباري في

(٢٠) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 19, p.49.

(٢١) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ٤٨.

(٢٢) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 13, p. 203.

(٢٣) يوسف خطار أبو شقرا: «الحركات في لبنان في عهد المتصرفية»، تحرّى نصّها وعلّق حواشيها وملاحقها ووضع مقدمتها وفهارسها عارف أبو شقرا، مكتبة منيمنة، بيروت ١٩٥٢، ص ١٤٨.

(٢٤) سعيد شقير: «تقرير عن مالية لبنان»، وضعه سعيد شقير وقدمه إلى دولته (دولته) أو هانس قيومجيان باشا، متصرفية جبل لبنان، بحمدون (لبنان)، تشرين الأول ١٩١٣، ص ١٦ و ١٧.

مجال دفع الضرائب، ومحاولة أهالي القرية التعاون من أجل إبقاء أراضيهم مُنتِجة وعدم بوارها، أو محاولتهم ثني الذين يريدون الهجرة عن هجرتها حتى لا يتحملوا أعباء رسم أعناقهم وأملاكهم.

وبتاريخ ٢٣ ذي القعدة سنة ١٢٧٨هـ / ١٨٦٢م، نظم مجلس الإدارة عمل اللجنة العليا من خلال مضبطة رسمية^(٢٥) نصّت في بندها الأول على تشكيل ثلاث لجان فرعية (قومسيونات)، على أن يكون كل «قومسيون ستة مخمّنين وكاتبين (كاتبان) وناظر واحد وعلى الثلاثة قومسيونات المذكورة مأمور عام وذلك لأجل تخمين مقدار الأملاك والأراضي والمغالق من مطاحن ومعاصر ودكاكين وما شاكل ذلك الكاينة (الكائنة) في جبل لبنان بوجه العموم وتحرير أسماء أصحاب تلك الأراضي والأملاك فرداً فرداً»^(٢٦). وفي بعض المناطق سُمّيت الفِرقة بـ «البلك» والفرق بـ «البولوكات»؛ وأوجب مجلس الإدارة انضمام «كاتب واحد من القرية الموجود بها البلك ليُبقى دفترًا في القرية ومأموري المساحة على الجميع إثنان ماروني ودرزي...»^(٢٧).

وكان عمل اللجان الثلاثة يقضي بتخمين حاصلات الأراضي الزراعية ومردود المغالق وأن يُجعل لكلّ جزء منها ألفان وأربعماية غرش درهم مساحي واحد، وهذا الدرهم يقسّم إلى أربعة وعشرين قيراطاً، وكل قيراط إلى أربعة وعشرين حبة، لكي يؤخذ عند نهاية المساحة المجموع، ويُقسّم المال المُقتضى توزيعه من أصل المفروض على الجبل (السبعة آلاف كيس)^(٢٨) على دراهم ونفوس سكّانه.

ومن هنا حصرت «بولوكات» أو «قومسيونات» المساحة في جبل لبنان والبقاع «التحرير في الأملاك الزراعية المُنتِجة وحدّتها بالأنواع التالية «توت - زيتون - مختلف - سليخ - مغالِق» وأهملت مساحة المساكن والمعابد والمغائر... وباقي الأراضي غير المُنتِجة كالأحراج والرمول»^(٢٩). لذا لم تُمسح الأراضي التي لا تُعطي

(٢٥) لمطالعة نص المضبطة الصادرة عن مجلس إدارة جبل لبنان يمكن مراجعة صك الوثيقة المهمة التي نشرها محمد أحمد ترحيني في كتابه: «الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي دراسة مقارنة»، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١، وثيقة ص ٤٥٩ - ٤٦٢.

(٢٦) المرجع السابق، ص ٣٥٠ و ٤٥٩.

(٢٧) أنطوان ضاهر العقيقي: «ثورة وفتنة في لبنان»، مصدر سابق، ص ١٥.

ومحمد أحمد ترحيني: «الأسس التاريخية...»، مرجع سابق، ص ٤٥٩.

(٢٨) Adel ISMAIL: "Documents...", tome, p. 201 et 209.

(٢٩) «حكم صادر عن محكمة قضايا الرمول الاستثنائية»، ص ١٥. نشأت المحكمة الاستثنائية =

دخلاً وريعاً عقارياً ثابتاً ممكناً تقديره لوضع الضرائب على غلتها.

وتدل دفاتر مساحة بعض قرى جبل لبنان، ودفاتر حاصلات وفراغ الأراضي الأميرية في البقاع، وسجلات المحاكم الشرعية والابتدائية، وصكوك البيع والشراء، على أن عمليات المساحة لم تشمل الأراضي الخرجية والمعطلة والخالية والأبنية السكنية^(٣٠). وعلى سبيل المثال سجل مختار قرية بعقلين عام ١٣٣١هـ / ١٩١٢م - ١٩١٣م، أمام عقار مُستصلح العبارة التالية: «خلة المغارة غير ممسوحة لأنها من حاصل الخرش المشاع قبل المساحة»^(٣١). ومن ثم ذيل دفتره بهذه الجملة زيادة في الإيضاح والتأكيد: «جل التنور أي دوار البيدر توت وزيتون فوق الخرش... سليخ من الوقف لم يوجد لهذه القطعة نومرو ولا مساحة لأنها من أصل الخرش وصار كراها»^(٣٢) بعد المساحة وصنفناها للخرش...»^(٣٣). وهذا ما يُرجح لماذا لم تُخصّص في دفاتر المساحة أي خانة للأراضي الموات والأحراج وحتى للأبنية السكنية؟ بعكس الأرض المشاع الزراعية التي تُفرض عليها ضريبة وتُسجل في دفتر مساحة القرية كملكية عامة^(٣٤)، يدفع ضريبتها مستأجرها أو المتصرف بها.

بينما تتضمن صكوك البيع والهبة والإرث وفراغ الأراضي، محتويات العقار موضوع المعاملة، فتذكر الأبنية والأشجار والمزروعات وبشر الماء باعتبارها جميعاً

= لقضايا الرمول بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٥١ تاريخ ١٠ آذار ١٩٥٣، ونشكّلت بمقتضى المرسوم رقم ١٣١٣ تاريخ ١٧ آذار ١٩٥٣. وصدر الحكم عنها بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٥٥، رقم ٥. سنعمد إلى استعمال الحكم الصادر عن هذه المحكمة تحت اسم «حكم صادر عن المحكمة الاستثنائية لقضايا الرمول». ص. .

(٣٠) الوثائق من رقم ١ إلى ٦، ودفاتر فراغ وانتقال الأراضي في البقاع العزيز سجل ٩؛ وفي بعلبك سجل رقم ٨ أو سجلات الطابو العثمانية لسنتي ١٩١٨ و ١٩١٩، المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية في دمشق، لقد سبق نشر هذه الوثيقة في الكتاب الأول من هذه السلسلة.

(٣١) وثيقة رقم (٥). لقد سبق نشر هذه الوثيقة في الكتاب الأول من هذه السلسلة، عبد الله سعيد: «أشكال الملكية وأنواع الأراضي...»، مرجع سابق، وثيقة رقم ٣، ص ٢٩١ و ٢٩٢. وتأكيداً لأهميتها أعدنا نشرها في هذا الكتاب.

(٣٢) الكري: كرى الأرض يكروها كرواً: حفرها. الأمير شكيب أرسلان: «القول الفصل في ردّ العامي إلى الأصل»، قدّم له وشرحه وعلق حواشيه محمد خليل الباشا، الطبعة الثانية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدّمية، المختارة (لبنان) ١٩٨٩، ص ١٨٩.

(٣٣) الوثيقة السابقة، رقم (٥).

(٣٤) دفتر مساحة قري بشرية، ص ٣٠، نموذج عنه وثيقة رقم (٢)، ودفتر مساحة قرية بقسميا، ص ٣٦، وثيقة عنه رقم (٣).

محتويات ملحقة بالأرض. كأن يُكتب مثلاً: «قطعة... بمحمل الجدار معدة لزراعة الدخان ومحتوية على بيت سكن قايماً (قائم) بالأحجار...»^(٣٥) وهكذا كان المنزل أو البناء الواقع على قطعة الأرض المُشجرة بالتوت والزيتون والتبغ أو المُختلف والسلخ لا قيمة له منفصلاً عن الأرض، لأنّ الأهمية للسلعة الإنتاجية آنذاك وهي الأرض الزراعية وليست للأبنية السكنية الزراعية غير المخصصة للإيجار. ومن هنا يمكن تفسير عدم تحرير المسقّفات في جبل لبنان وإحصائها في دفاتر مساحة القرى خلال عهد المتصرفية^(٣٦).

وبالرغم من أن القوانين العثمانية المُرتكزة إلى الشريعة الإسلامية، حاولت إبقاء الأراضي ذات المنفعة العامة، كالأحراج والمراعي والمياه ملكية مشتركة بين المنتفعين بها من أهالي الريف. عمد بعض المتنفذين وكبار موظفي الدولة إلى تسجيل هذه الأراضي العامة بأسمائهم بعد رشوة مأموري «الطابو» ولجان المساحة في جبل لبنان والبقاع حتى أضحت ملكية خاصة بهم وحرّموا فلاحي القرى وفقرائها من حطب شتائهم ومرعى ماشيتهم ومياه مزارعتهم.

كما حاول بعض المتعاطين بالشأن العقاري تبرير استيلاء بعض المتنفذين من كبار المالكين البرجوازيين والتجار على الأراضي الخرجية والمشاعات والأراضي الموات ورمول الشواطئ. ومن المدافعين عن هذه القضية الخبيران توفيق حمادة ورشاد الجسر اللذان تقدّما بتقرير دفاعهما إلى المحكمة الاستثنائية لقضايا الرمول المنعقدة في بيروت، نيسان ١٩٥٥^(٣٧). ومما جاء في ذلك التقرير:

«أن المادة ١٦ من بروتوكول جبل لبنان نصّت على وجوب مسح الأراضي الزراعية غير أنّ تعليمات مجلس الإدارة المؤرّخة في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٢٧٨ رقم ٢٠٤ عيّنت الطريق الواجب إتباعها في مسح الأراضي وعدم استثناء أي قطعة بتاتاً مهما كانت جزئية ومهما كانت متباعدة عن القرى بغية توزيع الضريبة عليها بصورة عادلة مع إظهار الملكية الحقيقية للأراضي...»

(٣٥) وثيقة رقم (١٢). الأرض الجدار هي الأرض الخصبة الملاصقة لبيوت السكن.

(٣٦) دفاتر مساحة قرى بشري، بقسميا، بدخان وصوفر، عين قنيه وغيرها، مصادر سابقة، (نماذج عنها وثيقة رقم (من ١ إلى ٦). ولقد صدر نظام تحرير المسقّفات العمومي في ٢٤ رمضان سنة ١٣٢٨هـ وهـ أيلول سنة ١٣٢٦م، الموافقة سنة ١٩١٠م. ومن هنا لم تسجل المسقّفات كمعارات مستقلة إلا بعد هذا التاريخ، وما كان يُستوفى منها هو رسم «الويركو» الزراعي فقط.

(٣٧) «حكم صادر عن محكمة قضايا الرمول الاستثنائية»، مصدر سابق، ص ٣٦ - ٤٢.

وأن الأراضي غير المنتجة كانت تُمنح على اعتبارها متممة للأراضي المنتجة. وكان يُعطى لهذه الأراضي نمرة واحدة إذا كانت الأراضي رملية أو صخرية ويتخللها أو يتصل بها بعض أقسام زراعية، أما إذا وجدت أراضي منفردة قاحلة وغير منتجة فإنها كانت تُعتبر غير مملوكة من الأفراد ولم يكن لأحد حق أن يدعي ملكيتها لأنه لم يضع يده عليها ولم يستثمر جزءاً منها.

أما المشاعات التي جرى مسحها فهي التي كانت تُعطي غلة ثابتة أما غير المنتجة منها فلم تُسجل في دفاتر المساحة.

ويخلص الخبيران إلى القول بأن مسح سنة ١٨٦٤م قد أدى إلى مسح جميع الأراضي المملوكة من الأفراد دون استثناء^(٣٨).

صحيح أن ما مُسح من الأراضي في جبل لبنان كانت الأراضي المغلة والمنتجة من مشاعات وأملاك إفرادية ووقفية بينما أهملت مساحة الأحراج والمشاعات غير الزراعية لأنها لم تفرض عليها الدولة العثمانية الضرائب. وما مُسح منها كتتممة للأراضي الزراعية كان جزءاً يسيراً لا يُذكر أمام الأحراج والمشاعات الواسعة التي ضاعت بفعل وضع اليد عليها من قبل متنفذي الإدارة العثمانية وموظفيها في متصرفية جبل لبنان والبقاع.

وإنّ ما ورد في تعليمات مجلس الإدارة بالقرار (٢٠٤) بعدم استثناء أي قطعة مهما كانت وضعية (دون ترك قطعة الفرد مهما كانت جزئية مطلقاً)^(٣٩). كان يُقصد بهذه العبارة القطع التي تُعطي إنتاجاً ولها دخل ثابت. ويدل على ذلك العبارة التي سبقتها «تكون مساحتهم متساوية على الرفيع والوضيع على حد سواء دون استثناء ولا مراعاة ولا غرض مع أحد البتة ودون ترك القطعة الفرد»^(٤٠).

وما يردّ على مطالعة الخبيرين، نصّ (المادة ١٢٧٣) من قانون المجلة الصادر عام ١٨٧٢م الذي جاء فيه «فلو أحي شخص مقداراً من الأراضي وترك باقيها مما أحياء يكون مالكا له وباقيه ليس له لكن إذا بقي في وسط الأراضي التي أحيائها محل خالٍ فذاك المحل يكون له أيضاً»^(٤١). وهذا يعني أن الأراضي الزراعية المستصلحة

(٣٨) «حكم صار عن محكمة قضايا الرمّول...» المصدر السابق، ص ٤٠ - ٤١.

(٣٩) الوثيقة الأصلية التي نشرها محمد أحمد ترحيني في كتابه: «الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي» مرجع سابق، ص ٤١٦.

(٤٠) المرجع نفسه، ص ٤٦١.

(٤١) عبد اللطيف الغزي: «الآثار الحميدة في شرح مجلة الأحكام العدلية»، مخطوطة، عدد =

يجب أن تحيط بالأراضي الحرجية والموات والمشاع غير الزراعي من كل جهاتها لتصبح متممة لها ومملوكة الرقبة. ولكن ما جرى في جبل لبنان، وُزعت الأحراج والمشاعات على سكان بعض القرى بمعرفة وإشراف المتنفذين فيها، وبما يناسب مصالحهم في امتلاك المساحات الواسعة من الأحراج والمشاعات كمصدر للسلطة والغنى، والتحكم في مصادر منفعة الفلاحين العامة. وتدل بعض الوثائق العائدة للأراضي المشاعية في جبل لبنان، إلى بيع ووقف أجزاء منها كالأمالك الخاصة ولكن بالإبقاء عليها كحصص من المشاع ويدون تحديد نمرة مساحتها لأنها لم تُمسح مع الأراضي الزراعية آنذاك^(٤٢).

وبلغت نسبة مساحة الأراضي المملوكة ملكية إفرادية في أواخر عهد المتصرفية حوالي ٣٢,٧٥٪ من مجمل مساحة أراضي لبنان البالغة آنذاك ٣٥٠٠ كلم^٢ بما فيها الأحراج والمشاعات والأراضي الموات، و ٦٦,٢٥٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية والمُشجرة بالتوت والزيتون والمختلف^(٤٣). ولو اعتبرت الأراضي الحرجية والموات مملوكة لبلغت النسبة الإجمالية للأراضي المملوكة إفرادياً حوالي ٦٦,٢٥٪ وليس ٣٢,٧٥٪ فقط. مع العلم أن الأحراج الصنوبرية التي دخلتها قوة عمل الإنسان امتلكت بنسبة ٧٨,٥٧٪^(٤٤) إذن كيف ضاعت الغابات والأحراج المشاعية العامة، والأراضي غير المملوكة في جبل لبنان إبان عهد المتصرفية والتي قُدرت بحوالي ٦٢,٢٥٪ من مساحة الجبل العامة؟ ولمصلحة من ملكت؟.

موقف أهالي جبل لبنان من إجراءات المساحة

لم تمر أعمال المساحة في عهد المتصرفية بدون معارضة ورفض أهالي الجبل ولا سيما سكان أقضية المَتن والبترون وكسروان. فلقد وقف الأهالي في قضاء كسروان ضد أعمال المسح، وحاولوا فرض التقديرات الملائمة لإنتاج أراضيهم على مأموري المساحة لاعتمادها في توزيع مال «الويركو» الجديد، السبعة آلاف كيس،

= أوراقها ١٦٥ ورقة تاريخ نسخها سنة ١٣٠٥هـ (١٨٨٧ - ١٨٨٨) محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية تحت رقم ٦١٣١، دمشق، ص ٢٢٠. وسليم بن رستم باز: «شرح المجلة»، طبعة ثالثة مصححة ومزودة، المطبعة الأدبية، بيروت ١٩٢٣، ص ٦٨٩.

(٤٢) وثيقة رقم (٥ ب) ووثيقة (٦).

(٤٣) ملحق رقم (١).

(٤٤) الملحق السابق.

على الجبل^(٤٥). فما كان من مجلس الإدارة في المتصرفية إلا تأجيل عمليات المسح في كسروان كي لا تأتي متناقضة مع التعليمات المعطاة لمأموري المساحة آنذاك^(٤٦).

وفي هذه الأثناء تدخل المطران يوحنا الحاج، مطران أبرشية بعلبك، وأقنع الأهالي في كسروان بوجوب قبول مساحة أملاكهم متعهداً لهم بالتقدير العادل وتسوية أوضاع الأملاك موضوع الاختلاف بين الفلاحين وآل الخازن، وطلب من المتصرف داود باشا المباشرة بأعمال المسح بدءاً من جرود كسروان^(٤٧). فأمر المتصرف بتشكيل اللجان اللازمة لمساحة قضاءي كسروان والبترون. وانتقل مأمورو المساحة بناءً لطلب المطران يوحنا الحاج إلى مزرعة كفرذيّان حيث باشروا أعمالهم لمسح كامل أراضي كسروان بإشراف المطران نفسه الذي «كان مُلَازماً لهم ومُترصداً على تخامينهم حتى تمّموا مسح كامل قرى كسروان وكان يُحامي على حقوق المظلومين ويناضل على أرزاق الأوقاف ويصدّ المشاجرات ويمنع المخاصمات حتى انتهى المسح سنة ١٨٦٥»^(٤٨). فلذلك جاءت تقديرات دراهم مساحة أراضي كسروان الزراعية بنقص وصل إلى ٣٨٧٦ درهماً أي بنسبة ٢٤,٢٪ عما كانت عليه في ظل حكم القائمتاميتين، حيث تراجع التقدير من ٢١٠٧٠ درهماً إلى ١٧١٩٤ درهماً^(٤٩).

ورافق عملية المساحة في كسروان إعفاء أهالي قرية غزير «من الضرائب أربع سنوات مكافأة لهم على تعاونهم مع الحكومة إبان القتال بين الضابطة اللبنانية ويوسف كرم»^(٥٠). وجاء هذا الإعفاء نتيجة الوعد الذي قطعه المتصرف داود باشا إلى أهالي قرى الأقضية الشمالية من المتصرفية في حال وقوفهم إلى جانبه في صراعه ضد يوسف كرم. وهذا تأكيد آخر على أن المساحة كانت ترتبط بالضرائب وتثبيت الملكية، «وأن غاية المسح كانت مالية صرف لتأمين الويركو الواجب تحصيله على أساس واردات العقارات المختلفة من أراضٍ مغروسة»^(٥١) ومغالب مُنتيجة.

(٤٥) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 12 p. 306 et 307.

(٤٦) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٤٧) الخوري منصور الحتوني: «نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية»، حقّقه وفهرسه نظير عبود، دار مارون عبود، بيروت ١٩٨٧، ص ٣٠٦.

(٤٨) المرجع السابق، ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٤٩) ملحق رقم (٢).

(٥٠) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ٨١.

(٥١) «حكم صادر عن محكمة قضايا الرمّول الإستثنائية»، مصدر سابق، ص ١٤١.

وأدت أعمال المسح إلى نشوء صراع خفي بين أهالي قضاءي المتن وكسروان حول تقدير حاصلات أراضيهم وقيمة الدرهم الفعلية في كلا القضاءين. فأهالي المتن الذين لم يقوموا بأي تحرّك، ولم يعترضوا على المسح، أو يقدّموا الشكاوى إلى المتصرّف، مُسحت كل أراضيهم الزراعية ومغاليق قراهم دون استثناء أي قطعة أو مغلّق مهما كانا وَضِعَيْن. ورغم ذلك، جاءت تقديرات أراضي المتن بما يعادل ٤٠ إلى ٤٥٪ من قيمة تلك الأراضي والمغاليق الفعلية. ولكن تشكّي أهل المتن، كان من تقديرات المساحة في كسروان الذي لم تُمسح كل أراضيهم الزراعية، وجاءت التقديرات تخالف قيمة الدرهم الحقيقية فيه، حيث تتراوح من ٤٥٠٠ إلى ٤٨٠٠ قرش وليس فقط ٢٤٠٠ قرش كما في المتن، وذلك بسبب غنى أراضي كسروان الزراعية وكثرة الأنهار والينابيع فيه. ومن هنا كان يُفرض على درهم أراضي المتن ضريبة «ويركو» أملاك ٢٢ قرشاً، بينما لا يدفع درهم كسروان إلا ١١ أو ١٢ قرشاً^(٥٢).

تطور تقديرات دراهم مساحة أراضي جبل لبنان

كانت تعليمات مجلس الإدارة بتاريخ ٢٣ ذي القعدة ١٢٧٨هـ / ١٨٦٢م، إلى لجان المساحة تقضي بوجوب اعتماد تقديرات لجنة أمين أفندي السابقة لاحصاء دراهم الأراضي الزراعية في الأماكن التي خضعت للمسح. وذلك بعد التحقق من قيمة إنتاجها وتصحيح قيودها المستجدة. كأن يتعيّن اسم المتصرّف بالأرض ومالكها، أو مزروعاتها، أو تخرج قطعة معينة من حيّز الإنتاج وتدخل قطع أخرى، أو تطرأ على الأرض تغييرات لم تكن موجودة سابقاً (البند الخامس من تعليمات مجلس الإدارة)^(٥٣).

ومن خلال الاطلاع على تسجيلات المساحة في فترة حكمي القائممقاميتين والمتصرفية، يتبيّن التقارب الشديد بين إحصاءاتهما، إذا أخذت بعين الاعتبار مساحة القرى والأراضي التي ألحقت (بمتصرفية) جبل لبنان بعد عام ١٨٦١، وأراضي الأمراء الشهابيين والأرسلانيين واللمعيين في ساحلي الغرب والمتن وزحلة المعفّية من الضرائب قبل نشأة المتصرفية^(٥٤).

(٥٢) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 13 p. 205.

(٥٣) محمد أحمد ترحيني: «الأسس التاريخية...»، وثيقة صفحة ٤٦٠، وفي النص ص ٣٥١-٣٥٢.

(٥٤) يشير «دفتر مجموع دراهم مساحة أرزاق جبل لبنان»، في عهد القائممقاميتين إلى تسجيل =

ففي عهد القائمقاميتين، قُدرت دراهم أراضي جبل لبنان الزراعية ومغاليقه بحوالي ١١٦٧٢٠ درهماً. أما في عهد المتصرفية، كثرت التقديرات والاجتهادات الإحصائية، ففي حين بلغت دراهم مساحة أراضي المتصرفية عام ١٨٦٤م حوالي ١٢٥٠٦٩ درهماً كإحصاء رسمي، وبزيادة مقدارها ٨٣٤٩ درهماً أو بنسبة ٧,١٥٪ عن سنوات ١٨٤٤ - ١٨٤٨، قُدرت للأعوام ١٨٦٥ - ١٨٦٨، بحوالي ١٢٥٢٣٨ درهماً أو بزيادة مقدارها ١٣,١٣٪ عن سنة ١٨٦٤. وفي سنة ١٨٦٩، بلغت مساحة جبل لبنان الإنتاجية حوالي ١٢٨٥٠٠ درهماً أي بزيادة نسبتها ٢,٧٤٪ عن سنة ١٨٦٤ كمحلة ارتكاز، وعام ١٨٧٩م، بلغت حوالي ١٤٠٠٠٠ درهم أو بزيادة ١١,٩٣٪، وعام ١٨٨٨ - ١٨٨٩م، ١٣٣١٠٩ درهماً أو بزيادة ٦,٣٥٪، وعام ١٩٠٣م، حوالي ١٢٥٢٧٧ درهماً، أي بارتفاع مقدار نسبة زيادته ١٦,١٦٪، وعام ١٩٠٩م، قُدرت حوالي ١٢٥٢٦٠ درهماً أو بارتفاع بلغت نسبة زيادته ١٥,١٥٪^(٥٥). وهكذا يظهر تضارب أرقام الإحصاءات وتناقضها أحياناً كثيرة، ولا يعود هذا التضارب إلى تقديرات وتسجيلات لجان المساحة، بل إلى طريقة دفع وتسديد «ويركو» الأملاك من قبل مشايخ القرى ومديري النواحي وقائمقامي الأقضية الذين يتخلفون عن تسديد أموال مناطقهم دفعة واحدة ويضيفون المتأخرات منها إلى السنوات اللاحقة فتزداد بذلك تقديرات دراهم الأراضي والمغالق في بعض السنوات، وتنقص في سنوات التخلف عن التسديد. ومن هنا تبقى تقديرات ١٨٦٤ - ١٨٦٩م هي الأقرب إلى المنطق والإحصاء التقريبي لأراضي متصرفية جبل لبنان. فتمّ التقدير الأول في عهد المتصرف داود باشا كإحصاء رسمي أولي وعلى أساسه وُزعت ضريبة «ويركو» الأملاك والأعناق في الجبل. والإحصاء الثاني جاء بطلب من المتصرف فرنكو باشا الذي أمر بإعادة مسح الأراضي التي لم يُقدّر إنتاجها في

= أسماء قرى بُرج البراجنة وملحقاتها من العُمُرُوسية ونحويطة العُدِير، وكُفْرُشِيمَا والشوَيْفَات من ساحل الغرب التحتاني آنذاك، وقرى بُعْبُدا والحَدَت ووادي شُخْرُور والشِيَاخ وساحل النهر من السُكَّة شمالاً والبُوشْرِيَّة وإنطُلْيَاس، ولكن بدون ذكر قيمة دراهم مساحتها لأنها كانت بعهدة الأمراء الشهابيين والأرسلانيين. «مخطوطة رقم ٣٩٧٣١»، المديرية العامة للآثار، متحف بيت الدين قبل العام ١٩٨٢، ص ٨ و ٩. أما في قضاء الكورة، كان عدد القرى التي أُحصيت في الدفتر السابق حوالي ٢٦ قرية، بينما بلغ عددها في الإحصاء العثماني للمتصرفية حوالي ٥٩ قرية. «سالنامة جبل لبنان» ١٣٠٦هـ (١٨٨٨ - ١٨٨٩)، ص ٩٠ - ٩١. السالنامة محفوظة في مكتبة المحامي سليمان تقي الدين في بعقلين - الشوف.

(٥٥) ملحق رقم (٢).

المسح الأول كقرى إعال وأزده والمعينصرة والحريشة والنهيرة والأرض الحمراء والبرنج التابعة لسنجق طرابلس، وألحقت أجزاء من أراضي هذه القرى بقضاء الكورة وناحية الزاوية من البترون. كما أمر بإجراء مسح المغالق المستجدة لوضع الضرائب والرسوم عليها^(٥٦).

يضاف إلى تقديرات مساحة أراضي جبل لبنان المملوكة والموقوفة حوالي ٧٣٠٠ درهم من الأراضي الأميرية^(٥٧)، أي ما نسبته ٥,٥٪ من مساحة دراهم الجبل الزراعية، ولكن هذا الإحصاء، لا ينطبق على المساحة التقريبية للأراضي الأميرية الزراعية التي بلغت عامي ١٩١٣ - ١٩١٤م، حوالي ١٢٠ كلم^٢ أي بنسبة ١٥٪ من مجموع الأراضي الزراعية آنذاك والبالغة مساحتها ٨٠٠ كلم^٢^(٥٨).

ولعل مقارنة دراهم مساحة أراضي أقضية متصرفية جبل لبنان مع المناطق التي تشكلت منها بعد حكم القائمقاميتين يُعطي صورة واضحة عن إجراءات المساحة الشكلية وتقديراتها العشوائية. فلقد ارتفعت دراهم قضاء الشوف من ٣٨٤٣١ درهماً في فترة حكم القائمقاميتين إلى ٤١١٣٢ درهماً و٨ قراريط (١٨٦٤ - ١٨٦٨م)، أي بزيادة مقدارها ٢٧٠٠ درهم و٨ قراريط وبنسبة ٧,٠٢٪، وبارتفاع مؤشره ١٠٧,٠٢٪، ومن ثم إلى ٤١٧٩٨,٠٤ درهماً عام ١٨٦٩، أي بزيادة مؤشرها ١٠٨,٦٧٪، أما مقدار الزيادة التي طرأت على مساحة قضاء الشوف بين عامي ١٨٦٤ و١٨٦٩، فكان زهيداً وبلغ حوالي ٦٦٦ درهماً أو ما نسبته ١,٦١٪. وشكلت دراهم أراضي الشوف حوالي ٣٢,٥٢٪ من مجموع دراهم متصرفية جبل لبنان العامة لعام ١٨٦٩م، واحتل بذلك المرتبة الأولى من حيث تقدير أراضيهم ومغاليقه والمرتبة الثانية بعد قضاء كسروان في عدد القرى ٢١٠ قرى أو ٢٢,٥٨٪ من مجموع قرى جبل لبنان البالغة آنذاك ٩٣٠ قرية ومزرعة. والمرتبة الأولى بعدد المكلفين ٢٤,٠٢٪ من مجموع مكلفي المتصرفية^(٥٩). أما الزيادة التي استجدت في قضاء الشوف، فهي تعود

Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 15 p. 171.

(٥٦)

وأسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية...»، مرجع سابق، ص ٢٢٩ و ٢٢٣٠ و ٢٢٤.

(٥٧) إسماعيل حقي (بهمته): «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، جزءان، إعداد مجموعة من الأدباء والكتاب، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه د. فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، رقم ١٨، بيروت الجزء الأول ١٩٦٩، الجزء الثاني ١٩٧٠، الجزء الثاني، ص ٦٢٧.

(٥٨) ملحق رقم (١).

(٥٩) ملحق رقم (٢).

إلى تقدير مساحة أراضي قرية الشويفات وصحرائها الغنية بزراعة الزيتون، التي كانت مُعفاة من الضرائب قبل عهد المتصرفية لأنها تخصّ القائمقام الأرسلائي وأقرباءه.

وفي قضاء المتن، ارتفع تقدير دراهم مساحته من ١١٨٥٠ درهماً في عهد القائمقاميتين إلى ٢٤٥٨٧ درهماً في بداية عهد المتصرفية، أي بمؤشر مقدار نسبته ٢٠٧,٤٨٪، ومن ثم إلى ٢٦٦٦٣ درهماً عام ١٨٦٩، وبارتفاع مقدار مؤشره ٢٢٥٪. أما الزيادة التي حدثت بين عام ١٨٦٢ - ١٨٦٩م، فبلغ مقدارها ٢٠٧٦ درهماً ونسبتها ٨,٤٤٪. واحتل بذلك قضاء المتن المرتبة الثانية من حيث مساحة أراضيها التي بلغت نسبتها ٢٠,٧٤٪ من التقدير المساحي العام آنذاك، مقابل المرتبة الثانية أيضاً بعدد المكلّفين أي ٢٣,٢٣٪ (٢٣١٩٥ مكلّفاً)، والثالثة في عدد القرى والمزارع البالغة آنذاك ١٧٨ قرية ومزرعة، أي ما نسبته ١٩,١٣٪^(٦٠). وهذا دليل آخر على إعادة تقدير أملاك الشهابيين واللمعيين المعفية من الضرائب في عهد القائمقاميتين وإدراجها في دفاتر مساحة المتصرفية.

وكنتيجة لتدخل الأكليروس الماروني والمتنفذين في تقدير دراهم أراضي قضاء كسروان، تراجع مقدار مساحة أراضيها من ٢١٠٧٠ درهماً إلى ١٧١٩٤ درهماً في بداية المتصرفية أي إلى ما نسبته ٨١,٦٪ من دراهم مساحة القضاء في أثناء القائمقاميتين، ليرتفع بعدها بشيء لا يذكر عام ١٨٦٩م، ويصل التقدير إلى ١٧٤٨١ درهماً أي بزيادة مقدارها ٢٨٧ درهماً أو ١,٦٪ عن الإحصاء الأول للمتصرفية. ولقد احتل قضاء كسروان المرتبة الرابعة في متصرفية جبل لبنان بعد أقضية الشوف والتمن والبترون من حيث تقدير مساحة أراضيها، أي ما نسبته ١٣,٦٪، والمرتبة الثالثة بعدد المكلّفين ١٩,٨٧٪، (١٩٨٤٠ مكلّفاً)، والأولى بعدد قراه الـ ٢٢٦ قرية، أي ما نسبته ٢٤,٣٠٪ من مجموع قرى المتصرفية ومزارعها البالغة آنذاك ٩٣٠ قرية^(٦١). وهكذا ساهم نضال الفلاحين وتحركاتهم في إنقاص ضرائب أملاكهم وأراضي الأديرة والمتنفذين من المقاطعجيين في كسروان بوضع رسم موحد تراوح بين ١١ و ١٢ قرشاً على كل درهم مساحي إنتاجي مقابل ٢١ قرشاً كمعدل وسطي للضريبة في جبل لبنان و ٢٢ قرشاً للدرهم الأرض في قضاء المتن.

وانخفضت تقديرات دراهم مساحة قضاء البترون لأول عمل مساحي للسنوات

(٦٠) ملحق رقم (٢).

(٦١) ملحق رقم (٢).

١٨٦٢ - ١٨٦٨ م بنسبة ١٩,٥٤٪ عن قيمة دراهم أراضي القضاء في أثناء حكم القائمقاميتين. ففي حين كانت حوالي ٢٦٣٠٨ دراهم مدة ١٨٤٤ - ١٨٥٨ م، بلغت ٢١١٦٧ درهماً و١٤ قيراطاً ١٨٦٢ - ١٨٦٨، أو بنسبة ٨٠,٤٦٪ من الإحصاء الأول. أما بالنسبة للزيادة التي استجدت على تقدير دراهم مساحة قضاء البترون بين عهدي داود باشا وفرنكو باشا فبلغت حوالي ٣٤٢ درهماً أي بنسبة ١,٦٪. واحتل البترون بذلك المرتبة الثالثة بعد قضاء الشوف والمتن من حيث تقدير دراهم أراضيها البالغة عام ١٨٦٩ م حوالي ٢١٥٠٩ دراهم أي ما نسبته ١٦,٧٣٪ من مجموع دراهم مساحة المتصرفية العامة آنذاك، والمرتبة الرابعة بعدد مكلفيه، الـ ١٥٨٨٥ مكلفاً، أي ١٥,٩١٪، وبعدد قراه ومزارعه البالغة ١٥١ قرية، أي ١٦,٢٣٪^(٦٢).

وبالانتقال إلى تقدير دراهم مساحة أراضي قضاء الكورة، يتبين أنها ارتفعت من ٩١٥٥ درهماً (١٨٤٤ - ١٨٥٨)، إلى ١٠٤٧٥,٤١ درهماً أو ١١٤,٤٢٪ (١٨٦٢ - ١٨٦٨)، وإلى ١٠٢١٢,٧٩ درهماً عام ١٨٦٩ أو ١١١,٥٥٪ عن عهد القائمقاميتين، و ٩٧,٤٩٪ عن عام ١٨٦٤ م. واحتل بذلك قضاء الكورة المرتبة الخامسة (٧,٩٪) في ترتيب مساحة دراهمه في المتصرفية، ومكلفيه الـ ٥٩٩٧ مكلفاً (٦٪)، والسادسة في عدد قراه الـ ٥٠ قرية ومزرعة (٥,٣٪)^(٦٣). هذا مع العلم أنه أضيفت إلى قضاء الكورة أراضي ٢٤ قرية بعد إنشاء متصرفية جبل لبنان عام ١٨٦١ م لم تكن سابقاً تتبع القائمقامية النصرية (١٨٤٥ - ١٨٦٠).

أما بالنسبة لقضاء جزين، فكانت تغيرات التقدير زهيدة، واستمرت متقاربة مع تقديرات لجنة أمين أفندي. ففي حين كان تقدير هذه اللجنة لأراضي جزين بحوالي ٧٤٨٢ درهماً، ارتفع إلى ٧٤٩٣ درهماً أو ١٠٠,١٤٪، أي بزيادة مقدارها ١١ درهماً فقط أو ٠,١٤٪، ومن ثم إلى ٧٦٠٥ درهماً عام ١٨٦٩، وبزيادة مقدارها ١١٢ درهماً أو ١,٤٩٪ عن الإحصاء الأول لدراهم المتصرفية، ويحتل قضاء جزين المرتبة السادسة من حيث دراهم المساحة (٥,٩١٪) والمكلفون فيه (٥,٤٤٪)، حوالي ٥٤٣٢ مكلفاً، والمرتبة الخامسة في عدد القرى البالغة ١٠٧ قرى، أي ١١,٥٪^(٦٤).

(٦٢) ملحق رقم (٢).

(٦٣) الملحق السابق.

(٦٤) الملحق السابق.

وفي قضاء زحلة، القضاء المدينة، ارتفع تقدير الأراضي بنسبة كبيرة جداً وصلت قيمتها إلى ٥١٩,٨٪ عما كانت عليه في عهد القائممقاميتين، أي من ٤٠٤ دراهم إلى ٢١٠٠ درهم مع أول إجراء مساحي، وإلى ٢١٢٣ درهماً عام ١٨٦٩م، أي بزيادة مقدارها ٢٣ درهماً (١,٠٩٪) عن الإجراء المساحي الأول، وبنسبة ١,٦٪ من مجموع دراهم متصرفية جبل لبنان لعام ١٨٦٩م^(٦٥). ولعل الاختلاف الكبير بين إحصاءي القائممقاميتين والمتصرفية يوضح مسألة إعفاء أراضي الأمراء والمقاطعة بين وكبار المتنفذين من الضريبة والأتاوات الزراعية في عهد القائممقاميتين. فمن المتعارف عليه أن أراضي زحلة كانت من أملاك أمراء آل أبي اللمع الخاصة المعفية من الضرائب كأملك أمراء آل شهاب، والأرسلانيين وغيرهم من المسيطرين، قبل عهد المتصرفية، على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية المعفية من الضرائب^(٦٦).

وفي مديرية دير القمر المستقلة، عن قضاء الشوف، تراجعت تقديرات دراهم مساحة أراضيها من ١٦٥٠ درهماً (١٨٤٤ - ١٨٥٨)، إلى ١٠٧٨ درهماً عام ١٨٦٤، أي إلى نسبة ٦٥,٣٣٪ لأول عمل مساحي في المتصرفية، وبنقص مقداره ٥٧٢ درهماً وما نسبته ٤٣,٦٦٪؛ في حين بلغت الزيادة التي استجدت بعدما أعاد المتصرف فرنكو باشا المسح بعد عام ١٨٦٩م، حوالي ١٧ درهماً أو ١,٥٦٪، لتصبح تقديرات دراهم أراضي مديرية دير القمر بقراها السبعة حوالي ١١٠٤ دراهم، أو بنسبة ٨٥,٨٥٪ من مجموع دراهم مساحة أراضي جبل لبنان لعام ١٨٦٩م^(٦٧). ويدل التراجع في تقدير مساحة أراضي مديرية دير القمر إلى جدية التدابير التي اتخذها المتصرف داود باشا لإعادة تعمير قصبة دير القمر بعد حوادث ١٨٦٠م، وإلى تخفيض الضريبة عن أرزاقها وأراضيها مساهمة منه في التعويض عن الأضرار التي لحقت بها.

وأخيراً انخفض تقدير دراهم مساحة أراضي الكرسي البطريركي الماروني في شمال متصرفية جبل لبنان، أي في قضاءي كسروان والبترون من ٣٧٠ درهماً (١٨٤٤ - ١٨٥٨م) إلى ٢٠٩ دراهم عام ١٨٦٤، أي إلى ما نسبته ٥٦,٤٨٪، وبنقص بلغ مقداره ١٦١ درهماً أو ٤٣,٥٢٪ عن إحصاءات القائممقاميتين. ولم تشر

(٦٥) ملحق رقم (٢).

(٦٦) قسطنطين الباشا (المخلصي): «جريدة توزيع مال خراج لبنان الأمير في عهد الأمير بشير الشهابي»، «المشرق»، المجلد ٣٣، تموز - أيلول ١٩٣٥، ص ٣٢٥ و ٣٤٣ - ٣٤٥.

(٦٧) ملحق رقم (٢).

الإحصاءات اللاحقة لعام ١٨٦٩، وما بعدها إلى دراهم مساحة أراضي الكرسي البطريركي آنذاك^(٦٨)، مما يُرجح إعفاؤها من الضرائب أو دمجها بدراهم مساحة قضاءي كسروان والبترون.

وهكذا تشير الإحصاءات لدراهم أقضية جبل لبنان أن عمليات المساحة «أجريت على عجل ولم تكن دقيقة في كل مكان بل كانت متحيزة في أحيان كثيرة ولا سيما في قضاء كسروان الماروني حيث تمكنت الرئاسة الروحية من تقديم أرقام أقل من الأرقام الحقيقية لقيمة ممتلكات الأديرة وأغفلت مساحات كبيرة منها أثناء التخمين»^(٦٩). وشجع التقدير المنخفض لدراهم أراضي الرهبانيات الفلاحين الفقراء على هبة أملاكهم للكنيسة التي تدفع ضرائب متدنية بالنسبة إلى ممتلكاتها الزراعية الخصبة والواسعة.

وُترجح تلك الإحصاءات عدة احتمالات، منها: التقدم البطيء للزراعة في متصرفية جبل لبنان؛ أو تكاسل أعضاء الإدارة المحلية في القرية عن القيام بمهامهم الإحصائية وإدخال الأراضي الجديدة المستصلحة في دفاتر قراهم؛ أو تعثر الإحصاء بسبب نوايا الدولة العثمانية وغايتها في زيادة الضرائب، فامتنع مشايخ القرى ومختاروها وفلاحوها عن إعطاء معلومات صحيحة ودقيقة بملكياتهم وإنتاجها، حيث لم تُحص وتُسجل كامل الأراضي المنتجة في القرية أو الناحية أو القضاء. كما يُرجح اتساع تيار الهجرة والنزوح وبوار الأراضي الزراعية وخروجها من ميدان الإنتاج.

المسح الطائفي والتسجيل العقاري

نص البند السابع من تعليمات مجلس الإدارة بالقرار ٢٠٤، تاريخ ٢٣ ذي القعدة ١٢٧٨هـ / ١٨٦٢م، على ضرورة تنظيم دفاتر المساحة بشكل طائفي لدى القيام بإحصاء أملاك كل قرية. وطلب من كتاب لجان المساحة أن «يفرقوا أملاك كل مذهب من المذاهب الموجودة في الجبل من الإسلام والمتاولة والنصارى والدروز بأسماء أصحابها أي أملاك كل مذهب على حدّته بكل تصحيح وتصريح مبيّناً على

(٦٨) ملحق رقم (٢).

(٦٩) قسطنطين بنكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، وثيقة تاريخية نادرة، طبعت عام ١٨٨٥ ونضمت مذكرات القنصل الروسي في بيروت خلال سنوات ١٨٦٩ - ١٨٨٢، قدّمت له الباحثة الروسية أ.م. سميلينسكايا، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجع النص العربي الدكتور مسعود ضاهر، الطبعة الأولى، دار المدى، بيروت ١٩٨٦، ص ٨٨.

كل اسم من أي طائفة هو»^(٧٠).

ومن خلال الاطلاع على بعض دفاتر مساحة أراضي جبل لبنان يتبين أسلوب التسجيل الطائفي والعائلي لتقديرات دراهم مساحة الأراضي الزراعية والمغالق، حيث تم تخصيص خانة في أعلى صفحات الدفتر لطائفة المالك حتى لا يحصل الالتباس والتشابك بين أملاك طوائف القرية وعائلاتها^(٧١). ففي القرى الكبيرة بدراهم أراضيها الزراعية والمتعددة الطوائف والعائلات، كقرية العبادية في قضاء المتن على سبيل المثال، سُجِّلَت دراهم مساحة أراضيها في أربع دفاتر منفصلة منها: دفتران للدروز وثالث للموارنة ورابع للروم الأرثوذكس. وفي حين سُجِّلَت أملاك عائلات الموارنة أو الروم الأرثوذكس على دفتر خاص بكل طائفة، سُجِّلَت دراهم أراضي الدروز على دفاتر عائلية في دفترين مستقلين، دفتر لعائلة بيت فَرْج وملحقاتها وفروعها، ودفتر لعائلة بيت رشيد وروافدها بالإضافة إلى أملاك الدروز من خارج القرية^(٧٢).

وُسُجِّلَت دراهم عقارات أصحاب الأراضي من الطائفة المارونية في قرية مخمزش - قضاء البترون على سبع صفحات مستقلة في دفتر ميرة ومساحة القرية لعام ١٣٢١ مارثية/ ١٩٠٥م؛ فبلغت ٦٤ درهماً و ١٩ قيراطاً و ٢٢ حبة، توزعت على ٢٦٨ عقاراً. وُسُجِّلَت دراهم عقارات أصحاب الأراضي من طائفة الروم الأرثوذكس على الصفحتين الثامنة والتاسعة - بالرغم من أن الصفحة السابعة، بقي نصفها وأكثر بياضاً ودون استعمال - وبلغت دراهم الروم في قرية مخمزش حوالي ٧ دراهم و ١٨ قيراطاً و ٤ حبات وعقاراتهم ٧٣ عقاراً. وبعد جمع وتفقيط دراهم أراضي كل طائفة على جِدَّة في نهاية صفحة إحصائها؛ جُمِعت دراهم الطائفتين، وُسُجِّلَت على الصفحة العاشرة من الدفتر نفسه، وُصِّدَت المعلومات من قبل كاتب مجلس الإدارة المختص ومدير مالية البترون آنذاك^(٧٣).

(٧٠) محمد أحمد ترحيني: «الأمس التاريخية...»، مرجع سابق، ص ٣٥٢ و ٤٦٠.

(٧١) الوثائق من (١) إلى (٦).

(٧٢) دفاتر مساحة قرية العبادية في عهد المتصرفية، إطلعنا على هذه الدفاتر عام ١٩٨٠، وبحوذتنا ملخص لمضمونها، ولقد نشرنا صوراً عن وثائقها الأصلية عام ١٩٨٦ في كتابنا: «تطور الملكية العقارية...» مرجع سابق، وثيقة رقم ١٣، ص ٢٩٩، وثيقة رقم ١٤، ص ٣٠٠.

(٧٣) ذيل دفتر قرية مخمزش من قبل مدير مالية البترون لعام ١٩٠٥ بالعبارة التالية: «إن الدفتر المحرر لم يوجد فيه محش (حشو) ولا خلافة ومطابق على دفتر التقييم والأصل»، إمضاء مدير مال البترون وختمه، يراجع نص الوثيقة في الكتاب الأول من هذه السلسلة.

ولا يختلف التسجيل العقاري والمسح الطائفي في قرى الخنشارة - قضاء المتن، أو بقسميًا - البترون، أو بريح - الشوف عن أسلوب التسجيل الطائفي والمذهبي في قرىتي العبادية ومحمروش. ففي قرية الخنشارة، مُسحت أراضي الروم الكاثوليك، وسُجلت أولاً على الصفحات من ٥ إلى ٢١، وبلغت قيمتها ١٤٨ درهماً و ٣ حبات بما فيها دراهم أراضي دير مار يوحنا الصابغ للرهبانية الشويرية. ثم مُسحت وسُجلت أراضي الروم الأرثوذكس على الصفحتين ٢٢ و ٢٣، وقُدّرت دراهمها بأربعة دراهم و ١١ قيراطاً و ١٣ حبة. ومن ثم سُجلت دراهم الموارد على الصفحة ٢٤، فبلغت أربعة دراهم فقط، وأتبع بدراهم أملاك الدروز المُقدّرة آنذاك بثلاثة قراريط فقط وذلك على الصفحة ٢٥ من دفتر مساحة قرية الخنشارة^(٧٤).

أما في قرية بقسميا، سُجلت دراهم أراضي الموارد على كامل صفحات دفتر مساحة القرية البالغة ٣٢ صفحة، وخُصّصت الأسطر الأخيرة والقليلة لدراهم الروم الأرثوذكس من خارج القرية، فبلغت دراهم أراضي الموارد ١٦٣ درهماً و ١١ قيراطاً و ١٤ حبة مقابل ٢٢ قيراطاً و ٢٠ حبة لمُلكية الروم الأرثوذكس^(٧٥). وكما في قرية محمرش، جُدد نسخ الدفتر وقبول بالأصل وذُيل بإمضاء كاتب مجلس الإدارة ومدير مالية البترون.

وفي قرية بريح الشوفية، سُجلت دراهم أراضي كل طائفة على حدة، فبلغت دراهم الدروز حوالي ١١٦ درهماً و ١١ قيراطاً و ١٨ حبة، والموارنة ٩٧ درهماً وقيراطين و ٣ حبات، ودراهم أملاك الكاثوليك ٦ دراهم و ٨ قراريط و ٢٣ حبة^(٧٦). إذن، في القرى التي يغلب عليها طابع المذهب الواحد مع أقليات من المذاهب الأخرى، كانت أملاك المذهب المهيمن تُسجل في مجموع الصفحات الأولى من دفتر مساحة القرية، ومن ثم يتم تسجيل عقارات ودراهم أصحاب الأملاك من المذاهب الأخرى. أما في القرية التي فيها أصحاب الأراضي من مذهب واحد،

(٧٤) Souad ABOU EL ROUSSE SLIM: "Le Métayage et l'Impôt au Mont-Liban XVII^e et XIX^e siècles», Collection Hommes et Sociétés du Proche - Orient, Université Saint-Joseph, Faculté des lettres et des Sciences Humaines, Dar el Macherq, Beyrouth 1987, p. 157-169.

(٧٥) دفتر مساحة قرية بقسميا، مصدر سابق، ص ٣٢، وثيقة رقم (٣).

(٧٦) دفتر مساحة قرية بريح قضاء الشوف، حيث الصفحة الأخيرة منه نشرتها ناديا العلي: «معطيات حول نظام الري والزراعة في بريح»، مذكرة بحث لنيل شهادة الجدارة في العلوم الاجتماعية، إشراف أحمد بعلبكي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، بيروت ١٩٨٠، ملحق ٦، (دون صفحة).

يقتصر على ذكر المذهب في خانته بأعلى صفحات الدفتر، كدفتر قريتي بشري (البترون)^(٧٧)، وعين قنيه (الشوف)^(٧٨).

وهكذا اعتمدت الدولة العثمانية من خلال إدارة المتصرفية مساحة الأراضي في جبل لبنان طائفيًا، أسلوباً لتحصيل الضرائب وتنظيم شؤون المتصرفية. ويوضح الجدول التالي لتوزيع دراهم قرى العبادية ونريح والخنشارة وبقسما ومحمزش، هذا الأسلوب في توزيع وجباية الضرائب آنذاك.

يُظهر الجدول (ملحق رقم ٦) هيمنة دراهم أراضي الموارد في قريتي بقسما ومحمزش من قضاء البترون، مقابل هيمنة دراهم أراضي الدروز في قريتي العبادية ونريح، والروم الكاثوليك في قرية الخنشارة. ومن هنا كان المسح الطائفي يُظهر قوة وضعف كل طائفة من ناحية غناها الزراعي والملكية في القرى الجبلية، مما يؤثر على موقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالنسبة للتوازن مع الطوائف الأخرى، والدخول في صراعات القرية الضيقة والمذهبية على التمثيل المحلي في مجالس البلدية والاختيارية وتعيين الناطور وحق الشرب والري وغيرها.

وبناءً على تعليمات مجلس الإدارة مُسحت أراضي جبل لبنان طائفيًا ووُزعت على مذاهب سكان الجبل. فبلغت تقديرات مساحة أملاك المسلمين السنة، عام ١٨٦٤م، حوالي ٨٢٥١ درهماً أو ٦,٥٩٪ من مجموع دراهم مساحة أراضي جبل لبنان البالغ آنذاك ١٢٥٠٦٩ درهماً، بينما قُدِّر عدد المكلفين المسلمين الذكور للسنة ذاتها بحوالي ٣٣٩٤ مكلفاً أو ٣,٣٩٪ من مجموع المكلفين البالغ عددهم حوالي ٩٩٨٣٤ مكلفاً. وقُدِّرَت دراهم أراضي الموارد بـ ٦٤٠٣٠ درهماً أي بنسبة ٥١,١٥، والمكلفين منهم ٥٧٤٢٠ مكلفاً (٥٧,٥١٪). أما دراهم مساحة أملاك الدروز فبلغت ٢٩٤٤٩ درهماً (٢٣,٥٤٪)، والمكلفين ١٢٤٦٧ مكلفاً أو ١٢,٤٨٪، ودراهم الروم الأرثوذكس حوالي ١٣٨١٢ درهماً (١١,٠٤٪)، والمكلفين منهم ١٣٥٥٢ مكلفاً (١٣,٥٧٪). وبلغت دراهم أراضي الروم الكاثوليك ٦٣٥٥ درهماً (٥,٠٨٪)، والمكلفين الذكور منهم ٨٦١٧ مكلفاً أو ٨,٦٣٪. في حين بلغت تقديرات دراهم أملاك الشيعة حوالي ٢٨٤١ درهماً أو ما نسبته ٢,٢٧٪، والمكلفين بحوالي ٣٣١ درهماً و٤ قراريط و١٧ حبة، أو نسبة ٠,٢٦٪ من التقدير العام لدراهم

(٧٧) دفتر مساحة بُشري، مصدر سابق، وثيقة رقم (٢).

(٧٨) دفتر مساحة عين قنيه، مصدر سابق.

ملحق رقم (٦)

جدول مقارنة توزيع دراهم المساحة بأسلوب طائفي في قرى بريح والختارة والعبادية ومعرش في المتصرفية (جدول مثال)^(٧٩)

ملاحظات	المجموع			أراضي المروز			أراضي الكاثوليك			أراضي الأرثوذكس			أراضي السوارنة			دراهم المساحة
	درهم	قيراط	جبة	درهم	قيراط	جبة	درهم	قيراط	جبة	درهم	قيراط	جبة	درهم	قيراط	جبة	
	٦٢٥	٢٠	١٣	٣٥٠	١٠	٥	-	-	-	٧٨	١٨	٨	١٩٦	١٦	٠	العبادية (المتن)
	٢١٩	٢٢	٢٠	١١٦	١١	١٨	٦	٨	٢٣	-	-	-	٩٧	٢	٣	بريح (الشوف)
	١٥٨	١١	١٢	-	٣	-	١٤٨	-	٣	٤	١١	١٣	٤	-	-	الختارة (المتن)
	١٦٤	١٠	١٠	-	-	-	-	-	-	-	٢٢	٢٠	١٦٣	١١	١٤	بُسميا (البترون)
	٧٢	١٣	١٢	-	-	-	-	-	-	٧	١٨	٤	٦٤	١٩	١٢	بمعزش (البترون)

(٧٩) إعتدنا في تنظيم هذا الجدول، على دفتر مساحة البادية، ودفاتر مساحة قرى بُسميا ومعرش، مصادر سابقة، وبالنسبة لبريح، ناديا العلي: «معطيات حول نظام الريّ: ١٨٠٠»، المرجع السابق، ملحق ٦ (دوك صفحة). وللختارة:

Souad ABOU EL ROUSSE SLIM: "Le Métaage et l'Impôt...", op. cit., p. 157-169.

أراضي متصرفية جبل لبنان عام ١٨٦٤، وبلغ عدد المكلفين منهم حوالي ١٧٢ مكلفاً أو ١٧,١٧٪^(٨٠).

وهكذا، كما تناقضت وتضاربت أرقام إحصاءات أقضية جبل لبنان خلال عهد المتصرفية، تضاربت وتناقضت إحصاءات وتقديرات دراهم طوائفه السبعة الأساسية مجتمعة. ففي حين قُدرت عام ١٨٦٢م بحوالي ١٢٦٩٥٥ درهماً، قدرت عام ١٨٦٤م بـ ١٢٥٠٦٩ درهماً كتقدير رسمي للمتصرفية، ومن ثم ١٤٠٠٠٠ درهم كتقدير شخصي للقنصل الروسي بتكوفيتش (PITKOVITH) عام ١٨٧٩م^(٨١)، وحوالي ١٣٣٠١٩ درهماً عام ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨ - ١٨٨٩^(٨٢)، و١٢٥٢٧٧ درهماً عام ١٩٠٣م^(٨٣). ورغم هذه التقديرات المختلفة والمتناقضة من سنة إلى أخرى لم يتغير عدد المكلفين إلا بشكل لا يذكر، أي بنقص وصل إلى ٣٦٢ مكلفاً أو بنسبة ٠,٣٦٪ عن الإحصاء الرسمي عام ١٨٦٤م، ويزيادة حوالي ٩٣ مكلفاً لإحصاء عام ١٨٦٢، أو بنسبة ٠,٠٩٪.

ويتبين من التقديرات الشخصية للقنصل الروسي بتكوفيتش وتسجيلات مختار قرية بعقلين على صفحات سالنامة جبل لبنان عام ١٣٠٦هـ، النمو الاقتصادي والزراعي البطيء في جبل لبنان، حيث بلغت الزيادة التي أضافها القنصل الروسي عن إحصاء ١٨٦٤م، حوالي ١٤٩٣١ درهماً أي بنسبة ١١,٩٣، والنمو بارتفاع مؤشره ١١١,٩٢٪. ولكن هذه النسبة تراجعت عام ١٨٨٨ - ١٨٨٩ إلى ٦,٣٥٪ أو ما مقداره ٧٩٥٠ درهماً. وطال النمو دراهم أراضي كل الطوائف دون استثناء. كدليل على عدم شمول إحصاء عام ١٨٦٤م لكامل الطاقة الإنتاجية للأراضي الزراعية والمغالق في الجبل فجاءت التقديرات الجديدة أقرب للواقع العقاري الإنتاجي. ويُظهر الجدول رقم (٧) حركة نمو دراهم عقارات الطوائف في جبل لبنان والاختلافات بينها.

وهكذا يتبين النمو الإنتاجي الذي أصاب دراهم مساحة أملاك طوائف الأقليات من بروتستانت وأرمن وسريان بشكل كبير، حيث بلغ مؤشره عام ١٨٧٩م، حوالي

(٨٠) ملحق رقم (٧).

(٨١) قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٨٩.

(٨٢) سالنامة جبل لبنان لسنة ١٣٠٦هـ، مصدر سابق، ص ٩٢، ولكن التسجيل يعود إلى مختار قرية بَعْقَلِينَ آنذاك الشيخ ملحم تقي الدين.

(٨٣) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17 p. 273.

(۷) ملحق رقم

جدول مقارنة دراهم أملاك طوائف جبل لبنان للسنوات ١٨٦٤ و ١٨٧٩ و ١٨٨٩ م^(٨٤)

١٨٨٨ - ١٨٨٩		سنة ١٨٧٩		سنة ١٨٦٤		المذهب
دراهم الأراضي		دراهم الأراضي		المكافئين		
مؤشر الزيادة	درهم	مؤشر الزيادة	درهم	النسبة المئوية	العدد	
%١٠٥,٤٤	٨٧٠٠	%١١٥,٤٤	٩٥٢٥	٦,٥٩	٣,٣٩	إسلام سنة
%١٠٥,٤٤	٦٧٤٨٧	%١٠٧,٧٤	٦٨٩٨٧	٥١,١٩	٥٧,٥١	موارنة
%١٠٥,٣٨	٣١٠٥٣	%١١٤,٧٨	٣٣٨٠٣	٢٣,٥٤	١٢,٤٨	دروز
%١٠٤,٩٨	١٤٥٠٠	%١١٧,١	١٦١٧٥	١١,٠٤	١٣,٥٧	روم أرثوذكس
%١٠٥,٤٢	٦٧٠٠	%١١٦,٧٥	٧٤٢٠	٥,٠٨	٨,٦٣	روم كاثوليك
%١٠٥,٥٩	٣٠٠٠	%١١٨,٩٧	٣٣٨٠	٢,٢٧	٤,٢١	مناوكة (الشيعة)
%٤٧٦,٧٦	١٥٧٩	%٢١٤,٣٩	٧١٠	٠,٢٦	٠,١٧	بروتستانت + أرمن + سريان
%١٠٦,٣٥	١٣٣٠١٩	%١١١,٩٣	١٤٠٠٠٠	%١٠٠	%١٠٠	المجموع

(٨٤) إعتدنا في تنظيم هذا الجدول على:

سنة ١٨٦٤ - إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية». ٤٠٠، مصدر سابق، ص ٦٢٦، رسائله جيل لبنان ١٣٠٦ هـ - ١٨٨٨/٥ - ١٨٨٩ م، ص ٩٢.
سنة ١٨٧٩ - قسطنطين بئكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٨٩.

سنة ١٨٨٨ - ١٨٨٩ - تسجيلات مختار قرية بعلقن الشيخ ملحم تقي الدين علي الصفحة ٩٢ من سائمة جبل لبنان لسنة ١٣٠٦ هـ.

٢١٤,٣٩٪، وعام ١٨٨٨ - ١٨٨٩م، حوالي ٤٧٦,٧٦٪، مما يرجح شراء عناصر هذه الطوائف الأراضي بعد التنظيم العقاري العثماني وقوانينه السامحة بتملك الأجانب على أراضيها. وتحتل دراهم أراضي الشيعة المرتبة الثانية من حيث نموها الإنتاجي ١١٨,٩٧٪، وبعدها الروم الأرثوذكس ١١٧,١٪، ثم الروم الكاثوليك ١١٦,٧٥٪ والإسلام السنة ١١٥,٤٤٪، والدروز ١١٤,٧٨٪ والموارنة ١٠٧,٧٤٪، وذلك في عام ١٨٧٩، أما في عام ١٨٨٨ - ١٨٨٩، فكان مؤشر نمو أراضي مختلف طوائف الجبل ما عدا الأقليات متقارباً تراوح بين ١٠٤,٩٨٪ و ١٠٥,٥٩٪ أي بهامش مقداره ٠,٦١٪.

وإن دلت تقديرات دراهم أراضي طوائف جبل لبنان وإحصاءاتها على شيء فهي تدل على عشوائيتها وعدم جديتها أو مطابقتها للواقع العقاري فيه. كما أن إدارة متصرفية جبل لبنان لم ترصد عمليات فراغ وانتقال الأراضي وتبادلها طائفيًا من طائفة إلى أخرى، ولا سيما عملية بيع المقاطعيين الدروز لأراضيهم في سبيل شراء الوظائف الإدارية في عهد المتصرفية، أو بيع بعض العائلات الدرزية لأملأها إلى المسيحيين في الشوف والمتن بعد حوادث عام ١٨٦٠. حيث باع بعض المالكيين الدروز بين العام ١٨٦٠ و ١٨٧٩ حوالي ١٧ ألف قطعة أرض إلى المسيحيين وانتقلوا إلى حوران وحاصبيا^(٨٥)، مما أدى إلى انخفاض عدد مكلفيهم وتقلص دراهم مساحة أملأهم.

ولكن رغم النزف البشري في الهجرة أو خروج بعض الأراضي من حقل الإنتاج، تشير تقارير المراقبين آنذاك إلى «دخول أراضٍ جديدة حيز الإنتاج كانت غير مزروعة سابقاً فأصبحت حقولاً للزيتون والكرمة والتوت والمختلف»^(٨٦). وهذا ما تؤكد وثائق المساحة العائدة للمتصرفية من دفاتر وصكوك بيع حيث أدرجت عقارات كثيرة فيها بدون تسجيل نمر مساحتها^(٨٧).

ولا يختلف مسح وتوزيع الأراضي الزراعية المملوكة والأميرية في البقاع عن جبل لبنان. فلقد مُسحت تلك الأراضي ووُزعت طائفيًا وعائليًا على سكان كل قرية من قرى البقاع. وعلى سبيل المثال لا الحصر، قُسمت أراضي الفاكية، قضاء

Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 14 p. 125.

(٨٥)

Ibid., p. 328-329.

(٨٦)

(٨٧) دفتر مساحة قرية بعقلين، نموذج عنه، وثيقة رقم (٤) و(٥) و(٦)، ودفتر مساحة بدعان وعين صوفر، وثيقة نموذج منه، رقم (١). والوثيقة رقم (٧).

بعلبك، بعد صدور قانون «الطابو» وملحقاته عام ١٨٦٠ و١٨٦١، وإجراءات المساحة العثمانية في ولاية سورية عام ١٨٦٤، بين المسيحيين والمسلمين بالتساوي. فأخذ المسلمون ٥٠ حصة ومثلها المسيحيون، ووُضِعَ بتصرف شيخ البلدة وإمامها والجامع ١٢ حصة^(٨٨). وثم وُزعت الأرض والمياه الملحقة بها على ذكور كل طائفة وعائلة تحت اسم «زلمة أرض» و«زلمة ماء»، وسُجِلت على لائحة واحدة باسم كبير ووجيه العائلة آنذاك^(٨٩).

ولدى مسح أراضي بريّال في «الطابو» بعد عام ١٨٦٤؛ وُزعت الأراضي مناصفة بين أهاليها المسلمين والمسيحيين، ومن ثَمَّ على الذكور (الزُلم)؛ فبلغت حصة الشخص فداناً أو فدانين، والفدان في بريّال مبذر ١٠٠ مُد قمح أي حوالي ١٠٠ دونم أرض تقريباً^(٩٠).

وفي قرية دَير العُشائر قضاء راشيا، قُسمت الأراضي بالقيراط الشائع بين عائلاتهما، فبلغت حصة آل العُريّان حوالي ١٦,٥ قيراطاً شائعاً من أصل ٢٤ قيراطاً للقرية كاملة، وحصة بيت نصر حوالي ٣ قرايط ونصف، وبيت القنطار قيراطين، وآل أيوب قيراطاً واحداً، وجَهِجَاه وحمزة مجتمعين قيراطاً واحداً أيضاً^(٩١).

أما أراضي القرى الوحيدة الانتماء للطائفي والديني أو العائلي، قُسمت على الأصول والفروع، كما كانت الحال في قرية بدنايل، عندما وُزعت الأرض أولاً على فروع عائلة بيت سَلِيمَان حَيدر الأربعة «كجب بيت إسماعيل وجب سليمان وجب أبي ملحّم وجب يُونس». ومن ثم وُزعت كل «جب» أراضيها على أفراد الذكور، حسب قدرة كل فرد على استغلال الأرض وغناه بالمواشي العمّالة وقوة العمل البشرية^(٩٢).

(٨٨) مقابلة شفوية مع فاضل محمد سكرية مواليد الفاكهة - قضاء بعلبك ١٩٢٠م، مدرّس متقاعد، ملاك، محل الإقامة الفاكهة، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٩١.

(٨٩) مقابلة شفوية مع جرجس ديب نصر مواليد الفاكهة ١٩١١، ملاك ومزارع، محل الإقامة جديدة الفاكهة - قضاء بعلبك، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٩١.

(٩٠) مقابلة مع محمد صالح طليس، مواليد بريّال عام ١٩٢٨، فلاح ومزارع وملاك، محل الإقامة بريّال قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة، بريّال في ١٩ نيسان ١٩٩١. ومع علي ملحّم الطفيلي، مواليد بريّال عام ١٩٠٠م، فلاح ومزارع، محل الإقامة، بريّال، قضاء بعلبك، بريّال في ١٩ نيسان ١٩٩١.

(٩١) مقابلة شفوية مع شبلي العريان، مواليد دير العشائر عام ١٩٠٦، نائب سابق، ملاك كبير لأراضي السليخ والجردية، محل الإقامة، راشيا، تاريخ المقابلة ٢٥ كانون الأول ١٩٩٠.

(٩٢) مقابلة شفوية مع مصطفى محمد الحاج سليمان، مواليد بدنايل عام ١٩٠٧، رئيس بلدية =

وهكذا استعمل في البقاع الأسلوب الطائفي والعائلي نفسه الذي اتبع في جبل لبنان لتحرير ومساحة الأراضي وتوزيعها، مع مراعاة كل طائفة وإمكانياتها البشرية وغناها بحيوانات العمل وأدواته، ومحاولة الدولة العثمانية الظهور بمظهر الحاكم العادل في القرى المختلطة طائفيًا من خلال توزيع الأراضي منصفة بين المسلمين والمسيحيين.

وبالرغم من أن الدولة العثمانية، لم تعتمد في دوائرها المالية و«الطابو» في سنجق الشام التسجيلات الطائفية مكتفية بذكر التبعية العثمانية أو الأجنبية^(٩٣)، لكن معاملات البيع والشراء والتوكيل وفراغ الأرض والشراكة التي كانت تجري في المحاكم الشرعية في دمشق والمحاكم البدائية في الأقضية، تفرض ذكر طائفة المتعاقدين استناداً إلى تذكّرتي هويتهما. وعلى سبيل المثال، نصّت إحدى وثائق محكمة الباب في دمشق على ما يلي: «... حضر... من أهالي القرعون التابعة قضاء البقاع العزيز ومن تبعية الدولة العلية ومن طائفة الروم الارثوذكس (الأرثوذكس) ووكل الخواجه... من أهالي زحلة التابعة لجبل لبنان ومن الطائفة المرقومة للحاضر معه...»^(٩٤).

وفي عام ١٢٦٢هـ، ١٨٦٥م، صدر أمر إلى رؤساء المحاكم الشرعية في دمشق بضرورة حصول المسيحيين الذين يحضرون مجالس تلك المحاكم على علم وخبر من بطارتهم أو نوابهم يشتون فيه أنهم من رعايا الدولة العثمانية العلية^(٩٥).

التحرير العقاري

بعد صدور قانون الأراضي العثماني عام ١٨٥٨م، أعادت السلطنة العمل بنظام «الدفترخانة القديم»^(٩٦). فأصدرت سلسلة قرارات وقوانين بخصوص التسجيل

= سابق، كان والده تاجر أغنام أيام العثمانيين والفرنسيين، محل الإقامة بدنايل، قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة، ١٩ نيسان ١٩٩١.

(٩٣) دفاتر فراغ وانتقال الأراضي في بعلبك، سجل رقم ٨، مصدر سابق، ص ٢ و ٣ و ٥، ودفاتر سجلات البقاع العزيز، سجل رقم ٩، مصدر سابق، ص ١ و ٢ و ٤ و ٦ و ٨... والوثيقة (٨).

(٩٤) سجل رقم ٨٦١، من سجلات المحاكم الشرعية في دمشق، وثيقة رقم ٨٣٣، ورقة ٣١٠، وسجل رقم ٦٠٥، وثيقة ٣٢ ورقة ٨ و ٩، وثيقة رقم ١١٤، ورقة نمرة ٣٠.

(٩٥) سجل ٥٦١، من سجلات المحاكم الشرعية في دمشق. تعميم، ص ٥.

(٩٦) «الدفترخانة» هي إحدى الدوائر الرسمية في التشكيلات المركزية عند العثمانيين وهي المكان الذي تُحفظ فيه الدفاتر التي تحتوي قيود شتى الأراضي وتعيين أجناسها من تيمار =

العقاري من لائحة التعليمات بحق سندات «الطابو» عام ١٨٥٩، ونظام «الطابو» وملحقاته، السنوات ١٨٦٠ و ١٨٦١ و ١٨٦٧م، ونظام تملك الأجانب عام ١٨٦٩م، وقانون الأراضي الجديدة عام ١٨٧٢م^(٩٧).

وبموجب نظام «الدفتر خانة» العثماني أعطي لكل قطعة أرض منتجة، رقماً مساحياً، وسند ملكية وتصرف أو «طابو» سواء أكانت ملكاً أو أميرية. وخول نظام «الطابو» العثماني «موظفي المالية (الدفتردارية والمحاسبين) ومديري المال والأقضية، في الولايات صلاحيات إحالة الأراضي الأميرية إلى طاليبها، على أن يجري ذلك بالمزايدة العلنية، ويُن النظام الخطوات التي يجب اتباعها لنقل ملكية الأرض من شخص لآخر، وحدد رسم التسجيل بـ ٥٪ من قيمة الأرض حتى ولو انتقلت الأرض عن طريق الوراثة فيؤخذ رسم التسجيل ٥٪ بعد تقدير قيمتها ويؤخذ من المشتري ثلاثة قروش ثمن سند الطابو»^(٩٨).

وشجع نظام «الطابو» وملحقاته، وإجراءات المساحة واضعي اليد والمتصرفين بالأراضي الأميرية على تسجيل أراضيهم - المكتسبة بالإرث أو الشراء أو «بمشد المسكة» والتقدم - في دوائر «الطابو» المختصة في الأقضية والنواحي أو لدى المحاكم الابتدائية في جبل لبنان. ولكن خوف الفلاحين والمالكين الصغار والمُعتمدين من الضرائب الزراعية الجديدة التي رافقت عملية التسجيل، جعلهم يُحجمون عن الإفصاح بأملاتهم الحقيقية والتخلي عنها للأديرة والأوقاف وأصحاب النفوذ مقابل حمايتهم من السلطنة ودفع بدل ضرائب الأرض وتطويرها. «ولهذا بقي كثير من الأراضي دون تسجيل بالرغم من الأمر الذي كانت أصدرته الحكومة

= وخاض وزعامة وملك ووقف وتحدد مصادر إيرادات الدولة. وهذه الدفاتر كان يتم تنظيمها عند تحرير [تسجيل] الأراضي». نجاتي إقطاع وعصمت بينارق: «الأرشيف العثماني»، ترجمة صالح سعداوي صالح، إشراف وتقديم الدكتور اكمل الدين إحسان أوغلي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول ومركز المخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٣٣٠.

(٩٧) «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٤٤ - ٦٢. ودعيبس المر: «كتاب أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة من السلطنة العثمانية»، مع ملحق لترجمة قانون الأراضي العثماني، بيت المقدس، ١٩٢٣، «ملحق قانون الأراضي ونظام الطابو وتعليماته»، ص ٦٤ - ٨٥.

(٩٨) عبد العزيز عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤»، تقديم أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٩، ص ٢٣٤. و«الدستور العثماني»، مصدر سابق، المادتين ٥ و ٦ من نظام «الطابو»، ص ٤٥.

بوجوب تسجيل كل العقارات الثابتة^(٩٩). فاعتُبرت عندها الأراضي غير المسجلة أراضي أميرية أو مشاعية مشتركة كما في البقاع حيث أن أغلب أراضي القرى أميرية «جيشية ولم يكن لها قيود بدفتر الطابو والأملاك»^(١٠٠).

وكان هدف الدولة العثمانية وإدارتها المالية من المسح والتحرير العقاري تأمين المداخل الإضافية لخزيتها، دون الاهتمام بأسماء المتصرفين بالأراضي وحقوقهم المكتسبة بتقادم الزمن. فلذلك يحال التصرف بالأرض لأي شخص يدفع بدل تطويعها ولو تغير صاحبها سنوياً، فيكون أفضل لصالح الخزينة، فيزداد مدخولها بدل فراغ الأرض وبيعها بالمزاد العلني. ومن أجل هذا رصدت الدولة العثمانية جوائز تشجيعية للذين يخبرون عن الأراضي المكتومة (المادة ٢٠ من نظام الطابو)^(١٠١). كما نصت المادة ٢١ على ضرورة الإسراع في منح سندات «الطابو» لأصحابها. وهكذا شرّعت السلطنة السمسرة الرسمية وحمّتها بقوانينها، فاستغل مشايخ القبائل والقرى ومختاروها هذه القوانين لبيع الأراضي الزراعية وأخذ عمولتها وحرمان الفلاحين من حقوق تصرفهم الفعلية وزيادة استثماراتهم الشخصية، وإحالة الأراضي المحلولة إلى كبار موظفي الدولة والتجار والمرايين.

وتأميناً لمصلحة خزينة الدولة العثمانية، طلبت إدارتها من مشايخ القرى ومختاريها وأئمتها في ولاية سورية والبقاع تقدير إنتاج أراضي قراهم وإحصاء الأراضي المتصرف بها والمملوكة وتوزيع ضريبة «الويركو» والأعشار بين المتصرفين بالأراضي الأميرية وأصحاب الأراضي المملوكة، ووضع دفاتر خاصة بنتائج إحصاءاتهم تُحفظ في قراهم وفي مراكز الأقضية والألوية (السنجق)^(١٠٢)، وإعلام دوائر «الطابو» عن الأراضي المكتومة.

(٩٩) سعيد حمادة (المحرر): «النظام الإقتصادي في سوريا ولبنان»، المطبعة الأميركانية، بيروت ١٩٣٦، ص ٦١.

(١٠٠) عبد الله سعيد: «أشكال الملكية وأنواع الأراضي...»، مرجع سابق، وثيقة رقم ١٩، ص ٣١٨.

(١٠١) نصت المادة ٢٠ من نظام الطابو على أن «كل من أخبر الحكومة عن أراض محلولة لم تعلم محلوليتها من طرف الحكومة رأساً وبقيت مكتومة يُعطى له بعد أن يجري مزادها وتفويضها بالمجلس إخبارية في المائة خمسة غروش من بدل المعجل». «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٤٨. ودعيبس المر: «كتاب أحكام الأراضي»، مصدر سابق، «ملحق قانون الأراضي»، ص ٧٠.

Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 30 p. 363.

(١٠٢)

إجراءات تحرير الأراضي

ومثلما كانت المساحة غير دقيقة ومتقنة وسيئاً لمنازعات بين أصحاب الأراضي المملوكة والحقوق المشتركة على الأراضي الشائعة. كذلك لم تكن تسجيلات الدولة العثمانية ومتصرفية جبل لبنان العقارية منظمة ودقيقة أيضاً. حيث لم «يكن لكل قطعة من الأرض صفحات خاصة في السجلات تُدوّن فيها المعاملات المتتالية التي تمر عليها تلك القطعة من الأرض بل كان موظفو التسجيل المحليون يُرسلون ما سجلوه إلى دوائر التسجيل العليا في الولاية حيث تُسجل كل صفقات البيع وعمليات التسجيل بنمرها الترتيبية حسب تاريخ ورودها إلى الدفترخانة»^(١٠٣).

ويمكن لمطالع تسجيلات دفاتر قرى جبل لبنان أو فراغ الأراضي العثمانية في البقاع، ملاحظة الفوضى في التسجيل، وتداخل العقارات المتصرف بها والمملوكة بين أكثر من مالك، وإدراج أكثر من اسم على الصفحة الواحدة، حتى يلتبس الأمر على الباحث المدقق في تلك السجلات^(١٠٤). وحتى أنّ المحاكم الشرعية المؤكل إليها، في سنجق الشام، إتمام عمليات البيع وفراغ الأراضي، لم تسجل أرقام العقارات التي يجري فراغها وانتقالها، ولا مقدار مساحتها، بالرغم من الأوامر السلطانية والتعاميم الصادرة إلى قضاة المحاكم وإدارة «الدفترخانة» بهذا الخصوص^(١٠٥). وبسبب الرسوم المرتفعة نسبياً التي فرضتها الإدارة العثمانية

(١٠٣) سعيد حماده: «النظام الإقتصادي في سوريا ولبنان...»، مصدر سابق، ص ٦١. وللمزيد عن نظام تحرير وتحديد الأراضي في لبنان يمكن مراجعة: أسعد دياب وطارق زيادة: «أبحاث في التحديد والتحرير والسجل العقاري»، منشورات المكتبة الحديثة، طرابلس - لبنان ١٩٨٥.

(١٠٤) تظهر دفاتر مساحة أملاك آل خضر وآل أبي حاطوم في بعلقلين، وقرتي بَدْغان وعَيْن صَوْفر في ناحية الجرد، الفوضى في التسجيل العقاري، وكتابة أكثر من اسم على الصفحة الواحدة وتداخل المالكين والعقارات بشكل عشوائي حتى يصعب معرفة الملكية الفعلية العائدة لكل مالك منهم. أمثلة عن هذه التسجيلات الوثائق رقم (١) و(٤) و(٦). ولا يختلف الوضع في دفاتر فراغ وانتقال الأراضي في قضاءي بعلبك والبقاع العزيز، حيث لم يخصص لكل مالك صفحة مستقلة، كما لم تُحدد أرقام العقارات المتبادلة إلا بشكل جزئي... سجل ٨، مصدر سابق من سجلات «الطابو العثمانية»، ص ١ - ٢٠، وسجل ٩، ص ١ - ٣٤.

(١٠٥) لم نشر تسجيلات المحاكم الشرعية في دمشق إلى نمر مساحة وأرقام العقارات موضوع معاملاتها إلا نادراً. فمن بين معاملات ١٦ دفترًا إطلعنا عليها، وبلغ عددها أكثر من خمسة آلاف معاملة وتعميم؛ هناك ٣ وثائق منها فقط فيها أرقام العقارات أو نمر مساحتها، أدرجت في السجلات: سجل ٧٢٩ وثيقة ٢٠١، ورقة نمرة ٣٩، وسجل ٨٤٦، وثيقة ٣٥٤، ورقة ٩٧؛ وسجل ٨٦٣، وثيقة ٣١٠، ورقة ١٠١؛ و٤ معاملات فقط ذكر فيها مقدار مساحة =

ومتصرفية جبل لبنان على تسجيل الأراضي في المحاكم الشرعية والابتدائية، فضل المتعاقدون تبادل حقوق ملكياتهم بحجج بسيطة موقعة من البائع وشهود الحال المعرفين به^(١٠٦).

وبالرغم من تعليمات مجلس الإدارة، في متصرفية جبل لبنان، الصادرة بالقرار (٢٠٤)(١٠٧)، التي أوصت لجان المساحة بتنظيم دفتريين يصير مقابلتهما كل يوم، وتوقيع الدفتريين من كامل لجنة المساحة وإرسالهما إلى مركز المتصرفية وتسليم صورة عنهما لمختار البلدة، وإثبات حدود المحل أو القرية في نهاية المسح بشكل يكون قائماً بذاته دون تداخله مع محل آخر حسماً للنزاع^(١٠٨). لم تنص هذه التعليمات على تسليم المحاكم الشرعية والابتدائية في الأقضية، التي تجري فيها عمليات التبادل العقاري آنذاك، سجلات مساحة لكل قرية في دائرة عمل المحكمة، مما سبب الفوضى وعدم الدقة. كما لم تنص أيضاً، على إعطاء أصحاب الأملاك سندات «طابو» رسمية بأراضيهم المملوكة في الجبل أسوة بمالكي البقاع كما أوجب ذلك نظام «الطابو» العثماني^(١٠٩).

وفي حين خول قانون الأراضي ونظام «الطابو» مديري المالية والأقضية بإعطاء إذن للتصرف بالأراضي الأميرية، أعطي مديرو «الطابو» وحدهم حق منح السندات

العقارات وهي: في السجل ٥٥٠، وثيقة ٧٦، ورقة ١٣٨ والسجل ٥٩٢، وثيقة ٣٧ ورقة ١٧؛ وسجل ٧٢٩ وثيقة ٣٥ و٣٦، ورقة ٥، وسجل ٨٦٣، وثيقة ٤٤، ورقة ١٧. والأوامر السلطانية لولاية سورية وهي مجموعة النراسيم والتعاميم الصادرة عن إدارة السلطنة ومشيختها الإسلامية في اسطنبول إلى دوائر ومحاكم ولاية سورية ١٢٦٠-١٣٣٦ هـ/١٨٤٤-١٩١٨ م، ترجمة الخبير عبد الرحمن حمزة، السجلات ٦ و٧ و٨ و٩، محفوظة في مركز الوثائق التاريخية، دمشق، سجل ٨، صفحة ٧٤، وثيقة ١٨٨، صادر عن أحمد مختار في ١٥ ذي الحجة ٢٩٠ و٢٢ كانون الثاني ١٢٨٩/١٨٧٤، إلى النيابة الشرعية في الشام الشريفة، ص ٣٢٩.

(١٠٦) سجل ٥٩٢ من سجلات المحاكم الشرعية في دمشق، مصادر سابقة، التعميم (١)، صفحة ١. وسجل ٦٥٢، تعميم رقم (٧)، ورقة ٢.

(١٠٧) «حكم صادر عن محكمة قضايا الرمول الاستثنائية»، رقم ٥، مصدر سابق، ص ٧. ويراجع أيضاً نص الوثيقة التي نشرها محمد أحمد ترحيني: «الأسس التاريخية...»، مرجع سابق، ص ٤٥٩ - ٤٦٢.

(١٠٨) دفتر مساحة قرية فحجرش، مصدر سابق.

(١٠٩) الوثيقة رقم (٨). و«الدستور العثماني»، مصدر سابق، نظام «الطابو»، ص ٤٤ و٥٢ و٥٨.

المتوجة بـ «الطغراي» السلطانية^(١١٠). واشترط نظام «الطابو» على المتصرف بالأرض الحصول على علم وخبر، أو «براءة ذمة»، من إمام القرية أو شيخها أو مختارها أو «قومسيونها» المحلي يثبت فيه حق تصرفه وتسديده الأعشار و«الويركو» وتأديته البدل العسكري^(١١١).

وكان على شيخ القرية أو إمامها أو هيئتها الاختيارية تضمين بيان العلم والخبر بأمالك صاحب الطلب^(١١٢): اسمه وطائفته وقريته وعدد العقارات ونمرها في دفتر مساحة القرية، وإذا كانت هذه العقارات خضعت للمسح والتحديد العقاري، وهي غير مبيعة ولا مرهونة أو موقوفة أو محجوزة، ولا عليها شراكة أو دعوى أو بقايا أموال أميرية. وكان المخولون بإعطاء العلم والخبر يكتفون فقط بتحديد العقار من جهاته الأربعة وذكر أسماء مالكي الأراضي المجاورة التي تحده.

ولعل المشكلة الكبرى كانت، عند فراغ العقار بيعاً أو شراءً، فيحضر «المتعاقدان مع شاهدين ذوي أهلية أمام رئيس وأعضاء المحكمة يشهدان بحضورهم بمحتويات العقد. وبعد أن يتحقق القضاة في السجل الرسمي من خلو العقار من كافة التعقيدات والحقوق يصادقون على مضمون العقد ويصدقون على التواقيع بشروح تدون على الصك ذاته الذي يوقعه الرئيس والأعضاء ثم يحول الصك إلى قلم التسجيل فيدون نصه حرفياً في السجل ويضع رقماً على هذا الصك مع صفحة السجل الذي دُون فيه ويعاد إلى المشتري فيصبح وثيقة ملكية شرعية»^(١١٣).

فلذلك كانت تشوب عمليات فراغ الأراضي وانتقالها الكثير من المحاذير منها: أن شيخ القرية ومختارها «المكلفين بإعطاء العلم والخبر الذي كان يُعتمد عليه في الانتقالات والبيوع العقارية، والذي كانت نصوصه تُدرج في الاتفاق الذي تصدقه المحاكم، لم يكونا على علم حقيقي بالملكية لعدم قيام المحكمة وكاتب التسجيل بإعلامهما عن نتائج العقود، ولخلو سجلاتهما المستمدة من مسح سنة ١٨٦٤ من

(١١٠) «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٤٤ و ٥٢.

(١١١) المصدر السابق، ص ٤٤. والأوامر السلطانية إلى نيابة الشام الشريفة، مصادر سابقة، سجل ٨، صفحة ٨١، وثيقة ١٩٣، المصدر أحمد مختار، تاريخ ١٥ محرم ١٢٩٠هـ/ ٢٠ شباط ١٨٧٤/٢٨٩، ص ٣٤٥، وسجل ٥٦١ من سجلات المحاكم الشرعية في دمشق، تعميم بدون رقم، صفحة ١. والوثائق (٩) و(١٠) و(١١).

(١١٢) الوثائق رقم (٩) و(١٠) و(١١). و Jaques WEULERSSE: "Paysans de Syrie...", op. cit., p.95.

وأسعد دياب وطارق زيادة: «أبحاث في التحديد والتحرير...»، مرجع سابق، ص ١٩.

(١١٣) «حكم صادر عن محكمة قضايا الرمول...»، مصدر سابق، ص ١٤٣.

حدود العقارات ومساحتها الحقيقية وقوامها والإشارة إلى الصكوك التي يستمد منها المالكون حقوقهم منها»^(١١٤).

وكان بعض مشايخ صلح القرى وبعض مختاريها يعقدون الأمور في تسجيلاتهم - إن هم علموا بإجراءات البيع وانتقال الأراضي - فيعمدون إلى تسجيل الوقوعات على دفتر مساحة قريتهم دون ذكر قرار المحكمة المختصة، أو تخصيص صفحة لكل عقار مما يُظهر دفتر المساحة وكأنه مسوّد حساب دكان صاحبه فقير، بدلاً من أن يكون سجلاً رسمياً يمكن الرجوع إليه عند الضرورة^(١١٥).

وفي أغلب الأحيان كان مشايخ القرى ومختاروها أو ممن يعرفون القراءة والكتابة يقومون مقام المحاكم الشرعية والابتدائية في عقد صفقات البيع وفراغ الأراضي في قراهم، تخفيفاً عن المتعاقدين بالانتقال إلى مراكز المحاكم. ومن هنا ظهرت الحجج البسيطة التي اكتسبت شرعيتها وقوتها الثبوتية عندما مُسّحت الأراضي في جبل لبنان مدة ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م، أو في ولاية سورية بعد سنة ١٨٦٤ م^(١١٦). ولا زالت هذه الحجج البسيطة معتمدة في كثير من المناطق اللبنانية التي لم تشملها إجراءات المساحة حتى الآن.

ولم يكن بإمكان محاكم جبل لبنان والبقاع المعهود إليها تصديق العقود والاتفاقيات العقارية آنذاك، «أن تقوم بالواجب المفروض عليها وهو التحقيق في صحة ملكية العاقد، لعدم وجود فهارس للمالكين لديها تُسهّل عليها التجريات، ولعدم الإشارة في السجلات إلى المعاملات التي لَحِقَتْ بالصكوك المسجلة، ولعدم وصف أقسام العقارات المُباعة والجاري عليها الانتقال وصفاً يميّزها عن الأقسام

(١١٤) «حكم صادر عن محكمة قضايا الرمّول...»، مصدر سابق، ص ١٤٥.

(١١٥) دفاتر مساحة أراضي آل خضر وآل أبي حاطوم في بُعْثَلِين، وأراضي بُدْغَان وعين صُوفَر في الجرد، أمثلة عنها وثائق رقم (١) و(٤) و(٦).

(١١٦) ومما يدل على قوة الحجج القانونية وشرعيتها، رفض محكمة البترون الابتدائية محاولة تدخل المتصرف رستم باشا لإصدار حكم ضد ملكية آل السعد لقرية طُرْزَا الشمالية، وطلب من رئيس المحكمة آنذاك الأمير نجيب شهاب ونائبه الشيخ سعيد حمدان بالحكم لصالح الطُرْزَانِيِّين. فكان رد رئيس المحكمة ونائبه «نحن نعرف أنّ الحجج هي التي تُثبت الحق، فهل معهم حجج؟ ولا نتلقّى الأوامر إلّا من الحجج القانونية وحدها»، وهكذا صدر الحكم لصالح آل السعد بالرغم من محاولة المتصرف ثني المحكمة عن حكمها. يوسف إبراهيم يزبك (الناشر): «في ذلك الزمان...» وكان في لبنان المتصرفية قضاءً، مقالة منشورة في مجلة «أوراق لبنانية»، المجلد الأول، سنة ١٩٥٥، ص ٥٢١.

الأخرى الباقية في حوزة العاقد، ولعدم استردادها من العاقدين الصكوك الأصلية للعقارات التي خرجت عن ملكيتهم منعاً لهم من استخدامها ثانية في بيع العقار نفسه أو إجراء معاملات أخرى عليه^(١١٧). وهذا ما يفسّر حيازة بعض سكان لبنان لصكوك عقارات لم تعد بتصرفهم وملكيتهم.

وهكذا كانت المحاكم تقع في بيع العقار وفراغه لأكثر من شخص، إذا لم يتم التأكد من رقم العقار وصاحبه عند البيع، واكتفت رئاسة المحكمة وأعضاؤها بإفادات العلم والخبر المُعطاة من مشايخ القرى ومختاريها. وأحياناً كثيرة كان يُسيء هؤلاء استعمال صلاحياتهم مما يُوقعهم بالخطأ ويُسبب المنازعات بين المالكين الذي يدعون الملكية لعقار واحد كما حدث في قرية «بُسيّنا» في قضاء البترون عندما ادّعى أربعة أشخاص من أهالي غُوسطا قضاء كسروان بحقهم في ملكية أراضي الخوري يوسف مُنعم من كُفيّفان^(١١٨).

ولقد أتاح سلوك بعض المختارين ومشايخ القرى ومأموري التسجيل، حتى أعضاء المحاكم أحياناً، للأشخاص القليلي الذمة أن يستحصلوا على عدة سندات لعقار واحد لها ذات القوة القانونية^(١١٩). واستغل بعض المتنفذين جهل الفلاحين للقراءة والكتابة ورفضهم حيازة تذاكر هوية، فسجّلوا الأراضي بأسمائهم أو زوّروا سندات بالأملّك للراغبين في الاستيلاء عليها والتوقيع بدل صاحب العلاقة. وتأميناً لشرعية الصكوك وتسجيلها في المحاكم المختصة عمد المتنفذون وبعض المزورين إلى إحضار ثلاثة أشخاص ينتحلون صفة المالك والشهود ويقرون بصحة العقد والبيع^(١٢٠). وهكذا ضاعت أراضي كثيرة من أيدي أصحابها لمجرد نزوحهم عن قراهم أو هجرتهم وطنهم ليعودوا وتكون أراضيهم قد ذابت بأملّك المتنفذين وكبار الموظفين. وعبثاً حاولت الدولة العثمانية التخفيف من عمليات التزوير وانتحال الشخصيات المزيفة بالطلب إلى المسؤولين عن محاكمها الشرعية والابتدائية بضرورة إجبار المتعاقدين وأصحاب معاملات فراغ وانتقال الأراضي على إبراز تذاكر هوياتهم

(١١٧) حكم صادر عن محكمة قضايا الرمّول...، مصدر سابق، ص ١٤٥.

(١١٨) وثيقة رقم (١٢).

(١١٩) Commandant, Noël MAESTRACCI: "La Syrie Contemporaine", 2e Edition, Charles. La Vauzelle et Cie, Paris 1930, p.127.

(١٢٠) مقابلة شفوية مع جودت حيدر مواليد بعلبك عام ١٩٠٥، شاعر وأديب باللغة الإنكليزية وملاك، محل الإقامة بعلبك، تاريخ المقابلة ٦ نيسان ١٩٩١.

من أجل إنجاز معاملاتهم^(١٢١)، وعلى وجوب حضور شهود معرّفين بالبائع والمشتري ومشهود لهم بنزاهتهم وصدقهم.

وغالباً ما كان يقع المختارون أو مأمورو التسجيل بالخطأ نتيجة البيع الشائع (بيع قيراط من أصل ٢٤ قيراطاً)، لعدم الحساب الدقيق لمساحة الملكية بالحبة والقيراط، فعند جمع الحصص المُباعة والقراريط والدرهم التي تحويها السندات الموجودة بأيدي المشتريين، يتبيّن أنّ عددها الإجمالي يفوق ما كانت عليه في السندات الأصلية^(١٢٢).

وزاد في سوء نظام التحرير والتحديد في متصرفية جبل لبنان، رفض المحاكم وبعض المالكين الاعتماد على التشريع العثماني في إنجاز معاملات التبادل العقاري. فكان الملاك وأعضاء المحاكم يعتمدون على التقاليد والأعراف في إبرام معاملات فراغ وانتقال الأراضي حسب أهوائهم ومصالحهم، مما ساهم في تشويه عمليات المسح والتسجيل العقاري، وأدى إلى تجميع سندات الملكية بأيدي حفنة قليلة من أصحاب النفوذ الذين كانت أسماؤهم تتصدّر أكثرية السندات، فجردوا بذلك الفلاحين من حقوق ملكيتهم.

وهكذا كانت عمليات فراغ الأرض وانتقالها بيعاً وإراثاً وتصرفاً في جبل لبنان والولايات العثمانية معقدة ومشوّهة ومُثقلة بالغش والخداع. وكانت حقوق الملكية لفظية أكثر مما هي فعلية ومثبتة ومحمية بالقوانين العثمانية والمحلية، مما خلق المنازعات والدعاوى العديدة على أحقية ملكية العقار، أو على حقوق الشفعة والإرتفاق الملحقة به من حق المرور والمسيل والري. وعلى سبيل المثال، تشير تسجيلات دفتر مساحة قرية عين قنيه الشوفية إلى الخلافات بين أصحاب الحقوق على العقار الواحد، بدليل كتابة العبارة التالية: «تحت دعوى...»، في باب الملاحظات المُرفقة بتقدير عقارات القرية^(١٢٣).

(١٢١) الأوامر السلطانية، مصادر سابقة، سجل رقم ٩، صفحة ٣٣، وثيقة ٩٢، المصدر الصادرة العظمى، ٢٨ ربيع الآخر ١٣٠٢ و ٢ شباط ١٣٠٠/١٨٨٥م، و صفحة ٣٣، وثيقة ٩٣، المصدر ولاية الشام، المتصرف إبراهيم حقي، تاريخ ١٨ جماد الأول ١٣٠٢ و ٢٠ شباط ١٣٠٠، التعميم رقم ٨٨١، ترجمة عبد الرحمن حمزة، وسجل رقم ٢ من المصادر ذاتها، ص ٢٢٨.

(١٢٢) «حكم صادر عن محكمة قضايا الرمّول...»، مصدر سابق، ص ١٤٤.

(١٢٣) دفتر مساحة قرية عين قنيه، قضاء الشوف، مصدر سابق، ص ٦ و ٩ و ١٦ و ١٧.

التحديد العقاري

وما زاد الأمور تعقيداً في متصرفية جبل لبنان والبقاع غياب التحديد العقاري الواضح للأراضي الممسوحة أو المراد بيعها وانتقالها. فلم تحفل القوانين والتسجيلات العقارية العثمانية بتعيين مساحة الأرض بمقدار اهتمامها بتعيين الحدود^(١٢٤)، وصاحب التصرف بها أو مالك حق رقيبتها. لذلك جاءت الحدود بسيطة ومبهمة وسهلة التبذل لا توحى بالثقة أو تؤمن استقرار الملكية. فكانت تُعين بالنسبة لمعالم معرضة للتلف والتغيير، كمسيل ماء شتوي، أو قناة صيفية، أو شجرة توت، أو شريينة أو تينة أو صفصافة، أو زيتونة، أو لوزية، أو بلانة، أو طيونة، أو صخرة، أو حفرة (جورة)، أو صف من الحجارة الموضوعة بشكل عشوائي يمكن هدمه^(١٢٥). أو الاكتفاء فقط بذكر عبارة «إشارتهم تُغني عن التحديد والتعريف»، أو «قطعة أرض شهيرة...»^(١٢٦).

وبعد إنجاز معاملات المساحة، وإقرار نظام «الطابو»، انتقل المتعاقدون ومأمورو التسجيل إلى تعيين الحدود بالنسبة إلى أسماء أصحاب الأملاك والحقوق المجاورة^(١٢٧)، دون الأخذ في الحسبان مسألة تبذل هؤلاء بالوفاة أو بالإرث أو بفراغ وانتقال أراضيهم إلى مالكين جدد من بعدهم. وهذا الإبهام في التحديد أدى إلى تعقيد المسألة العقارية وخلق العداوات التي لا تنتهي بين أصحاب الأراضي المجاورة.

(١٢٤) نصّت المادة ٤٧ من قانون الأراضي العثماني على ما يلي: «يُعتمد الدونم والذراع في الأراضي المفروغة دونمات أو أذرعاً معينة، ولكن في الأراضي المفروغة بتعيين وإظهار الحدود لا يعتبر الدونم والذراع سواء كانوا مذكورين أو غير مذكورين بل تُعتبر الحدود فقط مثلاً لو تفرغ شخص عن أراضيهِ لآخر مُظهراً له حدودها وإنها مقدار خمسة وعشرون دونماً ثم ظهرت أخيراً تلك الأرض بأنها إثنتان وثلاثون دونماً فلا يمكنه المداخلة فيها مع المفروغ له بقوله أفصل منها سبع دونمات لاستردادها بالتالي أو أطلب منك زيادة دراهم لأجلها وكذلك إذا مات بعد فراغه فلا يقدر أولاده أو أبوه أو جدّه على المداخلة بها أيضاً وهكذا إذا ظهرت تلك الأراضي بأنها ثمانية عشر دونماً فلا يقدر المفروغ له أن يسترد ما يصيب السبع دونمات من بدل تلك الأرض». «الدستور العثماني»، مصدر سابق، «قانون الأراضي»، ص ٢٣ - ٢٤.

(١٢٥) الوثائق (١١) و(١٢).

(١٢٦) وثيقة رقم (١٢) و(١٣).

(١٢٧) الوثائق السابقة، وسجل رقم ٨ من سجلات الطابو في البقاع، ص ١ - ١٥، وسجل ٩، ص ١ - ٣٣، (مصادر سابقة).

وكما كان التسجيل العقاري وسيلة ظلم وقهر للفلاحين والمالكين الصغار، كانت الحدود مدعاة تلاعب وغش وبلص لهؤلاء الكادحين. وعلى سبيل المثال، كان الأمير قبلان أبي اللمع، قائمقام المتن، (١٨٩٣ - ١٨٩٩) و(١٩٠٢ - ١٩٠٣)، يملك أرضاً في قرية الدكوانة من ساحل المتن، واشترى على حدودها ساسين زُعَيَّير زيدان أرضاً من رئيس وقف دير مار جرجس الديكواني^(١٢٨). وأخذ ساسين المذكور بإصلاح أرضه على عادة الفلاحين والمالكين. ولما وصل بالشغل، إلى حدود ملك الأمير قبلان، وكان الحد بينهما مجهولاً وغير معروف إلا من أصحاب الخبرة، التمس من الأمير الإشراف على تحديد الأرض مع أصحاب الخبرة من أهل الجوار. وغرس ساسين الفلاح على حدود أرضه كرم لوز وإجاص بالرغم من تهديد الأمير له بعدم الاقتراب من حدود أملاكه. ولكن بعد مضي سنة ونصف على استصلاح الأرض وشى أحد الأشخاص بالفلاح لدى الأمير قبلان الذي طلب من عناصر ضابطة المتن، مرافقة الخبراء لتعيين الحدود. وبعد معاينة الحدود وجد الخبراء أن ساسين لم يتجاوز الحد الذي عيّنه له الأمير، فغضب هذا الأخير منهم وطلب تعيين خبراء آخرين. وعندما كانت النتيجة ذاتها، لم يرق الأمر له واتهمهم بالتزوير والرشوة وأمر رجاله من الضابطة بقطع أشجار الفلاح وتغريمه بمبلغ خمس ليرات عثمانية (٦٢٠ قرشاً)، دون الالتفات إلى طلب الاسترحام المقدم منه بترك الأشجار حتى الشتاء المُقبل ليتم نقلها إلى داخل البستان، والتعهد بالتخلي عن مساحة ذراعين من أرضه على طول الحدود الفاصلة مع مُلكية القائمقام الأمير قبلان أبي اللمع. ولكن الأمير رفض هذا العرض، وأخذ يرسل فلاحيه سنوياً لحراثة أرضه وطمس حدودها مع أرض الفلاح ساسين زيدان المذكور. وهكذا استولى الأمير قبلان على جزء كبير من أرض جاره بالقوة والحرث السنوي المتكرر، وأخذت أرض الفلاح تضمّر لتسمن أرض الأمير.

وفي قرية دير القمر الشوفية، استولى أحد الوجهاء المتنفذين على أرض إحدى النساء المحاطة والمصونة بأملاكه من الجهات الأربعة بطريقة مشابهة لأسلوب الأمير قبلان. فلقد طلب المالك الكبير من المرأة أن تبيعه أرضها وعرض عليها بدلاً مغرياً وصلت قيمته إلى ٣٥ ليرة عثمانية ذهباً (٤٢٠٠ - ٤٣٧٥ قرشاً)، بالرغم من أن مساحتها مَبْدَر رُبْعِيَّة مَدَّ قمح (٥ كلغ) فقط، يعني أقل من ربع دونم، ولكن المرأة

(١٢٨) مؤلف مجهول: مظالم الأمير قبلان، قائمقام المتن (لبنان)، الجزء الأول، إدارة جريدة السيار بمصر، ١٨٩٧م، ص ١٣ و ١٤ و ١٥.

رفضت البيع، فأمر المالك أولاده بحراثة أرض المرأة مع أراضيها وزراعتها قمحاً فضاعت الحدود وطُمِست معالمها واضطرت المرأة عندها إلى بيعها بالسعر الذي فرضه المتنفذ آنذاك^(١٢٩).

وهكذا لم تُحترم الحدود من قبل كبار المالكين والموظفين، بل شكّلت معالم هشة في وجه مطامعهم، وسهّلت لهم عمليات الاستيلاء على الأراضي الخصبة المجاورة لأملاكهم مدّعين مرة بحق المرور، وتارة الشفعة، ومرة أخرى بحجة تسوية الحدود حتى تم قضم أراضي المالكين الصغار وأجج الصراع فيما بينهم لمصلحة المالك الكبير والمتنفذين في قراهم.

ولا يختلف الوضع في البقاع عنه في جبل لبنان. فكان المالكون والمتصرفون بالأراضي الأميرية يتنازعون على الحدود المبهمة والمذكورة في سند «الطابو». وكان يؤدي ذلك إلى صراعات دموية بين أصحاب الحقوق المكتسبة والملكيّات المجاورة وبين رعاة المواشي، حيث كانت معالم الأرض السهلية والبقاعية والتجردية متشابهة وبسيطة: كشجرة صفصاف أو لزاب أو سنسّال من الحجارة أو قَعْقُور^(١٣٠)، أو قناة مياه صيفية وأحياناً ثلُم فلاحة أو مقلب مياه بسيط^(١٣١). وكل هذه الحدود سهلة التغيير والتبدّل تضيع بالسيل الجارف أو بالفلاحة المتكرّرة أو بالنقل، مما يؤدي إلى النزاع واستيلاء بعض المتنفذين والأقوياء عنوة على أراضي جيرانهم الضعفاء بالضم التدريجي إلى أراضيهم^(١٣٢).

مقاييس المساحة أو (وحدات قياس المساحة)

دمج الفلاحون والمالكون في الأرياف بين وحدات قياس المساحة ومقاييس

(١٢٩) مقابلة شفوية مع سليمان قاسم الطريقة (كفرحيم)، ملاك ومزارع، مواليد كفرحيم ١٩٠٢، كفرحيم في ١٤ آذار ١٩٨٧.

(١٣٠) القَعْقُور: هو مدماك من الحجارة «الغشيم» غير المصقول (ثلاث أو أربع) تُطْرَش بالكلس الأبيض وتوضع على الزوايا الأربعة للأرض. والسنسّال: هو سور من الحجارة «الغشيم» توضع فوق بعضها البعض عشوائياً على طول محيط الأرض.

(١٣١) وثيقة رقم (٨) و(١١)؛ ودفاتر فراغ وانتقال الأراضي في قضاءي بعلبك والبقاع العزيز، مصادر سابقة، سجل رقم ٨، ص ١ - ٧؛ وسجل رقم ٩، ص ١ - ١٥.

(١٣٢) مقابلة مع جرجس ديب نصر، جديدة الفاكهة في ١٦ نيسان ١٩٩١ ومحسن علي الصباح، مواليد حلوه، البقاع الغربي، عام ١٩١١، ملاك ومزارع وفلاح، محل الإقامة دير العشائر، تاريخ المقابلة، دير العشائر في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٠.

الحجم والوزن. ولكنهم لم يفهموا وحدات القياس إلا بمقدار ما كانوا يبذلونه من جهد وقوة عمل في استصلاح الأراضي الزراعية، أو بقيمة مردود الأرض من غلة وإنتاج. وكان الريفيون يعتبرون نسبة المحصول إلى البذار أكثر دلالة وضمانة لتقدير مساحة أراضيهم وجودتها وقيمتها الإنتاجية والتبادلية بما يسمح لهم في بيعها وفراغها في ظل غياب التسليف الزراعي «البنكي» والرسمي آنذاك في جبل لبنان والولايات العثمانية. فيضمّنون صكوكهم عبارة «بذار كذا مُدّ أو رطل حنطة»^(١٣٣).

وفي عام ١٨٦٩م، حاولت الدولة العثمانية توحيد المقاييس والأوزان، وذلك من خلال استعمال النظام المتري، فجعلت الذراع الأعشاري متراً، والكيلومتر ميلاً أعشارياً، والميرياميتر فرسخاً أعشارياً، والديسيمتر عُشر الذراع، والسنتيمتر عُشر الذراع، والميلليمتر عشار الذراع^(١٣٤). ولكن سكان جبل لبنان والبقاع والولايات العثمانية عامة، رفضوا المقاييس الجديدة واستمروا في استعمال مقاييسهم البسيطة المناسبة مع طاقة أراضيهم الإنتاجية، ومعرفتهم العلمية، ودرايتهم الزراعية.

وهكذا استمر سكان الجبل والبقاع في استعمال وحدات مقاييسهم المتوارثة: من الجمل والرطل لقياس مساحة أرض تزرع توتاً، والمُدّ والكيل والشُّبُل والرطل لأرض السليخ والزيتون، وعدد الأشجار لأرض الزيتون والمختلف من تين وكروم وخروب وإجاص وتفاح وغيرها من الأشجار المثمرة المتناثرة في الحقول^(١٣٥).

(١٣٣) وثيقة رقم (١٥)، والوثيقة التي نشرها يوسف عماد في كتابه: «الجامعة القرغمازية وتاريخها في حلّها وترحالها وأماكن سكنها واستقرار فروعها مع معلومات هامة عن تاريخ الفتوح السياسي وعن أحواله الاجتماعية والدينية في عهوده المختلفة»، الجزء الأول، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٧٦.

(١٣٤) طاهر بن صالح أحمد الجزائري الدمشقي (مفتش معارف): «كتاب مد الراحة لأخذ المساحة»، طبع في مطبعة مجلس معارف ولاية سورية، ربيع الثاني ١٣٠١هـ (١٨٨٤م)، ص ٩. و«الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٥١٣. و«النامة ولاية سورية، سنة ١٢٩٩هـ/دفعة ١٤، (١٨٨٢م)، ص ٣٨٥؛ وسنة ١٣٠٠هـ (١٨٨٣م)، ص ٣٠٧. (الذراع الإعشاري هو وحدة قياس تساوي مئة ستم، وتقسم على عشرة بدون كسر. أي وحدة تامة).

(١٣٥) وثيقة رقم (١٢) و(١٣). - إنَّ قياس مساحة الأرض بإنتاجها وعدد أشجارها طريقة قديمة موروثة من العهد المقاطعجي. فعلى سبيل المثال، قُدّرت أملاك خطّار الخازن، عام ١٢٢٢هـ/١٨٠٧م، بحوالي ١٤ حملاً و٤ أرطال ونصف من أراضي التوت، و١٦ كيلاً و٥ أمداد وربع من السليخ، و٩٩٥ جفنة كرم (أصل عريش)، ونصف معصرة. المصدر: «دفتر خراج رزق المشايخ أولاد خازن، خطّار وباز سنة ١٢٢٢هـ»، وثيقة رقم ٤٠٢٧٦، من محفوظات المديرية العامة للآثار متحف بيت الدين (سابقاً). وفي عام ١٨٦٢م، قُدّرت أملاك يوسف بك كرم بحوالي =

١ - درهم المساحة الإنتاجي في جبل لبنان

أبقت إدارة متصرفية جبل لبنان^(١٣٦)، لحساب وتخريج الأموال الأميرية على أراضيها، الدرهم المساحي أو الإنتاجي كمرتب مالي^(١٣٧)، على أرض تغل بقيمة ٣٦٠ قرشاً من الحاصلات الزراعية^(١٣٨) كالحبوب والتبغ والزيتون أو الزيت وورق التوت أو الشرائق، والثمار والخضار وغيرها من إنتاج المزروعات التي فرضت عليها الدولة العثمانية رسوماً وضرائب؛ أو من مدخول المغالق كالمعاصر والمطاحن والدكاكين والمصايف والمصاين وغيرها. وهذه القيمة توازي بمردودها أجرة ١٢٠ يوماً لعمالة حل الحرير في «الكراخين» في السنة، أو أجرة ٩٠ يوماً بمردودها لعمال الحصاد على البيادر، أو ٧٢ يوماً للفاعل الزراعي العادي، أو أجرة ٥٢ يوماً للعامل الزراعي الفني، وكمعدل وسطي تعادل مدخول أجرة ٧٦ يوم عمل في السنة آنذاك^(١٣٩). ويُقسم الدرهم إلى ٢٤ قيراطاً، والقيراط إلى ٢٤ حبة. ولهذا يُعتبر الدرهم وحدة قياس لإنتاج أرض يمكن تجزئتها إلى وحدات متساوية مهما كانت صغيرة كأن تصل إلى مردودية حبة قمح مثلاً أو ما قيمة غلته حوالي ٠,٦٢٥ قرشاً.

= ٤١٢ شُتْبلاً سليخاً، و٦٠ أقة من أراضي التوت، و١٠٢ شُتْبلاً زيتوناً بالإضافة إلى ١٢٠١ شجرة زيتون فتية و٨٤٤ شجرة زيتون غير مُتَبَجَّة آنذاك، و٨٤ رطلاً من أراضي التبغ (الشُتْبَل = ١٢ الهيكستوليتير أي حوالي ١٤٣,٧٥ كلغ أو من ٥٥ إلى ٦٠ رطلاً). Adel ISMAIL: "Documents...", tome 12 p. 454 à 457. وحتى في عام ١٩١٢، قُسمت أراضي وقف الشيخ حسن تقي الدين من بُعْثَلين - الشوف على الورثة المتفعين منها بعدد أشجارها من الزيتون والتين والكرمة والخروب والرمان وغيرها، عبد الله سعيد: «أشكال الملكية...»، مرجع سابق، وثيقة رقم ١٣، ص ٣٠٥ - ٣١١.

(١٣٦) بعد صدور خط شريف «كلخانة» عام ١٨٣٩م، قرّرت إدارة مالية الدولة العثمانية توحيد الضريبة على أراضيها بفرض رسم «ويركو» الأملاك، وأمرت بإجراء مساحة الأراضي المُتَبَجَّة محلّة محلّة وإحصاء النفوس مئة مئة. واعتمدت لهذه الغاية وحدة ضريبة عرفت بالدرهم كمرتب مالي على أراضي القانمقاميتين لصغر القطع الزراعية فيهما. مخطوطة رقم ٣٩٧٣١، مصدر سابق.

(١٣٧) وثيقة رقم (١٢)، والمعلم بطرس البستاني: «كتاب كشف الحجاب في علم الحساب»، المطبعة الأميركية، بيروت، ص ٨٩.

(١٣٨) Adel ISMAIL: "Documents...", tome 13 p. 205.

وإسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٢٥.
(١٣٩) عبد الله سعيد: «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف اللبنانية ١٨٦١ - ١٩١٤»، دراسة مقارنة في التاريخ الريفي استناداً إلى وثائق أصلية، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٣، ملحق رقم ٦، ص ٢٩٥.

إذن ليس هو مساحة لسطح الأرض بل تقدير لمحصول أرض يتغير بتغير طبيعتها ونوعية إنتاجها^(١٤٠). من هنا هو وحدة قياس ثابتة لمردود قطعة من الأرض أو كمية من الأشجار تعطي إنتاجاً صافياً يعادل درهم فضة من المال، ويسمح نظرياً لمقارنة إنتاج قرية ما بإنتاج جاراتها من القرى، ويسمح بإجراء الإحصاءات الزراعية اللازمة^(١٤١).

ربما أن درهم المساحة، كان وحدة إنتاجية تخضع لطبيعة الأرض الزراعية ونوعية مزرعاتها وحجم وموقع ونوع المغالق. فلقد جرى تقدير كل نوع من الأراضي الزراعية والمغالق على حدة. وخُصصت، لهذه الغاية، في دفاتر مساحة القرى الجبلية أعمدة وخانات خاصة لأراضي الزيتون أو التوت أو السليخ أو المختلف وقُدّرت دراهم مساحة المغالق بشكل مستقل في آخر صفة للدفتري الإنتاجي والمساحي. ومن ثم جُمعت دراهم مساحة إنتاج كل صنف لوحدها، لتُضاف إلى مجموع دراهم الأصناف الأخرى وتوضع عليها الضرائب المناسبة لإنتاج كل قرية بالمقارنة مع إنتاج القرى المجاورة^(١٤٢).

وطالما كان مقياس الدرهم المساحي الإنتاجي مرتبطاً بالضريبة الزراعية «الويركو»، فإن عملية تقديره واحتسابه خضعت لمزاجية المقدرين ولضغوطات وقوة أصحاب الأراضي الكبيرة وسطوتهم على الفلاحين. فمن استعمل نفوذه في إرهاب مأموري المساحة والمقومين أو في رشوتهم جاءت تقديرات قيمة دراهم أراضيهم غير مناسبة لمساحتها السطحية وعدد أشجارها وقدرتها الإنتاجية. ولاختلاف تقدير الدرهم باختلاف المزروعات والإنتاج وكمية المياه التي تتناولها تلك الأرض مطراً ورياً، كان درهم مسطح الأراضي المروية أقل اتساعاً من درهم الأراضي البعلية، ولكنه أكثر مردوداً وغلة. ودرهم السليخ في الأراضي الجبلية الصخرية والمتوسطة الإنتاج أكثر مساحة سطحية من الأراضي السهلية والمروية^(١٤٣)، وأكثر اتساعاً من

Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 18, p. 429.

(١٤٠)

André LARTON: "La Vie Rurale en Syrie et au Liban", Étude Economique Sociale, (١٤١) Imprimerie catholique, Beyrouth 1936, p.24.

(١٤٢) دفاتر مساحة قرى، بشري، بقسميا، مِحْمَرَش، عَيْن قَنِيه، بَدْعَان وَعَيْن صُوفَر وغيرها، مصادر سابقة، وثائق نماذج عنها من الرقم (١) إلى (٤).

(١٤٣) مقابلة شفوية مع حسن عبد الله الأحمدية، مواليد شارون ١٩١٩م، مزارع، ممقدر أو «مخمن» سابق، محل الإقامة صوفر - قضاء عاليه، تاريخ المقابلة ٢٠ آذار ١٩٩١. وجبران سليم =

مسطح إنتاج درهم الزيتون والتوت والليمون. ودرهم إنتاج الدكان. أو المطحنة أو المعصرة وغيرها من المغالق أقل اتساعاً ومساحة سطحية من درهم الأراضي الزراعية^(١٤٤) ولكنه أكثر غلة وقيمة.

فعلى صعيد المغالق، تختلف دراهم مُرتبها من مِغْلَق إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، وحتى من موقع إلى موقع داخل القرية الواحدة. فعلى سبيل المثال، تراوح تقدير المرتب المفروض على مدخول الدكان الواحد في قرية بُرج البراجنة الساحلية في قضاء المتن، بين سبعة قراريط ودرهم إنتاجي واحد^(١٤٥). أي ما مدخوله السنوي من ١٠٥ إلى ٣٦٠ قرشاً، وضريبته من ٦,١٢٥ إلى ٢١ قرشاً، بتقدير إدارة مالية جبل لبنان خلال فترة إجراء المسح من عام ١٨٦٢ إلى ١٨٦٨.

وتراوح مُرتب مدخول الدكان في قرية بعقلين، مركز قضاء الشوف، بين خمسة وعشرة قراريط تبعاً لموقع الدكان داخل سوق القرية، فبلغ مُرتب الدكان في السوق الفوقانية عشرة قراريط، وفي السوق التحتانية ستة قراريط، وفي أطراف السوق التحتاني خمسة قراريط^(١٤٦). بينما قُدرت دراهم الدكائين الاثنین الوحیدین في قرية عين قنيه الشوفية بثلاثة قراريط و١٢ حبة، أي ما مردود غلتهما ٥٢,٥ قرشاً، أي بنسبة ٠,٤٨٪ من مجموع دراهم مغالق القرية البالغة آنذاك ٣٠ درهماً و٣ قراريط و١٢ حبة ومردود غلتهما ١٠٨٥٢,٥ قرشاً. واختلف مُرتب دراهم الدكان الواحد، في قرية عين قنيه، ففي حين قُدرت دراهم الأول بحوالي قيراطين ٥٧,١٤٪، قُدرت دراهم الآخر بقيراط ونصف القيراط أو بنسبة ٤٢,٨٦٪ من مجموع دراهم الدكاكين^(١٤٧).

أما في قرية مخمّرش، قضاء البترون، فلقد قُدرت دراهم مُرتب مدخول دكان القرية الوحيد في أثناء فترة حكم المتصرفية بحوالي قيراط واحد، أي بنسبة ٠,٠٥٧٪

= جبور، مواليد كفرحاتا، قضاء الكورة، عام ١٩١٥، مدرّس سابق، أديب وشاعر، محل الإقامة كفرحاتا، قضاء الكورة، تاريخ المقابلة، ٣٠ حزيران ١٩٩١.

(١٤٤) الوثائق (٢) و(٣) ودفاتر مساحة قرى: عَيْن قَنِيه، ص ٢٥، ونَشْرِي، ص ٣٠، وَيَشْمِيَا، ص ٣٦ (مصادر سابقة).

(١٤٥) «حكم صادر عن محكمة قضايا الرمّول...»، مصدر سابق، ص ١٨٠.

(١٤٦) دفتر دراهم أراضي عاتلتي بيت خضر وأبي حاطوم في بُعْقلين، ص ٢ و٢٥ و٣٠، وثائق منهما رقم (٤) و(٦).

(١٤٧) دفتر مساحة قرية عَيْن قَنِيه، مصدر سابق، ص ٢٥.

من مجموع دراهم إنتاج قرية مَحْمَرَش البالغة آنذاك ٧٢ درهماً إنتاجياً^(١٤٨). وينسبة سبع (١/٧) من دراهم أصغر دكان في قرية برج البراجنة و٤,١٦٪ أو (٢٤/١) (واحد من ٢٤) من مُرتَّب أكبر دكان في هذه القرية. وينسبة ١٠٪ من دراهم مدخول دكان بعقلين في السوق الفوقانية، و٢٠٪ من دكان السوق التحتانية.

وهكذا يظهر الاختلاف الواضح في تقدير دراهم الدكاكين والمحلات التجارية القروية داخل القرية الواحدة، ومن قرية إلى أخرى تبعاً لموقعها الجغرافي والاقتصادي وهذا طبيعي في سير العملية الاقتصادية والتجارية. فمدخول الدكان يختلف باختلاف إنتاجية القرية موقعاً ومساحة وسكاناً، وباختلاف موضعه في السوق التجارية الداخلية أو الخارجية بالنسبة للقرى المجاورة، أو بالنسبة لمردودية مدخوله السنوي.

أما بالنسبة للمطاحن والمعاصر، فتختلف الصورة، لأن المطاحن تَغْلُ أكثر من الدكاكين فهي باب رزق مربح في المجتمعات الزراعية التي يشكل القمح ومشتقاته الغذاء الرئيسي لسكانها. وتتغير دراهم المطحنة تبعاً لموقعها ومصدر طاقتها من المياه وقوتها المحركة، وعدد أحجار الرحى فيها، كحجر أو حجرين أو أكثر. فلذلك قُدِّر مُرتَّب مطاحن قرية عين قنيه الشوفية بحوالي ٣٠ درهماً أي بنسبة ٩٩,٥٪ من مجموع دراهم المغالق آنذاك (١٨٦٢ - ١٨٦٨) ومردود غلتها ١٠٨٠٠ قرش، وتراوح تقدير مُرتَّب مدخول المطحنة من ٣ دراهم إلى ١١ درهماً و١٨ قيراطاً^(١٤٩). أي ما مدخوله من ١٠٨٠ إلى ٤٢٣٠ قرشاً، وضريبته من ٦٣ إلى ٢٤٦,٧٥ قرشاً.

وقُدِّر مُرتَّب دراهم المغالق في قرية الخنشارة في قضاء المتن بحوالي ٣ دراهم و١٩ قيراطاً^(١٥٠): أي ما مدخولها ١٣٦٥ قرشاً وضريبته ٧٩,٦٢٥ قرشاً، منها طاحونة واحدة بلغ مجموع دراهمها درهماً واحداً و٦ قرايط ومدخولها ٤٥٠ قرشاً وضريبته ٢٦,٢٥ قرشاً، أي بنسبة ٣٢,٩٦٪ من مجموع المغالق، و٦ معاصر لدبس العنب والزبيب، وقُدِّرَت دراهمها بدرهمين و١٣ قيراطاً، وبلغ متوسط مُرتَّب المعصرة الواحدة حوالي ١٠ قرايط و٤ حبات، أي ما مدخوله ١٥٢,٥ قرشاً وضريبته ٨,٩ قروش.

(١٤٨) دفتر مساحة قرية مَحْمَرَش، مصدر سابق، ص ٩.

(١٤٩) دفتر مساحة عَيْن قنيه الشوفية، مصدر سابق، ص ٥.

(١٥٠)

Souad ABOU EL ROUSSE SLIM: "Le Métayage et l'Impôt...", op. cit., p. 159.

وفي قرية بعقلين، قضاء الشوف، قُدِّرَت دراهم المطحنة الواحدة بأربعة دراهم، أي ما يعادل مدخولها ١٤٤٠ قرشاً وضربيتها ٨٤ قرشاً^(١٥١). أما في قرية صوفر، فقُدِّرَت دراهم المطحنة بحوالي ١٩ قيراطاً، أي ما مدخولها حوالي ٢٨٥ قرشاً وضربيتها ١٦,٦٢٥ قرشاً، وتراوحت دراهم المعصرة من ٤ حبات إلى ٢٠ حبة^(١٥٢)، أي ما مدخولها حوالي ٢,٥ إلى ١٢,٥ قرشاً، وضربيتها من ٦ بارات إلى ٣٠ بارة أو ثلاثة أرباع القرش. ويعود سبب انخفاض مُرتَّب المعاصر إلى طبيعة عملها الموسمي الذي لا يتعدى الشهر بأقصى حالاته في السنة ولضآلة مردودها، وعدم وجود سوق خارجي لتصريف الزيت والدبس.

وهكذا كانت المغالِق تشكّل بمساحتها السطحية الضيقة مردوداً مالياً مرتفعاً لأصحابها بالقياس إلى مُرتَّب مردود الأرض الزراعية واتساع مساحتها السطحية، مما أوجب فرض مُرتِّبات عالية على غلتها وتجارتها وحرقتها.

ففي قرية بعقلين الشوفية قدرت دراهم المغالِق في عهد المتصرفية بحوالي ٤٢ درهماً أي بنسبة ٤,٦٪ من مجموع دراهم بعقلين البالغة آنذاك ٩١٢ درهماً^(١٥٣). وشكّلت دراهم المغالِق نسبة ٣,٤٪ من مجمل دراهم قرية إهدن (قضاء البترون) آنذاك، و٠,٢٦٪ من دراهم بشري، و٢,٣٩٪ من دراهم أراضي الخنشارة، و٢,٧٣٪ من دراهم بريح الشوفية، و١١,٥٤٪ من دراهم قرية عين قنيه الشوفية أيضاً^(١٥٤). ولعل الجدول رقم (٨) يوضح مدى الاختلاف في استعمال الدرهم كوحدة إنتاجية وليس كوحدة مساحة سطحية، بين أراضي الزيتون والتوت والمختلف والسلخ في قرية عين قنيه على السبيل المثال لا الحصر.

يتبين من هذا الجدول عدم التوازن والتناسب بين اتساع الأرض من حيث المساحة السطحية وقدرتها الإنتاجية. فلقد شكّلت المغالِق ٢١٦,٥٥٪ من دراهم إنتاج التوت مقابل ١٩,٠٥٪ من عقاراتها ومراكزها الإنتاجية، بينما ارتفع مؤشر إنتاج المغالِق بالنسبة للسلخ إلى ٨٥٦,٣٩٪، مقابل ٢١,٦٢٪ من عقارات السلخ الخاصة. وفي حين احتلت عقارات المغالِق نسبة ٨٪ من مجموع قطع أراضي المختلف المستقلة، بلغ مؤشر مُرتَّب إنتاجها بالنسبة لمُرتَّب إنتاج دراهم المختلف

(١٥١) دفتر مساحة أراضي عائلة آل خضر بعقلين، مصدر سابق، ص ١٣.

(١٥٢) دفتر مساحة بَدْغان وعين صوفر، مصدر سابق، ص ١٥٣ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧.

(١٥٣) دفتر مساح عائلة آل خضر بعقلين، مصدر سابق، ص ٦.

(١٥٤) ملحق رقم (٥).

ملحق رقم (٨)

ملحق رقم (٨) جدول مثال لمقارنة مُرتَّب إنتاج دراهم أراضي قرية عين قينة الشوفية (١٥٥)

الإنتاج	مرتَّب الإنتاج	النسبة المئوية	قطع الأرض الخاصة والمستعلة بكل صنف (١٥٦)	النسبة المئوية	مؤشر نسبة المقائق لكل صنف	مقارنات
المقاييق	٣٠,١٤٥	١١,٥٤	٨	١,٦٦	%١٠٠	%١٠٠
أراضي التوت	١٣,٩٢	٥,٣٣	٤٢	٨,٧١	٢١٦,٥٥	١٩,٠٥
أراضي السليخ	٣,٥٢	١,٣٤	٣٧	٧,٦٧	٨٥٦,٣٩	٢١,٦٢
أراضي المختلف	٢٠,٥٦	٧,٨٧	١٠٠	٢٠,٧٤	١٤٦,٦٢	٨
أراضي الزيتون	١٩٣,٠٥	٧٣,٩	٢٩٥	٦١,٢٠	١٥,٦١	٢,٧١
المجموع	٢٦١,٢١	١٠٠	٤٨٢	%١٠٠	١١,٥٤	١,٦٦

(١٥٥) دفتر مساحة قرية عين قينة سنة ١٨٩٧م، مصدر سابق، نراجع أيضاً ملحق رقم (٥).
 (١٥٦) المقارنات أو الأراضي الخاصة المستقلة بكل صنف، هي قطع الأرض ذات الزراعة الواحدة، كحقول الزيتون الخاصة أو التوت أو السليخ أو المختلف.
 وشكلت المقارنات المزروعة بنوعين من المزروعات أو أكثر حوالي ٤٣٣ عقراً، ولكن لصعوبة مقارنتها وفصل إنتاج كل نوع تعذر إدراجها في الجدول.
 الملحق رقم (٣).

حوالي ١٤٦,٦٢٪. وحتى بالمقارنة، مع أراضي ودراهم أشجار الزيتون، الإنتاج شبه الأحادي في قرية عين قنيه الشوفية، (٧٣,٩٪ من دراهم أراضي القرية الزراعية)؛ فلقد شكّلت دراهم المغالق نسبة ١٥,٦١٪ من تقدير دراهم الزيتون، مقابل ٢,٧١٪ من عقارات أراضي هذه الشجرة الخاصة. وهذا تأكيد آخر على اختلاف مساحة الدرهم السطحية تبعاً لنوعية الأرض والمزروعات وعدد الأشجار وأعمارها وطاقاتها الإنتاجية، وموقع المغلق ونوعه وكمية مردوده العيني والنقدي. ولهذا السبب، من غير المحبذ مقارنة الدرهم الإنتاجي لمساحة جبل (١٨٦٢ - ١٨٦٨)، بمقاييس مساحة سطح الأرض من ذراع ودونم وآر وهكتار وفدان، وذلك لاختلاف البذار والإنتاج كمّاً ونوعاً من منطقة إلى أخرى، ومن شجرة إلى شجرة حتى داخل النوع الواحد. إذن كيف يكون الوضع بالنسبة لشجرتين أو بساتين من نوعين مختلفين أو أكثر؟ فكم من أرض سليخ أو مشجرة، شديدة الاتساع، ولكنها قليلة الخصب والإنتاج؟ وكم من شجرة زيتون تفوق بإنتاجها وغلتها حقلاً كاملاً...؟

وبسبب الغموض في تحديد مساحة الدرهم الإنتاجي، وتغيّر قياسه بتغيّر طبيعة الأرض نوعية وإنتاجاً؛ اختلف الباحثون والخبراء الاقتصاديون في تحديد مردوديته ومرتبته. ففي حين اعتبره القنصل الفرنسي روسو (Rousseau) مبذر ٩ كلغ من القمح تقريباً^(١٥٧)، اعتبر القنصل الروسي بتكوفيتش «كل ١٢ كيلاً [الكيل مقياس للأراضي ومقياس للوزن أيضاً يساوي ستة أمداد أو ستة أرتال أو ١٢ أقة. وكل قنطار يساوي عشرين كيلاً] من الزيتون درهماً واحداً؛ كما تُعتبر كل ١٢ حملة من ورق التوت درهماً واحداً. بالنسبة لحراثة الأرض تُعتبر المساحة الكافية لزراعة ١٢ كيلاً من الحبوب درهماً واحداً»^(١٥٨). بينما الخبير الاقتصادي سعيد شقير، في متصرفية جبل لبنان، رجّح أن الدرهم هو إنتاج أرض تغلّ قنطار زيت أو عشرة أحمال من الورق^(١٥٩). وتحاول سعاد أبو الروس سليم، أن تقدّره كمساحة لقطعة أرض تُعطي

Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 13, p. 201.

(١٥٧)

(١٥٨) قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٨٤. لقد وقع التباس عند المؤلف في قياس الكيل، الذي هو وحدة كيل وليس وحدة وزن، ويُستعمل للنواشف والسوائل ويساري ستة أمداد من القمح أو الزيتون. وكل كيل من الزيتون يُعطي من ٥ إلى ٦ أرتال من الزيت أي ١٢ أقة، فلذلك لا يساوي ستة أرتال أو ١٢ أوقية، ولا يساوي أيضاً كل قنطار عشرين كيلاً. فوزن القنطار الوسطي يقدر بـ ٢٥٠ كلغ، أي حوالي ١٢,٥ مُدّاً من القمح البقاعي أو الحوراني أي حوالي كيلين ونصف مُدّ فقط.

(١٥٩) سعيد شقير: «تقرير عن مالية لبنان»، مرجع سابق، ص ١٦٦.

إنتاجاً سنوياً حوالي ٢٤ حملاً من ورق التوت، على اعتبار تقدير إنتاج القيراط بحمل واحد من الورق^(١٦٠).

ولكن كل هذه التقديرات، هي مجرد افتراضات لقياس القدرة الإنتاجية لأرض تعطي مردوداً نقدياً وسطياً بقيمة ٣٦٠ قرشاً في السنة عن كل شيء مُنتج في الجبل خلال فترة إجراء عملية المسح فيه ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م. فلذلك جاءت بعض التقديرات السابقة غير مطابقة كلياً لواقع الإنتاج الزراعي في منطقة متصرفية جبل لبنان، وطبيعة أراضيها الصخرية الكثيرة الانحدار.

وبما أنَّ سعر مُدّ القمح، تراوح للفترة ذاتها (١٨٦٢ - ١٨٦٨)، بين ١٣ و ١٦,٥ قرشاً، وكمعدل وسطي حوالي ١٥ قرشاً^(١٦١)، يمكن افتراض مردود الدرهم الإنتاجي بمقدار ٢١ إلى ٢٧ مدّاً، وكمعدل وسطي حوالي ٢٤ مُدّاً، أو مبذر ٣ إلى ٦ أمداد من القمح، أي من نصف كيل إلى كيل واحد، باعتبار مردود مبذر المُدّ الوسطي حوالي كيل من القمح، أي ٦ أمداد. وهكذا يساوي مردود الدرهم إنتاج ٢٤ قيراط أو ٢٤ سهماً بعرف أهالي الشوف وبعض مناطق الجبل^(١٦٢). وباعتماد هذا المقدار من الإنتاج يسهل تقدير إنتاج أجزاء القيراط الصغيرة من حبة وحبنتين وربع وثلث ونصف قيراط. وباعتبار الدرهم غلة أرض تُعطي ٢٤ مُدّاً من القمح تقترب مساحته التقريبية من أرض مساحتها من ٦ إلى ١٢ دونماً وكمعدل وسطي ٩ دونمات. لأنَّ المُدّ في الجبل يبذر من دونم ونصف إلى دونمين، وفي البقاع من ٣ إلى ٤ دونمات^(١٦٣).

أما بالنسبة للزيتون، فيمكن اعتبار متوسط القدرة الإنتاجية للدرهم بستة وثلثين رطل زيت، أو ٣٦ مُدّ زيتون، باعتبار السعر التداولي لرطل الزيت أو مُدّ الزيتون يتراوح بين ٩ و ١١ قرشاً (١٨٦٢ - ١٨٦٨)^(١٦٤). وهكذا يقدر إنتاج الدرهم بستة أكياس زيتون أو كيل من الزيت. بينما قُدّر في الشوف بحوالي ٢٤ سهماً باعتبار السهم يعادل القيراط الإنتاجي، أو جزءاً واحداً من أصل ٢٤ من الدرهم؛ والسهم

(١٦٠) Souad ABOU EL ROUSSE SLIM: "Le Métayage et l'Impôt...", op. cit., p. 172.

(١٦١) ملحق رقم (١٣).

(١٦٢) مقابلة شفوية شخصية مع حسن عبد الله الأحمدية، صوفر في ٢٠ آذار ١٩٩١.

André LARTON: "La Vie Rurale en Syrie et au Liban", Op. Cit., p 23.

(١٦٣) ملحق رقم (٩) و(١٠).

(١٦٤) ملحق رقم (١٣).

مساحة إنتاجية لأرض مشجرة تغلّ من ٥ إلى ٦ أمداد من الزيتون، أي مقدار كيل واحد^(١٦٥)، أو من ٣٥ إلى ٤٢ رطلاً بتقدير لاترون (LATRON)^(١٦٦)، بالرغم من تقدير لجان مساحة جبل للبنان للسهم بالدرهم وليس بالقيراط. ويعود ذلك إلى الطاقة الإنتاجية العالية لأشجار الزيتون في الشوف ولضخامة أصولها وفروعها المعمّرة. وهكذا يكون إنتاج درهم الزيتون من ١٢٠ إلى ١٤٤ رطلاً من الزيت، ولكن لسنتين متتابعتين لأنّ الزيتون لا يعطي كامل طاقته الإنتاجية إلا كل سنتين مرة. وليس من العدل أن يُدفع «ويركو» أملاكه وضريبته سنوياً أسوة بأراضي القمح والتوت والأشجار الدائمة العطاء. ولهذا السبب اعتبر سعيد شقير الدرهم إنتاج قنطار من الزيت مُرتكزاً إلى تقدير إنتاج قريته الشويفات وصحرائها الغنية بالزيتون^(١٦٧)، وذلك ليُعطي دليلاً جديداً على اختلاف الدرهم من منطقة إلى أخرى، حيث كانت حقول الزيتون في الشوف والشويفات قديمة، وأشجارها كبيرة مُعمّرة بإمكان الواحدة منها أن تعطي إنتاج سهم من الزيت وأكثر من الزيتون.

ويمكن تقدير الطاقة الإنتاجية للدرهم المساحي في أراضي التوت بمقدار ٢٤ حملاً من الورق كما اعتبرته سعاد أبو الروس سليم^(١٦٨). باعتبار كل حمل ورق يساوي سهماً إنتاجياً، والسهم هو بمثابة قيراط واحد أي جزء من ٢٤. وهكذا يختلف إنتاج درهم التوت تبعاً لنوع بزر الدود المُستعمل في تربية القز وإنتاج الشرائق، ولذا هو مقدار مساحة من الأرض تغلّ من ١٥ إلى ٤٠ أقة شرائق في السنة أو ٢٧,٥ أقة كمعدل وسطي^(١٦٩).

أما لماذا وقع الالتباس في تقدير إنتاج الدرهم؟ فيعود إلى أنّ إجراءات المساحة تمّت على عجل وتناولت إحصاء غلة العقارات المُنتجة فقط؛ منها ما كان مغروساً حديثاً بالأشجار، ومنها ما كان في وسط إنتاجه، ومنها ما كان في نهاية قدرته وعطائه. فلذلك جاءت التقديرات مغايرة لواقع الأراضي الزراعية والتوقعات التي ستطرأ عليها في المستقبل.

(١٦٥) مقابلة شفوية مع حسن عبد الله الأحمدية (الإقامة صوفر)، بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٩١.

(١٦٦) André LARTON: "La Vie Rurale...", op. cit., p. 23.

(١٦٧) سعيد شقير: «تقرير عن مالية لبنان»، مرجع سابق، ص ١٦.

و: André LARTON: "La Vie Rurale...", op. cit., p. 22 et 24.

(١٦٨) Souad ABOU EL ROUSSE SLIM: "Le Métayage et l'Impôt...", op. cit., p. 172.

(١٦٩) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٩٢.

ولم تقم إدارة مالية جبل لبنان، بأي تعديل في إحصاءاتها الزراعية وتوزيع الضرائب مما ألحق الإجحاف بحق بعض المزارعين الذين استهلكوا أراضيهم أو لا زالت في بداية إنتاجها. وعلى سبيل المثال، قُدِّر إنتاج ١٢ أصل (شجرة) زيتون في قرية سبيلين من إقليم الخروب، منذ بداية إجراءات المساحة ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م، ولم يتغير التقدير طيلة عهد المتصرفية. ويظهر من هذا التقدير اختلاف دراهم مساحة كل أصل زيتون عن الآخر حيث تراوحت بين ٤ حبات للعقار رقم (١٢٧)، و ٢٠ حبة للعقار رقم (٤٥). بينما كانت دراهم أرض السليخ وفيها شجرة زيتون واحدة تقدر بحوالي قيراط واحد، وأرض مشجرة بخمسة أصول زيتون بثلاثة قيراط و ١٨ حبة^(١٧٠). وهذا ما ينطبق على تقدير دراهم مساحة أراضي جبل لبنان الزراعية، حيث استمرت إدارة المالية تجبي الرسوم والضرائب المفروضة على الأملاك وفقاً لإحصاءات ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م. وتأكيداً لعدم إجراء أي تغيير في دفاتر المساحة، كان مدير مالية القضاء يذيل الدفتر الجديد المنقول عن القديم بالعبارة التالية: «... قد صار الفحص على دفتر يقسمياً ولدى التحري لم ينجده به محش (حشو) وإنما بغاية التلف... ومستلزم دفتر عن هذا ولدى مقابلته على دفتر التقييم (القديم) وجد صحيح وغير مخالف... ومستلزم دفتر عن هذا»^(١٧١)، أو «إن الدفتر المحرر لم يوجد به محش ولا خلافه ومطابق على دفتر التقييم...»^(١٧٢)، (التبرون ١٩٠٥ م).

وبسبب اعتبار الدونم هو مَبْدَر مَدَّ قمح بشكل عام في جبل لبنان وبعض مناطق البقاع، حاول البعض جعل الدرهم يعادل دونماً في أراضي السليخ والمشجرة أو كدنة قلاحة أحياناً، كما حدث عندما استبدلت كلمة درهم بالدونم أثناء تقدير مساحة أراضي قضاء زحلة من قبل المشرفين على إعادة طبع تاريخ مدينة زحلة، فاعتبروا مساحة المدينة حوالي ٢١٤٧ دونماً بدلاً من ٢١٤٧ درهماً^(١٧٣).

(١٧٠) صك مقاسمة في سبيلين سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م، حيث توزعت العقارات كما يلي: رقم ٧٥ مساحته ٦ حبات يحتوي على شجرة زيتون واحدة، رقم ٤٢ مساحته ٨ حبات فيه أصل زيتون واحد، رقم ٤٥ مساحته ٢٠ حبة وفيه أصل زيتون واحد، رقم ١١٧ مساحته ٨ حبات، أيضاً أصل زيتون واحد، ورقم ١٢٣، مساحته ٨ حبات، و ١٢٧، ٤ حبات، و ١٣٣، ١٨ حبة وكل منها يحتوي على أصل زيتون واحد ملاحظة: يصعب نشر الوثيقة لكبر حجم ورقتها البالغ ٧٥ سم × ٥٠ سم لذلك استعضنا عنها بنشر ملخص لها في نهاية باب الوثائق رقم (١٣).

(١٧١) دفتر مساحة يقسمياً، مصدر سابق، ص ٣٢، وثيقة رقم (٣).

(١٧٢) دفتر مساحة قرية فحجرش، مصدر سابق، ص ١٠.

(١٧٣) عيسى اسكندر المعلوف: «تاريخ مدينة زحلة»، الطبعة الأولى، مطبعة «زحلة الفتاة» =

وإذا، كان لا بدّ من مقارنة درهم المساحة الإنتاجي بالدونم والمتر المربع في جبل لبنان، بالرغم مما تحمله هذه المقارنة من مخاطرة غير علمية ودقيقة، لاختلاف مساحة الدرهم الإنتاجي السطحية من منطقة إلى أخرى، ومن شجرة إلى شجرة، ومن حقل إلى حقل، يمكن اعتبار الدرهم مساحة أرض يتراوح مقدارها من خمسة إلى اثني عشر دونماً تبعاً لموقعها وخصبها وإنتاجها. وتفصيل ذلك، أنّ مساحة أراضي جبل لبنان الزراعية، قُدّرت مع نهاية المتصرفية بحوالي ٨٠٠ كلم^٢ منها ١٢٠ كلم^٢ أراضي أميرية، و ٦٨٠ كلم^٢ ملكيات خاصة ووقفية ومشاعية زراعية^(١٧٤)، ويقابلها ١٢٨٥٠٠ درهم كتقدير لإنتاج ومردود أراضي المتصرفية عام ١٨٦٩م، أو ١٤٠٠٠٠ درهم لعام ١٨٨٠م^(١٧٥). فتكون معادلة الدرهم بالدونم التقريبية من ٥,٣ إلى ٥,٧٥ دونمات؛ أما إذا أخذت بعين الاعتبار مساحة الأراضي الصنوبرية المملوكة والموقوفة التي خضعت للمسح عام ١٨٦٢ - ١٨٦٨، لأنها كانت مُنتجة آنذاك أو سليخاً قبل تحريجها، فيُصبح الدرهم يُعادل مساحة أرض مقدارها من ١٠,٢٥ إلى ١١,١٧ دونماً. ويوضح الجدول رقم (٩) تلك المعادلة المفترضة:

وهكذا يتضح اختلاف قياس الدرهم من أرض إلى أخرى، ومن سنة إلى سنة ليصل عام ١٩٢٩م، في قرية عماطور الشوف، على سبيل المثال والمقارنة، إلى مقدار ٤٨٧٢٠م^٢ أو ٤٨,٧٢ دونماً باعتبار الدونم هو مقدار ألف متر مربع في الأرض السليخ^(١٧٦). وإنّ هذا التقدير لمعادلة الدرهم بالمتر المربع أو بالدونم، لم يطبق إلا نظرياً لاختلاف درهم التوت عن السليخ والزيتون والمُختلف، وتركيز مالية متصرفية جبل لبنان على هذا الاختلاف للتمييز في تقدير دراهم كل صنف من المزروعات والأشجار على حدة.

= لبنان ١٩١١، ص ٢٦٢، والطبعة الثانية مزيدة ومصححة، مطبعة جريدة «زحلة الفتاة» زحلة (لبنان) ١٩٨٤، ص ٢١٩ (حيث وقع الخطأ).

(١٧٤) ملحق رقم (١).

(١٧٥) ملحق رقم (٢).

(١٧٦) صك تعدين قناة جبّلين في عماطور ووفقاً لإفادة المختار رقم ١٦٣ تاريخ ١٥ نيسان ١٩٢٩ (الصك محفوظ في مكتبة أنور عبد الصمد - عماطور). نشرت صورة الصك في الكتاب الثالث من هذه السلسلة، عبد الله سعيد: «العلاقات الاقتصادية الاجتماعية...»، مرجع سابق، وثيقة رقم ١٠.

ملحق رقم (٩)

(١٧٧) جدول معادلة الدرهم الإنتاجي بالمتر المربع والموزن

معادلة الدرهم		دراهم أراضي جبل لبنان ١٨٨٠ درهم	معادلة الدرهم		دراهم أراضي جبل لبنان ١٨٦٩ درهم	المساحة كلم ^٢	المساحة والمعادلة / أنواع الأراضي
دونم	م ^٢		بالموزن	بالمتر المربع			
٥,٣	٤٨٧٥,١٤	١٤٠٠٠٠٠	٥,٧٥٦	٥٢٩١,٨٢	١٢٨٥٠٠	٦٨٠	الأراضي الزراعية والمشيخة
١٠,٢٥	٩٤٢٨,٥	١٤٠٠٠٠٠	١١,١٧٧	١٢٠٧٢,٣٧	١٢٨٥٠٠	١٣٢٠	الأراضي الزراعية + المشيخة
الدونم = ١٦٠٠ ذراع مربع = ٩١٩,٣ م ^٢							

(١٧٧) ملحق رقم (١) ورقم (٢).

وهو «ما يزرعه الفلاح سنوياً من صيفي وشتوي»^(١٧٩)، في مساحة أرض يحرثها على زوج من الحيوانات العمالة بقرراً أو بغالاً أو حميراً. لذلك تختلف مساحته وفقاً لقوة عمل الحيوانات المستعملة، ونوعية الأرض وطبيعتها الجيولوجية، من ثقيلة إلى خفيفة، ومن سهلية إلى جبلية، ومن حصوية إلى ناعمة لينة، ومن مروية إلى بعلىة.

ولقد تباينت تسميات الفدان ومقدار مساحته من مكان إلى آخر: (١٨٠) فهناك الفدان الروملي - نسبة إلى «ولاية روم ايلي» أي اليونان وبلاد الروم^(١٨١)، وهو مساحة من الأراض التي يفلحها زوج حيوانات في يوم عمل كامل أي ٢٤ ساعة، ليلاً ونهاراً، طيلة أيام السنة صيفاً وشتاءً. بينما الفدان العربي والاسلامي أو المخطط بمفهوم البقاعيين هو المساحة التي يفلحها زوج من الحيوانات طيلة أيام السنة في النهار فقط من مشرق الشمس إلى مغيبها (١٢ ساعة أو أكثر)، أو «من الفجر حتى النجر»^(١٨٢). أما الكدنة أو فدان الأرض في جبل لبنان فهي المساحة التي يفلحها زوج بقر في نهار عمل عادي وليوم واحد.

(١٧٨) الفدان في التركية كلمة تعني جفت أي زوج. ولقد عرّفته السالنامة بما يلي: «الفدان برجفت أو كوزايله سوريلور ويكرمي كيلة لك نخم استيعاب إيدن أراضيه به إطلاق أولنور وأراضينك قلت وقوة نابنة سنة ولوره بعضاً أو نبش وبعضاً يكرمي جفت إستيعاب إيدن أراضيه به برافدانلق أراضيه تعبير أولنور». سالنامة ولاية سورية، دفعة ١٣، سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨١م، ص ٢٥٧. أما باللغة العربية فمعناه حسب السالنامة السابقة: هو مفلح أرض على زوج ثيران تستوعب مبذر ٢٠ كيلة من القمح كمعدل وسطي تبعاً لطبيعة الأرض وقوة إنباتها، أو مبذر ٢٠ جفتاً (كيلة القمح = ٣٠,٧٢ كلم، والجفت = ٣٣ كلغ).

(١٧٩) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٣٩٠.

(١٨٠) Robert MANTRAN et Jean SUAVAGET: "Règlements Fiscaux Ottomans dans les Provinces Syriennes", Institut Français de Damas, Librairie d'Amérique d'Orient Adrien Maisonneuve, Paris 1951, p. 3 et 4. et André LARTON: "La Vie Rurale...", op. cit., p. 21.

(١٨١) محمد نصر الله ومحمد رشدي ومحمد أشرف: «ممالك محروسة شاهانية مخصوص مملك ومنفصل أطلاس» مطبعة باب حالي، جادة نمر ٥٢، استانبول ١٣٢٥ مارثية ١٩٠٩م، ص ٩٦.

(١٨٢) الفدان الروماني = ٢٤ فداناً مخططاً. وكل ٣٦ فداناً خطاطاً (مخططاً) تعتبر وحدة مساحة كاملة أي ٢٤ قيراط، بينما كل ١٦ فدان روماني تعتبر مساحة كاملة أي جزء صحيح. سجل ٥٩٢ من سجلات المحكمة الشرعية في دمشق، وثيقة ٣٥، ورقة ١٧. وعبارة «من الفجر إلى النجر» تعني من بزوغ الفجر حتى إقفال باب منزل الفلاح بالنجر، وهي كناية عن قطعة من الخشب توضع في الباب لإغلاقه إيداناً بالنوم وعدم الخروج من المنزل إلا في الصباح.

ولقد كانت الكدنة أو فدان الأرض تختلف من منطقة إلى أخرى كاختلاف الدرهم الإنتاجي، وذلك لارتباطها بقوة العمل الحيوانية المبذولة، وطبيعة الأرض الجغرافية ونوعية تربتها ومزروعاتها، شعيراً أو عدساً، أم قمحاً، أم حمصاً. فهي أكثر اتساعاً في البقاع والمناطق السهلية حيث تصل إلى ٣ - ٤ دونمات تبعاً لنوعية تربة الأرض خفيفة أم ثقيلة، مروية أم بعلية، أو لنوعية الحيوانات المستعملة في الفلاحة، بقرأ أم بغالاً أم حميراً. فالبغال من وجهة نظر الفلاحين أسرع من البقر، وتفلح مساحة تصل إلى ضعفي ما يفلحه زوج من البقر العَمال إذا كانت الأرض خفيفة، بينما الحمير لا تفلح إلا نصف ما يفلحه فدان البقر^(١٨٣).

وتضيق مساحة كدنة الفلاحة في المنحدرات الجبلية البقاعية، أو مناطق جبل لبنان لتتراوح من دونم وربع إلى دونم ونصف في دير العشائر^(١٨٤)، ومن دونم ونصف إلى دونمين في راشيا^(١٨٥)، ودونمين في كل من قب الياس ومكس في البقاع العزيز^(١٨٦). وتصل إلى أقل من دونم في بعض الأراضي المشجرة والكثيرة الحصى، لأن الأشجار تعيق عمل الحيوانات وتؤخر مقطوعية إنتاجيتها^(١٨٧). وتعيق أراضي جبل لبنان الصخرية والكثيرة المدرجات والجلالي عمل الفلاح اليومي بعكس المناطق السهلية الخالية من المدرجات. وتتباين مساحة كدنة الفلاحة في تسجيلات الباحثين لاختلاف مصادرهم وتقديراتهم. ففي حين اعتبرتها سعاد أبو الروس سليم من ١٠١٠ إلى ٢٠٠٠ م^(١٨٨)، اعتبرها كل من إبراهيم الأسود وجوزيف أبو نهرًا مساحة ٤٢٠٠ م^(١٨٩)، وحسين كاظم بك مَبذر مُد من القمح أو إنتاج ٤٠ إلى ٥٠

(١٨٣) مقابلات شفوية مع: محمد صالح طليس (بريتال) ومحمد مصطفى كرني، مواليد عرسال ١٩٢٨، مختار وملاك ومزارع، محل الإقامة عرسال - قضاء بعلبك، وديب حسن عزالدين، مواليد عرسال ١٩٢٩، ملك ومزارع، محل الإقامة عرسال - قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة، عرسال في ١٩ نيسان ١٩٩١.

(١٨٤) مقابلة شفوية مع شبلي العريان (راشيا) في ٢٥ كانون الأول ١٩٩٠، ومحسن علي الصباح (دير العشائر) في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠.

(١٨٥) مقابلة شفوية شخصية مع علي أحمد مهنا، كاتب عدل سابق، مواليد راشيا ١٩٠٠، تاريخ المقابلة راشيا في ١٥ أيار ١٩٩١.

(١٨٦) مقابلة شفوية مع علي ضاهر سعيد (مكس)، مواليد صليما ١٩٠٧، فلاح ومزارع، تاريخ المقابلة مكس في ١٠ تموز ١٩٩٠.

(١٨٧) مقابلة شفوية مع حسن عبد الله الأحمدية، (صوفر) في ٢٠ آذار ١٩٩١.

(١٨٨) Souad ABOU EL ROUSSE SLIM: "Le Métayage et l'Impôt...", op. cit., p. 234.

(١٨٩) إبراهيم الأسود: «دليل لبنان»، الطبعة الثالثة (المرّة الثالثة) المطبعة العثمانية، بعبدا =

حملاً من ورق التوت^(١٩٠)، أي حوالي دونم واحد. وقدّر لارتون (LARTON) الكدنة أو فدان الأرض اليومي في سهل الدامور الساحلي بثمانية آلاف ذراع مربع، أي حوالي ٥ دونمات (٤٥٩٦,٥ م^٢). واعتبر هذه المساحة معادلة لإنتاج درهم من أراضي التوت في الساحل^(١٩١).

وكما تختلف مساحة الكدنة من مكان إلى آخر، كان الفدان السنوي، يختلف تبعاً لطبيعة الأرض وموقعها الجغرافي ونوع زراعتها وأشجارها. ففي حين اعتبرت مساحة الفدان في قرية عرسال حوالي ٤٠٠ دونم أو مبذر ١٠٠ مُد من القمح^(١٩٢)، كان في كل من بريّال وبعليّك وبدنايل مئة دونم، وفي سزرعين مئتي دونم^(١٩٣)، وفي راشيا ٥٠ دونماً^(١٩٤)، وفي دير العشائر ٧٥ دونماً^(١٩٥). بينما حددت المادة (١٣١) من الدستور العثماني الفدان بأنه «عبارة عن سبعين أو ثمانين دونماً في

(لبنان) ١٣٢٢هـ/١٩٠٦م، ص ٣٤٦.

و: Joseph ABOU NOHRA: "Contribution à l'Étude du Rôle des Monastères dans l'Histoire du Liban. Recherche sur les Archives du Couvent st. Jean de Khenchara et de Cinq Autres Couvents Maronites et Melkites (1710 - 1980)", thèse de Doctorat d'État, Strasbourg 1983. p. 359.

واعتبر نوال مياسترسكي أن الفدان في شمالي سورية حوالي ٧٥٤ م^٢ والدونم ٨٠٠ م^٢

Noël MAESTRACCI: "La Syrie Contemporaine", op. cit., p. 95.

وإن الفدان بمساحته المقدرة حوالي ٤٢٠٠ م^٢، هو بالأساس وحدة مساحة مصرية لا يمكن استعماله في مناطق جبل لبنان إلا في الأراضي السهلية الساحلية حول مصبات الأنهار، حيث التربة تتشابه مع تربة أراضي وادي النيل «الغرينية». تحدث فالترهنتس بالتفصيل عن مساحة الفدان في البلاد العربية في كتابه «المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري»، ترجمه عن الألمانية الدكتور كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، دليل الاستشراق، المجلد الأول، الكراس الأول، (دون تاريخ).

(١٩٠) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.

(١٩١) André LARTON: "La Vie Rurale...", op. cit., p.21 et 24.

(١٩٢) مقابلة شفوية شخصية مع عبد الكريم يوسف الحجيري، مواليد ١٩٠٥ عرسال ملاك ومزارع، عرسال في ٦ نيسان ١٩٩١. ومع محمد مصطفى كرنيب وديب حسن عز الدين (عرسال) في ١٦ نيسان ١٩٩٨.

(١٩٣) مقابلات شفوية مع جودت حيدر (بعليّك) ٦ نيسان ١٩٩١، محمد صالح طليس وعلي محلم الطقيلي (بريّا) ١٩ نيسان ١٩٩١ ومصطفى محمد الحاج سليمان (بدنايل) ١٩ نيسان ١٩٩١.

(١٩٤) مقابلة شفوية مع علي مهنا، كاتب عدل سابق، راشيا في ١٥ أيار ١٩٩١.

(١٩٥) مقابلة شفوية مع شبلي آغا العريان، راشيا في ٢٥ كانون الأول ١٩٩٠، ومحسن علي الصباح، دير العشائر في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠.

الأراضي الممتازة وماية في الوسط وماية وثلاثين من الدون»^(١٩٦).

وهكذا يظهر تعقّد قياس المردود الإنتاجي وفقاً للأنظمة الزراعية التقليدية، وتغيّره من منطقة إلى أخرى تبعاً لتنوعية الأرض وأشجارها. ولكن رغم ذلك، كانت المقاييس القديمة من كدّنة وفدان ومبذر مدّ أو كيل وشنبّل، هي من مستلزمات الحياة الفلاحية والريفية العادية، حيث اعتبر الفلاحون قياس الأرض نسبة إلى كمية بذارها ومردودها، وقوة عمل حيواناتهم أكثر دلالة وأماناً لتبادلهم العقاري والتجاري آنذاك.

٣ - الدونم:

عرّف الدستور العثماني الدونم بأنه: «أربعون خطوة طولاً بأربعين عرضاً يعني ألف وستماية ذراعاً مربعاً وما نقص عن ذلك من الأراضي فيُعتبر عنه بقطعة»^(١٩٧).

لم يُستعمل الدونم في جبل لبنان إلا على نطاق ضيق، وذلك لغياب خرائط المساحة العقارية، وطبيعة أراضي الجبل الصخرية وتداخلها بشكل يصعب فصلها وتحديد مساحتها على أسس علمية دقيقة. وأقرب صورة أعطيت للدونم هي من خلال وصف القنصل الروسي بتكوفيتش لمزرعة توت على الشكل التالي؛ «كل شجرة توت مزروعة تتطلب ١٢ ذراع مربع من الأرض. وهكذا فإنّ دونم الأرض الواحد يساوي ١٦٠٠ ذراع مربع ويتضمّن عادة من ١٣٠ إلى ١٣٥ شجرة يمكنها بعد ٦ أو ٧ سنوات من العناية بها أن تعطي عشرة أحمال... من ورق التوت...»^(١٩٨).

أما في البقاع، فكان الدونم وحدة القياس الرسمية التي استعملتها الدولة العثمانية في تقدير مساحة أراضيها لتفرض عليها الأعشار وضريبة «الويركو»^(١٩٩). ولقد قُدرت مساحة الدونم القديم في جبل لبنان والبقاع بحوالي ١٦٠٠ ذراع مربع أي حوالي ٩١٩,٣ م^٢، باعتبار الذراع المربع المعماري العثماني (الأرثوني) يساوي ٥٧٤٥٦ م^٢^(٢٠٠). ولكن الفلاحين والمالكين استعملوه بمقدار ٩٣٠ م^٢، إلى ألف

(١٩٦) «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٤٢.

(١٩٧) المصدر السابق الصفحة نفسها.

(١٩٨) قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٩٦.

(١٩٩) وثيقة رقم (٨). ودفاتر فراغ وانتقال الأراضي في قضاء بعلبك والبقاع العزيز، مصادر سابقة، سجل ٨، ص ١١ إلى ١٥، وسجل ٩، ص ١ إلى ٣٣.

(٢٠٠) سالنامه ولاية سورية، دفعة ١٤، سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م، ص ٣٨٦. وسالنامه ولاية =

متر مربع، أو مبذر مُد من القمح تبعاً للمناطق ونوعية الأراضي^(٢٠١).

أما الدونم الجديد، فبلغ مقدار مساحته ٢٥٠٠ م^٢، على أساس الذراع متر أعشاري، أي متر مربع واحد^(٢٠٢). ومن أجزاء الدونم في الدولة العثمانية «الأولك» (Evelek)، ويساوي في المقاييس القديمة ٤٠٠ ذراع مربع، أو ربع الدونم، أي حوالي ٢٢٩,٨٢٥ م^٢. أما في المقاييس الجديدة فأصبح «الأولك» يقدر بمئة ذراع معماري أعشاري جديد، أي بمئة متر مربع، أو ١/٢٥ من الدونم (جزء من ٢٥ جزءاً)^(٢٠٣).

ومن وحدات المساحة الأخرى التي استعملت في ولاية سورية وبعض مناطق جبل لبنان كانت القصبة ومقدارها ٤٠,١٦ ذراعاً مربعاً. وكل ٤٠٠ قصبة تساوي فداناً، وكل ٩٩٥,٢٥ فداناً تساوي ميلاً مربعاً^(٢٠٤).

٤ - الذراع:

استعمل الذراع بالأساس، في جبل لبنان والبقاع، كوحدة لقياس طول القماش والخام، ولكن المالكين استعملوه في تحديد الفواصل بين عقاراتهم ورسم الطرق وقنوات المياه وغيرها من الأجزاء الضيقة من الأراضي الصغيرة المساحة^(٢٠٥). ويختلف مقياس الذراع ومعادله بالمتراً، حسب النظام العشري، باختلاف المناطق ووجهة استعماله. فالذراع البلدي = ٥٨ سم، والاسلامبولي (الإسطنبولي) = ٦٨ سم، والهندسي = ٦٥ سم، والمعماري = ٧٥ سم^(٢٠٦). ومن المقاييس الأخرى

= سورية، سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م، ص ٣٠٨ و ٣٠٩.

و: André LARTON: "La Vie Rurale...", op. cit., p.28.

(٢٠١) مقابلة شفوية مع مصطفى محمد الحاج سليمان، (بدنايل) في ١٩ نيسان ١٩٩١، ومحمد صالح طليس (بريتال) في ١٩ نيسان ١٩٩١.

(٢٠٢) «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٥٠١ - ٥٠٣. ودفاتر فراغ وانتقال الأراضي في البقاع، سجل ٨، ص ١ - ٧؛ وسجل ٩، ص ٢ - ٣٣. وطاهر صالح أحمد الجزائري: «كتاب مد الراحة لأخذ المساحة»، مرجع سابق، ص ٩.

(٢٠٣) سجل رقم ٩ من سجلات الطابو العثمانية في البقاع، مصدر سابق، ص ١ - ٣، (المعادلة عمل شخصي). و: André LARTON: "La Vie Rurale...", op. cit., p. 28.

(٢٠٤) المعلم بطرس البستاني: «كتاب كشف الحجاب في علم الحساب»، مرجع سابق، ص ٨٨ - ٨٩. (٢٠٥) وثيقة رقم (٥).

(٢٠٦) سالنامه ولاية سورية، سنة ١٢٩٩هـ، ص ٣٨٧؛ وسنة ١٣٠٠هـ، ص ٣٠٩، وقانون =

في الطول، الباع = ٤ أذرع إسلامبولية، والفرسخ والميل وغيرهما^(٢٠٧).

بعض الاستنتاجات

بالرغم من إجراءات المساحة التي ساهمت في استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في جبل لبنان، وساعدت على تثبيت ملكيات التصرف ووضع اليد، وتأمين الحماية القانونية لها. إلا أنها كانت عاملاً إضافياً في فقر الفلاحين والمزارعين وحرمانهم من الملكية، أو السماح لهم بتملك قطع صغيرة من الأراضي القليلة الخصب، والمعرضة دائماً للضياع والبوار بفعل ديونهم وتدني قدرة تلك الأراضي الإنتاجية والقوة الشرائية لدخل الفئات الشعبية آنذاك.

ولقد زادت المساحة في الأرياف اللبنانية من اتساع الهوة الاقتصادية والاجتماعية والصراع الطائفي والاجتماعي بين أفراد المجتمع الريفي. فإن أسلوب التسجيل العقاري والمساحة الطائفي المتبع عثمانياً آنذاك، أوجد التباعد بين فئات مجتمع القرية الواحدة حول حصة كل فئة دينية وعائلية عند توزيعها على المستحقين والمتصرفين بها من قبل إدارة المتصرفية و«الطابو» العثمانية. وفي جبل لبنان بقي المقاطعيون السابقون وكبار موظفي إدارته وتجاره يتصدرون سندات الملكية الكبيرة التي كانت تُسلم بالشراكة إلى فلاحين معدمين.

ولا يمكن للانسان، أن ينكر محاولات الإدارة العثمانية وأجهزتها المركزية والمحلية الحديثة لتثبيت الملكية من خلال إجراءات المسح وتعيين حدود كل ملكية وتسجيلها في دوائر «الطابو» أو في سجلات المتصرفية. ولكن هذه المحاولات

= الأبنية وقرار الاستملاك، الصادر في شوال ١٢٩٨هـ، ١٨ أغسطس (آب) ١٢٩٧ مائية، (آب ١٨٨١)، المعزب مجهول، طبع في مطبعة الآداب لصاحبها أمين الخوري، بيروت ١٨٨٩م، مصدر سابق، المادة الثانية، ص ١؛ وإبراهيم الأسود: «دليل لبنان»، مرجع سابق، ص ٣٤٦. ولمقابلة طول الذراع في قياس الأرض والقماش بالمتر في عهد الإنتداب الفرنسي يمكن مراجعة: HAUT - COMMISSARIAT de la République Française en Syrie et au Liban, Offices d'Intérêt Commun: "Instruction sur l'Application du Système Métrique Décimal des Poids et des Mesures dans les Etats sous Mandat Français", Imprimerie Cozma. Beyrouth 1935, (tableau de comparaison) (النص باللغتين العربية والفرنسية ١٧ صفحة).

(٢٠٧) مؤلف مجهول: «رسالة في الدرهم والأوزان»، مخطوطة رقم ١٠٣٢٧، مكتبة الأسد الوطنية دمشق (٣ أوراق) (دون تاريخ)، ص ٤ - ٥. والمعلم بطرس البستاني: «كتاب الحجاب في علم الحساب»، مرجع سابق، ص ٨٨. وطاهر بن صالح أحمد الجزائري: «كتاب مد الراحة لأخذ المساحة»، مرجع سابق، ص ٢ - ٨.

استغلت من قبل أصحاب النفوذ والمصالح الذين استولوا على الأراضي مقابل دفع بدل تطويبها أو رشوة لجان المساحة لتسجيلها كأراضٍ معطلة مما يخفّض من قيمة دراهم إنتاجها. كما أخافت هذه الإجراءات الفلاحين الفقراء والمالكين الصغار الذين لا يقدرّون على دفع بدل تطويب أراضيهم وتسديد ميرتها وأعشارها، فيُساقون إلى الخدمة العسكرية الإلزامية لمجرد تسجيل أراضي تصرفهم على أسمائهم. فلذلك فضلوا تسجيلها على أسماء بعض المتنفّذين من أصحاب الوظائف الحكومية أو مشايخ القرى ومختاربيها أو كبار تجّار المدن الساعين إلى توظيف رؤوس أموالهم في الأراضي الزراعية لحمايتها من سوق مضاربات الرساميل الأجنبية المسيطرة على استثمار معامل الحرير وعمليات تصديره بالإضافة إلى المشاريع الإنمائية من طرق معبّدة (مرصوفة) وسكك حديدية.

وهكذا ضاعت أحلام الفلاحين والمزارعين بالتملّك الحر، لصالح كبار المالكين والمتنفّذين. وتحقّق بذلك شعار «من يزرع لا يملك ومن يملك لا يزرع». واستمرّ الفلاحون في زراعة أراضي تصرفهم السابقة، وهم يعتقدون أنها لا زالت ملكهم، ولكن بالحقيقة هي ملك من دفع بدل تطويبها ومزايدتها العلنية، ورسوم أعشارها مقابل حصة من الأرض في البداية، ثم الأرض كلها، حتى شملت بعض القرى والمزارع بكاملها في مناطق البقاع حيث تنتشر زراعة الحبوب، ويعيش الفلاحون بعيدين عن دوائر الدولة ويجهلون قراراتها ولا يفقهون أصول القراءة والكتابة.

ومما زاد من سوء إجراءات المسح والإحصاء الضريبي لأراضي جبل لبنان والبقاع، هو عدم حلّ مسألة التصرف بالأراضي العامة من مشاعات ومراع وأحراج وأراضٍ متروكة ومرفقة وغيرها. ففي حين، اعتُبرت هذه الأراضي، ملكاً لسكان القرى، يحتطبون منها، ويرعون مواشيهم على عشبها، اعتبرها كبار الملاك ومتنفّذو القرى متممة لأملاتهم الزراعية فوضعوا أيديهم عليها أو استولوا عليها برشوة مأموري المساحة و«الطابو». ليُحرم الفلاحون والمالكون الصغار والمعدمون من أبسط الحماية القانونية والاجتماعية لغذائهم وغذاء مواشيهم وتأمين تدفّقتهم وأخشاب وأتربة منازلهم، بالرغم من حقهم الشرعي بهذه الأشياء إستناداً إلى أصول الشرع الإسلامي وقانوني الأراضي ومجلة الأحكام العدلية العثمانية.

وساهمت حركة الاصطياف، وأموال المغتربين في تشديد الهجمة على الأراضي الحرجية والقلع المحيطة بالقرى الجبلية، حيث ازداد الطلب على الأراضي

الصالحة للبناء موقعاً وثمناً، ودفع بمسؤولي إدارة القرية ومتنفذي الناحية إلى وضع أيديهم على مساحات كبيرة من الأراضي المعطّلة، لتوظّف في المضاربات العقارية اللاحقة، وجني الأرباح النقدية الكبيرة. ومن هنا يمكن تفسير ظاهرة تركز الأراضي الصالحة للبناء في المدن ومناطق السياحة والاصطياف في الريف في يد حفنة قليلة من أصحاب الرساميل وتجار المدن والمغتربين.

وأخيراً، لعبت المساحة والتسجيل العقاري في جبل لبنان والبقاع، دوراً هاماً في تحويل الأراضي إلى سلعة بضاعية، وضمانة رهنية وكفالة بنكية مقبولة عند أصحاب الرساميل والبنوك الخاصة والمرايين. حيث كان هؤلاء يستغلون ضعف قانونية التسجيل العقاري بفرض الفوائد الباهظة وقبض المبلغ المستحق فوائد مضاعفة لإنتاج الأرض وقوة عمل المالك الصغير والفلاح، مما يؤدي إلى عجز الدائن عن التسديد وفك رهن أرضه فتتجمع الأراضي في أيدي أصحاب الرساميل النقدية والمرايين.

وهكذا أذى سوء إجراءات المسح والتسجيل العقاري في جبل لبنان والبقاع، وعدم تأمين الضمانات اللازمة للأرض الزراعية كالحماية القانونية وإنشاء المصارف الزراعية وتسليف المالكين الصغار والفلاحين بالقروض الضرورية لاستثماراتهم، إلى ضياع ملكيات الفلاحين المثقلة بالديون وحقّي الشفعة والإرث. كما ساهمت المساحة في تفتيت الملكية العقارية وتجزئتها إلى قطع صغيرة ومتناهية في الصغر تُوزّع على الورثة وأصحاب الحقوق المكتسبة عليها عرفاً وشرعاً.

الفصل الثاني

الأراضي الزراعية وأنواع المزروعات في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٨٦١ - ١٩١٤

مدخل

الأراضي الزراعية وأنواعها

١ - الأراضي السليخة (أو أراضي إنتاج الحبوب والخضار والتبغ)

أ - زراعة الحبوب وإنتاجها

ب - زراعة الخضار وإنتاجها

ج - زراعة التبغ وإنتاجه

٢ - زراعة التوت وإنتاج الحرير

٣ - زراعة الزيتون وإنتاج الزيت

٤ - أراضي المختلفة أو زراعة الأشجار المثمرة

بعض الاستنتاجات

مدخل

كانت الزراعة القطاع الرئيسي في متصرفية جبل لبنان والبقاع. وكان الاقتصاد الزراعي الاقتصاد الوحيد الذي يعتمد عليه الفلاحون لتوفير وسائل معيشتهم وبقائهم وتكاثرهم.

وبالرغم من طبيعة أرض الجبل الوعرة والقاحلة وأوديتها الكثيرة والعميقة، جاهد الريفيون بجد وصبر على تفتيت الصخور الصقواء واستصلاح الأراضي الحرجية والموات وإقامة المدرجات والجلالي والمنبسطات على المنحدرات وفي الأودية وقرب ضفاف الأنهار وزراعتها بشتى أنواع الأشجار المثمرة والصنوبر والتوت والزيتون وغيرها^(١).

ولأن الأرض تكتسب قيمتها بالعمل، وتغذي خزينة الدولة العثمانية، أعطى الجبليون والبقاعيون للأرض القاحلة والبور والجروود الصخرية البعيدة عن السكن قيمة إنتاجية وتبادلية. وتحولت الأراضي الموات بكدهم وعرقهم إلى جنائن غناء، حتى «أضحت الزراعة في الأراضي المُستصلحة أقرب إلى البستنة أو العمل في الحدائق الخاصة منها في حقول منتجة للغلال والحبوب»^(٢). وهكذا استهلكت الأرض الجبلية والجردية والسهلية في جبل لبنان والبقاع جهد وتفكير كادحي الريف من فلاحين وعمال زراعيين ومالكين صغار. وكانت الزراعة شغلهم الشاغل من جيل إلى جيل حتى تمكنوا بجدهم ومثابرتهم أن يغيروا حالة الجبل وجروده من أراضٍ

(١) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17, p. 221; et tome 20, p. 378.

(٢) Pierre RONDOT: "Les Institutions Politiques du Liban des Communautés Traditionnelles à l'État Moderne", Institut d'Etudes de l'Orient Contemporain, Paris 1947, p. 5 - 6.

وعرة إلى بساتين مثمرة، ليظهر وكأنه لم يعد هناك «أي قطعة مهما كانت صغيرة وقابلة للزراع إلا مغطاة بالنباتات الخضراء»^(٣). واستعملوا أصغر الأدوات الزراعية من المعاول الصغيرة ومناجل الحصاد، ومارسوا العمل اليدوي المُضني حيث يصعب عليهم حراثة الأرض بواسطة الحيوانات، وزرعوا الحواكير والرُجُم والفسحات الحرجية، وحملوا الغلال على ظهورهم لإيصالها إلى اليبادر ومن ثم إلى بيوتهم^(٤).

ولقد ساهم ضيق الرقعة الزراعية في جبل لبنان وقلة السكان في البقاع، ونظام استثمار الأرض بالمحاصصة والملكيّات الإقطاعية، في إرهاق الفلاح واستنزاف قوته البدنية والذهنية في سبيل لقمة عيش مغتصبة بالدماء والظلم والاستبداد. فكان «همّ الفلاح وطموحه هو تأمين الغلال (المونة) التي تكفي غذاء عياله، وقد عبّر عن هذا الطموح بمثله المشهور «فلاح مكفي سلطان مخفي»^(٥).

ولكن طموحه هذا كان يقف عند حدود الطبيعة الجغرافية لجبل لبنان، وأمام قساوة المناخ أحياناً كثيرة. فيتحمّل وحده غضبها من جفاف الطقس وصقيعه وقلة أمطاره، إلى جانب تحمّله ضرائب الدولة العثمانية وبلص كبار موظفيها والمالّكين الكبار والشوباصية. وبالعكس كان المرابون والتجار وكبار ملاّكي الأراضي يستأثرون بإنتاج الأرض إن أقبلت الطبيعة، ويتسابقون إلى «تناتش» غلة الفلاح وشقائه بفوائدهم العالية ومسمرتهم وطرق تسويقهم للإنتاج.

وهكذا ساهمت «العوامل الطبيعية مثل الجفاف والصقيع والجراد واستخدام الآلات الزراعية البدائية والجهل في مكافحة الأمراض النباتية،... بدور هام في

(٣) JOUPLAIN (Pseudonyme) Paul NOJAIM: «La Question du Liban», Etude Historique, Diplomatique, et de Droit International, Première Edition, Imprimerie Fouad Biban, «Chir» Jounieh 1961, p. 494.

ترجم الكتاب إلى اللغة العربية تحت اسم: بولس نجيم [م. جوبلان]: «القضية اللبنانية»، ترجمة الأب ج. منش، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٥.

(٤) مقابلات شفوية شخصية مع: الشيخ أحمد أمين عطا الله، ملاّك كبير، مواليد عين داره ١٩١٠، عين داره، في ٢٥ نيسان ١٩٩١، والحاج مصطفى محمد الحاج سليمان، بدنايل في ١٩ نيسان ١٩٩١. والحاج محمد صالح طليس، بُريّثال في ١٩ نيسان ١٩٩١.

(٥) مسعود يونس: «الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان حكم الأباطورية العثمانية»، بحث في علم الاجتماع القانوني، وعلم التاريخ، النسخة العربية، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٧٥، (غير منشور)، ص ١٢.

تأخر الإنتاج الزراعي^(٦)، وإفقار الفلاح الشرقي في ظل غياب الحماية الرسمية والمؤسسات المالية والاجتماعية المساعدة على تخطي مثل هذه الحالات.

ومما زاد الأمور سوءاً جهل الفلاح الجبلي أو البقاعي لاتباع الدورة الزراعية اللازمة في استغلال أراضيه والحصول على إنتاج مرتفع. فكان يخصص الأراضي السليخ للحبوب والخضار والتبغ ورعي الماشية. ولا يحاول زراعة الحبوب أو الخضار في حقول التوت والتين والكرمة والزيتون إلا نادراً. أما الفلاحون المعدمون فلا يتركون شبراً واحداً من أملاكهم إلا ويزرعون بهشتى أنواع الأشجار والحبوب والخضار لأنهم بحاجة إلى تأمين مؤونتهم الذاتية.

ولو استغلت أراضي جبل لبنان والبقاع الزراعية، استغلالاً صحيحاً، واستعملت الدورة الزراعية الحديثة والآلات المتطورة، لأعطت مردوداً يفوق ما كانت تنتجه خلال المدة الفاصلة بين ١٨٦١ و ١٩١٤. ويعود ذلك إلى تنوع المناخ بين البقاع والجبل والساحل وإلى كمية الأمطار المتساقطة على السلسلة الغربية، وإلى إمكانية زراعة «نباتات الإقليمين: الجنوبي الحار والشمالي البارد. فعلى ساحل البحر وفي الأودية تنمو أشجار النخيل والموز في حين تنتشر على الجبال أشجار الشوح الشمالية^(٧)، وغيرها من الأشجار التي تتحمل الرطوبة والبرودة والجفاف.

الأراضي الزراعية وأنواعها

بما أن الاقتصاد العثماني، كان اقتصاداً زراعياً، عمدت الدولة إلى مسح وإحصاء الأراضي التي استهلكت قوة عمل بشرية وحيوانية، وأهملت الأراضي الحرجية والصخرية والموات غير المنتجة. وقُسمت الأراضي المنتجة تبعاً لمزروعاتها إلى أراضي السليخ، وأراضي الزيتون، وأراضي التوت، وأراضي المُختلف^(٨). أما الكاتبة الروسية سميليا نساكيا، فلقد صوّفت أراضي جبل لبنان بقولها إنها: «مقسّمة إلى مدرجات أو جللول (الجل عبارة عن قطعة من الأرض المفلوحة بعمق وجيدة

(٦) عبد الله حنا: «القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان (١٨٢٠ - ١٩٢٠)»، قسمان، القسم الأول، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥، ص ١٢٤.

(٧) قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٣٣. ويراجع أيضاً:

Nassib MOUNAYER: «Le Régime de la Terre en Syrie», Etudes Historiques, Juridiques, et Economiques, Librairie Générale de droit et de Jurisprudence, paris 1929, p. 188.

(٨) دفاتر مساحة قرى عين قنيه الشوف، ويقسمها البترون، مصادر سابقة.

التسميد ومحاطة بحيطان حجرية، وعادة تكون متمركزة قرب القرية وتزرع بأشجار التوت والتبغ). وكروم (وهي أراضٍ عذراء أو بور بعيدة عن القرية وتزرع بالحبوب). وقَلْع (وهي أراضٍ صخرية غير مستوية وصعبة المنال على الزرع)، ينبت فيها الصنوبر والأرطالي وشراة الراعي، وتُستعمل للرعي والاحتطاب ولغرس الأشجار المثمرة التي لا تحتاج إلى عناية كبيرة^(٩).

وهذه القاعدة في تقسيم الأراضي بالنسبة لإنتاجها ومزروعاتها، ما زالت مثبّعة في وقتنا الحاضر. فهناك الأراضي المروية والأراضي البعلية وأراضي الحمضيات والأشجار المثمرة، وأراضي الزيتون والمزروعات الصناعية وغيرها. وحتى أن الفلاحين والمزارعين اعتادوا على تخصيص حقولهم لإنتاج زراعة نوع واحد من الخضار أو الحبوب أو الأشجار، والاستمرار في تكرار زراعته، ولو أدى إلى التناقص في المردود وتدني جودته من سنة إلى أخرى.

ومع قرب نهاية عهد المتصرفية ١٩١٣ - ١٩١٤، قُدِّرَت مساحة أراضي جبل لبنان العامة بحوالي ٣٥٠٠ كلم^٢، والزراعية منها بمقدار ٨٠٠ كلم^٢ أو بنسبة ٢٢,٨٦٪، ووزعت الأراضي الزراعية كما يلي^(١٠): بلغت مساحة أراضي السليخ حوالي ٣٠٠ كلم^٢ أو ٨,٥٧٪ من المساحة العامة، و٣٧,٥٪ من الأراضي الزراعية، وقُدِّرَت أراضي الأشجار المثمرة والتوت والزيتون بحوالي ٥٠٠ كلم^٢، أو بنسبة ١٤,٢٨٪ من المساحة العامة و٦٢,٥٪ من مساحة الأراضي الزراعية. واحتلت الأراضي الحرجية الصنوبرية حوالي ٢٠٪ من مساحة الجبل الإجمالية، والأحراج غير الصنوبرية نسبة ٢٥,١٪، والأراضي الموات والخالية نسبة ٣١,٤٣٪.

ولكن هذا التوزيع الزراعي يتناقض مع التقسيم الذي وضعه «ألبير نقاش في كتاب لبنان مباحث علمية واجتماعية»، ونشره إبراهيم الأسود في كتابه «تنوير الأذهان في تاريخ لبنان»، حيث جاء في المقالين^(١١): أن مساحة جبل لبنان هي ٣٢٠٠ كلم^٢ ومساحة الأرض الزراعية الجيدة التربة ١٠٠ كلم^٢، والأرض المزروعة

(٩) إيرينا م. سميليانسكايا: «الحركات الفلاحية في لبنان، النصف الأول من القرن التاسع عشر»، تعريب عدنان جاموس، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢، ص ٥٧.

(١٠) ملحق رقم (١).

(١١) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٧٢.
وإبراهيم الأسود: «تنوير الأذهان في تاريخ لبنان»، المجلد الأول، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت ١٩٢٥، ص ٢٠ - ٢١.

بالرغم من ضعف تربتها ٢٠٠ كلم^٢، ومساحة الغابات والأحراج ٥٠٠ كلم^٢. وأغفل الكاتبان مساحة أراضي الأشجار المثمرة والتوت وغابات الصنوبر. وبناءً على هذا التوزيع تكون مساحة الأراضي الزراعية في جبل لبنان آنذاك ٣٠٠ م^٢، أي حوالي ٩,٢٣٥٪، وهي مقدار مساحة أراضي السليخ العائدة للجبل في ذلك الوقت. فمن هنا إن مساحة ٨٠٠ كلم^٢ للأراضي الزراعية هي الأقرب إلى الواقع.

ولكن تبقى الإحصاءات المنشورة لمساحة جبل لبنان الزراعية مجرد تقدير فقط، لأن إجراءات المساحة العامة لأراضيه (١٨٦٤ - ١٨٦٨)، وما تلاها من تقديرات واجتهادات، لم تتناول بالتقدير مساحة الأراضي الموات والأحراج والقلاع ورؤوس الجبال باعتبارها أراضي غير منتجة ولا فائدة من إحصائها طالما لا تدفع الضريبة. وهي لم تكن آنذاك مملوكة بعد، بل تُركت مشاعاً لأهالي القرى ينتفعون بها حطباً، أو يستصلحون أجزاءً منها كلما ازداد عدد المنتجين منهم أو نمت وتوسعت قراهم.

ولا يمكن للباحث تقدير مساحة أراضي البقاع الزراعية لغياب الإحصاءات الدقيقة والتسجيلات العثمانية، واختلاف الفدان والدونم من قرية إلى أخرى، ومن قضاء إلى قضاء. ولقد أشار مخائيل ألوف سنة ١٨٨٩م، إلى تقدير مساحة قضاء بعلبك بحوالي ٦٠٠ ألف دونم^(١٢)، وعيسى اسكندر المعلوف بحوالي أكثر من مليون دونم سنة ١٩٠٧^(١٣)، دون تحديد ماهية هذه المساحة زراعية أم عامة. أما قضاء البقاع العزيز، فقد قدر المعلوف مساحته للعام نفسه بحوالي ٥٠٠ ألف دونم، دون تحديد نوعية وماهية هذه المساحة أيضاً^(١٤).

١ - الأراضي السليخ (أو أراضي إنتاج الحبوب والخضار والتبغ)

الأراضي السليخ (الصليخ)، هي الأراضي البيضاء غير المشجرة والمخصصة لزراعة الحبوب والخضار والتبغ^(١٥)، يعرف الفلاحين ودوائر «الطابو» العثمانية وإدارة

(١٢) مخائيل ألوف: «تاريخ بعلبك»، المطبعة الأدبية، بيروت ١٨٨٩، ص ٨.

(١٣) عيسى اسكندر المعلوف: «دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف»، المطبعة العثمانية في بعبدا (لبنان) سنة ١٩٠٧ - ١٩٠٨، ص ١٠٧.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) وثيقة رقم (١١) و(١٢). ويقول جورج جحي: «تعتبر أرض بعل سليخ تلك التي هي صالحة لزراعة الحبوب»، «بحث في أراضي دير البلمند، الخطة العامة لتنمية الأملاك الزراعية والحرجية لدير سيدة البلمند»، دراسة هامة غير منشورة، خاصة دير البلمند، أعدت =

متصرفية جبل لبنان ومأموري مساحتها. وقد سُمّيت بالسليخ لتشبهها بالسلوخ من الحيوانات ولعدم وجود الأشجار عليها.

احتلت الأراضي السليخ، مع نهاية المتصرفية، مساحة ٣٠٠ كلم^٢ أي ما نسبته ٣٧,٥٪ من مساحة أراضي الجبل الزراعية البالغة آنذاك حوالي ٨٠٠ كلم^٢(١٦). مع العلم أن هذه التقديرات هي أقل من الواقع الملموس، إذا ما أخذت بعين الاعتبار الفسحات الجردية والصخرية والغابية التي كانت تزرع بالحبوب ولم يطلها التقدير لبعدها عن السكن القروي، أو لعدم زراعتها قبل إجراءات المساحة مدّة ١٨٦٢ - ١٨٦٨م. يضاف إلى ذلك الاختلاف في تقدير الدراهم الإنتاجية ومقابلتها بالدونم والفدان والهكتار. فلقد كان مبذر المُدّ يختلف من قضاء إلى قضاء، ومن ناحية إلى أخرى، ومن قرية إلى قرية وحتى داخل القرية تبعاً لنوعية التربة وجيولوجية الأرض وكمية مياه الري أو المطر المتساقطة في السنة، أو باختلاف الحبوب المبذورة من قمح أو شعير أو عدس أو حمص أو كرسنة أو غيرها. ويعطي الجدول رقم (١٠) صورة مقارنة عن اختلاف المساحة ومبذر المُدّ من منطقة إلى أخرى.

ملحق رقم (١٠)

جدول مقارنة مساحة مبذر مُدّ القمح بين البقاع وجبل لبنان(١٧)

المنطقة	نوع الأرض	الفاكهة وجديدة الفاكهة بعلبك	جزمال (بعلبك)	بذنايل (بعلبك)	دير المشائر (راشيا)	ناحية الجرد (الشوف)	جبل لبنان (هام)
مبذر مُدّ القمح البعل	٤ دونمات	٤ دونمات	٤ دونمات	ثلث فدان	من دونم ونصف إلى دونمين	كدتني فلاحه ١٨٠٠ - ٢٤٠٠م	كدنة فلاحه
مبذر مُدّ القمح المروي	ثلثي الدونم	-	-	-	-	-	-

ويختلف مردود مبذر مُدّ القمح من قرية إلى أخرى، وحتى داخل القرية

= بإشراف لجنة الأوقاف المالية المجمعية للروم الأرثوذكس، مكتب الهندسة الزراعية تشرين الأول ١٩٧٣، ص ١١.

(١٦) ملحق رقم (١).

(١٧) مقابلات شفوية شخصية مع، جرجس ديب نصر، (جديدة الفاكهة) ١٦ نيسان ١٩٩١، والحاج محمد طليس (بريتال)، والحاج مصطفى محمد الحاج سليمان، (بذنايل) ١٩ نيسان ١٩٩١، وعلي مهنا (راشيا) ١٥ أيار ١٩٩١، وحسن عبد الله الأحمدية، (شارون - الإقامة صوفر) ٢٠ آذار ١٩٩١.

ملحق رقم (١١)
جدول مقارنة مرود مبزر الغدّ في جبل لبنان والبقاع وقضاء صيدا
(الوحدة بالمقدّ)(١٨)

بعض الأمثلة المحددة				تقضاء صيدا		الجرد	الساحل	البقاع	جبل لبنان (عام)	المنطقة والمرود نوع المزروعات
نُزيل	عزّسك	القائمة	الجرد (مورف)	النورف	٥	٤	١٢ - ١٠	١٠ - ٧	١٥ - ٤	٧ - ٥
١٠ - ٤	٢٥ - ١٥	١٢ - ٥	٥ - ٤							مبزر مُدّ القمح البعل
-	-	٢٥ - ١٢	-	-	-	-	-	٢٥ - ١٠	-	مبزر مُدّ القمح السقي
-	١٥	-	-	٦	٨	١٥ - ٨	٢٠ - ١٥	١٥ - ٧	٧ - ٦	مبزر مُدّ الشعير
-	٥٠ - ٤٥	-	-	-	٣	١٠٠ - ٨٠	٥٠ - ٤٠	١٠٠ - ٥٠	-	مبزر مُدّ اللوز

(١٨) اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على: دفاتر حسابات وثق المدرسة الدورية (الداودية)، مصادر سابقة، سنة ١٣٠٤هـ، ص ٦٥. ومقالات مع: فاضل سكرية، وديب جرجس نصر، في ١٦ نيسان ١٩٩١، وعبد الكريم يوسف الحجيري، ٦ نيسان ١٩٩١، ومحمد صالح طليس، ١٩ نيسان ١٩٩١، وحسن عبد الله الأحمدية، ٣٠ آذار ١٩٩١ (للأمثلة والتفاصيل). والممدل العام: إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٣٩١. وإبراهيم الأسود: «مذخاتر لبنان»، المجلد الثاني، المطبعة العثمانية، بعيدا ١٨٩٦، ص ٢٧٩. وعن صيدا: محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك: «ولاية بيروت»، قسمان (الجنوبي والشمالي)، القسم الجنوبي «لوية بيروت وعكا ونابلس»، مطبعة الإقبال، بيروت ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧م، أعيد طبعها طبعة ثالثة عن دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٧م، ص ٣٠٩. وعن البقاع: عساف فوزي ساسين: «تاريخ البقاع الاجتماعي» من ١٨٦٠ إلى ١٩١٨ استناداً إلى وثائق الرهبنة البسوية»، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه - حلقة ثالثة في التاريخ، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فرع الآداب العربية، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٠٦ - ٢٠٨.

الواحدة، وذلك تبعاً لطبيعة الأرض ونوعية تربتها وكمية منسوب مياه الري والأمطار. ويلخص الجدول رقم (١١) مردود مبذر المُدّ في بعض مناطق الجبل والبقاع وولاية بيروت (١٨٦١ - ١٩١٤).

وهكذا تراوح إنتاج مبذر مُدّ القمح من ٤ إلى ١٢ مُدّاً في الأراضي البعلية، تبعاً لطبيعة الأرض وتربتها وعلوها عن سطح البحر، أي بمعدل وسطي مقداره ٨ أمداد. ولكن المعدّل الوسطي الواقعي، كان حوالي ٦ أمداد. بينما تراوح إنتاج مبذر المُدّ في البقاع من ٤ إلى ١٥ مُدّاً في الأراضي البعلية، ومن ١٠ إلى ٢٥ مُدّاً في الأراضي المروية. وبمعدل وسطي عام حوالي ١٤,٥ مُدّاً. أما معدّل إنتاج مبذر المُدّ القريب من الواقع في البقاع فهو عشرة أمداد من القمح. ويظهر الجدول رقم (١١) اختلاف المردود بين المناطق وأنواع الحبوب حيث يرتفع في الأراضي المروية أو المبدورة بالشعير والذرة.

ويعود سبب اختلاف مردود مبذر المُدّ، بالإضافة إلى طبيعة الأرض ونوعيتها بعلية أم مروية، إلى كمية الجهد والعمل التي يبذلها الفلاح، فهو إن عزقها عزقاً جيداً، أو حرثها عدة مرات في السنة تُعطي غلة تصل أحياناً إلى ٥٠ مُدّاً للمُدّ الواحد. ومما يساهم في ارتفاع مردودية إنتاج الجرود البقاعية اتساع المساحة المبدورة بالنسبة لعمل الفدان السنوي من ١٠٠ إلى ٤٠٠ دونم. فيزرع الفلاح نصفها ويفلح النصف الآخر للموسم الثاني، بعد أن يتركه مرعى للماعز والماشية في أيام الصيف، فتسرح فيه وتُخصب أراضيها بسمادها، فعندما يغلّ المُدّ أضعاف ما تغله أرض تزرع سنوياً بدون إراحتها. وما ينطبق على أراضي البقاع، يصح أيضاً على أراضي جبل لبنان الجردية حيث تنتشر قطعان الماشية والماعز بكثرة، تسرح في أراضي السليخ بعد انتهاء مواسم الحصاد، فتكسب الأرض خصوبة ويغل مبذرها أكثر ممّا هو في المناطق القليلة المواشي^(١٩).

والأراضي السليخ هي الأراضي البيضاء^(٢٠)، المنبسطة والسهلية القليلة الانحدار والمنتشرة في الأودية والمنحدرات الجبلية والمكوّنة بأغليتها طبيعياً دون أن يساهم عمل الريفيين في نقبها وإقامة الجلالي لها إلا في المناطق الشديدة الانحدار حفظاً لتربتها ورطوبتها. وكان الفلاح الجبلي أو البقاعي يحوّل أرض السليخ إلى

(١٩) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٣٩١.

(٢٠) الأراضي البيضاء هي الأراضي غير المُشجرة.

كروم وبساتين للتوت والزيتون بنقبتها جيداً وتعمير الجلالتي (الشوارات) وإقامة المدرجات منعاً لانجراف تربتها

ولم تكن لأراضي السليخ مواقع محددة في الخريطة الزراعية لقرى جبل لبنان والبقاع، فهي تنتشر داخل القرية في الحواكير وأراضي الجدار^(٢١). وقرب المنازل، مثلما تنتشر في المنبسطات الوعرة والأراضي الجردية البعيدة بين الصخور والغابات. وتنتشر في أراضي القرى الجبلية، كما تنتشر في الأراضي الساحلية قرب مدينة بيروت وساحل إقليم الخروب وجبيل والكورة وسهل عكار أو في الداخل السوري والبقاعي.

وعلى سبيل المثال، شغلت الأراضي السليخ في قرية بقسميا، قضاء البترون، حوالي ٦١٪ من دراهم الحواكير والجدار في تلك القرية، بينما لم تتعد دراهم أراضي التوت فيهما نسبة ٣٦٪ والأشجار المثمرة (المختلف) نسبة ٢,٦٪^(٢٢).

ومن هنا، ليس بالضرورة أن تكون الأراضي السليخ هي الأراضي الوعرة والبعيدة عن القرية غالباً كما يعتبرها أنيس فريحة بقوله: «هي أراضٍ بعيدة عن القرية لم تتناولها معاول الفلاحين بالنقب... فهي أراضٍ بور موات»^(٢٣). كما أنه ليس محبذاً اعتبار السليخ من الأراضي الموات والخالية التي لا يمتلكها إنسان أو يتعهد بها بالحرثة والزرع، لأنها بنظر البعض لا تزرع بالتوت والزيتون والفاكهة. فالأراضي البور، في عهد المتصرفية، هي بمفهوم المزارعين والمالكين الأراضي التي لم تدخل حيز الإنتاج بعد، أو كانت مُنتجة ومُنتَلة، ولكن أهملت زراعتها لسبب ما وأصبحت معطلة (عطلاً) أو أرضاً مواتاً^(٢٤). . . . بينما الأراضي السليخ آنذاك، هي الأراضي الخصبة المُنتَلة والقابلة للزرع وتنتشر داخل القرى وخارجها تبعاً لطبيعة القرية الجغرافية ونوعية مزارعائها وموقعها الإنتاجي.

(٢١) الحواكير جمع حاكورة (العامة) أي المسورة والقريبة من المنازل، نسبياً: الأرض الخصبة المصونة. والجدار: «الأرض المقابلة للدار» أو القرية منها والخصبة. شكيب أرسلان: «القول الفصل...»، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢٢) دفتر مساحة بقسميا، نموذج وثيقة منه رقم (٣). وملحق رقم (٤) و(٥).

(٢٣) أنيس فريحة: «القرية اللبنانية حضارة في طريق الزوال» الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٠، ص ١١٣.

(٢٤) وثيقة رقم (٥)، ومقابلة مع الشيخ أحمد أمين عطا الله، عين داره في ٢٥ نيسان ١٩٩١. وفي وقتنا الحالي، أصبحت الأراضي السليخ، هي الأراضي البور والموات لعدم تعهدها بالحرث والزرع وتخلى الريفيين عن زراعة الحبوب لارتفاع كلفة إنتاجها وسهولة استيرادها. فلذلك اعتبرت أراضي مواتاً.

ففي القرى البقاعية حيث كانت زراعة الحبوب تتغلب على غيرها من الزراعات، كانت أكثرية الأراضي - إن لم تكن بأغليتها الساحقة - تعتبر تقريباً من أراضي السليخ، وخاصة في أقضية بعلبك والبقاع العزيز وراشيا مع بعض الاستثناءات في قضاء حاصبيا حيث انتشرت زراعة الزيتون والكرمة على نطاق واسع^(٢٥).

أما في جبل لبنان، كانت أراضي السليخ تحتل حيزاً هاماً في اقتصاد القرى الجردية حيث يصعب على الانسان زراعة التوت والليمون والأشجار المثمرة كالتفاح والكرز التي دخلت ميدان الإنتاج بعد تفهقر موسم الحرير في أوائل القرن العشرين^(٢٦). فعلى سبيل المثال، كانت دراهم أراضي السليخ تشغل نسبة كبيرة من مساحة أراضي بعض القرى: كعين صوفر، ووادي الدلم، والمريجات وعينطورة في المتن والجرد، والعاقورة والفلوق ونشري وإهدن وقرى إقليم الخروب.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، قدرت دراهم أراضي السليخ في قرية إهدن، في عهد المتصرفية بحوالي ١٧١ درهماً و ١٧ قيراطاً و ١٤ حبة، أي بنسبة ٥٦,٢٣٪ من مجموع دراهم مساحة أراضي إهدن البالغة آنذاك ٣٠٥ دراهم و ٩ قيراط و ١٨ حبة^(٢٧). أما في بقسميا (قضاء البترون)، حيث كانت تنتشر زراعة التوت، وتقل أشجار الزيتون، قدرت دراهم السليخ بـ ٥٩ درهماً و ٢٣ قيراطاً و ١٠ حبات، أو ما نسبته ٣٧,٨٥٪ من مجمل دراهم مساحة أراضي بقسميا البالغة ١٥٨ درهماً و ١٠ قيراط و ١٠ حبات. وفي قرية مخمرش قضاء البترون أيضاً، بلغت دراهم الأراضي السليخ ٢٦ درهماً و ٢٠ قيراطاً و ٨ حبات، أي بنسبة ٣٧٪ من مجموع دراهم مساحة أراضي مخمرش الزراعية والبالغة آنذاك ٧٢ درهماً و ١٣ قيراطاً و حبتين. ويختلف الوضع في قرية عين قنيه الشوفية حيث تنتشر زراعة الزيتون بكثافة، وتسيطر عائلة آل جنبلاط، وأنظمة الشراكة والمحاصصة على علاقات الإنتاج في هذه القرية. فلقد

(٢٥) مقابلات شفوية مع علي مهنا، راشيا في ١٥ أيار ١٩٩١، وفاضل سكرية، الفايكهة في ١٦ نيسان ١٩٩١. وسجلات الطابو في البقاع رقم ٨ و ٩، مصادر سابقة.

(٢٦) Boutros LABAKI: "Introduction à l'Histoire Économique du Liban, Soie et Commerce Extérieure en Fin de Période Ottomane (1840 - 1914)", Publications de l'Université Libanaise, Section des Études Économiques, IV, Distribution: Librairie Orientale, Beyrouth 1984, p. 38 - 39.

وروجر أوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي...»، مرجع سابق، ص ٣٥١.

(٢٧) ملحق رقم (٥).

قُدرت دراهم أراضي السليخ بأربعة دراهم من أصل ٢٣١ درهماً زراعياً وقيراط واحد و ١٥ حبة، أي ما نسبته ١,٥٢٪ فقط وهي مساحة زهيدة جداً^(٢٨).

أما في قرية بريح الشوفية ذات الطبيعة المنبسطة والجردية في آن معاً، كانت أراضي السليخ تحتل حوالي ١٤,٢٤٪ من دراهم مساحة القرية الزراعية البالغة آنذاك ٢١٣ درهماً و ٢٢ قيراطاً و ٢٠ حبة. وكانت الأراضي السليخ في قرية الخنشارة المتنية، حيث انتشرت زراعة الصنوبر على نطاق واسع في الأراضي السليخ والبور، تحتل حوالي ٤,٢٣٪ من مجمل دراهم مساحة أراضي القرية الزراعية البالغة ١٥٤ درهماً و ١٧ قيراطاً و ٢٠ حبة^(٢٩).

ولذا حازت الأراضي السليخ، على طليعة اهتمام الفلاح الريفي في جبل لبنان والبقاع، حيث عمل على زراعتها، واعتمد على إنتاجها لتأمين غذائه الأساسي من الخبز والبرغل ومشتقاتهما^(٣٠). وبسبب نوعية هذا الغذاء، اختار الجبلي والبقاعي أحسن الأراضي وأجودها لزراعة حبوبه من الحنطة والشعير والقطاني وذلك قبل أن يهيمن الحرير في الجبل بإنتاجه الوحيد الجانب.

وتدل تسجيلات متصرفية جبل لبنان، وصكوك بيع الأراضي وتبادلها إلى ارتفاع معدل قيمة درهم السليخ الشرائية وتفوقها أحياناً كثيرة على أسعار الدراهم الأخرى من التوت والزيتون والأشجار المثمرة والمختلف. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فلقد بيع درهم السليخ عام ١٨٨٩م، في قرية بَشْتُوْدَار، قضاء البترون ب ٢٣٠٤٠ قرشاً، بينما بيع درهم الأشجار المثمرة ب ٢٢٦٦ قرشاً أي بنسبة ٩,٨٪ من قيمة درهم السليخ. ووصلت قيمة درهم السليخ الشرائية في مزرعة وادي الدُّلم قضاء المتن، على المنحدر الشرقي لسلسلة جبال لبنان الغربية باتجاه البقاع بعد ضَهر البيدر، إلى ١٦٨٠٠٠ قرش عام ١٩٠٣م، بينما لم تصل قيمة درهم التوت في القضاء نفسه إلى أكثر من ٣٣٦٠٠ قرش في قرية خُرَيْبَةُ المتن (٢٠٪) و ٣٢٠٠٠ قرش (١٩٪) لدرهم السليخ في قرية بُمَزِيم المجاورة و ١٨٠٠٠ قرش (٥,٦٢٥٪) لدرهم كرم العنب في الشبانية الملاصقة لهما من القضاء نفسه^(٣١).

(٢٨) الملحق السابق.

(٢٩) الملحق السابق.

(٣٠) Maurice FEVRET: "Un Village du Liban El Mtaïne" (Note de Géographie Humaine) in revue de Géographie de Lyon, XXV, 1950, p. 278.

(٣١) ملحق رقم (١٢).

وفي قرية رَغْشِين من قضاء كسروان بيع درهم السليخ عام ١٨٩٣م بقيمة ٢٨٨٠٠٠ قرش، وفي زوق مِصْبِج بحوالي ٦٧٢٠٠ قرش للعام ١٨٩٦، بينما بيع في قرية جُون من إقليم الخَرْوب بحوالي ١٤٤٠٠ قرش، في حين بيع درهم التوت والسليخ والعنب المشترك في قرية زُوق مِصْبِج بقيمة ٣٨٤٠٠ قرش لعام ١٨٩٣^(٣٢)، أي بنسبة ٥٧٪ من قيمة ثمن درهم السليخ في القرية نفسها.

ومن خلال الاطلاع على سجل مشتريات أراضي دير مار يوحنا مارون في قرية كُفْرَحَي قضاء البترون، يلاحظ المطالع ارتفاع أسعار الأراضي السليخ عن التوت والزيتون وحتى المنازل. ففي عام ١٨٧٥م، بيع درهم السليخ في قرية عُرْطُز بقيمة ٢١٦٠٠ قرش، بينما بيع درهم التوت بسعر ٧٠١٥ قرشاً (٣٢,٤٧٪)، والزيتون بـ ٥٤٤٠ قرشاً للعام ١٨٧٦م (٢٥,١٨٪) ودرهم أشجار التوت والزيتون المشتركة بقيمة ٥٩٧٧ قرشاً في عام ١٨٨٠م أي بنسبة ٢٧,٦٧٪ من ثمن درهم السليخ. وفي السنة ذاتها بيع درهم أشجار التوت والكرمة والزيتون مجتمعة بقيمة ٩٩٤٩ قرشاً، في حين لم يتعدَّ سعر درهم الزيتون الواحد الـ ٥٥٢٠ قرشاً^(٣٣).

ولا تختلف القيمة التبادلية للدرهم في قرى بَشْغِلِه وصورات ومَعَاد وهَرْبَايا وعِبرين وبِقْسَمِيَا وكُفْرَحَنَّا وغِبَالِين وعِين كُفَّاع (عَيْنُكُفَّاح) وشِبْطِين وبِشْتُودَار وبيت شلالا وغيرها من القيمة التبادلية والشرائية للدرهم في قرية عُرْطُز، حيث كانت القيمة الشرائية لدرهم السليخ تحتل المرتبة الأولى في ارتفاعها عن دراهم الأراضي الأخرى المشجرة^(٣٤).

ويرجع سبب ارتفاع قيمة درهم السليخ التبادلية إلى كون مساحة هذا الدرهم ١١ مطحية، من حيث الأبعاد والاتساع، تفوق مساحة دراهم التوت بما لا يقل عن خمسة أضعاف، وكذلك، بالنسبة للزيتون. ويعود ذلك أيضاً إلى إمكانية التصرف الزراعي السهل بالأراضي السليخ، فيمكن للمشتري أن يحولها إلى بساتين للتوت أو الزيتون أو الليمون بعد نقيبها واستصلاحها، فهي تغل عليه أضعاف ما تنتجه من

(٣٢) ملحق رقم (١٢).

(٣٣) وثيقة رقم (٧)، (المعادلة عمل شخصي)، والملحق السابق - وجان نخول: «مدرسة دير مار يوحنا مارون - كفرحي، تاريخ ومحفوظات»، منشورات معهد التاريخ في جامعة الروح القدس، الكسليك - لبنان ١٩٩٦، ص ٢٢٧ - ٢٦٨، حيث وضع ملخصاً لوثائق الدير وصكوكه العقارية.

(٣٤) الوثيقة السابقة رقم (٧).

الحبوب^(٣٥). كما يعود السبب في ارتفاع قيمة درهم السليخ الشرائية، إلى أهمية هذه الأراضي الغذائية. فالفلاح الريفي إجمالاً يعمل لتأمين غذاء أسرته وحاجاتها الضرورية، ويعتمد على الخبز والبُرغل والكشك في غذائه اليومي، وكلها من مشتقات القمح ومن إنتاج الأراضي السليخ. وكانت مقطوعية الشخص الاستهلاكية من القمح تُقدَّر بحوالي ٢٠٠ كلغ أو ١٠ أمداد للشخص الواحد في السنة^(٣٦). ويحاول الفلاح دائماً تأمينها من أرضه ويستصعب شراءها.

أما في البقاع، فكانت قيمة الأرض المروية تفوق قيمة الأراضي السليخ البعلية والمُشجرة. ففي عام ١٨٨٢م، ارتفعت قيمة الأراضي الجيدة «خلال ١٢ عاماً من ٢٥٠٠ قرش و ٢٧٠٠ إلى ما لا يقل عن ١٤٤٠٠ قرش ونتيجة لذلك استصلحت الأراضي البور»^(٣٧)، وازدادت المساحات الزراعية. وأخيراً لعبت عملية العرض والطلب دوراً هاماً في تغيير أسعار الأراضي وتبادلها بيعاً وشراءً من منطقة إلى أخرى، وحتى ضمن القرية الواحدة.

أ - زراعة الحبوب وإنتاجها

تنتشر زراعة الحبوب في أفضية البقاع بكميات كبيرة ويعود ذلك إلى طبيعة أراضيه السهلية والمنبسطة وسهولة حرثها، وإلى نوعية ملكية الأراضي الأميرية والوقفية التي تجعل الفلاح يتعد عن زراعة الأشجار المثمرة وانتظار غلتها لسنوات عديدة بينما عليه أن يدفع أعشارها سنوياً. فلقد كانت الدولة العثمانية ترى في زراعة الحبوب مادة تصديرية ومردوداً ثابتاً لخزينتها من خلال تلزيم الأعشار وقبض بدله سلفاً، وإجبار الفلاحين على زراعة الأراضي السليخ مهما كان موقعها وبُعدها وقربها من السكن، وإلا اعتبرت الأراضي محلولة ويغت بالمزاد العلني.

وتدلّ الإحصاءات العثمانية (السالنامة أو الرزنامة السنوية) إلى ارتفاع نسبة إنتاج الحبوب في أفضية البقاع وإلى تصريف الفائض منه في جبل لبنان. فكان قضاء البقاع العزيز يُنتج سنوياً كمعدّل وسطي ما يقارب مليون ونصف كيلة من مختلف أنواع

(٣٥) يراجع مقارنة غلة الدونم تبعاً لمزروعاته في إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٩.

(٣٦) مقابلة شفوية مع مصطفى محمد الحاج سليمان، بدنايل في ١٩ نيسان ١٩٩١.

و: Joseph ABOU NOHRA: "Contribution à l'Étude...", op. cit., p. 366.

(٣٧) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٤٠٥.

الحبوب، أي حوالي ٤٦ ألف طن. ويُنتج قضاء راشيا حوالي ٩٠٠ ألف كيلة، أي ما مقداره ٢٧٦٤٨ طناً^(٣٨). (الكيلة الإسطنبولية = ٢٤ أقة = ٣٠,٧٢ كلغ في ولاية سورية).

بينما ساهمت طبيعة أرض الجبل الصخرية الشديدة الانحدار، في عدم ملائمة أرضه لزراعة الحبوب، وانخفاض إنتاجها إلى مقدار لا يكفي إلا ربع أو ثلث ما يستهلكه سكانه آنذاك فيضطر الأهالي إلى الاستيراد من ولاية سورية^(٣٩).

وفي عام ١٨٦٠م، قُدرت أراضي جبل لبنان المزروعة بالحبوب من قمح وشعير وذرة وشوفان وغيرها بحوالي ١١٥ ألف دونم، تعطي إنتاجاً وسطياً ما يقارب ٢٢٥ ألف هكتولتر أو ٢٢٥٠ طناً^(٤٠).

ويشير القنصل الروسي بتكوفيتش (PITKOVITH) إلى أن إنتاج الحبوب قُدر عام ١٨٧٩م، بحوالي ٧٢٣٥٢٠ مدّاً منها: القمح ٥١٥٢٠٠ مدّاً (١٠٣٠٤٠٠٠ كلغ = ١٠٣٠٤ طن) والشعير ١٣٨٥٠٠ مدّاً (٢٠٧٧٥٠٠ كلغ = ٢٠٧٧,٥ طن)، والذرة ٢٣٣٠٠ مدّاً، والفول التركي ٧١٠٠ مدّاً، والحمص ٢٥٢٥٠ مدّاً، والعدس ١٤١٧٠ مدّاً^(٤١). ولكن هذا التقدير مُبالغ فيه، لأن القنصل نفسه، يذكر في صفحة سابقة من كتابه، أن إنتاج الحنطة وصل «إلى حوالي ٢٢٠٠٠٠٠ كيلوغرام (٢٢٠٠ طن) منها ٨٢٠٠٠ كلغ من القمح (٨٢ طن)، أما محصول الشعير السنوي فقد تراوح ما بين ١٣٨٥٠٠ إلى ١٥٠٠٠٠ كلغ»^(٤٢) ويكون الفرق الزائد بين التقديرين حوالي ١٠٢٢٢٠٠٠ كلغ (١٠٢٢٢ طناً) للقمح (١٠٢٢٢ طناً) و ١٩٢٧٥٠٠ كلغ للشعير (١٩٢٧,٥ طناً). وفي عام ١٨٨٠م، كان الجبل يُنتج بتقديرات مجلس الإدارة حوالي ٣٨٧٠٠٠ مدّاً من جميع الحبوب، ويضطر إلى استيراد نحو ١٦٠٠٠٠٠ مدّاً في كل سنة^(٤٣). أما مع قرب نهاية عهد المتصرفية، فلقد قُدر الإنتاج السنوي من القمح بحوالي ٢٥٠٠٠٠٠ كلغ (٢٥٠٠ طن)، وهذه الكمية من القمح تكفي لغذاء نحو

(٣٨) سالنامة ولاية سورية سنة ١٢٩٨هـ، ص ١١٥، ١١٦، ١١٧، وسالنامة سنة ١٢٩٩هـ، ص ١٣٧، ١٣٨، وسالنامة ١٣٠٤هـ، ص ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١.

(٣٩) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 12, p. 232; et tome 17, p. 221.

(٤٠) JOUPLAIN: "La Question du Liban...", op. cit., p. 495.

(٤١) فلسطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٩١.

(٤٢) المصدر السابق، ص ٩٠.

(٤٣) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

١٢٥٠٠ شخص، أي ما نسبته ٣٪ فقط من أصل ٤١٤٨٠٠ نسمة، مجموع تقدير عدد سكان المتصرفية لعام ١٩١٣^(٤٤)، باعتبار مقطوعية الشخص الواحد من القمح هي ٢٠٠ كلغ في السنة. وبلغ إنتاج الشعير ١٥٠٠٠٠٠ كلغ (١٥٠٠ طن) بالإضافة إلى حوالي ٦٤٠٠٠٠ كلغ (٦٤٠ طناً) من الحبوب كالذرة والكرسنة والعدس والبقاوية والفول والترمس والفاصوليا. مما جعل الجبليين يلجأون إلى استيراد احتياجاتهم من ولاية سورية والأناضول. فبلغت وارداتهم آنذاك حوالي ٢١ مليون كلغ من القمح (٢١٠٠ طن) و ٤٠ مليون كلغ (٤٠٠٠ طن) من الشعير وسائر الحبوب^(٤٥). وهكذا يكون مؤشر ارتفاع نسبة تطوّر إنتاج الحبوب في جبل لبنان بلغ عامي ١٩١٣ - ١٩١٤ حوالي ٢٧١١٪ عمّا كان عليه عام ١٨٦٠.

ويعود سبب تدني إنتاج الحبوب في جبل لبنان إلى جهل الفلاح الريفي للوسائل الحديثة في الزراعة، فهو لا يعرف التربة الصالحة لزراعة القمح والذرة^(٤٦)، أو استعمال الآلات المتطورة والدورة الزراعية.

القمح

ويُعتبر القمح من المواد الغذائية الضرورية للإنسان في جبل لبنان والبقاع. وهو عزيز على الفلاحين ويسمونه بالعيش ويدخل في طعامهم اليومي ويخزنونه كمؤونة أساسية مع البرغل والكشك وملحقاتهما من السميد والنشاء وغيرهما. أما أنواعه التي يزرعها الريفي فهي: القمح البلدي أو البقاعي الأسمر، والهوراني الأبيض، والسالموني (السلموني، الشلموني)، والبريجي أو البريجاي، والدشتاوي (بدون حسك)، واليبرودي والثوزسي^(٤٧). ولكن الفلاح الريفي في البقاع وجبل لبنان يفضل القمح البلدي أو البقاعي الأسمر لمونته وطحيته لأنه أكثر امتداداً في العجين

(٤٤) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٤٤ - ٦٤٥.

(٤٥) المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٤٨٥.

(٤٦) إميل خاشو: «لبنان، نُظر في أشغاله وزراعته ومستقبله الاقتصادي»، مقالات منشورة على حلقات في مجلة «المشرق» المجلد العاشر، سنة ١٩٠٧م، ص ٣٧٢.

(٤٧) السالموني نسبة إلى سالمون في سورية ويمتاز بحبه الطويل، ووزن المد منه حوالي ١٨ كلغ، البريجي أو البريجاي نسبة إلى قرية البريج في القلمون في سورية. مقابلات شفوية مع حسن عبد الله الأحمدية (صوفر)، في ٢٠ آذار ١٩٩١، محمد مصطفى كرنبي، وديب حسن عز الدين (عرسال) في ١٩ نيسان ١٩٩١ - واسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٣٩١ - ومحمد كرد علي: «خطط الشام»، ٦ أجزاء في ٣ مجلدات، الطبعة الثالثة، الناشر مكتبة النوري، دمشق، والموزع دار العالم للملايين، بيروت ١٩٨٣، الجزء الرابع، ص ١٧٦ و ١٧٧.

عند خبزه مرقوقاً على الصاج (أي أكثر خَيْلاً). أما الحوراني الأبيض فلا يستعمله إلا للكشك وتحضير البرغل الخشن وكتب البطاطا والتبولة وغيرها^(٤٨).

الشعير

يُبذر الشعير بمعدل ٣ ربيعيات المُد (٣/٤)، أي حوالي ١٢ كلغ في الدونم الواحد، ويغلّ أكثر من القمح، بمتوسط ٧ أمداد في الجبل (١١٢ كلغ) و١٢ مُدّاً في البقاع أي ١٩٢ كلغ. وإذا تأخرت زراعته حتى أوائل شباط في جبل لبنان ونهاية آذار في البقاع يُعطي مردوداً من ٨ إلى ١٥ مُدّاً في الجبل للمُد الواحد، ومن ٢٠ إلى ٢٥ مُدّاً في البقاع^(٤٩). (مُد الشعير يزن ١٦ كلغ بينما مُد القمح يزن ١٨ - ٢٠ كلغ).

ويستعمل الشعير في جبل لبنان والبقاع علفاً للحيوانات، وفي أيام المَحَل يُستعمل طحينه خبزاً من قبل بعض العائلات الفلاحية الفقيرة. فلذلك يأتي الشعير في المرتبة الثانية بعد القمح لاعتماد الفلاحين في الريف على إنتاجه لتغذية حيواناتهم التي هي مصدر غذائهم، وأدوات إنتاجهم، ووسيلة نقلهم في ظل غياب وسائل النقل والحراثة الحديثة آنذاك.

الحبوب الأخرى

زرع الريف في المناطق المروية الذرة الصفراء والبيضاء والرّزين أو المكّنس. ويغل مُدّ الذرة في السنة من ٥٠ إلى ٢٠٠ مُدّ تبعاً لكمية مياه الري المستعملة^(٥٠) (يزن مُدّ الذرة ١٥ - ١٨ كلغ). ويستعمل الأهالي حب الذرة الصفراء للأكل مشوية أو مسلوقة قبل نضجها في الصيف والخريف أو مسلوقة في أيام الشتاء في أثناء سهراتهم، كما يستعملونها في خلط طحينها مع طحين القمح عند «ديران» العجين وهله وخبزه على الصاج^(٥١). كما يُستعمل ورق الذرة وجذوعها علفاً للحيوانات.

(٤٨) مقابلة شفوية مع أم نبيل هاني، السيدة بديعة القنطار، مواليد دير العشائر ١٩١٩، الإقامة في المتن (جبل لبنان)، الشبّانية في ١٥ حزيران ١٩٩١ - واسماعيل حقي، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٣٩١.

(٤٩) مقابلة مع محسن علي مدلج، مواليد وادي فعر. سنة ١٩٤٦، مهني، مزارع سابق، محل الإقامة دروس - قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة ٦ نيسان ١٩٩١. واسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٣٩٢.

(٥٠) ملحق رقم (١١).

(٥١) ديران العجين، يعني جعله قطعاً صغيرة على شكل كرة، تصنع كل منها رغيفاً من الخبز المهلول والمرقوق.

«وفي بعض المناطق من ولاية سورية يستعمل حب الذرة أيضاً علفاً للمواشي فيزيد من تسمينها ويدّر حليبها لأنه يندر أن يوجد نبات أخصب من الذرة»^(٥٢).

ومن الحبوب التي زرعها الجبلي أو البقاعي للاستهلاك الذاتي والمحلي وعلف حيواناته أو المقايضة بقيمتها قمحاً أو أرزاً أو سكرأ أو بتاً وشايأ، كانت العدس والحمص والفاصولية والفلول والبقاية والكرستة والترمس وغيرها^(٥٣). ولعل أفضل الفاصولية تلك التي زُرعت في الأراضي المروية، كالفاصولية الحمراء في العاقورة قضاء جبيل، وفاصولية حمانا البيضاء (الحمانيّة)^(٥٤).

ومن هنا يتبين من خلال عرض أنواع الحبوب وتوزيع زراعتها في أنحاء الجبل والبقاع، واعتماد السكان عليها في غذائهم الأساسي، وتغذية مواشيهم، أهميتها في الحياة الاقتصادية للريفي. ولكن لم تُقابل هذه الأهمية بالعناية والتوسع في زراعتها لتوجّه الجبلي نحو الإنتاج السريع والقرش «الفايش» كإنتاج الحرير الذي لا يحتاج موسمه لأكثر من ثلاثة أشهر، ولتحكّم التجار والسمسارة والمرايين في قوت الفلاح وإجباره على التخلي عن زراعة الحبوب لتأمين أرباحهم من استيرادها وتصدير الحرير. يضاف إلى ذلك، أن إنتاج الحبوب يُستهلك محلياً داخل الأسرة ومواشيها فلا يشعر الفلاح بلذّة عمله لأنه لا يتقاضى مالاً بدل كدّه وجهده.

ب - زراعة الخضار وإنتاجها

انتشرت زراعة الخضار في جبل لبنان والبقاع بهدف الاستهلاك الذاتي الآني والصيفي أو للمؤونة الشتوية من البطاطا وعصير البندورة (دبسها) أو بعض الكبيس والتقديد^(٥٥). وزُرعت الخضار في داخل المدن والقرى وخاصة على ضفاف الأنهار قرب ينابيع المياه لحاجتها الدائمة للري^(٥٦). كما عُرفت بعض الزراعات البعلية في الأرض المنقوية حديثاً ولا سيما البندورة والقثاء والبطيخ وغيرها.

ويتم تسويق الخضار آنذاك، وكبيسها في الأسواق القروية العمومية التي تقام

(٥٢) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، ص ٣٩٢.

(٥٣) سالنامة ولاية سورية سنة ١٢٩٨هـ، ص ١١٤ - ١١٧، وسنة ١٢٩٩، ص ١٣٦ - ١٣٩. وسنة ١٣٠٤هـ، ص ٢١٩ - ٢٢٣؛ ومخاتيل ألوف: «تاريخ بعلبك»، مرجع سابق، ص ١٠.

(٥٤) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٣٩٣.

(٥٥) التقديد: هي عملية تعريض بعض الخضار للشمس بعد تقطيعها وتمليحها.

(٥٦) JOUPLAIN: "La Question du Liban...", op. cit., p. 495.

أسبوعياً في أقضية الجبل والبقاع ويُعلَبَك ورَاشِيَا، أو يتم بيعها بالمقايضة في قرى الإنتاج. وعلى سبيل المثال «كانت الأراضي الواقعة على مجرى نبع اللبوة في قرية الفاكهة وجُدَيْدَتِها تزرع بالبطاطا للمونة والملفوف والبندورة واللفت والفجل واللوبياء. وتباع هذه الخضار في قرى الراس (رأس بعلبك) والعين والبقاع ويُعلَبَك، فيُقبل أهالي تلك القرى وغيرها على شراء منتجات قرية الفاكهة الحسنة الجودة والإنتاج»^(٥٧).

ولعل أهم إنتاج كان له قيمة، في جبل لبنان والبقاع، من الخضار هو البطاطا التي كانت تُزرع بكميات كبيرة في الجرود المروية كإهدين وضواحيها وبُشْرِي وتُورين ومَيْرُوبَا وفَارِيَا، وتوسعت لتشمل جرود المتن المروية ككُفْرَسِلْوَان وتَرْشِيش وعَيْنُطُورَة والشُوير وجُورَارِ الحُوزُ وجرود الشوف كعَيْن زُحَلْتَا والصُفَا وعَيْن دَاوَة والْبَارُوك^(٥٨). أما في البقاع، فتزرع في قرى اللبوة والفاكهة والجديدة وعزسال والهزمل واليُمونة، وبِذْنَايِل، وتُغْنَايِل وخُوش الرَافِقَة وتُرْبُل وقَبّ الياس ومَكْسِيه، ودير العشائر وراشيا وغيرها من القرى البقاعية^(٥٩) وبلغ إنتاج البطاطا في جبل لبنان مدة ١٨٨٠ - ١٨٨٢ حوالي ٣٨٤٠٠٠ مُدَّ^(٦٠)، وفي سنة ١٣٢٩ مارثية/ ١٩١٣م حوالي ١,١٧٠,٠٠٠ كلغ^(٦١) (١١٧٠ طناً).

وعلى سبيل المثال، كان محصول موسم البطاطا السنوي في قرية إهدن يقدر «بخمسة آلاف قنطار. والإهدين يخرن محصولاته من البطاطا في إهدن في فصل الشتاء حتى إذا أقبل الربيع تهافت على مشتراه الدمشقيون والحمصيون والطرابلسيون ليستعملوه كبذار لأراضيهم»^(٦٢).

والبطاطا مادة مهمة بالنسبة لغذاء الريفي فهو يستعملها في طعامه اليومي - إلى

(٥٧) مقابلة شفوية، مع الحاج فاضل محمد سكركية، الفاكهة في ١٦ نيسان ١٩٩١.

(٥٨) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٣٩٤.

(٥٩) مقابلات شفوية شخصية مع علي مهنا، راشيا في ١٥ أيار ١٩٩١، الحاج مصطفى محمد الحاج سليمان، بلنايل في ١٩ نيسان ١٩٩١ ومحسن علي الصباح، دير العشائر في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠، ومصطفى كرنيبي وعبد الكريم يوسف الحجيري، عزسال في ٦ و ١٩ نيسان ١٩٩١.

(٦٠) قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٩١.

(٦١) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٨.

(٦٢) سمعان خازن: «تاريخ، إهدن القديم والحدث»، يشتمل على أربعة أجزاء، الجزء الأول، «تاريخ إهدن المدني»، ١٩٣٨م، ص ٩٧.

جانب البرغل - مسلوقة أو مشوية أو مقلية ومطبوخة و«يخنة» ويسمّيها «لحمة الفقير».

أما الخضار الأخرى التي كانت تنتشر في مختلف المناطق الجبلية والبقاعية، فهي: البصل والثوم والباذنجان والبندورة والملفوف والقرنبيط والكوسا والقثاء والخيار في الكورة وجبيل والشطوط البحرية، واليقطين والكوسا والقرع والبطيخ الأحمر والأصفر - كان قليلاً في جبل لبنان - لكنه يُزرع ويُنتج بكميات كبيرة في البقاع العزيز ويُعلّبك، والبامية على السواحل، والفجل والخس والجزر واللفت في ضواحي زحلة، والقلقاس في وطا نهر الكلب، بالإضافة إلى البقدونس والنعنع والسلق والملوخية وغيرها من الخضار المنتشرة في القرى الجبلية^(٦٣) والساحلية.

وعرف البقاعيون هذه الأنواع من الخضار وزرعوها بكميات كبيرة في أراضيهم المروية وصدّروها إلى الجبل ودمشق. ولكنه لا توجد إحصاءات دقيقة عن إنتاجها لعدم أهمية الخضار التبادلية ولدخول زراعتها ضمن الأراضي السليخ والمشجرة توتاً في جبل لبنان، بينما تُزرع في البقاع في الحواكير المنزلية التي تدفع «الويركو» المقطوع باعتبارها أرضاً مملوكة و متممة للسكن.

ج - زراعة وإنتاج التبغ

كانت زراعة التبغ «كثيرة الانتشار في جبل لبنان حتى أن غلته كانت تعدّ أوفر غلة بعد غلة الحرير، وشهرة التبغ الريحاني والجبيلي والكوراني خاصة كانت عمومية والمُصدّر منه إلى الخارج ولا سيما إلى بلاد مصر كان يبلغ كمية وافرة»^(٦٤).

ونظراً لأهمية التبغ وزراعته في جبل لبنان بالنسبة للإنتاج والضريبة المفروضة عليه ولاحتكاره من قبل السلطنة العثمانية. «قررت الصدارة العظمى إرسال أخصائيين إلى كل أنحاء السلطنة ومنها الجبل لأهمية أرض هذا الأخير في زراعة التبغ الذي يُعطي إنتاجاً وفيراً، ولكن المتصرف داود باشا عارض ذلك...»^(٦٥)، ففرضت عندها الدولة العثمانية ضرائب باهظة على إنتاجه وتصديره^(٦٦).

بلغ إنتاج التبغ في جبل لبنان، في أواسط القرن التاسع عشر، حوالي ٣٠٠

(٦٣) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٣٩٣.

(٦٤) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤١٧.

(٦٥) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 11, p. 269.

(٦٦) Ibid., p. 253 et 254.

ألف أقة (٣٨٥ طناً)، وقُدِّر محصوله العام في عموم ولايات سورية العثمانية آنذاك بمليون وخمسين ألف أقة (١٣٤٦) أقة (٤٠٥ أطنان)،^(٦٧) ليصل هذا الإنتاج في عام ١٨٧٩م، في متصرفية جبل لبنان إلى حوالي ٣١٥٨٠٠ أقة^(٦٨)، أو ما قيمته النقدية ٢٣٦٨٥٠٠ قرش، أي بزيادة مقدارها ١٥٨٠٠ أقة عن محصوله في أواسط القرن التاسع عشر. وبعد أن انتعشت زراعة التبغ في جبل لبنان، قبل أن تحتكر تجارته الدولة العثمانية، ارتفع الإنتاج إلى حوالي مليون أقة سنوياً (١٢٨٢ طناً)، تُعطي مردوداً يبلغ حوالي مليوني فرنك فرنسي، أي نحو ٩ ملايين قرش. استُهلِك منها آنذاك نصف المحصول في الجبل، وصُدِّر النصف الآخر إلى مصر ومالطة وانكلترا^(٦٩).

ولكن منذ أن تشكلت شركة حصر التبغ والتبناك العثمانية عام ١٨٨٣م، ودخول التبغ التركي (الإسلامبولي أو الإسطنبولي) المعروف بالبافرا في مزاحمة التبغ المحلي^(٧٠)، بدأ إنتاج التبغ الجبلي بالتناقص، وانخفض بتقديرات القناصل الأجانب من مليون كلغ إلى ٢٠٠ ألف كلغ^(٧١)، ليصل قبيل الحرب العالمية الأولى إلى حدود ٨٥ ألف كلغ^(٧٢)، أي بنسبة ٦,٦٣٪ من متوسط إنتاجه السنوي قبل عام ١٨٨٣م.

= ولقد ساهمت الضرائب العثمانية في إفقار فلاحي جبل عامل وكساد مواسم تبغهم لصعوبة تصديره واحتكاره من قبل السلطنة وارتفاع رسومه. فقضت بذلك على زراعته بالحصر، إذ لم يكن في بعض الأحيان، للحبوب أسواق رائجة للتصدير. - محمد جابر آل صفا: «تاريخ جبل عامل»، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨١، ص ١٦٦.

(٦٧) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤١٧.

(٦٨) قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٩٢ (ملاحظة: أهمل المؤلف وحدة إنتاج التبغ فاقتضى التنويه واستعمال الأقة لقربها من الواقع الانتاجي آنذاك (ع. س.)).

(٦٩) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 15, p. 148.

(٧٠) للمزيد من التفاصيل عن زراعة التبغ التركي في جبل لبنان يراجع: يوسف الجميل: «زراعة

التبغ التركي في لبنان»، مقالة نشرت على دفعات في مجلة الشرق، المجلد ١٤ سنة ١٩١١، ص ٤٥ - ٥١ و ١١٧ - ١٢٢، و ٢٧٦ - ٢٨٠، و ٣٤٩ - ٣٥٨، و ٥١٣ - ٥٢١، و ٨٧٢ - ٨٧٧.

(ملاحظة: جمعت هذه المقالات في كتاب يحمل العنوان ذاته ولكنه فقد من مكتبة الجامعة الأميركية فاستعضنا عنه بما نشر في مجلة «المشرق»). كما يراجع البحث الهام لجوزيف لبكي بعنوان «مسألة التبغ في متصرفية جبل لبنان»، المنشور ضمن كتاب له: «متصرفية جبل لبنان مسائل وقضايا ١٨٦١ - ١٩١٥» دار الكرمة، بيروت ١٩٩٥، ص ٢٥٣ - ٣٠٧.

(٧١) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17, p. 222.

(٧٢) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٨.

وفي عام ١٨٨٥م، توصل المتصرف واصا باشا إلى اتفاق مع شركة الريجي (Régie) في بيروت على تنظيم التبغ وتصديره في الجبل، وتجدد الاتفاق في عهد نعوم باشا^(٧٣).

وحاول المتصرف مظفر باشا الاهتمام بزراعة التبغ، وفسخ المفاولة مع شركة الريجي، وتلزم مقطوعته ونقله مباشرة من المرافىء اللبنانية، وتصديره إلى مصر لأن زراعته ممنوعة على المصريين رسمياً ومسموح لهم باستيراده. بينما في الجبل يُمنع على سكّانه الإتجار به ويُسمح لهم فقط بزراعته. ولكن محاولة المتصرف هذه باءت بالفشل واصطدمت بالباب العالي، مما دفعه إلى توقيع عقد جديد مع إدارة الديون العمومية العثمانية، يشبه العقد السابق ويعطي حرية الحركة لإدارة شركة حصر التبغ والتبّاك العثمانية^(٧٤).

وهكذا منذ تشكيل شركة حصر التبغ والتبّاك العثمانية، أدخل التبغ الإسلامبولي إلى جانب التبغ الوطني الذي بقيت زراعته متشرة في شمالي المتصرفية ويُعرف بالكوراني ويصدر إلى مصر^(٧٥). وأول من أدخل التبغ التركي إلى جبل لبنان وبدأ بزراعته في قرية جوارالحوز المتنية كان الأمير يوسف أبي اللمع الذي أنشأ لدخّانه الممتاز بجودته معملاً عرف بمعمل أبي اللمع إخوان^(٧٦). ومن ثم أنشئ معمل آخر في أنطلياس عام ١٩٠٨م^(٧٧).

ويمتاز التبغ التركي (الإسلامبولي) برائحته الذكية، لذلك كان يفضلّه المدخّنون على التبغ المحلي الذي كان يمتاز بقلّة النيكوتين فيه^(٧٨) (Nicotine). فلذلك أقبل الفلاحون على استقدام البذر التركي وأخذوا بزراعته بكثرة فأعطى إنتاجاً جيداً. وكانت زراعة التبغ تنشر آنذاك، في سائر جهات جبل لبنان وولايته بيروت

(٧٣) للمزيد من التفاصيل عن اتفاقية الريجي وإدارة جبل لبنان يراجع نص الاتفاق في الوثائق الدبلوماسية. Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 15, p. 149 - 151. وجريدة «الصفاء»، العدد ٣٧، في ١٠ صفر سنة ١٣٢٨هـ، الموافق ٢٠ و ٧ شباط ١٩١٠، ص ١ و ٢.

(٧٤) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17, p. 217 - 218.

(٧٥) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 15, p. 426 - 427; et tome 17, p. 222 et 230; et tome 20, p. 383. واسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤١٧.

(٧٦) إبراهيم الأسود: «تنوير الأذهان...»، الجزء الثاني، ص ٢٩٢.

(٧٧) جريدة «الصفاء»، مرجع سابق، العدد ٣٧٩، ١٠ صفر ١٣٢٨هـ/ ٢٧ شباط ١٩١٠، ص ١.

(٧٨) يوسف الجميل: «زراعة التبغ التركي...»، «المشرق»، المجلد ١٤، مرجع سابق، ص ٤٦.

وسورية وتُعطي إنتاجاً وفيراً في المناطق الحارة وقمم الجبال المعرضة للشمس^(٧٩). وإن أفضل الأماكن لزراعة التبغ هي التي تعلو ما بين مئة وسبعمئة متر عن سطح البحر. وتتراوح حرارتها في فصل الصيف بين ٢٥ و ٣٢ درجة مئوية^(٨٠). لذلك لم يهتم البقاعيون بزراعة التبغ لارتفاع أراضيهم واختلاف تقلبات الحرارة في فصل الصيف بين الليل والنهار مما يجعل المناخ البقاعي غير ملائم لزراعته إلا في بعض مناصق حاضياً وراشياً^(٨١).

وتحتاج زراعة التبغ إلى جهد كبير ويد عاملة كثيرة «فينبغي أن تُحرث التربة المُعَيَّنة حرثاً جيداً خمس أو ست مرات تباعاً، مرة كل يوم، وبعد الفلاحة تُنزع من الأرض الحجارة والحصى وعلى الأخص ما ينبت فيها من الأعشاب الباطلة...»^(٨٢). والهدف من الفلاحة المتكررة تنعيم التربة فيحصل المزارع على غلة جيدة في الكمية والنوعية. فلذلك يعمل الأهالي في عونات جماعية لتهيئة التربة وصنع المساكب وزراعتها بغرسات التبغ (الشتلات)، ومن ثَمَّ القطف وشك ورقه في القرى المُتَبَّجة للتبغ^(٨٣).

ويسبب نوعية التربة والمناخ، لم تتوافق طبيعة كل الأراضي الجبلية والبقاعية مع زراعة التبغ بالرغم من أهمية إنتاجه. ولاحتكاره من قبل الدولة العثمانية فضل الجبلي عليه زراعة التوت والزيتون، والبقاعي الحبوب.

وأخيراً كانت تُقدَّر المساحة المزروعة تبغاً في عهد المتصرفية بحوالي ٢٥ ألف دونم^(٨٤) أي ما يقارب ٨,٣٪ من مساحة الأراضي السليخ فيها، أو ٣,١٢٥٪ من مجمل مساحة الأراضي الزراعية والمشجرة آنذاك والبالغة ٨٠٠ كلم^٢.

وصنّفت الدولة العثمانية الدُّخان (التوتون)، بستة أنواع هي: باب أول، وباب ثانٍ، وباب ثالث، ورابع وخامس وسادس^(٨٥). ولكنّ الجبلي صنّفه تبعاً لموقع ورقه

(٧٩) بولس مسعد: «دليل سوريا ولبنان»، الجزء الأول، مطبعة المعارف بمصر ١٩١٢-١٩١٣، ص ١٤٥.

(٨٠) يوسف الجميل: «زراعة التبغ التركي...»، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(٨١) سالنامة ولاية سورية، سنة ١٢٩٥هـ/١٧٨٧م، ص ١١٨.

(٨٢) يوسف الجميل: «زراعة التبغ التركي...»، مرجع سابق، ص ٤٧ و ٢٧٨.

(٨٣) مقابلة شفوية مع بطرس أسعد جبرائيل، مزارع، معمود سنة ١٨٩٩، إجدّيرا - البترون، ٢٧ كانون الأول ١٩٨٤.

(٨٤) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤١٨.

(٨٥) سالنامة ولاية سورية، سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧ - ١٨٨٨م، ص ١٥٢ (برنجي نوع، إيكنجي نوع، أوجنجي نوع، دردنجي نوع، بشنجي نوع، ألتنجي نوع).

في الشتلة: دُخان تكعيبية، وترويسة ووسطي وغيرها^(٨٦). وأفضل الدخان هو المقطوف من وسط النبتة والمُخصَّب بِسَماذ الماعز، أو إنتاج الأرض التي تُستعمل كَمُرَّاح ومبيت للماعز. وهكذا تختلف جودة التبغ باختلاف موقع ورقه في شجرته، وباختلاف طريقة «هزيمه» وتقطيعه. فكان الدخان يُقَرَّم ويُحضَّر باليد أو يدقُّ بالهاون، ويُقي المزارع منه مؤونته قبل أن يبيعه إلى التجار أو يُصدِّره إلى مصر ومالطة^(٨٧).

٢ - زراعة التوت وإنتاج الحرير

إن أهم عمل، كان يتعاطاه أهالي الجبل وبعض سكان أقضية البقاع في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، هو زراعة التوت الأبيض الذي يُربى على ورقه دود القز لإنتاج الحرير^(٨٨). وكانت شجرة التوت من أهم الأشجار الصناعية في الجبل. فقطع الفلاح الريفي الأشجار الخرجية، ونقب الأرض البور والسليخ، وأقام الجلالي، وضخى لأجلها بمزروعات أخرى من الأشجار المثمرة خوفاً من أن تشاركها عصارة التربة المغذية لها، واستغنى عن زراعة الحبوب في أماكن عديدة من الجبل والمنحدرات البقاعية^(٨٩).

وتدل دفاتر المساحة وصكوك البيع في بعض القرى الجبلية والبقاعية، أنَّ المزارع كان يفضل الزراعات الوحيدة الجانب في حقله، مع بعض الاستثناءات البسيطة بالنسبة للحواكير القريبة من المنازل، أو لأراضي المالكين الصغار والمعدمين

(٨٦) دفتر حسابات وقف مدرسة سيدة النصر كفيفان، مصدر سابق، ص ٣١.

(٨٧) مقابلة مع حليم أسعد كرم، مختار أميون منذ سنة ١٩٦٣، مواليد أميون، الكورة ١٩١١، ٢٢ كانون الأول ١٩٨٤.

(٨٨) أشجار التوت أربعة أنواع هي: - التوت الأبيض الجوي الذي يُستعمل ورقه لتربية دود القز وسعر الحمل الورق منه أغلى من البرّي - التوت الأحمر (الشامي)، لا يُستعمل ورقه لتربية دود القز لأنه قاس، بل يُستعمل ثمره (كبشه) للأكل وصنع الشراب. التوت الهزاز الأبيض. وأخيراً التوت البرّي ويمتاز بطراوة ورقته ونشافها، لذلك يستعملها مربّي دود القز لإطعام نحيله الأول من الدود الفاقس حديثاً في المواسم المبكرة بانتظار اكتمال نمور الأوراق الجوية وتدثي رطوبتها حتى لا تسبب الأمراض للدودة. والمزارع يُطعم دوده مدة عشرين يوماً من البرّي ومن ٢٥ إلى ٣٠ يوماً من الورق الجوي. يذكر الأب سليمان غانم بالتفصيل أنواع أشجار التوت وطرق استعمال إنتاجها في مقالة بعنوان: «المناديات الدمشقية في الأثمار الشامية»، منشورة في مجلة «المشرق»، المجلد ١٣، سنة ١٩١٠، ص ٣٤١ و٣٤٢.

Adel ISMAIL: "Documents...", tome 12, p. 232 et tome 17, p. 221.

(٨٩)

JOUPLAIN: "La Question du Liban...", op. cit., p. 495

الذين لا حيلة لهم إلا بزراعة كثيفة بشتى أنواع المزروعات خوفاً من الفقر والعوز وكساد المواسم^(٩٠). ففي قرية بَقْسَمِيَا، قضاء البترون، على سبيل المثال، كانت العقارات ذات الزراعة الوحيدة النوع تشكّل ٦٩,٣٣٪ من مجمل العينة المدروسة والبالغة ٧٥٠ عقاراً. وكانت عقارات أشجار التوت تحتل المرتبة الأولى في هذه العينة حيث بلغت ٢٣٢ عقاراً، أي ما نسبته ٣٠,٩٣٪ من مجمل العينة المدروسة و ٤٤,٦١٪ من مجموع العقارات ذات الزراعة الواحدة. أما عقارات الأشجار المثمرة (المُختلف) لم تشغل سوى ٥,٣٣٪ من أصل الـ ٧٥٠ عقاراً و ٧,٦٩٪ من مجموع العقارات ذات الزراعة الواحدة^(٩١).

كما تدل تلك الوثائق على أن زراعة التوت كانت منتشرة في الأراضي السهلية والجبلية - أقل من ارتفاع ١٥٠٠ م عن سطح البحر - وبنسب متفاوتة وبالتناوب بينها وبين أشجار الزيتون والفاكهة ولا سيما الحمضيات والموز على السواحل. وفي أكثرية القرى التي لا تُزرع أراضيها بالزيتون أو تُزرع بكميات قليلة منه، تأخذ الأراضي المزروعة بالتوت حيزاً واسعاً من دراهم مساحة تلك القرى. ففي قرية إهْدِين الشمالية، على سبيل المثال، كانت دراهم مساحة أراضي التوت تقدر بـ ٩٠ درهماً و ١٥ قيراطاً و ١٠ حبات، أي ما نسبته ٢٩,٦٧٪ من دراهم مساحة أراضي القرية الزراعية، البالغة ٣٠٥ دراهم و ٩ قرايط و ١٨ حبة. وتحتل زراعة التوت المرتبة الثانية بعد السليخ الذي كانت نسبة دراهمه ٥٦,٢٣٪^(٩٢). ومن المعروف أن أراضي قرية إهْدِين غير صالحة لزراعة الزيتون بسبب ارتفاعها فحلت مكانها شجرة التوت.

أما في قرية بَقْسَمِيَا، المتوسطة الارتفاع، حوالي ٤٤٠ م عن سطح البحر^(٩٣)،

(٩٠) دفاتر مساحة قريتي بَقْسَمِيَا (البترون) وعَيْن قَيْنِه (الشوف) وثيقة نموذج رقم (٣). والملاحق: رقم (٣) و(٤) و(٥). ففي قرية بَقْسَمِيَا على سبيل المثال، شملت أراضي الجدار والحواكير الخصبة حوالي ١١٢ عقاراً، بلغت مساحتها الإجمالية حوالي ١١ درهماً و ٥ قرايط و ٧ حبات. واحتلت أراضي السليخ حوالي ٤٠ عقاراً أي ما نسبته ٣٥,٧٪ من مجموع العقارات المشغولة والخصبة، وحوالي ٦١,٣٤٪ من مجموع مساحة العقارات الـ ١١٢، مقابل ٣٦,٤٪ لأشجار التوت و ٢,٦٪ لأراضي السليخ. . دفتر قرية بَقْسَمِيَا، المصدر السابق، من صفحة ٢٨ إلى ٣١، ومن رقم العقار ٨١٠ إلى ٩١٢.

(٩١) ملحق رقم (٤).

(٩٢) ملحق رقم (٥).

(٩٣) روبر كراسويل: «القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني»، إشراف كلود ليفي شتراوس، ترجمة ميشال أبي فاضل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣، ص ٣٧.

فبلغت دراهم مساحة أراضي التوت حوالي ٧٢ درهماً و ١٣ قيراطاً و ١٠ حبات أي ما نسبته ٤٥,٨٪ من مجموع دراهم مساحة أراضيها الزراعية البالغة آنذاك ١٥٨ درهماً و ١٠ قيراط و ١٠ حبات. ولذلك احتل التوت المرتبة الأولى في زراعات تلك القرية^(٩٤).

ويحافظ إنتاج التوت على المرتبة الأولى من حيث دراهم مساحته في قريتي الخُشْشارة المتنية (قضاء المتن)، و بُريج الشوفية. فقُدّرت دراهم مساحة أراضي التوت في الأولى بحوالي ٧٥ درهماً و ١٧ قيراطاً، أو ما نسبته ٤٨,٩٢٪، أي حوالي نصف مجموع دراهم مساحة أراضيها الزراعية البالغة آنذاك حوالي ١٥٤ درهماً و ١٧ قيراطاً و ٢٠ حبة. وفي الثانية تحتل زراعة التوت حوالي ٤٥,٦٥٪ أو ما يقارب ٩٧ درهماً و ٢٢ قيراطاً و ٥ حبات من مجموع دراهم مساحة أراضيها الزراعية البالغة حينئذٍ ٢١٣ درهماً و ٢٢ قيراطاً و ٢٠ حبة^(٩٥).

ولكن تختلف الصورة في قرية عين قنيه، قضاء الشوف، حيث كانت تُسيطر زراعة الزيتون على غيرها من الزراعات (٨٣,٥٥٪). فجاءت تقديرات دراهم مساحة أراضي التوت في تلك القرية لتحتل نسبة ٦,٠٢٪ فقط، أو حوالي ١٣ درهماً و ٢٢ قيراطاً و ٤ حبات من مجمل دراهم مساحة أراضي عين قنيه البالغة آنذاك ٢٣١ درهماً و قيراطاً واحداً و ١٥ حبة^(٩٦). فلذلك لم تشكّل العقارات المزروعة بالتوت دون غيرها من الأشجار سوى ٨,٦٩٪ من العقارات ذات الزراعة الوحيدة الجانب و ٤,٩١٪ من مجمل عقارات عين قنيه البالغة ٦٥١ عقاراً في العينة المدروسة. أما مساحة عقارات التوت فلم تتعد نسبة ١,٧٪ من دراهم مساحة العقارات ذات الزراعة الوحيدة الجانب والبالغة دراهمها حوالي ٨١ درهماً و ٧ قيراط و ٢٢ حبة^(٩٧).

وفي قرى مُجَمَرش (قضاء البترون) المرتفعة نسبياً عن سطح البحر، أكثر من ألف متر، احتلت دراهم أراضي التوت نسبة ٣٥,٤٧٪، والسليخ ٣٧٪، والمُختلف ٢٧,٥١٪ في حين لم تعرف القرية المذكورة زراعة الزيتون آنذاك^(٩٨).

(٩٤) ملحق رقم (٥).

(٩٥) الملحق السابق.

(٩٦) الملحق السابق.

(٩٧) ملحق رقم (٣).

(٩٨) ملحق رقم (٥).

وبدراسة وتحليل إحصاءات تقديرات دراهم مساحة أراضي القرى الواردة، يتبين للدارس، أنّ نسبة الأراضي المزروعة توتاً كانت مرتفعة في المناطق الجبلية التي يتراوح ارتفاعها ما بين ٢٥٠ و ١٥٠٠ م عن سطح البحر^(٩٩)؛ أو في القرى التي لا تصلح أراضيها لزراعة الحبوب وتقل وتندر فيها زراعة الزيتون كقرى إهدن وبقّمسيا ومحمرش وغيرها.

وهكذا استأثرت زراعة التوت بجهد وتفكير الفلاح الريفي، وكانت له الثروة المنقذة قبل أن تتدهور أسعار الشرائق بعد عام ١٨٨٠م. فموسم إنتاجها بين الإنبات والقطاف، لا يتعدى الثلاثة أشهر، ويبيع محصولها، مهما كانت قيمة الأسعار، سريعاً وأكيد فلا يكسد ورقها ولا حطبها ولا حرير شرائقها. من هنا دُعي موسم القز «بموسم العز»، لأنه، كان يدخل البهجة والفرح إلى قلوب الجبليين ومربي دود الحرير. فعند القطاف، في الموسم، تُزيّن القرى وتُدور، كل مساء، حلقات الرقص والغناء^(١٠٠). وكان الفلاح الجبلي يعتمد على مدخوله من إنتاج الحرير - كما البقاعي يعتمد على موسم الحبوب - لتأمين مؤونته وتجديد أثائه وتحسين منزله، أو لشراء الألبسة الجديدة وإيفاء الدين.

وينتظر الفلاحون وأصحاب مواسم الشرائق، وقت القطاف بفارغ الصبر؛ لأن إنتاج الحرير، كان يُباع نقداً أو يُسلم إلى التجار مقابل سلع مستوردة كالبُن والأرز والشاي والملبوسات، أو مقابل الحبوب من البقاع. «غير أن هناك آفة عظيمة للتوت وهي استحلال سرقته تبتدي من السمسار للفلاح، ومن صاحب المعمل للسمسار ومن الأوروبيين لصاحب المعمل»^(١٠١).

ونتيجة لأهمية الحرير في جبل لبنان، تطوّرت زراعة التوت كزراعة رئيسة أحادية الجانب، وبارتباط وثيق مع صناعة الحرير الفرنسية عامة واللّيونيّة (نسبة إلى مدينة ليون الفرنسية) خاصة^(١٠٢).

وفي عام ١٩٠٠م، قُدّرت أشجار التوت بحوالي ٢٨ مليون شجرة في جبل لبنان، و ٦٠٠ ألف في بلاد بعلبك، ومليون شجرة في قضاء البقاع العزيز، و ١٥٠

(٩٩) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 12, p. 232.

(١٠٠) أنيس فريحة: «القرية اللبنانية، حضارة في طريق الزوال»، مرجع سابق، ص ١٢٧ - ١٢٨.

(١٠١) شاكر الخوري: «مجمع المسرات»، مطبعة الاجتهاد، بيروت ١٩٠٨، ص ١٦٥.

(١٠٢) Dominique CHEVALLIER: "Villes et Travail en Syrie du XIX siècle au XX siècle", Paris en Maisonneuve et la Rose, Paris, 1982, p. 52.

ألف شجرة في قضاء راشيا، و ٥٠٠ ألف شجرة في قضاء مرجعيون وحاصبيا، أي ما مجموعه حوالي ٣١ مليون و ١١٥ ألف شجرة^(١٠٣).

ومما زاد في انتشار شجرة التوت في جبل لبنان، تحوّل الاقتصاد الجبلي نحو التبادل السلعي بالنقد باكراً قبل غيره من أقاليم الدولة العثمانية، وتوجّه زراعته نحو الزراعة التسويقية وخاصة الحرير^(١٠٤). وذلك لارتباط هذا الاقتصاد بالسوق الرأسمالية العالمية آنذاك، ولا سيما الرأسمال الفرنسي والليوني خاصة، الذي شجّع زراعة التوت وإنتاج الحرير الخام وإقامة معامل الحل الحديثة في بتاير والقرية وحمّانا وعين حماد، وخذت بيروت^(١٠٥). يضاف إلى هذا، أنّ التوت يُنتج سنوياً، ولو بكميات متفاوتة، بعكس الزيتون الذي يُنتج كل سنتين موسماً مقبولاً. وتُعطي شجرة التوت موسمين في السنة، موسم ربيعي يُستعمل ورقه لتربية دود القز، وقضبانة شيحاً للشرانق، وقشور قضبانة خيوطاً للربط وجزءه للمواشي. أما الموسم التشريوني الخريفي، يقتصر على جني الأوراق فقط (مشاق)، لاستعمالها علفاً للحيوانات، ولا سيما علف وتلقيم الخروف «المور» ذات الآلية الكبيرة^(١٠٦). كما يُستفاد من عيدان

Gaston DUCOUSSO: "L'Industrie de la Soie en Syrie et au Liban". Imprimerie Catholique, Beyrouth 1913, p. 117 - 118.

والأمير موريس شهاب: «دور لبنان في تاريخ الحرير»، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٤، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٨، ص ٣٦.

و: Boutros LABAKI: "Introduction à l'Histoire Economique...", op. cit., p. 153.

(١٠٤) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط...»، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(١٠٥) Marcel EMERET: "La Crise Syrienne et l'Expansion Economique Française en 1860", La Revue Historique (Paris), tome 207, Janvier - Mars, Paris 1952, p. 25.

Dominique CHEVALLIER: "Villes et Travail...", op. cit., p. 50, 51 et 57.

وللمزيد من المعلومات عن ارتباط السوق اللبنانية بالسوق الليونية الفرنسية يراجع أيضاً:

Boutros LABAKI: "Introduction à l'Histoire Economique...", op. cit., p. 77 - 103, et 129 - 261.

و: جاك توبي: «الإمبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠ - ١٩١٤»، نقله إلى العربية فارس غصوب، راجعه وقدم له د. مسعود ضاهر، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠، ص ٢ - ٧٦.

وبدر الدين السباعي: «أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية ١٨٥٠ - ١٩٥٨»، دار الجماهير، دمشق (دون تاريخ) ص ٢ - ٧٠.

(١٠٦) مقابلة شفوية مع سليمان قاسم الطريقة، تاريخ المقابلة، كُفّرجيم في ١٤ آذار ١٩٨٧.

واسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٠٨.

التوت للتدفئة والطبخ المنزلي، ومن خشبه لصناعة دواليب حل الحرير والنوارج^(١٠٧).

وساهم في انتشار زراعة التوت، ملائمة تربة أراضي الجبل وبعض منحدرات البقاع لزراعته ونموه. فشجرة التوت معمرة ويمكنها أن تعيش مئة سنة إذا اعتني بها، و٢٥ سنة إذا أهملت. وفي موسم الحرير لا تحتاج إلى المياه لأنه كلما كانت أوراقها ناشفة وغير مبللة كانت أفضل لغذاء الدود، وذلك منعاً من تكاثر الأوبئة التي تصيبه بالتلف^(١٠٨). لذلك يفضل المربون ورق التوت البعلي على المروي بالرغم من أن إنتاج المروي يفوق البعلي كمية وجودة^(١٠٩).

وتُقَدَّر ملكيات أراضي التوت بقوتها الإنتاجية من أحمال الورق، وبكمية استيعابها لتربية علب دود القز. والحمل كناية عن ٣٠ رطلاً شامياً أو عشرة أرطال جبليّة، وعلبة البزر تزن ٨ دراهم، ويلزم لتربيتها عشرة أو اثني عشر حملاً من الورق تقريباً. كما تُقاس مساحة الأراضي بإنتاجها ومقدار تربيتها لدود الحرير، كأن يقال فلان عنده «مشال» علبة، ومشال ثلاث، أربع.. علب بزر^(١١٠)، أي عنده من الأملاك المزروعة بالتوت ما يكفي لتربية الدود الناتج عن هذه العلب. ويمكن تقدير المساحة أيضاً، بالكدنة، وهي مفلح يوم للفدان من الصباح حتى المغيب، أو مساحة «مُدّ قمح تقريباً، فتعطي من ٤٠ إلى ٥٠ حمل ورق حسب حالة التربة وكلفتها»^(١١١).

وأخيراً مهما كانت ظروف زراعة التوت وملكياتها، لعبت هذه الشجرة دوراً هاماً في تاريخ جبل لبنان الاقتصادي والاجتماعي. وارتبط ازدهار زراعتها أو تدهورها بعجلة الاقتصاد الأجنبي ولا سيما الفرنسي، وبمسألة تصدير الحرير الخام. وساهمت في تكوين فئات برجوازية ريفية وفلاحية حديثة وأصحاب رأسمال نقدي

(١٠٧) الأب سليمان غانم: «المناديات الدمشقية...»، «المشرق»، المجلد ١٣، مرجع سابق، ص ٣٤٢. (النورج قطعة خشبية كبيرة تستعمل لدراسة الجيوب).

(١٠٨) موريّس شهاب: «دور لبنان في تاريخ الحرير»، مرجع سابق، ص ٣٦.

(١٠٩) مقابلة شفوية مع سليمان قاسم الطريقة، كفرحيم في ١٤ آذار ١٩٨٧.

(١١٠) صبحي أبو شقرا: «الحرير تربية دوده وصناعته»، بحث منشور في كتاب الأمير موريّس شهاب: «دور لبنان في تاريخ الحرير»، مرجع سابق، ص ٦٤. الجمل هو ما يستطيع أن يحمله الرجل من ورق التوت ويساوي تقريباً ٣٠ رطلاً أو ٧٢ - ٧٥ كلغ.

(١١١) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.

من مالكي أراضي التوت ومعامل حل الحرير، والتجار والمرابين والسماسرة والعُملاء الجمركيين. وكان لهؤلاء مطامح سياسية^(١١٢) تتناسب مع مكانتهم الاقتصادية - الاجتماعية في تبوء الوظائف العليا في إدارة متصرفية جبل لبنان والانتداب الفرنسي لاحقاً.

أما على صعيد إنتاج الحرير الخام في جبل لبنان وولاية سورية، فلقد تراوح معدله الوسطي من ٩٦٠ طناً عام ١٨٦١م إلى ٢٠٠٠ طن عام ١٨٦٥، أي بارتفاع نسبة مؤشره ٢٠٨,٣٣٪، وإلى ١١٥٢ طناً (١٢٠٪) سنة ١٨٧٠، و ١٧٩٥ طناً (١٨٦,٩٨٪) عام ١٨٧٥، و ٢٤٦٨ طناً (٢٥٧,٠٨٪) عام ١٨٨٠، ليصل عام ١٨٨٥ إلى حوالي ٣٠٧٥ طناً (٣٢٠,٣١٪)، وعام ١٨٩٠ إلى ٤٦٣٥ طناً، أي بنسبة ٤٨٢,٨١٪ عن معدله عام ١٨٦١م. ليعاود الانخفاض نسبياً ويصل إلى حوالي ٤٠٠٠ طن (٤١٦,٦٦٪)، كمعدل وسطي عامي ١٩٠٠ - ١٩٠١، مقابل ٤٨٦٥ طناً في ولايتي بيروت وسورية والمتصرفية مجتمعة بين عام ١٨٩١ و ١٩٠٠، و ٥٣٣٦ طناً بين ١٩٠١ و ١٩١٠، منها حوالي مليون كلغ لإنتاج لولاية سورية و ٤ ملايين كلغ لإنتاج جبل لبنان، كمعدل وسطي في السنة الواحدة^(١١٣). وتدل هذه الاحصاءات على تطور إنتاج الحرير الخام بمعدلات كبيرة وصلت نسبتها إلى ٤٨٦٪، كدليل على عدم ركود الزراعة في عهد المتصرفية.

ويبلغ إيراد الشرائق عام ١٩٠٠م^(١١٤)، حوالي ٦٢٩٩٩٩٧٠ قرشاً أي بنسبة ٥٣,٣٨٪ من مجموع القيمة الإجمالية لإيرادات المنتجات الرئيسة في جبل لبنان والبالغة آنذاك حوالي ١١٧٩٩٩٨٦٠ قرشاً، وبنسبة ٧١,٦٪ من مجموع إيرادات الأشجار المثمرة والتوت والزيتون للعام نفسه.

Marwan BUHEIRY: "The Peasant Revolt of 1858 in Mount Lebanon: Rising (١١٢) Expectations, Economic Malaise and the Incentive to Arm". Published in tariff KHALIDI (Editor) "Land Tenure and Social Transformation in the Middle East", American University of Beirut (A.U.B.), Beirut 1984, p. 293.

(١١٣) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٨٨ - ٤٨٩.

(١١٤) شارل عيساري: «التاريخ الاقتصادي للهلل الخصب...»، مرجع سابق، ص ١٢٨ - حيث يعتبر عيساري أن المنتجات الرئيسة في جبل لبنان عام ١٩٠٠، كانت الشرائق وزيت الزيتون والقمح والشعير والعنب والفاكهة ومنتجات الألبان والخضار، ولقد استعمل الجنيه الاسترليني كوحدة نقدية، وكانت قيمته التحويلية آنذاك تساوي ١١٠ قروش. (ملاحظة: إن النسب المئوية الواردة في الاحصاء هي جهد عمل شخصي (ع. س.)).

وتشير بعض الاحصاءات، إلى أن مساحة أراضي التوت بلغت في الجبل، قبيل الحرب العالمية الأولى، حوالي ٣١٥ كلم^٢، أي ما نسبته ٦٣٪ من مجمل مساحة أراضي الأشجار المثمرة والزيتون والخروب، و٣٩,٣٧٥٪ من إجمالي مساحة أراضي الجبل الزراعية البالغة آنذاك حوالي ٨٠٠ كلم^٢، ونسبة ٩,٨٤٪ من مجموع مساحة أراضي المتصرفية العامة التي قُدّرت بحوالي ٣٥٠٠ كلم^٢. وبزيادة مقدارها ١٥ كلم^٢ عن مجمل مساحة أراضي السليخ. كما قُدّر مردود أشجار التوت من الشرائق للفترة ذاتها بحوالي مليوني كيلوغرام من الحرير الخام، وبإيراد سنوي بلغ نحو ٦٠ مليون قرش، أي بنسبة ٤٨,٦٦٪ من إجمالي إيراد الأشجار المثمرة والتوت والخروب البالغة آنذاك حوالي ١٢٣ مليوناً و٣٠٠ ألف قرش^(١١٥). وتدل هذه الأرقام على تراجع إيراد أشجار التوت من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩١٤م، وعلى عدم توازن قيمة الإنتاج مع نسبة الأراضي المزروعة توتاً في الجبل، حيث احتلت هذه المساحة نسبة ٦٣٪ من مجموع الأراضي المُشجرة، لتعطي مردوداً نسبته ٤٨,٦٦٪ من إيراد هذه الأشجار المُغلة بعرف إدارة متصرفية جبل لبنان. وهكذا لم تعادل قيمة المردود قيمة الجهد الذي بذله الجبلي في اعتناؤه بشجرة التوت والتضحية في سبيلها بالأشجار الأخرى، بعكس الزيتون الذي احتل مردوده نسبة ٤٠,٤٨٪ مقابل مساحة من الأراضي المُشجرة بلغت نسبتها ٢٥,٤٪ فقط.

ولقد بلغ عدد معامل الحرير في جبل لبنان (١٩١٠ - ١٩١٣م)، حوالي ١٧٥ معملاً توزعت على أقضيته كما يلي: ^(١١٦) ٣١ معملاً في الشوف أي بنسبة (١٧,٧١٪)، و١١٣ معملاً في المتن ٦٤,٥٧٪، و١٦ معملاً في كسروان (٩,١٤٪)، ومعملان في البترون (١,١٤٪)، و١٣ معملاً في الكورة (٧,٤٣٪). بينما كان عدد المعامل المنتشرة في ولاية بيروت حوالي ٢٠ معملاً، منها فقط عشرة معامل^(١١٧) في المناطق التي شكّلت

(١١٥) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٩.

(١١٦) Gaston DUCOUSSO: "L'Industrie de la Soie...", op. cit., p. 216-232. و: Boutros LABAKI: "Introduction à l'Histoire Economique...", op. cit., p. 110 et 392 et 399 (لقد

وقع خطأ عند بطرس لبكي في الصفحة ١٠٠ من المرجع السابق في تحديد نسبة معامل المتن والبترون، حيث جاءت كما يلي ٧٨,٨٦٪ للمتن بدلاً من ٦٤,٥٧٪ للنسبة الصحيحة، و٢,٢٨٪ للبترون بدلاً من ١,١٤٪). والأمير مورييس شهاب: «دور لبنان في تاريخ الحرير»، مرجع سابق، ص ٥٥ - ٥٩.

(١١٧) Gaston DUCOUSSO: "L'Industrie de la Soie...", op. cit., p. 216 - 232.

و: Boutros LABAKI: "Introduction à l'Histoire Economique...", op. cit., p. 109.

مع متصرفية جبل لبنان فيما بعد دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠.

ويعود سبب ازدهار معامل الحرير في الجبل وتكاثره، كعامل إضافي، إلى جانب ارتباط صناعة حلّه بالاقتصاد الفرنسي، إلى «استخدام كميات من الأخشاب المحلية الرخيصة كوقود للغلايات...»^(١١٨)، حيث يقدم العمال الحطب على ظهورهم مقابل اجرتهم اليومية، أو بدل «النقلة - الحملة» الواحدة وليس كضمن للحطب الذي يُجمع مجاناً من الأشجار الخرجية والبرية.

أما عدد العاملين في معامل حل الحرير، فقدّر سنة ١٩١١م، بحوالي ١٤ ألف عامل^(١١٩)، جلّهم من النساء والأطفال (١٢ ألف عامل)، ومن الرجال ٢٠٠٠ عامل.

وهكذا ساهمت زراعة التوت، وصناعة حلّ شرائق الحرير في استيعاب وتشغيل اليد العاملة الجبلية الفقيرة^(١٢٠)، وفي تكوين بزور شرائح عمالية لبنانية جنينية. وشكّل العمل في مصانع حلّ الحرير، رغم تدني أجره وظروفه القاسية أحياناً مورداً ثابتاً للأسرة الريفية كان معفياً من الضرائب والرسوم المفروضة على الإنتاج الزراعي. وكان هذا الدخل بعيداً عن تقلبات المواسم وكسادها أحياناً أو تلفها بفعل العوامل الطبيعية. ولكن يبقى أسلوب التشغيل الظالم والقهر الاقتصادي، والاجتماعي الطبقي، للعاملات في حل الشرائق شاخصاً في عيون سكان الجبل، وحاضراً في أحاديثهم عن أسلافهم وعذابهم الذي كان لا يطاق...

٣ - أراضي الزيتون وإنتاج الزيت

تحتلّ الأراضي المشجرة زيتوناً في جبل لبنان المرتبة الثالثة بعد أراضي التوت والسليخ من حيث المساحة والإنتاج، والمرتبة الثانية في قضاء حاصبيا من البقاع بعد الحبوب. حتى أنّ إنتاجها في بعض النواحي كالشوف والكورة وجزّين وزغرتا

= وموريس شهاب: «دور لبنان في تاريخ الحرير»، مرجع سابق، ص ٥٥ و ٥٩.

(١١٨) روجر اوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي...»، مرجع سابق، ص ٣٥٢.

(١١٩) Gaston DUCOUSSO: "L'Industrie de la Soie...", op. cit., p. 156. et Dominique CHEVALLIER: "Villes et Travail...", op. cit., p. 64. et Jacques COULAND: "Le Mouvement Syndical au Liban 1914 - 1946", son Evolution pendant le Mandat Français de l'Occupation à l'Evacuation et au Code du Travail, Préface de Jacques Bergue, Editions Sociales, Paris 1970, p. 42.

Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 16, p. 375.

(١٢٠)

وحاصبيًا وبعض قرى العتن وكسروان والبترون، كان يفوق إنتاج التوت والحبوب. ومنذ بداية عهد المتصرفية أخذت زراعة الزيتون تستقطب اهتمام الفلاحين ورعايتهم، ولقد اعتبره بعضهم أفضل الشجر وأعمه فائدة، فغرسوه في أرض البعل باعتباره شجرة حرجية في الأصل^(١٢١). ويعود سبب انتشار زراعة الزيتون إلى إعفائه من «الميرة الخضراء» وفرض عليه ضريبة «ويركو» الأملاك كباقي الأراضي الزراعية.

وقدّرت مساحة أراضي الزيتون عام ١٨٦١م، بحوالي ٣٠٠٠ هكتار، كانت تنتج ما مقداره ٢٠ ألف طن من الزيتون و٦٥٠٠ طن من الزيت^(١٢٢). بينما قدر القنصل الروسي بتكوفيتش إنتاج الزيتون عام ١٨٧٩م بحوالي ٥٧٥٩٢٠٠ مئذ أي ما مقداره ٧٨ ألف طن تقريباً (سعة المئذ من ١٢ إلى ١٥ كلغ)، والزيت حوالي ١٩٣٧٥٠٠ رطل أو ٤٨٥٠ طناً (الرطل = ٢,٥ كلغ) وما قيمة إيراد الزيت النقدي حوالي ٧٧٥٠٠٠٠ قرش^(١٢٣). وفي سنة ١٩٠٠م، بلغ ريع إيراد زيت الزيتون في جبل لبنان حوالي ١٣ مليون قرش أي بمؤشر مقدار نسبته ١٦٨٪ عن إيراد الزيت عام ١٨٧٩^(١٢٤)، وما نسبته ١١٪ من غلة المزروعات الأساسية في جبل لبنان آنذاك وهي الحنطة والشعير والشرانق والعنب والفاكهة ومنتجات الألبان والخضار، ما عدا ما كان يستهلكه سكان الجبل من زيت وزيتون للأكل المحلي.

ومع نهاية المتصرفية، قدّرت مساحة الأراضي المشجرة زيتوناً فيها بحوالي ١٢٧٠٠ هكتار أو ١٢٧ كلم^٢ أي بارتفاع نسبته ٤٢٣,٣٣٪ عن نسبة ١٨٦١م، ونسبة ١٥,٨٧٪ من مجمل مساحة الأراضي الزراعية والأشجار المثمرة. و٢٥,٤٪ من مساحة الأشجار المثمرة والتوت، و٤٢,٣٪ من مساحة الأراضي السليخ^(١٢٥). أما إنتاج غلة الزيتون السنوية في الفترة ذاتها، فقدّر إيرادها بـ ٤٩ مليوناً و٩٢٠ ألف قرش أو ما نسبته ٤٠,٤٨٪ من إيراد الأراضي المشجرة بمختلف الأشجار المغلة بما في ذلك التوت. وكانت هذه الإيرادات تشكّل ٨٣,٢٪ من إيراد أشجار التوت السنوي، في الوقت الذي كانت مساحة الأراضي المغروسة بأشجار الزيتون تحتل

(١٢١) محمد كرد علي: «خطط الشام»، مرجع سابق، الجزء الرابع، ص ١٧٩.

(١٢٢) JOUPLAIN: "La Question du Liban...", op. cit., p. 496.

(١٢٣) قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٩٢.

(١٢٤) شارل عيسوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(١٢٥) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٩.

فقط نسبة ٤٠,٣١٪ من مساحة أراضي التوت^(١٢٦).

وتظهر هذه التقديرات للمساحة والإيراد أهمية إنتاج الزيتون وتفوقه على التوت. فلو قُيِّض للفلاح الريفي زرع الزيتون بمساحة متكافئة مع التوت لَفَاق إنتاج الأخير بما يزيد على الضعفين. لقد كان الإيراد السنوي لإنتاج الدونم المغروس زيتوناً يُقدَّر بحوالي ٣٩٣ قرشاً، بينما الإيراد السنوي لغلة دونم التوت يُقدَّر بـ ١٩٠ قرشاً فقط^(١٢٧). وهكذا لو زُرعت الأراضي المغروسة توتاً والمُقدَّرة بـ ٣١٥ كلم^٢ زيتوناً لأعطت إيراداً سنوياً من الزيت مقداره ١٢٣ مليوناً و ٨٠٠ ألف قرش، أي بزيادة قيمتها ٦٣ مليوناً و ٨٠٠ ألف قرش عن إيراد التوت، ويمؤشر نسبته ٢٠٦,٣٣٪.

وبالرغم من أهمية إيرادات أراضي الزيتون في جبل لبنان وحاصبيا، أغفلت الإحصاءات إنتاجها، واقتصرت على تقدير (تخمين) الزيت. ويعود ذلك إلى أن الزيتون كان بأكثرية معداً للاستهلاك المحلي كبيساً أو زيتاً أو في صناعة الصابون البلدي، ولا يصدر منه إلا القليل إلى آسيا الصغرى ومصر^(١٢٨). لذا لم يسترع إنتاجه اهتمام القناصل ووكلاء التجار الأجانب، ولا التجار المحليين. وهو لم يرتبط بعجلة الاقتصاد الأوروبي كما كان إنتاج الحرير الخام. كما أنه لم يساهم، إلا قليلاً في جذب العملات الأجنبية إلى داخل أراضي السلطنة العثمانية.

وفي ظل غياب الوسائل العلمية للإحصاء، واقتصاره على همة المقدّرين في أثناء التبادل العقاري أو الضمان أو تعيين الضريبة من قبل الملتزمين جاءت الإحصاءات مغايرة للواقع، واقتصرت على تلك التي كان المختارون يزودون بها الدوائر الرسمية، أو على إحصاء الكميات التي ترد إلى المعاصر وتكون ذات شأن إنتاجي يذكر.

ومما ساهم في غياب الإحصاءات الواقعية لأشجار الزيتون وإنتاجها، رفض الأهالي إعطاء معلومات دقيقة وصحيحة عن أملاكهم وإنتاج أراضيهم خوفاً من زيادة الرسوم والضرائب على مزروعاتهم التي كانت ترافق كل عملية إحصاء تقوم بها الدولة العثمانية. فلقد كانت الضريبة الزراعية (الويركو) مقطوعة في جبل لبنان

(١٢٦) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٩.

(١٢٧) المصدر السابق، ص ٤٥٩.

(١٢٨) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط...»، مرجع سابق، ص ١٣٩.

والبقاء على الأراضي المملوكة، وعُشرية على إنتاج الأراضي الأميرية والوقفية. وكان على مالك أراضي الزيتون وغارسها تحمّل ضرائبها من سنة إلى سنة، وفي أثناء فترة الرعاية والنمو قبل أن تبدأ بالإنتاج. ومن المُتعارف عليه أن الزيتون يحتاج إلى فترة طويلة للنمو والإنتاج (الحمل)، فالشجرة منه لا تُثمر إلا بعد سبع أو ثماني سنوات من غرسها لتعطي حوالي أوقية، وبعد عشر أو خمس عشرة سنة تعطي حوالي أربعة إلى خمسة كيلوغرامات^(١٢٩)، لتزداد الكمية بعدها تدريجياً. «وإن الشجرة الجيدة التي يكون عمرها قد تجاوز الأربعين تُقدّر على إعطاء (٥٠) إلى (٦٠) كيلوغراماً من الزيتون»^(١٣٠). والإنتاج المتوسطي للشجرة الواحدة يتراوح بين ١٥ و ٢٥ كلغ. «ولذلك يعتمد الفلاح الذي ينقب أرضه ليزرعها زيتوناً إلى زراعة أشجار مثمرة بين غرسة الزيتون والأخرى. فإنه يستفيد منها إلى أن تبدأ الزيتوننة بإعطاء غلة لها قيمتها»^(١٣١). ويخفف بعمله هذا جزءاً من نفقات كلفة استثمار حقول الزيتون.

وهكذا كان الفلاح الريفي، يلجأ إلى زراعة الأشجار المثمرة (المُختلف) بين الزيتون، كالإجاص والكرمة والتين والمشمش والخوخ واللوز وغيرها، أو يقوم بزراعة بعض الخضار الصيفية والبطيخ، وفي مناطق الكورة والبترون يزرع التبغ، مع العلم أن هذه النباتات تُرهِق التربة وتقضي على غذاء شجرة الزيتون وتأخر إنتاجها.

وتدل دفاتر مساحة قريتي بقسميًا (البترون) وعين قنيه، (الشوف)، إلى انتشار زراعة الأشجار المُختلف بين بساتين الزيتون المغروسة حديثاً في أراضي الأولى، حيث لم تدخل زراعته إلا بعد عام ١٨٩٠^(١٣٢). فاستناداً إلى دفتر مساحة قرية بقسميا لعام ١٨٦٤م، والمُجلّد في سنة ١٣٢١ ماثيه (مالية)، ١٩٠٥م، يتبيّن أن دراهم مساحة أراضي الزيتون تُشكّل حوالي ٩٪ من مجمل دراهم القرية الزراعية^(١٣٣). وبلغت عقارات الزيتون الصافية حوالي ٦٢ عقاراً أو ٨,٢٦٪ من

(١٢٩) مقابلة شفوية مع سليمان قاسم الطريقة، (كفرحيم) في ١٤ آذار ١٩٨٧.

(١٣٠) رشدي دهني (معرب): «زراعة الزيتون والصناعات الزيتونية»، منشورات اتحاد الدول السورية، مصلحة الزراعة الاتحادية، مطبعة التوفيق، دمشق ١٩٢٣، ص ٤٤.

(١٣١) أنيس فريحة: «القرية اللبنانية حضارة في تاريخ الزوال»، مرجع سابق، ص ١٤٥ - ويراجع أيضاً رشدي دهني: «زراعة الزيتون...»، مرجع سابق، ص ٣٧.

(١٣٢) روبر كراسويل: «القرابة والملكية العقارية...»، مرجع سابق، ص ٦٠ - ٦١.

(١٣٣) دفتر مساحة قرية بقسميًا، مصدر سابق، نموذج عنه وثيقة رقم (٣).

مجمل عقارات بقسميا البالغة، في العينة المدروسة ٧٥٠ عقاراً. أما العقارات التي تدخلها زراعة الزيتون فقُدّرت بحوالي ١٢٩ عقاراً أو بنسبة ١٧,٢٪. ولقد اشتركت أشجار الزيتون تقريباً مع كل أنواع المزروعات من التوت في ٣٦ عقاراً مشتركاً (٢٧,٩٪)، إلى المُختلف ١٣ عقاراً (١٠٪)، والسليخ ١٠ عقارات (٧,٧٥٪). وترتفع نسبة المزروعات المتعددة من زيتون وتوت وسليخ، إلى ٢٠ عقاراً أو ٣٢,٢٪ من العقارات المتعددة الزراعات والبالغة ٦٢ عقاراً^(١٣٤). مما يدل على غزو زراعة الزيتون لتلك العقارات، وتنوع الأشجار والزراعات بانتظار وصول شجرة الزيتون إلى إعطاء كامل طاقتها الإنتاجية، وهذا ما يرجح كفة دراهم الزراعة المُشتركة على حساب أراضي الزيتون المتخصصة.

أما في قرية عين قنيه الشوفية، فكانت زراعة الزيتون هي المهيمنة وتشكل حوالي ٨٣,٥٥٪ من مجمل دراهم أراضي القرية الزراعية والبالغة ٢٣١ درهماً وقيراطاً واحداً و ١٥ حبة^(١٣٥). وبلغ عدد العقارات المزروعة بالزيتون الصافية حوالي ٢٢٧ عقاراً من أصل ٦٥١ عقاراً، أي ما نسبته ٣٤,٨٦٪، أو بنسبة ٦١,٦٨٪ من مجموع العقارات ذات الزراعة الواحدة البالغة ٣٦٨ عقاراً (منها ٢٢٧ عقاراً زيتوناً، و ٣٢ توتاً و ٧٨ مختلفاً و ٣١ سليخاً). وشكلت العقارات ذات الزراعة المشتركة بنوعين: من الزيتون ونوع آخر، حوالي ٢١٨ عقاراً، أي ٩٢,٧٦٪ من مجموع العقارات المزروعة بنوعين، و ٣٣,٤٨٪ من مجمل العقارات الزراعية في عين قنيه. واحتلت عقارات الزيتون حيزاً هاماً من أراضي التوت والمختلف بشكل مشترك، حيث بلغت نسبة دراهم الزيتون إلى التوت والمُختلف معاً حوالي ٥٥٩,٨٩٪. وبذلك احتلت عقارات الزيتون في عين قنيه، بشكل إفرادي أو مشترك حوالي ٤٩٤ عقاراً من أصل ٦٥١ عقاراً أي ما نسبته ٧٥,٨٨٪^(١٣٦).

ويعود سبب اختلاف الوضع في قرية عين قنيه، عنه في بقسميًا، إلى أن حقول الزيتون فيها، كانت مُكتملة القدرة الإنتاجية آنذاك. ومن هنا جاءت تقديرات دراهمها ثابتة وبدأت الزراعات المشتركة تضمحل أو تصبح بدون قيمة إنتاجية تثير الاهتمام.

(١٣٤) ملحق رقم (٤).

(١٣٥) ملحق رقم (٣).

(١٣٦) ملحق رقم (٨) في النص.

أما القرى التي يزيد ارتفاعها عن ٩٠٠ متر عن سطح البحر، فلا يُزرع الزيتون في أراضيها. لأنه يخشى الصقيع والعواصف بما «يفاجئه من طوارئ البرد والثلج والهواء إذ يتكسر وينفطر حمله وكذلك إطالة المدة لنموه واستغلاله»^(١٣٧). ومن هنا لا وجود لدراهم مساحة الزيتون في بعض القرى كبشري وإهدن ومجمرش وعين صوفر على سبيل المثال لا التعميم^(١٣٨). وأفضل منطقة تلائم زراعة الزيتون «هي التي يتراوح ارتفاعها بين ٤٠٠ و ٧٠٠ متر»^(١٣٩)، كالشخار والشويفات، والمناصيف وإقليم الخروب في الشوف والكورة وزغرتا وجزّين والمناطق الساحلية والوسطى من قضاءي المتن وحاصبيا^(١٤٠).

وفي جبل لبنان وحاصبيا، كانت أراضي حقول الزيتون تُقدّر بعدد أصولها وأشجارها أو بإنتاجها من الزيت بالرطل والقنطار والمُد^(١٤١).

وبالرغم من ملائمة أراضي جبل لبنان وبعض المنحدرات البقاعية الغربية لزراعة الزيتون، ولا سيما المناطق التي لا يزيد ارتفاعها على الـ ٩٠٠ متر عن سطح البحر. لم تنل شجرة الزيتون الاهتمام الكافي الذي نالته شجرة التوت، ويعود ذلك إلى هيمنة السوق التجاري الليوني الفرنسي على تجارة الحرير وتسويقه حتى نهاية القرن التاسع عشر، مما أثار الاهتمام بشجرة الزيتون، لتأخذ دورها في الاقتصاد الريفي قبيل وبعد الحرب العالمية الأولى^(١٤٢). ويعود ذلك أيضاً إلى نقص الرأسمال الزراعي الموظف في استثمار حقول الزيتون، وإلى عقلية المزارع الريفي المتطلع إلى الربح السريع^(١٤٣) (القرش الفايش). وإلى عدم مقدرة الكثيرين من الفلاحين

(١٣٧) شاكور الخوري: «مجمع المسرات»، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(١٣٨) دفاتر مساحة قرى بشري ويقسميا وعين صوفر، مصادر سابقة، نماذج من صفحاتها: الوثائق (٢) و (٣) و (٤).

(١٣٩) رشدي دهني: «زراعة الزيتون...»، مرجع سابق، ص ١٠.

(١٤٠) سالنامة ولاية سورية، سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، ص ١١٨ - واسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٠٦ - ٤٠٧ - والأب هنري لامنس اليسوعي (Henri LAMMENS): «تسريح الأبصار في ما يحتوي لبنان من آثار»، جزءان، نقلاً عن مجلة «المشرق»، الطبعة الأولى ١٩١٣، الطبعة الثانية ١٩٨٢، دار الرائد اللبناني، الحازمية - لبنان، الجزء الثاني، ص ١٨٧ - ١٨٨.

(١٤١) دفاتر حسابات وقف المدرسة الدرزية عبيه، دفتر رقم (١)، ص ١ - ٩. و Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 12, p. 454 - 457; et tome 15, p. 168 - 169; et tome 16, p. 164 et 329.

(١٤٢) Jacques VEULERSSE: "Paysans de Syrie...", op. cit., p. 157.

(١٤٣) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 20, p. 382.

والمالكين الصغار على تحمّل عبء شجرة الزيتون رعاية وضريبة في المدة الطويلة لنموها، ولا سيّما في فترة كساد المواسم أو عدم الإنتاج، فمحصولات الزيتون كل سنتين على الغالب.

كما تُساهم الظروف المناخية التي تتعرض لها مناطق جبل لبنان، من جفاف ورطوبة مفاجئة أحياناً في أثناء الزهر وتكوين الثمرة في القضاء عليها قبل نضجها؛ وتؤدي طريقة تشذيب أغصان الشجرة، وأسلوب قطاف المواسم (الفراط) إلى هلاك المواسم وإتلافها وإرهاق الشجرة والقضاء على طاقتها الإنتاجية للسنوات اللاحقة. ويضاف إلى ذلك أن الفلاح ومُنتج الزيتون والزيت لا يمكنهما تصريف زيتونهما وزيتهما دفعة واحدة كما كان يفعل مُنتج الشرائق^(١٤٤)، أو الاستدانة على إنتاجهما للموسم، فيخافان من غدر الطبيعة وقساوتها مما يجبرهما على تحمّل الفوائد المرتفعة من سنة إلى أخرى. ومن المتعارف عليه، أنّه لا يمكن تخزين الزيت لأكثر من موسم فيخيس وزنه وتقلّ جودته^(١٤٥).

ومع أنّ لقب شجرة الزيتون هو «شجرة الأرملة» بعرف الفلاحين والمالكين، لأنّها لا تحتاج إلى عمل مضمّن وعناية كغيرها من الأشجار المثمرة والحبوب^(١٤٦). لكنّها لكي تعطي إنتاجاً جيداً وتُحوّل من شجرة حرجية تنمو على مزاجها، إلى شجرة حدائق وبساتين، كان أصحاب الحقول والفلاحون والمساقون يبنون لها الجلالي والمدرّجات، وينقبون الأرض قبل غرسها ويتعهدونها بالفلاحة مرات عدّة تصل عند بعضهم أحياناً إلى أربع أو خمس مرات ويتربّون جذوعها كل سنتين أو ثلاثة فيحمونها من حرارة الشمس وصقيع الشتاء، فتعطي الزيتون إنتاجاً وفيراً. وكان عليهم تقليم أغصانها وتنقية اليابس منها ومداراة الأغصان الطرية في أثناء القطاف الذي يتطلّب جهداً يفوق الجهد الذي يبذله المزارع في جني محصول ورق التوت.

وفي حين كان الزيتون يُعطي موسماً واحداً في السنة وغالباً كل سنتين، كان التوت يُعطي موسمين وقطاف ورقه أسرع وأسهل من جني محصول ثمر الزيتون.

(١٤٤) شاكّر الخوري: «مجمع المسرّات»، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(١٤٥) مقابلة شفوية، مع جبران سليم جبور، (كفرحاتا - الكورة) ٣٠ حزيران ١٩٩١.

(١٤٦) مقابلات شفوية شخصية مع سليمان قاسم الطريقة، (كفرحيم) ١٤ آذار ١٩٨٧؛ وحسن عبد الله الأحمدية، (شارون صوفر) ٢٩ كانون الأول ١٩٩٠؛ وجبران سليم جبور، (كفرحاتا - الكورة) ٣٠ حزيران ١٩٩١، ويراجع أيضاً أنيس فريحة «القرية اللبنانية...»، مرجع سابق، ص ١٤٤.

وفي أثناء تربية الحرير وقطاف موسم القز، يتم العمل داخل المنازل أو قريها، ويقوم به النساء والأولاد، ولا يتطلب الذهاب إلى الحقول والبساتين إلا لوقت قصير لا يتعدى الساعة صباحاً أو مساءً، وفي فصل الربيع الجيد المناخ، بعكس قطاف الزيتون الخريفي والشتوي المزعج للفلاحين. وكان إذا كَسِدَ موسم الحرير ولم ترب على ورق التوت دود القز لسبب من الأسباب، تُربى على الورق الحيوانات ولا سيما الخراف المعلوفة. بينما إذا كَسِدَ موسم الزيت كيف يعيش مالكة وزارعه وجانيه؟

وهكذا كان الجهد الفعلي الذي يبذله المزارع للعناية بشجرة الزيتون وجني محصولها يُشعره بضآلة المردود مقابل ذلك الجهد، وهو لا يُغني، ولا يُمكن الاعتماد عليه لتأمين دخله الاقتصادي. فمن هنا يمكن معرفة أسباب إهمال زراعة الزيتون بكميات كبيرة في حقول المالكين الصغار والفلاحين، واقتصارها على الحاجة الضرورية لاستهلاك الأسرة. لأن الزيتون «مؤونة أساسية يهتم بها الفلاح كثيراً. وإذا لم يكن مُنتجاً فإنه يشتري مقادير كبيرة منه الموسم ويخزنه للشتاء. يسمون الزيتون «شيخ السُفرة» فهو على المائدة صباحاً وظهراً ومساءً...»^(١٤٧).

ولعبت معاصر الزيت وطرق استخراجها في جبل لبنان وقضاء حاصبيا وولايته بيروت وسورية آنذاك، دوراً سلبياً في الاقتصاد التسويقي لزيت الزيتون إلى خارج بلاد الشام، حيث كانت هذه المعاصر بدائية تؤثر في إنتاج الزيت وطعمه، وتعطيه حذية (ميل إلى المرارة) مما يساهم في كساد مواسمه وعدم تصديره أو إمكانية تخزينه لأكثر من سنة. ويُحرم بذلك منتج الزيت من امتلاك الأموال النقدية التي تؤمن له ولعائلته تسديد الديون وشراء الألبسة الجديدة^(١٤٨). وتختلف مقطوعية الزيت تبعاً لمناطق جبل لبنان والبقاع ونوعية التربة وكمية الأمطار الساقطة. ولقد تراوح هذا المردود بين ٤ أرتال زيت لكل كيل زيتون أو ٥ أو ٦ أرتال، وبمعدل وسطي عام، رطل واحد من كل مُدّ زيتون^(١٤٩). (المدّ = ١٢ إلى ١٥ كلغ زيتوناً). وكانت معاصر الزيت تنتشر بكثرة في القرى الجبلية والبقاعية المُنتجة للزيتون

(١٤٧) أنيس فريحة: «القرية اللبنانية...»، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(١٤٨) شاكر الخوري: «مجمع المسرات»، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(١٤٩) دفاتر حسابات وقف المدرسة الدرزية، دفتر رقم ٣ (العام)، محاسبة الوكيل خليل كنعان في الشويفات ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م، صفحة ١٨، ودفتر رقم (١)، ص ٦٥ و ٧٠ و ٧١؛ ودفتر رقم (٢)، ص ٤١ و ٤٣؛ وثيقة مثال رقم (١٤).

حتى أنّ بعض القرى تمتلك أكثر من معصرة أحياناً كالشوّيفات والعباديّة ونبعلين وبرّجا وشحيم وغيرها. وفي سنة ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨ - ١٨٨٩م، قُدِّر عدد المعاصر بحوالي ١١١٣ معصرة^(١٥٠)، دون تحديد نوعيتها من قبل إدارة سالنامة جبل لبنان آنذاك، هل هي للزيت، أم للدبس أو للزبيب أو للخروب؟ بينما يذكر شارل عيساوي أنّ عدد معاصر الزيت والنبيد في جبل لبنان، بلغ عام ١٩٠٠ حوالي ١١٣ معصرة^(١٥١). ولكنّ هذا العدد يتنافى مع كمية متوج الزيت لجبل لبنان الذي وصل إلى أكثر من ٣٠ ألف قنطار قبيل الحرب العالمية الأولى^(١٥٢)، بالإضافة إلى إنتاج العرق والنبيد ودبسي العنب والخروب.

أنواع الزيتون وأمراضه

لقد ساهم إنشاء الطرق في متصرفية جبل لبنان في انتشار زراعة الزيتون^(١٥٣)، وتبادل أنواعه بين مختلف مناطق الجبل وقضاء حاصبيا وولاية سورية. وأشهر أنواع الزيتون التي كانت معروفة آنذاك هي «الصُوري والشامي والمصري والشتوي والعُيُروني ويّض الحَمّام والبلدي»^(١٥٤). ويُعتبر الصُوري من أحسن الأنواع وأفضلها لدى الفلاحين؛ «فثمره كبير الحجم صغير النواة سميك القشرة ويصلح للأكل»^(١٥٥)، ويُستحضر منه الزيتون المكبوس والأخضر المُسَبَّح أو المرصوص الأسود، ويحوّل الباقي مع الأنواع الأخرى إلى زيت، فيُعطي كل رطل زيتون «مقطوعية» مقدارها من أوقيتين إلى ثلاث واق^(١٥٦)، حسب النوع والتربة، وموسم القطاف عفيراً أم خضيراً أم شتوياً.

(١٥٠) سالنامة جبل لبنان سنة ١٣٠٦هـ، مصدر سابق، ص ٨٧ - ٩٢.

(١٥١) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهلل الخصب...»، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(١٥٢) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٩.

(١٥٣) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 13, p. 115.

واميل خاشو: «لبنان نظر في أشغاله...»، مجلة «المشرق»، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(١٥٤) محمد كرد علي: «خطط الشام»، مرجع سابق، الجزء الرابع، ص ١٧٩ و ١٨٠ - ويراجع أيضاً

إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٦٠؛ ورشدي

دهني: «زراعة الزيتون...»، مرجع سابق، ص ٥٨ - ٦١؛ والأب سليمان غانم: «المناديات

الدمشقية...»، «المشرق»، المجلد ١٣، مرجع سابق، ص ٦١٨.

(١٥٥) أنيس فريحة: «القرية اللبنانية حضارة في طريق الزوال»، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(١٥٦) رشدي دهني: «زراعة الزيتون...»، مرجع سابق، ص ٧١.

تتعرض شجرة الزيتون كغيرها من الأشجار المثمرة لأمراض وحشرات شتى تفتك بثمرها وأغصانها، وأشهر أمراضها^(١٥٧) هي: «الدُّباب»، أو «الْمَنَ الأبيض» واسمه أيضاً «الكرمس» (Icerya Purchasin) ويتولد عن الداء المُسمّى «أسود العسلي» أو «قرّه باللق» (Fumagine)، أو ما يسمّى بالشَّحَاد وهو أكثر الأمراض انتشاراً ولا يُعالج إلا بقطع الأغصان المصابة به.

وكانت تنتشر في جبل لبنان وحاصبيا واللاذقية الحشرة المسماة بالحشرة القُطْنِيَّة أو المَن القطني (La Psulle de l'olive)، والحشرة القارضة أو النُّيْرُون ويسمونها «الجفيط»، وهناك أيضاً الدودة البيضاء أو مرض الجذور (Pentadon) والهلزين (Hylésénus)، أو ما يسمّى بالمَنِيْشِرَة.

ولكن المزارعين ومالكي حقول الزيتون في متصرفية جبل لبنان والبقاع، كانت تنقصهم الخبرة في معالجة أمراض الزيتون. فيعمدون إلى قطع الأغصان المصابة أو اقتلاع الأشجار الممرضة أو يلجأون إلى طلي الجذوع بالكلس. وفي أكثر الأحيان يتركون للطبيعة وطيورها وحشراتهم مهمة القضاء على الحشرات الضارة من خلال عملية توازن طبيعي.

وأخيراً مهما كانت ظروف زراعة الزيتون وأنواع أراضيها وثمرتها، تبقى شجرة شجرة عطاء وسخاء لو اختيرت لها الأراضي الجيدة والمروية وزرعت في حقول مستقلة بدون زراعة بعض الأشجار التي تجلب الحشرات والأمراض كاللوز والتين والفاكهة. فكم من شجرة زيتون واحدة يفوق إنتاجها حقل توت بكامله أو دونم حبوب إذا اعتنى بها مالكيها وزارعها.

٤ - أراضي المختلف أو زراعة الأشجار المثمرة

لم تغفل الدولة العثمانية من خلال إدارتها المحلية والمركزية إحصاء أي صنف مُنتج من الأراضي والمزروعات التي أعطتها قوة عمل الفلاحين قيمة إنتاجية وتسويقية أو استهلاكية. وكانت الأشجار المثمرة متنوعة ومنتشرة بكثرة بين أشجار التوت والزيتون الفتية أو في حقول الحبوب (السليخ).

وبما أنّ أكثر إنتاج الأشجار المثمرة، كان معدداً للاستهلاك المحلي طازجاً أو

(١٥٧) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٦٠؛ ورشدي دهن: «زراعة الزيتون...»، مرجع سابق، ص ٤٨ و ٤٩.

صناعة، كان الفلاح يزرعها بين أشجار التوت والزيتون ليستثمرها بانتظار بدء تلك الأشجار بالإنتاج وردّ تكاليف زراعتها^(١٥٨). وكان الفلاح يلجأ إلى تطعيم البري من البرقوق والإجاص والتوت والكرمة والخروب والبُطم وغيرها، فتصبح حقول القرى ويسايتها «موازيكاً» من أنواع الفواكه والمزروعات الشجرية. وتسهيلاً لتقدير إنتاجها وجمع ضرائبها سُميت تلك الأشجار بالمختلف وذلك دلالة على تنوعها وزراعتها المتناثرة في الحقول والوديان والأحراش والمُشاعات^(١٥٩).

وفي عهد المتصرفية، لم يفكر الفلاح الجبلي والبقاعي في استثمار حقول الأشجار المثمرة المستقلة لصعوبة تصريف إنتاجها وقلة مردوديتها. فبيع رطل التين آنذاك بقرش واحد للأخضر وثلاثة قروش لليابس، ورطل العنب أو الحمضيات أو الرمان أو الإجاص بقرش واحد فقط^(١٦٠). وكان المزارعون والمالكون يغرسون الأشجار المختلفة في حقولهم وأمام منازلهم للاستهلاك الذاتي، مما يعرض المواسم الكبيرة للكساد، والاضطرار لبيعها بأبخس الأثمان، والوقوع رهينة السماسرة والتجار وأصحاب المعاصر الإقطاعية ومعامل الخمر التي نشأت مع نهاية المتصرفية.

لذلك، لا يوجد نوع واحد من الأشجار المثمرة التي عرفت متصرفية جبل لبنان وبعض مناطق أفضية البقاع. بل تنوّعت لتشمل الكرمة والتين والإجاص والتفاح والمشمش والليمون الحامض (الحمضيات) والبردقان (البرتقال)، والسفرجل واللوز والجوز والموز والبلح والرمان والخوخ والدراقن والبندق وغيرها؛ والحدود والشوح والصنوبر والصفصاف^(١٦١)، لأن أخشابها استعملت آنذاك في صناعة ألواح الأبواب والشبابيك، وأثاث المنازل وسقوفها. ودخلت ثمرة الصنوبر الجوي مجال التبادل

(١٥٨) رشدي دهنّي: «زراعة الزيتون...»، مرجع سابق، ص ٣٧ و ٣٩.

(١٥٩) دفاتر المساحة نماذج عنها الوثائق من (١) إلى (٦).

(١٦٠) دفاتر حسابات وقف المدرسة الدرزية الداودية، مصادر سابقة، دفتر رقم (٢)، ص ٣٧ و ٣٨ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٢ و ١٠٦؛ ودفتر رقم (٣)، ص ٩ و ١١ و ١٥ و ١٦ و ٢٧ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٥. وثيقة منها رقم (١٤).

(١٦١) دفاتر حسابات المدرسة الداودية، مصادر سابقة، دفتر رقم (٢)، ص ٧٥ - ٨٠ - وتحفل الوثائق وسجلات المحاكم بعرض مسهب لأنواع المزروعات والأشجار المنتشرة في جبل لبنان؛ فعلى سبيل المثال، تختصر تسجيلات دفتر محكمة الشوف المذهبية الخاصة بالطائفة الدرزية في بيت الدين الذي لا يزال محفوظاً في مكتبة المحكمة المذهبية الدرزية في بيروت تحت رقم ١٨٨٢/٣ كل أنواع مزروعات الجبل. ص ٢ و ٣ و ٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ١٠٧ و ١١٥ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ وغيرها.

البضاعي في عهد المتصرفية. بعد أن أدخلت زراعته على نطاق واسع في عهد فرنكو باشا (١٨٦٨ - ١٨٧٣).

وبالعودة إلى دفاتر مساحة بعض قرى جبل لبنان، يمكن ملاحظة الخانة الخاصة بدراهم أراضي المختلف مثلها مثل أراضي السليخ والتوت والزيتون^(١٦٢). وتتفاوت دراهم قيمة مساحة أراضي المختلف من قرية إلى أخرى ومن عقار إلى آخر في القرية الواحدة تبعاً لموقعها وارتفاعها ومناخها وقربها من مراكز الاستهلاك في المدن الساحلية، ووفقاً للسياسة الاقتصادية والنقدية والسلعية لمتصرفية جبل لبنان أو لولايتي بيروت ومسورية. ومن هنا لم تعرف مناطق البقاع سوى زراعة الكرمة والتين للاستهلاك المحلي أو صناعة الدبس والخمرة في المناطق القريبة من زحلة. أو المشمش في قضاء بعلبك. في حين تنوعت زراعة الأشجار المثمرة في الجبل نسبة إلى طبيعة أراضيه الملائمة لتلك الزراعات^(١٦٣).

ففي قرية إهدن الشمالية، على سبيل المثال، قُدرت دراهم أراضي المختلف بحوالي ٤٣ درهماً و١٨ حبة، أي ما نسبته ١٤,٠٩٪، من مجمل مساحة أراضي القرية الزراعية البالغة في عهد المتصرفية حوالي ٣٠٥ دراهم و٩ قراريط و١٨ حبة. بينما بلغت نسبة أراضي المختلف في قرية بقسميا حوالي ٧,٣٥٪، وفي محمرش ٢٧,٥١٪، وفي قرية عين قنيه ٨,٩٪، وفي بريح (قضاء الشوف) ١١,٨٪^(١٦٤).

ولكن تختلف الصورة في قرية الخنشارة، من أعمال المتن، حيث كانت تنتشر زراعة الكرمة وصناعة الخمور بكثرة، حتى أن كل منزل من منازلها، تقريباً، كان فيه «كركي» لصناعة وتقطير العرق. وقُدرت دراهم مساحة أراضي المختلف في الخنشارة بحوالي ٧١ درهماً و١٢ حبة، أي ما نسبته ٤٥,٩٥٪ من مساحة أراضي القرية آنذاك. واحتلت بذلك أراضي المختلف المرتبة الثانية من حيث تقدير إنتاجها بعد أراضي التوت التي بلغت نسبتها ٤٩,٩٢٪^(١٦٥).

ومن خلال دراسة، دفترتي دراهم مساحة أراضي قريتي بقسميا (البترون، وعين قنيه (الشوف)، يتبين أن عقارات أراضي المختلف المستقلة كانت متدنية بالنسبة

(١٦٢) دفاتر مساحة قريتي عين قنيه وبقسميا، مصادر سابقة.

(١٦٣) Jacques WEULERSSE: "Paysans de Syrie...", op. cit., p. 154.

(١٦٤) ملحق رقم (٥).

(١٦٥) ملحق رقم (٥).

لعقارات التوت والزيتون الخاصة. فمن أصل ٧٠ عقاراً في قرية يقسمياً، كان هناك ٤٠ عقاراً من الأراضي المخصصة لزراعة المختلف، أي ما نسبته ٥٣,٣٪. في حين لم يتعدّ تقدير دراهم مساحتها نسبة ١,٩٥٪ من مجمل مساحة أراضي يقسمياً الزراعية آنذاك^(١٦٦).

ومما يُرجّح زراعة الأشجار المثمرة والمختلف في حقول الزيتون والتوت وتطعيم البري في الأراضي السليخ، هو العدد المرتفع للعقارات التي تتضمن تلك الأشجار. فلقد بلغ عددها حوالي ١١٩ عقاراً من أصل ٢٣٠ عقاراً للأراضي المزروعة بأكثر من نوع من الأشجار، موزعة على الشكل التالي: مختلف + زيتون = ١٣ عقاراً؛ وتوت + مختلف = ٢٦ عقاراً؛ وسليخ + مختلف = ٣٨ عقاراً؛ وزيتون + توت + مختلف = ٦ عقارات؛ وزيتون + سليخ + مختلف = ١١ عقاراً؛ وتوت + سليخ + مختلف = ١٦ عقاراً؛ وزيتون + توت + سليخ + مختلف = ٩ عقارات. وهكذا تحتل أراضي المختلف نسبة ٥١,٧٣٪ من العقارات المشتركة؛ و٤٧,٦٨٪ دراهم مساحة الأراضي ذات الزراعات المتنوعة والبالغة آنذاك في يقسمياً ٣٣ درهماً و٢٢ قيراطاً و٦ حبات^(١٦٧).

أما في قرية عين قنيه الشوفية، فشكّلت عقارات الأشجار المثمرة والمختلف حوالي ٧٨ عقاراً، أي ما نسبته ١١,٩٨٪ من أصل ٦٥١ عقاراً، وبنسبة ٢١,١٩٪ من أصل العقارات ذات الزراعة الواحدة والبالغة في العينة المدروسة ٣٦٨ عقاراً، ولكن بنسبة ٥,١٠٪ فقط من مجمل مساحة تلك العقارات، و٢,٤٪ من مجموع دراهم مساحة العقارات الـ ٦٥١^(١٦٨). وهذا دليل آخر على تدني قيمة أراضي الأشجار المُختلف لضعف مردودها وعدم أهميتها الاقتصادية في التجارة المحلية والإقليمية والدولية آنذاك.

وبالانتقال إلى دراسة العقارات المشتركة في قرية عين قنيه الشوفية، يظهر أن الأشجار المثمرة والمختلف، انتشرت بكثرة في حقول الزيتون، حيث بلغت ١٤١ عقاراً من أصل ٢٣٥ عقاراً أي ما نسبته ٦٠٪ من القطع المزروعة بنوعين من الأشجار، أو بنسبة ٢١,٦٥٪ من أصل ٦٥١ عقاراً. في حين كانت عقارات التوت

(١٦٦) ملحق رقم (٤).

(١٦٧) ملحق رقم (٤).

(١٦٨) ملحق رقم (٣).

والمختلف لا تزيد عن ١٤ عقاراً أي ٢,١٥٪؛ وعقارات الزيتون والتوت معاً ٦٦ عقاراً، أي ١٣,١٠٪. وهكذا اشتركت أراضي المختلف في قرية عين قُنيه بحوالي ٢٦٧ عقاراً من أصل ٦٥١، أي ما نسبته ٤١٪، وبمساحة بلغت دراهمها ٦٩ درهماً و٤ قراريط و٤ حبات، أو ما نسبته ٤٠٪ من مجمل دراهم مساحة العقارات المدروسة والبالغة ١٧٢ درهماً و١٦ قيراطاً و١٤ حبة^(١٦٩).

وهذه الإحصاءات إن دلّت على شيء فهي تدلّ على أن الفلاحين والمالكين، الصغار والمتوسطين، لحقول التوت والزيتون والسليخ في متصرفية جبل لبنان، كانوا يلجأون إلى زراعة شتى أنواع الأشجار المثمرة والمُغلة في تلك الحقول، وخاصة الكرمة والتين واللوز والجوز والخروب والإجاص، بانتظار أن تبدأ أشجار التوت والزيتون بإعطاء كامل طاقتها الإنتاجية. ولعلّ أهم عامل في زراعة المختلف، هو محاولة الفلاح والمالك الصغير الاستفادة من أي فسحة - مهما كانت بسيطة المساحة - يمكن أن تعطي إنتاجاً، لضيق رقعة أراضيهم، وطبيعة ملكية أراضي الجبل الصغيرة والمفتتة.

الكرمة والعنب

لعل أهم إنتاج بعد الحبوب في البقاع، والتوت والزيتون في جبل لبنان، كان إنتاج العنب الذي تلائم زراعته أراضي المنطقتين الجافة والقليلة الأمطار خلال فصلي الربيع والصيف^(١٧٠).

ففي عام ١٨٧٩م، قدّر القنصل الروسي بيتكوفيتش (PITKOVITH) إنتاج العنب ومشتقاته في الجبل كما يلي^(١٧١): حوالي ٦١٣٠٠٠٠ مُدّ من العنب بمردود قدره ٣٠٦٥٠٠٠ قرش، و٨٢٠٠٠٠ مُدّ من الزبيب بقيمة ٤١٠٠٠٠ قرش، و٤٣٠٠٠٠ مُدّ من النبيذ بمردود نقدي مقداره ٥٣٧٥٠٠ قرش، و٩١ ألف رطل من العرق بقيمة ٤٥٥ ألف قرش، أي ما مجموع مردوده العام حوالي ٤٤٦٧٥٠٠ قرش. في حين ذكر بولس نجيم (JOUPLAIN)، أنّ مقدار مساحة الأراضي المغروسة كرمة (١٨٦٠ - ١٩٠٠) هو «حوالي ٢٥٠٠ هكتار تعطي إنتاجاً وسطياً حوالي ٤٥٠٠ طن من العنب ويصنع منها حوالي ٣٥٥ طناً من الخمرة»^(١٧٢).

(١٦٩) ملحق رقم (٣).

(١٧٠) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 12, p. 232; et tome 20, p. 221.

(١٧١) فسطنطين بنكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٩١ - ٩٢.

(١٧٢) JOUPLAIN: «La Question du Liban...», op. cit., p. 495.

أما جلال بك، مدير الغابات والزراعة في عهد المتصرف اسماعيل حقي^(١٧٣) (١٩١٦م - ١٩١٨م)، فقد قدر الإنتاج السنوي المتوسط للعنب الخام بحوالي ٨٢٨٠ طناً، يُنتج من مساحة تقدر بحوالي ٢٣٠٠ هكتار، أي ما نسبته ٤,٦٪ من مجمل مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة والتوت والزيتون، ونسبة ٢,٨٥٪ من مجموع الأراضي الزراعية في الجبل، والبالغة آنذاك حوالي ٨٠٠ كلم^٢ (٨٠٠٠٠ هكتار). وبلغ مردود إنتاج العنب العام في السنة حوالي ٦٢١٠٠٠٠ قرش، أو ما نسبته ٥,٠٤٪ من قيمة مردود الأشجار المُغلة في المتصرفية آنذاك والبالغة حوالي ١٢٣ مليوناً و٣٠٠ ألف قرش، ونسبة ١٠,٣٥٪ من قيمة مردود إنتاج التوت النقدي، و١٢,٤٤٪ من قيمة إنتاج الزيتون المالي.

ولقد قدر جلال بك، مردود إنتاج الدونم المشجر كرمه بقيمة ٢٧٠ قرشاً مقابل ١٩٠ قرشاً للتوت و٣٩٣ قرشاً للزيتون^(١٧٤) كمعدل في السنة. وهكذا يغلّ دونم العنب بقيمة تزيد حوالي ٨٠ قرشاً عن مردود دونم التوت، وبأقل من مردود دونم الزيتون بحوالي ١٢٣ قرشاً.

إذن يُستدل من هذه الأرقام الاحصائية تقدّم زراعة الكرمة في جبل لبنان بارتفاع قيمة المردود العام من ٤٤٦٧٥٠٠ قرش عام ١٨٧٩م إلى ٦٢١٠٠٠٠ قرش عام ١٩١٣ - ١٩١٤م، أي بزيادة مقدارها ١٧٤٢٥٠٠ قرش، وبارتفاع بلغت نسبة مؤشره حوالي ١٣٩٪. ويلاحظ زيادة نسبة مردود إنتاج الكرمة العام بلغت ٥,٠٤٪، مقابل ٤,٦٪ لتقدير نسبة الأراضي المشجرة كرمه. وهذا يدلّ على أنه لو اعتنى الفلاح الجبلي بالكرمة بما تقتضيه من عناية متواصلة وخبرة، لأعطت إنتاجاً يفوق إنتاج التوت. ولكن لم ينتق الجبلي زراعة الأنواع الجيدة من الكرمة لصعوبة الاعتناء بها وقلة خبرته في معالجة أمراضها وتصنيعها. حيث تقتصر تجارة العنب والخمرة بأكثريتها على التجارة الداخلية المحدودة السوق والتصريف، بعد أن خفّ طلب

(١٧٣) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٩. (ملاحظة: إنّ النسب والمعدلات والمقاربات الواردة في النص هي جهد شخصي).

(١٧٤) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٩. لقد ورد عند جلال بك في المصدر السابق تقدير خطأ حول مردود إنتاج دونم الزيتون السنوي حيث قدره بحوالي ٤٢٦ قرشاً والأصح ٣٩٣ قرشاً كما ورد في نص هذه الدراسة. المصدر السابق، ص ٤٥٩.

الخمرة الجبلية والشامية في مصر بسبب مزاحمة الخمور الأجنبية^(١٧٥).

لذلك، أكثر إنتاج حقول الكرمة، «يؤكل عنباً فيباع رخيصاً جداً ولا يوجد معامل متقنة لعمل النبيذ والعرق وباقي الاستحضارات وإذا افترضنا وجود المعامل فتصريف الاستحضارات يكون بأسعار دنية لأن البلاد حارة والأهالي غير معتادة على شرب النبيذ»^(١٧٦) آنذاك. وتدل دفاتر حسابات وقف المدرسة الداودية الدرزية في عبيه، إلى تدني أسعار العنب حيث بيع الرطل الواحد منه، في السنوات ١٨٧٩ - ١٨٨٠، بحوالي قرش واحد فقط^(١٧٧).

ورغم ذلك، فـ «الكرمة كالزيتونة نبتة مقدسة عند الفلاح اللبناني. فمنها فاكهته الصيفية المفضلة، ومنها دبسه وزيبه، ومنها خمرة وعرقه وخله. يأكل ورقه عندما يكون طرياً أخضر (مع التبولة)، ومطبوخاً (يبرق بزيت وبدهن). وبعضهم يكبس الورق الأخضر الندي بماء الملح لكي يؤكل شتاءً. وماشيته تأكل ورق الدالية. وقضبان الكرمة (جرزون) وعقالها»^(١٧٨) وقود لصاجه وتنوره»^(١٧٩).

تزرع الجفنة أو الكرمة «في الأراضي المسطحة والآكام المعرضة للشمس أو السهول التي تنضب ماؤها... أما الأراضي الكثيرة الخصب فتطرد بكثرة وقوة ولكنها تُعطي ثماراً قليلة»^(١٨٠) تبقى خضراء اللون وطعمها غير لذيق. وتنتشر زراعة الكرمة في كل مناطق الجبل والبقاع تقريباً، ولعل أهمها هي: في نواحي جزين وإقليم الخروب وجهات زحلة وبنحمدون والباروك وصليما وقزنايل وفالوغا والغبادية وبكفيا وجبل المنيطرة وأراضي كسارة وزبدل والكرك وقب الياس وشثوره وبعلبك وعزسال وبريتال والهزمل ومناطق حاصبيا وراشيا وتعنابل وبننايل وغيرها من أراضي الجبل والبقاع»^(١٨١).

(١٧٥) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 12, p. 232; et tome 20, p. 221.

(١٧٦) شاكر الخوري: «مجمع المسرات»، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(١٧٧) دفتر حسابات وقف المدرسة الدرزية - الداودية، مصادر سابقة: دفتر رقم (٢)، ص ٧٧؛ ودفتر رقم (٣)، ص ٣٢ و ٣٧ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٦.

(١٧٨) عقالها ومفردتها عقلاية وهي الجذوع والفروع الغليظة من دالية الكرمة أو الجفنة.

(١٧٩) أنيس فريحة: «القرية اللبنانية...»، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(١٨٠) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٠٠.

(١٨١) المصدر السابق، ص ٤٠٠ - ٤٠١. و: Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 20, p. 118, 199.

وسالنامة ولاية سورية، سنة ١٢٩٨هـ، ص ١١١ - ١١٧؛ سنة ١٢٩٩هـ، ص ١٣٧ - ١٣٩؛

وسنة ١٣٠٠هـ، ص ٢١٩ - ٢٢٣، ومحمد كرد علي: «خبط الشام»، مرجع سابق، الجزء

الرابع، ص ١٨٠.

وباختلاف أماكن زراعة الكرمة وانتشارها، تعددت ثمار العنب وتنوعت لتشمل^(١٨٢): الزيني، والصِّلتي، والمَعْدُوشي، والعَبِيداني، والزَيْثوني، والتفَاتِيحي، والمَقْسَاسي (البَقْسَاسي)، ويَيْض الحَمَام، والقَرْقَاشي (العاصمي الحلواني)، والقاصُوفي، والقَمَحاني، والمِزْوَاحي، وخَذ البنت، وأصابع العروس، وبَزَاز الكَلْبَة، والمِسْكَاوي والخَضَيري، والشَتوي الأبيض، والبَعْلَبكي ومُخ البُغْل، وغيرها من الأسماء العلمية والمحلية التي اطلقت على أنواع العنب المنتشرة في جبل لبنان وولاية سورية آنذاك.

وكان معظم العنب يُستهلك للأكل أو صنع النبيذ والعرق والدبس والزبيب، أو يُباع في المدن الساحلية لولاية بيروت أو في دمشق. وكانت الخمرة الجيدة، «تُصنع في كل من الخنْشارة وبِتْغرين وصَلِيمَا وَيَنْحُس وبِكْفَيَا وبيت شَبَاب وزَنْجريت وزُوق مِصْبَح وغزير والكُفُور ورَنْقُون وسِبْعِل»^(١٨٣)، وغيرها من قرى جبل لبنان، وشَتُورَه وكَسَارَه وكِفَرَيَا، وقَبَّ الياس ومَشْغَرَة من قرى البقاع^(١٨٤). وكما تختلف أنواع العنب، تتنوع الخمرة، ولكل نوع ميزته ولونه وطعمه. فهناك الخمرة الحمراء الخفيفة، والحمراء الثقيلة، والبيضاء العادية، والصفراء الذهبية، والوردية وغيرها^(١٨٥).

ويُصنع العرق والدبس والزبيب في كل قرية جبلية تقريباً، وبعض قرى البقاع التي تزرع وتنتج العنب. حيث انتشرت معاصر الدبس في عهد المتصرفية على نطاق واسع، وفاق عددها وسعة انتشارها، معاصر الزيتون ومعامل الحرير. وذلك لسهولة صنع أماكنها وتوفر أدواتها، وكثرة إنتاج العنب الذي يفيض عن الأكل أو لا يلائم صناعة الخمرة والعرق. وخاصة أن بعض سكان القرى الجبلية والبقاعية، كانوا لا يصنعون العرق والخمرة لأنه محرّم دينياً لدى طوائفهم.

وهكذا لم تلق زراعة الكرمة وتصنيع ثمارها العناية المطلوبة من الفلاح

(١٨٢) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٠٠؛ ومحمد كرد علي: «خطط الشام»، مرجع سابق، الجزء الرابع، ص ١٨٠، والأب سليمان غانم: «المناديات الدمشقية في الأعمار...»، «المشرق»، المجلد ١٣، مرجع سابق، ص ٧٤٥ - ٧٤٦.

(١٨٣) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٠٠.

(١٨٤) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 20, p. 119.

(١٨٥) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٠٠.

الريفي، لعدم تسويق إنتاجها بالتجارة الخارجية واقتصارها على الاستهلاك الداخلي وحاجة الأسرة الريفية إلى فاكهتها الصيفية.

الزراعات الأخرى

لقد عرف جبل لبنان مجموعة من المزروعات التي تتلاءم مع طبيعة أراضيه، وتُعطي إنتاجاً يفوق مردود غلة التوت والحريز الخام. ولكن بسبب عدم وجود طلب خارجي على إنتاج هذه المزروعات، امتنع الريفي عن الاعتناء بها، أو الإكثار من زراعتها خارج نطاق استهلاك أسرته وقريته، حتى لا تشكل عبئاً ثقیلاً على كاهله في الزراعة والقطاف والتسويق. كما أنّ هذه المزروعات لا تدرّ عليه الأموال النقدية اللازمة لمصاريفه، أو العملات الأجنبية الصعبة كمصدر أمان لثروته، وهي لا تؤمن له الإنتاج السريع والمضمون التسويق كالحريز.

وبعد تعرّض موسم الحريز للكساد والخراب، منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، غزت الساحل الجبلي ومنحدراته القريبة من شاطئ البحر، زراعة الليمون والحمضيات والموز وقصب السكر^(١٨٦). فاستحوذت هذه الزراعات على اهتمام المزارعين، لمردود دونمها المرتفع، حيث قدر بحوالي ٥٢٠ قرشاً في السنة، مقابل ١٩٠ قرشاً لدونم التوت و٣٩٣ قرشاً للزيتون و٢٧٠ قرشاً للكرمة^(١٨٧)، ومنذ ذلك الحين أخذت زراعة الليمون والحمضيات وقصب السكر والموز، تشق طريقها، وتنمو وتتطور على حساب حقول التوت كزراعة تصديرية، يمكنها أن تحتل مكانة الحريز أهمية وموقعاً إنتاجياً وتسويقياً.

بعض الاستنتاجات

لم يترك الفلاح اللبناني قطعة أرض مهما كانت صغيرة وتصلح للزراعة، إلا وبذر فيها قمحاً وشعيراً وحبوباً متنوعة، أو غرسها توتاً وتيناً وكرمة وزيتوناً، وطعم البري من الخرنوب والخوخ والإجاص والبرقوق وغيرها. حتى غدت الأرياف اللبنانية جنائن غناء تزخر بشتّى أنواع الفاكهة والأشجار المغلة. ورغم ذلك لم يستطع المنتج الريفي في متصرفية جبل لبنان تأمين كفايته الغذائية من الحبوب إلا

Gaston DUCOUSSO: "L'Industrie de la Soie...", op. cit., p. 110 - 117. et Dominique (١٨٦) CHEVALLIER: "Villes et Travail...", op. cit., p. 67 - 68.

وروجر اوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي...»، مرجع سابق، ص ٣٥١.

(١٨٧) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٩.

لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر في السنة، فيضطر لاستيراد حاجته الباقية من سهلي حوران والبقاع والداخل السوري.

ومع الزمن اكتسب الريفي خبرة زراعية، بالفطرة والوراثة، فخص لكل نوع من حبوبه ومزروعاته وأشجار حقله الخاص ما يناسبه من التربة: فالأرض البيضاء «الحوارية» للزيتون والكرمة واللوز، والسهلة الحرث للتوت والحبوب، والرملية والمعدنية للصنوبر، والصخرية للأشجار البرية والسنديان. وغرس أشجار الجوز والحوار والدلب على ضفاف الأنهار وقرب الينابيع.

ونتيجة تحويل المنحدرات الجبلية والبقاعية والسهول والمنبسطات الريفية إلى مراكز زراعية إنتاجية واقتصادية هامة، جذبت إليها رؤوس الأموال المدنية، أخذ تجار المدن وتمولوها في شراء المساحات الشاسعة من الأراضي والأحراج وإقامة المزارع وبناء المنازل الريفية الفخمة.

وإن دخول أصحاب الرساميل بأموالهم إلى الريف، لا يعني بالضرورة إقامة المشاريع الزراعية الكبرى، وانتقال المجتمع الريفي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي الحديث، بل بقيت السيطرة الإقطاعية وأساليب استثمارها هي السائدة في المقاطعات اللبنانية. ولم تكن الأرض بالنسبة لتجار المدن، إلا مستودع أماناتهم، وتوظيفاً عقارياً مجمّداً، باعتبار الأرض مكسباً تجارياً طويل الأمد، أو هروباً بأموالهم من هجوم الرساميل الأجنبية الساعية لابتلاع رؤوس الأموال المحلية. هذا بالإضافة إلى امتلاك قرى فلاحية، توظف عناصرها في مشاريع سياسية مستقبلية، وتصب في مصلحة تحالف كبار الملاك مع فئات البرجوازية المدنية الصاعدة منذ عهد المتصرفية.

وحاول المنتج الزراعي في متصرفية جبل لبنان تخطي مسألة عدم قدرة أرضه على إنتاج الكميات الكافية من الحبوب لغذائه، بالاعتماد على زراعة التوت وتصدير الحرير والتبغ وتأمين الأموال اللازمة لشراء الحبوب من خارج الجبل. ولكن ارتباط تجارة الحرير بالسوق الليونية الفرنسية، أدى إلى نشوء أزمة في تجارته وانخفاض أسعاره بعد فتح قناة السويس وتقريب المسافات بين أوروبا والشرق الأقصى، ومنافسة الحرير الصيني والياباني للشامي والجبلي اللبناني بشكل خاص. كما ساهمت إجراءات الدولة العثمانية لاحتكار إنتاج التبغ وتصديره في تراجع زراعته في الأرياف اللبنانية ولا سيما مناطق جبل عامل والمتن والكورة والبترون وجبيل.

وفي محاولة لتخطي أزمتي الحرير والتبغ لجأ الفلاح اللبناني إلى زراعة

الأشجار المثمرة كالكرمة والتفاح جبلاً وبقاعاً والموز والليمون والحمضيات ساحلاً، لتنعم هذه المزروعات بالازدهار لفترة وجيزة، ثم تعود إلى الكساد وسلوك طريق التحرير وأشجار التوت - في القلع والتفتيش عن زراعات أخرى - في ظل المزاحمة الأجنبية وعدم اهتمام الدولة في إيجاد أسواق تصريف للإنتاج الزراعي، أو في إقامة المعامل لتصنيعه وتعليبه. بينما لم يعتن الريفي بشجرة الخرنوب مع العلم أنها شجرة برية ولا تحتاج إلى الكثير من الرعاية، ولها فائد كبيرة في ثمرها كصناعة الدبس أو علف الحيوانات، واستعمال خشبها للتدفئة وصناعة المفروشات وقشرها للدباغة والصباغة، وبقايا ثمرها بعد العصر واستخراج الدبس منها كسماد طبيعي وأتربة لمزارع الخضار والأزهار الطبيعية. ويعود ذلك إلى عدم اهتمام التجار في تسويق إنتاجها من الدبس والخشب، لضعف الطلب الخارجي عليهما، ولعدم وجود معاصر حديثة لاستخراج دبسه محلياً.

كما سلك الريفي طريق النزوح إلى المدينة والهجرة إلى الخارج في محاولة للتعويض عن كساد مواسمه الزراعية، وهرباً من قساوة الطبيعة أحياناً، وضرائب الدولة العثمانية المرتفعة والمتنوعة على جميع ما يُنتج أو يُورق ويُزهر ويُباع على أراضيها. فالسلطة أرهقت الفلاح الريفي بالضرائب، وقيدت حرية حركته في اختيار أراضيه الزراعية الخصبة، وذلك نتيجة إجراءات المساحة والتحرير العقاري وبيع الأراضي الزراعية الأميرية بالمزاد العلني إلى كبار التجار والمرايين، وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين.

الفصل الثالث

الانتاج الزراعي: أدواته، وتسويقه، وأثره في تطور السكن المديني في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٨٦١ - ١٩١٤م

مدخل

- ١ - الأدوات الزراعية
 - ٢ - الأوزان والمكاييل
 - ٣ - تسويق الإنتاج الزراعي
 - ٤ - أسعار المنتوجات الزراعية
 - أ - تطور سعر مُدّ القمح
 - ب - تطور سعر مُدّ الشعير
 - ج - تطور سعر رطل الزيت
 - د - حركة تطور أسعار شرانق الحرير
 - هـ - تطور أسعار التبغ الخام
 - و - أسعار الخضار والفواكه
 - ز - أسعار المنتوجات الزراعية في البقاع وولايتي بيروت وسورية
 - ٥ - أسعار العملات
 - ٦ - أثر الأسواق التجارية للمواد الزراعية في زيادة السكن المديني
 - أ - تطور زحلة
 - ب - النمو السكاني لدير القمر
- بعض الاستنتاجات

مدخل

لم يترك للفلاح الريفي في جبل لبنان والبقاع الخيار في تنويع زراعته وتكثيفها، بل فرض عليه التركيز على إنتاج ما تحتاج إليه السوق التجارية من مواد خام للتصنيع الأوروبي والإستهلاك الداخلي في الولايات العثمانية المجاورة. ولهذا السبب كان الحرير الإنتاج شبه الأحادي لمتصرفة جبل لبنان، والحبوب بالنسبة للبقاع وولاية سورية.

ولم «يكن الفلاح المنتج للخامات المعدة للتصدير دائماً على اتصال مباشر بالسوق. فغالباً ما كان يعطي منتجاته للإقطاعيين على شكل ريع عيني، وللدولة - على شكل ضرائب عينية، وللمرابي - لتسديد الديون، حيث كان هؤلاء يبيعون في السوق ما أنتجه هو. ولكن في بعض الحالات، وبصورة خاصة هناك، حيث لوحظ الانتقال إلى الريع والضرائب النقدية، كان على الفلاح الذي أصبح منتجاً للسلع، أن يبيع في السوق، بنفسه، السلع التي أنتجها»^(١). فكان الفلاح الجبلي يتقل بإنتاجه من الزيت والفاكهة والخضار إلى البقاع والمدن الساحلية ليعود بالحبوب وبعض الحاجات الضرورية لأسرته. أما الحرير الذي يباع شرائق في الأسواق الأوروبية ولا يصنع في الجبل والبقاع، كان ريع تجارته يعود إلى البرجوازية التجارية الصاعدة والسماصرة ومرابي المدن. ولم يأبه السماصرة والتجار لتسويق الزيت وتجارته كالحرير لعدم رغبة الأوروبيين به. كما كان «الخمر الذي يُستخرج مما تبقى من العنب بعد الإستهلاك المحلي، ليس من السهل تصديره نظراً لتصنيعه البدائي»^(٢).

(١) فلاديمير لوتسكي: «الحرب الوطنية التحررية في سوريا ١٩٢٥ - ١٩٢٧»، صفحة مشرقة من النضال العربي ضد الإمبريالية الفرنسية، نقله إلى العربية د. محمد دياب، راجعه وقدم له د. مسعود ضاهر، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٧، ص ٣٧.

(٢) فإد قازان: «الوضع الاقتصادي وتطور البرجوازية المشوّه وغزو الإنتاج الأوروبي للبنان وسوريا خلال القرن التاسع عشر»، مقالة منشورة في مجلة «الطريق» العدد ٤ - نيسان ١٩٧٢، السنة ٣١، ص ٧٨.

وهكذا كانت تجارة الزيت والعرق والخمور داخلية والحرير خارجية^(٣).

وفي جبل لبنان نشطت تجارة المواشي الحية المعدة للتربية والذبح فيما بعد. فترية الماشية هي التي كانت تدخل آنذاك «بيوت الفلاحين والأجراء والحرفيين القرويين الذين يتمكنون من دفع ثمنها عندما تكون «قراير»^(٤) قبل تعليفها. وغالباً ما يفكر الفلاحون فيها لأنها في رأس لائحة المؤن التي يجب أن يدخرها اللبناني في بيته»^(٥).

إن شكل تسويق المنتوجات الزراعية في جبل لبنان والبقاع وسرقة السماسرة والتجار والدولة العثمانية لشجرة تعب الفلاحين وريع أراضيهم الزراعية، أدى إلى إبقاء أدوات إنتاج الفلاحين المستعملة بدائية، ومتخلفة، ومرتبطة بقوة الفلاح الشرائية، وقدرته على توظيف الفائض من إنتاجه وقوة عمله في تجديدها وتحسينها.

كما ساهم ارتباط تسويق الحرير التجاري بالسوق «الليونية» الفرنسية في إفقار الفلاحين وتحكم الرأسمال الفرنسي بإنتاج الشرائق وتصنيع الحرير كمية ونوعية. وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان «الإشتغال بتجارة الحرير كمن يشتغل في لعب القمار فهو لا يعرف أي متى يكسب أو أي متى يخسر فمكسبه عظيم وخسارته أعظم، بحيث أغلب أهل بلادنا الذين اشتغلوا في هذا الصنف خسروا أموالهم وأحوالهم حتى أن المحل الشهير في القرية أبطلته أصحابه نظراً لسنين حصلت لهم فيها خسائر عظيمة»^(٦). فلقد كان الرأسمال الأوروبي، «يُمسك بأعنة التجارة السورية كما يمسك بأعنة التجارة العثمانية، عبر مؤسساته العديدة، وعبر التجار الأجانب، وفئة الكومبرادور الواسعة، وعبر نفوذ هذا الرأسمال في الجهاز الإداري والتشريعي المركزي»^(٧). وهكذا كان الفلاح الجبلي يعمل لمصلحة الرأسمال الأجنبي وزبانيته المتمثلة بسماسرته ووكلائه ووسطائه التابعين والطفيليين والمتحكمين باقتصاد جبل لبنان والبقاع إنتاجاً وتسويقاً.

١ - الأدوات الزراعية

لماذا بقيت الأدوات الزراعية في المشرق العربي متخلفة وتُستعمل منذ آلاف السنين؟

(٣) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 12, p.232 et tome 15, p.146.

(٤) قراير (جمع قرقور): وهي كلمة سريانية، تعني الخروف الصغير.

(٥) فؤاد قازان: «الوضع الاقتصادي وتطور البرجوازية...»، «الطريق»، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٦) شاكر الخوري: «مجمع المسرات»، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٧) بدر الدين السباعي: «أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية...»، مرجع سابق، ص ٧.

يرتبط تطور الزراعة في أي بلد من البلدان بالتقنية المستعملة وبتوسع مشاريع الري المختلفة في المدينة والريف. ولكن هذا الأمر لم ينطبق على جبل لبنان والبقاع والمشرق العربي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وطيلة عهد الإنتداب. فلقد نهض الفلاح الريفي بالأرض لوحده وأعطاهها ثمرة جهده الذهني والبدني، وأفنى عمره وعمر أسلافه المتعاقبين في أحيائها واستصلاحها وغرسها بشتى أنواع المزروعات التي تلائم أرضه تربة ومناخاً، وتغذي خزانة الدولة العثمانية ومختلف أجهزتها الإدارية، وتُرضي جشع التجار والسماسرة والبرجوازية الصاعدة من أصحاب المعامل والتجار والمرايين ووكلاء التجارة الأجنبية.

وبالرغم من تعب وكدح الريفي في الجبل والبقاع، يحاول بعض الكتاب والمؤرخين نعتة بالكسل والخمول، محملينه مسؤولية تخلف الزراعة الريفية وأدواتها وعدم اعتماده على الآلات الحديثة التي يستعملها الفلاح الأوروبي في الفترة ذاتها. فيقول إميل خاشو بهذا الصدد: «والعجب كل العجب أن الزراعة اللبنانية لا تزال في طفولتها كما كانت في عهد قدماء المصريين والفينيقيين فترى المحارث الخشبية غير محكمة الصنع تجرّها البقر ولا تكاد تقلب التربة بل تخمش وجهها فقط»^(٨). أما لويس كادرون (Louis CARDON)، فيصف سكة الفلاحة في سورية ولبنان في بداية الإنتداب الفرنسي والموروثة من العهد العثماني بأنها: «محراث بدائي ذات قبضة واحدة مصنوع من الخشب ومشابه للمحراث الذي صُنع واستعمل منذ ثلاثة قرون قبل التاريخ من قبل فلاحي طيبة الفرعونية في وادي النيل»^(٩). ولا يختلف رأي أنيس فريجة في أدوات الفلاح الزراعية عن رأي «خاشو» و«كادرون». فهو يقول: «أما أدوات الفلاحة التي يستعملها الفلاح اللبناني العادي. فلا تختلف عن الأدوات التي كانوا يستعملونها منذ آلاف السنين والتي لها وصف في كتب التوراة. فهناك السكة والبرك والنير والصمد والمَسَّاس والقطريب»^(١٠) وغيرها.

ولكن تناسى هؤلاء طبيعة نظام الاقتصاد الزراعي الذي كان سائداً في الولايات العثمانية وملحقاتها من السناجق والمتصرفيات والأقضية. ذلك النظام الذي يقوم على نهب ثروة الفلاحين وعرقهم ولا يترك لهم إلا ما يسمح بتجديد قواهم الفلاحية

(٨) إميل خاشو: «لبنان نظر في أشغاله...»، «المشرق»، المجلد العاشر، مرجع سابق، ص ٣٧٢.

(٩) Louis CADRON: «Le Régime de la Propriété Foncière en Syrie», Librairie du Recueil Sirey, Paris 1932, p.58.

(١٠) أنيس فريجة: «القرية اللبنانية...»، مرجع سابق، ص ١١٧.

العاملة وبقائهم أحياء. وفي هذه الحالة كيف يمكن لهؤلاء الفلاحين تجديد إنتاجية أراضيهم، وتطوير أساليب الزراعة، واستعمال الأدوات الحديثة والمخصبات اللازمة؟ إذا كانت سرقتهم تبدأ من أصغر تاجر ومرابي في القرية إلى رأس الدولة العثمانية. فلذا، «إن ركود التقنية يعود إلى استغلال الفلاحين السوريين وبؤسهم وليس إلى «جهلهم» كما يزعم العديد من الإقتصاديين البرجوازيين»^(١١).

وهكذا كانت أدوات العمل الزراعية، التي بحوزة الفلاحين المنتجين، أدوات بسيطة لا يتطلب اقتناؤها كلفة باهظة. فعلى سبيل المثال، «كانت قيمة الأدوات المستخدمة في الزراعة والحرف في منشآت زحلة عام ١٨٦٠ تقدر، كمعدل وسطي، بحوالي ٦,٥٪ من قيمة الملكية العامة، في حين وصلت قيمة الودائع النقدية والمجوهرات إلى ١٧٪ والممتلكات المنزلية إلى ٢٦٪»^(١٢). وهذا ما يرجح اهتمام أصحاب الأملاك والأراضي والبرجوازيين الصاعدين بمدخراتهم ورفاهيتهم الظاهرية على حساب تطوير وتحسين إنتاجية الأرض وإقامة مشاريع إقتصادية تساهم في تقدم المجتمع الريفي وتحد من هجرة اليد العاملة. وبذلك أصبحت «الزراعة التي تعتمد على الوسائل البدائية - المحرومة من كل اكتشاف جديد - في خطر بسبب نقص اليد العاملة التي تترك العمل الزراعي بفعل الهجرة»^(١٣)، وحيث لم تعد الأدوات المستعملة تكفي متطلبات معيشة العاملين بواسطتها.

وعلى الرغم من تقنية الأدوات الزراعية المتخلفة، كانت تلك الأدوات تلائم طبيعة أراضي الجبل الزراعية وبعض منحدرات البقاع من حيث نوعية التربة والمساحة المزروعة وجهل الفلاح وطبيعة عمله الزراعي المتنوع. فلقد كان على الفلاح آنذاك القيام بمفرده أو بالتعاون مع أفراد أسرته بكل الأعمال الزراعية من تهيئة التربة وفلاحتها، إلى نكشها ورمي البزور وغرس النصبوب والحصاد والدراسة والتذرية والغريلة وتقليم كروم العنب والزيتون والتوت وجنى المحاصيل المتنوعة. وكل هذه الأعمال، لا تسمح له بالتخصص في العمل كما هو الحال في الزراعة الممكنة^(١٤).

(١١) فلاديمير لوتسكي: «الحرب الوطنية التحررية في سوريا...»، مرجع سابق، ص ٣٤.

(١٢) إيرينا سميليانسكايا: «البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث»، نقله إلى العربية يوسف عطاالله، راجعه وقدم له د. مسعود ضاهر، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث (٥)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٩، ص ٧١.

(١٣) Adel ISMAIL: «Documents...», tome 13, p.375.

(١٤) مسعود يونس: «الملكية والعلاقات العائلية...»، مرجع سابق، ص ٨ - ٩.

بل تتطلب أدوات بسيطة كالمحراث والمحول والرفش والمجرفة والمذراة والمَرَّ (الحبل أو الرفش الموصول بحبل) والمصدر والغربال، والصبورية والقذوم والفراغة، والمهدة، والشاكوش، والمناجل المتنوعة للحصاد والتقليم^(١٥)، وكلها أدوات عمل إفرادية، إلى جانب حيوانات الحراثة والنقل التي كانت وحدها تعين الفلاح في أعماله.

ولعل المحراث الخشبي، كان أهم تلك الأدوات شأنًا، فهذا المحراث نفسه كان مستعملًا في ولايتي بيروت^(١٦) وسورية وجبل لبنان في آن واحد. ولكن تختلف سكته وحيوانات جزه تبعاً لطبيعة الأرض وغنى الفلاح المادي ونوعية التربة المراد حرثها. ففي الأرض الثقيلة والحجرية أو الحصوية، كان الفلاح يستعمل المحراث الذي يجزه ثوران، لأن البقر يشد أكثر ويحافظ على الأدوات المستعملة ولكنه بطيء العمل. أما في الأرض الخفيفة والسهلية، يستعمل الفلاحون المحراث الذي يجزه بغلان، فالبغال أسرع من البقر وتفلح مساحة أكبر، أما الفلاحون الفقراء والمعدمون، فيلجأون إلى استعمال الحمير (الجحاش) ومحراثها الخفيف والقصير^(١٧).

ونتيجة لاستعمال الفلاحين اثنين من الحيوانات في الفلاحة نشأت تسمية

(١٥) سجل رقم ٦٠٥ من سجلات المحاكم الشرعية في دمشق، وثيقة رقم ١١٤، ص ٥٩ - ٦٠؛ وسجل رقم ١٨٨٢/٣، محكمة الشوف المذهبية، مصدر سابق، حكم رقم ١٥، ص ١٥. ومقابلات شفوية مع الشيخ أحمد عطاالله عين داره في ٢٥ نيسان ١٩٩١ ومحسن الصباح دير العشائر في ٢٤ كانون الأول ١٩٩١؛ وبطرس باسيل، مواليد حالات قضاء جبيل ١٩٢٠، جندي متقاعد ومزارع، تاريخ المقابلة، كوسبا في ٢٧ كانون الأول ١٩٨٧.

- المر: هي قطعة من الحديد لها رأس وكف للنقب والنكش الفردي. وللمزيد من التفاصيل عن الأدوات الزراعية القديمة المستعملة في ولاية سورية وجبل لبنان يمكن مراجعة: محمد سعيد القاسمي وجمال الدين القاسمي و خليل العظم: «قاموس الصناعات الشامية»، حققه وقدم له ظافر القاسمي، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٨.

(١٦) أما آلات الحراثة التي تُستعمل في سنجق طرابلس «فهي على حالة بدائية جداً. ومع هذا فقد شرع أرباب الزراعة يستعملون الآن آلة الغربلة وآلة الحراثة ذات السكك العديدة وأخذوا يدركون فائدتها ولم يكن في جميع اللواء قبل خمسة عشر عاماً ولا آلة واحدة للحصاد وفي سنة ١٣٢٩ مالية ابتاع الأهالي أكثر من مائة واحدة منها». - محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك: «ولاية بيروت»، القسم الشمالي: ألوية طرابلس واللاذقية، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(١٧) مقابلات شفوية شخصية مع محمد مصطفى كرنبي والحاج ديب حسن عز الدين (عرسال) في ١٩ نيسان ١٩٩١، ومحمد صالح طليس (بريتال) في ١٩ نيسان ١٩٩١ وحسن محسن مدلج (وادي فعرا) دورس في ١٦ نيسان ١٩٩١.

«الفدان» وهي بالتركية «جفت أي زوج»^(١٨). واستعملت كلمة فدان للدلالة على مساحة معينة من الأرض تتراوح بين الكدنة في اليوم والمساحة السنوية لعمل زوج من الحيوانات.

أما نوع السكة المستعملة في المحراث الخشبي، فهناك: الحديدية الكبيرة للأرض المروية والتربة الثقيلة، وأخرى حديدية صغيرة ذات جسم خشبي للتربة الخفيفة^(١٩). وكان الفلاح الجبلي أو البقاعي يستعمل المحراث ذا السكة الحديدية الطويلة للأرض المروية والتربة الثقيلة، والقصيرة للتربة الرملية الخفيفة.

إذن، كان المحراث الأداة الرئيسة للفلاحة، التي لا غنى عنها في جبل لبنان والبقاع والمشرق العربي آنذاك فعليه تقوم مهمة شق التربة وحرارة الأرض. «فهو آلة خفيفة نسبياً ملائمة لطبيعة الأراضي الجافة واليابسة أو الحجرية. ولحرارة الحقل الضيقة والمدرجة، حيث يسهل حمله ونقله من جلّ إلى آخر بالسرعة المطلوبة»^(٢٠). ولكن خفة وزن المحراث هذا «لا تسمح للسكة بدخول الأرض وشقّها لأكثر من ١٠ - ١٢ سم، وهي لا تنعم التربة إلاّ بسماكة ضرورية لتخزين القليل من مياه الأمطار»^(٢١). فلذلك يلجأ الفلاح الريفي إلى الفلاحات المتكررة خلال الموسم الواحد من شقاق وثناية، وتثليث وتعفير، وكوننة وتشرنة وغيرها. وكل هذه الفلاحات، لا تشق الأرض إلاّ بنسبة ١٢ أو ١٥ سم^(٢٢)، مما يشكل طبقة صلبة عازلة لحرارة الشمس «يصعب على مياه الأمطار اختراقها وعلى النباتات التغذية منها، لذا كان المردود عادة بالغ الهزال»^(٢٣).

وفي الأماكن الضيقة التي لا تصلها سكة المحراث الخشبي، كان الفلاح يستعمل لعزق التربة ونكشها، المَرّ والرفش والمعول بالعصاة الخشبية والمجرفة

(١٨) سالنامه ولاية سورية سنة ١٢٩٨هـ، ١٨٨١م، ص ٢٥٧.

(١٩) محمد سعيد القاسمي، وجمال الدين القاسمي و خليل العظم: «قاموس الصناعات الشامية»، مرجع سابق، ص ٩٥ - ٩٦ (باب حرّاث).

(٢٠) Dominique CHEVALLIER: «La Société du Mont Liban à l'époque de la Révolution Industrielle en Europe», Librairie Orientaliste, Paul Geuthner, Paris 1971, p.141.

(٢١) Louis CADRON: «Le Régime de la Propriété...», Op. Cit., p.58.

(٢٢) C. Noël MEATRACCI: «La Syrie Contemporaine», Op. Cit., p.84.

(٢٣) مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ - ١٩٢٦»، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤، ص ٢٤٧.

وغيرها^(٢٤). وكانت هذه الأدوات تستعمل في نقب^(٢٥) الأراضي الزراعية وقلبها عميقاً. وتساعد في تهيئة التربة لزراعة الخضار والبقول، والتبغ ولا سيما في صنع أحواضها ومسابكها وأثلامها، أو للقضاء على البور (قطع البورة) في المحلات التي لا تصلها سكة المحراث الخشبي في أثناء الفلاحة.

ولكن هذه الأدوات، لم تكن تقوم مقام المحراث، فطبيعة أرض الجبل واتساع الرقعة الزراعية في البقاع، وفقر الفلاح الريفي إجمالاً، لا توافقها سوى «الفلاحة بالعود والسكة قليلاً للمصاريف، لأن دونم الأرض وهو عبارة عن بذار مُدّ تقريباً يلزم لأجل حفره بالمَرّ على الأقل اثنا عشر فاعلاً فهذا يفلحه الفدان في أقل من يوم واحد»^(٢٦). أي بأقل من ثلث كلفة المالك الذي يستعمل المَرّ، لأن متوسط أجره الفاعل اليومية في النكش، كانت عام ١٨٩٠م حوالي ستة قروش، وأجرة الفلاحة اليومية ١٨ قرشاً، فتكون كلفة النكش حوالي ٧٢ قرشاً ونسبة الفلاحة إلى قيمة كلفة النكش ٢٥٪ أي الربع. وعندما ارتفعت أجره فاعل النكش إلى عشرة قروش ١٩١٠ - ١٩١٤، أصبحت أجره يومية الفدان في الفلاحة ٣٣ قرشاً وثلث، أي بنسبة ٢٧,٧٥٪ من كلفة ما تستهلكه هذه الحقل لو نكشت بالمَرّ (١٢ عاملاً في اليوم)^(٢٧). وهذا ما يبرر استعمال المحراث الخشبي الأقل كلفة والأسرع عملاً.

أما الحصاد فكان «يجري بطريقة يدوية بواسطة المنجل والسكين، والدرس بدراسة يدوية أو نورج خشبي»^(٢٨). والنورج أو المورج هو «كناية عن لوحين أو ثلاثة ألواح من خشب الصنوبر العتيق الملقش. ثم أنهم يحفرون في أسفل الألواح نقرأ يدخلون فيها قطعاً من حجر الصوان أو الحجر البركاني الخشن... وبعضهم يضعون قطعاً من حديد ذات وجه خشن أو مسنن لكي يقطع القش إلى قطع

(٢٤) مقابلات شفوية شخصية مع الشيخ أحمد عطاالله، عين دارة في ٢٥ نيسان ١٩٩١، وعبدالكريم يوسف الحجيري، عرسال في ٦ نيسان ١٩٩١، وبطرس باسيل، كوسبا في ٢٧ كانون الأول ١٩٩١.

(٢٥) نقب الأرض: وهي أن يقلب الفلاح تربة الأراضي السليخة والقلع قلباً جيداً بعمق يتراوح بين ٦٠ و٧٥ سم وأحياناً إلى متر واحد. ويبني للأراضي المنقوبة الجدران ويغرسها بالتوت والأشجار. أنيس فريحة: «القرية اللبنانية...»، مرجع سابق، ص ١١٤ و ١١٥.

(٢٦) بشاره نحول: «كتاب منتخبات الصناعة في فن الزراعة»، الجزء الأول والثاني، المطبعة الأدبية، بيروت ١٨٨٤، ص ٣٠.

(٢٧) عبدالله سعيد: «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية...»، مرجع سابق، ملحق رقم ٦. ص ٢٩٥.

(٢٨) فلاديمير لوتسكي: «الحرب التحررية...»، مرجع سابق، ص ٣٤.

صغيرة^(٢٩) أي التبن. هذا في بعض مناطق جبل لبنان التي تكثر فيها أشجار الصنوبر، أما في المناطق الخالية من هذه الأشجار كالبقاع ودمشق كان المورج يصنع من خشب اللزاب أو السنديان أو التوت.

وكان الفلاح، عندما يحصد زرعه بالمناجل المتنوعة والمتناسبة مع طبيعة أرضه ونوعية الزرع^(٣٠)، يكّس المحصول أغماراً وحزماً على الأرض السليخ، ثم ينقلها على ظهره أو ظهور دوابه إلى البيدر. وتترك بعدها الحزم حتى تجف ويحين موعد دراستها على المورج الذي كانت تجره البقر أو البغال أو الكدش. وكان المزارعون يفضلون اقتناء الكدش للدراسة لأنها أشد بأساً وجلدأ وقوة في الدراسة والدوران على أرض البيدر^(٣١).

ولم تكن أدوات التذرية بأفضل حال من أدوات الحرث والحصاد. فاستعمل الفلاح الريفي المذراة اليدوية، وهي «شوكة خشبية كبيرة يأخذ الفلاح بها مقداراً من التبن ويرميه في الهواء فتطير العصافات الدقيقة إلى مسافات بعيدة... أما التبن (القش الغليظ) فيسقط في أرض البيدر. وأما الحب فيقع عند رجلي المذري^(٣٢). وبعد التذرية تنقل الغلة والتبن إلى منازل الفلاحين وشركائهم من المالكين أو إلى السوق المحلي للمقايضة بها ولإيفاء الديون وتسديد مبرمتها وأعشارها.

ويطحن الفلاح حبوبه في مطحنة القرية أو القرى المجاورة لمجاري الأنهار. وهي كناية عن مطحنة بدائية تعمل بقوة المياه، وقوامها حجران أسطوانيان متلاصقات لطحن الحبوب^(٣٣). وفي أغلب الأحيان كان الفلاحون يستعيضون عن المطحنة

(٢٩) أنيس فريجة: «القرية اللبنانية...»، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٣٠) لقد عرفت متصرفية جبل لبنان وبعض مناطق البقاع عدة أنواع من المناجل منها: المنجل الكبير ذات القبضة الخشبية للحصاد في الحقول الواسعة، ويسمى أحياناً «الديمرح»، لأن ضربته تحصد حزمة أو حمل رجل، و«الحالوش»، وهي منجل وسط، ثم «القالوش» وهي منجل صغير للأماكن الحجرية، و«الزابورة»، وهي منجل صغير جداً لتقليم أغصان الكرمة والفاكهة. مقابلات شخصية شفوية: مع بطرس باسيل، كوسبا في ٢٧ كانون الأول ١٩٨٧، والشيخ أحمد عطاالله، عين دارة في ٢٥ نيسان ١٩٩١، ومحسن الصباح، دير العشائر في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠. ومسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي...»، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٣١) مقابلة شفوية مع شبلي آغا العريان، راشيا في ٢٥ كانون الأول ١٩٩٠ م.

(٣٢) أنيس فريجة: «القرية اللبنانية...»، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٣٣) سجل رقم ٦٠٥ من سجلات المحاكم الشرعية في دمشق، وثيقة رقم ٣٢، ورقة ٨ - ٩؛ وسجل رقم ١٨٨٢/٣، محكمة الشرف المذهبية في بيت الدين، مصدر سابق، حكم =

«بالجاروش» أو المجرش اليدوي^(٣٤)، لكسر وجرش البرغل والقمح والعص والذرة.

وهكذا كان الفلاحون يمتلكون أدوات عمل بسيطة توافق وضعهم الإقتصادي، وتلائم طبيعة أراضيهم السليخية والمشجرة، ولا يتطلب صنعها وأقتناؤها جهداً كبيراً وكلفة باهظة. وهي امتداد لقوة عملهم الإفرادية والجماعية. وعلى سبيل المثال، بلغ ثمن الصمد (المحراث)، عام ١٩١١م، في الشوف حوالي ٦ بشالك، أي ١٨ قرشاً، بينما كانت أجرة الفاعل في النكاش تسعة قروش، ويوم الفلاحة (الكدنة) ٣٣ قرشاً وثلاث^(٣٥).

٢ - الأوزان والمكاييل

ترتبط الأوزان والمكاييل ارتباطاً وثيقاً بطبيعة السوق التجارية وأنواع المحصولات الزراعية وعقلية الفلاح الريفي ومستوى تفكيره وعلمه وثقافته. فكان الفلاح في جبل لبنان والبقاع، يأنف من القضايا المعقدة في تقدير إنتاجه الزراعي والمقايضة بمنتجاته والمتاجرة بها. ويسبب جهله القراءة والكتابة والعمليات الحسابية المعقدة، فضل التقدير التقريبي بدلاً من الموازين. وكان «يستعمل للحبوب مكاييل من خشب أو من صفائح الحديد... أما السوائل فيستعمل لها مكاييل من قصدير أو تنك أو نحاس أو حديد أو ألمنيوم من أشكال مختلفة»^(٣٦).

ولقد «كانت المكاييل وثيقة الإتصال بأدوات العمل والنقل ونوعيتها لدى الإنسان والحيوان، كما ترتبط أسماؤها بالحبوب والحيوانات المستخدمة في الزراعة

= رقم ٢٤٩، ص ١٢٢. (إن المطاحن عدة أنواع تبعاً لأحجارها، فهي بحجر واحد أو بإثنين أو بثلاثة أو أكثر...).

(٣٤) الجاروش أو المجرش هو «طاحونة صغيرة على اليد، يتألف من حجرين صلبين من الحجارة البركانية السوداء. الحجر الأعلى مثقوب ثقباً قطره ٦ - ٧ مستديرات ليدخل وتد مركز في الحجر الأسفل ولكي يوضع فيه القمح». أنيس فريحة: «القرية اللبنانية...»، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٣٥) دفتر حساب الشيخ ملحم تقي الدين، بعقلين، مصدر سابق، ص ٢.

(٣٦) HAUT COMMISSARIAT de la République Française en Syrie et au Liban, Offices d'Intérêt Commun: «Instructions sur l'Application du Système Métrique Décimal...», op. cit, p. 2.

ويراجع أيضاً: «الدمستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٥١٨.

وتتكيف طبقاً لطبيعة المنتجات الزراعية والضرورات الاقتصادية والاجتماعية. ففي مجتمع كان القمح أساس الاقتصاد فيه، كانت «القمحة» تعتبر الوحدة الصغرى^(٣٧) في الأوزان والعيارات المستعملة للأشياء الثمينة كاللؤلؤ والذهب ونحوهما. وفي هذه الحالة كانت كل ٤ قمحات تساوي قيراطاً واحداً (٠,٢ غرام) ووزن ١٦ قيراطاً تساوي درهماً (٣,٢٠٧ غرام)، وكل درهم ونصف تساوي مثقالاً (٤,٨١ غرامات) وكل مئة مثقال تساوي شاكية (٤٨١ غراماً)^(٣٨).

وفي حين لم تُستعمل القمحة أو الحبة في الأشياء غير الثمينة، كالمنتجات الزراعية والحديد والرصاص، وغيرها، اعتبر الدرهم وحدة الوزن الأساسية. وأرتبطت به الأوزان التالية^(٣٩):

الدرهم = ٣,٢٠٧ غرامات. الأوقية = ٦٦,٦٦ درهماً = ٢١٣,٦٦ غراماً^(٤٠).
الأقة = ٦ أواق (واق) = ٤٠٠ درهم = ١,٢٨٢ كلغ.
الرطل = أقتين = ١٢ أوقية = ٨٠٠ درهم = ٢,٥٦٤ كلغ؛ الوزنة = ٥ أرطال = ١٠ أقات = ٦٠ أوقية = ٤٠٠٠ درهم.
القنطار الجديد = ١٠٠ رطل = ٢٠٠ أقة = ٨٠٠٠ درهم^(٤١) = ٢٥٦,٤ كلغ.

(٣٧) مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي...»، مرجع سابق، ص ٢٤٨.
(٣٨) المعلم بطرس البستاني: «كتاب كشف الحجاب في علم الحساب»، مرجع سابق، ص ٨٦. و«سلسلة ولاية سورية، سنة ١٢٩٩هـ / دفعة ١٤، ١٨٨٢م، ص ٢٨٦؛ سنة ١٣٠٠هـ، ص ٣٠٨»
(٣٩) المعلم بطرس البستاني: «كتاب كشف الحجاب في علم الحساب»، مرجع سابق، ص ٨٧. و«سلسلة ولاية سورية، سنة ١٢٩٩هـ، ص ٢٨٦ و ٢٨٧؛ سنة ١٣٠٠هـ، ص ٣٠٨ و ٣٠٩»
وشارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٦٨٧ - ٦٨٨.
وللمزيد من التفاصيل عن اختلاف الموازين والمكاييل وأحكامها يمكن مراجعة: مؤلف مجهول: «رسالة في الدرهم والأوزان»، مخطوطة رقم ١٠٣٢٧، مكتبة الأسد الوطنية - دمشق، تاريخ النسخ سنة ١٣٠٥هـ، عدد أوراقها ثلاثة. وفالتر هنتس: «المكاييل والأوزان الإسلامية...»، مرجع سابق، وصفر يوسف صقر: «تاريخ بجة وأسرهما في لبنان وبلاد الغتراب»، الطبعة الأولى، دار عشتار، بيروت ١٩٨٦م، ص ٤١٠ - ٤١١. و:

- Joseph ABOU NOHRA: «Contribution à l'Etude du Rôle...», op. cit., p.536-542.

(٤٠) كانت الأوقية المقدسية والنبلسية والحمصية تساوي ٦٦,٦٦ درهماً، والرطل يساوي ٨٠٠ درهم. وهذه الأوقية والرطل، كانا أكثر استعمالاً في جبل لبنان وولاية سورية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وليس الرطل الدمشقي القديم الذي كانت زنته ٦٠٠ درهم وأوقيته ٥٠ درهماً، أما الرطل البيروتي والحلبّي والحموي، فكانت زنته ٧٢٠ درهم وأوقيته ٦٠ درهماً. مؤلف مجهول: «رسالة في الدرهم والأوزان»، مصدر سابق، ص ٣.

(٤١) كان القنطار القديم يزن ٤٤ أقة تركية، أما الجديد بعد عام ١٨٦٩م، أصبح وزنه ٢٠٠ أقة =

وهكذا كانت وحدة الوزن الأساسية في جبل لبنان والبقاع، الأقة وأجزائها الدرهم والأوقية، وأضعافها الرطل والقنطار^(٤٢)؛ وكانت زنة الأقة في جبل لبنان ٤٠٠ درهم، أو ١,٢٨٢ كلغ باعتبار وزن الدرهم حوالي ٣,٢٠٧ غرامات^(٤٣). ويساوي الرطل الجبلي أقتين والقنطار ٢٠٠ أقة أو ١٠٠ رطل، أي حوالي ٢٥٦ كلغ باعتبار كل مئة كلغ تساوي ٣٩ رطلاً في الجبل وليس أربعين رطلاً على أساس زنة الرطل ٢,٥٠ كلغ^(٤٤). وبلغ الرطل الجبلي والبقاعي ١٢ أوقية وليس ١٣ أو ١٥ كما يعتبرها لاترون (André LATRON)^(٤٥)، ويزن الكيلو الأسطنبولي خمس أوقيات. ولكن رغم هذه القواسم المشتركة بين هذه الأوزان، كان الرطل يختلف باختلاف مناطق الجبل والبقاع، فالرطل العرسالي (نسبة إلى قرية عرسال في شمال شرقي بعلبك) يساوي رطل ونصف من الرطل البعلبكي^(٤٦)، والرطل الجبلي في وزن ورق التوت يساوي ٣ أرطال شامية فقط^(٤٧). وبسبب اختلاف وزن الرطل حسب المناطق

= في كل من سناجق الشام، وبيروت، وطرابلس الشام، واللاذقية، وجما وحران، بينما أصبح وزنه في سنجق بلقا حوالي ٢٢٥ أقة. سالنامه ولاية سورية، سنة ١٢٩٨هـ، ١٨٨١م، ص ٢٥٧.

(٤٢) دفاتر حسابات حاصلات وقف المدرسة الدرزية في عبيه، مصادر سابقة، الدفتر (١)، ص ١ - ١٤؛ و(٢)، ص ١ - ٥٥؛ يراجع وثيقة نموذج منه رقم ١٤. ومقابلات شفوية مع: حسن عبدالله الأحمدية (صوفر) ٢٠ آذار ١٩٩١، وعلي ضاهر سعيد (مكسة) ١٠ تموز ١٩٩٠، ومحسن الصباح (دير العشائر)، في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠، وبطرس أسعد جبرائيل (اجدبرا) ٢٧ كانون الأول ١٩٨٤. وسالنامه ولاية سورية، سنة ١٢٩٩هـ، ص ٣٨٦ و ٣٨٧، وستة ١٣٠٠هـ، ص ٣٠٨ و ٣٠٩. وخليل فتال (كنشليار دولة النمسا في دمشق): «نظر في حركة دمشق التجارية سنة ١٩١٢»، مقالة منشورة في مجلة «المشرق»، المجلد ١٧، سنة ١٩١٤، ص ٣٧٣ - ٣٧٥. وفالترهتس: «المكاييل والأوزان الإسلامية...»، مرجع سابق، ص ١٩.

(٤٣) يعتبر القنصل الروسي بتكوفيتش أن الدرهم يساوي ٤ غرامات وليس ٣,٢٠٧ غرامات، وعندها يصبح وزن الأقة ٦٠٠ غرام والرطل ٣,٢٠٠ كلغ والقنطار ٣٢٠ كلغ. قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ١٠٥.

(٤٤) مقابلة شفوية شخصية مع حسن عبدالله الأحمدية، صوفر في ٢٠ آذار ١٩٩١.

(٤٥) André LATRON: «La Vie Rurale...», Op.Cit., p.8 et 9.

(٤٦) مقابلة شفوية مع عبدالكريم يوسف الحجيري، في ٦ نيسان ١٩٩١ ومحمد مصطفى كرني، وديب حسن عز الدين (عرسال) في ١٩ نيسان ١٩٩١.

(٤٧) دفاتر حسابات حاصلات وقف المدرسة الدرزية (عبيه)، مصادر سابقة، دفتر (١)، ص ٢٣؛ وثيقة (١٤). والأمير موريس شهاب: «دور لبنان في تاريخ الحرير»، مرجع سابق، ص ٦٤.

والمواد الزراعية، اختلف وزن القنطار من منطقة إلى أخرى حتى تراوح وزنه من ٢٣٠ إلى ٢٦٠ كلغ^(٤٨).

ولقد كانت هذه الأوزان الأساس بالنسبة للسوائل كالزيت والحليب واللبن والدبس والخمرة، أو بالنسبة لبعض النواشف كالحرير والتبغ والفواكه والخضار والحطب والكلس والفحم، أو اللحوم والرز والسكر والملح والطحين والبرغل وغيرها^(٤٩). أما الحبوب كالحنطة والشعير والقطاني والذرة والزيتون فكانت وحدات كيلها الأساسية في معظم مناطق جبل لبنان والبقاع المُدّ، والشنبل في قضاءي البترون والكورة في شمال متصرفية جبل لبنان القرييين من مدينة طرابلس وسهل عكار.

وحاولت الدولة العثمانية توحيد الأوزان والمكاييل على أراضيها، فأصدرت لهذه الغاية في ٢٤ أيلول ١٨٦٩م، «قانون المساحات والميزان والكيلول الجديدة»^(٥٠). ولقد اعتبرت بموجبه اللتر وحدة لكيل السوائل والحبوب، والكيلوغرام والدرهم والأوقية وحدات لقياس الأوزان (المادتين الخامسة والسادسة). ومنذ آذار ١٢٩٠ ماثية (مالية)، ١٨٧٤م، منعت إدارة المالية العثمانية استعمال الموازين والمكاييل القديمة كالمُدّ والشنبل والكيل والحمل وغيرها (المادتين ١١ و ١٢ من القانون نفسه)^(٥١). وفرضت على المواطنين في ولاياتها استعمال الدرهم الإشاري بقيمة غرام واحد بدلاً من ٣,٢٠٧ غرامات، والأقة الإشارية بقيمة ١٠٠٠ غرام أو كيلوغرام واحد بدلاً من ١٢٨٢ غراماً^(٥٢). وذلك دون أي تعديل في سعر الأقة، مما أدى إلى خسارة الفلاحين وتمردهم ورفضهم قبول المكاييل الجديدة والإبقاء على مكاييلهم وأوزانهم القديمة المألوفة لديهم كالمُدّ والشنبل والكيل والطّبة والمسحة والتكة والغرارة والحمل، والأقة زنة ١,٢٨٢ كلغ.

وكان المُدّ كوحدة كيل وأستيعاب وليس كوحدة وزن، يختلف وزنه باختلاف

(٤٨) Mounir ISMAÏL: «Le Liban sous les Mutasarrifs, Situation Intérieure et Politique (غير منشورة)», thèse de Doctorat d'Etat, Solbonne, Paris 1978, p.580.

(٤٩) دفاتر حسابات حاصلات وقف المدرسة الدرزية في عبيه، مصادر سابقة، دفتر رقم ٢، ص ٥٦ - ٨٩. ودفتر حسابات وقف مدرسة سيدة النصر كفيفان، مصدر سابق، ص ٣١ و ١٠٥. وجان نخول: «مدرسة دير مار يوحنا مارون...»، مرجع سابق، ص ١١٧ - ١٢٦.

(٥٠) «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٥٠١. وسالنامة ولاية سورية، سنة ١٢٩٩هـ، ص ٣٨٧؛ وسنة ١٣٠٠هـ، ص ٣٠٩.

(٥١) «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٥٠١ و ٥٠٢.

(٥٢) المصدر السابق، ص ٥٠٤. و André LATRON: «La Vie Rurale...», op. cit., p.27.

المواد الزراعية والمناطق الجبلية والبقاعية. فمُدّ الشعير أخف وزناً من مُدّ القمح، ومُدّ القمح السلاّموني الجبلي أخف وزناً من القمح الحوراني أو البقاعي، لأن حبّ القمح الحوراني أو البقاعي أصغر حجماً من السالّموني^(٥٣). ومُدّ الزيتون أخف وزناً من القمح والشعير والعدس والذرة، ويصل وزنه إلى ١٣ - ١٤ كلغ للحبّ العادي ليرتفع إلى ١٥ كلغ لثمرة الزيتون الصغيرة^(٥٤). ويوضح الجدول رقم (١٤) صورة اختلاف وزن المُدّ تبعاً لنوعية المزروعات في بعض قرى البقاع وجبل لبنان على سبيل المثال لا غير.

وهكذا يتبيّن أنّ مُدّ الحوراني أو البقاعي، كان وزنه ٢٠ كلغ في كل المناطق الجبلية والبقاعية تقريباً، والسالّموني ١٨ كلغ أو ٧ أربطال جبليّة، والرطل الجبلي يزن ٢,٥٦٤ كلغ. ويظهر الفرق واضحاً بين وزن مُدّ القمح والشعير الذي يصل وزنه إلى ١٤ كلغ كأدنى حد وإلى ١٧ كأقصى وزن. وتراوح مُدّ العدس من ١٥ كلغ في عرسال إلى ٢٢ كلغ في دير العشائر، والكرسنة من ١٦ كلغ في راشيا إلى ٢٣ كلغ في دير العشائر، و٢٠ كلغ في كل من منطقتي قب الياس ومكسبة المتجاورتين. أما الذرة لأن حبّها كبير الحجم فيتراوح وزن المُدّ منها بين ١٥ كلغ في مكسبة البعلية، و١٨ كلغ في دير العشائر المروية. كما يخضع وزن المُدّ إلى كمية مياه الري ومدى تعرّض المحصول لأشعة الشمس فيخف وزنه. ولكن تبقى ملاحظة هامة، أن الفلاحين والمزارعين كانوا يعتبرون المُدّ وحدة كيل وليس وحدة وزن، فلذلك لم يهتموا بوزنه، فيتبادلون محصولهم على أساس الكيل، مما لفت نظر التجار الذين أخذوا يصطحبون معهم مُدّهم الكبير إذ يزيد بحوالي كيلو غرام إلى كيلو غرامين إثنين عن وزن مُدّ الفلاحين^(٥٥).

ويقسم المُدّ إلى ثلاثة مكاييل فرعية هي: الثمن ١/٨ أو الثمينة، وكانت أصغر وحدة كيل للحبوب، وهي الكيلة الأساسية المتوجب استعمالها في المبادلات

(٥٣) مقابلات شفوية مع علي أحمد مهنا، (راشيا في ١٥ أيار ١٩٩١)، ومصطفى محمد الحاج

سليمان، بدنايل في ١٩ نيسان ١٩٩١، وعلي ضاهر سعيد، مكسبة في ١٠ تموز ١٩٩١،

(٥٤) مقابلة شفوية وردت في سياق البحث مع حسن عبدالله الأحمدية، صوفر في ٢٠ آذار ١٩٩١، وجبران سليم جبور، كفرحاتا في ٣٠ حزيران ١٩٩١.

(٥٥) مقابلة شفوية مع محسن الصباح (دير العشائر) في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠، وبديعة القنطار (الشبانية من مواليد دير العشائر) في ١٥ حزيران ١٩٩١.

ملحق رقم (١٤)

جدول مقارنة وزن المعد في بعض قرى البقاع وجبل لبنان^(٥٦)

النوع بالمعد	المنطقة	راشيا	دير المعائر	حرسا	بريتال	بنتايل	قب الياس	مكة	الجرد (صوف)	الثوب	الشعار
القمح الحوراني أو البقاعي		٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠		١٨	٢٠	-	-
القمح السالموني		١٨	-	-	-	-	-	-	١٨	١٨	١٨
الشعير		١٤	١٧ - ١٥	١٥ - ١٤	١٧ - ١٦	١٥	١٥	١٥	١٢	١٢ - ١٥	١٦ - ١٥
المدس		١٦	٢٢ - ٢١	١٥	٢١ - ٢٠	-	٢٠	٢٠	٢٠	١٨	١٩
الكرسنة		١٦	٢٣	-	-	-	٢٠	٢٠	-	-	-
اللدرة		-	١٨	-	-	-	١٨	١٥	-	-	-

(٥٦) مقابلات شفوية مع: علي أحمد مهنا (راشيا)، وشبلي آغا العريان، ومحسن الصباح (دير المشائر)، ومحمد صالح طليس، وعلي ملحم الطفيلي (بريتال)، ومحمد مصطفي كرنبي وديب حسن عز الدين وعبدالكريم يوسف الحجيري (عرساك)، ومصطفى محمد الحاج سليمان (بنتايل)، وعلي ضاهر سعيد (مكة) و(قب الياس)، وحسن عبدالله الأحمدية (شارون - صوف)، ودفتر المدرسة الداوية، مصافر سابقة.

التجارية والمقايضة والمقاسمة على البياض، ثم الربعية أو ربع المُدّ، والنصفية أو نصف المُدّ^(٥٧).

أما أضعاف المُدّ فكانت: الهواية تساوي مُدّين، والعلبة مقدارها ٣ أمداد أو نصف كيل، والصاع يساوي ٤ أمداد، والكيل مقداره ٦ أمداد أو علبتان، والعذيلة ٧ أمداد، والغرارة تعادل ١٢ كيلاً أو ٧٢ مُدّاً^(٥٨).

وفي قضاء الكورة والبترون، أستعمل الفلاحون، لقربهم من سنجق طرابلس، وسوق المدينة التجاري، الطّبة والتكة والشنبل. وكان وزن الطّبة أو تنكة القمح حوالي ٦ أرطال، أي أقل برطل واحد عن وزن المد الجبلي، والشنبل بمثابة عشر طبات أو تنكات، أو حوالي ٥٦ إلى ٦٠ رطلاً، ولكن المتداول فعلياً في نهاية المتصرفية كان حوالي ١٢٥ كلغ في قضاء الكورة^(٥٩).

وكالمُدّ يختلف وزن شنبل القمح عن الشعير والعدس والزيتون وغيرها من المحصولات الزراعية، أو باختلاف المناطق في جبل لبنان وولاية بيروت وشمال سورية. ففي حين استعمل في جبل لبنان بين ٥٠ و ٦٠ رطلاً وكمعدل وسطي ٥٥ رطلاً أو ١٣٧,٥ كلغ (الرطل = ٢,٥ كلغ) أو ١٧٥ ليتر (١٤/٣ الهكتوليتري) أي

(٥٧) مقابلات شفوية وردت في سياق البحث، مع شبلي العريان وعلي أحمد مهنا (راشيا)، محسن الصباح (دير العشائر)، ومصطفى محمد الحاج سليمان (بدنايل)، ومحمد مصطفى كرنبي وديب حسن عزي الدين وعبدالكريم يوسف الحجير (عرسال)، محمد صالح طليس وعلي ملحم الطفيلي (بريتال)، حسن عبدالله الأحمدية (شارون - صوفر).

(٥٨) المقابلات الشخصية الواردة أسماء أصحابها سابقاً. ودفاتر حسابات حاصلات وقف المدرسة الدرزية، مصادر سابقة، دفتر رقم (١)، ص ١ - ٢. ملاحظة: في ظل دولة الانتداب على سوريا ولبنان جرت معادلة المد وأجزائه وأضعافه بالكلغ على النحو التالي:

- الثمنية: ١/٨ المد وعلامتها (.) وزنها ٢,٢٥ كلغ في الجبل و ٢,٥٠ كلغ في البقاع.

- الربعية: ١/٤ المد أو ٤,٥٠ كلغ في الجبل و ٥ كلغ في البقاع وعلامتها (/).

- المد ويساوي ١٨ كلغ في جبل لبنان و ٢٠ كلغ في البقاع.

- الكيلة وتساوي مُدّين أو ٣٦ كلغ؛ الشنبل = ٣ كيلات أو ١٠٨ كلغ؛ الغرارة وتساوي ١٢

كيلة أو ٤ شنابل أو ٤٣٢ كلغ. André LATRON: «La Vie Rurale...», op. cit., p.8. و et

Noël MEASTRACCI: «La Syrie Contemporaine», op. cit., p.94. ومسعود ضاهر: «تاريخ

لبنان الاجتماعي...»، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٥٩) مقابلات شفوية مع: بطرس أسعد جبرائيل (اجدابرا) في ٢٧ كانون الأول ١٩٨٤، وجبران

سليم جبور (كفرحاتا) في ٣٠ حزيران ١٩٩١، وأحمد ملحم ملحم (اجدعبرين)، مدرّس

كتاتيب سابق، شيخ دين، تاريخ المقابلة ١٥ تموز ١٩٩١.

حوالي ١٣٥,١٣ كلغ^(٦٠)، استعمله لاترون (André LATRON) وشارل عيساوي بوزن ١٠٠ - ١٥٠ كلغ للشنبل الصغير أي نصف حمل جمل، ومن ٢٠٠ إلى ٢٦٠ كلغ للشنبل الكبير أو حمل الجمل، ولكنهما اعتبرا الشنبل المُستعمل على نطاق واسع بوزن ٤٥ أقة أو ٦٠ كلغ^(٦١).

ولقد نُبّهت مجلة الأحكام العدلية الصادرة عام ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م، إلى اختلاف أوزان مكاييل الحبوب تبعاً لتنوعية المواد الزراعية، بحيث «أن الخمسة أكيال من الشعير أخف من الخمسة أكيال من الحنطة... لأن ثقل خمسة أكيال حنطة أعظم من ثقل خمسة أكيال شعير...»^(٦٢). وهذا الاختلاف في أوزان المكاييل كان يعيها الفلاحون في جبل لبنان والبقاع وولايتي بيروت وسورية. فلذلك أحجموا عن استعمال المكاييل والأوزان العثمانية الأعشارية الجديدة المستمدة من النظام المتري الأوروبي، وأبقوا على استعمال المكاييل المألوفة لديهم كالمُدّ والشنبل والجفت والكيلّة العثمانية.

وبالرغم من محاولة الدولة العثمانية في توحيد الأوزان والمكاييل على أراضيها، استمرت هذه المكاييل والأوزان تختلف باختلاف المواد الزراعية. ففي حين كانت كيلّة القمح - شبه الرسمية العثمانية التي تستوفي الدولة على أساسها الأعشار، وتجري الإحصاءات اللازمة للتصدير والإستيراد - تساوي سنة ١٨٨١م، ٢٤ أقة أو ٣٠,٧٥ كلغ، في كل من سناجق الشام وبيروت وطرابلس وعكا واللاذقية وحوران؛ كان وزنها في سنجق حماه ٧٧,١٥ أقة، وفي سنجق بلقا ٢٢,٥ أقة^(٦٣).

(٦٠) Adet ISMAIL: «Documents...», tome 12, p.354. وبشارة نحول: «كتاب منتخبات الصناعة في فن الزراعة»، مرجع سابق، ص ٣٤ - ٣٥.

(٦١) André LATRON: «La Vie Ruale...», op. cit., p.9-11 et 25-27. وشارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهلّال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٦٢٢ و ٦٨٩. وبعض الباحثين غالي في تقدير وزن الشنبل أو حجمه حتى وصل إلى ٦ و ٩ أمداد ١٨٦ كلغ عند الأب مارون كرم أو ١٨ مُدّاً أي ٣٦٠ كلغ عند إبراهيم الأسود (دليل لبنان)، أو انخفض إلى ٢٢,٥ أقة أو ١١,٢٥ رطلاً، أو ٢٨,١٢٥ كلغ عند محمد فريد بك ومحمد بهجت بك. الأب مارون كرم: «قصة الملكية في الرهبانية المارونية»، الطبعة الأولى، دار الطباعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٢، ص ١٨٥. وإبراهيم الأسود: «دليل لبنان»، مرجع سابق، ص ٣٣٦. ومحمد فريد بك ومحمد بهجت بك: «ولاية بيروت - القسم الشمالي»، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(٦٢) سليم بن رستم باز: «شرح المجلة»، مصدر سابق، (المادة ٥٩٥)، ص ٣٠١.

(٦٣) سالنامه ولاية سورية، سنة ١٢٩٨هـ، ١٨٨١م، ص ٢٥٧.

وفي سنة ١٩١٢م، استبدلت الدولة العثمانية الكيلة بالجفت (والجفت في اللغة التركية القديمة يعني الزوج والإثنين من الشيء). فكان جفت القمح يزن ٣٣ كلغ، والشعير والذرة ٢٧ كلغ، أما جفت العدس فيساوي وزنه ٣٥ كلغ لأن أثقل وحبّه أصغر من القمح والذرة والشعير^(٦٤).

ولكيل الزيت، كان الجبليون يستعملون القلّة في الكورة والبترون التي تساوي تنكتين أو ١٣ رطلاً، والتنكة ٧ أرطال إلا أوقيتين؛ والجزّة تساوي نصف قلة أو ٦ أرطال ونصف الرطل في شمال جبل لبنان^(٦٥) و٤,٥ إلى ٥ أرطال في الشويفات والشحار^(٦٦).

وهكذا كثرت الأوزان والمكاييل وتعدّدت حتى احتار الريفي في اختيارها وأستعمالها، ففضّل الإبقاء على قديمه، وأستعمال المكاييل لأنها الأسهل والأسلم بنظره لتبادل إنتاجه، ووفر أستعمال الموازين للأشياء الثقيلة غير الضرورية في معاملاته التجارية كالخطب والفحم والكلس والجزّة والتبن وغيرها.

٣ - تسويق الإنتاج الزراعي

لم تعرف متصرفية جبل لبنان ومناطق البقاع النشاط التجاري الواسع، بل أقتصر هذا النشاط على تبادل المنتوجات الزراعية الفائضة عن الاستهلاك المحلي للأسرة الفلاحية. «وإنّ قسماً كبيراً من هذه المحاصيل الزراعية كانت تباع

(٦٤) خليل فتال: «نظر في حركة دمشق التجارية سنة ١٩١٢»، مجلة «المشرق»، المجلد ١٧، مرجع سابق، ص ٣٧٥؛ ويعتبر فالترهتس أن الكيلة العثمانية، كانت تساوي ٢٠ إلى ٢٢ أقة ووزنها ٢٥,٢٥٦ كلغ قمحاً أو ما يقارب ٢٢,٢٥ كلغ شعيراً، في حين قدرها بشاره نحول بهكتولتر (٧٧,٢١٨) أو ست أقات. فالترهتس: «المكاييل والأوزان الإسلامية...»، مرجع سابق، ص ٧٢. وبشارة نحول: «كتاب منتخبات الصناعة في فن الزراعة»، مرجع سابق، ص ٦١.

(٦٥) مقابلات شفوية مع: أحمد ملحم ملحم (أجدعبرين) ١٥ تموز ١٩٩١، وبيطرس أسعد جبرائيل (أجدبرا) ٢٧ كانون الأول ١٩٨٤، وجبران سليم جبور (كفرحاتا) ٣٠ حزيران ١٩٩١، وحليم أسعد كرم (مختار أميون) ٢٢ كانون الأول ١٩٨٤. بينما ورد في كتاب «لبنان مباحث علمية واجتماعية» أنّ القلّة تساوي ١٤ رطلاً إلا ربع، والجزّة ١٥ أقة، إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٤٠٨.

(٦٦) دفاتر حسابات حاصلات وقف المدرسة الدرزية، الداودية، دفتر رقم (١)، مصدر سابق، ص ٢٤ و ٣١ و ٣٣ و ٣٤.

بالمقايضة. فبينما فلاحو الجبل ينتقلون إلى البقاع والشام لمبادلة الفواكهة المجففة والخضار بالحنطة. كان سكان السهول يسلكون الطريق المعاكس ذهاباً إلى الجبل ويتم التبادل دون المرور بالقيم النقدية^(٦٧) في أحيان كثيرة.

وتدل الإحصاءات، على قلتها، العائدة للفترة الممتدة من سنة ١٨٦٠ إلى عام ١٩١٤م، أن إنتاج الحبوب قدر في جبل لبنان، عام ١٨٦٠م، بحوالي ٢٢٥٠ طناً من القمح والشعير والذرة والشوفان والحمص وغيرها^(٦٨). ليرتفع عام ١٨٧٢م، وفاقاً لتقديرات القنصل الروسي بتكوفيتش، إلى ٢٦٥٠ طناً، وعام ١٨٧٩م إلى ١٢٣٠٠ طن^(٦٩). لكن هذا التقدير الأخير هو مبالغ فيه، باعتبار أن إنتاج الحبوب، بلغ عام ١٨٨٠م، وفاقاً لتقديرات مجلس إدارة متصرفية الجبل حوالي ٦٩٠٠ طن، مما أضطر الجبليون إلى الاستيراد، آنذاك، من الداخل السوري وسهل البقاع نحو ٢٧٢٠٠ طن من الحبوب^(٧٠). ومع قرب نهاية المتصرفية في جبل لبنان عام ١٩١٣م - ١٩١٤م، بلغ تقدير إنتاج الحبوب في الجبل حوالي ٤٦٤٠ طناً وأستيراده السنوي نحو ٦١٠٠٠ طن^(٧١). وهكذا بلغ حجم الاستيراد السنوي مقدار ١٣,١٥ ضعفاً أو ١٣١٥٪ من قيمة الإنتاج المحلي آنذاك.

أما في سهل البقاع وأقصيته، للمدة نفسها ١٨٦٠ - ١٩١٤م، فبلغ معدل متوسط إنتاج الحبوب السنوي، في سنوات الإقبال، حوالي ١٥٠ ألف طن، منها ٤٦ ألف طن في قضاء البقاع العزيز، و٦٤ ألف طن قضاء بعلبك، و٢٨ ألف طن في قضاء راشيا، و١٢ ألف طن في قضاء حاصبيا^(٧٢).

من هنا لم يكن الإنتاج الزراعي قادراً على تلبية حاجات سكان الجبل الاستهلاكية. «ولكي يوفر جبل لبنان غذاءه كان مضطراً للتبادل مع السهول والمناطق المجاورة، والمشاركة بالتالي في السوق العثمانية. فبيع زيت زيتونه وحريره ليشتري الحبوب من البقاع والجليل (فلسطين) وهوران (في جنوبي سورية)، أو الخراف من

(٦٧) مسعود يونس: «الملكية والعلاقات العائلية...»، مرجع سابق، ص ١٣.

(٦٨) JOUPLAIN: «La Question du Liban...», op. cit., p.495.

(٦٩) قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٩٠ و ٩١.

(٧٠) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٧١) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٨.

(٧٢) سالنامه ولاية سورية سنة ١٢٩٨هـ، ص ١١٥ و ١١٦ و ١٧٧؛ وسنة ١٢٩٩هـ، ص ١٣٧ و ١٣٨، وسنة ١٣٠٤هـ، ص ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١.

البدو الرّحل، والأكراد والتركمان، أو عرب العراق وسورية، الذين يقضون قسماً من الربيع والصيف في الهضاب [اللبنانية] العالية لرعاية ماشيتهم»^(٧٣).

وبالرغم من ذلك لم يكن، في متصرفية جبل لبنان، «مراكز تجارية بالمعنى الدقيق باستثناء مدينة زحلة التي يمارس أبناؤها بشكل واسع تجارة الحبوب والمواشي والجلود. [لذا] تعتبر زحلة مستودعاً لتخزين الحبوب التي تجتمع من سهل البقاع وبين أهلها تجار أغنياء يعملون في تجارة الحبوب لحسابهم الخاص أو لحساب تجار بيروت»^(٧٤). وكانت جونية آنذاك مرفأً صغيراً، وهي تعد مستودعاً هاماً للبضاعة المحلية، ولا سيما الحبوب المستوردة من منطقة حلب والأناضول. وكانت حركة مدينة جبيل التجارية تشمل القمح والطحين، والشعير والبصل وغيرها. أما قرية الزوق فكانت مستودعاً لمنتجات متصرفية جبل لبنان الحرفية المحلية^(٧٥).

ولكن لولب الحركة التجارية لجبل لبنان والبقاع والداخل السوري في نهاية عهد الدولة العثمانية، كان خارج متصرفية الجبل، في مدينة بيروت التي أصبحت المركز الرئيسي للتجارة على الساحل الشامي والمرفأ الأول لتبادل البضائع مع أوروبا. وشكّلت بيروت بذلك «من الناحية الفعلية العاصمة الاقتصادية للجبل، فكانت توفر قنوات للأموال القادمة من أوروبا لشراء وتجهيز وتصدير الحرير؛ ... تقوم بتوليد الأموال المحلية للإستثمار، أو القروض للتجار ورجال الأعمال في الجبل»^(٧٦). كما لعبت صيدا وميناؤها دوراً هاماً في تجارة السوق لأقضية متصرفية جبل لبنان الجنوبية، حيث كان يقصد سوقها التجارية «أهالي جزين وقسم معهم من قائمية الشوف ومديرية دير القمر»^(٧٧).

وهكذا لعبت المدينة دوراً هاماً في التأثير على حياة الريف في جبل لبنان

(٧٣) Claude DUBAR et Salim NASR: «Les classes Sociales au Liban», Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, L'Imprimerie Chirat, Paris, 1976, p. 22 - 23.

ترجم الكتاب إلى العربية تحت اسم: كلود دوبار وسليم نصر: «الطبقات الاجتماعية في لبنان، مقارنة سوسولوجية تطبيقية»، تعريب جورج أبي صالح، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢.

(٧٤) قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ١٠٢.

(٧٥) فؤاد قازان: «الوضع الاقتصادي وتطور البرجوازية...»، مجلة «الطريق»، مرجع سابق، ص ٩١.

(٧٦) روجر أوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي...»، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

(٧٧) توما كيال: «تجارة صيدا وزراعتها وصناعاتها»، (مقالة)، محلة «المشرق»، المجلد ١١، سنة ١٩٠٨، ص ١٧٤.

والبقاء ثقافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وساهمت الدورة الاقتصادية لمدن دمشق، وزحلة وصيدا وبيروت وطرابلس الشام والمدن الساحلية الأخرى في إنعاش النمو الاقتصادي للريف حتى أن بعض القرى فيه، كانت تظهر وكأنها تعمل من أجل المدينة المستهلكة الأساسية لإنتاجها الزراعي. فلقد كانت قوافل المزارعين والمنتجين الصغار تجوب بجمالها وبغالها المحملة بالمنتجات الريفية، المدن الساحلية والداخلية من ولايتي بيروت وسورية أو متصرفية جبل لبنان، لتبيع فائض إنتاجها المحلي من زيت وزيتون وتبن ودبس وفواكه وحبوب وخضار وغيرها^(٧٨). فمن عادة الفلاح أو المنتج الصغير أن لا يبيع إلا الفائض عن مؤونة أسرته، ولا يشتري إلا الضروري من الحاجات واللوازم المنزلية والغذائية، بما يناسب مدخوله ومصروفه السنويين. أما أعيان القرى من مقاطعيين سابقين وملتزمي أعشار الحبوب في البقاع وولاية سورية فقد سيطروا بالتزامهم هذا على مصادر تموين المدن بالقمح وتحكموا بأسعاره وتجارته في موطنه ومصادره^(٧٩).

ولكن بسبب الرسوم الجمركية (المكوس) والبلدية وضريبة التمتع و«القوجان» وغيرها التي كانت تفرضها إدارة مالية الدولة العثمانية ودوائر متصرفية جبل لبنان على البائعين المتجولين، وبسبب ضعف طرق المواصلات والطرق الزراعية في الجبل والبقاع، وصعوبة النقل وارتفاع كلفته في ظل غياب الوسائل السريعة والعصرية آنذاك^(٨٠). فضل الفلاحون تبادل منتوجاتهم داخل قراهم أو بيعها من تجار المدن ومعتمدتهم من السماسرة في القرى الزراعية، بالأسعار التي يحددها هؤلاء السماسرة أو المختنون الذين كانوا في أكثر الأحيان سماسرة وتجاراً^(٨١).

وحاولت الدولة العثمانية، تشجيع المنتجين المباشرين للحاصلات الزراعية على تسويق منتوجاتهم بأنفسهم، فأعفت منذ العام ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م، تجارتهم من ضريبة ويركو التمتع إن قاموا هم بأنفسهم ببيع إنتاجهم بدون وسيط في المدن والقصبات العثمانية^(٨٢). وتسهلاً لأعمال التجارة الداخلية في متصرفية جبل لبنان،

(٧٨) André LATRON: «La Vie Rurale...», op. cit., p.88 et 124.

(٧٩) ألبرت حوراني: «الإصلاح العثماني والمشرق العربي»، مجلة «الواقع»، العدد الرابع، شهر شباط ١٩٨٢، ص ٧٤ - ٧٥.

(٨٠) André LATRON: «La Vie Rurale...», op. cit., p.123. et Jacques WEULERSSE: «Paysans de Syrie...», op. cit., p.140.

(٨١) WEULERSSE, Ibid., p.115.

(٨٢) نص الأمر السامي العثماني الوارد من لدن الصدارة العظمى عام ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م =

وتنشطاً للزراعة وتشجيع أعمالها، وإلغاء لدور الوسيط التجاري من السماسرة، أمر المتصرف رستم باشا عام ١٨٨٠، بعد أن وقف على أحوال العجبل الزراعية والتجارة الإقتصادية فيه، بإقامة أسواق تجارية عامة في الأقضية، يتوافد إليها الفلاحون ويتبادلون إنتاج أراضيهم بأنفسهم بدون وسيط^(٨٣). ولقد توزعت هذه الأسواق على أقضية متصرفية جبل لبنان كما يلي^(٨٤):

نهار الأحد من كل أسبوع: تقام سوق لقضاء المتن في قرية رأس المتن.

نهار الاثنين من كل أسبوع: تقام سوق لقضاء الشوف في مرج بعقلين، ولقضاء زحلة على بيادر زحلة، ولقضاء المتن في الحدث، ولقضاء كسروان في مزرعة كفرذبيان، ولقضاء البترون في البترون ودوما بالتناوب اسبوعياً، وفي تنورين صيفاً، ولقضاء الكورة في أميون. ونهار الثلاثاء تقام سوق لقضاء المتن في بكفيا، ولكسروان في غزير. ونهار الأربعاء، تقام سوق للشوف في برجاء، وللمتن في بسكتا، ولكسرون (ناحية جرد جبيل) في قرطبا. ونهار الخميس من كل أسبوع، تقام سوق للشوف في رشميا، وللمتن في الشوير، ولكسروان في جبيل المدينة، وللبترون في قصبة البترون، وفي إهدن وبشري بالتناوب اسبوعياً (أي كل ١٥ يوماً في قرية منهما)، ولقضاء الكورة في كفر حزير. ونهار الجمعة، تقام سوق في دير القمر، وآخر للشوف في سوق الغرب، وآخر في جزين. ونهار السبت، تقام سوق لساحل المتن في بعبدا ولكسروان في زوق مكاييل وللکورة في بشمزين.

وهكذا كان لقضاء الشوف أربع أسواق، وللمتن ست، ولكسروان خمس، وللبترون خمس أيضاً، وللکورة ثلاث، ولكل من قضاءي جزين وزحلة ومديرية دير القمر المستقلة سوق واحدة.

= على: «... أن الأهالي الذين يعيشون من الزراعة في نفس أراضيهم إذا اشتغلوا بالبيع والشراء في غير أوقات لا يؤخذ «ويركو» التمتع عن بيعهم وشرائهم لأن المزروعات التي يربوها يؤخذ عشرها منهم». و«يركو التمتع»، مجلة الجنان، الجزء ١١، سنة ١٨٧٣، ص ٨١. ويراجع أيضاً: سليم هشي (المحقق): «يوميات لبناني في أيام المتصرفية»، المديرية العامة للآثار، مخطوطة رقم ٣٧ - ٦٢، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٣، ص ١٤٣.

(٨٣) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٨٤) Mounir ISMAIL: Le Liban sous les Mutasarrifs..., op. cit., p.430. ويولس مسعد: «دليل سوريا ولبنان»، مرجع سابق، ص ١٦٣. وأسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

أما في البقاع، فلم تتحدث المصادر والمراجع عن حركة واسعة للأسواق المحلية في أقضيته ولكن الأهالي كانوا يتبادلون إنتاجهم الزراعي في مراكز الأقضية كبعبك وحاصبيا وراشيا، والمعلقة التي كانت متصلة بمدينة زحلة وتشكل معها شبه مدينة واحدة يفصل بينهما مجرى نهر البردوني. وتشير الوثائق التبادلية والتجارية العقارية إلى الأسواق بأستعمال كلمة بندر للدلالة على العملة المستعملة آنذاك وعلى قيمة صرفها بالقروش الأسدية كبندر زحلة وبندر دمشق، وبندر بيروت، وبندر بعلبك، وجونية ودير القمر وصيدا وغيرها^(٨٥).

ومن الأسواق التجارية المهمة في خارج متصرفية جبل لبنان. كان سوق النبطية الذي «تجتمع إليه الناس كل نهار اثنين من كل الجهات على مسافة اثني عشرة ساعة وأكثر، تجارته الحبوب والمواشي ويجتمع فيه من الخمسة إلى الستة آلاف نسمة من شارٍ وبائع ومن العجائب أنه ينعقد فيه نحو الخمسين ألف عقد بيع وشراء وكل ذلك بالقول فقط ويتم بكلمتين بعت وأشترت...»^(٨٦). وكان يقصده سكان أقضية متصرفية جبل لبنان ولا سيما الجنوبية منها.

وشجعت حركة الأسواق العمومية التجارة القروية المحلية من خلال تأسيس المحلات التجارية والدكاكين فيها. ففي عام ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨ - ١٨٨٩م، على سبيل المثال بلغ عدد الدكاكين، في متصرفية جبل لبنان حوالي ٣٤١٨ دكاناً. توزعت على الأقضية كما يلي: في قضاء الشوف ٧٠٩ دكاكين (٢٠,٧٤٪)، والبترون ٣٦٤ دكاناً (١٠,٦٥٪)، والمتن ٥٩٩ دكاناً (١٧,٥٢٪)، وكسروان ٨٥٠ دكاناً (٢٤,٨٦٪)، وجزين ١١٦ دكاناً (٣,٣٩٪)، وزحلة وحدها ٤٠٠ دكان (١١,٧٪)، والكورة ٨٦ دكاناً (٢,٥١٪)، وفي مديرية دير القمر ٢٩٤ دكاناً (٨,٦٪)^(٨٧). وهكذا يتبين انتشار الدكاكين الكثيف في مدينتي زحلة ودير القمر حتى يظهر وكأن كل منهما سوق تجارية قائمة بذاتها. ويعود ارتفاع نسبة الدكاكين في قضاء كسروان إلى مركز مدينة جونيه التي لعبت دوراً تجارياً محلياً وخارجياً في عهد المتصرفية.

ولكن هذه الأسواق والمحلات التجارية القروية، لم تحل دون أستغلال كدح وعرق الفلاحين ونتاج تعبهم. ففي هذه الأسواق لا تتم سوى عملية تبادل بسيطة

(٨٥) سجل ٦٠٥ من سجلات المحاكم الشرعية في دمشق، وثيقة رقم ١١٤، ورقة نمر ٣٠؛ وسجل ١٤٢٩ وثيقة رقم ٥، صفحة نمر ٣. والوثيقة رقم (١٥) ورقم (٣٠).

(٨٦) شاعر الخوري: «مجمع المسرات»، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٨٧) سالنامة جبل لبنان سنة ١٣٠٦هـ، مصدر سابق، ص ٨٧ - ٩٢.

لمنتوجات الأسرة الفائضة عن أستهلاكها الخاص. بينما العملية التبادلية الكبرى كانت تتم في سوق بندر زحلة، وبندر بيروت وطرابلس وصيدا وجونية والنبطية. أو عن طريق السماسرة المتجولين والعاملين على شراء إنتاج الحرير الأحادي في الجبل لصالح تجار المدن المحليين أو الأوروبيين من فرنسين وأنكليز وألمان.

وكان المزارع المسكين يمضي «كل سنته يقوم بخدمة ما لديه من الأراضي يسهر على حراستها ورعايتها ويقضي ساعات نهاره وليله بالاهتمام بها... إلى أن يدنو موسم التوت فيسهر مع إمرأته وأولاده الليالي قياماً بتربية قزّه وهو في كل دور من أدوار تربية الدودة النحيفة مضطرب البال قلق لا يهنأ له عيش ولا تغمض له عين إلا بعد أن يكون قد أضناه التعب وأعياه العمل طول النهار من الفجر إلى النجر وأكثر أقسام الليل... فيأتي السماسرة ويتخذون كل أنواع الخداع والغش ليصطادوا الزارع المسكين ويختلسون (يختلسوا) ثمرة أتعابه طوال السنة فيسرقون (يفسرقوا) من حساب الوزن ومن حساب الثمن وعلاوة على ذلك يدفعون الثمن سنوياً ببعض نقود زائفة أو ليرات ناقصة والزارع المسكين لا يدرك ذلك أكثر الأحيان...»^(٨٨) إلا بعد فوات الأوان فيخسر بالوزن وبصرف أمواله وتحويلها إلى عملة صاغ.

وعلى البيدر، وإبان المواسم، وفي الأسواق المحلية والعامّة، كانت تجري عملية نهب قوت المزارع وإنتاجه. فكان على هذا الأخير تسديد ديونه وأعشاره وأجرة الناطور والشوباصي وتحمل تعديّات البدو وغيرهم. وكان المرابون والتجار وسماسرتهم يحضرون عمليات الدراسة وقسمة الغلال على البيدر وتبادل البضائع والمنتوجات الزراعية وعمليات بيعها في الأسواق المحلية. وكان هؤلاء المرابون والتجار وسماسرتهم يمثّون المزارعين ومربّي دود القز ومنتجي الحبوب والتبغ بالأموال اللازمة لمصاريف أسرهم خلال فصول الركود قبل المواسم، ليستندوها فوائده مرتفعة وبسعر الموسم الذي كان دائماً منخفضاً عن الأسعار اللاحقة. وهكذا لا يبقى للمزارع المسكين إلا ما يكفي له طحنة أو طحنتين من القمح أو الشعير.

ومع بداية الحصاد، ومواسم قطاف القز والفاكهة والخضار، «كان يلاحظ انخفاض عمودي في أسعار الحبوب بحيث تنحدر إلى ٣٠ و ٤٠ و ٥٠ بالمئة عمّا كانت عليه قبل ذلك التاريخ وفي حين تحافظ الحبوب على أسعارها متدنية طيلة فترة جني المحصول ترتفع فوراً إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف عند شراء البذار ثم تزداد

(٨٨) سليم هشي (المحقق): «يوميات لبناني في أيام المتصرفية»، مصدر سابق، ص ١٥٣.

أرتفاعاً في الشتاء وتبقى مستمرة في الإرتفاع حتى بداية الموسم الجديد^(٨٩). وما يصح على الحبوب يمكن ملاحظته بحركة تقلبات أسعار معظم المحاصيل الزراعية الخاضعة لعملية العرض والطلب ورحمة المرابين والتجار والسماسة في متصرفية جبل لبنان والبقاع.

ففي قرية دوما، قضاء البترون، على سبيل المثال، بينما كان شمبل (شنبل) القمح (حوالي ٥٦ - ٦٠ رطلاً) يباع بسعر ٨٠ قرشاً في صيف ١٨٦٢، أرتفع سعره إلى ١٢٠ قرشاً (١٥٠٪) في نيسان ١٨٦٣، لينخفض إلى ١٠٠ قرش (١٢٥٪) في آب من السنة نفسها، ومن ثم يرتفع إلى ١٢٠ قرشاً في الخريف ويصل إلى سعر ١٤٠ قرشاً (١٧٥٪) في شتاء ١٨٦٤م. أما بالنسبة للحريز في القرية ذاتها، فقد بيع الرطل منه على الموسم عام ١٨٦٣ بحوالي ٦٥٠ قرشاً، ليرتفع إلى ٨٠٠ قرش أي ١٢٣٪ فيما بعد^(٩٠). وهكذا أرتفع سعر شنبل القمح بنسبة ١٧٥٪ خلال فصل الشتاء قبل الموسم الجديد، والحريز بنسبة ١٢٣٪.

أما في المتن، فلقد بيع مُدّ القمح (٦ - ٧ أرتال أو ١٨ - ٢٠ كلغ)، عام ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م بحوالي ١٥ قرشاً على الموسم ليُشترى بقيمة ١٨ قرشاً (١٢٠٪) كمُدّ للبذار^(٩١). بينما في قضاء الشوف، ناحية الشحار، كان شركاء وقف المدرسة الدرزية (الداودية) يسدّدون بدل شراكة مساقاتهم السنوية، أو يقبضون ثمن الحصص المُسلمة لوكلاء الوقف بسعر الموسم المنخفض الذي لم يتعدّ الخمسة عشر قرشاً حتى عام ١٨٩١، ليعودوا ويدفعوا ثمن مُدّ البذار من القمح عام ١٨٩٢م حوالي ٢٣ قرشاً بأرتفاع نسبته ١٥٣,٣٣٪^(٩٢).

ومما زاد في أستغلال الفلاحين وظلمهم، إعفاء التجار والمرابين والسماسة في متصرفية جبل لبنان من ضريبة «ويركو التمتع» عن تجارتهم ومراياتهم^(٩٣)، في حين كان الفلاح المنتج الحقيقي للخيرات المادية ينوء تحت وطأة الرسوم الزراعية والضرائب العقارية المختلفة. ونتيجة لسرقة سماسة القرى والمدن ومراياتها وتجارها

(٨٩) مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي...»، مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٩٠) الخوري قسطنطين الباشا المخلصي: «تاريخ دوما»، المطبعة المخلصة - صيدا، لبنان ١٩٣٨، ص ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٦.

(٩١) وثيقة رقم (١٧).

(٩٢) دفاتر حسابات حاصلات المدرسة الداودية، نموذج وثيقة رقم ١٤، دفتر رقم ٢، ص ٤٨ - ٤٩.

(٩٣) سعيد شقير: «تقرير عن مالية جبل لبنان»، مرجع سابق، ص ١٨.

وشوباصية الدولة العثمانية وملتزمي أعشارها وجباة ضرائبها ريع إنتاج الفلاحين، جنى هؤلاء الثروات المالية المعقبة من الضرائب والمحمية من التشريعات العثمانية، وشكّلوا فئة من أصحاب الرساميل النقدية، بينما هم في الأساس شريحة من خارج المجتمع الزراعي وغريبة عن الإقتصاد الريفي، لا تساهم إلا بمقاسمة الفلاحين غلتهم ولقمة عيشهم وتشديد أستغلالهم.

وقد نشأ من جراء ذلك، بين الريف والمدينة، علاقة أستغلال ذات طابع تجاري، «وكان القرية تعمل لإشباع نهم المرايين وتجار المدن التي كانت تستقطب اليد العاملة الزراعية الهاربة من شظف العيش الزراعي وضرائب وقساوة الطبيعة الشتوية»^(٩٤).

وساهمت طرق العربات، وإنشاء خطوط سكة الحديد في ولايتي بيروت وسورية، ومنتصرفية جبل لبنان، في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية للولايات العثمانية، وسهّلت عمليات تبادل البضائع والسلع الإستهلاكية بالمنتجات الزراعية الجبلية والبقاعية، كما رفعت من وتيرة أستغلال برجوازية المدن الصاعدة لفلاحي الريفي وكادحيه.

أما على صعيد التبادل التجاري العام، أو ما يعرف بالإستيراد والتصدير، فكانت الأولوية لتصدير المواد الخام الزراعية من حرير وحبوب وزيت وصوف، وأستيراد المواد الأوروبية المصنّعة كالنحاس والأقمشة. وكان «الطابع البدائي للمنتجات المصدّرة إلى فرنسا يبيّن أن الحرير قد شكّل وحده ٣٠٪ من الصادرات العثمانية إلى فرنسا، وقد وُفّر لتجار الحرير في مدينة ليون مصدراً ثانوياً بنسبة ١١٪ تقريباً، لكنه مصدر مفيد وثابت. أما حجم تصدير الحبوب، والخمور، والجلود والأصواف فكان يميل إلى الإنخفاض في حين كان حجم الخضار والقطن والفواكه يميل إلى الإرتفاع. بالمقابل، كان حجم الصادرات الفرنسية إلى السلطنة معبراً جداً. فالمنتجات المصنّعة، والقماش، والمواد الغذائية، والصناعات المعدنية، كانت تشكّل القسم الأساسي من مستوردات السلطنة في فرنسا»^(٩٥). هذا بالنسبة إلى المبادلات التجارية العثمانية. أما في جبل لبنان والبقاع، فكان الحرير الخام يصدّر عن طريق موانئ بيروت وطرابلس الشام وصيدا إلى فرنسا بواسطة البرجوازية التجارية الجبلية

Jacques WEULERSSE: «paysans de Syrie...», op. cit., p.142.

(٩٤)

(٩٥) جاك توبي: «الامبريالية الفرنسية والولايات العربية...» مرجع سابق، ص ٣٨.

والبيروتية إجمالاً. وبيع التبغ في مصر وتركيا بواسطة تجار من جبل لبنان أو المدن الساحلية، يقومون هم برحلات خاصة بهم ومباشرة دون الاعتماد على السماسرة والوكلاء^(٩٦)، أو يصدر إلى إنكلترا ومالطة^(٩٧).

وكانت الأقمشة الحريرية المطعمة بالذهب التي تُصنَّع في الزوق تُصدَّر أيضاً من قبل تجار جبل لبنان مباشرة إلى مصر وبغداد والبصرة^(٩٨). أما ما يستورده جبل لبنان، فكانت الحبوب من البقاع وراشيا وحوران وبلبك، والحيوانات الحية كالبقرة والخيول والحمير والبغال والغنم من تركيا والأناضول وولايتي حلب وسورية والعراق والموصل، بالإضافة إلى السمن والسكر والبن والجلود غير المدبوغة وخيوط القطن والصوف، والأمتعة الأوروبية كالكاز والنحاس والقصدير وغيرها^(٩٩). وكان تجار جبل لبنان والمدن الساحلية كبيروت وصيدا وطرابلس ومدينة زحلة الداخلية، ينقلون البضائع والسلع المستوردة إلى ولايتي بيروت وسورية ويبادلونها بالحبوب والمواشي.

وفي أواخر عهد المتصرفية بلغت قيمة صادرات الجبل من الشرائق والحرير والأجراس والصابون والزيت، والتبغ والعنب والزبيب والبطاطا والمنسوجات المحلية حوالي ١٠٤ ملايين و٨٠٠ ألف قرش، أي حوالي ٤٥٥٦٥٢٢ دولاراً أميركياً باعتبار الدولار كان يساوي آنذاك حوالي ٢٣ قرشاً أسدياً^(١٠٠). بينما وصلت قيمة الواردات إلى ١٥٥ مليون و٣٠٠ ألف قرش (٦٧٥٢١٧٤ دولاراً أميركياً) أي بمعجز قدره ٥٠ مليوناً و٥٠٠ ألف قرش (٢١٩٥٦٥٢ دولاراً أميركياً). وكانت تغطية هذا العجز تتم عن طريق أموال المغتربين المرسلة (سنوياً)، إلى ذويهم من الخارج والتي بلغت للفترة ذاتها حوالي ٩١ مليوناً و٥٠٠ ألف قرش^(١٠١) (٣٩٧٨٢٦٠ دولاراً أميركياً).

(٩٦) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 17, p.222.

(٩٧) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 15, p.148.

(٩٨) قسطنطين بشكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ١٠٣.

(٩٩) المصدر السابق، ص ١٠٦، واسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٧٠.

(١٠٠) «نظارة أمور تجارات وناقعة بانقه سي»، تلخيص محررات عمومية، القسم الأول ١٣٠٥ - ١٣٢٠ مالية، مطبعة عثمانية، اسطنبول ١٣٢٢ مالية / ١٩٠٦ م، ص ٤٨ - ٤٩.

(١٠١) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، ص ٤٧٠. وإبراهيم الأسود: «تنوير الأذهان في تاريخ لبنان»، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢٤.

ويسبب فقر الجبل وقلة إنتاجيته للحبوب، المادة الرئيسة في غذاء سكانه، وهيمنة الرأسمال الأجنبي على تجارة الحرير الخام، وربط اقتصاد متصرفية جبل لبنان والدولة العثمانية بعجلة الإقتصاد الأوروبي، عاشت المتصرفية وضعاً صعباً خلال الحرب العالمية الأولى، أدى إلى هلاك سكانها جوعاً حتى الموت مما اضطّر القسم الأكبر منهم إلى الهجرة نحو السهول والهضاب الداخلية في البقاع وحووران واللاذقية أو إلى الخارج.

٤ - أسعار المنتوجات الزراعية

لمصلحة من كان التقلب والتبدل في أسعار المنتوجات الزراعية في جبل لبنان والبقاع؟ هل هي لصالح المنتج أم لصالح السمسار أو التاجر أو المربي؟ فلقد تعاون كل هؤلاء بتلاعبهم بالأسعار هبوطاً وصعوداً في إفقار المنتج الزراعي وأتخام جيوبهم بسرقة لقمة العيش.

كانت أسعار المنتوجات الزراعية تخضع لعملية العرض والطلب المحلية والخارجية، والسوق التجارية المرتبطة بعجلة الإقتصاد الأوروبي ولا سيما الفرنسي والإنكليزي. فلذلك تفاوتت الأسعار بين تبادلها على البيادر وبين تسويقها الإستهلاكي اللاحق، وأختلفت من منطقة إلى أخرى داخل جبل لبنان والبقاع، فعلى سبيل المثال، بلغ سعر شنبل القبح (٥٦ - ٦٠ رطلاً) أو ٨ - ٨,٥ أمداد، على البيدر صيف عام ١٨٦٢م، في قرية دوما قضاء البترون، حوالي ٨٠ قرشاً، ليرتفع في شتاء ١٨٦٣م إلى ١٢٠ قرشاً، أي بنسبة ١٥٠٪، وينخفض مع اقتراب الموسم إلى ١٠٠ قرش (١٢٥٪) ويعاود الإرتفاع في شتاء ١٨٦٤ إلى حوالي ١٤٠ قرشاً، أي بنسبة ١٧٥٪^(١٠٢). إدراج بعض الأمثلة المستخلصة من دفاتر حسابات الدكاكين التجارية والأوقاف آنذاك. ففي قرية الخريبة من قضاء المتن، بيع مُدّ القمح (١٨ كلغ، أو ٧ أرطال)، عام ١٨٦٧م، بحوالي ١٥ قرشاً، والشعير (١٥ - ١٦ كلغ أو ٦ أرطال)، بسعر ثمانية قروش، مقابل ١١ قرشاً (٧٣,٣٣٪) للقمح و٥ قروش (٦٢,٥٪) لمُدّ الشعير المحصود من أراضي منطقة عين الدلبة الواقعة في وادي قرى الخريبة والشبانية وقبيع^(١٠٣). وهذا ما يرجح أن محصول الجرود والمرتفعات من

(١٠٢) الخوري قسطنطين الباشا المخلصي: «تاريخ دوما»، مرجع سابق، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(١٠٣) بيان حسابات وقف الشيخ ضاهر بوقيديه (الخريبة) لعام ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م، البيانات لا زالت محفوظة في مكتبة بدري بوقيديه - الشبانية، ونملك نسخاً مصورة عنها، يراجع نموذج عن البيان وثيقة رقم (١٧).

القمح والشعير، كان أفضل جودة وأكثر ارتفاعاً في ثمنه من محصول الأودية المنخفضة وذلك لاستمرار فروقات الأسعار بالنسبة للقمح والشعير في المنطقتين واضحة خلال السنوات ١٨٧١ و ١٨٧٢، و ١٨٧٥ و ١٨٧٩م^(١٠٤).

وفي عام ١٨٧٢م، بيع مُدّ الشعير في قرية كفيفان قضاء البترون بسعر ١٢ قرشاً ليتراوح سعره في المتن بين ٦ و ٧ قروش. وبيع رطل الزيت بسعر تراوح بين ١٠ و ١٣ قرشاً، بينما كان سعره في المتن حوالي ١٠ قروش، أما مُدّ القمح فبيع في المتن بسعر ١٨ قرشاً، في حين كان سعره في البترون ١٣ قرشاً^(١٠٥).

وفي ناحية الشحار قضاء الشوف، كان سعر مُدّ القمح، على البيدر عام ١٨٨١م، حوالي ١٥ قرشاً، فأنخفض بعد شهرين لغزارة الإنتاج إلى ٨ قروش، ومن ثم ارتفع في ربيع ١٨٨٢م إلى ١٨ قرشاً. وبيع مُدّ الشعير، على موسم سنة ١٨٨٢م، بثمانية قروش وأحياناً بسبعة، ليرتفع سعره في شتاء ١٨٨٣ إلى ١٢ قرشاً. وفي حين تراوح سعر رطل الزيت في قرية الشويفات بين ١١,٥ و ١٢ قرشاً، لم يتعدّ سعره قيمة العشرة قروش ونصف القرش في قرية كفرمتى من الناحية ذاتها^(١٠٦).

وكانت أسعار المنتجات الزراعية تختلف باختلاف جودتها ونوعيتها، فهي مرتفعة بالنسبة للقمح الأسمر أو الأحمر البقاعي، ٤٧ - ٥١ قرشاً للجفت الواحد (الجفت = ٣٣ كلغ)، عام ١٩١٠م، و ٤٣ - ٤٨ قرشاً (٩٣,٤٨ - ٩٤,١١٪) للجفت الواحد من القمح الحوراني الأبيض أي بفارق ٣ - ٤ قروش بين النوعين. وفي حين كان سعر الجفت الحمص الحوراني (٢٧ كلغ) حوالي ٣٨ - ٤٢ قرشاً، (١٩١٠م) بيع جفت الحمص الجبلي بسعر ٤٣ - ٤٧ قرشاً، أي بفارق ٥ قروش للنوعين^(١٠٧). وفي عام ١٩١١م، كانت أسعار الزيت تختلف باختلاف مصادر إنتاجها؛ فبيع رطل الزيت الشامي البلدي بسعر ١١ إلى ٢٠ قرشاً، كسعر وسطي مقداره ١٥,٥ قرشاً، ورطل الزيت الوارد من جبل لبنان بسعر ١٥ إلى ٢١ قرشاً، ويسعر وسطي مقداره

(١٠٤) المصادر السابقة، بيانات وقف ضاهر بوقيديه - الخريبة، نموذج وثيقة رقم (١٧).

(١٠٥) المصادر السابقة بالنسبة للمتن، ودفتر حسابات مدرسة سيدة النصر كفيفان بالنسبة للبترول، مصدر سابق، ص ٢٠ - ٣٥.

(١٠٦) دفاتر حسابات حاصلات وقف المدرسة الدرزية (الداودية)، مصادر سابقة، دفتر (١)، ص ٤٢ - ٤٦.

(١٠٧) «نواتج الشام»، جريدة «المقتبس السورية»، العدد ٤٨٥، ٢٧ أيلول ١٩١٠، ص ٤ والعدد ٤٩٠، ٢ تشرين الثاني ١٩١٠، ص ٤، والعدد ٤٩١، ٣ تشرين الثاني ١٩١٠، ص ٤.

١٨ قرشاً، بينما بيع رطل الزيت من إنتاج قضاءي حاصبيا وراشيا بسعر ١٢ إلى ١٣ قرشاً وكمعدل وسطي ١٢,٥ قرشاً^(١٠٨). وهكذا كانت نوعية زيت جبل لبنان هي أفضل الأنواع المرغوب بها في مدينة دمشق آنذاك.

وما ينطبق على القمح والزيت والحمص يصح على الشرائق التي كانت أنواع كثيرة نسبة إلى بزر الدود. فهناك الشرائق البلدية التي كانت أسعارها تتراوح بين عشرة قروش و ١٧ قرشاً للأقة الواحدة، وشرائق كورسيكا التي يصل سعر أقتها إلى ٥٠ - ٥٦ قرشاً في سنوات ارتفاع الأسعار^(١٠٩). «أما ما كان وليد بزر كريت أو مصر فقد بلغ سعر الأقة منه ستة وأربعين إلى ثمانية وأربعين وفي سنة ١٨٧٠ بيعت أقة شرائق البقاع الجميلة بثمانين قرشاً»^(١١٠) وهذه الأسعار المرتفعة لشرائق البقاع لم تعرفها متصرفية جبل لبنان في سنوات ازدهار تجارة الحرير فيها مدة ١٨٦٠ - ١٨٧٢م^(١١١).

أستغل تجار المدن وسماسرتهم اختلاف أنواع المنتوجات الزراعية من زيت وتبغ وشرائق حرير وحبوب، ليتحكموا بأسعارها، ويحتكروا شراءها على المواسم، وبيعها لاحقاً للإستهلاك المنزلي والزراعي بالأسعار التي تناسبهم وتتنخم جيوبهم. وهكذا كانت مواسم الفلاحين تخضع لعملية سرقة منظمة من قبل سماسرة المدن وتجارها ومرابيها ووسطائهم في القرى الجبلية والبقاعية، أو من قبل سماسرة ومعتمدي التجارة الأوروبية الساعين آنذاك لإغراق أسواق متصرفية جبل لبنان والولايات العثمانية بالمواد الإستهلاكية الأجنبية، والإستيلاء مقابلها على المواد الخام الزراعية، والتحكم بأسعارها وتسويقها.

وإن هذه السرقة المنظمة لكدح وتعب الفلاحين، ساهمت بإفقار هؤلاء، ودفعهم إلى بيع منتوجاتهم على المواسم بأسعارها المنخفضة خوفاً من تقلبات الأسعار والمضاربات التجارية اللاحقة في بورصة التسويق الزراعي. كما كان الفلاح الريفي مضطراً لبيع محاصيله في مواسمها لتسديد ديونه وضريبة الويركو والأعشار وبدل شراكة مساقاته للسنة الجديدة، أو ألزامه للحقول والبساتين، وإلا أضيفت

(١٠٨) الأب سليمان غانم اليسوعي: «المناديات الدمشقية...»، مجلة «المشرق»، المجلد ١٣، مرجع سابق، ص ٦١٩.

(١٠٩) عبدالله سعيد: «تطور الملكية العقارية...»، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(١١٠) الأمير موريس شهاب: «دور لبنان في تاريخ الحرير»، مرجع سابق، ص ٤٧.

(١١١) ملحق رقم (١٣).

الفوائد المرتفعة إلى «كمبيالاته» وسنداته المتأخرة التسديد. وكمثال على ذلك، بلغ متوسط سعر رطل الزيت عام ١٨٨٢م، في قضاء الشوف، حوالي تسعة قروش، ولكن أحد شركاء وقف المدرسة الدرزية (الداودية) تأخر عن تسديد ما يتوجب عليه من قيمة شراكة مساقاته في الموسم، فأضطر إلى تسديد بدل هذه القيمة بسعر ١٣ قرشاً ونصف للرطل الواحد، أي بزيادة ثلاثة قروش ونصف القرش لكل رطل، أو بفائدة وصلت إلى حدود ٣٥٪، وينع مَد الشعير نقداً بثمانية قروش مقابل عشرة قروش، متأخراً بكمبيالة، وبفائدة وصلت أيضاً إلى ٣٥٪^(١١٢).

وتكررت عملية إضافة الفائدة، وتسديد قيمة الدين، وشراكة المساقاة والمزارعة، بالأسعار المرتفعة للمتأخرين عن تسديدها في مواعيدها. ففي عام ١٨٨٢م، أيضاً، كان سعر مَد الشعير على الموسم بحوالي ٨ قروش، سدده شريك المزارعة لإيفاء دينه بسعر عشر قروش ونصف؛ وفي عام ١٨٨٩م، بيع رطل الزيت على الموسم بسعر ٩ قروش، ولكن سُدد بسعر ١٢,٥ قرشاً كدين على شريك المساقاة^(١١٣). وفي بعقلين بيع مَد القمح عام ١٩١٤ بسعر ٤٦ قرشاً، كأعلى سعر للبذار، ولكنه سُجل على الدائن بحوالي ٩١ و ١٤٠ قرشاً كضمن للمد الواحد بعد أن حرّر بالمبلغ سند (كمبيالة) يشير صراحة إلى هذا الفرق الكبير: «٤ أرطال بسعر ١٣ قرشاً سُدد و ٣ أرطال بسعر ٢٠ قرشاً»^(١١٤). (مد القمح الجبلي يزن حوالي ٧ أرطال).

ولإعطاء صورة واضحة عن تقلبات الأسعار وتبادلها على البيادر وفي المواسم والأسواق والمبادلات التجارية، يمكن إدراج بعض الأمثلة المستخلصة من دفاتر حسابات الدكاكين التجارية والأوقاف آنذاك. ففي عام ١٨٨٣م، على سبيل المثال، بيع مَد القمح، على الموسم، بسعر ١٥ قرشاً، ليجري تداوله في آذار ونيسان وأيار ١٨٨٤م، بسعر تراوحت قيمته بين ١٦,٥ و ٢١ قرشاً. وفي عام ١٨٨٤م، كان سعره على البيدر من ١٢ إلى ١٥ قرشاً، فتراوح في شتاء وربيع ١٨٨٥م، بين ١٨ و ٢٤,٥ قرشاً. أمّا سعر رطل الزيت، فبلغت قيمته على الموسم عام ١٨٨٣ - ١٨٨٤م،

(١١٢) دفاتر حسابات حاصلات وقف المدرسة الدرزية (الداودية)، مصدر سابق، دفتر رقم (٣)، محاسبة الشيخ أمين شاهين سلمان، ص ٤٠؛ والشيخ قاسم أبو شقرا، ص ٩ و ١٤.

(١١٣) المصدر السابق، رقم (٢)، ص ١٧ و ٢٠.

(١١٤) دفتر حسابات الشيخ ملحم تقي الدين، في بعقلين من سنة ١٩١١ إلى ١٩٢٢م، رقم ٢، ص ٤٩ و ٥١. وثيقة رقم (١٥).

حوالي ٨,٥ قروش، ليتراوح في سوق الإستهلاك منذ آذار حتى آب ١٨٨٤م، بين ٩,٥ و ١٠,٥ قروش، وفي شتاء ١٨٨٥م، من عشرة قروش إلى ١١,٥ قرشاً^(١١٥).

أما التطور العام لأسعار المنتجات الزراعية الأساسية، في جبل لبنان، كالقمح والشعير والشرانق والزيت، فكان على الشكل التالي: (١١٦)

أ - تطور سعر مُدّ القمح

بلغ متوسط سعر^(١١٧) مُدّ القمح على البيدر عام ١٨٦١م، حوالي ١٣ قرشاً، وسعر الإستهلاك ١٥ قرشاً، أي بارتفاع نسبته ١١٥,٣٨٪، وكسعر وسطي للعام ذاته، مقداره ١٤ قرشاً. وارتفع ثمن مُدّ القمح على الموسم ١٨٦١ - ١٨٦٥ إلى ١٣,٥ قرشاً، وسجل مؤشره ١٠٣,٨٤٪، مقابل ١٦,٥ قرشاً لسعر السوق (١١٠٪)، وبسعر متوسطي مقداره ١٥ قرشاً (١٠٧,١٤٪)، ليعود إلى السعر الأساسي ١٣ قرشاً في السنوات ١٨٦٦ - ١٨٧٠ كسعر للموسم، مقابل ١٦,٥ قرشاً لسعر السوق، و ١٤,٧٥ قرشاً لمتوسط السعيرين، وبمؤشر نسبته ١٠٥,٣٧٪ عن متوسط سعر ١٨٦١م.

وفي الفترة الممتدة من سنة ١٨٧١ إلى ١٨٨٠، بيع مُدّ القمح على الموسم بسعر وسطي مقداره ١٥ قرشاً، وبارتفاع نسبته ١١٥,٣٨٪ عن سنة ١٨٦١م، مقابل ١٧,٧٥ قرشاً (١١٨,٣٣٪) لسعر السوق، و ١٦,٣٧٥ قرشاً (١١٦,٩٦٪) لمتوسط السعيرين لفترة ١٨٧١ - ١٨٧٥م. وفي السنوات ١٨٧٦ - ١٨٨٠، بيع مُدّ القمح على الموسم بسعر وسطي مقداره ١٥ قرشاً (١١٥,٣٨٪)، مقابل سعره في السوق بـ ٢١,٥ قرشاً (١٤٣,٣٣٪)، وبمقدار وسطي للسعيرين حوالي ١٨,٢٥ قرشاً (١٣٠,٣٥٪). ومنذ سنة ١٨٨١ إلى ١٨٩٠ تراجع متوسط سعر مُدّ القمح على

(١١٥) دفتر حسابات حاصلات وقف المدرسة الدرزية في عبيه (الداودية)، مصدر سابق، سنة ١٣٠١هـ، رقم (٢)، ص ٨٨. ومن الملاحظ أن سعر الموسم لمد القمح في جبل لبنان توافق مع سعره في جبل حوران ودمشق حيث بيع بسعر ١٢ قرشاً للمد الواحد. يراجع وثيقة نشرها عبدالله حنا في كتابه: «العامية والانتفاضات الفلاحية...»، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(١١٦) ملحق رقم (١٣).

(١١٧) لمعرفة حساب متوسط سعر الموسم، أو السوق، جمعنا الأرقام المتوفرة للأسعار في كل من الشوف، والمتن، والبثرون وقسمنا المجموع على عدد المبادلات التجارية التي تمت آنذاك، سنوياً وفي فترة الخمس سنوات المعتمدة في الملحق. أما السعر الوسطي فهو نتيجة نصف مجموع سعري الموسم والسوق، ملحق رقم (١٣).

الموسم عن الفترة السابقة، ولكنه حافظ على ارتفاعه عن السعر الأساسي (١٨٦١م)، فبيع ١٨٨١ - ١٨٨٥م، بسعر ١٤,٧٥ قرشاً (١١٣,٤٦٪)، و١٨٨٦ - ١٨٨٠م بسعر ١٤ قرشاً (١٠٧,٦٩٪)؛ مقابل ٢٠,٢٥ قرشاً لمتوسط سعر السوق (١٣٥٪)، و١٧,٥ قرشاً (١٢٥٪) للسعر الوسطي (١٨٨١ - ١٨٨٥)، و٢٢,٥ قرشاً (١٥٠٪) كسعر السوق، و١٨,٢٥ قرشاً (١٣٠,٣٥٪) كسعر وسطي ١٨٨٦ - ١٨٩٠م. وشهدت السنوات ١٨٩١ - ١٩١٤ ارتفاعاً بالأسعار حيث بلغ سعر الموسم ١٨٩١ - ١٨٩٥ حوالي ١٦,٥ قرشاً (١٢٦,٩٢٪)، و٢١ قرشاً ١٩١١ - ١٩١٤ (١٦١,٥٣٪)، ليرتفع سعر السوق من عشرين قرشاً (١٣٣,٣٣٪) إلى ٢٩,٢٥ قرشاً (١٩٥٪)، وبسعر وسطي مقداره ٢٥,١٢٥ قرشاً وبارتفاع نسبته ١٧٩,٤٦٪ عن سنة ١٨٦١م^(١١٨).

وهكذا يتبين من هذه الإحصاءات لتطور سعر القمح التفاوت في ارتفاع سعر الموسم عن سعر السوق بزيادة تراوحت بين ١٥,٣٨٪ عام ١٨٦١ و ٣٩,٢٨٪ عام ١٩١١ - ١٩١٤م، أي بمؤشر تراوح مقدار نسبته من ١٥٣,٨ إلى ٣٩٢,٨٪.

وبما أن القمح هو من المواد الغذائية الأساسية في عهد المتصرفية، حيث قُدر استهلاك الشخص السنوي (١٨٦١ - ١٩١٤م)، بحوالي ٢٠٠ كلغ، أي من عشرة إلى ١١,٥ مُدّاً من القمح؛ فشكّل التلاعب بأسعاره عبئاً إضافياً أرهق كاهل كادحي الريف، فدفعهم إلى حافة الموت جوعاً مع بداية الحرب العالمية الأولى، والنزوح نحو السهول الداخلية في البقاع وحوران، أو إلى الهجرة خارج أراضي الدولة العثمانية آنذاك.

ومقابل ارتفاع نسبة مؤشر سعر مُدّ القمح بمقدار ١٩٥٪ في سوق الاستهلاك ١٨٦١ - ١٩١٤م، لم يرتفع الأجر اليومي لعامل «حواش» الزيتون وتنقية ثمره، ولعاملة حلّ الحرير في «الكراخين» إلا بنسبة كان مقدار مؤشرها من سنة ١٨٦٧ إلى ١٩١٤م، حوالي ١٠٤,٦٦٪، وأجر عامل الحصاد بمؤشر نسبته ١٢٥٪، وارتفع أجر العامل الزراعي الفني المتخصص في قطاف الصنوبر والزيتون (فراط الأشجار)،

(١١٨) لم تشمل الإحصاءات سنة ١٩١٥، لأن الأسعار ارتفعت بنسبة كبيرة متأثرة بأجواء الحرب العالمية الأولى، مما سبب خللاً غير طبيعي في تطور الأسعار؛ فعلى سبيل المثال، بلغ سعر مدّ القمح على الموسم عام ١٩١٥ حوالي ٢٧ قرشاً ليّباع في السوق بسعر ٤٦ - ٥٢,٥ قرشاً، مقابل تراجع أجره الفلاح اليومية إلى ٢٣ - ٢٤ قرشاً بدلاً من ٣٣,٣٣ قرشاً. - دفتر حساب الشيخ ملحم تقي الدين دفتر (٢)، مصدر سابق، ص ٤٥ و ٤٩، وثيقة منه رقم (١٥).

وتعمير الجلالى (الشوارات)، والجدران المتهذمة (الشلاقي)، بمؤشر نسبته ١٥٣,٥٧٪؛ وتراجع الأجر اليومي للفاعل العادي البسيط من فعّله النقب والنكش (أو الركش) والحمل ونقل الحطب إلى أتونات الكلس ومعامل الحرير، ليصل إلى نسبة ٩٥٪ عما كان عليه عام ١٨٦١م^(١١٩).

وتدل مقارنة تطور سعر مُدّ القمح - الغذاء الرئيسي للسكان آنذاك - بتطور الأجر اليومي للعمال الزراعيين والفلاحين، إلى تدني القوة الشرائية للأجر قياساً إلى ارتفاع الأسعار، وإلى زيادة نسبة التضخم الاقتصادي في عهد المتصرفية لتصل إلى أكثر من ٢٠٠٪. ففي حين كان عامل حلّ الشرائق أو عامل «حواش» الزيتون يحتاج كل منهما، عام ١٨٦٧م، إلى عمل خمسة أيام ومبلغ ١٥ قرشاً، ليشتري مُدّاً واحداً من القمح، وإلى ١٥٠ قرشاً وأجرة ٥٠ يوماً لشراء مؤونة غذائه قمحاً في السنة، و٧٥٠ قرشاً أو مردود أجرة ٢٥٠ يوماً لتأمين ثمن مؤونة سنوية بالقمح لأسرة مؤلفة من خمسة أشخاص. وذلك باعتبار أجرة العامل عام ١٨٦٧ كانت ثلاثة قروش، وسعر مُدّ القمح ١٥ قرشاً^(١٢٠)، وحاجة الشخص الفرد الغذائية في السنة من القمح عشرة أمداد أو ٢٠٠ كلغ. ونتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية (القمح بشكل خاص)، وتدني سعر صرف القروش المعدنية كالزهرأوي والبشلك^(١٢١)، أصبح كل منهما، عام ١٩١٤م، بحاجة إلى مردود أجرة ٩,٣٦ أيام أي ما مقداره ٢٩,٢٥ قرشاً لشراء الكمية ذاتها عام ١٨٦٧، ويتضخم بلغت نسبة مؤشره ١٨٧,٢٥٪. حيث لم ترتفع قيمة الأجر اليومي إلا بمقدار ٠,١٢٥ قرشاً أو خمس بارات، لتصبح ٣,١٢٥ قرشاً أي بزيادة مقدارها ٤,١٦٪، وبمؤشر مقداره ١٠٤,١٦٪، مقابل زيادة طرأت على سعر مُدّ القمح ووصلت إلى ١٤,٢٥ قرشاً أي بزيادة نسبتها حوالي ٩٥٪ ومؤشر مقداره ١٩٥٪.

وهكذا أصبح عامل «حواش» الزيتون أو عامل حلّ الحرير بحاجة إلى مبلغ مقداره ٢٩٢,٥ قرشاً، وإلى مدخول أجرة عمل ٩٣,٢ يوماً بدلا من ٥٠ يوماً، وذلك لتأمين غذاءه الشخصي السنوي بالقمح، وإلى مبلغ مقداره ١٤٦٢,٥ قرشاً، ومدخول عمل ٤٦٨ يوماً عوضاً عن أجرة ٢٥٠ يوماً لتأمين حاجة أسرة مؤلفة من خمسة

(١١٩) ملحق رقم (١٣).

(١٢٠) ملحق رقم (١٣).

(١٢١) ملحق رقم (١٥).

أشخاص. وفي هذه الحالة، ما كان على صاحب العائلة، أو المسؤول عن أسرة ما، إلا الإستدانة لإطعام أسرته أو الهجرة والتزوج من القرية. ومن هنا يمكن فهم مسألة قيام النساء والأطفال بعمل حلّ الحرير وحواش الزيتون بغالبيتهم العظمى باعتبار المرأة والطفل لا يقومان إلا نادراً بإعالة الأسرة الريفية في القرن التاسع عشر.

ولا تختلف الصورة الغذائية والمعيشية للعاملين الآخرين في الريف اللبناني، عن حالة عامل حل الحرير و«حواش» الزيتون. فبالنسبة إلى عامل الحصاد، وهو في أكثر الأحيان من الجنسين مع الغلبة للرجل في بعض مناطق جبل لبنان والبقاع، أصبح يحتاج هذا العامل إلى مردود أجرة ٥,٨٥ أيام، ومبلغ مقداره ٢٩,٥ قروش ليشتري مُدّاً واحداً من القمح عام ١٩١٤، مقابل مردود أجرة ٣,٧٥ أيام و ١٥ قرشاً عام ١٨٦٧م، أي بتضخم مقدار نسبة مؤثره ١٥٦٪. وهكذا، كان عامل الحصاد يحتاج إلى عمل ٥٨,٥ يوماً في السنة لتأمين غذائه الشخصي عام ١٩١٤م، وإلى عمل ٢٩٢,٥ يوماً في السنة لتأمين غذاء أسرته المؤلفة من ٥ أشخاص، مقابل ٣٧,٥ يوماً لتأمين غذائه الشخصي، و ١٨٧,٥ يوماً لتأمين مؤونة الأسرة ذاتها عام ١٨٦٧م.

أما العامل العادي من العامة، ففي حين كان، يحتاج عام ١٨٦٧م، إلى مردود أجر ثلاثة أيام أي ١٥ قرشاً لشراء مُدّ واحد من القمح، أصبح عام ١٩١٤ بحاجة إلى مردود ٦,١٥ أيام، أي ٢٩,٥ قرشاً لتأمين الكمية ذاتها، أي بزيادة في العمل مقداره ٢٠٥٪. وحتى العامل المتخصص الذي ارتفع أجره بنسبة ١٥٣,٥٧٪ (١٨٦٧ - ١٩١٤م)، خسر حوالي ٣٦٪ من القدرة الشرائية لأجره وأصبح يحتاج إلى مردود أجر يومين وثلاثة أرباع اليوم، بعد أن كان يستطيع شراء الكمية نفسها بعمل يومين فقط عام ١٨٦٧. وهكذا، بالرغم من الزيادة الطفيفة التي طرأت على الأجور منذ عام ١٨٦٧ إلى عام ١٩١٤م، إنخفضت القدرة الشرائية للأجر بنسبة تراوحت بين ٣٦ و ٥١,٢٢٪، وأرتفع التضخم إلى نسبة ٢٠٥٪. ونهب إرتفاع أسعار القمح البقية الباقية من لقمة عيش العمال الزراعيين والأجراء ليزيدهم فقراً وجوعاً وكأنهم يعملون سخرة ومجاناً.

ب - تطور سعر مُدّ الشعير (١٢٢)

لم يكن سعر تصريف مُدّ الشعير مرتفعاً كالقمح، بل حافظ على تطور ارتفاعه

(١٢٢) ملحق رقم (١٣).

البطيء خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر (١٨٦١ - ١٩٠٠م)، وتراوح سعره على البيدر من ٧ قروش، إلى ٨، أو إلى ٩ قروش، مقابل ٨ و ١١ و ١٢ قرشاً لسعره في السوق التجارية. وبالرغم من الإرتفاع النسبي في سعر مُدّ الشعير (١٨٦٢ - ١٨٦٥) على الموسم من ٧ إلى ٩ قروش (١٢٨,٥٧٪)، وفي السوق من ٨ إلى ١١ قرشاً (١٣٧,٥٪)، عاد سعر الموسم لينخفض إلى ٧ قروش، مقابل إرتفاع سعر مُدّ السوق إلى ١٢ قرشاً (١٥٠٪) في الفترة المحددة من سنة ١٨٦٦ إلى ١٨٧٠م. وعرفت الفترة الممتدة من سنة ١٨٧١ إلى ١٨٩٥م، شبه إستقرار في سوق تصريف الشعير في مواسمه (من ٨ إلى ٨,٥ قروش أي بارتفاع مقداره ١٠٩,٣٧٥٪)، وفي الأسواق التجارية اللاحقة حيث تراوح سعر السوق بين ١١ و ١٢ قرشاً وبمؤشر مقدار نسبته ١٠٩٪.

أما في السنوات الأخيرة من عمر المتصرفية في القرن العشرين (١٩٠١ - ١٩١٤م)، فشهد سعر تسويق مُدّ الشعير قفزة نوعية، حيث أرتفع في سوق الإستهلاك والتبادل التجاري من ١٢,٥ قرشاً (١٩٠١ - ١٩٠٥)، إلى ١٥ قرشاً أي بنسبة ١٢٠٪ (١٩٠٦ - ١٩١٠)، ومن ثم إلى ١٧,٥ قرشاً (١٩١١ - ١٩١٤)، أي بنسبة ١٤٠٪. وسجل بذلك إرتفاعاً بلغ مؤشره ٢١٨,٧٥٪ عن سعر تسويقه الأساسي عام ١٨٦١م، مقابل ١٥٦,٢٥٪ لفترة ١٨٦١ - ١٩٠٥م، و ١٨٧,٧١٪ لارتفاع مؤشر سعر مُدّ الشعير على البيدر من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٩١٤م، أي من ٧ إلى ١٣ قرشاً (١٨٥,٥٧٪).

ويعود سبب مراوحة سعر الشعير إلى قلة إنتاجه في الجبل والإكتفار بزراعته لإراحة الأرض الزراعية وأستهلاك حيوانات المزارعين وخيول الممتنفلذين وكبار موظفي الدولة آنذاك.

ج - تطور سعر رطل الزيت^(١٢٣)

لم تكن أسعار الزيت والزيتون بأفضل من أسعار القمح والشعير على البيادر، بل عرفت تقهقراً وتراجعاً وصل مدّة ١٨٧١ - ١٨٧٥م إلى نسبة ٦٦,٦٦٪ من قيمة سعر تصريف رطل الزيت في موسمه عام ١٨٦١م، و ٥٧,١٤٪ من أعلى سعر موسم وصله بين عامي ١٨٦٥ و ١٩١٤م؛ مقابل ٧٦,٩٢٪ من قيمة سعره التبادلية في

(١٢٣) الملحق السابق، ملحق رقم (١٣).

السوق عام ١٨٦١، و٦٦,٦٦٪ من سعره مدة ١٨٦٢ - ١٨٦٥م، و٥٨,٨٢٪ من قيمة أعلى سعر وصله رطل الزيت مدة ١٩١١ - ١٩١٤م.

فلقد بيع رطل الزيت في المعصرة وموسمه مدة ١٨٦٢ - ١٨٦٥م بحوالي ١٤ قرشاً أي بمؤشر مقدار نسبته ١١٦,٦٦٪ عن سنة ١٨٦١. وتراجع سنة ١٨٧٦ إلى سعر ٩ قروش ٧٥٪، وأستقر على هذا السعر إلى سنة ١٨٩١م، وإلى ٩,٥ قروش ١٨٩٥م، وإلى ١٠,٥ (١٨٩٦ - ١٩٠٠)، وإلى ١١ قرشاً (١٩٠١ - ١٩٠٥م)، ليُباع في فترة (١٩٠٦ - ١٩١٠م) في موسمه بسعر وسطي مقداره عشرة قروش، ومن ثم يرتفع إلى سعر ١٤ قرشاً أي بنسبة ١١٦,٦٦٪ من قيمة تصريفه عام ١٨٦١م.

أما سعر تسويق الزيت في الأسواق فعرف أيضاً التذبذب وعدم الاستقرار والتطور التصاعدي فأرتفع سعر الرطل (١٨٦٢ - ١٨٦٥م) إلى ١٥ قرشاً أي بنسبة ١١٥,٣٨٪، ليتراجع مدة ١٨٦٦ - ١٨٧٠م إلى ١٤,٧٥ قرشاً ١١٣,٤٦٪، وإلى ١١ قرشاً (٨٤,٦١٪) بين عامي ١٨٧١ - ١٨٧٥. ومنذ سنة ١٨٧٦م تذبذب سعر رطل الزيت في السوق التجارية بين عشرة قروش (٧٦,٩١٪) و١٣,٥ قرشاً (١٠٣,٨٤٪)، دون أن يستقر على سعر ثابت كسعر الموسم. فبيع على التوالي بأسعار ١٢,٥ قرشاً (٩٦,١٥٪) (١٨٧٦ - ١٨٨٠م)، و١١,٥ قرشاً (٨٨,٤٦٪)، و١٢ قرشاً (٩٢,٣٪) (١٨٩١ - ١٨٩٥م)، و١٢,٥ قرشاً (٩٦,١٥٪) (١٨٩٦ - ١٩٠٠م)، و١٣,٥ قرشاً (١٠٣,٨٤٪) (١٩٠١ - ١٩٠٥م)، و١٢ قرشاً (٩٦,١٥٪) (١٩٠٦ - ١٩١٠م)؛ ليرتفع سعر تصريف الزيت بشكل كبير (١٩١١ - ١٩١٤م) ويصل إلى سعر ١٧ قرشاً للرطل الواحد (١٣٠,٦٪)، كمعدل وسطي مع أنه، في أحيان كثيرة، بيع في جبل لبنان ودمشق بسعر ٢١ قرشاً تقريباً للأعوام ١٩١٢ و١٩١٣ و١٩١٤م^(١٢٤).

ويُعطي تطور سعر الزيت صورة واضحة عن عدم اهتمام التجار والسماسرة في تصريفه، لصعوبة تخزين هذا الصنف من الإنتاج من سنة إلى أخرى فيخسر من وزنه وتقل جودته. فلذلك أقتصرت عملية بيعه وتصريفه على المنتجين والشركاء المساقين الذين تولّوا بأنفسهم هذه العملية وأنتقلوا بإنتاجهم من قرية إلى قرية ومن منطقة إلى أخرى حتى وصلوا إلى دمشق وغيرها من مدن ولاية سورية آنذاك. وهذا دليل آخر

(١٢٤) الملحق رقم (١٣). ودفتر حسابات الشيخ ملحم تقي الدين (بعقلين)؛ (رقم ٢)، مصدر سابق، سنة ١٩١١ - ١٩٢٢، وثيقة منه رقم (١٥). والأب سليمان غانم اليسوعي: «المناديات الدمشقية في الأثمار الشامية»، مجلة «المشرق»، المجلد ١٣، مرجع سابق، ص ٦١٩.

لعدم إقدام المزارعين والفلاحين الشركاء على زراعة الزيتون مع بداية عهد المتصرفية والاعتناء به، لتدني أسعار تصريف الزيت بالقياس إلى أسعار القمح وشرانق الحرير المرتفعة والمربحة والسهلة التراكم مع تقدم الأشهر والسنوات.

د - حركة تطور أسعار شرانق الحرير^(١٢٥)

أما أسعار شرانق الحرير، فلم تعرف الفروقات الكبيرة بين مقدارها في الموسم وسعر تصريفها وتصديرها. ولكن الفروقات في بيع الشرانق، كانت ناتجة عن أنواع البزر المُستعمل لتفقيس الدود؛ فهناك الكورسكي والمصري، والكريتي، والياباني، والبلدي؛ أو بالنسبة لنوعية الشرانق الناتجة عن تربية دود القز. وعرفت متصرفية جبل لبنان أربعة أنواع من الشرانق تختلف أسعارها باختلاف جودتها: الصليبي وهي «الشرانق المخصوصة الصلبة التي كان المربي والسمسار وبالتالي الكراخين يعولون عليها. وتأتي شرانق اللبيدي في الدرجة الثانية، وسُميت كذلك لأنّ عليها كثيراً من اللبسيني^(١٢٦). وأما «الفويشي» فهي شرانق قليلة الصلابة تأتي في الدرجة الثالثة وسعرها أقل من صنف الصليبي واللبيدي.

والمويّتي، والحالة هذه شرانق غير مرغوب في وجودها بالموسم إطلاقاً، باعتبارها تكون اليرقات فيها ميتة وكثيراً ما ينضج منها «زوم» أي سائل أسود يلوّث الشرانق الباقية^(١٢٧).

فلذلك اختلفت أسعار الشرانق لدى المربي الواحد وفي القرية الواحدة، ومن قرية إلى أخرى لاختلاف نوعيتها ولونها. فعلى سبيل المثال، باع شركاء وقف المدرسة الدرزية في قريتي البنية وغبّيه في الشحار قضاء الشوف شرانقهم البلدية عام ١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م، بسعر تراوح بين ١٠,٧٥ و ٢٠,٥ قرشاً للأقة الواحدة؛ أما شرانق كوريسكا فباعوها للسنة التالية ١٨٨٣م، بسعر تراوح بين ٢٢,٥ و ٢٤,٥ قرشاً للأقة الواحدة، مقابل ١٧ - ١٨ قرشاً كثمان لأقة شرانق الحرير البلدية. وفي سنة ١٨٨٤م، تراوحت أسعار شرانق شركاء وقف المدرسة الدرزية في غبّيه ما بين ٢٠,٥

(١٢٥) ملحق رقم (١٣).

(١٢٦) اللبسيني (اللبيّين): القطعة منه «لبيّينة» = نغاية الحرير (عامية).

(١٢٧) صبحي أبو شقرا: «الحرير تربيته ودوده وصناعته»، مقالة نشرت في كتاب الأمير موريس شهاب: «دور لبنان في تاريخ الحرير...»، مرجع سابق، ص ٧٠.

و٢٣,١٢٥ قرشاً للأقة الواحدة من النوع الكورسيكي^(١٢٨)، بينما باع شركاء وقف دير مار يوحنا الصابغ في الخنشارة شرائق حريرهم بسعر ٢٣ إلى ٢٤ قرشاً للأقة الواحدة من النوع ذاته^(١٢٩). وهكذا كان على مُربي دود الحرير السهر على قزّه حتى ينتج الشرائق من الصنف الممتاز أي «الصليبي»، وينال أعلى الأسعار وإلاّ عُوقب بأسعار متدنية عن شرائق أترابه وأقاربه.

أما على صعيد التسويق العام لإنتاج جبل لبنان من شرائق الحرير، فخضعت الأسعار في السوق الداخلية، لهيمنة وتأثيرات السوق الليونية الفرنسية وتسليفاتها المالية والبنكية آنذاك^(١٣٠). ففي حين باع مُربي دودالقرز، أقة الشرائق من إنتاجه، عام ١٨٦١م، بسعر وسطي مقداره ٢٣ قرشاً، باعها السمسار والتاجر بسعر ٢٥ قرشاً، ليرتفع سعرها لدى المُنتج في مدة ١٨٦٢ - ١٨٦٥م، إلى ٢٧,٧٥ قرشاً، أي بارتفاع مقدار نسبة مؤشره ١٢٠,٦٥٪، و٣٠,٥ قرشاً كسعر السوق (١٢٢٪)، ويستمر سعر الأقة بالارتفاع في مدة ١٨٦٦ - ١٨٧٠م، حيث باع المُربي إنتاجه من الحرير بسعر ٤١ قرشاً للأقة الواحدة، أي بنسبة ١٧٨,٢٦٪ عن سعر ١٨٦١، مقابل ٤٢,٥٪ قرشاً (١٧٠٪)، لسعر السمسار أو التاجر في الفترة ذاتها. وفي هذه المرحلة سجل سعر أقة الشرائق أعلى قيمة وصلها في سوق التبادل التجاري، لتبدأ الأسعار في الهبوط والتراجع وتصل في السنوات ١٨٩١ - ١٨٩٥م إلى أدنى سعر وسطي عرفته متصرفية جبل لبنان آنذاك، ألا وهو ١٨ قرشاً (٧٨,٢٦٪)، لشرائق المُنتج، و١٩ قرشاً (٧٦٪)، لسعر السمسار والتاجر^(١٣١).

وتراوحت أسعار شرائق المُنتج للأقة الواحدة من ١٩,٥ إلى ٢٦ قرشاً، خلال السنوات ١٨٧١ و١٩١٤م، مقابل ٢٢,٥ و٢٩ قرشاً لسعر السوق التجارية. أما مؤشر تطور الأسعار فبلغت نسبته ما بين ٧٨,٢٦٪ كأدنى نسبة و١٧٨,٢٦٪، كأعلى نسبة لتسويق شرائق المُنتج وأصحاب الأملاك، مقابل ٧٦٪ - ١٧٠٪ لتسويق التجار والسماسرة. وبعكس تطور أسعار القمح والشعير والزيت التي ارتفعت مع نهاية عهد

(١٢٨) دفاتر حساسات حاصلات وقف المدرسة اللوزية في عبيه (الداودية)، مصادر سابقة، رقم (١)، ص ١٤ و ٦٠ - ٦٢. ودفتر رقم (٢)، ص ١٥ - ١٨ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨. وثيقة كنموذج عن هذه الدفاتر رقم (١٤).

(١٢٩) Souad ABOU EL ROUSSE SLIM: «Le Métayage et l'Impôt...», op. cit., pp.242, 243, 250 et 251.

(١٣٠) Dominique CHEVALLIER: «Villes et Travail en Syrie...», op. cit., p.57.

(١٣١) ملحق رقم (١٣).

المتصرفية عرفت أسعار أقة الشرائق الهبوط والتراجع، حيث سجلت معدلاتها في السنوات ١٩١١ - ١٩١٤ م، ١٩,٥ قرشاً أي بنسبة ٨٤,٧٨٪ من سعر المُنْتِج عام ١٨٦١، و ٢٣,٣٣ قرشاً، أي بنسبة ٩٣,٣٢٪ من سعر السوق للعام ذاته، وبسعر وسطي مقداره ٢١,٤١٥ قرشاً وبنسبة ٨٩,٢٣٪ من السعر الوسطي لبداية عهد المتصرفية آنذاك^(١٣٢).

وهكذا خضعت شرائق الحرير لسوق العرض والطلب وأرتبط تصديرها وتصريفها بعجلة الاقتصاد الفرنسي والعثماني. فلذلك أنخفضت أسعارها نتيجة مزاحمة الحرير الإصطناعي وحرير الشرق الأقصى لحرير الولايات العثمانية.

وأدى انخفاض الأسعار منذ سنة ١٨٧٩ حتى عام ١٩١١ م، إلى تقليص الأرباح الناتجة عن تجارة الحرير بدرجة كبيرة، بالرغم من ارتفاع مستوى الإنتاج وتسويقه مع بداية القرن العشرين. ولقد «عانت كل من بيروت والجبل بدرجة كبيرة من آثار الكساد الإقتصادي في سورية والأناضول، الذي أدى إلى تدهور التجارة وإلى تقلص حاد في السوق المتاحة للسلع»^(١٣٣) المحلية المصدرة من جبل لبنان.

و«عندما أصبح شراء الشرائق متوطناً بالسماسة بدلاً من أصحاب المعامل حدث هبوط في أسعارها وتضرر المربون»^(١٣٤). فكانت شرائق الحرير عرضة لنهب السماسرة والمرايين الذين يسلفون المزارعين الأموال اللازمة لإنتاج مواسمهم، ويشترون حريرهم بأسعار متدنية عن سعر السوق المحلية والعالمية، ليبيعوها بأسعار مرتفعة إلى تجار بيروت وصيدا وطرابلس، ويحتفظوا هم بفرق السعر (العمولة) بين الشراء والمبيع، في خزائهم الخاصة، ويكدسوا بذلك الأرباح الطائلة دون تعب، وينعموا بالبذخ والرفاهية على حساب سهر وكدح مُربّي ومُنْتِجي الحرير. وتراوح هامش ربح السماسر بين قرش وقرشين ليصل أحياناً إلى خمسة قروش أو أكثر حسب قدرتهم على بلص الفلاحين وإقناعهم ببيع إنتاج مواسمهم بالأسعار المنخفضة، لا اضطرار هؤلاء الفلاحين إلى تسديد ديون سلفهم المقدمة لهم من السماسرة كعربون على إنتاجهم. وخير دليل على ذلك، مسواق الشرائق عام ١٩١٣ في إقليم الخروب، حيث تراوح سعر أقة الشرائق المشتراة من الفلاحين بين ١٤,٥

(١٣٢) الملحق السابق، ملحق رقم (١٣).

(١٣٣) روجر أوين: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي»، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(١٣٤) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٩١.

و٢٥,٥ قرشاً وبسعر وسطي مقداره ٢٠ قرشاً. أما سعر تصريفها فتراوح في سوق بيروت أو صيدا ما بين ٢١ و٢٥,٧٥ قرشاً، وبسعر وسطي قدره آنذاك ٢٣,٣٧٥ قرشاً، أي بفارق مقداره ٣,٣٧٥ قرشاً، وبحصة تراوحت بين ربع قرش و٦,٥ قروش لصالح السمسار وتاجر التسويق^(١٣٥). وكانت حصة السمسار تصل أحياناً إلى نسبة ١٠٠٪^(١٣٦) من سعر الموسم حسب نوع الإنتاج وقدرته على بلص الفلاحين.

وبالعودة إلى تطور أسعار الشرائق في جبل لبنان منذ سنة ١٨٦١ إلى ١٩١٤م، تراوح هامش الفرق بين سعر المنتج والسوق من نصف قرش إلى ٣,٨٣ قرشاً، وبنسبة ربح تراوحت بين ٢ و٢١,٥٪^(١٣٧).

وكان السمسار أو تاجر القرية والمدينة، يؤمن الأرباح الإضافية لتجارته عن طريق التلاعب بالأوزان، وبيع إنتاج الفلاحين والمالكين بالأمانة في سوق الحسبة (الرجعة)، في مدن بيروت وصيدا وطرابلس وزحلة وبعبك. فيبيع ويحاسب دون رقيب متسلحاً بثقة الفلاحين والمنتجين الفقراء العاجزين عن تصريف إنتاجهم بأنفسهم لجهلهم ضروب التجارة وخيلها، وانشغالهم في إتمام العملية الإنتاجية التي تستهلك كامل وقتهم وطاقتهم الذهنية والبدنية.

وهكذا كان الفلاح المسكين يعمل لمصلحة التاجر والمُرابي والدولة العثمانية. فتُفرض عليه الرسوم، والأسعار المناسبة لربح السماسرة وأربابهم التجار، وهو مُعتقد أنها قُدرة ربّانية فيبررها بالمثل القائل «الأعمار والأسعار بيد الله».

هـ - تطور أسعار التبغ الخام

تتنوع أسعار التبغ باختلاف مصدرها من «الشتلة» (شجرة التبغ)، فإذا كانت الأوراق قريبة من الأرض تسمى «تكعية»، وسعر رطلها متدنٍ، أما إذا كانت من وسط «الشتلة»، فتأخذ أعلى سعر لتعود وتنخفض مع الأوراق التي تسمى «ترويسة»، وعلى سبيل المثال باع وكيل وقف مدرسة سيدة النصر في كُفَيْفَان قضاء البترون، عام ١٨٧٢م، إنتاج أرض الوقف من التبغ أو «الدخان»، بخمسة قروش ونصف لرطل التكعية، وسبعة قروش للقطفة الثانية، ومن ثم بعشرة قروش للمرة الثالثة،

(١٣٥) دفتر تسويق الشرائق في إقليم الخروب، ص ٥٦ - ٥٩. وثيقة كمثال عن صفحاته، رقم (١٦).

(١٣٦) Boutros LABAKI: «Introduction à l'Histoire Economique...», op. cit., p.40.

(١٣٧) ملحق رقم (١٣).

و ٢٥ قرشاً للمرة الرابعة و ٣٣ قرشاً للمرة الخامسة ليعود وبيع الرطل بحوالي ١٢ قرشاً، و«الترويسة» بثمانية قروش للرطل الواحد^(١٣٨).

ولقد تراوح سعر رطل الدخان من إنتاج أرض وقف مدرسة دير مار يوحنا مارون في كَفَرَحَي قضاء البترون، دون تحديد نوعيته، بين ٧ قروش عام ١٨٨٢م، و ١٨ و ١٩ و ٢٠ قرشاً في الأعوام ١٨٨٥ و ١٩٠٤ و ١٩٠٨ و ١٩١٣ و ١٩١٤م، و ٣٣ قرشاً عام ١٨٨١م، و ٢٥ قرشاً عام ١٨٨٨م^(١٣٩). وهكذا شكّل التبغ دخلاً هاماً لزراعيه ومنتجيه في قضاءي البترون والكورة من متصرفية جبل لبنان، وتعويضاً عن خسارة بعضهم في تربية وتجارة الحرير آنذاك.

و - أسعار الخضار والفواكه

أما أسعار الخضار والفواكه فكانت متدنية ولا يتعدى سعر الرطل منها القرش الواحد في المواسم، أو القرشين للاستهلاك المنزلي ليتدنى في فترة الإقبال إلى ما دون القرش الواحد^(١٤٠). ويعود ذلك إلى كثرة الإنتاج الصيفي من الخضار والفواكه بهدف الاستهلاك المحلي، ولضعف وسائل التصدير آنذاك وعدم وجود طلب على هذه المواد في الخارج.

ز - أسعار المنتوجات الزراعية في البقاع وولايتي بيروت وسورية

أما بالنسبة لدراسة أسعار الحبوب والمنتوجات الزراعية الأخرى في البقاع وولايتي بيروت وسورية، فهناك صعوبة، لضعف مصادرها واختلاف موازينها ومكاييلها عن متصرفية جبل لبنان، وأ اعتماد الدارسين والباحثين في أحيان كثيرة الأسعار دون تحديد وحدة الوزن والكيل^(١٤١)، مما أدى إلى عدم دقة هذه الأسعار والوثوق بأرقامها.

(١٣٨) دفتر حسابات وقف مدرسة سيدة النصر في كفيفان، مصدر سابق، ص ٣١.

(١٣٩) جان نخول: «مدرسة دير مار يوحنا مارون...»، مرجع سابق، ص ١١٨.

(١٤٠) دفاتر حسابات وقف المدرسة الدروزية في عبيه، مصدر سابق، دفتر رقم (٣)، ص ٨ و ٩ و ١١ و ١٥ و ١٦ و ٢٧ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٦.

(١٤١) للاطلاع على الغموض في الأسعار وتضاريفها تبعاً لاختلاف أوزان ومكاييل الحبوب، وعدم الوضوح في هذه المكاييل، وترك الاستنتاج للقارئ، للتكهن بمقدارها يمكن مراجعة: شارل عيساوي، «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٦١٨ - ٦٢٣؛ وجريدة «المقتبس»، مرجع سابق، الأعداد ٤٧٠ و ٤٧٥ و ٤٧٦ إلى ٤٩١، سنة ١٩٠١، الصفحة الرابعة.

وعلى سبيل المثال، ذكر عساف ساسين، أن سعر كيل القمح (٦ أمداد)، بلغ مقداره عام ١٨٧٥م، حوالي ١٧ قرشاً، ومُدّ الشعير عشرة قروش، في حين كان سعر مُدّ القمح المصنوع أو المغسول ٢٠ قرشاً^(١٤٢)، أي بفارق ١٧,١٧ قرشاً عن سعر مُدّ القمح بدون تصويل. وهل كان كل مزارع يحتاج إلى كيل (٦ أمداد) من قمح البيدر للحصول على مُدّ واحد لطحينه أو برغله؟ فعندها يكفر بالزراعة ويتركها. ولهذا السبب، لا يمكن الوثوق في مثل هذه الأرقام التي تتعارض مع الأسعار في متصرفية جبل لبنان حيث بيع مُدّ القمح بسعر ١٤ - ١٨ قرشاً للسنة ذاتها.

وفي سنجق الشام، ومنها أقضية البقاع الأربعة حاضياً ورأشياً وبعلبك والبقاع العزيز، شهد سعر القمح الرسمي تراجعاً ملحوظاً بين سنتي ١٩١٠ و ١٩١٢م، حيث بيع الجفت منه (٣٣ كلغ) عام ١٩١٠م بسعر ٤٤,٧٥ - ٥٠,٢٥ قرشاً، وبسعر وسطي ٤٧,٥ قرشاً^(١٤٣) أي المُدّ بسعر ٢٨,٧٨ قرشاً، تراجع سعره عام ١٩١٢م، إلى ٣٦ - ٤٠ قرشاً^(١٤٤)، وبسعر وسطي ٣٨ قرشاً أي المُدّ بسعر ٢٢ قرشاً، أي بنسبة ٨٠٪ من سعره عام ١٩١٠م.

أما سعر الشعير فأرتفع ارتفاعاً طفيفاً للفترة ذاتها، حيث بيع الجفت منه (٢٧ كلغ)، عام ١٩١٠م بسعر ٢٠ - ٢٢,٥ قرشاً، وبسعر وسطي ٢١,٢٥ قرشاً (سعر المُدّ ١٢,٥ قرشاً)، ارتفع عام ١٩١٢م إلى ٢٠ - ٢٥ قرشاً^(١٤٥) وبسعر وسطي ٢٢,٥ قرشاً (سعر المُدّ ١٣,٥ قرشاً)، وزيادته مقدارها ١٠٥,٨٨٪.

وهكذا تراجع سعر مُدّ القمح في دمشق من ٢٨,٧٨ قرشاً عام ١٩١٠م إلى سعر ٢٣,٠٣ قرشاً عام ١٩١٢م، وأرتفع سعر مُدّ الشعير من ١٢,٥ إلى ١٣,٥ قرشاً. وهذه الأسعار تتلاءم مع أسعار الحبوب في جبل لبنان - حيث بيع مُدّ القمح عام ١٩١٠م بسعر ٢٥,٥ قرشاً والشعير بسعر ١٥ قرشاً - إذا أخذ بعين الاعتبار طبيعة أراضي

(١٤٢) عساف ساسين: «تاريخ البقاع الاجتماعي...»، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(١٤٣) «نواتج الشام»، جريدة «المقتبس»، مرجع سابق، الأعداد ٤٧٠، ٤٧٥ و ٤٧٦ إلى ٤٩١، سنة ١٩١٠، الصفحة الرابعة.

(١٤٤) خليل أفندي فتال: «نظر في حركة دمشق التجارية سنة ١٩١٢»، «المشرق»، المجلد ١٧، مرجع سابق، ص ٣٥٧.

(١٤٥) جريدة «المقتبس» أعداد سابقة (٤٧٠ و ٤٧٥ و ٤٧٦ إلى ٤٩١ سنة ١٩١٠، الصفحة الرابعة). و خليل فتال: «نظر في حركة دمشق...»، المرجع السابق.

الجبل الزراعية، وما تتطلبه من جهد وكدح ونسبة مردود مبذر المُدَّ، إلى نسبة مردوده في البقاع، يضاف إلى ذلك تكاليف نقل وثمان البذار وقلة الإنتاج في الجبل مما يحتم زيادة في الأسعار عنها في البقاع وسنجد الشام.

٥ - أسعار العملات

لم يكن التداول بالعملات العثمانية والمحلية سيد الموقف في الولايات العثمانية، بل كانت العملات الأوروبية الذهبية من فرنسية وأنكليزية ونمساوية ومسكوبية تتقاسم الهيمنة النقدية، وتنافس الليرة الذهبية العثمانية (العسملية أو العثمانية)، والريال المجيدي الفضي في الأسواق العامة والمحلية والمراكز التجارية الأساسية في مدن جبل لبنان والبقاع وولايتي بيروت وسورية. وكانت الدولة العثمانية تسلّم وتعترف بسيطرة العملات الأجنبية على أراضيها، وتصدر لذلك نشرة دورية سنوية تحدد فيها عيار ووزن وسعر كل من العملات الأوروبية والعثمانية بالقروش الفضية الصاغ و«الفرنكات» الفرنسية^(١٤٦).

ومنذ القرن الثامن عشر، خضعت العملات الذهبية العثمانية والأوروبية لسوق العرض والطلب والمنافسة التجارية في الأسواق المحلية في جبل لبنان والبقاع. وسببت هذه المنافسة إلى جانب ضعف اقتصاد الدولة العثمانية، ومنحها وحمايتها الامتيازات الأجنبية على أراضيها، وتغلغل الرأسمال الأوروبي في الأسواق التجارية، عدم ثقة التجار والسكان المحليين، على اختلاف درجاتهم المالية، بالعملات المعدنية المحلية والإستعاضة عنها بالعملات الذهبية. ومن هنا ظهر الصراع بين نوعين من النقود والعملات في ولايات الدولة العثمانية وسناجقها ومتصرفياتها: صراع بين العملات الذهبية كعملة صعبة، وأساس للتعامل التجاري والإستقرار المالي، وبين القروش الشائعة غير الرسمية، والأكثر انتشاراً وأستعمالاً لدى السكان آنذاك.

وبقيت القروش، هي العملة المتداولة في جبل لبنان والبقاع حتى قيام دولة الإنتداب الفرنسي في سوريا ولبنان عام ١٩٢٠م، وكان «القرش الأسدي» المسكوك خصيصاً للولايات العثمانية هو الأكثر رواجاً وأستعمالاً، وكانت قيمته تقدر بأربعين

(١٤٦) سالنامه دولة عثمانية عمومية، سنة ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م، ص ٢٥١ - ٢٥٦؛ سنة ١٣١٠هـ /

١٨٩٢ - ١٨٩٣م، ص ٣٤٦ - ٣٤٩، سنة ١٣٢١هـ / ١٩٠٣ (١٩٠٤م)، ص ٣٤٧ - ٣٥٦.

بارة مصرية^(١٤٧). ولكن هذه القيمة طالها التخفيض إلى ٣٨ بارة^(١٤٨)، بفعل تقلب أسعار الفضة في الدولة العثمانية.

وكما خضعت المنتوجات الزراعية في جبل لبنان والبقاع، لتقلبات سوق المضاربات والمنافسة المحلية والأوروبية، ولعملية العرض والطلب، كان القرش الأسدي الرائج آنذاك عرضة للنهب والسرقة من قبل جباة الدولة العثمانية وملتزمي أعشارها والسماسرة والتجار وغيرهم. فأرتبطت قيمة صرفه وتداوله بعجلة الإقتصاد الأوروبي المتغلغل في جميع أنحاء الدولة العثمانية، وبورصة صرف العملات الذهبية العثمانية والأوروبية.

وفي خضم تقلب أسعار العملات المحلية والذهبية، حاول المتصرف داود باشا، عام ١٨٦٢م، (رجب ١٢٧٩هـ) تعيين سعر صرف العملات الذهبية والفضية والمعدنية الأخرى، من خلال أمر أصدره إلى مدير قضاء جزين، آنذاك، القائمقام عمون عمون جاء فيه^(١٤٩): تحدد الليرة المجيدية الذهبية بمئة قرش، والريال المجيدي بعشرين قرشاً، والريال البشلك بخمسة قروش، والريال الزهراوي بستة قروش، كما حدد سعر درهم الذهب عيار الألف (١٠٠٠) بقيمة ٤٨ قرشاً، ودرهم الفضة بقيمة ١٢٥ بارة أو ٣ قروش و ٥ بارات. وقُسمت الليرة الفرنسية النابوليونية إلى عشرين فرنكاً.

وفي هذا «الأمر الأمون»، حدد داود باشا عيار وسعر درهم العملات الذهبية الأوروبية الأكثر رواجاً وأستعمالاً في متصرفية جبل لبنان والولايات العثمانية. فكان عيار الليرة الأنكليزية، الجنيه الأسترليني ٩١٦,٥، وسعر كل درهم من زنتها ٤٤ قرشاً؛ وعيار الليرة النابوليونية الفرنسية (الفرنساوية) ذات العشرين فرنكاً ٩٠٠،

(١٤٧) عرف القرش العثماني «بالأسدي» لوجود أسد زيلندا على وجهه، شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٥٩٤.

(١٤٨) سالنامه دولة عثمانية عمومية، سنة ١٣٢١هـ / ١٩٠٣م، ص ٣٨٤؛ سنة ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م، ص ٤٢٥؛ سنة ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م، ص ٤٢٨.

(١٤٩) «صورة الأمر والأمن الصادر بخصوص فئات العملة إلى مدير قضاء جزين عمون بك»، نمرة ٢٣٦٥، تاريخ رجب ١٢٧٩هـ / كانون الأول ١٢٧٨ مارثية، كانون الأول ١٨٦٢م. وثيقة نشرها منير اسماعيل في اطروحته الدكتوراه دولة من جامعة السوربون عام ١٩٧٨.

Mounir ISMAÏL: «Le Liban sous les Mustafarrifs...», op. cit., p.269.

وأعيد نشرها لأهميتها في كتاب عبد الله سعيد: «تطور الملكية العقارية...»، مرجع سابق، ص ٣٥٧.

وسعر الدرهم من زنتها ٤٣ قرشاً وسبع بارات؛ وعيار الليرة الأمبريالية المسكوبية ٩١٦,٥، وسعر درهمها ٤٤ قرشاً كالأنكليزية، وعيار الليرة النمساوية الذهبية (دوق فريمنج) ٩٨٥، وسعر الدرهم من زنتها ٤٧ قرشاً وعشر بارات.

وبناءً على هذا الأمر، تعين سعر صرف الليرة الأسترلينية الأنكليزية الرسمي حوالي ١١٠ قروش لأن زنتها كانت حوالي درهمين و٨ قراريط، وسعر صرف الليرة النابوليونية الفرنسية ٨٦,٥ قرشاً، وكانت زنتها درهمين و٨,٨ حبة، ونصف الأمبريال المسكوبي ٩٠,٧٥ قرشاً لأن زنته كانت درهمين وقرطاً واحداً^(١٥٠).

ولكن بالرغم من صدور أمر المتصرف داود باشا بتحديد فئات العملة في جبل لبنان، كانت الدولة العثمانية، تجبي رسومها وضرائبها بسعر ١٢٣ قرشاً لليرة العثمانية الذهبية و٢١ قرشاً للريال المجيدي^(١٥١).

وهكذا ظلت العملات الذهبية والمحلية والقروش الأسدية خاضعة لسوق العرض والطلب والمضاربات النقدية. ففي سنجق الشام، والبقاع، حُدد سعر صرف الليرة العثمانية (العسملية)، عام ١٢٨٢هـ، ١٨٦٥ - ١٨٦٦م، بمئة وعشرين قرشاً صاغاً^(١٥٢)، بينما بيعت عام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨ - ١٨٦٩م، بسعر ١١٥ قرشاً، كما كان سعر صرفها في بيروت آنذاك^(١٥٣).

وفي سنة ١٢٩٦ ماثية (مالية)، ١٨٨٠م أصدرت الدولة العثمانية قراراً، «قضى بإبطال صك النقود الفضية ويجعل الليرة الذهبية المعادلة لأربعة دولارات وأربعين سنتاً الوحدة النقدية في السلطنة العثمانية»^(١٥٤). وأعلنت بذلك قيمة الليرة

(١٥٠) سالنامه دولة عليّة عثمانية (عمومي): سنة ١٢٩٨هـ / ١٨٨١م، ص ٢٨٥ - ٢٨٦؛ وسنة ١٣٠٤هـ / ١٨٨٦ - ١٨٨٧م، ص ٤٦٦؛ وسنة ١٣١٠هـ / ١٨٩٢ - ١٨٩٣م، ص ٣٤٨؛ وسنة ١٣١٧هـ / ١٨٨٩ - ١٩٠٠م، ص ٢٧٣؛ وسنة ١٣٢١هـ / ١٩٠٣ - ١٩٠٤م، ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

- والمعلم بطرس البستاني: «كتاب كشف الحجاب...»، مرجع سابق، ص ٤١٤. يعود وزن العملات لتسجيلات السالنامه والبستاني، أما معادلة السعر فهي عمل شخصي على ضوء الأمر الأمون الصادر عن المتصرف داود باشا.

(١٥١) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(١٥٢) سجل رقم ٥٦٢، من سجلات المحاكم الشرعية في دمشق، وثيقة رقم ٢٥٧، ص ٢٧٣.

(١٥٣) سجل رقم ٦١٥، من سجلات المحاكم الشرعية في دمشق، وثيقة رقم ١١٤، ورقة نمرة (٣٠).

(١٥٤) سعيد حمادة: «النظام النقدي والصرافي في سوريا»، نقله إلى العربية شبل بك داموس، المطبعة الأميركانية، بيروت ١٩٣٥، ص ٢٣. لقد استعمل المعرب شبل داموس، كلمة صك =

العثمانية الذهبية بمئة قرش صاغ والريال المجيدي الفضي الأبيض بتسعة عشر قرشاً^(١٥٥).

ولكن هذه «القاعدة العشرية لم ترج قط في سورية إلا في المعاملات الرسمية. فقد كان الغرش الشرك هو الوحدة الرائجة في الأسواق على الرغم من أنه لم يكن له كيان ملموس ولم يكن معتبراً قانونياً. وكانت قيمته بالنسبة لليرة التركية الذهب تختلف باختلاف المناطق، وفي بعض المحلات كان له في السوق الواحدة أكثر من قيمة واحدة بحيث كانت هذه القيم تختلف باختلاف البضاعة الواقعة تحت المساومة»^(١٥٦). ويسبب هذا التباين في صرف العملات الذهبية واختلاف القروش الرائجة من موضع إلى آخر، كان يُشترط تعيين سوق صرف العملات المستعملة (البندر) في الصكوك العقارية والمعاملات التجارية المبرمة بين المتعاقدين آنذاك، أو الاكتفاء بتحديد نوعية العملة الذهبية والصاغ^(١٥٧).

ومن هنا لعبت بعض الأسواق التجارية في جبل لبنان والبقاع وولايته بيروت وسورية دوراً مصرفياً هاماً في تحديد أسعار العملات الذهبية والقروش الرائجة في نهاية السيطرة العثمانية. وشكلت بعض المراكز التجارية الرئيسية كزخلة وبيروت، وصيدا وصور وطرابلس الشام، وبعبك وجونية والبترون وغيرها بورصة خاصة بالعملات المتداولة في كل من أسواقها. وكان يطلق على هذه البورصة إسم «بندر» بالعملات الرائجة في سوق المدينة آنذاك^(١٥٨). وهذا لا يعني أنه كان لكل مدينة

= النقود ولكن من المستحسن والأفضل استعمال كلمة «سك النقود». وأن الدولار الأميركي آنذاك هو الدولار الذهبي القديم الذي كانت قيمته تساوي ٢٣ قرشاً.

(١٥٨) وثيقة رقم (٢٦ أ). و Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 14, p.168. . وصالنامه دولة عليه عثمانية (عمومي): سنة ١٣٢١هـ/ ص ٣٨٤؛ سنة ١٣٢٢هـ، ص ٤٢٥؛ سنة ١٣٢٦هـ، ص ٤٢٨. وشارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٥٩٤ - ٥٩٥.

(١٥٦) سعيد حمادة: «النظام النقدي والصرافي...»، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٤.

(١٥٧) وثيقة رقم (١٥) و(١٦) و(٣١). وسجلات المحاكم الشرعية في دمشق التي تحفل وثائقها بإشارات واضحة إلى نوع العملة المستعملة من صاغ، وفضة وذهب ورائجة، أو إلى سوق صرفها، كعملة دمشق أو عملة بيروت. وعلى سبيل المثال: سجل ٥٩٢، وثيقة ٣٥، ورقة ١٨؛ وسجل ٨٦٢، وثيقة ٥٠، ورقة ٣٩؛ وسجل ٦٠٥، وثيقة ١١٤٥، ورقة ٣٠؛ وسجل ١٤٢٩، وثيقة ٥، ورقة ٣.

(١٥٨) سجلات المحاكم الشرعية في دمشق سجل ٥٩٢، وثيقة ٣٥، ورقة ١٧؛ وسجل ٨٦٢، وثيقة ٥٠، ورقة ٣٩؛ وسجل ٦٠٥، وثيقة ١١٤٥، ورقة ٣٠؛ وسجل ١٤٢٩، وثيقة ٥، ورقة ٣.

عملتها الذهبية والمعدنية الخاصة بها، بل كانت سوقها التجارية تشكل بورصة خاصة لصرف العملات المتداولة فيها، وكانت قيمة الصرف تختلف من سوق إلى أخرى، وحتى داخل المدينة الواحدة، وذلك تبعاً لعملية العرض والطلب وتحكم الصيارفة بسوق القُطع.

وتشير التسجيلات العثمانية الرسمية (السالنامة) إلى هذا الاختلاف في سعر صرف العملات الذهبية والفضية والمعدنية من سنجق إلى آخر في ولاية سورية عام ١٨٨١. ففي حين كان سعر صرف الليرة العثمانية (العسملية)، في سنجق بيروت ١٢٢ قرشاً، كان سعر صرفها في سنجق الشام ١٢٤ قرشاً، وفي حوران ١٢٤ قرشاً، وفي جبل لبنان ١٢٣ قرشاً^(١٥٩). ويوضح الجدول رقم (١٥) أسعار العملات الذهبية والمعدنية في سناجق سورية بالمقارنة مع متصرفية جبل لبنان عام ١٨٨١ م.

يتبين من هذا الجدول أن سعر صرف الليرة الأنكليزية، بلغ في سنجقي الشام وحوران ١٣٧ قرشاً، وفي سنجق بلقا ١٤٠ قرشاً، وفي جبل لبنان ١٣٥,٢٥ قرشاً، وفي كل من سناجق عكا واللاذقية وبيروت ١٣٤ قرشاً. أما في سنجقي طرابلس وحماه فكان سعر الليرة الأنكليزية عام ١٨٨١ م حوالي ١٣٢ قرشاً، وهو أدنى سعر تداولي لها في هذه السنة مقابل أعلى سعر عرفته في سنجق بلقا آنذاك. وتم التداول بالليرة الفرنسية بسعر تراوح بين ١٠٥ و ١٠٦ قروش في كل من سناجق طرابلس وعكا واللاذقية وحماه وجبل لبنان، مقابل زيادة طفيفة في بيروت حيث بلغ سعرها ١٠٦,٢٧٥ قرشاً، و ١٠٨ قروش في كل من سنجقي الشام وحوران، وبأرتفاع ملحوظ في سنجق بلقا وصل إلى ١١٢ قرشاً.

وبالنسبة للعملات الفضية فبلغ سعر صرف الريال المجيدي، عام ١٨٨١ م، حوالي ٢٢ قرشاً في سنجق الشام، و ٢٢,٥ قرشاً في سنجق طرابلس وحماه، و ٢٢,٧٥ قرشاً في كل من سناجق بيروت وعكا واللاذقية ومتصرفية جبل لبنان، و ٢٣ قرشاً في حوران، و ٢٤ قرشاً في سنجق بلقا. أما الزهراوي فكانت أسعاره متقاربة مع السعر الرسمي وتراوح بين ٥,٥ قروش في سناجق طرابلس وحماه وجبل لبنان وستة قروش في سنجق بلقا. أما الريال البشلك، فقد أصاب سعر صرفه إنخفاض كبير وصل إلى نصف قيمة السعر العثماني الرسمي له، والمحدد بخمسة قروش، وصُرف في سوق طرابلس بسعر قرشين ونصف، وأنخفض سعره في سنجقي الشام

(١٥٩) سالنامة ولاية سورية، سنة ١٢٩٨ هـ / ١٨٨١ م، ص ٢٥٧ و ٢٨٤ و ٢٨٥.

ملحق رقم (١٥)

جدول أسعار العملات الذهبية والعمانية بالقرش الأسدي في
سناجق ولاية سورية وجبل لبنان سنة ١٨٨١^(١٦٠)

جبل لبنان	حوران	بلفا	حصاه	اللاذقية	مكا	طرابلس	بيروت	سنيق الشام	السعر الرسمي	السنيق العملة
١٢٣	١٣٤	١٢٦	١٢١	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٤	١٢٤	١٠٠	الليرة العثمانية
١٣٥,٢٥	١٣٧	١٤٠	١٣٢	١٣٤	١٣٤	١٣٢	١٣٤,٠٧٥	١٣٧	١١٠	الليرة الانكليزية
١٠٦	١٠٨	١١٢	١٠٦	١٠٦	١٠٥,٥	١٠٥	١٠٦,٢٧٥	١٠٨	٨٦,٥	الليرة الفرنسية
٢٢,٧٥	٢٣	٢٤	٢٢,٥	٢٢,٧٥	٢٢,٧٥	٢٢,٥	٢٢,٧٥	٢٢	١٩	الريال المجيدي
٥,٥	٥,٧٥	٦	٥,٥	٥,٧٥	٥,٧٥	٥,٥	٥,٢٦٥	٥,٧٥	٦	الزهراري
٣,١٢٥	٢,٦٢٥	٣	٣	٢,٧٥	٢,٧٥	٢,٥	٢,٨٧٥	٢,٦٢٥	٥	البشك

(١٦٠) المصدر السابق، سائنة ولاية سورية ١٢٩٨هـ/١٨٨١م، ص ٢٥٧ و ٢٦٢ و ٢٨٤ و ٢٨٥ والملحق رقم (١٥) بالنسبة لجبل لبنان.

وحوران إلى قرشين و ٢٥ بارة، وقرشين و ٣٠ بارة في سنجقي عكا واللاذقية، وقرشين و ٣٥ بارة في بيروت، و ٣ قروش في كل من سنجقي حما وبلقا، و ٣ قروش و ٥ بارات، أي ٣ قروش ومصرية واحدة في متصرفية جبل لبنان.

وهكذا كان يرتفع سعر صرف العملات الذهبية والفضية في أسواق ولايتي بيروت وسورية، وسانجق متصرفية جبل لبنان، لينخفض سعر الوحدات المعدنية الصغيرة إلى ما يقارب نصف سعرها الرسمي أحياناً كثيرة. كما حلّ بالريال البشلك، حيث تراوح سعر صرفه في أسواق جبل لبنان بين ٣ قروش، وربع (من ٦٠ إلى ٦٥٪ من قيمته الفعلية الرسمية) خلال الفترة الممتدة من سنة ١٨٧٩ إلى ١٩١٤م، مقابل ٥ قروش كسعر صرفه الرسمي من سنة ١٨٦٢ إلى ١٨٧٥م^(١٦١). ولقد سجّل مؤشر إنخفاضه من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٩١٤م الأسعار والنسب التالية: تداول سعر صرفه بقيمة ٣ قروش، أي بنسبة ٦٠٪ من السعر الرسمي، وسنة ١٩١٢، ارتفع قليلاً ليصرف بسعر ٣,١٢٥ قروش، أي بنسبة ٦٢,٥٪، ويعود وينخفض إلى سعر ٣,١١ قروش (٦٢,٢٪) سنة ١٩١٣، و ٣,٠٩ قروش كمعدل وسطي عام ١٩١٤م، أي ما نسبته ٦١,٨٪ من سعر صرفه الرسمي عام ١٨٦٢م^(١٦٢).

ولا يختلف سعر صرف الريال الزهراوي، عن زميله البشلك، حيث أنخفض سعر صرفه إلى ٥,٢٥ قروش عامي ١٨٧٩ - ١٨٨٠م، أي بمؤشر مقداره ٧٨,٥٪ من سعر صرفه الرسمي البالغ ٦ قروش، ليرتفع في السنوات ١٨٨٨ - ١٨٩١م، على التوالي إلى ٦ قروش (١٠٠٪)، و ٦,١٢٥ قروش (١٠٢,١٨٪)، و ٦,٢٥ قروش (١٠٤,١٦٪)، ويعود وينخفض إلى سعر خمسة قروش في سنة ١٩١١م، أي بمؤشر مقداره ٨٣,٣٣٪ عن سعره عام ١٨٦٢م^(١٦٣).

وأدى هذا الانخفاض الكبير في سعر صرف العملات المعدنية إلى تدهور وضعف القدرة الشرائية للأجراء والعمال الزراعيين في جبل لبنان والبقاع الذين كانوا يتقاضون رواتبهم اليومية بالبشلك والزهراوي. حيث تُحدّد قيمة قوة عمل الفاعل الزراعي ببشلك أو نصف بشلك في اليوم دون النظر إلى قيمة سعر صرفه في الأسواق المالية آنذاك. ومن هنا كلما أنخفضت قيمة البشلك الدولية، ضعفت القوة

(١٦١) ملحق رقم (١٥).

(١٦٢) الملحق السابق.

(١٦٣) الملحق السابق.

الشرائية للأجر، وتلاشت أمام ارتفاع التضخم، والأسعار التي وصلت نسبتها إلى أكثر من ٢٠٠٪ (١٦٤).

وأمام تدهور سعر صرف القروش الأسدية، والريال والبشلك والزهراري، ولتسهيل معاملات الفئات الشعبية الفقيرة من سكان ولايات الدولة العثمانية، قبل أن تبدأ إدارتها المالية بسك النقود الورقية (البنكنوت التركي)، أحدثت هذه الإدارة «دراهم جديدة ذات عشر وخمس بارات على حساب المجيدي بتسعة عشر قرشاً، فيكون اعتبار قطعة العشر بارات الجديدة بمثابة المتاليك (المتليك) القديم المعروف من العموم والخمس بارات هي نصف المتاليك المذكور...» (١٦٥).

وحاولت الدولة العثمانية رفع الغبن عن مواطنيها من جراء التلاعب بأسعار العملات الذهبية والفضية على أراضيها، وأصدرت لذلك أمراً سامياً إلى رؤساء المحاكم ودوائر المالية بضرورة استيفاء رسوم المحاكم وبدل تسجيل الأراضي وعقود البيع والفراغ بالعملات الواردة في العقد أو الجزاء دون تبديلها أو معادلتها. فإن كانت ذهباً تسدد ذهباً، وإن كانت قروشاً شائعة تسدد بها (١٦٦)، كي لا يخسر المتعاقدون أموالاً إضافية في التصريف والتبديل.

ولكن بالرغم من ذلك، استمر جباة رسوم الأعشار والضرائب، ومأمورو المالية يستوفون الرسوم والأتاوات بالعملات الذهبية المعدلة بالقروش الأسدية (١٦٧)، مما ساهم في إفقار الفلاحين وخسارتهم نتيجة دفعهم للعملات الذهبية المرتفعة الثمن وقبضهم لها بالأسعار المتدنية.

وهكذا كانت العملات الذهبية والفضية، في جبل لبنان والبقاع، عرضة للنهب والتلاعب من قبل الصيارفة وتجار المدن والمرايين، كما شكّلت مصدر ثرواتهم النقدية. ففي حين حددت إدارة متصرفية جبل لبنان ودوائر مالية الدولة العثمانية سعر صرف الليرة العثمانية الذهبية (العسملية) منذ عام ١٨٦٢م بمئة قرش صاغ، والريال

(١٦٤) الملحق رقم (١٣) ص ٣٠١، والملحق رقم (٦)، المنشور في كتاب عبدالله سعيد: «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية...»، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

(١٦٥) سليم حسن هشي (المحقق): «يوميات لبناني في أيام المتصرفية»، مصدر سابق، ص ٩٨.

(١٦٦) الأوامر السلطانية إلى ولاية سورية، مصادر سابقة، سجل رقم ٨، صفحة ١٤٤، وثيقة ٣٥٤، تاريخ ٨ ربيع الآخر ١٢٩٥، مارس ١٢٩٤ (مالية) (١٨٧٨م) نمرة ٥٩. ترجمة عبدالرحمن حمزة، سجل رقم ٢، ص ٢٨.

(١٦٧) الوثائق رقم (١٢٣) و(٢٣ب) و(٢٤).

المجيدي بتسعة عشر قرشاً منذ عام ١٨٨٠م، أستمّر جباتها وتجارها ومرابوها يستوفون الليرة العثمانية بسعر تراوح بين ١٢٣ قرشاً و ١٢٥ قرشاً و ٥ بارات أي بمؤشر مقدار ارتفاع نسبته من ١٢٣ إلى ١٢٥٪ خلال السنوات الممتدة من ١٨٧٥ إلى ١٩١٤م، والريال المجيدي بين سعر ٢١,٥ و ٢٣,٢٥ قرشاً للفترة ذاتها، أي بمؤشر نسبته من ١٠٧,٥ إلى ١١٦,٢٥٪. ولكن السعر المهيمن لصرف الليرة العثمانية كان بين ١٢٤ قرشاً سنة ١٨٩٠، و ١٢٥ قرشاً سنة ١٩١٣م، مقابل ٢٢,٧٥ و ٢٣,٢٥ قرشاً للريال المجيدي من سنة ١٨٨٠ إلى ١٩١٤م^(١٦٨).

وبالرغم من الأوامر السلطانية، وتعليمات دوائر المالية العثمانية وإدارة المتصرفيات والولايات، ونشرات بورصة أسعار صرف العملات الذهبية والفضية العثمانية والأوروبية والأجنبية الأخرى (١٣٠٥ - ١٣٢٠ مارتية) (١٨٨٨ - ١٩٠٤م)، التي أبقت على أسعار العملات الأجنبية الرسمية، كما كانت في بداية المتصرفية؛ ١١٩ - ١٢٠ قرشاً كسعر «للعسملية»، و ١١٠ قروش للأنكليزية، و ٨٨ قرشاً للفرنسية و ٢٣ قرشاً للدولار الأميركي و ١٩ قرشاً للريال المجيدي^(١٦٩). لكن التجار ومعتمدتهم من السماسرة والصيارفة والمرابين، كانوا يتلاعبون بأسعار العملات الأوروبية، ليتراوح سعر صرف الليرة الأنكليزية، (الجنيه الأسترليني) بين ١٣٣ و ١٣٨ قرشاً، أي بارتفاع نسبة مؤشره ١٢٠,٩ و ١٢٥,٤٥٪، والليرة الفرنسية من سعر ١٠٦ قروش عام ١٨٨٠ إلى ١٠٨,٩ قروش عام ١٩١٤م، أي بارتفاع نسبة مؤشره من ١٢٢,٥٤ إلى ١٢٥,٩٪، مقابل تدني قيمة الزهراوي إلى نسبة ٨٣,٣٣٪، والبشلك إلى ٦١,٨٪ من قيمة تسعيرتهما الرسمية عام ١٨٦٢م^(١٧٠).

وهكذا كان للنظام النقدي العثماني «ميزتان بارزتان هما: الخفض المستمر لقيمة العملة ونقص قوتها الشرائية مع ما يصحب ذلك من ارتفاع في الأسعار، ونقص العملة المحلية بالنسبة إلى الطلب، مع ما يترتب عليه من استخدام العملات الأجنبية على نطاق واسع»^(١٧١)؛ تلك العملات التي شكلت ضماناً لأموال التجار

(١٦٨) عبدالله سعيد: «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية...»، مرجع سابق، ملحق رقم (٦)، ص ٢٩٥.

(١٦٩) «نظارة أمور تجارت ونافعة زراعة بانقه سي»، تلخيص محررات عمومية، القسم الأول ١٣٠٥ - ١٣٢٠ مالية، (نظامات ومعاملات)، مصدر سابق، ص ٤٨ - ٤٩. وسالنامة دولة عليّة عثمانية عمومية سنة ١٣٢١هـ، ص ٣٨٤؛ وسنة ١٣٢٢هـ، ص ٤٢٥، وسنة ١٣٢٦هـ، ص ٤٢٨.

(١٧٠) عبدالله سعيد: «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية...»، مرجع سابق، ملحق (٦)، ص ٢٩٥.

(١٧١) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٥٩٣.

والبرجوازية الصاعدة، في ظل التخفيضات المستمرة لليرة الذهبية العثمانية التي تراوحت قيمتها الفعلية منذ سنة ١٨٨١م ما بين ١٠٢,٤ و ١٠٥,٢٦ قروش^(١٧٢).

لذا، إلى جانب عملية البلص بالموازين والمكاييل، ورفع الأسعار، ابتكر التجار والمرابون والسماسرة، عملية التلاعب بالعملات الذهبية، وفرض الليرات الذهبية الفرنسية والأنكليزية والمسكوية، كعملة صعبة مضمونة التعامل وخالية من الغش والتزوير. فكانوا يدينون الفلاحين بالعملات الذهبية المتدنية الثمن ليقبضوها بأسعارها المرتفعة، مما أدى إلى خسارة الفئات الشعبية، نتيجة عملية المبادلة في الشراء والبيع. فيشتري الفلاح العملة الأوروبية بسعرها المرتفع بدلاً لأجرته أو ثمناً لبضاعته وإنتاجه ليبادلها بأسعارها المتدنية عندما يريد هو أن يدفع ما عليه ويشتري حاجاته وأدواته.

وإن هذه المبادلة بالعملات الذهبية، زعزعت ثقة الفلاحين والعامّة من سكان جبل لبنان والبقاع بعملاتهم المحلية والعثمانية من قروش وريالات مجيدة وبشالك وزهراوي، وليرات ذهبية محلية، وأخذ القادرون منهم، يحولون مدّخراتهم إلى ليرات أوروبية ذهبية يخسرون قيمتها في مبادلاتهم التجارية في أسواق النقد أو مقابل تسديد سندات ديونهم المتراكمة. وذلك لعدم خبرتهم المالية ودرايتهم التجارية وبساطة تفكيرهم.

٦ - أثر الأسواق التجارية للمواد الزراعية في زيادة السكن المدني

أ - تطور زحلة^(١٧٣)

ساهمت التجارة الداخلية والخارجية وتجمّع الرأسمال التجاري والمرابي في أيدي حفنة قليلة من سكان جبل لبنان وولايتي بيروت وسورية، في نمو بعض المدن الجبلية والساحلية على حساب القرى المُنتجة للخيرات الزراعية. وكان لموقع مدينة زحلة على أطراف جبل لبنان الشرقية، كبوابة للمتصرفية نحو البقاع وولاية سورية، الأثر الكبير في توسّع أسواقها التجارية، والقيام بدور الوسيط التجاري بين جبل لبنان

(١٧٢) وثيقة رقم (٢٦ أ). وشارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...» مرجع سابق، ص ٥٩٤.

(١٧٣) للمزيد من المعلومات الهامة عن تاريخ زحلة وتطورها العمراني والاقتصادي، يراجع كتاب خير المرّ: «زحلة مدينة المتصرفية (١٨٦٠ - ١٩٢٠)»، (دون دار نشر)، زحلة ٢٠٠٢.

والولايات العثمانية^(١٧٤). وبذلك تحولت إلى خزان للحبوب والماشية البقاعية والسورية والعراقية والتركية المتجهة إلى الجبل وبيروت.

كان أهالي زحلة يمارسون، في البداية، تجارة الحبوب، حتى وصل عدد التجار منهم عام ١٩٠٠م إلى حوالي ٥٠ تاجراً. وكان يرد إليها مقدار ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف مُد من جميع الحبوب، منها فقط ٣٠٠ ألف مُد من القمح^(١٧٥)، أي حوالي ٦٠٠٠ طن. كما كان تجار زحلة يتعاطون «تجارة الغنم والجلود على نحو واسع وهم يملكون فبارك ودبّاعات للجلود. وبواسطة المال الذي يستلفه الزحليون من تجار بيروت على سبيل الدين كانوا يسافرون إلى ولايتي دمشق وحلب حيث يتاعون قطعاناً كبيرة من الغنم يسوقونها إلى زحلة ثم يبيعونها للذبح لتجار جبل لبنان والبقاع»^(١٧٦). وفي عام ١٩٠٠ - ١٩٠٧م قدر عدد الذين يتاجرون بالغنم والصوف فيها من ٥٠ إلى ٦٠ تاجراً^(١٧٧). وكان يمر آنذاك في مدينة زحلة كل سنة «من مائتي ألف رأس إلى ثلاث مئة ألف رأس من الموصل وبغداد وأرض روم فُتّاح في بيروت وغيرها ويُذبح منها سنوياً في زحلة نحو عشرة آلاف رأس عدا البقر ويرد إليها كل سنة من ألف وخمس مئة إلى ألفي قنطار من الصوف تصدّرها إلى بيروت وأوروبا عدا ما يتجر (يتاجر) به من الخارج. وفيها نحو خمس مئة من تجار البضائع ومال القبان والذراع»^(١٧٨).

وكنيجة لتجارة زحلة المزدهرة آنذاك، نمت المدينة وأزدهرت كسوق تجارية للريف البقاعي المنتج للحبوب والمرعى الخصب لقطعان الماشية، وكمركز لتخزين الحبوب والصوف الحواري والموصلي والتركي. وتوسّعت السوق البرجوازية فيها، ووصل عدد المحلات التجارية من مستودعات ودكاكين إلى ٤٠٠ دكان عام ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م، أي بمعدل دكان واحد لكل خمسة منازل فيها^(١٧٩). وبلغ دخل قوميّيونها البلدي من الحسبة حوالي ٥٠ ألف قرش صاغاً، و٤٥ ألفاً من الذبح

(١٧٤) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 20, p.117 et 120.

(١٧٥) عيسى اسكندر المعلوف: «داوني القطوف»، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(١٧٦) قسطنطين بنكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ١٠٢.

(١٧٧) عيسى اسكندر المعلوف: «داوني القطوف...»، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(١٧٨) المرجع السابق.

(١٧٩) سالنامة جبل لبنان سنة ١٣٠٦هـ / ص ٩٠.

والحطب^(١٨٠). كما أنتشرت فيها الصناعة الخفيفة المرتبطة بأسواقها ومبادلاتها التجارية الداخلية والخارجية، وبحاجات الريف البقاعي الفلاحي للخدمات الصناعية الضرورية لزراعته وبنائه ومفروشات.

وفي عام ١٩١١م، كان للصباغة في زحلة حوالي «عشرون معملًا، وللحدادة والقيافة (تصليح الأسلحة ونحوها) عشرة، وللخياطة الأفرنجية عشرون والعربية المزركشة خمسة عشر، وللدباغة ستون وللبد (اللباد) الصوفي خمسة وعشرون، ومعامل أخرى للأحذية ونسج الديما (مقتطعة من ديماسكو) الصوفي والعبات (العباءات) والمقارم (شراشف النوم)، والواديات (البسط الصوفية) واللبس (البسط الشعرية) والعدل والمخالي والخروج والسروج والآكافات (الجلالات) وللنحاس والنجارة الأفرنجية والعربية والبيطرة والبناء والنحاتة والساعات والتصوير الشمسي. وفيها نحو خمس عشرة مطحنة مائة من حجر إلى ثلاثة ونحو عشرة أنزل (لوكنادات وفنادق) وخمسة وعشرون خانًا^(١٨١). وهكذا أرتبطت الصناعة الزحلية بسوقها التجارية وأمتداداتها البقاعية بشكل خاص والشامية والجبلية بشكل عام. فكان حرفيو زحلة يصنعون تلبية لأحتياجات سوق مدينتهم التجاري المرتكز على المبادلة والمقايضة بإنتاج الفلاحين البقاعيين للحبوب والمواشي مقابل كسائهم وأدوات إنتاجهم ومفروشات منازلهم. وساعدت حركة النمو التجاري وتدفق الرساميل التجارية البيروتية والشمامية إلى زحلة، في خلق نواة برجوازية حرفية ورأسمالية بنكية وتجارية كان لها اليد الطولى في شراء الأراضي الأميرية والوقفية المحلولة في البقاع^(١٨٢)، وتكون تحالف اقتصادي إجتماعي بين التجار وملأك الأراضي وكبار موظفي الدولة العثمانية آنذاك.

وكان للتجارة وصناعة الحرف الزحلية آنذاك، دور هام في تطور نمو المدينة سكانياً ومدنياً وزراعياً. ففي حين كان عدد سكان زحلة لا يتجاوز الأثني عشر ألف نسمة، قبل عام ١٨٦٠م، منهم ٨ إلى ١٠ آلاف من الروم الكاثوليك^(١٨٣). صار عددهم عام ١٨٨٧ ثمانية عشر ألفاً، وعام ١٩١١ نحو ٣٥ ألف نسمة منهم ١٦ ألف

(١٨٠) عيسى اسكندر المعلوف: دراني القطوف...، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(١٨١) عيسى اسكندر المعلوف: المرجع السابق، ص ١١٩.

(١٨٢) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 20, p.119 et 354.

(١٨٣) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 11, p.409 et tome 12, p.232.

مهاجر^(١٨٤). أي بارتفاع مقداره ٢٩١,٦٦٪ عن عام ١٨٦٠. وأكثريتهم من الروم الكاثوليك حوالي ٢٠ ألف نسمة^(١٨٥). وفي الإحصاء الرسمي للسلطنة العثمانية بلغ عدد المقيمين في زحلة لعام ١٩١٣ حوالي ١٢٨٣٤ نسمة^(١٨٦).

وأجتهد سكان المدينة وضواحيها في زيادة رقعة أراضيهم الزراعية استجابة لمتطلبات أسواقهم التجارية وتأميناً لمداخيل أسرهم. وبذلك ارتفع مقدار دراهم مساحة أراضيهم والمغالق من ٤٠٤ دراهم عام ١٨٤٤م إلى ١٣٢٣ درهماً ١٨٦٩م^(١٨٧)، و ٢٤٠٠ درهم عام ١٩٠٧^(١٨٨). وغرست الأراضي الزراعية المستصلحة والمتنامية بالكرمة والتوت لأهمية إنتاجهما في حقل التصنيع الخفيف والتجارة الخارجية. فحتى عام ١٩٠٧م كانت زحلة تنتج سنوياً حوالي ٣٥ ألف أقة من الشرائق، وتصل الكمية أحياناً إلى ٥٠ ألفاً. وتنتج من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ قنطار من العرق، وهذه الكمية تصنع من العنب المعصور في ٥٠ معملًا، ويصدر منها سنوياً حوالي ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ألف قنطار من العنب الطازج للأكل وعشرة آلاف قنطار من الزبيب^(١٨٩).

ولم يقتصر تأثير التجارة في زحلة على التوسع والإنماء الزراعي، بل شملت أيضاً الحركة العمرانية، ونمو البرجوازية الريفية والمحلية الصاعدة. فلقد ارتفع عدد منازلها وأبنيتها من ٢٠٠٠ منزل عام ١٨٨٩م^(١٩٠)، إلى ٣٥٠٠ بيت (١٧٥٪) عام ١٩٠٦، وإلى ٤٠٠٠ عام ١٩١١^(١٩١) أي بزيادة مقدارها ٢٠٠٪ عن سنة ١٨٨٩ و ١١٤,٢٨٪ عن سنة ١٩١١م. وتغير شكل البناء فيها، فبعد أن كانت المنازل تُبنى من اللبن الترابي الممزوج بالقش والمجفف بالشمس، بدأت تُبنى بعد عام ١٩٠٠م

(١٨٤) عيسى اسكندر المعلوف: «تاريخ مدينة زحلة...» مرجع سابق، الطبعة الأولى ص ٢٦١، والطبعة الثالثة ص ٢١١. ويطرس البستاني: «زحلة»، دائرة المعارف، المجلد ٩، سنة ١٨٨٧، ص ١٩٦.

(١٨٥) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 18, p.360.

(١٨٦) خير المر: «زحلة مدينة المتصرفية...»، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(١٨٧) ملحق رقم (٢).

(١٨٨) عيسى اسكندر المعلوف: «دواني القطوف...»، مرجع سابق، ص ١١٨، و«تاريخ مدينة زحلة»، مرجع سابق، الطبعة الأولى، ص ٢٦٢.

(١٨٩) عيسى اسكندر المعلوف: «دواني القطوف...»، المرجع السابق، ص ١١٨.

(١٩٠) سالنامة جبل لبنان سنة ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨ - ١٨٨٩م، مصدر سابق، ص ٩٠.

(١٩١) عيسى اسكندر المعلوف: «دواني القطوف...»، مرجع سابق، ص ١١٨.

بالحجارة والقرميد بفضل معلّمي البناء في قرية الشوير^(١٩٢) المتنية، وتحويلات المغتربين المالية، من أهالي زحلة، إلى ذويهم فيها^(١٩٣). وهكذا نشأت المدينة على الطراز الحديث، على ضفتي نهر البردوني، أحد روافد الليطاني، لتعطي صورة واضحة عن غنى أهلها وتطورها الاجتماعي الإقتصادي، وعن بداية التحول الإقتصادي في جبل لبنان والمدن الرئيسة فيه، من القطاع الزراعي، إلى القطاع التجاري الخدماتي والوسيط المرتكز إلى السوق الرأسمالية الخارجية.

إنّ ازدهار الحياة المدنية والإقتصادية في زحلة كوسيط تجاري بين المتصرفية والبقاع والداخل الشامي، جعلها محط أنظار القناصل والمرسلين الأجانب المتنافسين على احتلال مراكز إقتصادية وتعليمية في المدينة تؤهلهم للإقتراب من ولاية سورية وخاصة دمشق، باعتبار زحلة بوابتها التجارية... وأسسوا لهذه الغاية المدارس الكثيرة التي وصل عددها عام ١٩١١ إلى أكثر من عشر مدارس خاصة للرهبانيات اليسوعية والأنطونية والكاثوليكية والأرثوذكسية، والإنجيلية الأميركية وغيرها^(١٩٤)، بالإضافة إلى أربع مدارس معارف عثمانية^(١٩٥). كما عرفت زحلة نهضة أدبية وصحفية ناشطة^(١٩٦). لعبت دوراً هاماً في الحياة الثقافية البقاعية والجبلية على السواء.

ب - النمو السكاني لدير القمر

على عكس مدينة زحلة، لم تنشأ دير القمر وتنمو سكانياً وعمرانياً بفعل سوقها

(١٩٢) عيسى اسكندر المعلوف: «تاريخ مدينة زحلة»، مرجع سابق، الطبعة الأولى، ص ٢٨٩.

(١٩٣) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 19, p.15 et 16.

(١٩٤) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 14, p.317; et tome 15, p.85, 95, 268, 271; et tome 16,

p.316, et tome 17, 399. - وعيسى اسكندر المعلوف: «تاريخ مدينة زحلة»، الطبعة الأولى،

مرجع سابق، ص ٢٨٠ - ٢٨٢.

(١٩٥) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية...»، مصدر سابق، ص ٥٩٨.

(١٩٦) عيسى اسكندر المعلوف: «تاريخ مدينة زحلة»، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص ٢٨٢ - ٢٨٨.

واسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٥٦٩ - ٥٩٣

(المتصرفية بشكل عام). - وهنري أبو خاطر: «جمهورية زحلة، أول جمهورية في الشرق»،

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٨، ص ٢١٧ - ٢٢٨.

- وللمراجعة التفاصيل الإدارية وتركيبية القومسيون البلدي وموارده الاقتصادية يمكن الاطلاع على

الدراسة الهامة غير المنشورة لعاري أبي نادر المعلوف: «القومسيون البلدي في زحلة (١٨٧٩ -

١٩٠٢)، كفاءة غير منشورة، كلية التربية، بيروت ١٩٧٢.

التجاري الخارجي لمتصرفية جبل لبنان، بل بفعل سوقها الداخلي والشوفي وقربها من مركز المتصرفية الصيفي في بيت الدين، وذلك لبعدها عن مدينتي بيروت وصيدا وصعوبة المواصلات آنذاك. كما نمت على قاعدة السوق الوظيفي، البشري والخدماتي، لإدارة المتصرفية، والبنك المرابي لسكان قضاء الشوف ومنتجي حريره، ولسكان الجبل عامة.

وأقتصرت تجارة بعض أهالي دير القمر الخارجية على بزر القز وأستيراده لخفة وزنه وسهولة نقله من أوروبا إلى بيروت ومنها إلى دير القمر. فكان تجار بزر القز «يسافرون بحراً إلى مرسيلية في فرنسا أو إلى كورسيكة يجلبون البزر من معمل بلان جان قبل خروجه، أي قبل أن يصير دوداً. ويبيعونه ممن يحسن تربية هذا الصنف»^(١٩٧). فيربحون أموالاً طائلة يوظفونها في الدين بالفائدة وشراء الأراضي الواسعة في جبل لبنان والبقاع وولاية بيروت، والتجارة بالحرير، كحبيب الدوماني، مثلاً، الذي كان من كبار مصدري الحرير عام ١٩١١م إلى الخارج^(١٩٨)، وأصحاب الأراضي في مرج ابن عامر في فلسطين، وزيدل في البقاع، بالإضافة إلى أملاكه في قرى الشوف ككفرنبرخ وكفرحمل والبقية والدامور^(١٩٩)، وبتاتر وبدغان وعين صوفر^(٢٠٠).

وكانت دير القمر سوقاً تجارية قائمة بذاتها ففيها أنتشر عام ١٨٨٨ - ١٨٨٩م حوالي ٢٩٤ دكاناً بمعدل دكان واحد لكل ٣,٣٧ منزل^(٢٠١) أي بنسبة مرتفعة عن مدينة زحلة حيث كان فيها دكان واحد لكل ٥ منازل. وأصبح فيها قبيل الحرب العالمية الأولى «ما لا يقل عن أربعمئة دكان»^(٢٠٢)، لمختلف أنواع التجارة والحرف. وتوزعت أسواقها إلى سوق الميدان، وسوق الصباغين، والنجارين، والسكافين، والحدادين، وسوق اللحامين، وسوق الصاغة، وسوق الشالوط

(١٩٧) شكري البستاني: «دير القمر في آخر القرن التاسع عشر محاولة تخطيطية اجتماعية اقتصادية»، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، مركز الأبحاث (٢)، بيروت ١٩٦٩، ص ٤٥.

(١٩٨) Gaston DUCOUSSO: «L'Industrie de la Soie...», op. cit., p.235. - وموريس شهاب: «دور لبنان في تاريخ الحرير»، مرجع سابق، ص ٦٠. - وشكري البستاني، المرجع السابق، ص ٦٥.

(١٩٩) شكري البستاني، المرجع السابق.

(٢٠٠) دفتر مساحة قريتي بدغان وعين صوفر، مصدر سابق، ص ١٤ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٣ و ٢٤ و ٤٩ و ٦٨ و ١٤٦ و ١٥٠ و ١٥٢ و ١٥٩ و ١٦١ و ١٧١. نموذج منه وثيقة رقم (١).

(٢٠١) سالنامه جبل لبنان سنة ١٣٠٦هـ، ص ٩٢.

(٢٠٢) شكري البستاني: «دير القمر...»، مرجع سابق، ص ٧٧.

وغيرها^(٢٠٣). وكانت هذه الأسواق محط رحال قوافل المكارين المحتملة دوابهم بمنتجات القرى الشوفية.

ومن يطالع عدد الحوانيت والدكاكين الحرفية والتجارية في قرية دير القمر (١٩٠٠ - ١٩١٤م) يخيّل إليه أنه في مدينة مترامية الأطراف. تشكل مخزناً لدولة بكاملها، ولكن، كان يغلب على هذه الدكاكين الطابع الحرفي البسيط الذي يلبي حاجات أهل البلدة والجوار الشوفي بكل ما تحتاج إليه زراعاتهم ومنازلهم من أدوات إنتاج حرفية وتصليلحاتها اللازمة.

وساهم انتشار الحوانيت الحرفية والتجارية (الدكاكين)، في تقدّم الصناعة الحرفية في القرية، وظهور فئات من البرجوازية الصاعدة صاحبة الرساميل البنكية والربوية. وأشتهرت دير القمر «بمصنوعاتها القيّمة النفيسة، ولم تقتصر الصناعة فيها على فرع من فروع النشاط الإقتصادي دون سواه، بل تناولت مظاهر متعددة من ذلك النشاط، أهمها وأخصها بالذكر نسج الأقمشة الحريرية والقطنية وصياغة المعادن الثمينة وصنع الصابون»^(٢٠٤). ولقد «أقتبس أهل دير القمر وبعيدا من أهل الشام عمل أنسجة القطن أو الحرير الخفيفة ومن أهل طرابلس عمل الزنانير»^(٢٠٥).

وكان للتجارة الديرية وصناعاتها ونمو البرجوازية وسوقها فيها دور هام في زيادة السكن المدني في القرية^(٢٠٦). فأمتدت دير القمر مدة ١٨٦١ - ١٩١٥ على مساحة لا تتعدى الأربعة آلاف كلم^٢^(٢٠٧)، وارتفع عدد سكانها من ١٠٤٠ ذكراً عام ١٨٦٢م، إلى ٤٠٠٠ نفس عام ١٨٨٤^(٢٠٨)، ومن ثمّ إلى ٨٥٠٠ نفس عام ١٩٠٦م^(٢٠٩).

ومن الملاحظ أن قرية دير القمر لم تتطور وتنم إلا على قاعدة قربها من مركز المتصرفية الصيفي في بيت الدين. وما إن فتحت الطرقات إلى بيروت، حتى أثقلت

(٢٠٣) شكري البستاني، المرجع السابق، ص ٧٨ - ١١٤.

(٢٠٤) الأب الفونس الصباغ المخلصي: «در القمر ما بين سنتي ١٨٤١ - ١٨٦٠»، المطبعة المخلصة، صيدا، ١٩٤٨، ص ٢٥.

(٢٠٥) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية...»، مصدر سابق، ص ٤٤٢.

(٢٠٦) Claude DUBAR et Salim NASR: «Les Classes Sociales...», op. cit., p.56.

(٢٠٧) شكري البستاني: «دير القمر...»، مرجع سابق، ص ٦.

(٢٠٨) بطرس البستاني: «الدير»، «كتاب دائرة المعارف»، المجلد الثامن، مطبعة المعارف، عام ١٨٨٤، ص ٢٠٤. وقسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ٥٧ و ٧٣.

(٢٠٩) إبراهيم الأسود: «دليل لبنان»، مرجع سابق، ص ٧٠٣.

برجوازيتها إليها، وأسست لتجارتها خارج دير القمر أسواقاً ومراكز وساطة وخدمات، بعكس سكان زحلة التي أستمزت تلعب دورها في الوساطة التجارية بين البقاع والجبل وبيروت والداخل السوري. وهكذا عادت دير القمر إلى حجمها الطبيعي كقرية متميزة في الجبل وليس كمدينة صناعية وتجارية كبيرة تنافس المدن الساحلية ومرافئها.

بعض الاستنتاجات

ساهم تخلف الأدوات الزراعية وعدم استعمال الأسمدة المخصصة، وأتباع الدورة الزراعية الحديثة، وغياب عملية تأصيل البذار في إفقار الفلاح الريفي وتحويله إلى مجرد حارس بسيط لأرض كبار الملاك والدولة العثمانية الأميرية، رغم عمله المتواصل في سبيل استصلاح تلك الأراضي وحراثتها وتشجيرها.

ومما زاد في إفقاره وأستغلاله، تكاثف التجار والمرايين والسماسرة وشوباصية الدولة العثمانية على تقاسم ثمرة أتعابه. فعلى اليدر إبان جمع المحصول، كان عليه أن يبيع إنتاجه بأسعار المواسم المنخفضة والسوق التجارية الرائجة، أي الأسعار التي يفرضها التاجر أو المرابي، وأن يستدين بالسعر المرتفع للعملة الذهبية والأوروبية، مضافة إليها الفائدة العالية، مما ساهم في فقدان الثقة بالعملات المحلية المتداولة آنذاك من قروش أسدية وريالات مجيدة.

وبالرغم من إنتشار الأسواق الشعبية المحلية في قرى الجبل والبقاع، ومساعدتها المزارعين على تصريف إنتاجهم بأنفسهم والمقايضة بها في أكثر الأحيان ظلت المدينة - الممثلة ببيروت وصيدا وطرابلس ودمشق وغيرها من المدن الساحلية والداخلية - تستهلك كامل إنتاج الريفي تقريباً، وتمده بالأموال اللازمة بانتظار مواسمه، وتمتص اليد العاملة الفقيرة والفائضة المحرومة من العمل في قراها. حتى ظهر وكأن الريف يعمل ويُنتج لتغذية المدينة التي ساهمت حركة الطرقات وخطوط سكك الحديد في أنتعاشها اقتصادياً وإنمائياً بشرياً.

وأدى التبادل التجاري بين الريف والمدينة إلى تحوّل الإقتصاد الزراعي تدريجياً إلى أقتصاد بضاعي في المقاطعات اللبنانية، مع تفاوت ملحوظ في هذا التحوّل بين الجبل والمناطق المُنتجة للحبوب في سبيل الإكتفاء الذاتي، أو حيث بقيت علاقة القرية البقاعية والريفية ضئيلة إجمالاً بالسوق خارج تصريف فائض إنتاجها الزراعي.

وكان الفلاحون يخزنون المتوجات الفائضة عن أستهلاكهم السنوي، وحاجتهم النقدية لإيفاء الدين، وشراء بعض الحاجات الضرورية لادخارها إلى سنوات القحط

وشخّ المواسم، أو لانفاقها من أجل حاجات غير أقتصادية خاصة إبان الأعياد والإحتفالات الموسمية والعائلية (الأعراس) والمراسم الدينية.

ولمّا كانت عملية أنتقال المنتوجات الزراعية من الريف إلى مراكز السوق والتصدير تتم بواسطة التجار والمرايين، كان جزء معين من قيمتها يُحسب فوائد ربوية أو أرباحاً تجارية. وهكذا لعبت المبادلات التجارية دوراً هاماً في إعادة التوزيع في الإقتصاد الريفي بين المُنتِج والمتموّل والمالك الكبير والمستهلك. مما ساهم في إظهار التمايز الإجتماعي لفئات الريف. وعبثاً حاولت عمليات المقايضة الذاتية للمُنتِجين ردم الهوة نسبياً بين عناصر المجتمع الواحد. كما ساعدت الرسوم الجمركية المرتفعة والضرائب الزراعية وحسبة البلديات في إحجام الكثيرين من المُنتِجين عن تصريف منتوجاتهم خارج قراهم حتى لا يتحمّلوا أعباء إضافية تفوق طاقتهم الإقتصادية.

وأخيراً بدلاً من توظيف كبار المالكين لأرباحهم من الريع العقاري وتسويق المنتوجات الزراعية، في تحديث الأدوات الزراعية، وتحسين إنتاجية أراضيهم وإنماء الريف. كانوا ينفقون المبالغ الطائلة على بناء القصور والخدم و«الحشم» والحاشية واللهو والكماليات والحُلي وأدوات الزينة وغيرها من الحاجات. فلذلك لا يمكن تحميل الفلاح أو المُنتِج وحده مسؤولية تخلف الإقتصاد الريفي بأدواته وإنتاجه وعاداته. فلم تُترك له الموارد الضرورية لتحسين إنتاجية أرضه وتطوير إقتصاد مجتمعه وتجديد أدواته وحيواناته.

ومن هنا لا بدّ، لازدهار الزراعة الريفية، وعودة الحياة الاقتصادية المزدهرة إلى الريف اللبناني، إلا باتباع دورة زراعية علمية متوافقة مع طبيعة أرضه، ببقاعه وجبله وساحله، وإنشاء تعاونيات فلاحية مخوّلة مهمة تأصيل البذار أو أستيراده مباشرة، إلى جانب استيراد الأدوية والأسمدة الزراعية والآلات الضرورية لإنماء وتقْدُم الزراعة، وإعادة إحياء الريف على أسس إقتصادية متطورة ومتوازنة مع قطاعات الإنتاج الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات... بالإضافة إلى إقامة الأسواق الشعبية الذاتية لتصريف الإنتاج الزراعي مباشرة من قبل الفلاحين والمُنتِجين وذلك دون الحاجة إلى وسيط تجاري أو سمسار. مما يخلق المنافسة المشروعة بين المُنتِجين أنفسهم ويساهم في تصريف بضائعهم بأسعار تلائم الإستهلاك المحلي وتحافظ على جودته.

الفصل الرابع

النظام الضريبي

مدخل

النظام الضريبي العثماني في جبل لبنان والبقاع
أنواع الضرائب في متصرفية جبل لبنان والبقاع
أولاً، مال الويركو،

- ١ - ويركو الأملاك أو مال الأرزاق
 - ٢ - الويركو الشخصي أو مال الأعناق
 - ٣ - ضريبة البدل العسكري
 - ٤ - ويركو التمتع أو ضريبة الدخل والحسبة
 - ٥ - ويركو الأملاك المبنية أو رسم المستقفات
 - ٦ - ويركو الأغنام
- ثانياً، مال الأعشار،

- أ - أعشار الحبوب
 - ب - عائدات الأراضي الأميرية في جبل لبنان
 - ج - أعشار الحرير
 - د - أعشار التبغ
- ثالثاً، ضريبة مال الطرق أو «ربع المجيدي»
- رابعاً، الرسوم،

- أ - رسم الملح
 - ب - رسم الخمر والمسكرات
 - ج - رسوم متفرقة
- بعض الاستنتاجات

مدخل

ساهم نضال الفلاحين والعاميات الشعبية في جبل لبنان والولايات العثمانية في إلغاء الضرائب القديمة غير الرسمية التي كانت منتشرة في بلاد الشام، كالمعايدات، ورسم مباشرة العمل، ومال الطرح والميزان، والخفارة، والجوالي، والتسافير والقهوجية وغيرها^(١). ولعبت إنتفاضة فلاحي كسروان دوراً بارزاً في إلغاء الامتيازات المقاطعية من خلال نص المادة السادسة من بروتوكول ١٨٦١ الذي أعلن «مساواة الجميع أمام القانون وإلغاء كل الامتيازات ولا سيما امتيازات أصحاب المقاطعات»^(٢). وهكذا «أنتزع الفلاحون بدمائهم شرعة تحررهم وحققوا بذلك أول نص حقوقي رسمي يضمن المساواة القانونية وإلغاء كل أشكال الامتيازات المقاطعية ففتحوا (بذلك) عصراً جديداً لتحرر الشعب اللبناني من نير النظام المقاطعي»^(٣).

وبالرغم من تنظيم الضرائب بفعل القوانين والأنظمة المالية العثمانية التي أصدرتها الدولة في دور الإصلاح والتجديد، وتحديد الضرائب الرسمية بالأعشار

(١) وصلت الضرائب غير الرسمية في العهد المقاطعي إلى ٩٦ نوعاً، منها في جبل لبنان: «المعايدات، والناطور، والزواج، والماعز، والحريز، والأغنام، والميزان، والشاشية، ومال الطرح، ومال القبان، والرؤوس، والفرضة، والأعشار، والخراج، والجزية، والسفرة والمصادرة، وتمويل الحملات العسكرية، وإطعام العساكر عند مرورها في القرى والديساكر، والتجنيد الإجباري، والبدل العسكري». مسعود ضاهر: «الجزور التاريخية للمسألة الطائفية ١٦٩٧ - ١٨٦١»، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨١، ص ٤٦٢. ويراجع أيضاً: يوسف إبراهيم يزبك (الناشر)، إبراهيم كنعان: «الضرائب في عهد الأمير بشير»، مجلة «أوراق لبنانية»، المجلد الثالث، سنة ١٩٥٧، ص ٥٧١ - ٥٧٤.

(٢) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 11, p.104; et tome 31, p.291; et tome 32, p.151.

(٣) مسعود ضاهر: «الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعي»، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٨، ص ١٨٨.

و«الويركو» والبذل العسكري ورسوم المواشي والأوراق الرسمية، ورسم «الطابو» والمحاكم وغيرها^(٤). . . . فقد استمرت الدولة العثمانية تجبي من جبل لبنان مالاً مقطوعاً يُسمى «الميري» أو الأموال الأميرية^(٥). وفي حين كانت قائممقامينا الجبل المسيحية والدرزية تدفعان عام ١٨٥٩م، قبيل إنشاء متصرفية جبل لبنان، مالاً مقطوعاً مقداره ١٨٣٩٠٦٦ قرشاً، كانت مدينتا بيروت وطرابلس وملحقاتهما تدفع الأعشار والبذل العسكري بالإضافة إلى الأموال الأميرية، أو ما مجموعه ٦٠١٥٠٢٢ قرشاً. وكانت أقضية البقاع الأربعة، بعلبك والبقاع العزيز وحاصبيا وراشيا، تدفع «الويركو» والأعشار والبذل العسكري ورسوماً أخرى^(٦). وبلغ مقدار ما يدفعه سكان أقضية البقاع مجتمعة، آنذاك، حوالي ٣٦٥٢٧٦٥ قرشاً أو ما يقارب ضعف ما تدفعه قائممقامينا الجبل للفترة ذاتها. كما كانت الأموال الأميرية المجبية من قائممقاميات بيروت، وصيدا، وطرابلس الشام، تقدر بحوالي ٣٦٢٩٩٢٣ قرشاً و٣٠ بارة، أو ما يقارب الرسوم المجبية في أقضية البقاع، وحوالي ضعف الأموال الأميرية المفروضة على سكان القائممقاميتين عام ١٨٥٩م^(٧).

وهكذا كان المكلف، من سكان البقاع وبيروت وصيدا وطرابلس الشام ودمشق وملحقاتها، من قرى ومزارع، يتحمل أعباء ورسوماً مالية رسمية تفوق ما يتحمله المكلف من القائممقاميتين. وذلك يعود إلى طبيعة أرض الجبل الصخرية والمجدبة، ونضال الفلاحين المتكرر في وجه عساكر الدولة العثمانية وجبايتها مع المقاطعجين وكاخيتهم وحوالتهم، ورفض هؤلاء الفلاحين تحميلهم دائماً أعباء إضافية مع كل عملية تقدير جديدة لإنتاج الأراضي الزراعية وتوزيع الضرائب^(٨).

النظام الضريبي العثماني في جبل لبنان والبقاع ١٨٦١ - ١٩١٤

ارتبط النظام الضريبي في متصرفية جبل لبنان والبقاع بنظام مالية الدولة العثمانية

(٤) Alberic CAUHUET: «La Question d'Orient dans l'Histoire Contemporaine 1821-1905», Paris, 1905, p.197.

(٥) وثيقة رقم (٢٣) و(٢٤).

(٦) فيليب وفريد الخازن: «المحركات السياسية...»، مصدر سابق، الجزء الثالث، ص ٤٣٤ - ٤٣٧.

(٧) المصدر السابق، الجزء الثالث، ص ٤٣٤ - ٤٣٧.

(٨) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 11, pp.254; et tome 13, p.210.

المرتکز على الاقتصاد الزراعي وريعه العيني والنقدي؛ حيث شكّلت الضرائب الزراعية المرتبطة بالأرض الإيرادات الأساسية لموازنة السلطنة العثمانية منذ تأسيسها حتى اضمحلالها. «ففي القرن الخامس عشر مثلاً كانت نسبة ٩٨٪ من واردات ميزانية الدولة العثمانية تتشكل من ضرائب مجبّية من مكلفين يعملون في الزراعة و٢٪ فقط من خارج الزراعة»^(٩). وفي التسعينات من القرن التاسع عشر قدّرت مساهمة الفلاحين الضريبية بحوالي ٧٧٪ من إجمالي الضرائب والأتاوات العثمانية آنذاك^(١٠). و«حتى أواخر عهد المتصرفية في جبل لبنان كان ٨١٪ من واردات الميزانية من ضرائب زراعية والباقي من مياطين أخرى»^(١١). ومن هنا، كان الفلاح، وحده من رعايا الدولة العثمانية، يتحمل أعباء تغذية خزانة الدولة وإطعام جيشها وتجهيزه وتسديد نفقات إدارتها وحروبها، دون أن تقدّم تلك الدولة أي مساعدة للنهوض بزراعته وتحسين إنتاج أرضه.

ومنذ عام ١٨٦١، خضع جبل لبنان لنظام المتصرفية المرتبط مباشرة بالصدارة العظمى العثمانية، وفُرض على سكّانه، بموجب المادة السادسة عشرة من نظام البروتوكول، مالٌ مقطوعٌ مقداره ٣٥٠٠ كيس أو ١,٧٥٠,٠٠٠ قرش، مع إعطاء إدارة المتصرفية الحق في رفع هذا المبلغ إلى ٧٠٠٠ كيس أو ٣٥٠٠,٠٠٠ قرش إذا اقتضت الحاجة لذلك^(١٢). وفي سنة ١٨٦٢م إتخذ مجلس إدارة جبل لبنان، بناءً على توصية المتصرف داود باشا، قراراً بجباية ٧٠٠٠ كيس بدلاً من ٣٥٠٠، وذلك لأن المبلغ القديم لا يكفي مصاريف التنظيم الإداري الجديد ورواتب موظفي المتصرفية وعناصر ضابطيتها^(١٣).

أمر المتصرف داود باشا، لتنفيذ قرارات مجلس الإدارة على ضوء الزيادة المطلوبة، بمسح أراضي الجبل الزراعية، قطعة قطعة، ومنطقة منطقة، وإحصاء

(٩) هاني سعد: «الضرائب والريع العقاري في الزراعة اللبنانية»، «مقالة» منشورة في مجلة «الطريق»، العدد الثامن، سنة ١٩٧١، ص ٤٣ (ملاحظة لم يذكر كاتب المقالة اسم المصدر الذي استند إليه).

(١٠) شارل عيساري: «التاريخ الاقتصادي للهلل الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٦١٢.

(١١) هاني سعد: «الضرائب والريع العقاري...»، مجلة «الطريق»، مرجع سابق، ص ٤٣.

(١٢) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 11, p.57, 107, 108; et tome 12, p.39; et tome 14, p.41; et tome 18, p.427; et tome 31, p.294; et tome 32, p.157.

(١٣) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 11, p.57, 269, 286; et tome 18, p.45; et tome 19, p.75.

النفوس مئة مئة (المادة ١٦ من بروتوكول ١٨٦١ والمادة ١٧ من بروتوكول ١٨٦٤)^(١٤). ولكن أهالي جبل لبنان، ولا سيما سكان قضاءي كسروان والبترون ثاروا على مضاعفة الأموال الأميرية المفروضة على الجبل، والتقديرات الجديدة لإنتاج أراضيهم، وحاولوا منع تقدير الحاصلات الزراعية ومساحة الأراضي من متابعة أعماله، مما أضطر إدارة المتصرفية إلى توجيه الضابطة لجباية الضرائب بالقوة من القضائين. وبعد مداخلات المطرانية المارونية والقائمقامين والمديرين، رضخ السكان للتقديرات وشرعوا في تسديد ما يتوجب عليهم من أموال أميرية^(١٥).

وبما أن الأموال الأميرية المجببة من جبل لبنان، كانت لا تفي بمصاريف أجهزة إدارة المتصرفية الأمنية والمدنية، تعهدت السلطنة بتغطية عجز موازنة الجبل من خزينتها، وذلك عن طريق مساعدة مالية سنوية تُقدَّر قيمتها بـ ٣٥٠٠ كيس، كمعدل وسطي، تدفع من واردات مرفأ بيروت^(١٦)، ومن حاصلات وأعشار الأراضي الأميرية في الجبل التي اتفق على وضعها في صندوق خاص لحساب خزينة مال السلطنة^(١٧). وفي عام ١٨٦٩م، بلغت قيمة المساعدة المالية العثمانية حذها الأقصى، أي حوالي ٢٢٥٠٠٠٠ قرش أو ٤٥٠٠ كيس، أي ما نسبته ٦٤,٢١٪ من مجمل واردات متصرفية جبل لبنان المالية آنذاك^(١٨). لتتخفّف في عام ١٨٧٩ إلى ١٧٥٠٠٠٠ قرش أو ٣٥٠٠٠ كيس، أي ٣٠٪ من مجمل الواردات لهذا العام، وأصبحت عام ١٢٩٥ مارثية (مالية) الموافقة ١٨٨٠ حوالي ٩٣٩٤٩٤ أو ما يقارب ١٨٧٩ كيساً، أي ما نسبته ١٧,٣٧٪^(١٩).

وفي عام ١٨٨٠م، لحظ المتصرف رستم باشا في موازنة الجبل المقدمة إلى الباب العالي، طلب مساعدة مالية مقدارها ١٢٠٠ كيس أو ٦٠٠٠٠٠ قرش. ولكن إدارة المالية العثمانية رفضت هذه الموازنة أو تقديم أية مساعدة، وطلبت من المتصرف تخفيض مصاريف إدارته وموظفيها بمعدل ٢٠٪ لتتعاذل مع واردات مالية

(١٤) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 12, p.39-40; et tome 32, p.157.

(١٥) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 11, p.276; et tome 12, p.307, 309.

(١٦) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 14, p.155 وقسطنطين بتكوفيتش، «لبنان واللبنانيون» مصدر سابق، ص ١١٩.

(١٧) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 12, p.39; et tome 19, p. 75 وقسطنطين بتكوفيتش، المصدر السابق، ص ١١٩.

(١٨) ملحق رقم (١٧).

(١٩) الملحق السابق.

الجبل آنذاك^(٢٠). وهكذا أنقطعت المساعدة المالية العثمانية عن متصرفية جبل لبنان التي كانت تتلقى المساعدات والاعانات من السلطنة قرابة عشرين سنة. ولعلها من المتصرفيات النادرة في الدولة العثمانية التي كانت تنعم، بكل هذه المساعدات. ويعود سبب منح هذه المساعدات إلى ضغط تحركات الفلاحين ورفضهم دفع الضرائب الباهظة كباقي سكان الولايات العثمانية، وإلى تدخل قناصل الدول الأوروبية الضامنة لبروتوكول المتصرفية الذين كانوا يضغطون بدورهم «لإعفاء سكان المتصرفية من «مال الطرح» أو ما يسمى مال «البقايا» أي المتأخرات منذ عهد القائمتين، وتحويل تلك المتأخرات إلى المشاريع العمرانية المحلية»^(٢١).

وكان القناصل الأوروبيون يطالبون بتحويل الأراضي الأميرية «البكاليك»، أو الأملاك السلطانية في شمالي جبل لبنان، إلى أراضٍ تابعة للمتصرفية وقابلة للتمليك والبيع، وإلى إدخال ضرائبها البالغة آنذاك ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف قرش ضمن واردات الجبل الضريبة المفروضة على المتصرفية^(٢٢)؛ وذلك بما يقلل من قيمة الأموال الأميرية المقررة على أراضي ونفوس جبل لبنان بموجب بروتوكول ١٨٦١ و ١٨٦٤.

ورغم مضاعفة الأموال الأميرية، في متصرفية جبل لبنان منذ عام ١٨٦٣، وجباية رسوم وأتاوات جديدة كانت مهمة مع بداية حكم المتصرفية، ظلت الضرائب غير مرهقة لسكانها بالمقارنة مع الولايات المجاورة. وعلى سبيل المثال، كان نصيب المكلف العثماني، خارج الجبل، عام ١٩١١م، حوالي ٩٠ قرشاً من الرسوم والأتاوات والضرائب، بينما كانت مساهمة الجبلي في واردات متصرفيته حوالي ١٧ قرشاً فقط^(٢٣). يضاف إلى ذلك أن الجبليين كانوا معفيين «من الخدمة العسكرية ولهم حق التملك المطلق»^(٢٤)، بعكس المتصرفين بالأراضي الأميرية في البقاع وولاية سورية. ولكن الإرهاق الضريبي تجلّى في سوء توزيع الضرائب وجبايتها

(٢٠) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 14, p.176-177. وقسطنطين بتكوفيتش: «لبنان والبنانيون»، مصدر سابق، ص ١٢٠ - ١٢١.

(٢١) مسعود ضاهر: «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية...»، مرجع سابق، ص ٤٧٧.

(٢٢) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 11, p.403; et tome 32, p.163.

(٢٣) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 18, p.380 et 384.

(٢٤) بولس مسعد: «لبنان والدستور العثماني»، بحث سياسي قانوني تاريخي في موقف لبنان الحاضر إزاء الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، مطبعة المعارف بمصر، (دون تاريخ)، ص ٢١.

وتحميل الفلاحين والعاملين في الزراعة وزر هذه الضرائب، وإعفاء الأديرة والأوقاف وكبار رجال الدين والموظفين والتجار منها.

وكانت إدارة المتصرفية تُشرع كل مرة في شق طريق، أو تُقدم على تنظيم الضابطة وزيادة عناصرها؛ تفرض الضرائب بشكل عشوائي، على عكس الولايات التي كان يدفع سكانها الضرائب بشكل منتظم، وواضح منذ عام ١٨٦٤م^(٢٥).

وسبب سوء توزيع الضرائب في متصرفية جبل لبنان، والظلم في جبايتها وتحميل الفلاحين أعباء الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وإرهاق المزارعين والمكلفين في الجبل والولايات السورية بالرسوم التي قاربت نصف إنتاجهم الخام. فعجزوا عن تسديدها وتركوا أراضيهم بوراً وهاجروا؛ حتى بلغ عدد المهاجرين منهم عام ١٩٠٨م نحو ٣٥٠ ألف نسمة، أي ما يقارب نصف الأيدي العاملة الزراعية المكلفة بدفع «الويركو»^(٢٦). وعلى سبيل المثال، بلغ عدد المهاجرين في أقضية زحلة وجزير وكسروان والبترون عام ١٩١٢ حوالي ٢٠٧٦١ شخصاً من أصل ٤٠٧٦٧ مكلفاً، أي حوالي نصف القوى العاملة في الأقضية الأربعة من جبل لبنان آنذاك^(٢٧). وهكذا خسرت الزراعة قوى أساسية من اليد العاملة، وتحملت العناصر الفلاحية، غير القادرة على الهجرة والنزوح، وأصحاب الأراضي الزراعية المستمرة بالإنتاج، ضرائب ورسوم المهاجرين والأراضي المعطلة. فأفقدتهم الثقة بإدارة المتصرفية والدولة العثمانية وأوقعهم في الجوع والفقر والعوز.

ومما زاد في سوء النظام الضريبي العثماني، بالإضافة إلى تحميل الأراضي المُنتجة ضريبة الأراضي المعطلة، التأخير في جباية الأعشار والرسوم، وتراكمها من سنة إلى أخرى نتيجة تلكؤ مأموري مالية الدولة، وعدم توفر الكفاءة في جهاز جباية الضرائب. فيعجز الفلاحون والمالكون عن دفع الرسوم والأتاوات، ويعمدون إلى قطع أشجارهم والإقلاع عن الزرع تخلصاً من ظلم الإدارة العثمانية وجبايتها^(٢٨). يضاف إلى ذلك، ابتزاز موظفي الدولة وملتزمي ضرائبها للشعب بطريقة الرشوة والبلص، فيعفون بعض المتنفذين ومشايخ القرى ومختاريها والأوقاف والأديرة

(٢٥) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 17, p.110.

(٢٦) بولس مسعد: «لبنان والدستور العثماني»، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢٧) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 19, p.56-57.

(٢٨) محمد جابر آل صفا: «تاريخ جبل عامل...»، مرجع سابق، ص ١٦٦.

صاحبة الأراضي الزراعية الغنية من الضرائب المتوجبة على أملاكهم، ويحملونها الملكيات الفلاحية الصغيرة.

وبسبب الضرائب العشوائية والاستثنائية المفروضة على سكان جبل لبنان من قبل إدارة متصرفيته، ارتفعت واردات هذه المتصرفية من ٧٠٠٠ كيس أو ٣٥٠٠٠٠٠ قرش كمال مقطوع، عام ١٨٦٤، إلى ١٣٠٦٧,٥ كيساً أو ٦٥٣٣٧٥٠ قرشاً العام المالي ١٨٦٧ - ١٨٦٨ م، أي بزيادة مقدارها ١٨٦,٦٧٪، لتتخفض بعدها، عام ١٨٦٩، إلى ١٢٣٧٨,٢٨ كيساً أي حوالي ٦١٨٩١٤١ قرشاً، ولكن بزيادة نسبة مؤشرها ١٧٦,٨٣٪ عن سنة ١٨٦٤، ومن ثم إلى ١١٦٢٩ كيساً أو ٥٨١٤٥٢٠ قرشاً في عام ١٨٧٩ م، أو بمؤشر مقداره ١٦٦,١٢٪. وإلى ١٠٢١٣,٥ كيساً أو ٥١٠٦٧٤٢٠ قرشاً عام ١٨٨٠، وبزيادة مقدار مؤشرها ١٤٥,٩٪ عن عام ١٨٦٤، وإلى ٧٨٥٦,٥ كيساً أي حوالي ٣٩٢٨٢٥٦ قرشاً عام ١٨٨١ م وبمؤشر مقداره ١١٢,٢٣٪، وإلى ٧٢١٨ كيساً أو حوالي ٣٦٠٨٩٨٦,٤ قرشاً عام ١٨٨٦ وبمؤشر مقداره ١٠٣,١١٪ عن سنة ١٨٦٤ م. ومن ثم تعود الواردات الضريبية للتذبذب في مبالغها من سنة إلى أخرى، ولا تستقر على قيمة ثابتة، مما يجعلها خاضعة لمزاجية المتصرف وحاجة إدارة المتصرفية إلى الأموال اللازمة لتغطية مصاريفها. ففي سنة ١٨٩٦ م، بلغت واردات متصرفية جبل لبنان حوالي ٨٠٨٤,٦٨ كيساً أو ما مقداره ٤٠٤٢٣٤٢,٥ قرشاً، أو بمؤشر بلغت نسبته عن سنة ١٨٦٤ حوالي ١١٥,٤٩٪. وفي سنة ١٩٠٢ قدرت هذه الواردات بحوالي ٨٩٩٢,١٦ كيساً أو ٤٤٩٦٠٧٩ قرشاً وبمؤشر نسبته ١٢٨,٤٦٪ عن عام ١٨٦٤. وفي سنة ١٩٠٣ انخفضت إلى ٤٣٠٨٢٨٣ قرشاً أي ٨٦١٦,٥٦ كيساً وبمؤشر مقداره ١٢٣,٠٩٪، لترتفع عام ١٩٠٨ إلى ٦٩٦٤٧٠٠ قرش أو ١٣٩٢٩,٥ كيساً وبمؤشر نسبته ١٩٨,٩٩٪ وهو أعلى نسبة وصلت إليه واردات المتصرفية في ارتفاعها. وفي عام ١٩٠٩ عادت الواردات لتراجع، فبلغت قيمتها ٥٧٧٠٧٦٦,٥٥ قرشاً أو ١١٥٤١,٥ كيساً، وبمؤشر مقداره ١٦٤,٨٨٥٪ عن سنة ١٨٦٤. وفي عام ١٩١٢ - ١٩١٣ م (١٣٢٩ مالية) قُدرت الواردات بحوالي ٧٢٢٣٠٩٢,١٥ قرشاً أو ١٤٤٤٦,١٨ كيساً، أي بمؤشر مقداره ٢٠٦,٣٧٪ عن قيمتها الأساسية^(٢٩).

(٢٩) ملحق رقم (١٧). يذكر اسماعيل حقي، كاتب مقال «المالية في لبنان»، ضمن كتاب «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، ثلاثة أرقام لواردات موازنة جبل لبنان عام ١٩١٢ - ١٩١٣ م / ١٣٢٩ مالية: أولاً ٦٤٦٧٤١٨ قرشاً (ص ٦٢٩ و ٦٢٠)، وثانياً ٦٧٨ ١٧٦ ٨ قرشاً و ١٧ =

ولم تشمل هذه الواردات مال ربع المجيدي أو مال الطرق الذي كان يُجبي لصالح إنشاء وصيانة طرق الجبل في عهد المتصرفية كضريبة مستقلة لا تدخل الموازنة العامة إلا استنسافاً كما جرى سنة ١٩٠٢، حيث بلغت قيمتها ٣٥٠٠٠٠ قرش^(٣٠).

ولما كانت واردات المتصرفية تتغير باستمرار هبوطاً وصعوداً، كانت واردات سناجق الشام وبيروت وطرابلس تحافظ على معدلها المتناسب وخطها التصاعدي. ومن دراسة واردات هذه السناجق خلال السنوات ١٨٧٨ و ١٨٨١ و ١٨٨٢ و ١٨٨٤ و ١٨٨٥ و ١٨٨٦ و ١٨٨٧م على سبيل المثال^(٣١)؛ يتبين أن واردات سناجق الشام كانت على التوالي: ١٤٦٨٤٣٣٦ قرشاً، و ١٥٧٥١٦٧٨، و ١٥٣٤٤٩٧٥ و ١٥٢٢٤١٢٧ و ١٤٩٠٨٣٦٢ قرشاً، أي بزيادة ترواحت بين ٢٢٤٠٢٦ و ١٠٦٧٣٤٢ قرشاً. أما واردات سناجق بيروت للفترة ذاتها، فكانت كما يلي: ٦٠٢٦٨٧٢ قرشاً و ٥٩٧٥٢٦١ و ٦٠٢٣٠٣٢ و ٦٠٤٢٦٩٩، و ٦٣٦٠٨٠٩، و ٦٦٧٩٠٤٢. وتدل هذه الإحصاءات أن واردات سناجق بيروت أنخفضت عام ١٨٨١ بمقدار ٥١٦١١ قرشاً، لتبلغ أعلى زيادة خلال العشر سنوات حوالي ٦٥٢١٧٠ قرشاً. وسجلت واردات سناجق طرابلس الشام للسنوات ١٨٧٨ - ١٨٨٧م، الأرقام التالية: ٤٤٤٦١٨٤ قرشاً، و ٥٠٣٦٤٠٩، و ٥١٩٣٧٢٨، و ٥١٥٤١٤٦، و ٥٢٧٤١٤٢ و ٥٢٩٦٢١٢ و ٥٢٩٦٢١٢ قرشاً، حيث تُظهر هذه الأرقام الخط التصاعدي لواردات هذا السناجق، لتتراوح الزيادة السنوية بين ٥٩٠٢٢٥ و ٨٥٠٠٢٨ قرشاً^(٣٢).

= بارة عندما تدخلها واردات مال ربع المجيدي (ص ٦٣٤)، وثالثاً ٨٢٢٣٠٩٢ قرشاً و ٧ بارات إذا لم يدخلها مال ربع المجيدي وأدخلت بقايا السنين السابقة ومقدارها ٩١٨٩٠٧ قرشاً؛ إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣٤، ٦٣٥. (تبدأ سنة ١٣٢٩ مالية في شهر آذار ١٩١٢، وتنتهي في شهر شباط ١٩١٣).

(٣٠) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 17, p.154.

(٣١) سالنامه ولاية سورية الإعداد: سنة ١٢٨٩هـ، ص ١٢٩ - ١٣٠؛ سنة ١٢٩٥هـ، ص ٢٥٧؛ سنة ١٢٩٨هـ؛ ص ٢٤٣؛ سنة ١٣٠٠هـ، ص ٢٧٧؛ سنة ١٣٠٢هـ، ص ٢٥١؛ سنة ١٣٠٤هـ، ص ٢١٦.

(٣٢) تظهر إحصاءات السالنامه العثمانية المنحى التصاعدي لواردات ولاية سورية في السنوات ١٨٧٨ - ١٨٨٧م، حيث بلغت هذه الواردات على التوالي: ٥٤٢٦٢٦٧٢ قرشاً، عام ١٨٧٨م؛ و ٥٨٨١٦٣٢٦ قرشاً، ١٨٨١م؛ و ٧٥٦٦٧٨٧٥ قرشاً عام ١٨٨٢م، و ٥٩٨٤١٦٨٩ قرشاً عام ١٨٨٣م، و ٥٩١٩٥٨٨٢ قرشاً عام ١٨٨٤م، و ٥٨٩١٤٩٣ قرشاً عام ١٨٨٧م. سالنامه ولاية سورية الأعداد السابقة: سنة ١٢٩٥هـ. ص ٢٥٧؛ سنة ١٢٩٨هـ ص ٢٤٣؛ سنة ١٣٠٠هـ، ص ٢٧٧؛ سنة ١٣٠٢هـ، ص ٢٥١؛ سنة ١٣٠٤هـ، ص ٢١٦.

وتشير إحصاءات واردات سنجق متصرفية جبل لبنان، إلى أنها كانت تزيد قليلاً عن نصف واردات كل من سنجقي طرابلس وبيروت في موازنة العام المالي ١٨٨٦ - ١٨٨٧، لتتقارب مع واردات سنجق بيروت في السنتين ١٨٧٩ و ١٨٨٠ - ١٨٨١ م.

أنواع الضرائب في متصرفية جبل لبنان والبقاع (١٨٦١ - ١٩١٤)

كان النظام الضريبي العثماني، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يركز إلى نوعين من الضرائب والرسوم: الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة.

الضرائب المباشرة وتشمل: ضرائب الأرض والأفراد، وتُجبي تحت اسم «مال الويركو» أو المال المقطوع، أو الأموال الأميرية^(٣٣)؛ ثم الأعشار، وضريبة المهن والوظائف والتجارة، و«ويركو التمتع»، ورسم تعداد الأغنام، وضريبة الطرق، والبدل العسكري، أو الإعفاء من الخدمة العسكرية الإجبارية للمسلمين العثمانيين^(٣٤).

أما الضرائب غير المباشرة: فكانت رسم المعارف، ورسم تراخيص الصيد البحري، والتمغة أو ثمن الأوراق الرسمية، ورسم تسجيل النفوس (تذكرة الهوية)، ورسم فراغ الأرض وتسجيلها (الخرج)، ورسوم المحاكم والقضاء، والجمارك، والملح وأحتكاه، ورسم التبغ، وفرق التلاعب بأسعار العملات الذهبية وغيرها^(٣٥).

وهكذا لم تعرف الدولة العثمانية وإداراتها المالية إلا قبض الأتاوات والرسوم التي تُرهق المواطن، ولا تُبقي له إلا ما يكفي أستمراؤه على قيد الحياة. وكل هذه الضرائب، ما عدا مال «الويركو» المقطوع، كانت تُعتبر من المهمولات أو المهملات، أو المحمولات، لإهمال جبايتها في فترة حكم المتصرف الأول داود

(٣٣) في الوثائق التاريخية العائدة لمتصرفية جبل لبنان أو البقاع أطلق على مال «الويركو» اسم «الأموال الأميرية المترتبة على دراهم المساحة وعدد النفوس المطلوبة من الجبل...»؛ وثيقة رقم (٢٣) و(٢٤) و(٣١). أما جرجي تامر، فسمّاها «مال الخزينة المحدود»، جرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ٣١٩. في حين وردت عند إسماعيل حقي، تحت اسم «الويركو المقطوع أو المال المقطوع أو المال المحدود»، إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، ص ٦٢٤.

(٣٤) وثيقة رقم (١٩) و(٢٠) و(٢٢) و(٢٩).

(٣٥) وثيقة رقم (٢٦) و(٢٨).

باشا^(٣٦)، فأستحدثت منذ عهد فرنكو باشا أسوة بباقي مناطق الدولة العثمانية؛ أو لأنها فُرضت، إضافة إلى المال المقطوع المفروض بموجب نظام جبل لبنان الأساسي (البروتوكول)، وتحملها المُنتجون فوق طاقتهم وقدرتهم المالية.

أولاً: مال «الويركو»

فُرضت ضريبة «الويركو» على أملاك ونفوس سكان الولايات العثمانية بموجب خط شريف «كلخانة» عام ١٨٣٩م، الذي جاء فيه «يلزم بعد الآن أن يتعين على كل فرد من أهالي البلاد ويركو مناسب بالنسبة إلى أملاكه ومقدرته كيلا يؤخذ من أحد شيء زيادة عن مقدرته»^(٣٧) وبذلك حلت هذه الضريبة مكان الخراج الموظف أو المقطوع^(٣٨)، الذي كان يُجبى من الأراضي المملوكة، والمتصرف بها تصرفاً شرعياً، إن هي أَسْتُمِرَّت زراعياً أم لم تُسْتَمَر.

ولقد عرفت الولايات العثمانية، مال «الويركو» كضريبة مستقلة على الأراضي والعقارات المبنية والنفوس قبل فرضها على سكان جبل لبنان عام ١٨٦١^(٣٩). ولذلك أستمِر مجلس الإدارة، يطلق عليها اسم «الأموال الأميرية» كامتداد للمال المقطوع أو «الميري» التي كانت تُفرض على أملاك وذكر أهالي الجبل في عهد الإمارة والقائميتين.

(٣٦) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 13, p.298-299; et tome 19, p.101. ولحد خاطر: «عهد المتصرفين في جبل لبنان...»، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٣٧) «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٣.

(٣٨) «الخراج أتاوة تفرضها جماعة منتصرة على جماعات سلمت بوصايتها»، أحمد صادق سعد: «دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين» كتاب الخراج لأبي يوسف، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٨، ص ١٠٦. وكانت ضريبة الخراج تقسم إلى نوعين تبعاً للتصرف بالأراضي الزراعية: «أحدهما» خراج موظف على الأرض، وهو قدر معين من النقود يدفعه الملاك لجهة الحكومة ويختلف باختلاف جودة الأرض، والثاني، خراج مقاسمة وهو مقدار معين يؤخذ من محصول الأرض بالنظر إلى تحملها. والفرق بين القسمين هو أن خراج المقاسمة يُستوفى كلما زرعت الأرض المرتب عليها لأنه يتعلق بالمحصول. فكلما أدرك المحصول ترتب عليه الخراج بأخذ حصة منه. عثمان سلطان: «شرح أحكام الأراضي الأميرية ونظام الملكية العقارية والحقوق العينية غير المنقولة الصادر بالقرار ١٣٣٩»، مكتب النشر العربي، مطبعة الجامعة السورية، سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م، ص ٤١ - ٤٢.

(٣٩) فيليب وفريد الخازن: «المحررات السياسية...» مصدر سابق، الجزء الثالث، ص ٤٣٢ - ٤٣٧.

ومنذ عام ١٨٦١ حتى ١٩١٤م، أوجبت إدارة مالية الدولة العثمانية عدة أنواع من مال «الويركو»: ويركو الأملاك، ويركو الأعناق، ويركو التمتع، ويركو الأغنام، ويركو الأملاك المبنية أو رسم المسقّفات.

١ - ويركو الأملاك أو مال الأرزاق

كانت هذه الضريبة من أهم الضرائب التي تُجبي من سكّان متصرفية جبل لبنان لأنها فُرِضت على ريع كل ما هو مُنتج من الأراضي الزراعية والمطاحن والمعاصر والدكاكين والأفران وسواها من المغالِق^(٤٠). بينما كانت في مناطق ولايتي بيروت وسورية تُجبي من الأراضي الزراعية التي لا تدفع العُشر كبساتين الزيتون والأراضي المزروعة خضاراً المحيطة بالمدن والقرى^(٤١). وذلك لأن أراضي ولايتي بيروت وسورية كانت بمعظمها أراضي أميرية ووقفية تُزرع بالحبوب وتُفرض على حاصلاتها الأعشار. بينما فُرِضت ضريبة الويركو على الأراضي المزروعة بالأشجار والخضار والملحقة بالقرى والمدن كأراضٍ مملوكة ومُتصرف بها تصرفاً شرعياً لاعتبارها متممة للسكن.

ومع ذلك كانت واردات ضريبة ويركو الأملاك والعقارات المبنية، في ولاية سورية، تقترب أحياناً من رسوم الأعشار، كما حدث عامي ١٨٧٢ و ١٨٩٦م، على سبيل المثال. حيث بلغت واردات الأعشار عام ١٨٧٢م حوالي ١٩٤١٤٣١٤ قرشاً، وواردات الويركو ١٧٢٧٠٤٥٧ قرشاً. وفي عام ١٨٩٦م، قدّرت واردات «ويركو» الأملاك والعقار، في ولاية سورية بحوالي ١٠٥٨٠٧٠٥ قروش والأعشار بـ ١٠٦٨٨٢٣٤ قرشاً^(٤٢).

(٤٠) دفاتر مساحة القرى، نماذج عنها الوثائق (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦).

(٤١) Amin MOUCHAWAR: «Notice sur les Impôts et les Taxes au Liban», 1ère partie, «Impôts Directs», Imprimerie de Saint-Paul, Harisa - Liban, 1934, p.106.

(٤٢) تشير تسجيلات سالنامة ولاية سورية إلى تقارب واردات «ويركو» الأملاك في سنجق بيروت من واردات الأعشار في الفترة الممتدة من سنة ١٨٧٢ إلى ١٨٨٦م، حيث بلغت قيمة زيادة واردات «الويركو» عن الأعشار حوالي ٩٨٩٢ قرشاً كحد أدنى و ٤٨٣٠٠٠ قرش كحد أعلى. أما في سنجق طرابلس الشام، فكانت واردات الأعشار للفترة ذاتها ١٨٧٢ إلى ١٨٨٦م، تفوق واردات «ويركو» الأملاك بمبلغ تراوحت قيمته ما بين ٦٦٣٣٩٩ قرشاً عام ١٨٨٢ و ٣٠٩٥١٦٢ قرشاً عام ١٨٧٢م، ويعود هذا الفرق الكبير إلى طبيعة أراضي سنجق طرابلس السليخ والسهلية الصالحة لزراعة الحبوب آنذاك. سالنامة ولاية سورية سنة ١٢٨٩هـ/ ص ١٢٩-١٣٠؛ سنة ١٢٩٥هـ/ ص ٢٥٧ وسنة ١٢٩٨هـ/ ص ٢٤٣؛ سنة ١٢٩٩هـ، ص ٢٧٣؛ سنة ١٣٠٠هـ، ص ٢٧٧؛ سنة ١٣٠٢هـ/ ص ٢٥١؛ سنة ١٣٠٤هـ/ ص ٢١٦.

وفي متصرفية جبل لبنان، شكّلت ضريبة ويركو الأملاك، أو مال الأرزاق، حوالي ٧٥٪ من الأموال الأميرية المفروضة على سكّان الجبل منذ عام ١٨٦٢، والبالغة ٧٠٠٠ كيس أو ٣٥٠٠٠٠٠ قرش. فلقد تمّ بموجب المادة السابعة عشرة من صك بروتوكول ١٨٦٤ تقدير دراهم مساحة أراضي الجبل الزراعية ومغالقه، فبلغت ١٢٥٠٦٩ درهماً، وفُرض على كل درهم «ويركو» مقطوع مقداره ٢١ قرشاً كمعدل وسط. وقدّرت واردات مالية المتصرفية من هذه الضريبة بحوالي ٢٦٢٦٤٥٢,٥ قرشاً أو ما مقداره ٥٢٥٢,٩ كيساً^(٤٣).

إنّ تقديرات ويركو الأملاك، المرتكزة إلى مساحة إنتاج أراضي جبل لبنان الزراعية، لم تكن مبنية على أسس علمية. فلذلك تفاوتت تبعاً للمناطق والطوائف: فكانت ضريبة مال الأرزاق ٧ قروش على الدرهم في قضاء المتن عام ١٨٦١، لترتفع إلى ١٣ قرشاً ونصف بعد عام ١٨٦٤م كقيمة فعلية. بينما كانت، في كسروان، تُجبي بمقدار ١١ قرشاً على الدرهم عام ١٨٦١م. ارتفعت بعد ذلك إلى ٢٢ قرشاً. وكان سكان قضاء الشوف يدفعون ١٢ قرشاً على الدرهم عندما كانت الأموال الأميرية (مال الويركو) ٣٥٠٠٠٠٠ قرش، وأخذوا يدفعون ٢٢ قرشاً ضريبة على الدرهم بعد أن تضاعف مال «الويركو» في الجبل ليصبح ٧٠٠٠ كيس^(٤٤).

أما على صعيد توزيع مال ويركو الأرزاق طائفيّاً، عام ١٨٦٤م، كان مقدار ويركو أملاك الموارنة حوالي ١٣٤٤٦٣٠ قرشاً أو ٥١,١٩٪، وأملاك الدروز ٦١٨٤٢٩ قرشاً أو ٢٣,٥٤٪، وويركو أملاك الروم الأرثوذكس ٢٩٠٠٥٢,٥ قرشاً، أو ١١,٠٤٪، وويركو أملاك الروم الكاثوليك ١٣٣٤٥٥ قرشاً أو ٥,٠٨٪، وويركو أملاك الإسلام الستة ١٧٣٢٧١ قرشاً أو ٦,٥٩٪، وويركو أملاك الشيعة (المتاولة) ٤٥٩٦١١ قرشاً أو ٢,٢٧٪ وويركو أملاك البروتستانت حوالي ٦٩٥٤ قرشاً أو ٠,٢٦٪^(٤٥).

وبما أنّ توزيع ضريبة ويركو الأملاك، جاء بشكل عشوائي ولم تُفرض على قيمة الأرض الشرائية الفعلية، بل على إنتاجها، خضعت عمليات المساحة والإحصاء لمزاجية المكلفين بها ولقوة نفوذ أصحاب الأراضي وتأثيرهم على المسّاحين بالرشوة

(٤٣) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٢٥.

(٤٤) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 13, p.203.

(٤٥) إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٢٦.
يراجع أيضاً جرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ٢١٥.

أو التهديد. وكان الأهالي في بعض مناطق جبل لبنان يمنعون مأموري المساحة من القيام بمهامهم «فيضربونهم ويرجمونهم بالحجارة وكان هؤلاء يكتفون بتقدير الضريبة حسب مشيئة الأهالي فأختلت النسبة وزاد اختلالها على توالي الأيام بتقدّم بعض الأراضي وتأخر البعض، وإصلاح ما لم يكن له ريع أيام المساحة...»^(٤٦).

وعلى سبيل المثال، عندما مُسحت أراضي قضاء كسروان بعد عام ١٨٦٢م، جاءت تقديرات أراضيّه بنسبة ٤٠ إلى ٤٥٪ من قيمتها الفعلية. بينما شملت التقديرات كافة أراضي المتن الزراعية، لأنّ سكّانه لم يعطلوا أعمال لجان المسح وإجرائاتها. يضاف إلى ذلك أنه عندما، فُرض على درهم مساحة الأرض في جبل لبنان ٢٢ قرشاً كضريبة ويركو، لم يدفع سكّان قضاء كسروان أكثر من ١١ إلى ١٢ قرشاً فقط، ولو جرت أعمال المساحة بتجرّد لكان سدّد هؤلاء الضعف أو أكثر، لأنّ قيمة الدرهم الحقيقية كانت من ٤٥٠٠ إلى ٤٨٠٠ قرش بدلاً من ٢٤٠٠ قرش كما في المتن. لذا رفض أصحاب أملاك أراضي المتن هذه الضريبة (٢٢ قرشاً على الدرهم)، وطالبوا بدفع القيمة المفروضة على درهم أملاكهم عام ١٨٦٤ وهي ١٣ قرشاً ونصف^(٤٧).

وبعد تعيين المتصرّف فرنكو باشا عام ١٨٦٨، حاول زيادة ٢٩٪ على ضريبة الدرهم التي كانت ٢١ قرشاً لتصبح ٢٧ قرشاً و٩ بارات ونصف. لكن الأهالي أعترضوا على هذه النسبة الجديدة معلّلين ذلك بأنّ أراضيهم صخرية مجدبة وقيمتها أقل من أراضي السهول الساحلية في ولاية سورية. فرضخ المتصرّف لمطالبهم وأعاد الضريبة المفروضة على الدرهم إلى ١٨ - ١٩ قرشاً، أو بمقدار ٣ من أصل ٢١ بالمئة من قيمة الدرهم الشرائية المعتمدة آنذاك وهي ٢٤٠٠ قرش، والتي كانت لا تمثّل إلا نصف القيمة الشرائية الفعلية للأرض المسوّحة درهماً. وبإعادة تقدير أراضي جبل لبنان الإنتاجية، زادت دراهم مساحة الأراضي الزراعية فيه حوالي ٣٤٣١ درهماً لتصبح، عام ١٨٦٨، ١٢٨٥٠٠ درهم^(٤٨).

وبالواقع، لم تتغير قيمة الأموال الأميرية البالغة سبعة آلاف كيس والمفروضة على دراهم ونفوس سكان الجبل في عهد المتصرفية، بل تم إعادة توزيع هذه

(٤٦) سعيد شقير: «تقرير عن مالية جبل لبنان»، مرجع سابق، ص ١٦.

Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 13, p.205.

Ibid, p.207 et 209.

الأموال الأميرية على أقضية الجبل بما يتناسب مع رغبات وأهواء المتصرف وأعضاء مجلس إدارة المتصرفية وضغوطات مالكي وسكان بعض أقضيتها. فارتفعت قيمة الأموال الأميرية، أي مال الأرزاق والأعناق، المفروضة على أقضية الشوف والمتن وزحلة والكورة ومديرية دير القمر في عهد فرنكو باشا من ١٩١٨٨٦٨,٥٣ قرشاً إلى ٢٢٣٠٨١٢,٣٠ قرشاً، أي بزيادة مقدارها ٣١١٩٤٣,٧٧ قرشاً أو بنسبة ١٦,٢٥٪، وتنخفض بالمقابل هذه الأموال في أقضية كسروان والبترون وجزيرين مجتمعة من ١٥٥٣٣٣٤,٤٤ قرشاً إلى ١٢٦٩١٨٦,٧ قرشاً، أي بنقص بلغ حوالي ٢٨٤١٤٧,٧٤ قرشاً أو بنسبة ١٨,٢٩٪^(٤٩). ولكي تحافظ الأموال الأميرية على قيمتها المقررة من الباب العالي، حذفت إدارة مالية الدولة العثمانية، بالاتفاق مع المتصرف، المبالغ التي كانت مفروضة على بعض قرى البقاع كأموال أميرية لصالح موازنة الجبل في عهد فرنكو باشا، والتي بلغت عام ١٨٦٨ م حوالي ٢٧٧٩٦,٣٠ قرشاً^(٥٠).

وهكذا، بالرغم من تقديرات المساحة الجديدة البالغة ١٢٨٥٠٠ درهم، استمرت الأموال الأميرية تُجبي من جبل لبنان كقيمة ثابتة تبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ قرش أو ٧٠٠٠ كيس، أي بمعدل وسطي مقداره ٢٧ قرشاً و ٩ بارات ونصف على درهم المساحة الواحدة، بما في ذلك «الويركو» الشخصي. ولكن جرى، في عهد فرنكو باشا، دمج مال الأرزاق بمال الأعناق ليشكلا معاً ضريبة واحدة تُستوفى من ربع

(٤٩) ارتفعت الأموال الأميرية في مديرية دير القمر بنسبة ٦,١٩٪ مقابل ١,٥٦٪ لارتفاع تقديرات دراهم مساحة هذه المديرية. وفي الشوف بنسبة ٠,٧٤٪ مقابل زيادة دراهم مساحة القضاء بنسبة بلغت ١,٦١ فقط. وفي المتن ارتفعت نسبة الأموال الأميرية حوالي ٥٩,٨٣٪ لترتفع تقديرات دراهم مساحة المتن حوالي ٨,٤٤٪، وهي أعلى زيادة طرأت على تقديرات الأموال الأميرية ودراهم المساحة في أقضية جبل لبنان في عهد المتصرفية. أما في قضاء زحلة فلقد ارتفعت الأموال الأميرية بنسبة ١٣,٥٦٪ مقابل ١,٠٩٪ لارتفاع تقديرات الدراهم الإنتاجية. وفي الكورة ارتفعت الأموال الأميرية ٩,٠٢٪ لتتخفض دراهم مساحة القضاء بنسبة ٢,٥١. بينما انخفضت الأموال الأميرية في قضاء جزيرين حوالي ٨,١٧٪ مقابل زيادة في تقدير دراهم المساحة بلغت نسبتها ١,٤٩٪، كما انخفضت الأموال الأميرية في قضاء كسروان بنسبة ٢٤,٢٪ وهي أدنى انخفاض وصلت إليه تقديرات الأموال الأميرية في جبل لبنان منذ عام ١٨٤٤، في حين ارتفعت تقديرات دراهم كسروان بنسبة ١,٦٪، وفي قضاء البترون انخفضت أيضاً الأموال الأميرية بنسبة ١٦,٣٦٪، مقابل زيادة قيمة الدراهم الإنتاجية بنسبة ١,٦٪.

تراجع الإحصاءات عند:

- Mounir ISMAÏL: «Le Liban sous les Mustasarrifs...» Op. Cit., p.353.

Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 13, p.212.

الأراضي الزراعية والمَغَالِق، وذلك، بعد إعفاء الفقراء ورجال الدين والمحرومين من الملكية من ضريبة مال «الويركو» المفروضة على الدرهم إلى سابق عهدها. فاستقرت على ٢١ قرشاً تُفرض على ١٢٥٠٠٠ درهم مساحي^(٥١).

لذا استمرت ضريبة «الويركو» ثابتة طيلة عهد المتصرفية. والنقص الذي أصاب مبالغها السنوية كان طفيفاً لم يصل إلى ٢٥٠ ألف قرش كحد أقصى^(٥٢)، وهو ناتج عن تخلف المكلفين في تسديد ما يتوجب عليهم من أموال أميرية في مواعيدها، أو تأخر الجباة من مشايخ ومختاري القرى في تسليم «ويركو» قراهم، أو تقاعسهم عن الجباية.

وهكذا كانت الأموال الأميرية المفروضة على أملاك ونفوس سكان جبل لبنان تنخفض أحياناً عن قيمتها الأصلية البالغة سبعة آلاف كيس، ولكنها لا تتجاوز أبداً هذا المبلغ. وإذا زادت مالية إحدى القرى عن المال المقطوع، تعود الزيادة لصالح مختاري ومشايخ تلك القرى ومديري النواحي الذين سمح لهم مجلس إدارة المتصرفية بأقتطاع نسبة ٢,٥٪ كبذل جباية ورواتب لهم^(٥٣). كما سمح نظام مالية الدولة العثمانية أيضاً للمتصرف بأقتطاع نسبة ١٪ ولكل واحد من القائمين بأقتطاع نسبة ١,٥٪ من الأموال الأميرية مقابل سهرهم على تحصيلها^(٥٤). وبذلك كانت حصة الأجهزة الإدارية المحلية المركزية نسبة ٥٪ من واردات الخزينة، لترتفع إلى أضعاف ذلك من خلال سوء توزيع الأموال الأميرية، وفرض ضرائب جديدة على الأملاك والمغالق التي تدخل طور الإنتاج ولم تشملها أعمال المساحة الفعلية والإحصاء التي جرت في السنوات ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م.

وتُظهر وثائق إيصالات الأموال الأميرية الصادرة عن مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان والموقعة من مدير المالية آنذاك، أن قيمة مال الأرزاق أو ويركو «الأملاك» المفروضة على أراضي قرى جبل لبنان المُنتجة، كانت ثابتة. وذلك بدليل أن قرية بقسميا في قضاء البترون، استمرت تدفع مبلغاً مقداره ٣٤٠٢ قرشاً كمال «ويركو» عن أرزاقها طيلة عشرين سنة، منذ عام ١٣١٢ مارثية/ ١٨٩٥ م إلى سنة ١٣٣١

(٥١) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 14, p.53.

(٥٢) ملحق رقم (١٧).

(٥٣) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 14, p.43; et tome 30, p.371. وقسطنطين بتكوفيتش:

«لبنان واللبنانيون»، مصدر سابق، ص ١٢٤.

(٥٤) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 14, p.43.

مارثية/ ١٩١٤^(٥٥)، وبمعدل ٢٠,٦٩ قرشاً (٢٠ قرش و ٢٨ بارة) أو حوالي ٢١ قرشاً على الدرهم الواحد، باعتبار مساحة أراضي قرية بقسميا كانت في عهد المتصرفية حوالي ١٦٤ درهماً و ١٠ قراريط و ١٠ حبات^(٥٦).

وما ينطبق على قرية بقسميا يصحّ على قرية الخريبة في قضاء المتن التي كانت تُسَدّد مال أرزاق بقيمة ١٦٥٩ قرشاً طيلة عهد المتصرفية^(٥٧). وعلى قرية عين دارة الشوفية التي أستمريت تدفع مال أرزاق عن أملاكها الزراعية ومغالقها بمبلغ سنوي مقداره ٧٣٤٧ قرشاً و ١٥ بارة^(٥٨).

وبعد استلام رستم باشا المحكم عام ١٨٧٣، حاول رفع ضريبة «ويركو» الأملاك إلى ٢٥ قرشاً على الدرهم الواحد^(٥٩)، ولكن أهالي الجبل رفضوا ذلك فأكتفى بزيادة قرش وربع على كل درهم أرض، وعلى كل مكلف بالغ، وذلك لصالح مشايخ القرى ومختاريها والجباة آنذاك^(٦٠)، وذلك لتشجيعهم على الاهتمام بالجباية.

ومن سيئات نظام الويركو بالإضافة إلى توزيعه الطائفي والمناطقى لمال الأرزاق، كان تشجيعه الفلاح الجبلي على النزوح والهجرة، وترك الأرض بوراً، أو بيعها إلى المالك الكبير والأديرة، أو وقفها والعمل شريكاً عند هؤلاء، وذلك تخلصاً من ضريبتها المرتفعة، ولأنّ الأرض المعطلة كانت تُعفى من «الويركو» لتُضاف قيمتها إلى الأرض المُنتجة. ومما زاد في سوء هذا النظام الضريبي، أن «الويركو» أستمريت كما فُرِضت منذ بداية توزيعها على القرى والأقضية والطوائف في جبل لبنان عام ١٨٦٤، ولم تتغير رغم بوار قسم من الأرض وأستصلاح قسم آخر. وهذا يعني أن القرية الزراعية كانت متكافلة متضامنة في دفع ما يترتب عليها من مال الأرزاق، فتتحمل الأراضي المُستثمرة في الإنتاج ضرائب الأراضي البور، وذلك من خلال إعادة توزيع «الويركو» بمعرفة وخبرة مشايخ القرية ومختاريها.

(٥٥) وثيقة رقم (٢٣ أ و ب)

(٥٦) وثيقة رقم (٣).

(٥٧) عبدالله سعيد: «تطور الملكية العقارية...»، مرجع سابق، الوثائق (١٣٧) و(٣٧ب)، ص ٣٢٦ و ٣٢٧.

(٥٨) وثيقة رقم (٢٤).

(٥٩) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 14, p.155.

(٦٠) Adel ISMAÏL: «Documents...», tome 18, p.27-28.

وما طُبّق على الأراض الزراعية، طُبّق على المغالق، حيث قُرَض الويركو الثابت على ريع بعض المطاحن والمعاصر والدكاكين والأفران وغيرها، ولم تتغير تلك الرسوم رغم خراب قسم منها. فكان إذا وُجد في قرية ما «خمس مطاحن أو معاصر وكان قد أصاب كلاً منها سنة ١٨٦١ مبلغ معين من المال حسب ريعها ثم أُقفلت إحداها سنة أو سنتين، أو قلّ ريعها لخلل طرأ عليها فإنّ صاحبها يضطر أن يظلّ يدفع الضريبة كما كانت بلا رحمة حتى تُهدم أو تُهجر، وإذا أعفني بعد العناء الشديد من دفع ضريبتها وزّعت على الأربع المعاصر أو المطاحن الباقية كل منها بالنسبة إلى الضريبة التي أصابتها سنة ١٨٦١»^(٦١). وكان حجة مأموري المالية ومشايخ القرى ومختاريها أن ريع المطحنة أو المعصرة التي أُقفلت لا بدّ أن يكون تحوّل لصالح ريع المطاحن والمعاصر أو المغالق الباقية في العمل. وعلى سبيل المثال، كان الفندق الكبير في عين صوفر ملقى كبار الأغنياء من المصريين والسوريين والبيرونيين يستمر بدفع «بشلك» واحد، أي من ٣ إلى ٣,٢٥ قروش كضريبة «ويركو» منذ تأسيسه عام ١٨٦١ حتى عام ١٩١٢م، بالرغم من أن مدخوله لفصل واحد في السنة يصل إلى مقدار ٥٠ ألف فرنك فرنسي^(٦٢) أي ما يعادل حوالي ٢٥٠ ألف قرش (الفرنك = ٥,٥ قروش).

وإزاء هذا الأمر، «أصدر مجلس إدارة جبل لبنان بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٣٢٣ مضبطة عدد ٢١٨٩ من مندرجاتها ما خلاصته (أنه حيث أَسْتَجِد في الجبل حوانيت مثل لوكندات وخانات ودكاكين ومطاحن ومكابس زيت تقرر أن يجري التحقيق على إيراد كلّ منها ويُعطى المالك قوجاناً بما يعادل في المائة غرش غرشين صاغاً يستوفيان من مالكي المحلات المذكورة»^(٦٣). ولقد بلغت قيمة واردات المغالق المُسْتَجِدّة حوالي ٤٧ ألف قرش عام ١٣٢٣ مارثية/١٩٠٧م، و٢٢٣١٧ قرشاً عام ١٣٢٩ مارثية/١٩١٣م^(٦٤). وبناء على أمر مجلس إدارة جبل لبنان عام

(٦١) سعيد شقير: «تقرير عن مالية لبنان»، مرجع سابق، ص ١٧.

(٦٢) Adel ISMAÏL: "Documents..", tome 18, p.429 - والبلحق رقم ١٥ لمعرفة تطور سعر صرف «البشلك»، والفرنك الفرنسي.

(٦٣) جرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ٣٢٩، و: Adel ISMAÏL: "Documents..", tome 18, p.28.

(٦٤) جرجي تامر، المصدر السابق، ص ٣٢٩. واسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزر الثاني، ص ٦٣٥.

١٩٠٧، كان يتوجب على فندق صوفر الكبير دفع مال «ويركو» مقداره ٥ آلاف قرش في السنة بدلاً من ٣ قروش فقط.

إنّ عملية فرض مال الأرزاق، «الويركو»، على الأرض الزراعية والمغالق فقط، وإعفاء الأحراج والأرض الموات منها^(٦٥) شجّع المالكين على تحريج أراضيهم أو تركها للمضاربة العقارية في سوق البناء في مناطق الإصطيف مع بداية القرن العشرين، ومرحلة نمو الحركة السياحية في الجبل والمناطق المحيطة بالمدن الساحلية وزحلة وبعبك. كما سمح إعفاء الأحراج والأراضي الصخرية والقلاع، من الضرائب والرسوم، لمتنقذي الأقضية والنواحي والقرى وكبار موظفي الدولة بالاستيلاء على هذه الأراضي ليصبحوا من كبار المالكين العقاريين في جبل لبنان والبقاع.

وكانت مهمة توزيع وجباية الضرائب تُوكل إلى مشايخ القرى ومختاريها في جبل لبنان، فيجبي كل شيخ قرية الضرائب الإفرادية بموجب إيصالات خاصة صادرة عن إدارة مالية جبل لبنان يُذكر فيها رقم الإيصال ورقم القوجان المسلّم إلى صاحب العلاقة، واسم المكلف ومقدار ما دفعه من مال «الويركو»^(٦٦).

وكان مال «الويركو» يُقسم إلى قسمين^(٦٧): مال عن الأعناق وعدد الأنفار المُسدّدة له، ومال الأرزاق، ومقدار دراهم مساحة الأملاك بالدرهم والقيراط والحبة. وعلى شيخ القرية كتابة قيمة المبالغ المقبوضة من قبله ونوع العملة المُستعملة، صاغ أو شُرك، وعدد الدراهم والأنفار، ومن ثم يوقّع الإيصال أو العلم والخبر ويختمه بختمه الشخصي^(٦٨).

وبعد أن يجمع شيخ القرية مال «الويركو» من أفراد قريته، يسلمها إلى دائرة مالية القضاء بموجب إيصالات صادرة عن مدير مال القضاء تحتوي على المعلومات التالية^(٦٩): رقم الإيصال (نمرو)، اسم القرية، والقضاء، مقدار مال الأعناق، ومال

(٦٥) تشير دفاتر مساحة بعض قرى جبل لبنان إلى عدم شمول هذه الدفاتر لتقديرات دراهم الأحراج والأراضي الموات واقتصارها على تقدير دراهم الأراضي الزراعية من سليخ وزيتون وثوت ومغالق ومختلف. وثيقة (٣) و(٥).

(٦٦) الوثائق ذات الرقم (١٨).

(٦٧) الوثائق السابقة.

(٦٨) الوثائق ذات الرقم (١٨).

(٦٩) وثيقة رقم (٢٣) و(٢٤).

الأوراق، مجموع المالين بالأحرف والأرقام. وتوقيع مدير المالية أو قائم مقام القضاء، ومن ثم تجري عملية تسجيل الأقساط المُسدّدة من قبل شيخ القرية ونوع العملة المُستعملة: سكة مغشوشة، ريال مجيدي، ذهب... وكان مدير المال يحدد قيمة كل قسط مُسدد ونوع عملته ويوقع مقابل كل «دفعة» واضعاً اسمه والتوقيع والختم.

وكان مدير مالية القضاء، بدوره، يُسدد المبالغ المجبية لديه بموجب إيصالات صادرة عن إدارة مالية المتصرفية أو السنجق، وتحمل هذه الإيصالات أرقاماً مطبوعة ثابتة، وتُعطى أرقاماً خاصة لمجرد تسجيلها في دائرة مالية السنجق أو المتصرفية. وكانت إيصالات السناجق العامة تشمل خانات بالرسوم والضرائب المفروضة على سكان كل قضاء من «ويركو»، وتمنح، وبدل عسكري وأعشار، وبدل طرق ورسوم المحاكم وغيرها^(٧٠). أما في متصرفية جبل لبنان، فكانت إيصالات مال الصندوق أكثر تخصصاً، فيترك لمدير المالية ذكر نوع الرسومات المقبوضة شرط تحديد نوع العملة والسعر الرسمي للذهب والفضة المُستعملة^(٧١).

ولا تختلف إيصالات «ويركو» الأملاك في البقاع والولايات العثمانية عن إيصالات مال «الويركو» في جبل لبنان، إلا أنها كانت موحدة في كل من ولاية سورية والولايات الأخرى، فلذلك لم تُتّوج باسم ولاية من الولايات أو سنجق من السناجق^(٧٢).

وكانت هذه الإيصالات تلعب دوراً هاماً في تنظيم جباية الضرائب في الولايات العثمانية التي حذرت إدارتها المالية المكلفين من عدم أعترافها بمبالغهم المدفوعة بدون إيصالات رسمية مطبوعة لصالح صناديق مالياتها ومسلمة من قبل جبايتها ومشايخ القرى ومختاريها^(٧٣). ورغم هذا التحذير استمر بعض مشايخ القرى ومختاريها، وجباة الدولة العثمانية بقبض الأموال الأميرية وبدلات الطرق بإيصالات

(٧٠) وثيقة رقم (٢٦ ب).

(٧١) وثيقة رقم (٢٦)، إن هذا الإيصال يعود تاريخ إعطائه إلى سنة ١٩٢٨م، ولكنه من وثائق متصرفية جبل لبنان (جبل لبنان سنجاق) - مالى صندوق لقرية تسليم أولنان آقجة مخصص مقبوض سندي).

(٧٢) وثيقة رقم (١٩) و(٢٠).

(٧٣) وثيقة رقم (٣٠) حيث جاء فيها ما يلي: «بالنظر لأحكام المادة الثامنة من قانون جباية الأموال الأميرية المؤرخ في «٥» أغسطس ١٣٢٥ لا تعتبر مدفوعات المكلفين التي تُسلم بدون وصولات مطبوعة وتدفع لغير الجباة وصناديق المال بأي اسم كانت لقاء التكاليف الأميرية»، سنة ١٣٢٥ ماريّة أو مالية الموافقة لسنة ١٩٠٩م.

عادية غير رسمية، وهي كناية عن قطعة صغيرة من الورق^(٧٤) لا تشكّل صك أمان للمكلف الجبلي أو البقاعي، ولا تعفيه من دفع مبالغ إضافية إذا أنكر الجابي قبضه للأموال الأميرية والرسوم المختلفة التي جباها، أو إذا تغيّر شيخ القرية أو مختارها، أو لم يعترف الخلف بصحة توقيع السلف.

وهكذا كانت الدولة العثمانية تهتم بإيصالاتها المالية حتى لا يضيع عليها أي فلس، وتشدد الخناق المالي على المكلفين، وتُحصي عليهم أنفاسهم وأملاكهم وإيراداتهم مهما كانت بسيطة. وإن السلطة التي مُنحت لأئمة القرى ومشايخها ومختاريها «مكنتهم من السيطرة على الفلاحين عن طريق إعفاء هذا الشخص من الضريبة وإرهاق غيره حسب سياستهم المحلية»^(٧٥)، وسمحت لهم بامتلاك أخصب الأراضي التي هجرها أصحابها بوضع اليد عليها، وتحميل الفلاحين المكلفين ضرائبها. فبعد أعمال المساحة وإحصاء النفوس في الولايات العثمانية، تُرك لأئمة القرى ومختاريها ومشايخها مهمة توزيع الويركو على قراهم بموجب دفتر خاص تُسجّل فيه جميع أملاك القرية بشكل دقيق^(٧٦). ثم يجري توزيع المبالغ التي قررها مجلس إدارة المتصرفية ومجلس القضاء في ولاية سورية على أهالي القرية حسب قدرة كل منها وحجم ملكيته العقارية، على أن يتم ذلك بالعدل وتُسجّل حصة كل منهم إزاء اسمه.

وتشير إيصالات مال «الويركو» العائدة لمدة حكم المتصرفية في جبل لبنان إلى مزاجية بعض مشايخ القرى، وتحميلهم عقارات أخصامهم السياسيين والغرضيين وذر الضرائب المرتفعة. فعلى سبيل المثال تراوحت ضريبة مال الأرزاق على الدرهم في المتن من ١٥ إلى ٩٨ قرشاً^(٧٧)، في حين كان المعدّل الوسطي لضريبة الدرهم في بقسما (قضاء البترون) ٢٠,٧ قرشاً^(٧٨). ولم تكن ضريبة مال الأرزاق موحدة في قضاء الشوف، بل كانت تختلف من ملكية إلى أخرى ومن قرية إلى قرية. ففي بعقلين كانت ضريبة بعض دراهم الأراضي حوالي ٢٤,٦ قرشاً للدرهم الواحد^(٧٩).

(٧٤) وثيقة رقم (٣١).

(٧٥) عبد الله حنا: «القضية الزراعية والحركات الفلاحية...»، القسم الأول، مرجع سابق، ص ١١٣ - ١١٤.

(٧٦) الوثائق من رقم (١) إلى (٦).

(٧٧) عبد الله سعيد: «تطور الملكية العقارية في جبل لبنان...»، مرجع سابق، ص ٢٥٦ و ٢٥٧.

(٧٨) وثيقة رقم (٢٣).

(٧٩) وثيقة رقم (١٨ د).

وفي قريتي بشامون وعرمون حوالي ٢٠,٧٥ قرشاً كمعدل وسط^(٨٠). وفي قرية عانوت من أعمال إقليم الخروب في الشوف بلغت قيمة «ويركو» درهم الأملاك حوالي ٢١ قرشاً^(٨١)، مقابل ٢١,٢٥ قرشاً لـ «ويركو» الأملاك في قرية مغدوشة من أعمال إقليم التفاح في جزين^(٨٢). وهكذا بالرغم من استقرار مال الأرزاك والأعناق على مبلغ ثابت وهو ٧٠٠٠ كيس. لم تكن ضريبة «الويركو» موحدة على الدرهم بالنسبة لأراضي الجبل وأصحابها، بل أعفي البعض من مال الأرزاك والأعناق، ليتحملها الآخرون مجبرين، وإلا تركوا الجبل ونزحوا إلى بيروت والمدن الأخرى أو هاجروا.

٢ - الويركو الشخصي (مال الأعناق)

تأتي ضريبة مال الأعناق في المرتبة الثانية، بالنسبة للضرائب المباشرة التي فرضت على سكان جبل لبنان، ولقد حلت هذه الضريبة مكان ضريبة خراج الرؤوس القديمة^(٨٣)، أي الجزية والجوالي. ودرجت العادة على فرض هذه الضريبة، من قبل الدولة العثمانية، على الذكور غير المسلمين مقابل حمايتهم وإعفائهم من الجندية. وكانت ضريبة «الويركو» الشخصي تعرف قبل عام ١٨٦١م، بأسماء عدة: كالجزية، والجوالي، وخراج الرؤوس، والروسية، والفريضة أو الفردة، والمال العسكري، حتى استقر إسمها في متصرفية جبل لبنان على «مال الأعناق»^(٨٤)، وفي الولايات العثمانية بإسم «الويركو الشخصي»^(٨٥) أو التكاليف الأميرية عن النفوس^(٨٦). والعامّة تستعملها بإسم «الفردة» أو «الفريضة» أو «الفريضة»^(٨٧).

وفي جبل لبنان فرضت هذه الضريبة، في الأصل، على الذكور البالغين من

(٨٠) وثيقة رقم (١٨ أ).

(٨١) وثيقة رقم (١٨ ج).

(٨٢) وثيقة رقم (١٨ ب).

(٨٣) -Adel ISMAIL: "Documents...", tome 10, p.348.

(٨٤) الوثائق ذات الرقم (١٨).

(٨٥) سليم حسن هشي: «يوميات لبناني في أيام المتصرفية»، مصدر سابق، ص ١٤٢ - ١٤٧.

(٨٦) لقد نصت المادة ١١٥٢ من قانون المجلة على ما يلي: «التكاليف الأميرية إن كانت لأجل

حفظ النفوس فتقسم على عدد الرؤوس ولا يدخل في دفتر التوزيع النساء ولا الصبيان».

سليم رستم باز: «شرح المجلة»، مصدر سابق، ص ٦٣٧.

(٨٧) وثيقة رقم (١٨).

سكانه كافة دون استثناء، فبلغ مجموع الذين أعمارهم أكثر من ١٥ سنة وأقل من ٦٠ حوالي ٩٩٨٣٤ مكلفاً بإحصاء عام ١٨٦٤، كان كل منهم، يدفع مبلغاً سنوياً مقداره ٨ قروش وثلاثة أرباع القرش بدل ضريبة مال الأعناق المقررة^(٨٨). وبلغت قيمة مال الأعناق المفروضة على سكان الجبل الذكور البالغين ما عدا الأطفال والمسنين، حوالي ٨٧٣٥٤٧,٥ قرشاً، أو ثلث قيمة «ويركو» الأملاك، وربع مبلغ الأموال الأميرية المعينة على متصرفية جبل لبنان بموجب المادة الخامسة عشرة من نظام بروتوكول ١٨٦٤^(٨٩).

ولقد أعفي من ضريبة مال الأعناق أعضاء مجالس الإدارة وأعضاء المحاكم والإدارات المحلية في المديرية والقرى، والجنود في الخدمة العسكرية، والكهنة، والعاطلون عن العمل، والمُعَدُّون، والفقراء الذين لا يملكون أرضاً^(٩٠). وكانت بدلات هؤلاء المُعْفِينَ تُوزَع على أفراد القرية الباقين. فالضريبة كانت تفرض على القرية بالتكافل والتضامن بين أبنائها، ومن يغادر القرية بالهجرة أو الوفاة، يتكفل المقيمون بدفع ضرائبه. وهذا ما تشير إليه إيصالات الأموال الأميرية (الميري) القروية التي لم تكن قيمتها تتغير إلا بشكل جزئي^(٩١). لذلك عدل المتصرف فرنكو باشا (١٨٦٨ - ١٨٧٣) رسم ضريبة مال الأعناق بجعلها من ٨ إلى ١٠ قروش على كل فرد ذكر عمره فوق ١٨ سنة^(٩٢)، لتتلاءم مع التغيرات الديموغرافية التي قد تطرأ على سكان القرى بسبب الوفاة والهجرة، وليفسح المجال أمام السلطة المحلية في القرية من مختار وشيخ صلح بتوزيع هذه الضريبة بحرية نسبية وأستنسب أفضل.

وفيما كانت المبالغ المقررة بموجب ضريبة مال الأعناق ثابتة تقريباً على صعيد مالية جبل لبنان، كانت الضريبة الإفرادية متذبذبة، وتخضع لمزاجية المختار وشيخ القرية والعجبة، وكانت تختلف من منطقة إلى منطقة، ومن قرية إلى قرية، ومن فرد إلى آخر، بقربه أو بعده الرحمي أو السياسي عن المتنقذ في القرية. ففي سنة ١٨٧٧م، على سبيل المثال، وصلت ضريبة (الفردة) في قرية الخنشارة إلى ٣٠ قرشاً

(٨٨) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 15, p.305 - 306; et tome 19, p.53.

- واسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٦٢٥.

(٨٩) اسماعيل حقي، المصدر السابق، ص ٦٢٦.

(٩٠) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 13, p.209.

(٩١) وثائق رقم (٢٣) و(٢٤).

(٩٢) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 13, p.197.

أي بزيادة مقدارها ٢١ قرشاً وربع القرش عن قيمتها الرسمية، في حين كان متوسطها ٦ قروش. وكان قسم من مكلفي هذه القرية لا يدفعون مال الأعناق، والقسم الآخر تصل فردته الشخصية إلى قرش ونصف^(٩٣). وفي قرية بعقلين في قضاء الشوف دفع الشيخ حسن تقي الدين، عام ١٣٣١ مارثية - ١٨٩٤م، مبلغاً مقداره ١٦ قرشاً و ١٥ بارة كمال «ويركو» عن الأعناق أي «ويركو» شخصي^(٩٤)، أي بزيادة مقدارها ٧ قروش و ٢٥ بارة. وفي قرية عاتوت من إقليم الخروب في قضاء الشوف، دفع عبد الغني أبو عواد ١٣ قرشاً و ٥ بارات كمال أعناق عن شخصه^(٩٥) أي بزيادة مقدارها ٤ قروش و ١٥ بارة. أما ضريبة «الويركو» الشخصي العادية فكانت ٨ قروش و ٣٠ بارة أو ٩ قروش، كما دفعها الشيخ سلمان أبي قايدبيه في عرمون قضاء الشوف آنذاك^(٩٦)، وذلك بالنسبة للغالبية العظمى من سكان المتصرفية.

وعلى الصعيد العام، فلقد وُزعت ضريبة مال «الويركو» عن الأعناق على البالغين الذكور في جبل لبنان بناء على إحصاء ١٨٦٤. فحافظت المبالغ الإجمالية لهذه الضريبة على قيمتها مع تغير طفيف يتراوح بين الألفي قرش كحد أقصى للنقص و ٦٠ قرش للزيادة. وذلك لأنّ تقديرات الذكور البالغين كانت متقاربة طيلة عهد المتصرفية: ففي عام ١٨٦٤، قدر عددهم، بحوالي ٩٩٨٣٤ مكلفاً، وعام ١٨٦٩ حوالي ٩٩٩٢٧ مكلفاً، أي بزيادة ٩٣ نفرأ، وعام ١٨٨٠م قدر العدد بـ ٩٩٦٣٢ مكلفاً أي بنص ٢٠٢ مكلفاً. وعام ١٩٠٩، كان عدد المكلفين حوالي ٩٩٧٦٦ مكلفاً أي بنقص ٦٨ عنصراً^(٩٧). وهذه الزيادات أو الإنخفاضات في قيمة مال «ويركو» الأعناق، تُعتبر زهيدة بالقياس إلى الضرائب التي استحدثتها إدارة المتصرفية وكانت تُفرض على سكان الولايات العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وعلى سبيل المثال، كانت قرية بقسميا، قضاء البترون، تدفع حوالي ٧٩٦ قرشاً و ١٠ بارات كمال «ويركو» عن الأعناق عام ١٣١٢ مارثية - ١٨٩٥م، لم يتغير هذا المبلغ إلا بزيادة ٢٦,٢٥ قرشاً للفترة الممتدة بين عامي ١٨٩٧ و ١٩٠٤، و ٨

(٩٣) -Souad ABOU EL ROUSSE SLIM: "Le Métayage et l'Impôt...", op. cit., p.179 et 180.

(٩٤) وثيقة رقم (١٨ د).

(٩٥) وثيقة رقم (١٨ ج).

(٩٦) وثيقة رقم (١٨ أ).

(٩٧) ملحق رقم (٧).

قروش وثلاثة أرباع لعام ١٩١٣م^(٩٨)، أي طالت الزيادة مكلفاً واحداً إلى ثلاثة مكلفين. في حين أنّ بعض القرى لم تتغير ميرتها طيلة عهد المتصرفية كقرية الخريبة في قضاء المتن^(٩٩) على سبيل المثال.

وهذا ما يفسر ثبات مال «الويركو» في جبل لبنان وأستقرارها على مبلغ ٧٠٠٠ كيس أو ٣٥٠٠٠٠٠ قرش طيلة عهد المتصرفية مع تفاوت في التحصيل السنوي فقط^(١٠٠).

٣ - ضريبة البذل العسكري

وبينما كان المكلف غير المسلم من سكان الولايات العثمانية خارج متصرفية جبل لبنان يدفع ٣٠ قرشاً كضريبة أعناق و٧٪ بدل أنتقال أراضيه بيعاً وشراء لقاء عدم خدمته العسكرية^(١٠١)، كان كل مسلم ذكر لا يريد الإشتراك بالخدمة العسكرية يدفع، عام ١٩١٣م، مبلغاً يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ قرش (٣٠ - ٥٠ ليرة عثمانية)، أو ٤٠ ليرة كمعدل وسطي في السنة مقابل إعفائه من الجندية^(١٠٢).

ولقد كانت الخدمة العسكرية الإجبارية الفعلية في ولاية سورية ستين، تُفرض على كل مكلف مسلم بلغ الخامسة عشرة من عمره، وإذا طلب هذا المكلف الإعفاء، كان عليه دفع بدل قدره ٤٠ ليرة عثمانية في أوقات السلم و ٥٠ ليرة عثمانية في أوقات الحرب^(١٠٣). لذا، وفي سبيل تأمين بدل ضريبة الإعفاء السنوي من الخدمة العسكرية الإجبارية: كان على كل من العامل في رعي الماشية أو في «حواش» الزيتون، أو في تعشيب الخضار وتوريق العنب، أو في حل الحرير، أن يعمل، عام ١٩١٣، مقدار ١٢٨٦ يوماً في أوقات السلم، ومقدار ١٦٠٨ أيام في أوقات الحرب (كانت قيمة متوسط الأجرة اليومية لكل فرد من هؤلاء العمال نحو

(٩٨) وثيقة رقم (٢٣ أ و ب).

(٩٩) عبد الله سعيد: «تطور الملكية العقارية...»، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(١٠٠) ملحق رقم (١٧).

(١٠١) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 13, p.210.

(١٠٢) -Ibid.

(١٠٣) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 19, p.387.

- لقد كان سعر الليرة المجيدية العثمانية ذهب (العسملية)، الرسمي مئة قرش أما سعرها التداولي فتراوح بين ١٢٠ و ١٢٥ قرشاً خلال فترة حكم المتصرفية، وأحياناً ب ١١٩ قرشاً بعد أن خفّضت سعرها الإدارة العثمانية. ملحق رقم (١٦).

٣,١١ قرشاً عام ١٩١٣)^(١٠٤). وكان على عامل الحصاد أن يعمل مقدار (١٠٠٠) ألف يوم في أوقات السلم و١٢٥٠ يوماً في أوقات الحرب (متوسط قيمة الأجرة اليومية ٤ قروش). وكان على عامل «النكاش»، الفاعل الزراعي العادي، أن يعمل مقدار ٨٧٠ يوماً في أوقات السلم، و١٠٨٧ يوماً في أوقات الحرب (متوسط الأجر اليومي ٤,٦ قروش). وكان على العامل الزراعي الفني أن يعمل مقدار ٤٠٠ يوم في أوقات السلم و٥٠٠ يوم في أوقات الحرب (متوسط قيمة الأجر اليومي ١٠ قروش). وهكذا كان على كل عامل لبناني بقاعي أو مقيم في أقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك أن يعمل كمعدل وسطي حوالي ٦٧٨ يوماً في أوقات السلم، وحوالي ٨٤٨ يوماً في أوقات الحرب، وذلك لتأمين قيمة بدل إعفائه السنوي، لسنة واحدة، من الخدمة العسكرية الإجبارية المفروضة على سكان تلك المقاطعات آنذاك. من هنا كان عليه أن يستدين المبالغ الطائلة لتأمين بدل هذه الضريبة المجحفة بحقه، حيث مهما جدد وعمل لا يمكن أجر عمل أيام سنة واحدة وحتى ستين أو ثلاث أن تفي بالمطلوب. وإن مبلغ الأربعة آلاف قرش كبديل ضريبة للإعفاء من الخدمة العسكرية الإجبارية في أوقات السلم، كان يشتري حوالي ١٦٠ مُدّاً من القمح عام ١٩١٣م، ويغذي نحو ١٦ شخصاً في السنة من هذه المادة الغذائية آنذاك، باعتبار السعر الوسطي لمُدّ القمح كان حوالي ٢٥ قرشاً^(١٠٥). أما مبلغ الخمسة آلاف قرش فكان يشتري نحو ٢٠٠ مُدّاً من القمح ويغذي نحو ٢٠ شخصاً في السنة. وهكذا كانت الأسرة التي يتركها معيّلها ويذهب إلى الخدمة العسكرية، تجوع وتفتقر وتفقد أرض تصرفها الزراعية. وهذا ما سبّب في إفقار البقاعيين بشرياً ومادياً وعقارياً. فمن يذهب إلى الحرب لا يعود، إذا عاد، إلا جريحاً، فهو يُرسل إلى جبهات النمسا والبلقان والأناضول وحدود روسيا. ومن لا يريد الذهاب عليه دفع بدل الفكك، فيرهن أرضه ويبيعها بأبخس الأثمان ليقى نفسه شر الحرب والهلاك بها. وهكذا كان البقاعي يتحوّل إلى مجرد مُرابح زراعي عند أصحاب التصرف الجدد بأرضه من المرابين وكبار التجار والموظفين والكهنة ورجال الدين المعفين من الضرائب.

أما في ولاية بيروت فكانت مدة الخدمة العسكرية الإجبارية سنتين أيضاً،

(١٠٤) لمعرفة تطور متوسط الأجر اليومي للعاملين في الزراعة (١٨٦١ - ١٩١٤)، يراجع عبد الله سعيد: «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف اللبنانية...»، مرجع سابق، الملحق رقم (٦)، ص ٢٩٥.

(١٠٥) ملحق رقم (١٣).

وذلك بموجب المادة الخامسة عشرة من نظام الولاية الأساسي. وكان رسم الإعفاء يصل إلى ٣٠ ليرة عثمانية لمن هم في سن الخدمة الفعلية ولا يريدون تأديتها، و٢٠ ليرة بالنسبة للمكلف الإحتياطي والمُحتَقَظ به بعد انتهاء خدمته^(١٠٦).

وهكذا كان البدل العسكري المفروض على المُسلمين الفارين من الجندية، يختلف قيمة ونوعاً عن مال الأعناق أو الإعانة الجهادية المفروضة على غير المسلمين. فالجبلي المسلم لم يدفع ضريبة البدل العسكري كمُسلمي الولايات العثمانية، حيث لم تُفرض على سكاُن جبل لبنان آنذاك الخدمة العسكرية الإلزامية. ولم يخدم الجبليون المسلمون في الجيش العثماني، بل أنظم بعضهم إلى جانب مواطنهم في صفوف الضابطية المحلية، ونالوا رواتب سُدّدت لهم من مال الأعناق المفروض على ذكور الجبل البالغين دون استثناء.

٤ - «ويركو التمتع»، ضريبة الدخل والحسبة

تعود هذه الضريبة في جذورها إلى الحسبة في الإسلام من خلال رسم الإحتساب الذي أحدثه السلطان محمود، عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٥م. وهو «عبارة عن ضريبة تؤخذ بأسماء متنوعة يومية الدكاكين وشهرية الدكاكين ورسم المأكولات والمستهلكات والذهب والفضة والمجوهرات والمنتوجات وما شابه ذلك»^(١٠٧). ثم ألغى هذا الرسم عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م بموجب أمر سلطاني، يقضي بتوحيد الرسوم والأتاوات في ضريبة واحدة تُعرف باسم «الويركو»^(١٠٨)، وتُفرض على الثروة الشخصية لكل فرد مقدرة بالنسبة لأملكه وحيواناته وأرباحه.

ولقد فُرض مال «ويركو التمتع» بعد عام ١٢٧٥هـ / ١٨٥٩م كضريبة دخل على أرباح التجار والمهنيين والبائعين المتجولين بنسبة ٣٪^(١٠٩). بأن يُقدّر مدخول كل من هؤلاء، بواسطة مخمنين خبراء يعيّنهم مجلس إدارة كل سنجق وقضاء، لتفرض على صاحب الدخل ضريبة سنوية تُقسط على عشرة أشهر تسهيلاً للدفع، إذا كان أصحابها من ذوي الدخل المُرتفع وأصحاب المحلات والمؤسسات التجارية والصناعية والسياحية التي يصعب دفع ضريبتها مرة واحدة وتُعطى لكل فرد من أصحاب الدخل

-Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 19, p.307.

(١٠٦)

(١٠٧) محمد كرد علي: «خطط الشام»، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص ٨٥ - ٨٦.

(١٠٨) «الدستور العثماني»، مصدر سابق، ص ٨ - ٩.

(١٠٩) وثيقة رقم (٢٢).

تذكرة تعرف باسم «تذكرة «ويركو» التمتع»، أو باللغة العثمانية تذكرة «كسب وتجارت وصنعتة تراتيب إيدن تمتع «ويركو» تذكرة سي»^(١١٠).

وكانت تذكرة «ويركو التمتع» تتضمن التسجيلات التالية: رقم الدفتر، ورقمها المتسلسل، ورقم الصحيفة في دائرة المالية، وأسم الولاية، واللواء (السنجق) والقضاء والقرية والقصبة والحي، وأسم صاحب التذكرة وشهرته ومكان عمله، وصنعتة، ومقدار ربحه السنوي وويركو تمتعه بنسبة ٣٪ أو ٣٠ بالآلف. وتُسجل على التذكرة أيضاً خانات الأقساط العشرة إبتداءً من شهر نيسان وأنتهاءً بشهر كانون الثاني. وتحتوي كل خانة اسم القرية والمحلة وقيمة القسط وتاريخه، وأسم صاحب الويركو، ورقم التذكرة المتسلسل في دفتر المالية، ومقدار مدخوله اليومي والعام، ورقم الدفتر اليومي والدفتر العام الخاص بصاحب الصنعة أو التجارة^(١١١).

وبما أن الإقتصاد العثماني كان إقتصاداً زراعياً، فأكثر ما أصابت ضريبة «ويركو التمتع» الإنتاج الزراعي من خلال تبادل تسويقه ونقله. وفي عام ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م، أصدرت الدولة العثمانية الأوامر السلطانية لتنظيم جباية هذه الضريبة وشروط الإعفاء منها^(١١٢). فأعفي الأهالي القاطنون في الولايات العثمانية الذين يعتمدون في مورد رزقهم على أعمال الحراثة والزراعة في حقولهم الخاصة ويبيعون الحطب والفحم والكلس ومنتجاتهم الزراعية بأنفسهم، وأبقي عليهم العُشر فقط^(١١٣). بينما فرض الأمر السامي السلطاني «ويركو التمتع» على المزارعين والفلاحين العاملين بالأجرة أو الشراكة لأنهم يتمتعون بالربح الإضافي من خلال المتاجرة بالحطب والفحم والكلس، ولأن هؤلاء لا يدفعون العُشر أو «ويركو» الأملاك. كما شدد الأمر السلطاني على ضرورة أخذ «ويركو التمتع» من الذين يتعاطون التجارة وعندهم أملاك زراعية يعمل عليها شركاء مُرابعون وعمال زراعيون، لأن هؤلاء المالكين متفرغون لتجارتهم وعليه يجب تقدير أرباحهم وفرض الرسوم عليها^(١١٤).

وفي عام ١٨٦٠م، فرضت الدولة العثمانية «ضريبة ٣ بالمائة على أرباح

(١١٠) الوثيقة رقم (٢٢).

(١١١) الوثيقة السابقة.

(١١٢) «ويركو التمتع» أمر سامي رقم ١٦٢، صادر في ٦ شوال سنة ١٢٨٩هـ / نُشر في مجلة «الجنان»، سنة ١٨٧٣، الجزء ١١، ص ٨٠ - ٨١.

(١١٣) المصدر السابق.

(١١٤) المصدر السابق.

الأعمال، رُفعت إلى ٤ بالمائة في ١٨٧٨، ثم ٥ بالمائة في عام ١٨٨٦، إذ أمتدت في تلك السنة لتفرض على الرواتب والأجور وتراوحت بين ٢ بالمائة و ١٠ بالمائة على الدخل السنوي عام ١٩١٤»^(١١٥). ولكن استمرت إدارة المالية العثمانية في ولايتي بيروت وسورية تستوفي هذه الضريبة بنسبة ٣٪ أو ٣٠ بالآلف^(١١٦) على مداخيل أصحاب المهن من بنائين ومهندسين وعمّال زراعة وتجارة أو صناعة ممن ينزلون إلى مدينة بيروت في فصل الشتاء، أو ينتقلون إلى البقاع في مواسم الحصاد.

وسببت هذه الضريبة الإزعاج والتذمر لأهالي الجبل الذين ينتقلون إلى العمل في مناطق ولايتي بيروت وسورية، فيدفعون الضريبة عن أملاكهم وأعناقهم في الجبل و«التمتع» لعملهم في المدن الساحلية والبقاع^(١١٧). ولم تتدخل إدارة المتصرفية لإعفائهم من رسوم «ويركو التمتع» التي أصرّ والي بيروت على فرضها عليهم وإعطائهم تذكرة مرور خاصة بهم بقيمة ٣ قروش ونصف، بالرغم من امتلاكهم بطاقات هوية تثبت أنهم مواطنون من متصرفية جبل لبنان^(١١٨).

وفي هذه الحالة ما كان على الجبليين إلا الاستقرار في مدن ولاية بيروت وترك أراضيهم بوراً، فيُعفون من مال الأملاك في الجبل، ويحملون هذا الرسم إلى أراضي أهاليهم، وسكان قريتهم، مفضلين دفع ضريبة «التمتع» في الولاية عن مهنهم ومنازل سكنهم بدلاً من أن يتحملوها إلى جانب ضريبة مال «الويركو».

أخاف بقاء هؤلاء الجبليين في مدن ولاية بيروت - أمام إلحاح إدارة الولاية على جعلهم مواطنين في ولايتها وجباية الرسوم والضرائب منهم - المسؤولين في متصرفية جبل لبنان ورفعوا شكوى إلى الباب العالي يشرحون فيها ضرورة استمرار الجبليين بدفع ما يتوجب عليهم من تكاليف أميرية في المتصرفية كي لا تخسر هذه المتصرفية من مداخيلها وتفتقر وتبور الأراضي وتهجر فيُرفع عنها مال الأرزاق. وعندما تدخلت السلطنة لحل الخلاف الناشب بين ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان بسبب هذه القضية، أعطت الحرية للمتقّلين من الأهالي بأختيار موطن إستقرارهم

(١١٥) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٦١١. وعبد العزيز عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية...»، مرجع سابق، ص ١٧١.

(١١٦) وثيقة رقم (٢٢).

(١١٧) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 15, p. 74 - 75.

(١١٨) -Ibid, p. 131.

وسكنهم وأخذ تذكرة هوية في السنجق الذي توطنوا فيه^(١١٩).

ورغم اعتراض متصرفية جبل لبنان على إنتقال قسم من سكانها للإستقرار في البقاع ودمشق أو مدن ولاية بيروت. لم تفرض إدارة هذه المتصرفية ضريبة «ويركو التمتع» على العمال المهنيين، وأرباب الصناعة والتجارة والمراباة والسمسرة، وأصحاب البنوك على أراضيها، مع العلم أن بعض هؤلاء كانوا من أصحاب الجاه والثروة ويدفعون الضرائب مباشرة عن عقاراتهم وأعناقهم وحيواناتهم، بالإضافة إلى الضرائب غير المباشرة مثلهم مثل عامة السكان. وهكذا كانوا معفيين من «ويركو التمتع» عن أرباحهم في التجارة والمراباة والسمسرة والمضاربات المالية والعقارية. فيكدسون الثروات النقدية ويبنون القصور الفخمة، بينما كان الفلاحون وعامة الشعب ينثرون تحت وزر الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة ويضطرون للنزوح والهجرة خارج الجبل والولايات العثمانية هرباً من الرسوم المفروضة على أعمالهم وأراضيهم. وهذا ما حدا بالخبير المالي، في متصرفية جبل لبنان، سعيد شعير، بأن يطالب في تقريره لإصلاح النظام الضريبي في أواخر المتصرفية، بفرض ضريبة «ويركو التمتع» على تجار جبل لبنان وبرجوازيته الصاعدة من أصحاب المعامل والأطباء والمحامين والتجار والسماسرة والمرابين وأصحاب المنازل المعدة للإيجار أسوة بباقي سكان أراضي الدولة العثمانية^(١٢٠)، أو بإدخال بعض التعديلات عليها لتطابق أحوال الجبل. وكان قصده من ذلك: «أن يشارك صاحب الدكان أو التاجر وصاحب المعمل أو الصناعة وكل من يتمتع بكسب - تحت ظل الحكومة - صاحب العقار في تأدية ما عليه من نفقات الحكومة فهؤلاء يشتغلون الآن أو يتجرون في لبنان (جبل لبنان) ويربحون والحكومة تحافظ عليهم وعلى حريتهم وحقوقهم دون أن يؤدوا شيئاً من نفقاتها»^(١٢١). بل كانت إدارة متصرفية جبل لبنان تقدّم لهم كل التسهيلات لتجارتهم وتكديس أرباحهم وأستغلال عمالهم وفلاحهم.

لذا، لم تُحسب ضريبة «ويركو التمتع» في موازنة جبل لبنان بشكل مستقل بل أُجِبَّت من خلال «مال الأرزاق»، باعتبار أن الضرائب كانت تُفرض على أصحاب الأملاك ويُعفى منها غير المالكين. ومن هنا جرى تقدير غلّة المغالق من دكاكين

(١١٩) Adel ISMAIL: "Documents...", tome 18, p. 220 - 211. وجرجي تاسر: «الهدية

الوطنية...»، مصدر سابق، ص ٣٧ - ٤٠.

(١٢٠) سعيد شقير: «تقرير عن مالية جبل لبنان»، مرجع سابق، ص ١٨ و ١٩ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥.

(١٢١) المرجع السابق، ص ٢٢.

ومطاحن ومعاصر وأفران وغيرها ومُسحت دراهمها مع الأراضي الزراعية^(١٢٢)، وفُرضت على دراهمها «ويركو» الأملاك بمعدل ٢١ قرشاً للدرهم. والدرهم يُعطي دخلاً سنوياً مقداره ٣٦٠ قرشاً، وكل قيراط من المغاليق يُعطي ١٥ قرشاً^(١٢٣). أما في سناجق وأقضية ولاية سورية فكانت ضريبة «ويركو التمتع» تشكل دخلاً ثابتاً من الموازنة العامة تختلف من قضاء إلى قضاء ومن سنجق إلى سنجق^(١٢٤).

وبعد عام ١٣٠٣هـ / ١٩٠٥م، صدر نظام خاص باستيفاء رسم «التمتع» في الولايات العثمانية على ثلاثة أقسام: مقطوع ونسبي ومتحول، على أن يُستوفى الرسم المقطوع من ممارسي المهن كالأطباء والمهندسين والمتعهدين والبنائين ورؤساء الأشغال والعمال الذين يقصدون المدن للعمل^(١٢٥). أما الرسم النسبي، فيؤخذ من الإيراد الصافي للعاملين في قطاع التجارة والخدمات والصناعة بالنسبة إلى مهنة كل منهم. وكان هذا الرسم على ستة أنواع: ٢٠٪ من إيراد أصحاب البنوك، و ١٥٪ من الأماكن المخصصة للمشتغلين في البيع والشراء والسمسرة والتبادل التجاري ومن وكلاء الدعاوى والمتعهدين والأطباء والمحامين والمهندسين وأصحاب المعامل والمكاتب؛ و ١٢٪ من أصحاب مخازن البيع بالجملة، ومحلات المجوهرات والأحجار الثمينة والورق والمعادن وغيرها؛ و ١٠٪ من أصحاب مخازن بيع الأقمشة، والألبسة وعجلات العربات والسيارات وأدوات تصليحها، والأدوات المنزلية والأدوية والعطور والنظارات؛ و ٨٪ من أصحاب مخازن بيع مواد الإستهلاك كالمأكولات والفنادق والمقاهي، وأرباب المهن الصغيرة كالحدادين والنجارين وغيرهم؛ ورسم النوع الأخير بقيمة ٥٪ يؤخذ من أصحاب الأراضي المخصصة لبناء المصانع والمتاجر، ومن أصحاب المطاحن والمعاصر والمعامل والمطابع

(١٢٢) دفاتر المساحة، مصادر سابقة، نماذج عنها الوثائق من (١) إلى (٦).

(١٢٣) قسطنطين بتكوفيتش: «لبنان واللبنانيون...»، مصدر سابق، ص ٨٤.

(١٢٤) لم تشر الإحصاءات العثمانية (السالنامة)، بشكل منفصل إلى رسوم «ويركو» التمتع في أقضية البقاع بل أدرجتها مع رسوم تمتع سنجق الشام التي بلغت سنة ١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م، حوالى ١٠٨٢٦٢٣ قرشاً، وسنة ١٣٠٤هـ - ١٨٨٦م حوالى ٤٠٢١٠٣ قرشاً؛ سالنامه ولاية سورية سنة ١٣٠٠هـ، ص ٢٧٧، وسنة ١٣٠٤هـ، ص ٢١٦.

(١٢٥) محمد كرد علي: «خط الشام»، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ٨٧. Amin- MOUCHAWAR: "Notices sur les Impôts...", op. cit., p. 240. وعبد العزيز حوض: «الإدارة العثمانية...»، مرجع سابق، ص ١٧١ - ١٧٢.

والإسطبلات وأماكن تصليح السيارات وعجلاتها^(١٢٦).

وكان رسم «التمتع» المتحول قسمين: «القسم الأول يُطرح على أصحاب المحال التجارية والصناعية لاستفادتهم من خدمة العاملين عندهم والمعاونين فتبتدىء الضريبة من ستة قروش إلى مائة قرش... أما أصحاب الرواتب فقد كُلفوا بموجب المادة السادسة بثلاثة قروش في المئة من مجموع إيرادهم السنوي إن كان زائداً عن ألفي قرش ديناري (حوالي ١٧٠ قرشاً في الشهر) ومن لم يزد إيراده على ذلك فهو مُستعفى من الضريبة. والقسم الثاني يُطرح على حساب الوسائط التجارية الناشطة من ممارسة الصنعة كعجلات الركوب والنقل والحيوانات والآلات التجارية وجُعِلت درجات باعتبار صنعة البلد ونوع تلك الوسائط»^(١٢٧).

وتدل إحصاءات واردات متصرفية جبل لبنان العائدة للأعوام ١٩٠٢ و ١٩٠٨ و ١٩٠٩ و ١٩١٣م أن رسوم العربات «والطنابر» بلغت وارداتها على التوالي ١٦٠٠٠٠ قرشاً، و ٢٣٠٠٠٠ قرشاً، و ٢٦٤٢٥٠ قرشاً و ٢٢٨١٥٦ قرشاً و ١٠ بارات. وأن رذيات رواتب (معاشات) الموظفين المدنيين والعسكريين من ضباط وعناصر الضابطة في جهاز إدارة المتصرفية كانت في بعض السنوات كما يلي: عامي ١٨٦٧ - ١٨٦٨م، حوالي ٣٥٣٢٥,٢٥ قرشاً، وسنة ١٨٩٦م ٥٤٩٢,٢٥ قرشاً، وسنة ١٩٠٢ بلغت ٥٤٩٢ قرشاً، وسنة ١٩٠٣م حوالي ٩٢١٠٠ قرشاً، وفي سنة ١٩٠٨م ٢٧١٢٨٣,١٥ قرشاً، وسنة ١٩٠٩م حوالي ١٠٠٠ قرش، وسنة ١٩١٣ حوالي ٥٠١٤ قرشاً^(١٢٨). ولم تشر الإحصاءات ولا موازنات جبل لبنان في تلك السنوات إلى سبب تضارب الإحصاءات العائدة لرذيات الرواتب، ولكن يُرجَّح سبب التذبذب إلى تغاضي إدارة المتصرفية عن جباية تلك الرذيات في بعض السنوات وإضافتها إلى السنوات اللاحقة، أو إلى تمتع الموظفين عن دفع ما يتوجب عليهم من ضريبة الدخل وتهربهم من دفعها بالاتفاق مع معتمدي قبضهم.

ولم تتضمن موازنات جبل لبنان أية إشارة واضحة إلى ضريبة «ويركو» التمتع كضريبة قائمة بذاتها^(١٢٩). وهذا ما يُرجَّح أن الضرائب كانت تُفرض على المداخل

(١٢٦) Amin MOUCHAWAR: "Notices sur les Impôts..", op. cit., p.40 - 41. ومحمد كرد علي:

«خطط الشام»، الجزء الخامس، مرجع سابق، ص ٨٧.

(١٢٧) محمد كرد علي، المرجع السابق، ص ٨٨.

(١٢٨) ملحق رقم (١٧).

(١٢٩) الملحق السابق.

النتيجة عن بيع أو تأجير قوة العمل البشرية، في حين يُعفى منها من لا يُمارس عملاً ويعيش طفلياً ويسلب القوى المنتجة مذكراتها وخبزها.

وبما أن الإقتصاد العثماني كان اقتصاداً زراعياً حاولت السلطنة التخفيف من ثقل الضرائب والرسوم على قواها المنتجة. فأعفت من «ويركو» التمتع كل المالكين الذين يبيعون إنتاجهم بأنفسهم، ومرتي البدواجن والحيوانات الخاصة بهم وغير المخصصة للبيع، ولكن هذه الحيوانات لم تُعَفَ من حصة البلديات عند ذبحها في قرى جبل لبنان. وأعفي منها أيضاً الرعاة وأصحاب كروم العنب والبساتين والصيادون والبحارون وبائعو العرق، والحطابون وعمال السجاد والمطاحن التي كان دخلها أقل من ثلاثة آلاف قرش في السنة، وكل العمال والصناع والبائعين الذين يقل مدخلهم عن ألفي قرش في السنة^(١٣٠)، وكانت أجرة العامل الصناعي والحرفي في متصرفية جبل لبنان تتراوح بين ١٠ قروش و ٢١ قرشاً في اليوم.

وكانت الدولة العثمانية تعفي أيضاً من ضريبة «ويركو التمتع» الكتاب ومحوري الصحف والفنانين والرسامين والموسيقيين، والأطباء والصيدلة القاطنين في الريف، وخادمت المنازل^(١٣١). وذلك تشجيعاً للأعمال الثقافية والفنية وترغيباً للأطباء والصيدلة على السكن الريفي والاهتمام بالشؤون الصحية فيه.

وإمعاناً في تحميل الفئات الشعبية ومواد إنتاجهم وأستهلاكهم، وعوضاً عن ضريبة «ويركو التمتع»، كانت إدارة المتصرفية «تستوفي» بموجب قرار مجلس الإدارة، رسوماً تُدعى رسوم الحسبة من مدن زحلة وجونية والبترون وطبرجا وجبيل^(١٣٢) وغيرها. وبعد تشكيل المجالس البلدية في الجبل، أخذت هذه المجالس تجبى لحسابها الخاص، رسم الحسبة (ويركو التمتع) من البائعين المتجولين وعن الحيوانات التي تُذبح في القرية أو تمر بها، وعن كل الحبوب التي تدخل القرية بهدف التجارة إن كان التاجر من أهالي القرية أو من الغرباء. أما الحبوب التي كانت من حاصلات القرية وتباع فيها فتُعفى من ضريبة «التمتع» أو الحسبة. وكان على محتسب البلدية مراقبة الأسعار والموازين وختمها بختم البلدية.

(١٣٠) 41 - 42. Amin MOUCHAWAR: "Notices sur les Impôts...", 41 - 42. ومحمد كرد علي: «خطط

الشام»، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص ٨٨.

(١٣١) 41 - 42. Amin MOUCHAWAR: "Notices sur les Impôts...", op. cit., 41 - 42. ومحمد كرد علي:

«خطط الشام»، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص ٨٥.

(١٣٢) إبراهيم الأسود: «تنوير الأذهان في تاريخ لبنان»، مرجع سابق، ص ٨٥.

فكان «يؤخذ عن كل رأس غنم يُذبح ضمن القرية برسم البيع ثلاثة قروش وعلى رأس الغنم المعلوف الذي يُذبح برسم البيع خمسة قروش وعلى رأس الماعز قرشان ورأس البقر خمسة قروش ورأس البقر المعلوف ثمانية قروش وعجل البقر الصغير خمسة قروش وعلى كل نهضة قبان من عشرين أقة فصاعداً عشرون بارة وعلى كل رطل من كامل أصناف الحبوب والطحين الذي يُباع من الغرباء ضمن القرية بارة واحدة وعلى كل مَدّ ست بارات ويؤخذ على كل قنطار فحم ما عدا رسم القبونة قرشان ونصف وهذه الرسوم تؤخذ جميعها من البائع ولا يؤخذ شيء من الغلال التي تكون من حاصلات المحل وبيعها أصحابها وعلى كل قومسيون أن يعدّ قباناً وكيلاً لاستعمالهما في الكيل والتقيين ويمنع استعمال غيرهما في ذلك» (١٣٣).

وهكذا كانت حاصلات القرية تُعفى من الضرائب والرسوم، في جبل لبنان، كما جاء في الأمر السامي العثماني بالنسبة لتعيين «ويركو التمتع» وشروط استيفائه والإعفاء منه، مما يؤكد ارتباط النظام الضريبي في متصرفية جبل لبنان بالنظام الضريبي العثماني. ويظهر من تعليمات مجلس إدارة جبل لبنان حول استيفاء رسوم الحسبة، ارتفاع نسبة هذه الرسوم لتصل إلى ١٧,٥٪ على أصناف الحبوب والطحين الذي يُباع في القرية من الغرباء و ١٥٪ على مَدّ القمح. وهذه نسبة مرتفعة إذا ما أخذ بعين الاعتبار حاجة الجبليين لاستيراد القمح وشراء أكثر من ثلثي استهلاكهم السنوي. وحتى رسوم الحيوانات المعلوفة والمعدة للذبح كانت مرتفعة ومرهقة للجبليين الذين يربّون الغنم والبقر المعلوف لذبحه على المواسم والأعياد فيستفيدون من ثمنها لشراء ما يحتاجون إليه من مواد لا يتجونها.

٥ - «ويركو» الأملاك المبنية أو رسم «المسقفات»

لم تعرف متصرفية جبل لبنان في البداية رسم المسقفات الذي كان يُجبي مع مال الأرزاق أو «الويركو». فبعد عام ١٨٦٩م، طلب فرنكو باشا، من مجلس الإدارة، السماح له بفرض ضريبة على الأملاك السكنية المعدة للإيجار والمحلات التجارية والأبنية بنسبة ٢,٥٪ من قيمتها التأجيرية، ولكن المجلس رفض طلبه (١٣٤).

وفي سنة ١٣٢٣ مارثية/١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، قرّر مجلس الإدارة «أن يؤخذ رسم بالمائة إثنان من الإيراد السنوي من الأبنية التي تُعطي إيراداً نظير معامل الحياكة،

(١٣٣) جرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ٣٤، ويراجع الصفحتين ١٥٨ و ١٥٩.

(١٣٤) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 13, p. 299.

(١٣٤)

والطواحين، والدكاكين، والخانات، واللوكنات، وكل خمس سنين كان يصير تحريرها بمعرفة هيئة مخصوصة^(١٣٥). وفي نهاية عهد المتصرفية رُفِعَ الرسم ليصبح ٢,٥ بالمئة ويشمل أيضاً معاصر الزيت. ويُسمى برسم المغاليق المستجدة^(١٣٦).

ومما يؤكد أنَّ الأبنية كانت مَعمية من الضرائب أو رسم المسقّفات ما جاء في تقرير الخبير المالي في متصرفية جبل لبنان آنذاك، سعيد شقير: «أنَّ مَنْ ثروته أراضٍ زراعية يدفع نصيبه من نفقات الحكومة وغيرها ولكنَّ مَنْ ثروته بيوت معدة للسكن لا يدفع شيئاً»^(١٣٧). ومن هنا يظهر لماذا لم تُحرّر المنازل والأبنية السكنية في جبل لبنان عندما مُسحت أراضيهِ ومغاليقه كما حررت الأراضي الزراعية وقتئذٍ^(١٣٨)؟

أما في الولايات العثمانية فقد جُبي رسم المسقّفات منذ عام ١٨٥٧م مع ضريبة «ويركو» الأملاك بنسبة ٥ بالألف عن الأبنية التي تقلّ قيمتها عن ١٠ ألف قرش، و٨ بالألف من المساكن التي تزيد قيمتها عن ذلك. ومن ثم أُضيفت عليها بعد عام ١٨٨٦م، ١٪ إذا كان البناء معداً للإيجار^(١٣٩)، و٤ بالألف بالنسبة للأبنية المشغولة من قبل مالكيها^(١٤٠). ولكن من العام ١٨٨٧م حتى ١٩١٠م، أصبح رسم المسقّفات يستوفى بنسبة ١٠ بالألف عن الأماكن التي تُعطي عائداً كبيوت الإيجار والخانات والمحلات التجارية والمطاحن؛ ونسبة ٨ بالألف عن الأماكن المشغولة^(١٤١) من قبل مالكيها وقيمته أكثر من ٢٠ ألف قرش؛ و٥ بالألف للمنازل المملوكة وقيمته أقل من ٢٠ ألف قرش؛ و٤ بالألف عن مساكن الفلاحين ومُلحقاتها من المتابن والإصطبلات وغيرها؛ و٤ بالألف عن الأبنية الوقفية ذات الإجارة الواحدة، و٨ بالألف لذات الإجارتين^(١٤٢).

وفي سنة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م، صدر قانون رسم المسقّفات الجديد، وبعده

(١٣٥) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٣١. وAdel ISMAIL: "Documents...", tome 18, p. 28.

(١٣٦) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٣١.

(١٣٧) سعيد شقير: «تقرير عن مالية جبل لبنان»، مرجع سابق، ص ٢١.

(١٣٨) دفاتر المساحة العائدة لبعض قرى جبل لبنان، نماذج عنها الوثائق من (١) إلى (٥).

(١٣٩) عبد العزيز غرض: «الإدارة العثمانية...»، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(١٤٠) Amin MOUCHAWAR: "Notices sur les Impôts...", op. cit., p. 1.

(١٤١) وثيقة رقم (٢١).

(١٤٢) Amin MOUCHAWAR: "Notices sur les Impôts...", op. cit., pp. 1, 2 et 3.

بثلاثة أشهر من السنة ذاتها صدر نظام تحرير المسقّفات، وتعيّنت نسبة الرسم (الويركو) ١٢٪ من الواردات غير الصافية لجميع البيوت الخشبية المسكونة^(١٤٣). وهذا ما يُعرف في الوقت الحاضر بالقيمة التأجيرية. ولقد أعفى قانون رسم المسقّفات، بموجب مادته الرابعة، أملاك الدولة العامة، وقصور وسرايات السلاطين وحاشيتهم، ومراكز البلديات ودور الحكومة في الأقضية والسناجق والولايات من رسم المسقّفات. كما أعفى أيضاً من الرسم الزوايا والتكايا وأبنية الأديرة والمدارس الوقفية والكنائس والمدارس الحكومية، والبيوت المخصصة لسكن المزارعين والمرابيعين الفقراء، وأماكن تربية دود القز والخيول وإيواء الأبقار والمواشي. وأسّثني منه بشكل مؤقت لمدة خمس سنوات الطواحين والمعامل المنشأة حديثاً، ومساكن المهاجرين والمهّجرين، ولمدة عشر سنوات مساكن وأطناب العشائر، ولمدة ستين ولمرة واحدة المنازل الحجرية القرميدية الجديدة^(١٤٤).

وهكذا كانت السلطنة العثمانية تعفي جميع أبنية الجوامع والمعابد والمدارس وملحقاتها العائدة لأوقاف الطوائف المتواجدة على أراضيها والمُعترف بها من قبل إدارتها باعتبار هذه الأبنية تستعمل للصالح العام ولعمل الخير في التعليم والتطبيب وإيواء الفقراء والمحتاجين. ولكن كانت ذوائر المالية تفرض على ممتلكات هذه الأوقاف المبنية قيمة تأجيرية أو رسم مسقّفات إن هي شغلت بالإيجار ولم تُستعمل لغرضها الخيري^(١٤٥). ومن هنا يمكن تفسير أسباب إقدام الرهبانية على امتلاك الأراضي الحرجية والموات المعفية من الضرائب وإقامة الأبنية الحجرية الحصينة والواسعة عن طريق الهبات والتبرعات. فهي أبنية مستثناة من رسم المسقّفات بموجب القوانين العثمانية النافذة آنذاك.

وأخيراً كانت أجهزة الدولة العثمانية تُحصي المسقّفات على أراضيها وتُقدر قيمتها التأجيرية وتُميز بين المسقّفات المعفية من الضرائب وبين غير المعفية منها. ويوضح الجدول رقم (١٨) عدد المنازل والجوامع والكنائس والمحلات (الدكاكين) في جبل لبنان والبقاع للأعوام ١٨٧٢ و ١٨٧٨ و ١٨٨٨ م.

(١٤٣) الوثيقة رقم (٢١) «قانون رسم المسقّفات»، الصادر في ١٩ جمادي الآخرة سنة ١٣٢٨ هـ/ ١٤ حزيران سنة ١٣٢٦ ماريّة، مصدر سابق، ص ٧.

(١٤٤) «قانون رسم المسقّفات»، مصدر سابق، ص ٣ و ٤ و ٥. «نظام تحرير المسقّفات العمومية»، طبع بنفقة مكتبة الاعتماد لصاحبها داوود صدقي المارديني؛ مطبعة الحكومة بدمشق (دون تاريخ)، ص ٨.

(١٤٥) «قانون رسم المسقّفات»، مصدر سابق، ص ٨.

ملحق رقم (١٨)

جدول المسقّفات في جبل لبنان والبقاع ١٨٧٢ و ١٨٧٨ و ١٨٨٨ - ١٨٨٩ م^(١٤٦)

قرية	مقام وادي	مطحنة	خان	فرن	مصرة	مكتبة أو مدرسة	مسجد وثكنية	كنيسة ودير	جامع	حمام	دكان	متزك	النوع	المحافظة
١٥٤	٢١	-	١٢	-	-	٣٦	١٣	٦٨	٣٤	٨	٦٠٣	١٠١٥٧	أفضية البقاع ١٨٧٢ م	
١٥٤	٢٠	١٢٧	-	٧	-	٣٦	٣٨	٨٤	٩٤	١	٧٩٧	١٣١٢٧	أفضية البقاع ١٨٧٨ م	
٩٣٠	-	-	-	-	١١١٣	٣٣٠	١٥١	٩٠٤	٥٠	٣	٣٤٣٨	٥٢٧٣٣	جبل لبنان ١٨٨٨ - ١٨٨٩ م	

(١٤٦) سالنامه ولاية سورية سنة ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م، ص ١٣٧ - ١٣٩؛ وسنة ١٢٩٥ هـ، الملحق الأخير بدون رقم صفحة. وسالنامه متصرفية جبل لبنان سنة ١٣٠٦ هـ، مصدر سابق، ص ٨٧ - ٩٢. ملاحظة: إن علامة (-) تدل على أن الإحصاءات غير متوفرة آنذاك.

٦ - «ويركو» الأغنام

وهي الضريبة التي كانت تُفرض على الأراضي غير المزروعة وتُستعمل كمراع للمواشي، وتُعتبر كعُشر حي. وفي جبل لبنان كانت هذه الضريبة حتى عام ١٨٦٨م تؤخذ عيناً. بمعدل رأس واحد عن كل عشرة رؤوس من الغنم أو الماعز كما في الولايات العثمانية^(١٤٧)، وبمعدل بارتين عن كل قرش أو ٥٪ بعد تقدير قيمة الأغنام والماعز النقدية مما أدى إلى تدمير الأهالي^(١٤٨). ثم جُعِلت مقطوعة بأن يؤخذ في الولايات عن كل رأس من ٢,٥ إلى ٥ قروش تبعاً للمناطق ونوعية المواشي ما عدا الحمير التي خضعت لضريبة ٣ قروش والجمال لعشرة قروش على الرأس^(١٤٩).

وفي متصرفية جبل لبنان، كانت هذه الضريبة من المُهملات قبل عهد فرنكو باشا عام ١٨٦٨م، ولكن بعد قراره بتخفيض مصاريف إدارة المتصرفية وإحداث ضرائب جديدة، أمر بتعداد المواشي في أوائل آذار من كل سنة، وفرض رسم مالي بنسبة قرشين على كل رأس ماعز وقرشين ونصف على كل رأس غنم^(١٥٠) و ١٥ قرشاً كمال أعناق (ويركو) على كل مكلف من البدو والعرب أو الثور والرعاة المتجولين أو المستوطنين أو المارين فقط في أراضي الجبل^(١٥١).

وكانت هذه الرسوم تُعطى بالالتزام بقرار من مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان وأقضية الولايات العثمانية. فلذلك كانت تزيد من إرهاب المواطنين والفلاحين الذين يربون الأغنام المعلوفة والماعز في منازلهم لمؤونة شتائهم من «القورما»، وتحميل البدو مربّي ورعاة المواشي بالشاركة في البقاع والجبل فوق طاقتهم المادية والعينية لمجرد مرورهم في الجبل أو البقاع، فكان عليهم دفع بدل الأعناق والأغنام وتذكرة المرور لغنمهم كحسبة للقرى التي يمرّون فيها.

(١٤٧) -Amin MOUCHAWAR: "Notices sur les Impôts...", op. cit., p. 62.

(١٤٨) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 11, p. 254.

(١٤٩) وثيقة رقم (٢٧ أ وب). والأمير علي الحسيني: «تاريخ سوريا الاقتصادي»، مطبعة بدائع الفنون، دمشق ١٣٤٢هـ (١٩٢٣م) ص ٢٣٠. وشارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٦١٠.

(١٥٠) وثيقة رقم (٢٧ ب).

(١٥١) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 15, p. 306. وجرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ٣٢٨. واسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٣١.

ولقد فرض فرنكو باشا رسماً إضافياً وقدره ٢٠ بارة (نصف قرش) على تنقل الماعز ودخولها القرى الجبلية كافة، وكان يدعى هذا الرسم «تذكرة»^(١٥٢) أو «قوجان». وكانت إدارة متصرفية جبل لبنان والولايات العثمانية تكلف مأمورين للقيام بمهام تعداد الماعز والغنم بمعاونة ٤ أنفار من الضابطة أو عسكر الولاية. وكانت تطلب من مختاري القرى ومشايخ صلحها وأئمتها وكهنتها رفع لوائح سنوية ودورية بأنواع مواشي قراهم وتعداد رؤوس الأغنام قبل نهاية حزيران^(١٥٣) من كل سنة.

وتأميناً لمصالح الدولة العلية المالية، وتشجيعاً لكبار موظفيها ومأموريها المالكين في السهر، على تعداد الأغنام وجباية رسومها، منحت الأنظمة المالية العثمانية هؤلاء الموظفين والمأمورين نسبة نصف بالمئة من رسوم الأغنام المحصلة؛ على أن تتوزع كما يلي: بمعدل ٧ بارات من ٤٠ بارة لمدير الناحية، و٥ بارات لقائم مقام القضاء، و٣ بارات لمأمور مالية القضاء، و٥ بارات للمختار، إذا كانت القطعان متنقلة في أراضي القضاء والولاية. أما إذا كانت القطعان مستقرة أو متنقلة فقط في القضاء، كانت العمولة تتوزع بمعدل ١٠ بارات للقائم مقام و٥ بارات لمأمور المالية، و٥ بارات للمختار^(١٥٤). كما منحت السلطنة النسبة ذاتها للمُخبرين الذين يعطون إعلانات عن الأغنام والماعز المكتومة من قبل كبار موظفي الدولة. وهكذا لم يستطع صاحب الغنم النفاذ من عيون الدولة وجبايتها ومُخبريها، وعليه تحمّل أعباء الضريبة إلى جانب أترابه من أصحاب الأراضي والمغاليق ومُنْتَجِي الحبوب والتبغ والتحرير.

وكانت ضريبة الأغنام مُرهقة لأصحاب قطعان الماعز والغنم ومرتبها في الجبل والبقاع، لأن أهالي جبل لبنان والولايات السورية كانوا يضطرون - بسبب طبيعة أراضيهم الصحراوية الداخلية والصخرية الجردية الباردة في فصل الشتاء - للانتقال إلى الأودية والمنحدرات الدافئة والعودة صيفاً بعد الحصاد إلى الواحات والسهول الداخلية والجبال. فيتكبدون بذلك أعباء إضافية من رسوم تذاكر مرور ماعزهم وأغنامهم في ظل غياب مؤسسات الحماية الرسمية التي يتوجب عليها تقديم الخدمات البيطرية، والتسليفات المالية الضرورية لمرتي المواشي، لتساعدهم على

(١٥٢) -Adel ISMAIL: "Documents...", tome 13, p. 299.

(١٥٣) -Amin MOUCHAWAR: "Notices sur les Impôts...", op. cit., p. 63. وأسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ٩٤.

(١٥٤) -Amin MOUCHAWAR, op. cit., p. 65.

تخطي الصعوبات في أثناء سنوات الجفاف والجذب وفصول الشتاء القاسية.

ولقد أبقى القانون العثماني حيوانات الزراعة والجرّ كالخيل والبغال والحمير من الضرائب لأنّ صاحبها كان يدفع العُشر «والويركو» عن أرض تصرّفه وملكيته، ولكنته أوجب دفع رسم عنها، يدعى «الباج»، عند بيعها بمعدل ٢,٥٪ من ثمنها^(١٥٥). كما أبقى منها «العلماء والإتكشارية والأشراف إذا كان عندهم أقل من مئة رأس»^(١٥٦). بينما كان الجبلي أو البقاعي المرتبّي الفقير الذي يملك رأساً عمّالاً يساعد في عمله أو يقتات منه لحماً أو لبناً مع أفراد أسرته يدفع رسوم الأغنام مضاعفاً عند تعدادها وقت ذبحها أو بيعها.

وتدلّ إحصاءات مالية متصرفية جبل لبنان على نمو حركة واردات رسوم الأغنام من ٧٢ ألف قرش عام ١٨٩٦م، إلى ١١٠٠٠٠ قرش عام ١٩٠٢، أي بارتفاع نسبة مؤشره ١٥٢,٧٧٪، وإلى ٣٣٢١٦٣ قرشاً (٤١٦,٣٣٪) عام ١٩٠٨، وإلى ٣٣٥٣٠٠ قرش (٤٦٥,٦٩٪) عام ١٩٠٩م، لتجبي عام ١٩١٣م بقيمة ٢٦٨٢٧٤ قرشاً^(١٥٧) (٣٧٢,٦٪).

أما في أقضية البقاع الأربعة (بعلبك والبقاع العزيز، وحاصبيا وراشيا)، فارتفعت رسوم الأغنام على سبيل المثال، من ٣٩٠٦٨٨ قرشاً عام ١٩٠٩م إلى ٤٦٤٥٧٨ قرشاً عام ١٩١٠، أي بزيادة مقدارها ٧٣٨٩٠ قرشاً أو بنسبة ١٨,٩١٪^(١٥٨)، وبمؤشر مقدار نسبته ١١٨,٩٪. ويظهر من إحصاء رسوم الأغنام في البقاع أنها كانت تزيد الرسوم ذاتها في متصرفية جبل لبنان لعام ١٩٠٩ بقيمة ٥٥٣٨٨ قرشاً أو بنسبة ١٦,٥٢٪ وهذا يعود إلى أهمية أراضي البقاع كمراعٍ خصبة لقطعان الماشية المستقرة والوافدة من الولايات العثمانية الأخرى.

(١٥٥) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، المرجع السابق، ص ٩٤.

(١٥٦) مرادجه دوسون: «الحكم والإدارة في الدولة العثمانية»، ترجمة فيصل شيخ الأرض، منشورات الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٤٢، ص ١٠٨.

(١٥٧) ملحق رقم (١٧).

(١٥٨) جريدة «المقتبس»، العدد ٤٨٣، مرجع سابق، ٢١ رمضان ١٣٢٨، ٢٥ أيلول ١٩١٠، ص ٣. - لقد كانت واردات أقضية البقاع، تُسجل من ضمن واردات سنجق الشام، مما يصعب على الباحث رصد حركة تطورها خلال فترة الدراسة. فلذلك اقتضى إعطاء مثل واحد عن حركة النمو للمقارنة مع مداخل متصرفية جبل لبنان.

ثانياً: مال الأعشار

العُشر من الرسوم الشرعية القديمة في الإسلام، كان يُنفق على تموين الجنود وقادتهم، ويُستوفى بنسبة ١٠٪ من حاصلات أراضي المسلمين العُشرية. ولكن بعد عام ١٨٥٨م، أصبحت الأعشار تُفرض على حاصلات الأراضي الخراجية التي تحولت بدورها إلى أراضٍ عُشرية^(١٥٩).

وكان العُشر يُؤخذ عيناً، بكيل المحصول غير الصافي وتقديره، أو بدلاً بتوافق الملتزم والمزارع على قيمته، وذلك عن كل ما يُنتج في الولايات العثمانية من المحصولات الزراعية كالحبوب والثمار، والعلف، والحريز، والتبغ، والزيتون، والبلوط، وعرق السوس، والعسل وصيد الأسماك، بالإضافة إلى الأماكن المُعدّة للإيجار وغيرها^(١٦٠). وكان بذلك الضريبة الأساسية على الأراضي المُغلة في الدولة العثمانية، فبلغ مع نهاية القرن التاسع عشر نسبة ١٢,٥٪ من المحصول^(١٦١)، بعد أن أضيفت إليه نسبة ١٪ لتمويل البنك الزراعي و٥,٥٪ لتأمين مصاريف حرب الدولة العثمانية في البلقان وربع بالمئة للحرب في روسيا^(١٦٢)، ونصف بالمئة لصالح مدارس المعارف العثمانية وربع بالمئة بدل جباية. وفي ولاية سورية، فرض واليها أحمد حمدي باشا، عام ١٨٨٣م، نسبة ١٪ زيادة على ضريبة العُشر كبديل تحصيل لمختاري القرى وشوابعية الدولة العثمانية^(١٦٣).

وكانت ضريبة العُشر تُجَبى بالالتزام^(١٦٤). فُتحال «الواردات العُشرية على سنة واحدة وببديل يتقرر بالمزايدة العلنية ما عدا أعشار شجرة الزيتون، فإن القانون أجاز

(١٥٩) دعبس المر: «كتاب أحكام الأراضي...»، مصدر سابق، «ملحق قانون الأراضي»، ص ٢.
(١٦٠) وثيقة رقم (٢٨). وأنيس نسيم: «لدى دولتنا العلية موارد صحيحة تكفي لتسديد النقص والعجز في ميزانية الدولة العلية»، «مقالة» منشورة في جريدة «المقتبس»، العدد ٤٨٣، ٢١ رمضان ١٣٢٨/٢٥ أيلول غربي ١٩١٠، أيلول شرقي ١٣٢٦ مارثية، ص ١.

(١٦١) Jacques WEULERSSE: "Paysans de Syrie...", op. cit., p. 195. et Nassib MOUNAYER: "Le Régime de la Terre...", op. cit., p. 79.

(١٦٢) الأمير علي عبد العزيز الحسني: «تاريخ سوريا الاقتصادي»، مرجع سابق، ص ٢٣٠. وشارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٦١٠.

(١٦٣) Adel ISMAÏl: "Documents...", tome 15, p.122.

(١٦٤) وثيقة رقم (٢٨).

إحالتها على سنتين^(١٦٥). وذلك لأن إنتاج شجرة الزيتون، يخضع لتقلبات الطبيعة ونوعية الأراضي وتربتها وكمية الأمطار المتساقطة وطريقة جني المحصول.

وأقتضى نظام الإلتزام^(١٦٦)، أن يتعين لكل ملتزم كفيل مالي، وأن يكون الملتزم وكفيله من التبعية العثمانية وليس من مأموري الدولة أو أولادهم وأقاربهم. وعلى الملتزم أن يذكر الأماكن الراغب في ألتزام أعشارها، وأن لا يزاود بمبلغ يقل عن ضعفي قيمة أملاكه وأملاك كفيله معاً^(١٦٧). لذا كان الملتزم وكفيله من كبار مالكي الأراضي الزراعية المنتجة، أو من كبار التجار المرايين والصيارفة، وأصحاب الرساميل النقدية من البرجوازية الصاعدة آنذاك.

وكان يحق للدولة تلزيم أعشار بعض القرى التي لا تدفع قيمة أعشارها، أو التي لم يتقدم راغب بها لسبب من الأسباب بالأمانة، أو بإجبار سكان تلك القرى على ألتزام أعشار قريتهم متضامنين متكافلين فيما بينهم بالبدل المُخَمَّن سابقاً؛ وإذا لم يتمكنوا من دفع بدل الإلتزام يُسجنون حتى يؤمنوا البدل المطلوب منهم^(١٦٨).

وهكذا كانت القرى الفلاحية تتحمل وزر المزايدة العلنية للأعشاء فيُظلم فلاحوها بشتى الطرق، في حين تُعفى قرى المتنفيين والوجهاء وأعضاء مجالس الإدارة الحكومية، المركزية والمحلية، من المزايدة ويتم دفع عُشر هذه الأخيرة بالتراضي والأمانة، وبالسعر الذي يفرضه «الباشا» أو «البك» أو «الأفندي» وبحصة له مقدارها ١٠٪ مقابل قبوله تحصيل عُشر قريته^(١٦٩). وهذا ما أبقى أسلوب تخمين الضرائب وجبايتها، رغم التنظيمات العثمانية، «مُدعاة للتلاعب وممارسة أنماط من

(١٦٥) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ٩٣.

(١٦٦) تحدثت بعض المراجع بالتفصيل عن نظام التزام الأعشار في الدولة العثمانية منها على سبيل المثال: - محمد كرد علي: «خطط الشام»، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص ٨٢. - الأمير علي عبد العزيز الحسني: «تاريخ سوريا الاقتصادي»، مرجع سابق، ص ٢٢٨ - ٢٣١. - عبد العزيز عوض: «الإدارة العثمانية...»، مرجع سابق، ص ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٣ - ١٩٦.

(١٦٧) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ٩٣ - ٩٤.

(١٦٨) يوسف الحكيم: «سورية والعهد العثماني»، ذكريات الحكيم (١)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦، ص ٢٥٨.

(١٦٩) أنيس نسيم: «لدى دولتنا العلية موارد...»، مقالة منشورة في جريدة «المقتبس»، العدد ٤٨٣، ٢٥ أيلول ١٩١٠، مرجع سابق، ص ٨١. ومحمد كرد علي: «خطط الشام»، مرجع سابق، الجزء الرابع، ص ١٩٤.

السلطة الجائرة التي تستحضر سلطة الإلتزام بصورة مباشرة لأفراد بالمزايدة بإشراف مجالس الإدارة»^(١٧٠).

أ - أعشار الحبوب

حلّ ملتزمو الأعشار ومشايخ القرى ومختاروها، مكان المقاطعين السابقين في السيطرة على الريف، ولم يغيروا شيئاً بالنسبة لاستغلال الفلاح ووزر الضرائب المختلفة، أو بالنسبة لإنماء المجتمع الريفي الذي كانوا بعيدين عنه. فكانوا «يقدرون المحصول عادة بالنظر أو بقياس الأرض التي تُجبي منها الضريبة بواسطة شملة مكبالية (طولية)، علماً بأنه كان يُحسب المحصول المفترض أي «المتوسط» لا المحصول الفعلي، وكانت هناك إمكانيات واسعة للتلاعب. إذ كان الملتزمون عند تحديدهم المحصول بصورة غير صحيحة يرفعون الضريبة إلى ٢٠ - ٣٠٪ من الإنتاج»^(١٧١)، أو يأخذون أعشار عدة سنوات دفعة واحدة. وعليه كان «الملتزم أشدّ وطأة على الفلاحين من رجال الحكومة في جمع مقدار التلّزيم البالغ ١٢,٦٣٪ من المحصول، لأنّ هدفه تجسّد في الحصول على أكبر كمية ممكنة من الربح وتعويض ما أنفق للرشاوى وغيرها حتى يحصل على الإلتزام»^(١٧٢).

وبناءً على ما تقدّم يمكن اعتبار ضريبة العُشر من أشدّ الضرائب ثقلًا على فلاح بلاد الشام، لأنّ المال المُجبي من هذا الفلاح كثيراً ما زاد عن ضعفي المفترض أدائه وأكثر؛ عدا ما كان يضاف إلى الأعشار من الزوايد للسماسة والملتزمين وأرباب النفوذ: من المختار وشيخ القرية والناطور وقائد الضابطية والشوباصي (وكيل الملتزم أو الدولة)، والرشام (نائب الملتزم الذي يحمل رشفة) وغيرهم. فكانت حصة شيخ القرية وإمامها ومختارها ٢٪ كبديل تعيين الأعشار وتخزينها حتى يأتي الملتزم، وحصة الشوباصي ٠,٥٪^(١٧٣). وكان زارع القمح ذو الأرض الجيدة وكلفة

(١٧٠) وجيه كوثراني: «السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام» سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٣)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٠، ص ٩٨.

(١٧١) لوتسكي: «الحرب الوطنية التحررية في سوريا...»، مرجع سابق، ص ٣١.

(١٧٢) عبد الله حنا: «القضية الزراعية...»، مرجع سابق، القسم الأول، ص ١١٠.

(١٧٣) Adol ISMAÏL: "Documents...", tome 18, p. 28. والأمير علي عبد العزيز الحسني: «تاريخ سوريا الاقتصادي...»، مرجع سابق، ص ٢٢٩. وفي مقابلة مع الحاج محمد صالح =

الإنتاج المنخفضة يدفع ١٦,٨ بالمائة من صافي دخله، بينما يدفع آخر يزرع أرضاً رديئة عالية الكلفة ٣١,٨٪. وكان إلزام الفلاح بالاحتفاظ بالمحصول حتى سداد العُشر، أمراً مُرهقاً على وجه الخصوص مع غياب إمكانيات التخزين^(١٧٤). فلذلك كان المزارع يضطرّ إلى ترك محاصيل أرضه على البيدر عرضة للشمس والمطر والسرقة وفتك الطيور والفئران بها، حتى يأتي الرشام ويرشم كومة الحبوب^(١٧٥)، ويُقدّر نسبة الأعشار فيها، ويضمن حصة الملتزم والدولة دون الإلتفات إلى حالة الفلاح الاقتصادية والاجتماعية. لذا كان على المزارع المُتّيج أن يتحمل تأخر الملتزم في أخذ أعشاره، وسرقة حبوبه وتبنيه على البيدر، حتى لا يبقى له إلا طحنة أو طحنتان من الغلة، بعد أن يُسدد الديون والرسوم والآتاوات المختلفة.

وهكذا كان لا يحق للفلاح التصرف بإنتاج عمله قبل اقتطاع حصة الدولة والملتزم، وإلا اعتبر تكتّمه، ولو عن حفة واحدة من الحبوب قبل اقتسامها مع الدولة، بمثابة سرقة يعاقب عليها القانون العثماني. وكان الملتزم أو من ينوب عنه، بعد أن يأخذ حصته وحصة الدولة، يلتفت إلى كومة القش، ويتفحصها ويتأكد من خلّوها من الحبوب ليأخذ مقدار التزامه منها.. أما عملية تقدير المزروعات الأخرى من قطن وتبغ وعدس وحمص، فكانت تجري قبل جنيها بواسطة مخمّنين من قبل الملتزم والفلاح، وإذا وقع الخلاف تُحال إلى نظارة الأملاك لإرسال مخمّن ثالث. وكانت أجرة المخمّن والناطور تُدفع مناصفة بين الملتزم والفلاحين^(١٧٦).

ومما زاد من وطأة ضريبة العُشر أنها كانت تُفرض على إنتاج الأراضي الأميرية إلى جانب ضريبة «ويركو» الأملاك، أو الضريبة العقارية البالغة آنذاك حوالي ٤ بالألف^(١٧٧) من ثمن الأرض، والمفروضة كبديل لاستئجار الأرض من السلطنة

= طليس، يقول: «إن حصة الشوباصي في قرية بريثال البقاعية كانت عن كل فدان أرض مُدّ شعير». تاريخ المقابلة ١٩ نيسان ١٩٩١. أما الحاج محسن مدّج، فيقول: «إن حصة الشوباصي في الهرمل كانت ١/٢٪»، دورس في ١٦ نيسان ١٩٩١.

(١٧٤) شارل عيساوي: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب...»، مرجع سابق، ص ٦١٠.

(١٧٥) رشم تعني ختم بيدر الحنطة بالروشم فبقى أثره فيه، والروشم لوح منقوش بكلمة بسم الله الرحمن الرحيم أو شعار الدولة العثمانية، تختم به البيادر لمنع الفلاحين من نقل غلالهم إلى منازلهم قبل أن تأخذ إدارة المالية العثمانية وجباة أعشارهم حصتهم.

(١٧٦) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ١٣٤ - ١٣٥.

(١٧٧) Joseph CHAOUÏ: "Le Régime Foncier...", op. cit., p. 54. ومحمد كرد علي: «خطط

الشام»، مرجع سابق، الجزء الرابع، ص ١٩٣.

العثمانية التي كانت تعتبر نفسها مالكة للأراضي الزراعية، ومن حقها اقتطاع حصّة من الإنتاج لصالح خزينتها. ومن ثم ارتفعت هذه الضريبة إلى ٣٪ من قيمة ثمن الأرض مع بداية القرن العشرين، وكان يشار إليها في دفاتر فراغ الأراضي في البقاع باسم «خرج معتاد»^(١٧٨).

وتؤكد عريضة أعضاء مجلس بلدية زحلة لعام ١٩١٣م، ومطالبتهم بضم البقاع إلى متصرفية جبل لبنان، أنّ إدارة ولاية سورية «أثقلت عاتق اللبنانيين أصحاب الأملاك البقاعية بالضرائب والرسوم الباهظة فعجزوا عن تأديتها فأغتصبت أراضيهم وباعتها بالمزاد العلني»^(١٧٩). كما طالب أصحاب الأملاك والمتصرفون بالأراضي المحاذية لمتصرفية جبل لبنان في سنجق طرابلس بالانضمام إلى المتصرفية تهرباً من دفع الضرائب الإضافية، ولا سيما الأعشار الشرعية التي حلت مكان الأموال الأميرية السابقة لعام ١٨٦١. وهذا ما حدا بقنصل فرنسا العام في ولاية سورية السيد أوتافي (OTTAVI)، سنة ١٩١٣م، بأقتراح توحيد العُشر مع ضريبة «الويركو» كضريبة عقارية ثابتة لا تتعدى نسبتها الـ ٥٪، كما هي الحال في باقي الولايات العثمانية، لما له من تأثير إيجابي على تقدّم الزراعة في ولاية سورية، ومساهمة في استقرار سكّانها^(١٨٠)، وحمايتها من بلص وسرقة الملتزمين والشوابعية.

وعلى عكس ضريبة «ويركو» الأملاك الثابتة تقريباً في متصرفية جبل لبنان وولاية سورية (١٨٦١ - ١٩١٤)، كانت رسوم الأعشار تختلف من سنة إلى أخرى تبعاً للإنتاج والجباية^(١٨١). وعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت أقضية البقاع

(١٧٨) دفاتر فراغ وانتقال الأراضي في قضاءي البقاع العزيز وبعلبك مصادر سابقة، سجل ٨، (بعلبك)، ص ١ - ١٥؛ وسجل ٩ (البقاع العزيز)، ص ١ - ٣٣.

(١٧٩) مذكرة بلدية زحلة عام ١٩١٣، «البقاع اللبنانيين» لائحة رفعتها بلدية زحلة وبلديات جبل لبنان، سنة ١٩١٣، إلى مقام الدولة العثمانية العظمى، وإلى الدول الموقعة على بروتوكول ١٨٦١م، طبعت في مطبعة «زحلة الفتاة»، زحلة - لبنان ١٩١٣، ص ٦.

(١٨٠) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 19, p. 385.

(١٨١) من خلال دراسة الإحصاءات المتوفرة لرسوم الأعشار في ولاية سورية عن سنة ١٨٧٢ إلى ١٨٨٧م، أي خلال ١٥ سنة، يتبين أن رسوم الأعشار في هذه الولاية، ارتفعت من ١٩٤١٤٣١٤ قرشاً عام ١٨٧٢، إلى ٢٥٩٤٦٣٩٤ قرشاً عام ١٨٧٨م أي بنسبة ١٣٣,٦٤٪، إلى ٢٩٨٤١٩٢٤ قرشاً عام ١٨٨١م، أو بنسبة ١٥٣,٧١٪، وإلى ٢٨٠٧٩٢٢٠ قرشاً عام ١٨٨٢م أو بنسبة ١٤٤,٦٣٪، وإلى ٢٩٩٨٣٣٦٠ قرشاً عام ١٨٨٣م، أو بنسبة ١٥٤,٤٤٪، وإلى ٢٨٣٩٤١٣٤ قرشاً عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥م، أي حوالي ١٤٦,٢٥٪، وفي سنة ١٨٨٦ - ١٨٨٧م بلغت رسوم الأعشار في ولاية سورية حوالي ٢٦٧١١٥٤٢ قرشاً أو بارتفاع =

(بعلبك، البقاع العزيز، حاصبيا وراشيا)، تُسدد مجتمعة عام ١٩٠٩م رسوم الأعشار بقيمة ٤٤٧٢٥٤٧ قرشاً، أرتفعت عام ١٩١٠ إلى ٤٩٢٧٨١١ قرشاً ١٨,١١٠٪، أي بزيادة مقدارها ٤٥٥٢٦٤ قرشاً أو بنسبة ١٨,١٠٪. في حين أرتفعت رسوم الأعشار في ولاية سورية للفترة ذاتها من ٢٦٤٩٣٨٠٣ قروش و ٢٥ بارة إلى ٣١٩١٣٦٠٠ قرش و ٣٨ بارة، أي بزيادة مقدارها ٥٤١٩٧٩٧ قرشاً و ١٣ بارة أو بنسبة ٢٠,٤٥٪. وبمؤشر مقدار نسبته ٢٠,٤٥٪. ومن هنا يظهر أهمية أفضية البقاع في إنتاج الحبوب والمزروعات التي تُسدد رسوم الأعشار، لتشكل هذه الواردات فيها حوالي ١٦,٨٨٪ من رسوم الأعشار الإجمالية، في ولاية سورية. ولعل الجدول (رقم ١٩) يُعطي صورة واضحة عن مقارنة رسوم الأعشار برسوم الأغنام في أفضية البقاع عامي ١٩٠٩ و ١٩١٠

إذاً يُظهر هذا الجدول الفرق الشاسع بين الأعشار في قضاءي بعلبك والبقاع العزيز، من جهة، حيث كانت متقاربة وبلغت عام ١٩٠٩م ١٩٦٢٠٠٩ قروش في بعلبك، و ١٧٣٦٨٦٣ قرشاً في البقاع العزيز مقابل ٢٠٦٥٩٦٥ و ٢٠٢٩١٨٠ قرشاً لسنة ١٩١٠، وبين رسوم الأعشار في قضاءي حاصبيا وراشيا، من جهة أخرى، حيث بلغت في حاصبيا ٣٨٨١٢٥ قرشاً عام ١٩٠٩م، و ٤٢٩٢٥٠ قرشاً عام ١٩١٠، وفي قضاء راشيا، ٣٣٨٥٥٠ قرشاً عام ١٩٠٩، و ٤٠٣٤١٦ قرشاً عام ١٩١٠م. وهذا يعود إلى صغر مساحة قضاءي حاصبيا وراشيا وقلة إنتاج الحبوب فيهما بالمقارنة مع بعلبك والبقاع العزيز، وإلى طبيعة الأراضي الجبلية والأراضي المشجرة زيتوناً وعنباً فيهما التي كانت تدفع «ويركو» الأملاك بدلاً من العُشر. بينما تعود قيمة الأعشار المرتفعة في قضاءي البقاع العزيز وبعلبك إلى اتساع مساحتهما وطبيعة أراضيها السليخ ومنحدراتهما التي كانت تزرع بالحبوب إلى جانب التوت والخضار المفروض على منتوجاتها رسم العُشر.

ب - عائدات الأراضي الأميرية في جبل لبنان

أما في متصرفية جبل لبنان، كانت رسوم الأعشار تُجبي من حاصلات

= نسبته ١٣٧,٥٨٪ عن سنة ١٨٧٢م. وهكذا كان الطابع العام لرسوم الأعشار خطأ تصاعدياً رغم تأخر بعض الجباة والملتزمين في تحصيل رسوم أعشار مناطق التزامهم أو تدويرها من سنة إلى أخرى. - سالنامه ولاية سورية الأعداد ١٢٨٩هـ، ص ٢١٣٠؛ و ١٢٩٥هـ، ص ٢٥٧؛ و ١٢٩٨هـ، ص ٢٤٣؛ و ١٢٩٩هـ، ص ٢٧٣؛ و ١٣٠٠هـ، ص ٢٧٧؛ و ١٣٠٢هـ، ص ٢٧١؛ و ١٣٠٤هـ، ص ٢١٦.

ملحق رقم (١٩)
مقارنة رسوم الأضمار والأضمار في البقاع ١٩٠٩ - ١٩١٠م (١٨٢)

رسوم الأضمار				رسوم الأضمار				السنة
الفرق	١٣٢٦ ماريّة ١٩١٠م	١٣٢٥ ماريّة ١٩٠٩م	الفرق	١٣٢٦ ماريّة ١٩١٠م	١٣٢٥ ماريّة ١٩٠٩م			
قروض	قروض	قروض	قروض	قروض	قروض	القفص		
+١١٢٤٣	٣١٨٧٩١	٣٠٧٥٤٨	+١٠٣٩٥٦	٢٠٦٥٩٦٥	٩٦٢٠٠٩	بهاك		
١١١٨٤	٥٦٠٠٠	٤٤٨١٦	+٢٩٢٣١٧	٢٠٢٩١٨٠	١٧٣٦٨٦٣		البقاع المنزير	
+٤٨٨٨٤	٨٠٢٦٨	٣١٣٨٤	٤١١٢٥	٢٥٠٤٢٩	٣٨٨١٢٥		حاصيا	
+٢٥٧٩	٩٥١٩	٦٩٤٠	+١٧٨٦٦	٤٠٣٤١٦	٣٨٨٥٥٠	راشيا		
+٧٣٨٩٠	٤٦٤٥٧٨	٣٩٠٦٨٨	+٤٥٥٢٦٤	٤٩٢٧٨١١	٤٤٧٢٥٤٧	المجموع		
%١٨,٩١ نسبة الزيادة	%١١٨,٩١	%١٠٠	%١٠,١٨ نسبة الزيادة	%١١٠,١٨	%١٠٠	المؤشر		
-٢٠٠٢٥	١١٣٣٨٢	١٣٣٤٠٧	+٥٣٠٥٣٦,٦٢٥	٢٩٧٠٣٤	١٧٦٦٥٠٧,١٢٥	قضاء الشام		
%١٥ نسبة النقص	%٨٥	%١٠٠	%٣٠ نسبة الزيادة	%١٣٠,٠٣	%١٠٠	المؤشر		
+٨٤٣٦٠٦,٥	٨٧٢٦٤٤٧,٥	٧٩١٨٨٤١	+٥٤١٩٧٩٧,٣٢٥	٣٣٩١٣٦٠٠,٩٥	٢٦٤٩٣٨٠٣,٦٢٥	ولاية سورية		
%١٠,٦٥ نسبة الزيادة	%١١٠,٦٥	%١٠٠	%٢٠,٥ نسبة الزيادة	%١٢٠,٥	%١٠٠	المؤشر		

(١٨٢) جريدة والمقتبس السورية، العدد ٤٨٢، مرجع سابق، ص ٨٣

الأراضي الأميرية التي لم تُفرض عليها ضريبة «ويركو» الأملاك بسبب ملكيتها العائدة للسلطنة العثمانية آنذاك، ومن إنتاج الحرير والتبغ. وكانت واردات الأراضي الأميرية، «البكاليك»، تتراوح قيمتها السنوية ما بين ٢٩٣٢٠٦,٧٥ قرش، كحد أدنى عام ١٨٨٦م، و٤٦٨٩٢٧ قرشاً، كحد أقصى عام ١٨٦٩م، أو بنسبة ٨,٥ إلى ١٣٪ من المال المقطوع المفروض على الجبل بموجب بروتكول ١٨٦٤م، وقدره ٣٥٠٠٠٠٠ قرش^(١٨٣).

وتدل بعض الإحصاءات المتوقعة والعائدة إلى متصرفية جبل لبنان، أن عائدات الأراضي الأميرية بلغت، العام المالي عام ١٨٧٦ - ١٨٦٨م حوالي، ٣٨٣٢٦٣ قرشاً أو ٥,٨٦٪ من واردات الجبل آنذاك، و٤٦٨٩٣٧ قرشاً عام ١٨٦٩ أي بنسبة ٧,٥٧، و٣١٧٧٥٠ قرشاً عام ١٨٧٩ أي ٥,٤٦٪، و٣٨١٨٣٠ قرشاً عام ١٨٨٠، أي ٧,٤٧٪. و٣٤٦٢٥٦ قرشاً عام ١٨٨١، أي ما نسبته ٨,٨١٪، و٢٩٣٢٠٦,٧٥ قرش عام ١٨٨٦ أي ٨,١٢٪، و٣١٧٣٦٧,٥ قرشاً أي ٧,٨٥٪ عام ١٨٩٦م، وفي عام ١٩٠٢ بلغت عائدات الأراضي الأميرية حوالي ٢٩٨٠٠٠ قرش، أو ما نسبته ٦,٦٢٪ من واردات جبل لبنان لتلك السنة، وحوالي ٣٣٣٣١٧ قرشاً في عام ١٩٠٣، أي ٧,٧٪، و٤٤٩١٠٨,٣٧ قرش عام ١٩٠٨، أي بنسبة ٦,٤٤٪، و٤٤٤٤٩٧,٨٥ قرشاً عام ١٩٠٩، أو ٧,٧٪، وفي عام ١٩١٣م بلغت حوالي ٤٢٠٠٠٠ قرش، أي ما نسبته ٩,٤١٪ من الواردات الإجمالية لمتصرفية جبل لبنان آنذاك^(١٨٤).

وهكذا كانت عائدات الأراضي الأميرية تشكل مورداً ثابتاً لمتصرفية جبل لبنان نظرياً يُوضع في صندوق خاص لحساب السلطنة العثمانية، ولكن فعلياً يُصرف في الجبل ويدخل ميزانيته كمساعدة من الدولة العثمانية لمالية المتصرفية.

وكانت هذه العائدات الأميرية تُجبي بنسبة ٣ قروش إلى ٣٠٠ قرش عن كل مئة شجرة تُعطي إنتاجاً كالكرمة والزيتون والسفرجل والجوز والحوار والتين والفاكهة وغيرها. وبنسبة ٧ قروش عن كل مساحة قابلة للزراعة وكائنة بين الأشجار المُنتجة،

(١٨٣) ملحق رقم (١٧).

(١٨٤) الملحق السابق. لقد أورد جرجي تامر بالتفصيل إيرادات الأراضي الأميرية في متصرفية جبل لبنان لعام ١٣٢٥ مارثية/١٩٠٩م، جرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، الصفحات ٣٠٦ و٣٠٧ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤.

وبما يعادل ٦٢ قرشاً عن كل أرض تُحرث على فدانين ليوم فلاحة واحد. كما كان هناك بعض الأراضي التي تدفع العُشر عيناً بطريقة الإلتزام وبمعدل السبع (١/٧) من إنتاجها كالحبوب والقطن والسّمسم والتبغ. وهي أراضي الـ «مشدّ مسكة» أو الأراضي السليخ البيضاء العائدة ملكية رقبتهما إلى الدولة وحق التصرف بها للأهالي نتيجة إحيائها وزراعتها باستمرار. أما الأراضي السليخ التي لم تكن بتصرف أحد فيتم تلزيمها سنوياً ويُستوفى منها ثلث إنتاجها كبذل إيجار وأعشار^(١٨٥). وكانت عائدات المغالقي الأميرية من مطاحن ودكاكين تلزّم بشكل مقطوع بعكس الأشجار اليابسة في أحراج الهرمل وشمسطار التي كانت تلزّم كل ثلاث سنوات بالمزايدة العلنية^(١٨٦).

ونتيجة لأهمية عائدات الأراضي الأميرية، حاولت إدارة متصرفية جبل لبنان، بناءً لتدخل واقتراحات قناصل الدول الأجنبية، مسح الأراضي الأميرية وتسجيلها على أسماء المتصرفين بها من سكّان قضاءي الكورة والبترون، وجباية عائداتها ضمن مبلغ السبعة آلاف كيس المفروض على الجبل. وهكذا تؤمّن المتصرفية دخلاً إضافياً ثابتاً يصب في خزينتها بدلاً من أن يذهب إلى صندوق السلطنة العثمانية ويُسجل كدّين على مالىتها^(١٨٧).

ج - أعشار الحرير،

نظراً لأهمية إنتاج الحرير وقيّمته التجارية في مجال التصدير وإدخال العملات الأوروبية إلى الولايات العثمانية، صدر نظام الحرير في ١٥ آب ١٢٧٣هـ / ١٨٥٧م. «وفرض العُشر والجمرك عيناً أو نقداً على الحرير ومصادرة الحرير المهرب. كما مُنِع الحرير ما لم يكن بيد أصحابه تذكرة مختومة من الملتزمين إشعاراً بإعطاء العُشر والجمرك»^(١٨٨).

وكان عُشر الحرير يساوي ١٢,٩٦٪ كأي عُشر آخر: ١٠٪ قيمة العُشر،

(١٨٥) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٢٩. وجرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ٢٢٤ - ٢٢٦. وأسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ١٣٣ و ١٣٤.

(١٨٦) اسماعيل حقي، «لبنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٢٧ و ٦٢٨. وجرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ٣٢٤.

(١٨٧) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 11, p. 403; et tome 19, p. 75, 102, 104, 107 et 108.

(١٨٨) عبد العزيز عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سورية...»، مرجع سابق، ص ١٦٨. يراجع أيضاً: أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ٩٤ - ٩٥.

و٥,٥٪ رسم إضافي لخزينة الدولة، و١٪ للمنافع العامة لصالح البنك الزراعي، و٥,٥٪ لنظارة المعارف العثمانية، و٦٣,٥٪ للتجهيزات العسكرية و٣٣,٥٪ نفقات الجباية. ونسبة لارتفاع منتج الحرير في مقاطعات ولايتي بيروت وسورية فُرض العُشر على كل شجرة توت تُعطي إنتاجاً بعد السنة الرابعة من غرسها^(١٨٩).

وفي متصرفية جبل لبنان، بما أنّ الأراضي المزروعة توتاً كانت تُدفع «الويركو» على مقدار غلتها بتقديرات المساحة (١٨٦٢ - ١٨٦٨)، فتم وضع العُشر على إنتاج الحرير المصدّر إلى خارج الجبل ولا سيما فرنسا. وكان على تجّار الحرير ومنتجيه نقل بضاعتهم منه إلى أقرب ميزان تقيمه الدولة فيؤخذ عُشره وجمركه عيناً أو نقداً. ومن لا يرسله إلى الميزان كانت مالية المتصرفية أو الولاية تضبطه وتغرّم المهرّب. وعلى سبيل المثال، بلغ متوسط كمية الحرير المصدّر من مرفأ بيروت خلال سبع سنوات، من سنة ١٩٠٤ إلى ١٩١١، حوالي ٢٩٢٠٢٨ كيلوغراماً^(١٩٠)، فيكون عُشرها وجمركها حوالي ٣٧٩٠٠ كيلوغرام، أو ما قيمته النقدية حوالي ٨٧٩٢٨٠٠ قرش بسعر ٢٣٢ قرشاً للكيلوغرام واحد من الحرير^(١٩١).

وفي عام ١٨٦٩م، فرض فرنكو باشا، لحساب خزينة الجبل عشرة قروش على كل دولاّب حرير يعمل في معامل حلّ الشرائق (الكراخين)^(١٩٢). ومن ثم فرض واصا باشا عام ١٨٨٤م، ريالاً مجيدياً مما هذد بإقفال معامل الحرير لشدة ارتفاع هذه الضريبة. وأكثر ما أخافت هذه الضريبة أصحاب المعامل من الأوروبيين الذين كانوا يملكون عامي ١٨٨٦ و١٨٨٧م، حوالي ١٨٠٠ دولاّب أي ٢٢,٥٪ من أصل ٨٠٠٠ دولاّب يعمل في الجبل آنذاك^(١٩٣). ولكن تدخل قناصل الدول

(١٨٩) -Amin MOUCHAWAR: "Notices sur les Impôts...", op. cit., p 106 et 107.

و. Boutros LABAKI: "Introduction à l'Histoire Economique...", op. cit., 70 et 71.

(١٩٠) -Gaston DUCOUSSO: "L'Industrie de la Soie...", op. cit., p. 233 - 235.

و. Boutros LABAKI: "Introduction à l'Histoire Economique...", op. cit., p 400 - 402.

(١٩١) أما أعشار الحرير في ولاية بيروت فبلغ معدلها الوسطي ١٣٠٠٠٠ كيلوغرام من الشرائق في السنة أو ١٢٠٠٠٠ كيلوغرام من الحرير، أو ما قيمته النقدية حوالي ٢٧٨٤٠٠٠ قرش. اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٥٢٤.

(١٩٢) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ١٣١.

(١٩٣) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 15, p. 75 - 77, 170 et 188, 237 et 403.

السعر الرسمي للريال المجيدي من الفضة ١٩ قرشاً، كان سعره المتداول به في سوق الصرف والمبادلات التجارية وجباية الضرائب من ٢١ إلى ٢٥ قرشاً خلال عهد المتصرفية؛ ملحق رقم (١٦).

الأوروبية لإنقاذ رعايا دولهم من براثن هذه الضريبة حال دون تطبيقها، وبقيت جباية العشرة قروش فقط كرسوم على كل دولار حرير يعمل في الجبل طيلة عهد المتصرفية، حيث بلغ عدد دواليب حرير معامل متصرفية جبل لبنان عام ١٨٨٩ حوالي ٦٥٦٥ دولاراً، وأرتفع عام ١٩١١م إلى ١٠٠٩٨ دولاراً أي بمؤشر نسبته ١٥٣,٨١٪ (١٩٤).

أما في أقضية ولايتي بيروت وسورية، لم تعتمد ضريبة العشرة قروش على كل دولار حرير، وفرض عوضاً عنها رسم بدل تصنيع الحرير الخام وتصديره ووزنه (تقريبه)، بالإضافة إلى رسم العُشر على أشجار التوت. لذا طلبت إدارة ولاية سورية، عام ١٩١٠م، من نظارة الخراج في سنجق الشام تأسيس مدرسة لتربية دود القز في البقاع ليرتفع إنتاج علبة بزر الحرير من ٢٠ إلى ٦٠ أقة، ويصبح إنتاج أقضية البقاع ويعلبك والزبداني حوالي ٦٠٠ ألف أقة فتزداد بذلك واردات الأعشار في ولاية سورية (١٩٥).

من هنا، كانت ضريبة عُشر الحرير مرتفعة وقاسية على مُنتجي الشرائق والحرير الخام في جبل لبنان والبقاع، باعتبار الحرير كان يُشكل إنتاج الجبل شبه الوحيد المعدّ بأكثريته للتصدير إلى الخارج وإدخال العملات الأوروبية المنافسة لليرة الذهبية العثمانية. وكان المزارع، بفرض ضريبة على دواليب الحرير، يتكبّد رسوماً إضافية قد تصل إلى ٢٥ - ٣٠٪ من قيمة الإنتاج غير الصافي للحرير من عُشر ورسم جمارك وقبان ودواليب عمالة وغيرها.

د - أعشار التبغ:

لم تكتف الدولة العثمانية بفرض العُشر على التبغ بل عمدت إلى احتكار تجارته في مناطق سيطرتها، فأصدرت عام ١٨٦٢، قانون إنتاج الدخان وبيعه بصورة الحصر والاحتكار، وفرضت الرسوم على أصحاب دكاكين بيعه بنسبة ٣٠٪ من الأجرة السنوية لمحلات بيع الدخان (١٩٦). وإن فرض هذه الضريبة على التبغ

(١٩٤) -Gaston DUCOUSSO: "L'Industrie de la Soie...", op. cit., p. 392 - 399.

و -Boutros LABAKI: "Introduction à l'Histoire Economique...", op. cit., 392 - 399.

والأمير موريس شهاب: «دور لبنان في تاريخ الحرير»، مرجع سابق، ص ٥٥ - ٥٩.

(١٩٥) جريدة «المقتبس السورية»، مرجع سابق، العدد ٤٣٠، ١٨ رجب ١٣٢٨هـ، ٢٥ تموز ١٩١٠م، ص ٣.

(١٩٦) عبد العزيز عوض: «الإدارة العثمانية...»، مرجع سابق، ص ١٧٧.

كمحصول صالح للتصدير في جبل لبنان أدى إلى إرهاب زراعيه ومنتجيه في أقضية البترون وكسروان والكورة، وإلى تدميرهم من احتكار الدولة العثمانية لإنتاجه وتصديره، وفرض الضرائب الباهظة على تسويقه. فطالبوا برفع يد السلطنة وضرائبها عن تبغ الجبل وطرد عمّالها منه^(١٩٧).

وفي عام ١٨٦٧م، عدّلت الدولة العثمانية رسم الدخان بحيث أخذت تستوفي ٥٠٪ عينا من الإنتاج، أو نقداً بمعدل ٦ قروش لكل أقة ثمنها ٧ قروش، أو ١٠٠٪ من ثمن كل أقة قيمتها من ١٨ إلى ٢٠ قرشاً بعد إسقاط ٢٠٪ من الثمن. وفي حال رفض صاحب الدخان دفع الرسم المتوجب عليه، كانت الدولة تصدر نصف محصوله. وكانت إدارة حصر التبغ والتبّاك العثمانية (الريجي) تستوفي ٢٤ قرشاً على كل أقة يزيد ثمنها عن ٢٤ قرشاً، و٧٥٪ عن التبغ المستورد الذي يُباع في أراضي السلطنة، على أن يُدفع الرسم بالعملة الذهبية، باعتبار الليرة المجيدية الذهب مئة قرش^(١٩٨)، بينما سعرها المتداول في سوق المبادلات التجارية من ١٢٠ إلى ١٢٤ قرشاً كمعدل وسطي (١٨٦١ - ١٩١٤م)^(١٩٩). وهكذا كان على المزارع أن يشتري العملات الذهبية بأسعارها المرتفعة لتسديد بدل الرسوم والضرائب ذهباً.

وفي عام ١٨٧٠م، فرض مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان هذه الضريبة المباشرة، أي عُشر التبغ، على كل الأراضي التي تُزرع بالتبغ مهما كان نوع ملكيتها. ونص قراره على أن كل ما يزرعه «الأهالي بين الأشجار الخراجية التي يملكهم معاف من القسم إلا التوتون يدفع قسمه أينما وُجد»^(٢٠٠). وهذا القسم كان مقداره السُبع (٧/١) من الإنتاج إن كانت الأرض أميرية أو ملكية خاصة سليخاً أو مشجرة. بينما أعفيت من السُبع (٧/١) مشاتل الدخان التي كانت تُزرع في الأرض الصخرية غير الصالحة للزراعة. لأن هذه الأرض الأخيرة تتطلب جهداً كبيراً، وإدخالها في سوق العمل والإنتاج يفيد خزينة الدولة على المستقبل البعيد.

وبما أن متصرفية جبل لبنان، كانت خارج دائرة إدارة حصر التبغ والتبّاك

(١٩٧) Adel ISMAIL: "Documents...", tome 11, p. 253, 254 et t.19 p. 41.

(١٩٨) عبد العزيز عوض: «الإدارة العثمانية...»، مرجع سابق، ص ١٧٧ - ١٧٨.

(١٩٩) ملحق رقم (١٦).

(٢٠٠) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ١٣٤.

العثمانية (الريجي)، تمّ الإتفاق بين هذه الدائرة ومالية المتصرفية على بيع دخان «الريجي» في الجبل، ومنع دخول الدخان الأجنبي إليه، أو أنتقال التبغ الجبلي منه إلى مناطق توزيع «الريجي»، شرط دفع مبلغ ٥٠٠ ألف قرش لصالح خزانة المتصرفية^(٢٠١). بالإضافة إلى حصة مالية الجبل من هذا الإتفاق البالغة آنذاك ١٠٪ من قيمة مبيعات دخان «الريجي» العثمانية على أراضيه، إذا كانت القيمة أقل من ٢٠ ألف ليرة عثمانية، و ١٤٪ على ما يزيد عن العشرين ألف ليرة^(٢٠٢). كما تعهدت إدارة الريجي العثمانية بإعطاء متصرفية جبل لبنان سلفة قيمتها ١٣ ألف ليرة عثمانية تُستوفى من عائدات حصة المتصرفية من جزاء تصريف التبغ والتبناك العثمانيين على أراضيهما، شرط أن لا يهرّب الدخان الجبلي أو الإسطنبولي إلى الجبل وخارجه^(٢٠٣).

وفي حال تهريب التبغ الجبلي إلى الخارج، أو تصديره تفرض الدولة العثمانية مبلغ ٦ قروش على كل كيلوغرام مهرّب أو مصدر من الجبل كضريبة غير مباشرة بموجب نظام التبغ (الدخان) لعام ١٨٦٧م^(٢٠٤). وما يصحّ على التبغ يشمل أيضاً التبناك. ولقد حاول نعوم باشا تخفيض هذا الرسم إلى قرشين، ولكن إدارة الريجي رفضت هذه الإقتراح وأستمرت بأستيفاء ٦ قروش على الكيلوغرام المصدر أو المهرّب من الجبل^(٢٠٥). كما أقترح مظفر باشا تلزيم مقطوعية التبغ الإسطنبولي والتبناك لأستيرادهما إلى الجبل، ولكن الدولة العثمانية رفضت هذا التلزيم وأجبرت المتصرف على القبول بالإتفاق مع إدارة الريجي كما وُقّع في عهد سلفه نعوم باشا^(٢٠٦).

وبموجب إتفاق إدارة حصر التبناك العثمانية (الريجي) مع متصرفية جبل لبنان، تتعهد شركة التبناك بأن تدفع لإدارة المتصرفية «قرشين ذهب عن كل كيلو من الكمية التي ترد للجبل فيما إذا كانت بالغة حتى أربعين ألف كيلو وأما ما زاد عن الأربعين ألف كيلو لحد الستين ألف كيلو فتدفع عنه ثلاثة قروش عن كل كيلو وما زاد عن

(٢٠١) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 15, p. 149 - 151.

(٢٠٢) جرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٢٠٣) المصدر السابق، ص ١١٧ و ١٢٦.

(٢٠٤) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17, p. 232 - 233.

(٢٠٥) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 16, p.353 et 364.

(٢٠٦) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17, p. 217 et 218.

الستين ألف كيلو تدفع عنه الشركة المحررة للحكومة اللبنانية مبلغ خمسة قروش ذهب عن كل كيلو»^(٢٠٧).

وأخيراً سبب احتكار التبغ وحصر توزيعه بإدارة الريجي العثمانية عبثاً جديداً على مزارع الجبل لا سيما في قضاءي الكورة والبترون، وبعض مناطق الولايات الشرقية كحلب واللاذقية وبيروت وسورية. وذلك نسبة لأهمية إنتاج التبغ كمادة للتصدير إلى جانب الحرير وخاصة في جبل عامل وقضائي حاصبيا وراشيا. وهذا ما أدى إلى إهمال زراعة التبغ الجبلي والاستعاضة عنه بالتبغ الأسطنبولي واحتكار توزيعه من قبل «الريجي» العثمانية^(٢٠٨).

ثالثاً: ضريبة مال الطرق أو «ربع المجيدي»^(٢٠٩)

كانت هذه الضريبة تُعرف في متصرفية جبل لبنان والولايات العثمانية باسم ضريبة العمال المكلفين، أو مال الطرق^(٢١٠). ويعود تاريخ فرضها «إلى سنة ١٨٦٢م حيث صدر قانون عثماني يُجبر كل عثماني مدة عشرين سنة بحياته أن يخدم سنوياً أربعة أيام بتعمير أو تصليح الطرق ويمكنه التخلّص من هذه الخدمة إذا دفع (٤) فرنكات سنوياً»^(٢١١)، أي ما يعادل ريال مجيدي آنذاك (١٩ إلى ٢٣ قرشاً).

وفي عام ١٨٦٩م، صدر نظام الطرق والمعابر، وصيغ في ٢٨ مادة، «وبموجب هذا النظام كُلف الأفراد الذكور في المدن والقصبات والقرى الذين تتراوح أعمارهم بين (١٦ - ٦٠) سنة، وكذلك حيوانات الحمل والعربات التي بها، بالعمل مدة عشرين يوماً في كل خمس سنوات، أي بمعدل أربعة أيام في السنة، وأجاز

(٢٠٧) جرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ١١٧، والصفحات ١١٣ - ١٢٩.

واسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٣٣.

و
-Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 16, p. 354.

(٢٠٨) للمزيد من التفاصيل عن التبغ والتبّاك في عهد المتصرفية، يراجع جوزيف لبكي: «متصرفية جبل لبنان مسائل وقضايا...»، مرجع سابق، ص ٢٥٣ - ٣٣٣.

(٢٠٩) ربع المجيدي: تعني ربع ريال المجيدي الفضي الذي كان سعره الرسمي ١٩ - ٢٠ قرشاً، والشائع من ٢١ إلى ٢٤ قرشاً. ولمعرفة أسعار صرف العملات العثمانية وغيرها يُفضل مراجعة الملحق رقم (١٥) و(١٦).

(٢١٠) وثيقة رقم (٢٥) و(٢٦).

(٢١١) الأمير علي عبد العزيز الحسني: «تاريخ سوريا الاقتصادي...»، مرجع سابق، ص ٢٣١.

النظام أن يدفع المكلفون بدلاً شخصياً عنهم»^(٢١٢).

وكانت قيمة ضريبة مال الطرق النقدية تختلف من منطقة إلى أخرى في ولاية سورية، حيث بلغت ١٦ قرشاً كمعدل وسطي في بلاد الشام^(٢١٣)، لترتفع في نهاية الحكم العثماني «بين ٢٠ و ٣٠ قرشاً في السنة باختلاف الولايات العثمانية وأجرة العمال فيها»^(٢١٤). أما في متصرفية جبل لبنان فلقد فرضت هذه الضريبة بقصد «إصلاح المتعطل من طرق العربات وطرق الحافر العامة»^(٢١٥)، وأضيفت إلى مال المهمولات.

وكانت هذه الضريبة تُجبر أهالي القرى التي تمر الطرقات بجوارها بالعمل أربعة أيام في السنة، أو تقديم بدل نقدي بما يعادل أجرة أربعة فَعَلَة يومية، أو ما يُعرف بربع المجيدي، لأنَّ أجرة الفاعل اليومية كانت تتراوح ما بين ٤ و ٧ قروش أو ما قيمته ربع مجيدي فضة^(٢١٦).

وعندما فرض مال الطرق على المكلفين في جبل لبنان، عام ١٣٠٢ مارثية/ ١٨٨٦م، شملت ثلث عددهم الأصلي، ولكن بعد الشروع في إنشاء الطرقات وتصليح ما يتهدم منها، فرض الرسم على الجميع بدون إستثناء^(٢١٧)، حتى أستقر العدد على الثلثين من المكلفين في كل قرية جبلية^(٢١٨).

وكان المكلفون في القرية يتكفلون بدفع بدل مال ربع المجيدي عن الغائبين والمهاجرين منهم. وهذا ما تؤكده وثيقة مال الطرق العائدة لقرية عين دارة في قضاء الشوف عن سنة ١٣٠٥ مارثية ١٣٠٤هـ / ١٨٨٦ - ١٨٨٧م، حيث كان عدد الذكور البالغين المسجلين في القرية ٣٢٢ ذكراً. ويبلغ عدد المكلفين منهم بمال الطرق ٢١٥ مكلفاً أي الثلثين^(٢١٩). وكان على المكلفين من سكان جبل لبنان دفع مال الأعناق

(٢١٢) عبد العزيز عوض: «الإدارة العثمانية في ولاية سوريا...»، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٢١٣) المرجع السابق.

(٢١٤) الأمير علي عبد العزيز الحسني: «تاريخ سوريا الاقتصادي...»، مرجع سابق، ص ٢٣١.

(٢١٥) وثيقة رقم (٢٩ أ وب) و Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17, p. 110. واسماعيل حقي:

«لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٣٣.

(٢١٦) عبد الله سعيد: «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية...»، مرجع سابق، ملحق رقم ٦، ص ٢٩٥.

(٢١٧) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٣٣.

(٢١٨) وثيقة رقم (٢٩ أ وب).

(٢١٩) وثيقة رقم (٢٩ أ).

ومال ربع المجيدي في القرى التي يتواجدون فيها بقصد العمل أو السكن المؤقت^(٢٢٠).

وكانت ضريبة مال الطرق مُرهقة لسكان جبل لبنان، ولا سيما عندما يضطر المكلّفون دفع بدل إصلاح طرقات أقضية قراهم، والمساهمة في إنشاء الطرق العمومية، لتصل الضريبة أحياناً إلى ريال مجيدي على المكلّف الواحد، كما حدث عندما فرض واصا باشا، لصالح طريق بعبدا - بيت الدين، ريالاً مجيدياً على المكلّفين المقيمين جنوبها وربع المجيدي على كل مكلّف يقيم في شمالها^(٢٢١). أو عندما أجبر رستم باشا، ثم نعوم باشا، في عامي ١٨٨١ و ١٩٠٠م، مكلّفي أقضية المتن وكسروان والبترون مجتمعين على المساهمة في شق ورصف طريق بيروت دمشق بالرغم من عدم إستفادة الأكثرية الساحقة منهم من حسنات هذه الطريق وخدماتها آنذاك^(٢٢٢). أما في قضاء المتن فكانت ضريبة مال الطرق أحياناً نصف ريال مجيدي بدلاً من ربع مجيدي كما على سائر مكلّفي الأقضية^(٢٢٣).

وفي سنة ١٩٠٢م، على سبيل المثال، بلغت تكاليف شق ورصف وإصلاح طرقات الجبل العمومية والفرعية حوالي ٣٤١٤٦٠ قرشاً، وضريبة مال الطرق مقدار ٣٥٠٠٠٠ قرش^(٢٢٤)، أي بزيادة مقدارها ٨٥٤٠ قرشاً عن قيمة تكاليف الطرق، وفي عام ١٩٠٩م جبت إدارة المتصرفية حوالي ٥٨٨١٩٠,٢٥ قرشاً^(٢٢٥)، أي بمؤشر شكلت نسبة إرتفاعه ١٦٨,٠٥٪ عن سنة ١٩٠٢م. بينما أرتفع مال الطرق عام ١٩١٣م إلى ٩٥٣٥٨٦,٢٥ قرشاً^(٢٢٦) أو بنسبة ٢٧٢,٤٥٪ عن سنة ١٩٠٢م، و١٦٢,١٢٪ عن سنة ١٩٠٩م. هذا مع العلم أنه لم يطرأ أية زيادة على عدد المكلّفين بدفع الضريبة في جبل لبنان، حيث آستمر إحصاؤهم كما قُدر عام ١٨٦٤م، حوالي ٩٩٨٣٤ مكلّفاً.

(٢٢٠) جرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ١٥٩.

(٢٢١) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 15, p. 54.

(٢٢٢) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 14, p. 341. وفرنسوا خوري: «ذكريات فرنسوا خوري»، ترجمان متصرفية جبل لبنان سابقاً - الطبعة الأولى مطبعة الاتحاد، بيروت (دون تاريخ)، ص ١٠٦.

(٢٢٣) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 15, p.313. ويولس مسعد: «لبنان والدستور العثماني»، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢٢٤) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17, p. 154 et 155.

(٢٢٥) جرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ١٨٧.

(٢٢٦) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٣٤.

رابعاً: الرسوم

بعد أن وُضع نظام البروتوكول عام ١٨٦١م، أُعفي جبل لبنان من ضرائب عدة كانت سارية في ولايات السلطنة، أو ما يُعرف بالرسوم الستة، (منها رسم الملح وعُشر التبغ والتبناك، ورسم الطوابع الأميرية والكحول، وعُشر الحرير).

أ - رسم الملح

في عام ١٨٦٢م، وقعت الدولة العثمانية في عجز مالي دفعها إلى الاقتراض، وبدأت، منذ أول آذار ١٨٦٢م، بتأمين دفع أقساط ديونها من الضرائب ورسوم المهملات. وبناءً عليه احتكرت إنتاج الملح وبيعه، ومنعت إدخال الأجنبي منه بموجب معاهدة تجارية مع الدول الأوروبية^(٢٢٧). فأصبحت بذلك هي المنتج والتاجر الوحيد للملح، وأرسلت لهذه الغاية إلى شواطئ جبل لبنان الشمالية عمّالها وحراسها لإنتاج الملح ومراقبة تهريبه. وكانت الدولة تضبط الملح المهرب، أجنبياً كان أم وطنياً، وتغرم صاحبه ضعف قيمته جزاءً نقدياً^(٢٢٨).

ونتيجة لهذا الإحتكار، قام الجبليون، متجوا الملح في شمالي متصرفية جبل لبنان بطرد العمّال العثمانيين المكلفين بحراسة الملاحات في البترون، وطالبوا بإلغاء رسوم الجمارك المفروضة على ملحهم المصدّر من مرفأ جونيه^(٢٢٩). كما أمتنع قسم كبير من الجبليين عن استعمال الملح في طعام مطابخهم^(٢٣٠).

وفي عهد رستم باشا، حاول بعض أصحاب الملاحات الاستفادة من إستخراج الملح ولكنهم فشلوا. ولقد أدى إحتكار الملح، من قبل الدولة العثمانية، إلى ارتفاع أسعاره في جبل لبنان حيث بيعت الأفة (١٢٥٠ غ)، عام ١٩٠٠م، بحوالي ٣١ بارة صاغاً بسعر الجملة وأربعين بارة أو قرش واحد بالمفرق، على أن يأخذ الجبل حاجته من الملح من مستودعات صور وصيدا وطرابلس^(٢٣١). عندها تقدّم يوسف ملحمة، التاجر الكبير في عهد المتصرف نعوم باشا، بطلب يقضي بإعطائه حق

(٢٢٧) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17, p. 95, et tome 18, p. 215.

(٢٢٨) إبراهيم الأسود: «دليل لبنان»، مرجع سابق، ص ٣٩٣.

(٢٢٩) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 11, p. 345.

(٢٣٠) Ibid, p. 254.

(٢٣١) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17, p. 94 et 96.

استخراج الملح في جبل لبنان دون سواء مقابل تعهده ببيع الملح في الجبل بسعر منخفض، ومقداره ٢٠ بارة لثمان الأقة الواحدة، أي بنصف السعر الذي كانت تفرضه إدارة الديون العمومية (٤٠ بارة أو قرش واحد). كما تَعَهَّد بدفع مبلغ سنوي لخزينة المتصرفية خلال فترة الإمتياز يتراوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ ليرة عثمانية. فتردد المتصرف حيال هذا الطلب رغم اقتناعه بهذا العرض، مما أدى إلى عدم تنفيذ الاتفاق وإبقاء احتكار الملح بيد إدارة الديون العثمانية العمومية^(٢٣٢).

وفي السنة المالية ١٩٠٨ - ١٩٠٩م، أقترح المتصرف مظفر باشا ضريبة مستحدثة على الملاحات وقدرها ٦٠٠٠ ليرة عثمانية، وأباح استخراج الملح لمن يرغب لقاء رسم، يؤديه إلى إدارة المتصرفية، مقداره عشرة بالمئة (١٠٪) من ثمن إنتاجه واستخراجه. غير أن ذلك لم يتم بسبب ضغط السلطنة وإدارة الديون العمومية. ومن ثم وافق المتصرف يوسف باشا، عام ١٩١١م، على إعادة فتح الملاحات اللبنانية، ولهذه الغاية طرح مجلس الإدارة الكبير تلزيم الملح واستخراجه بالمزايدة العلنية، فعارضتها إدارة الديون العمومية، مما حدا بالمتصرف إلى التراجع عن موافقته^(٢٣٣). وفي سنة ١٣٢٩ مارثية - ١٩١٣م، سمح المتصرف أوهانس باشا بحرية إنتاج وإدخال الملح إلى الجبل للمساعدة على سد العجز في ميزانيته العمومية، شرط أن تأخذ حكومة المتصرفية ٢٥٪ عيناً من الملح الداخل إليه^(٢٣٤).

ب - رسم الخمر والمسكرات

ارتبط هذا الرسم بالإنتاج الزراعي وتصنيعه في جبل لبنان والمناطق البقاعية المجاورة لمدينة زحلة. ولما كان إنتاج العنب وفيراً في جبل لبنان، ويعاني أزمة تسويق وتصدير لتدني أسعاره في عهد المتصرفية، استعاض منتجو عن ذلك بتصنيعه عرقاً ونبيداً ودبساً. ولذا لم تغفل الدولة العثمانية وضع رسم على إنتاج الخمر واستهلاكها وتصديرها. فكانت تجبي ١٠٪ من مُنتجي الخمر وسائر المُسكِرات، و«تعاين بيوتهم ودكاكينهم ومخازنهم عند القطاف وذلك بمعرفة مأمور خاص ومختاري وشيوخ المحلة»^(٢٣٥). وكان يجري تخمين الإنتاج وقيده في سجل

-Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17, p. 95 et 97.

(٢٣٢)

-Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 18, p. 214 et 218.

(٢٣٣)

(٢٣٤) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٣٣

(٢٣٥) أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ٩٥.

خاص. كما فرضت الدولة رسماً على أماكن شرب الخمر، وقامت بإصدار رخص خاصة لمحلات بيعها. وفرضت رسماً أميرياً على تصديرها من ميناء جونيه في جبل لبنان، وكانت تصدر خمر التجار الممتنعين عن دفع هذا الرسم وتجبرهم على بيعها في الجبل^(٢٣٦). وكانت هذه الضريبة مكلفة للبنانيين، زارعي الكرمة ومنتجي العرق والنبيد، مما حدا بهم إلى المطالبة بالغائها، ولا سيما بعد كساد مواسم الحرير، والاستعاضة عنه بتصنيع الخمر وتصديرها.

ج - رسوم متفرقة

لم تكتف الدولة العثمانية بالرسوم المباشرة لتغذية مالية خزنتها وتسديد نفقات أجهزتها الإدارية والعسكرية. بل فرضت أنواعاً متعددة من الضرائب غير المباشرة على رعاياها في الولايات والمتصرفيات. فمع تسلّم المتصرف فرنكو باشا الحكم عام ١٨٦٨م أقرّ إجراءات ضريبية عدة تتوافق مع تشريعات السلطنة المالية ونظامها الضريبي. ومن هذه الضرائب والرسوم: رسم ٢,٥٪ على الدعاوى، أو ما يعرف بالجزء النقدي، و ٥٪ من قيمة الديون التي تُدفع إلى المحاكم، و ٢٠ قرشاً كرسم التصديق طبق الأصل عن كل نوع من الأوراق التي يطلب أصحابها نسخاً عنها. كما أُدخل إلى الجبل استعمال الطوابع الأميرية العثمانية في المعاملات الرسمية والمبادلات التجارية، وفُرض استعمال الأوراق الرسمية المتموغة كما كانت الحالة في ولاية سورية، وأُقتطع ٥٪ من معاشات الموظفين المدنيين والعسكريين أسوة بباقي موظفي الدولة العلية^(٢٣٧). ولكن أهالي جبل لبنان احتجوا على هذه الرسوم، وبشكل خاص رسم التمغة^(٢٣٨)، لأنه كان يعود مباشرة إلى مالية السلطنة العثمانية

(٢٣٦) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 19, p. 317.

(٢٣٧) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 13, p. 298 et 299. «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٣١. وجرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ٣٣٥ و ٣٥٣.

(٢٣٨) للمزيد من المعلومات عن رسم التمغة وأصول فرضه وجبايته يمكن مراجعة: «نظام التمغة الأخير»، الصادر في ٦ صفر ١٣٠٠ سنة/ ١٨٨٢ و ٥ كانون أول ١٢٩٨ مارثية. تعريب أديب جراح، مطبعة الآداب، بيروت ١٨٩٣، (١٦ صفحة) يتضمن هذا النظام خمس فصول فيها ٢٧ مادة مع ملحق بنظام الجزاء النقدي. الفصل الأول في بيان المواد العمومية، الفصل الثاني في بيان الأوراق التي يلزم تمغها، الفصل الثالث في بيان رسم المقطوع، الفصل الرابع في بيان ورقة التمغة (البول) والخامس في بيان المجازات.

ولا ينتفع به الجبليون، فالأوراق الرسمية طُبعت في الآستانة التي كان من حقها وحدها إستيفاء ثمنها^(٢٣٩).

وهكذا، لم يوفر المتصرفون أي مورد مالي يمكن أن يساهم في زيادة واردات مالية المتصرفية وإرهاق المواطنين فيها. ففرضوا الضرائب على عقود البيع التي تُسجل في المحاكم بقيمة ريال إلى ريالين مجيديين على كل عقد. كما وضعوا رسم قرش واحد على كل معروض أو شكوى تُقدم إلى المحكمة، وه قروش على كل طلب صلح أو تنازل يرد إلى المحاكم. وفرضوا رسم التذاكر والباسبورات والضرائب على المهاجرين من مرفأ بيروت^(٢٤٠)، في حين كانت الدولة العثمانية تعفي رعاياها المهاجرين والمهجرين المتنقلين من مكان إلى آخر داخل ولاياتها من رسم خرج المحاكم وتصديق معاملاتهم^(٢٤١).

وفي سنة ١٩٠٩م، فرضت إدارة المتصرفية نظام تذكرة الهوية على الجبليين، وأجبرتهم على شراء تذاكر جديدة بقيمة قرشين للذكر وقرش واحد للأنثى، بعد أن كانت قديماً ثلاثة قروش للذكر وقرشاً ونصف للأنثى. وفرضت الجزاء النقدي على كل من يتأخر في تسجيل مواليدته أو يضيّع وثائقه^(٢٤٢). وفي عام ١٩١٣م / ١٣٣٢هـ، أصدرت الدولة العثمانية قانون النفوس الجديد الذي حدّد ثمن التذكرة للجنسين بقرش واحد فقط^(٢٤٣)، ولكن إدارة المتصرفية استمرت بجباية الرسم الذي فرضته على رعاياها بموجب نظام ١٩٠٩م^(٢٤٤) أي بقيمة قرشين إثنين للذكر وقرش واحد للأنثى.

(٢٣٩) بشارة الخوري: «حقائق لبنانية»، الجزء الأول، مذكرات من ١٠ آب سنة ١٨٩٠ إلى ٢٠ أيلول ١٩٤٣، صدرت الطبعة الأولى عن منشورات «أوراق لبنانية» عام ١٩٦٠، والطبعة الثانية عن الدار اللبنانية للنشر الجامعي، انطلياس (بيروت)، لبنان ١٩٨٣، ص ٢٩.

(٢٤٠) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 14, p. 43 et 97; tome 15, p. 403; et tome 16, p. 322 et 396; tome 17, p. 224 et 225; et tome 18, p. 28, 217, 220, 221 et 222; et tome 19, p. 29, 30, 55 à 62.

(٢٤١) «الأوامر السلطانية»، إلى ولاية سورية، مصدر سابق، السجل السادس، صفحة ١٧، وثيقة رقم ٣٦.

(٢٤٢) -Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 18, p. 220 et 222.

(٢٤٣) «قانون النفوس الجديد»، تعريب عبد الكريم الحسامي، مطبعة الشرقي، دمشق ١٣٣٣هـ / ١٩١٥م، ص ١٥.

(٢٤٤) اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٣٢. ويعرض جرجي تامر بالتفصيل لقانون ونظام تذاكر النفوس في جبل لبنان في عهد المتصرفية. جرجي تامر: «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ١٦٢ - ١٦٧.

وفرضت إدارة المتصرفية على القرى الجبلية، الممثلة بمشايعها، رسم الإشتراك الإجباري في الجريدة الرسمية، وكانت قيمته السنوية ريالين مجيديين^(٢٤٥) إثنين، بالإضافة إلى رسم الصيد البحري والإسفنج، وتذاكر المرور والتنقل من الجبل إلى الولايات وبالعكس، ويدل تلزيم سوق الخضار في زحلة، وحسبة الأسواق العامة في الأقضية^(٢٤٦). وفي سنة ١٩٠٠م، جمع المتصرف نعم باشا، من الجبليين مبلغاً مقداره ٤٠٥ آلاف ليرة عثمانية لتغطية الإحتفال «باليوبيل الفضي»، أو «عيد التجلي العظيم» لتنصيب السلطان عبد الحميد على العرش^(٢٤٧).

ويُضاف إلى هذه الضرائب المُرهقة، التلاعب بأسعار العملة الذهبية والفضية من قبل جباة الدولة العثمانية وموظفيها. فكانت الليرة العثمانية الذهبية بمئة قرش، بينما كان سعرها الرائج يتراوح من ١٢٠ إلى ١٢٥ قرشاً، والريال المجيدي الفضة بـ ١٩ قرشاً، في حين كان سعره المتداول به من ٢١ إلى ٢٤ قرشاً^(٢٤٨). لذا كانت الدولة العثمانية تخفّض أسعار عملتها عندما تبدأ في تحصيل الضرائب، وإذا ما أنتهى جمعها، عادت ورفعت أسعارها، فتربح بفرق صرفها مبالغ طائلة تغذي بها خزيرتها. وهذا بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الضرائب كرسوم البريد والتلغراف والجمارك وغيرها. من هنا كانت الدولة العثمانية وأجهزتها الإدارية في الولايات والمتصرفيات والأقضية، تُحصي على مواطنيها أنفاسهم، وتجبى الضرائب عن كل ما ينتجونه محلياً أو يستوردونه من الخارج، حتى ضاقوا ذرعاً في العيش على أراضيها، وفضلوا الهجرة، أملاً في الكسب والغنى، وتخلصاً من ضرائبها المُرهقة لهم ولأراضيهم.

بعض الإستنتاجات

شكّلت الضرائب الزراعية والعقارية - إن لم تكن معظمها - الموارد شبه الأساسية للدولة العثمانية في ظل سيادة الإقتصاد الزراعي كنمط إنتاج أحادي الجانب. لذلك كان على سكّان ولاياتها تسديد أكثر من عشرين نوعاً من الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة مقابل تبعيتهم العثمانية والإقامة على أراضيها. في

(٢٤٥) وثيقة رقم (٢٣ ج). واسماعيل حقي: «البنان مباحث علمية...»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٣٢.

(٢٤٦) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 13, p. 298; et tome 18, p. 429 - 431.

(٢٤٧) Adel ISMAÏL: "Documents...", tome 17, p. 100 - 101.

(٢٤٨) وثيقة رقم (٢٦ أ) والملحق رقم (١٦).

حين لم تقدّم لهم السلطنة الخدمات الصحية والتربوية البسيطة التي لم تقيهم شر الأمية والمرض والتخلف الإقتصادي والاجتماعي.

ولقد فرض النظام الضريبي العثماني الرسوم المباشرة على إنتاج الأرض غير الصافي، وأعفى الأراضي البور المعطلة والأحراج من الضرائب، وترك تقدير قيمتها لمختاري القرى ومشايخها والخبراء المحليين، مما أكسب هؤلاء نفوذاً وسلطة في قراهم مكنتهم من السيطرة على الفلاحين، بإعفاء هذا الشخص من الضريبة أو تخفيض ضريبته، وإرهاق آخر تبعاً لسياسة القرية الضيقة.

ونتيجة لإعفاء الأراضي الخرجية والموات (العطل والسبات) من «ويركو» الأملاك، تطلّع أصحاب الرساميل النقدية وكبار الملاك إلى هذه الأراضي يدفعون بدل تطويبها وأمتلاكها، برشوة مأموري المساحة و«الدترخانة»، وبناء المنازل الفخمة والفنادق المعفية من الضرائب، أو التي لا تدفع إلا نسبة قليلة بالمقارنة مع ضريبتَي الأعشار و«الويركو» الزراعي اللتين وصلت قيمتها إلى ٢٥ - ٣٠٪ من حاصلات الأراضي غير الصافية.

وكمحصلة لرواج سوق المضاربات العقارية بالأراضي الصالحة للبناء السكني في قرى الإصطيف، عمد المتمولون والمهاجرون العائدون، وبعض متنفذي القرى من المشايخ والمختارين إلى شراء أراضي الفلاحين المعدمين، ووضع اليد على الأحراج المحيطة بقراهم وتوظيفها في مضارباتهم العقارية، وجني الأرباح الطائلة في ظل غياب رقابة مالية صحيحة تأخذ بعين الاعتبار، مسألة فرض الضرائب على فراغ وانتقال الأراضي بما يتناسب مع سعرها وموقعها العقاريين، ومستقبلها المالي على ضوء ارتفاع أسعار الأراضي في مناطق الإصطيف القريبة من بيروت والمدن التجارية، والقرى الكبيرة نسبياً وصاحبة الأموال الوفيرة العائدة للمغتربين من أبنائها. وليس بأخذ رسم مقطوع وثابت يُحسب كثمان لورقة الطابو ورسم قيدية بأعتبار الأرض متعطلة وتحال مجاناً إلى طالبها. بينما تستوفى الرسوم المرتفعة من معاملات الأراضي الزراعية في حال انتقالها ومبادلتها وفراغها إلى شخص آخر غير مالِكها الأساسي.

وساهم نظام فرض الضرائب الزراعية الكثيرة والمتنوعة على كل ما هو مُنتج ومورق في الأرياف اللبنانية، والتجنيد الإجباري العثماني لسكان البقاع والولايات الإسلامية، بحرمان الزراعة من العناصر الشابة الضرورية لإنمائها وأزدهارها. كما أدت عمليات السخرة البشرية ومصادرة حيوانات النقل إلى إفقادها أدوات إنتاجها

الأساسية في ظل غياب التوظيفات المالية لكبار المالكين والمتفعين ببيع الأرض، وغياب مشاريع الدولة العامة للري والتسليفات النقدية الضرورية لتقدم الزراعة وإنماء الريف.

ومما زاد من استثمار الفلاح وإرهاقه بالضرائب، طريقة تلزيم جباية الأعشار وبعض الرسوم. حيث كانت هذه الطريقة تتم بالمزايدة العلنية، ويرسو الإلتزام بالنهاية على من يدفع المبلغ الأكثر، ويذهب الملتزم برفقة عناصر ضابطة الجبل أو عسكر الولاية ليجبي ضعفي أو ثلاثة أضعاف ألتزامه، مما يؤدي إلى تدمير الفلاحين وازدياد تحركاتهم المطلية.

وإن ما تعرض له الفلاح في ظل الدولة العثمانية، من ظلم في توزيع الضرائب وجبايتها، ولد شعوراً، في نفوس أبناء الريف بالعداء للدولة، واللجوء في أحيان كثيرة إلى كبار ملاك الأراضي لحمايتهم من جورها. ومما يدل على عدم الاعتراف بسلطة الدولة رفض الفلاحين التصريح عن نفوسهم ونفوس أولادهم وأراضيهم، وأعتمادهم تصريحات كاذبة، بعد أن عودتهم الدولة العثمانية على فرض ضرائب جديدة ترافق كل عملية إحصائية أو مساحة وتحرير عقاري. حتى ضاعت ملكيات الكثيرين منهم، فسجلت أراضيهم أوقافاً أو مواتاً معفية من الضرائب، أو تركت مشاعاً للقرى ومرعى للمواشي، فأستولى عليها المتنفذون بتسجيلها أراضٍ معطلة بعد رشوة القيمين على الإحصاء والمساحة وجباية الضرائب.

وأخيراً لقد شكل الريع العقاري العيني ثم النقدي، مصدراً هاماً في تراكم الرساميل في أيدي فئة قليلة من المالكين التي أستولت على أخصب الأراضي الزراعية، بدفع بدل تطويبها ورسومها، أو بأستغلالها بالشراكة والسخرة والمحاصصة. وساهم هذا التراكم الرأسمالي في نشوء نواة البرجوازية اللبنانية التجارية والبنكية البعيدة عن الأرض، والمقيمة في المدينة القريبة من المرافق، مصدر التبادل السلعي والتراكم النقدي.

وهكذا، كان الفلاح يتحمل وحده عبء الضرائب الزراعية المباشرة في ظل غياب نظام ضريبي عادل، يسمح بتطور الزراعة وإنماء الريف بما يتلاءم مع ازدياد عدد سكانه لمساعدة الريفي على تخطي أزمات خراب مواسمه أو كسادها وعدم تصريفها. إلى جانب إنشاء المصارف الزراعية وإقامة مراكز تعاونية لبيع إنتاجه دون المرور بعمليات السمسرة وتحكم التجار والمرايين.

الخاتمة

شهدت متصرفية جبل لبنان، والأرياف اللبنانية البقاعية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تطوراً إقتصادياً ملحوظاً، تجلّى في توسّع الرقعة الزراعية المغروسة توتاً وزيتوناً وكرمة وقمحاً وصنوبراً. فنمت معامل حل الحرير في جبل لبنان، وكثر عددها ليصل إلى حوالي ١٧٥ معملاً بعد أن كان، قبل عام ١٨٥٠م، تسعة أو عشرة معامل. ولكن بالمقابل أدى تكوّن الرسملة اللبنانية بنمطها الإقتصادي المشرقي التابع للرأسمال الأجنبي وخاصة الأوروبي منه، والمعتمد على قطاع الخدمات الوسيطة كالحسبة و«الرجعة» والسمسرة و«الكوميسيون» والعمالة الجمركية، أي التجارة المثلثة الشكل والمضمون. أدى كل ذلك، إلى خراب معامل حل الحرير والمراكز الحرفية الريفية والمدينة في كل من بيروت ودير القمر وزحلة وجونية وصيدا وطرابلس ودمشق وحلب، وغيرها من المدن الحرفية المشهود لها بجودة حرفة صناعتها في القرن التاسع عشر. كما ساهم ذلك في كساد المواسم الزراعية، وتحويل المجتمع اللبناني إلى مجتمع استهلاكي للبضائع الأجنبية مهما كانت بسيطة ورديئة الصنع، وتحويل الإدارة المالية العثمانية، المحلية في الولايات والألوية والسناجق والأقضية، إلى إدارة مالية ضريبية، بالدرجة الأولى، تجبي الضرائب بالضمان والإلتزام وتستنزف الشعب اللبناني في دفع الرسوم والآتاوات التي وصلت نسبتها، أحياناً كثيرة، إلى حدود الـ ٥٠٪ من الإنتاج الزراعي والعقاري غير الصافي. وبفعل هذه الإجراءات، والسياسة الإقتصادية المالية، تحوّلت السلطة العثمانية المحلية والمركزية إلى سلطة قمعية طفيلية، وتحول الشعب اللبناني إلى شعب مغترب في أرضه وإلى مهاجر بامتياز، عدته حقيقة أو «كشة»، وواسطة نقله ظهره وقدميه.

لقد قام الفلاح اللبناني بجهود مضنية كبيرة في سبيل تفتيت الصخور، وتحويل الأراضي الموات والقلاع والأحراج إلى جنائن غناء تزخر بشتى أنواع الفاكهة

والخضار والأشجار المثمرة. فزرع التوت ليربي دود القز، وينتج شرانق العز والبجوحة، وأنتج الحرير كمادة تصديرية تدرّ عليه الأموال النقدية والعملات الذهبية لدفع ضرائبه، وإيفاء ديونه وشراء حاجاته من البضائع المستوردة، أو لادخارها في سبيل شراء ناولون سفره (أجرة المركب). وزرع القمح لغذائه ومعيشتة، والزيتون ليكون شيخ سفرة مائدته ومصدر زيتته، والكرمة لتكون تعبيراً عن كرمه وجوده ومصدر دبسه و«كيفه» وسروره.

إذن اجتهد اللبناني وجدّ ونوّع زراعته ليقايض بإنتاجه ويؤمن كفاف عيشه متمسكاً بأرضه ووطنه... فاختار لكل شجرة ما يلائمها من المناخ والأرض والتربة، حتى جاءت الحقول «موزاييكاً» طبيعياً للسفرجل والبنفسج واللوز والخوخ والليمون والموز والعنب والتين والتوت والخروب وغيرها مما يوافق لزراعة أرضه ومنحدراتها. ولكن الإدارة اللبنانية العثمانية، بما تمثل، آنذاك، من قوى الرسملة والإقطاع العقاري، والبرجوازية الريفية والمدينة الصاعدة، رأت بتنوّع الإنتاج اللبناني مصدراً هاماً لغذائها وتنوّع مائدتها، وغنى سهلاً لثرواتها الخدمانية. وبدلاً من أن تسعى إلى إيجاد أسواق خارجية للمنتوجات اللبنانية، وتوظيف الرساميل وعائدات سمسرتها وتجارها في الانماء الزراعي أفقياً وعمودياً، وإلى إقامة التوازن بين الصادرات والواردات، سعت دائماً إلى الربح السريع أو «القرش الفايش»، وباعت وطنيتها بفلس إضافي من النقود «الرائجة» يأتي من هنا أو من هناك. فوطنتها كانت ترتبط بتطور تجارة مدنها، وباكتناز جيوبها، وتبعية اقتصادها، وازدياد ارتباط الريف بالمدينة بتبعية سياسية مدنية وثقافية واقتصادية. وكل ما يعني لها الريف الملحق بالمدينة، رساميل توظف في المضاربات العقارية والخدمات التجارية وبناء القصور الفخمة المعفية من الضرائب، واقتناء الأثاث والمفروشات الفاخرة.

من هنا تعددت ولاءات البرجوازية اللبنانية الصاعدة وتنوّعت مشاربها السياسية والمذهبية من فرنسية وانكليزية وألمانية وأميركية إلى إسبانية وإيطالية ونمساوية ومغربية ومصرية... إلخ. وساهمت أعمالها ونشاطاتها التجارية والربوية، إلى جانب الضرائب والرسوم العثمانية المختلفة في خراب الاقتصاد الريفي وتراجع إنتاجه من خلال إستيراد السلع الأجنبية الرخيصة الثمن والقليلة الجودة.

ومما زاد الأوضاع الاقتصادية سوءاً في متصرفية جبل لبنان والبقاع في نهاية القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، إجراءات المساحة وما رافقها من عمليات تصنيف الأراضي وتسجيل الملكيات. حيث جاءت قوانينها ونتائجها بفائدة كبيرة

لصالح البرجوازية الصاعدة وأصحاب الرساميل الربوية ورجال الإقطاع السابقين. ففي الوقت الذي حافظت، إجراءات المساحة، في عهد المتصرفية، على أراضي الإنتفاع العام كملكية مشتركة للأراضي المتروكة المرفقة والمحمية، كالمشاعات الحرجية والبيادر والمراعي والينابيع العامة، ومجاري الأنهار وشواطئ البحر ومصادر المياه الطبيعية السطحية والجوفية، خرج اللبنانيون، مع نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨م)، ليجدوا أراضيهم الزراعية الخاصة مثقلة بالديون والرهونات البنكية والرأسمالية، والقسم الأكبر ضاع منها طلباً لرطل طحين قمح أو رطل طحين شعير. كما اكتشفوا أن غاباتهم وأحراجهم وأراضي الموات البعيدة في جبالهم وقلاعهم ووديان وطنهم العميقة، وشواطئ بحرهم وأنهارهم، أملاكاً مسلوية الرقبة، وموضوعاً عليها اليد من قبل النافذين في المجتمع وسلطة الإدارة المحلية والمركزية آنذاك. فحُرم، بذلك، اللبناني من أبسط حقوقه المكتسبة بفعل الأعراف والتشريعات والقوانين المتوارثة منذ شريعة حمورابي والعهد الروماني، وقانون «يوستنيانوس» مروراً بالتشريعات المسيحية والإسلامية والعثمانية، والأوروبية الحديثة باقتصادها الموجه أو الرأسمالي «الليبرالي» الحر. مع العلم، أنه حتى نهاية حكم المتصرفية في جبل لبنان لم تتعدّ مساحة الأراضي المملوكة الرقبة، ملكية خاصة إفرادية ووقفية نسبة إل ٣٩٪ من إجمالي تقديرات مساحة جبل لبنان العامة البالغة آنذاك حوالي ٣٥٠٠ كلم^٢ بجبالها ووديانها وأنهارها وشواطئها وأراضيها المبنية والزراعية والموات المعطلة.

وهكذا حُرم اللبناني من أماكن نزواته، ومن شمس ومياه بحره، وثلج جبله، ومصدر حطب شتائه ومياهه، ومصيف حيواناته... ليجد نفسه أمام حلّ وحيد لا بديل عنه، ألا وهو الهجرة والإغتراب، لعله ينعم، في بلد ما، بملكية حرّة غير محاصرة ومسلوبة الرقبة، ينعم بهواء نقي منعش، وبحر يغسل همومه وأحزانه، وشمس تلوّن وتلّوّح بشرته دون أن ترهقه مالا وعملاً وقانوناً.

إن كل من يدرس ويحلل تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللبنانية والعالمية، ويقرأ التاريخ كقارئ ناقد يستشف منه بناء المستقبل، يتساءل عن مدى جدوى الهجرة ومنافعها ومضارها؟ ويقف على حقيقة نموّها واندفاعها، وأندماج عناصرها البشرية السريع معنوياً ومادياً وروحياً في مجتمعاتها الجديدة. فهل يعقل، في عهد الاستقرار الأمني والرخاء الاقتصادي، و«نيال من له مرقد عنزة في جبل لبنان»، أي عهد المتصرفية، أن تشهد هذه الرقعة من الأرض في الولايات

العثمانية، أكبر نسبة من الهجرة المتلاحقة والطاردة للبنانيين من أرضهم ووطنهم. وتشير التقديرات الإحصائية، على الرغم من عشوائيتها، إلى أن أعداد المهاجرين من جبل لبنان وصلت، مع بداية الحرب العالمية الأولى، إلى أكثر من ١٢٠ ألف نسمة من أصل ٤١٤٠٠٠ نسمة مجمل سكان جبل لبنان آنذاك، أي ما يقارب ثلث السكان (٢٩٪)، ونسبة ١٢٪ من عدد الذكور المكلفين بضريبة الأعناق في المتصرفية، والبالغ عددهم عام ١٩١٤ حوالي ٩٩٨٣٤ نسمة. هذا مع العلم أن الغالبية العظمى من المهاجرين إن لم يكن جميعهم كانوا من الذكور، وهذا ما أدى إلى الإخلال بالتوازن البيولوجي والاقتصادي والاجتماعي في جبل لبنان، وتناقص سكانه بشكل لا يقبل الشك في أثناء الحرب العالمية الأولى...

كما لا بدّ لكل دارس ومحلل للإقتصاد اللبناني ونظامه الضريبي منذ بداية عهد المتصرفية، من أن يتساءل إلى متى تستمر غربة اللبناني في وطنه؟ ولماذا اندفع نحو الهجرة وتحمل الضرائب المباشرة في الخارج؟ ولم يقوَ على تحمل ضرائب إدارته الوطنية المحلية المباشرة وغير المباشرة؟ وإلى متى يستمر الإقتصاد اللبناني إقتصاداً هشاً يعتمد الدولة - كما كان يعتمد العملات الذهبية الفرنسية والانكليزية سابقاً - بديلاً عن عملته الوطنية؟ والإستهلاك بدل التصنيع والإنماء المتوازن؟ والتهريج الفني بدل الأصالة والمحافظة على التراث و«الفولكلور» الوطني؟ وإلى متى يستمر الوطن فندقاً كبيراً لأبنائه ونزلائه يلجأون إليه في الصيف، بدل أن يصبح وطناً نهائياً دائماً لهم؟. ولماذا لم يستعض اللبناني عن كساد زراعة التوت والزيتون والكرمة وخراب مواسم الحرير، بزراعات بديلة تدرّ عليه أموالاً صعبة ولا تحتاج إلى عناية كبيرة مثل التوت والكرمة. ومن هذه الزراعات البديلة، على سبيل المثال: الأعشاب والنباتات الطبية التي يزيد عددها في لبنان على أربعة آلاف نوع، والخرنوب (الخروب) لأهمية خشبه في صناعة المفروشات ودبسه في العلاجات الطبية، وورقه وبقايا ثماره كعلف للحيوانات والزراعات المنزلية والحقلية (أسمدة)... ولماذا لم يطور اللبناني زراعة شجرة الأزدرخت (الززلخت) التي أكثر من زراعتها المتصرف فرنكو باشا (١٨٦٨ - ١٨٧٣)، لأهمية هذه الشجرة الجمالية والإنتاجية في ورقها كعلف مغذٍ للحيوانات ومدر للبنها، وفي خشبها الطري وسهل التصنيع والتمتين عندما يبس، وثمرها المستعمل في صناعة الأدوية الزراعية والطاردة للحشرات المضرّة؟

إن كل هذه التساؤلات تبقى بدون أجوبة، قبل الكشف عن أسرار الوثائق العثمانية والفرنسية المحلية وغيرها المدفونة في أدراج ومراكز المحفوظات والأديرة

وبيوت العائلات النافذة آنذاك وحتى ذلك الوقت ستستمر المواسم الزراعية تخرب من سنة إلى سنة ويتراجع إنتاجها وجودتها، والمزارع ينتقل من فقر إلى فقر، بينما السماسرة وأصحاب الرساميل والتجار تزداد جيوبهم اكتنازاً ومنازلهم وقصورهم فخامة ورفاهية. فما هو البديل لكساد المواسم الزراعية، هل في الزراعات الممنوعة والمحظورة عالمياً؟ أم في الزراعات المعلبة في بيوت «بلاستيكية»، عفى الماضي عنها، وأثبت العلم ضررها وخطرها على الصحة العامة؟ أم «الهرمونات» التي تحقق بها ثمار الخضار والفاكهة لتنضج قبل أوانها وتباع بأعلى الأسعار في أوقات تلائم تجارها وكبار منتجيها؟... كل هذه التساؤلات تترك للزمن والتاريخ والدراسات المستقبلية العلمية المعمقة زراعياً واقتصادياً وصحياً، لتأكيد صحتها أو نفيها ونقضها.

وأخيراً أدى تنامي الحركة الشعبية وتطور الانتفاضات الفلاحية المطالبة بالإصلاح المالي والعقاري والتوزيع العادل للضرائب والرفأة في جبايتها، إلى نمو حركة إصلاحية تحررية جنينية مقاومة للسيطرة العثمانية المطلقة، ومطالبة بالمزيد من اللامركزية الإصلاحية. ولكن بالمقابل تنبه الغرب الاستعماري لهذه الحركات التحررية، وتطلّع إلى السيطرة على المشرق العربي لقطع الطريق على قيام إصلاحات جدية في بلاد الشام، إصلاحات تسمح بنمو وازدهار حزين للإقتصاد الوطني زراعياً وصناعياً بما ينافس السلع الأوروبية ثمناً وجودة، فتُحرم بذلك فرنسا وبريطانيا من أسواقها المشرقية الأساسية في بيروت ودمشق وحلب. عندها تنادت الدولتان إلى عقد إتفاقية سايكس - بيكو وتقسيم بلاد الشام والعراق بينهما وفرض الإنتداب على كل من فلسطين والعراق وسوريا ولبنان.

باب الملاحق والوثائق ومكتبة البحث

- ١ - الملاحق
- ٢ - الوثائق
- ٣ - مكتبة البحث
- ٤ - فهرس الأعلام
- ٥ - فهرس الأماكن
- ٦ - فهرس المصطلحات
- ٧ - فهرس الموضوعات

فهرس الملاحق

الرقم	المضمون	التاريخ	الصفحة	الملاحظات
١	توزيع الأراضي والملكيات الزراعية والعمامة في جبل لبنان	١٩٠٠ - ١٩١٤ م	٢٨٣	ملحق
٢	توزيع دراهم المساحة على أقضية متصرفية جبل لبنان	١٨٤٤ - ١٩٠٩ م	٢٨٤	ملحق
٣	توزيع الأراضي الزراعية في قرية عين قنية - الشوف	١٨٩٧ م	٢٨٥	ملحق
٤	توزيع الأراضي الزراعية في قرية بقسميا - البترون	١٩٠٥ م	٢٨٦	ملحق
٥	جدول مقارنة المساحة الإنتاجية في قرى: إهدن، وبقسميا، وعين قنية، والخنشارة، وبريح ومحمروش	١٨٩٧ - ١٩١٤ (المتصرفية)	٢٨٧	ملحق
٦	مقارنة توزيع دراهم المساحة بأسلوب طائفي في قرى: بريح والخنشارة والعبادية ومحمروش (المتصرفية)	١٨٦١ - ١٩١٤ م	٥٧	في النص
٧	مقارنة دراهم أملاك طوائف جبل لبنان	١٨٦١ - ١٩١٤ م	٥٩	في النص
٨	مثال لمقارنة مرتب إنتاج دراهم أراضي قرية عين قنية الشوفية	١٨٩٧ م	٨٠	في النص

الرقم	المضمون	التاريخ	الصفحة	الملاحظات
٩	معادلة الدرهم الإنتاجي بالمتري المربع والدونم	١٨٦١ - ١٩١٤ م	٨٦	في النص
١٠	مقارنة مساحة مبذر مد القمح بين البقاع وجبل لبنان	١٨٦١ - ١٩١٤ م	١٠٢	في النص
١١	مقارنة مردود مبذر المد في جبل لبنان والبقاع وقضاء صيدا	١٨٦١ - ١٩١٤ م	١٠٣	في النص
١٢	مقارنة القيمة الشرائية للدرهم الأرض الزراعية في بعض قرى جبل لبنان	١٨٧٥ - ١٩٠٣ م	٢٨٨	ملحق
١٣	تطور أسعار القمح والشعير والزيت والشرانق في جبل لبنان	١٨٦١ - ١٩١٤ م	٢٩٠	ملحق
١٤	مقارنة وزن المد بالكلغ في بعض قرى البقاع وجبل لبنان	١٩١٤ - ١٩٣٠ م	١٦٢	في النص
١٥	أسعار العملات الذهبية والمعدنية بالقروش الأسدية في سناجق ولاية سورية وجبل لبنان	١٨٨١ م	١٩٦	في النص
١٦	مؤشر تطور أسعار العملات في جبل لبنان	١٨٦٢ - ١٩١٤ م	٢٩٢	ملحق
١٧	تطور واردات متصرفية جبل لبنان	١٨٦٤ - ١٩١٣ م	٢٩٣	ملحق
١٨	جدول المسقفات في جبل لبنان والبقاع	١٨٧٢ و ١٨٧٨ و ١٨٨٨ و ١٨٨٩ م	٢٤٦	في النص
١٩	مقارنة رسوم الاعشار والأغنام في أقضية البقاع	١٩٠٩ - ١٩١٠ م	٢٥٦	في النص

ملحق رقم (١)

جدول توزيع الأراضي والملكيّات الزراعية والعامة في جبل لبنان ١٩٠٠ - ١٩١٤^(١)

أنواع الأراضي	إشكال الملكية	المساحة التقريبية كلم ^٢	النسبة النسبة %	الأراضي الأميرية		الملكيّات الخاصة		الملكيّات الرقبة		الملكيّات المشاعية		المجموع العام
				المساحة (كلم ^٢)	النسبة النسبة %	المساحة (كلم ^٢)	النسبة النسبة %	المساحة (كلم ^٢)	النسبة النسبة %	المساحة (كلم ^٢)	النسبة النسبة %	
الأراضي السليخ		٣٠٠	٨,٥٧	٩٠	٣٠	٤٣,٣٣	٦٠	٢٠	٦,٦٦	٣٠٠		
الأراضي الزراعية المشجرة		٥٠٠	١٤,٢٨	٣٠	٦	٨٠	٧٠	١٤	-	٥٠٠		
أحراج الصنوبر		٧٠٠	٢٠	-	-	٧٨,٥٧	٩٠	١٢,٨٦	٨,٥٧	٧٠٠		
أحراج السنديان والأرز وغيرها		٩٠٠	٢٥,٧١	٤٢٠	٤٦,٦٦	٦,٦٦	-	-	٤٢٠	٩٠٠		
الأراضي الموات والخالية		١١٠٠	٣١,٤٣	-	-	-	-	-	-	١١,٠٠		
المجموع العام		٣٥٠٠	١٠٠	٥٤٠	١٥,٤٣	٣٢,٥٧	٢٢٠	٦,٢٨	١٤,٢٨	٣٥٠٠		
الأراضي المزروعة بالحبوب والتبغ والأشجار المشجرة		٨٠٠	٢٢,٨٦	١٢٠	١٥	٦٦,٢٥	١٣٠	١٦,٢٥	٢,٥	٨٠٠		
الأحراج		١٦٠٠	٤٥,٧١	٤٢٠	٢٦,٢٥	٣٨,١٢٥	٩٠	٥,٦٢٥	٣٠	١٦٠٠		
الأراضي الموات والخالية		١١٠٠	٣١,٤٣	-	-	-	-	-	-	١١٠٠		
المجموع العام		٣٥٠٠	١٠٠	٥٤٠	١٥,٤٣	٣٢,٥٧	٢٢٠	٦,٢٨	١٤,٢٨	٣٥٠٠		

١ - اعتمادنا في تنظيم هذا الجدول على: - إسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٤٥٧ و ٤٦٦.
 - رامييل خاشو: «لبنان، نظر في أشغاله وزراعته ومستقبله الاقتصادي»، مجلة «المشرق»، مرجع سابق، المجلد المباشر، ص ١٩٢.

ملحق رقم (٢) توزيع دراهم المساحة على أفضية متصرفية جبل لبنان^(١)

تقدير الإحصاءات المتوفرة														المكلفين		القرى		القضاء			
١٩٠٩م				١٨٨٩ - ١٨٨٨				١٨٦٩م				١٨٦٨ - ١٨٦٢				١٨٤٤م					
النسبة المئوية	درهم	قيراط	حبة	النسبة المئوية	درهم	قيراط	حبة	النسبة المئوية	درهم	قيراط	النسبة المئوية	درهم	قيراط	النسبة المئوية	درهم	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد		
٣٢,٨٣	٤١١٣٢	١٠	٢٢	٣٢,٥٢	٤١٨٠٢	١	٣	٣٢,٥٢	٤١٧٩٨	١	٣٢,٨٤	٤١١٣٢	٨	٣٢,٩٢	٣٨٤٣١	٢٤,٠٢	٢٣٩٨٣	٢٦,٥٨	٢١٠	الشوف	
٠,٨٧	١٠٨٧	١٢	-	٠,٨٤	١١١٥	٧	٢١	٠,٨٥٩	١١٠٤	٢	٠,٨٦	١٠٨٧	-	١,٤١	١٦٥٠	١,٣٥	١٣٥٦	٠,٧٥	٧	دير القمر	
١٩,٧١	٢٤٦٨٩	٢	٢٠	٢٠,٧٤	٢٦٦٦٣	٢٢	١٤	٢٠,٧٤	٢٦٦٦٣	٢٢	١٩,٦٣	٢٤٥٨٧	-	١٠,١٥	١١٨٥٠	٢٣,٢٣	٢٣١٩٥	١٩,١٣	١٧٨	المتن	
١,٦٩	٢١١٧	١٨	-	١,٥٩	٢١٢٣	٢١	١٤	١,٦	٢١٢٣	١٣٣	١,٧٧	٢١٠٠	-	٠,٣٤	٤٠٤	٤,١٥	٤١٤٦	٠,١٠	١	زحلة	
١٣,٧٢	١٧١٨٩	٢٠	٢٢	١٣,٣١	١٧٥٨١	١٣	٤	١٣,٦	١٧٤٨١	٢١	١٣,٧٣	١٧١٩٤	١٩	١٨,٠٥	٢١٠٧٠	١٩,٨٧	١٩٨٤٠	٢٤,٣٠	٢٢٦	كسروان	
١٦,٩	٢١١٧٣	١٦	٢٠	١٩,٣٨	٢٥٧٨٧	١٢	-	١٦,٧٣	٢١٥٠٩	٢١	١٦,٩	٢١١٦٧	١٤	٢٢,٥٣	٢٦٣٠٨	١٥,٩١	١٥٨٨٥	١٦,٢٣	١٥١	البيرون	
٨,١١	١٠١٦٤	١٤	١٤	٧,٦٧	١٠٢١٢	١٩	٢	٧,٩	١٠٢١٢	١٩	٨,٣٦	١٠٤٧٥	١٠	٧,٨٤	٩١٥٥	٦	٥٩٩٧	٥,٣	٥٠	الكورة	
٥,٩٨	٧٤٩٥	١٤	-	٥,٨١	٧٧٣٢	٢١	١٢	٥,٩١	٧٦٠٥	٢١	٥,٩٨	٧٤٩٣	٢٠	٦,٤١	٧٤٨٢	٥,٤٤	٥٤٣٢	١١,٥	١٠٧	جزين	
٠,١٦	٢٠٩	١٧	٢			-	-			-	٠,٣١	٣٧٠	-			-	-	-	-	الكروسي	
١٠٠	١٢٥٦٠	٧	٤	١٠٠	١٣٣٠٩٩	٢٢	٢٢	١٠٠	١٢٨٥٠٠		١٠٠	١٢٥٢٨	-	١٠٠	١١٦٣٠	١٠٠	٩٩٨٢٤	١٠٠	١٣٠	الطوبيركي	
														المجموع							

١ - اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على: المخطوطة رقم ٣٩٣٧١ لسنة ١٨٤٤م، مصدر سابق، من محفوظات مديرية الآثار اللبنانية، كانت موجودة سابقاً في قصر بيت الدين...

رسنة ١٨٦٢ - ١٨٦٨ : قسطنطين بئكوفيتش : «لبنان والبيانيون»، مصدر سابق، ص ٨٧.

رسنة ١٨٦٩ : Tome 13, P. 202 et 212. «Documents...», Adel ISMAIL.

رسنة ١٨٨٨ - ١٨٨٩ : مسائل جبل لبنان، عام ١٣٠٦هـ، مصدر سابق، ص ٩٢.

رسنة ١٩٠٩ : جرجي تامر : «الهدية الوطنية...»، مصدر سابق، ص ٢١١.

ملحق رقم (٣)

توزيع الأراضي الزراعية في قرية عين قنية (قضاء الشوف) سنة ١٨٩٧م^(١)

أنواع الأشجار والمزروعات	عدد القطع	النسبة المئوية	المساحة الإجمالية			النسبة المئوية	مساحة أكبر قطعة			مساحة أصغر قطعة		
			حبة	قيراط	درهم		حبة	قيراط	درهم	حبة	قيراط	درهم
العقارات ذات الزراعة الواحدة	٣٦٨	٥٦,٥٢	٢٠	٧	٨١	٤٧,٠٩	-	١٠	٢	١	-	-
القطيع المزروعة بالزيتون	٢٢٧	٣٤,٨٦	٢	٤	٧٤	٤٢,٩٤	-	١٠	٢	٨	-	-
القطيع المزروعة بالتوت	٣٢	٤,٩١	٧	٩	١	٠,٠٨	-	٢	-	١	-	-
القطيع المزروعة بالأشجار المختلفة	٧٨	١١,٩٨	١٦	٣	٤	٢,٤	-	٥	-	١	-	-
قطيع السليخ التي تزرع بالجرب	٣١	٤,٧٦	١٩	١٤	١	٠,٩٣	-	٧	-	٢	-	-
القطيع المزروعة بنوعين من الأشجار	٢٣٥	٣٦,٠٩	١٧	-	٧٠	٤٠,٥٥	-	١٢	١	٨	-	-
القطيع المزروعة بالزيتون والتوت	٦٦	١٠,١٣	١٨	٩	١٩	١١,٢٣	-	١٢	١	٨	-	-
القطيع المزروعة بالزيتون والمختلف	١٤١	٢١,٦٥	٢	٥	٤٦	٢٦,٧٥	-	١٠	١	١٢	-	-
القطيع المزروعة بالتوت والمختلف	١٤	٢,١٥	٣	٩	١	٠,٧٨	-	٢	-	٥	-	-
القطيع المزروعة بالتوت + أرض السليخ	٣	٠,٤٦	-	-	-	صفر	-	-	-	-	-	-
القطيع المتعددة المزروعات	٤٨	٧,٣٧	٢٣	٧	٢١	١٢,٣٥	-	٣	٢	١	-	-
زيتون + توت + مختلف	٣٩	٦	٥	١٤	١٨	١٠,٧٦	-	٣	٢	٢	-	-
زيتون + توت + سليخ	صفر	صفر	-	-	-	صفر	-	-	-	-	-	-
زيتون + مختلف + سليخ	٩	١,٣٨	١٨	٧	٢	١,٣٤	-	١٨	-	١	-	-
توت + مختلف + سليخ	صفر	صفر	-	-	-	صفر	-	-	-	-	-	-
زيتون + توت + مختلف + سليخ	١	٠,١٥	-	١٠	-	٠,٢٤	-	-	-	-	-	-
المجموع للمدينة المدروسة	٦٥١	١٠٠	١٤	١٦	١٧٢	١٠٠	-	٦	٣	١	-	-
النتيجة العامة في دفتر القرية	٩٠٧	-	١٥	١	٢٣١	-	-	١٨	٢	١	-	-

١ - اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على دفتر مساحة قرية عين قنية - قضاء الشوف، مصدر سابق.

ملحق رقم (٤) توزيع الأراضي الزراعية والمرزوعة في قرية بفسفيا

قضاء البترون) سنة ١٣٣١ هـ ثنية ١٩٠٥م^(١)

أنواع الأشجار والمرزوعات	عدد المالكين	عدد القطع	النسبة	المساحة الإجمالية			النسبة	متوسط المساحة			مساحة أكبر قطعة		مساحة أصغر قطعة	
				جبة	قيراط	درهم		جبة	قيراط	درهم	جبة	قيراط	درهم	قيراط
المقاربات ذات الزراعة الواحدة	١٨٠	٥٢٠	٦٩,٣٣	١٦	٥	٥١	٤٦,٥٠	٨,٧٥	٢	١	٢٠	٢	١	٢
القطيع المرزوعة بالزيتون	٣٣	٩٢	٨,٢٦	-	١٥	٣	٣,٢٩	١٠	١	-	٨	٢	-	-
القطيع المرزوعة بالتوت	٦٣	٢٣٢	٣٠,٩٣	٥	١٠	٢٥	٢٣,٠٧	١٥	٢	١	٢٠	٢	-	-
القطيع المرزوعة بالأشجار المختلفة	٢٨	٤٠	٥,٣٣	١٥	٣	٢	١,٩٥	١٤	٢	-	٥	٢	-	-
قطع السليخ التي تزرع بالحبوب	٥٦	١٨٦	٢٤,٨	٢٠	-	٢٠	١٨,١٨	١٣	٢	-	٢٢	٢	-	-
القطيع المرزوعة بوهين من الأشجار	١٢٤	١٦٨	٢٢,٤	-	٩	٣١	٢٨,٤٨	١١,٥	٤	١	٥	١٠	-	-
القطيع المرزوعة بالزيتون والتوت	٣٠	٣٦	٤,٨	١٦	١٢	٦	٥,٩٢	١١	٦	-	١٢	١٤	-	-
القطيع المرزوعة بالزيتون + المختلف	١١	١٣	١,٧٣	٢٠	١٧	١	١,٥٨	٥	٣	-	١١	١٨	-	-
القطيع المرزوعة بالزيتون + أرض السليخ	١٠	١١	١,٤٦	١١	١٤	٣	٣,٢٧	٢٢	٧	-	٢٣	٢٢	-	-
القطيع المرزوعة بالتوت + المختلف	١٣	٢٦	٣,٤٦	٢	٢٠	٢	٢,٥٧	١٥	٢	-	١٣	١٢	-	-
القطيع المرزوعة بالتوت + أرض السليخ	٣٣	٤٤	٥,٨٦	١٥	١٠	١١	١٠,٣٨	٦	٦	-	١٢	١٨	-	-
القطيع المتعددة المرزوعات	٥٧	٦٢	٨,٢٦	٦	١٣	٢٧	٢٥,٠١	١٦	١٠	-	١٦	١٠	-	-
زيتون + توت + سليخ	٢٠	٢٠	٢,٦٦	٢٠	٣	٨	٧,٤٠	١٩	٩	١	٥	٤	١	١
زيتون + توت + مختلف	٦	٦	٠,٨	٢٠	١	١	٠,٩٧	٧	٤	-	٧	١٤	٢	٢
زيتون + مختلف + سليخ	٧	١١	١,٤٦	١٨	٤	٤	٣,٨١	٤	٩	١	١٤	١٢	١	٢
توت + مختلف + سليخ	١٥	١٦	٢,١٣	-	١١	٩	٨,٥٨	٤,٥	١٤	٢	١٦	١٦	-	-
زيتون + توت + مختلف + سليخ	٩	٩	١,٢	٢٠	١٥	٤	٤,٢٢	١٠	١٢	١	٤	١	١	٦
المجموع للمدينة المدروسة	-	٧٥٠	١٠٠	٢٢	٣	١١٠	١٠٠	١٢,٥٧	٣	٢	١٦	٢	٢	-
النتيجة العامة في دفتر القرية	-	٩٤٢	-	٣	١١	١٥٨	-	-	٤	٢	-	٢	-	-

ملحق رقم (٥): جدول مقارنة المساحة الانتاجية في:

قرى إهدين - بَقْشَمِيَّا - عَيْن قَيْبِيَّة - الْخَيْشَارَة - بُرِيح - مُخْمَرْتَش^(١)

(١٨٩٧ - ١٩١٤)

لقوم الأراضي	إهدن			بَقْشَمِيَّا			النبهانية			عين قَيْبِيَّة			النبهانية			الخيشارة			النبهانية			مخمرتش			مخمرتش			النبهانية			مخمرتش			النبهانية		
	جبا	قيراط	دورم	جبا	قيراط	دورم	جبا	قيراط	دورم	جبا	قيراط	دورم	جبا	قيراط	دورم	جبا	قيراط	دورم	جبا	قيراط	دورم	جبا	قيراط	دورم	جبا	قيراط	دورم	جبا	قيراط	دورم	جبا	قيراط	دورم	جبا	قيراط	دورم
زبرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قوت	١٠	١٥	٩٠	١٠	١٢	٧٦	١٠	١٢	٧٦	١٠	١٢	٧٦	١٠	١٢	٧٦	١٠	١٢	٧٦	١٠	١٢	٧٦	١٠	١٢	٧٦	١٠	١٢	٧٦	١٠	١٢	٧٦	١٠	١٢	٧٦	١٠	١٢	٧٦
مخلف	٨	-	٤٣	٨	١٥	١١	١١	١٥	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٢	١١
سليخ	١٤	١٧	١٧١	١٤	٢٢	٨٩	١٠	٢٢	٨٩	١٢	٢٢	٨٩	١٠	٢٢	٨٩	١٢	٢٢	٨٩	١٠	٢٢	٨٩	١٢	٢٢	٨٩	١٠	٢٢	٨٩	١٢	٢٢	٨٩	١٢	٢٢	٨٩	١٢	٢٢	٨٩
المبصر الزراعي	١٨	١	٢٠٥	١٨	١٠	١٥٨	١٠	١٠	١٥٨	١٢	١٥	١٢٣	١٠	١٢	١٢٣	١٠	١٢	١٢٣	١٠	١٢	١٢٣	١٠	١٢	١٢٣	١٠	١٢	١٢٣	١٠	١٢	١٢٣	١٠	١٢	١٢٣	١٠	١٢	١٢٣
البنانيق	-	١٨	١٠	-	-	١	-	-	١	٢	١٢	٢٠	١١	١٢	٢٠	١١	١٢	٢٠	١١	١٢	٢٠	١١	١٢	٢٠	١١	١٢	٢٠	١١	١٢	٢٠	١١	١٢	٢٠	١١	١٢	٢٠
المبصر للم	١٨	٢	٢١٦	١٨	١٠	١١٤	١٠	١٠	١١٤	١٢	١٠	١٢١	١٠	١٢	١٢١	١٠	١٢	١٢١	١٠	١٢	١٢١	١٠	١٢	١٢١	١٠	١٢	١٢١	١٠	١٢	١٢١	١٠	١٢	١٢١	١٠	١٢	١٢١

١ - اعتمادنا في تنظيم هذا الجدول على: دفاتر مساحة قرى: عين قَيْبِيَّة، وبَقْشَمِيَّا، ومخمرتش. مصادر سابقة.

- سمعان خازن: «تاريخ إهدن...» مرجع سابق. ص ٩٠ (بالنسبة لقرية إهدن)

- Sonad ABOU EL ROUSSE SLIM: «le Métayage et l'Impôt». op. cit., P. 159 - 163, (بالنسبة للخيشارة).

ناديا العلي: «معطيات حول نظام الري والزراعة في بريح^٤، مرجع سابق (بدون صفحة)، ملحق رقم ٦ بالنسبة لبريح.

عامة: تعني النسبة المئوية من مجموع دواهم أراضي القرية العامة.

زراعة: تعني النسبة المئوية من مجموع الأراضي الزراعية فقط.

ملحق (١٢)

جدول مقارنة القيمة الشرائية للدرهم الأرض في بعض قرى جبل لبنان ١٨٧٥ - ١٩٠٣م

ملاحظات	السنة الميلادية	نمن الأجزاء			نمن القطعة (قروش)	المساحة			المحترقات	القرية
		الدرهم	القيراط	الحبة		دروم	قيراط	حبة		
		قرش	قرش	قرش						
	١٨٩٤	١١٥٢٠	٤٨٠	٢٠	١٢٠٠	-	٢	١٢	سليخ	قضاء الشوف جون/أقلسيم الخروب
	١٨٩٥	١٤٤٠٠	٦٠٠	٢٥	٢٧٧٥	-	٤	١٥	سليخ	جون
										قضاء المتن
	١٩٠٣	٦٠٠٠٠	٢٥٠٠	١٠٤,١٦	٥٠٠٠	-	٢	-	سليخ + بناء	وادي اللّلم
	١٩٠٣	١٦٨٠٠٠	٧٠٠٠	٢٩١,٦٦	٣٥٠٠	-	-	١٢	سليخ + بناء	وادي اللّلم
	١٨٧٩	١١٧٥٥	٤٨٩,٦	٢٠,٤٠	١٠٠٠	-	٢	١	سليخ	بعلبكم
	١٨٧٩	٣٣٦٠٠	١٤٠٠	٥٨,٣٣	٢٨٠٠	-	٢	-	توت	الخزنية
	١٨٧٩	١٨٠٠	٧٥	٣,١٢٥	٢٢٥	-	٣	-	كرم عنب	الغبيّنة
	١٨٩٦	١٦٣٦,٦٦	٦٨,١٨	٢,٨٤	٢٥٠	-	٣	١٦	صنوبر	بيخينة
	١٨٩٦	٣٨٤٠	١٦٠	٦,٦٦	٣٠٠	-	١	٢١	مطامنة	القلعة
										قضاء البترون
	١٨٨٩	٢٣٠٤٠	٩٦٠	٤٠	٩٦٠	-	١	-	سليخ	بشّو دار
	١٨٨٩	٢٢٦٦,٦٦	٩٤,٤٤	٣,٩٣٥	٨٥٠	-	٩	-	أشجار مشرفة ومختلف	بشّو دار
	١٨٧٥	٧٠١٥,٣٠	٢٩٢,٣٠	١٢,٧	٩٥٠	-	٢	٦	توت + زيتون	خزطز
	١٨٧٥	٢١٦٠٠	٩٠٠	٣٧,٥	١٢٠٠	-	١	٨	سليخ	خزطز
	١٨٧٦	٥٤٤٠	٢٢٦,٦٦	٩,٤٤	٥١٠	-	٢	٦	زيتون	خزطز
	١٨٨٠	٥٩٧٧,٣٥	٢٤٩,٠٥	١٠,٣٧	٥٥٠	-	٢	٥	توت + زيتون	خزطز
	١٨٨٠	٩٩٤٩,٩	٤١٤,٥٤	١٧,٢٧	١٥٢٠	-	٣	١٦	توت + زيتون + كرم	خزطز
	١٨٨٠	٥٥٢٠	٢٣٠	٩,٥٨	٤٦٠	-	٢		زيتون	خزطز

تابع ملحق (١٢)

جدول مقارنة القيمة الشرائية الدرهم الأرض في بعض قرى جبل لبنان ١٨٧٥ - ١٩٠٣م^(١)

ملاحظات	السنة الميلادية	ثمن الأجزاء			ثمن القطعة (قروش)	المساحة			المحتويات	القرية
		الدرهم	القيراط	الحبة		دروهم	قيراط	حبة		
		قرش	قرش	قرش						
										قفاه كسوران
	١٨٩٣	٢٨٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٠٠	٣٠٠٠	-	-	٦	سليخ	زغنين
	١٨٩٣	٣٨٤٠٠	١٦٠٠	٦٦,٦٦	٢٤٠٠	-	١	١٢	توت + كرم حنب +	زوق مُصبح
	١٨٩٦	٦٧٢٠٠	٢٨٠٠	١١٦,٦٦	١٤٠٠	-	-	١٢	سليخ	زوق مُصبح

١ - اعتمادنا في تنظيم هذا الجدول على الوثيقة رقم (٧) بالنسبة لقضاء البترون، أو خلاصة مشتريات وقف مدرسة دير مار يوحنا مارون، مصدر سابق، ووثائق خاصة مصورة محفوظة في مكتبتنا بالنسبة لقضاء المتن والشوف، والأبائي بطرس فهد: «تاريخ الرهبانية المارونية بفرعيها». ١٩٧٠، ١٩٥٠، ١٩٤٤، ١٩٩٥، ١٩٩٧. (صكوك بيع في كسوران). عبد الله سعيد: «أشكال الملكية وأنواع الأراضي». ٤٠٠٠، مرجع سابق، وثيقة (١٧)، ص ٣١٦.

ملحق رقم (١٣)

جدول تطور أسعار القمح والشعير والزيت والشرائق في جبل لبنان ١٨٦١ - ١٩١٤^(١) (قرش أسدي)

سعر مد الشعير						سعر مد القمح						السنة
المؤشر	السعر الوسيط	المؤشر	سعر السوق	المؤشر	سعر الموسم	المؤشر	السعر الوسيط	المؤشر	سعر السوق	المؤشر	سعر الموسم	
%١٠٠	٧,٥	%١٠٠	٨	%١٠٠	٧	%١٠٠	١٤	%١٠٠	١٥	%١٠٠	١٣	١٨٦٢ - ١٨٦١
%١٣٣,٣٣	١٠	%١٣٧,٥	١١	%١٢٨,٧٥	٩	%١٠٧,١٤	١٥	%١١٠	١٦,٥	%١٠٣,٨	١٣,٥	١٨٦٥ - ١٨٦٣
%١٢٩,٦٦	٩,٥	%١٥٠	١٢	%١٠٠	٧	%١٠٥,٣٧	١٤,٧٥	%١١٠	١٩,٥	%١٠٠	١٣	١٨٧٠ - ١٨٦٩
%١٢٦,٦٦	٩,٥	%١٣٧,٥	١١	%١١٤,٢٨	٨	%١١٦,٩٦	١٦,٣٧٥	%١١٨,٣٣	١٧,٧٥	%١١٥,٣٨	١٥	١٨٧٥ - ١٨٧١
%١٣٤	١٠,٧	%١٥٠	١٢	%١١٦,٨٥	٨,١٥	%١٣٠,٢٥	١٨,٢٥	%١٤٣,٣٣	٢١,٥	%١١٥,٣٨	١٥	١٨٨٠ - ١٨٧٦
%١٣٣,٣٣	١٠	%١٤٣,٧٥	١١,٥	%١٢١,٤٢	٨,٥	%١٣٥	١٧,٥	%١٣٥	٢٠,٢٥	%١١٣,٤١	١٤,٧٥	١٨٨٥ - ١٨٨١
%١٣٩,٦٦	١٠,٢٥	%١٥٠	١٣	%١٢١,٤٢	٨,٥	%١٣٠,٣٥	١٨,٢٥	%١٥٠	٢٤,٥	%١٠٧,٦٩	١٤	١٨٩٠ - ١٨٨٦
%١٣٣,٣٣	١٠	%١٤٠,٢٢٥	١١,٢٥	%١٢٥	٨,٧٥	%١٣٠,٣٥	١٨,٢٥	%١٣٣,٣٣	٢٠	%١٢٦,٩٢	١٦,٥	١٨٩٥ - ١٨٩١
-	-	-	-	-	-	-	-	%١٤٣,٣٣	٢١,٥	-	-	١٩٠٠ - ١٨٩٦
-	-	%١٥٦,٢٥	١٢,٥	-	-	%١٤٠	-	%١٧٠	٢١	-	-	١٩٠٥ - ١٩٠١
-	-	%١٨٧,٥	١٥	-	-	%١٧٠	-	%١٧٠	٢٥,٥	-	-	١٩١٠ - ١٩٠٦
%٢٠٣,٣٣	١٥,٢٥	%٢١٨,٧٥	١٧,٥	%١٨٥,٧١	١٣	%١٧٩,٤٦	٢٥,١٢٥	%١٩٥	٢٩,٢٥	%١٦١,٥٣	٢١	١٩١٤ - ١٩١١

(١) اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول:

- دفاتر حسابات وقف المدرسة اللوزية في عيه منذ سنة ١٨٧٧م/١٢٩٤هـ إلى ١٨٩٢م/١٣٠٩هـ مصادر سابقة، وثيقة منها رقم (١٤).
- دفاتر حسابات وقف مدرسة النصر كفيان - البترون ١٨٧٢م، مصدر سابق، ص ١٠٥.
- بيانات حسابات وقف ضاهر أبي قدييه، الخريبة - المتن / ١٢٧٦هـ / ١٨٥٩م إلى ١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م، مصادر سابقة، نموذج عنها وثيقة رقم (١٧).
- دفتر تسويق الشرائق في إقليم الخروب عام ١٩١٣م، مصدر سابق، وثيقة منه رقم (١٦).
- جان نخول: المدرسة دير مار يوحنا مارون. ٤٠٠٠، مرجع سابق، ص ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧.

تابع ملحق رقم (١٣)

سعر آلة الثرائق					سعر رطل الزيت					السنة		
المؤشر	السعر الوسطي	المؤشر	سعر السوق	المؤشر	سعر الموسم	المؤشر	السعر للوسطي	المؤشر	سعر السوق	المؤشر	سعر الموسم	
%١٠٠	٢٤	%١٠٠	٢٥	%١٠٠	٧٣	%١٠٠	١٢,٥	%١٠٠	١٣	%١٠٠	١٢	١٨٦٢ - ١٨٦١
%١٢١,٣٥	٢٩,١٢٥	%١٧٢	٣٠,٥	%١٢٠,٦٥	٧٧,٧٥	%١,٤	١٣	١١٥,٣٨	١٥	%١١٦,٦٦	١٤	١٨٦٥ - ١٨٦٢
%١٧٣,٩٥	٤١,٧٥	%١٧٠	٤٢,٥	%١٧٨,٢٦	٤١	%١١١	١٣,٨٧٥	%١١٣,٤٦	١٤,٧٥	%١٠٨,٣٣	١٣	١٨٧٠ - ١٨٦٦
%١١٤,٥٨	٧٧,٥	%١١٦	٧٩	%١١٣,٠٤	٢٦	%٧٦	٩,٥	%٨٤,٦١	١١	%٦٦,٦٦	٨	١٨٧٥ - ١٨٧١
%٨٩,٥٨	٢١,٥	%٩١,٦	٢٢,٩	%٨٧,٣٩	٢٠,١	%٨٦	١٠,٧٥	%٩٦,١٥	١٢,٥	%٧٥	٩	١٨٨٠ - ١٨٧٦
%٩٣,٧٥	٢٢,٥	%٩٦,٩	٢٤,٢٥	%٩٠,٣	٢٠,٧٥	%٨٢	١٠,٢٥	%٨٨,٤٦	١١,٥	%٧٥	٩	١٨٨٥ - ١٨٨١
%٩٥,٩١	٢٣,٠٢	%٩٤,١٢	٢٣,٥٤	%٩٧,٨٢	٢٢,٥	%٧٦	٩,٥	%٧٦,٩٢	١٠	%٧٥	٩	١٨٩٠ - ١٨٨٦
%٧٧,٠٨	١٨,٥	%٧٦	١٩	%٧٨,٢٦	١٨	%٨٦	١٠,٧٥	%٩٢,٣	١٢	%٧٩,١٦	٩,٥	١٨٩٥ - ١٨٩١
%٩٢,٧٠	٢٢,٢٥	%٩٠	٢٢,٥	%٩٥,٦٥	٢٢	%٩٢	١١,٥	%٩٦,١٥	١٢,٥	%٨٧,٥	١٠,٥	١٩٠٠ - ١٨٩٦
%٩٤,٢٧	٢٢,٦٢٥	%٩٢,٣	٢٣,٠٥	%٩٦,٩٥	٢٢,٣	%٩٨	١٢,٢٥	%١٠٣,٨٤	١٣,٥	%٩١,٦٦	١١	١٩٠٥ - ١٩٠١
%٩٣,١٢٥	٢٢,٣٥	%٩٣,٦	٢٣,٤	%٩٢,٦٠	٢١,٣	%٨٨	١١	٩٢,٣	١٢	%٨٣,٣٣	١٠	١٩١٠ - ١٩٠٦
%٨٩,٧٣	٢١,٤١٥	%٩٣,٣٧	٢٣,٣٣	%٨٤,٧٨	١٩,٥	%١٢٤	١٥,٥	%١٣٠,٧٦	١٧	%١١٦,٦٦	١٤	١٩١٤ - ١٩١١

ston DUCOUSSO: "L'Industrie de la Soie...", op. cit., p 110- 111.

utros LABAKI: "Introduction à l'Histoire Economique...", op. cit., p.68- 130.

ad Abou EL ROUSSE SLIM " Le Métayage et L'Impôt", op. cit, p. 242, 243, 246, 250, et 251.

- الارشمندرت انتاسيوس حاج: «الرهانية الباسيلية الشورية...»، مرجع سابق، ص ٦٩ و ٧٠ و ٢٨٨ - ٢٨٩.

- عبد الله سعيد: «تطور الملكية...»، مرجع سابق، ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

ملحق رقم (١٦)

مؤشر تطور أسعار العملات في جبل لبنان (١٨٦٢ - ١٩١٤م) (١)

العملة	اليرة اللبنانية		اليرة الفرنسية		اليرة الانكليزية		الريال السعودي		الريال الزعماني		الريال العراقي	
	المؤشر	العملة	المؤشر	العملة	المؤشر	العملة	المؤشر	العملة	المؤشر	العملة	المؤشر	العملة
١٨٦٢	١٠٠	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
١٨٧٥	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
١٨٧٩	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
١٨٨١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٨٨٥ - ١٨٨٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٨٨٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٨٨٨ - ١٨٨٩	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٨٩٠ - ١٨٩١	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٨٩٠ - ١٨٩١	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٨٩١ - ١٨٩٢	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٨٩٢ - ١٨٩٣	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٨٩٣ - ١٨٩٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٨٩٤ - ١٨٩٥	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٨٩٥ - ١٨٩٦	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٨٩٦ - ١٨٩٧	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٨٩٧ - ١٨٩٨	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٨٩٨ - ١٨٩٩	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٨٩٩ - ١٩٠٠	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩٠٠ - ١٩٠١	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩٠١ - ١٩٠٢	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩٠٢ - ١٩٠٣	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩٠٣ - ١٩٠٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩٠٤ - ١٩٠٥	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩٠٥ - ١٩٠٦	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩٠٦ - ١٩٠٧	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩٠٧ - ١٩٠٨	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩٠٨ - ١٩٠٩	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩٠٩ - ١٩١٠	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩١٠ - ١٩١١	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩١١ - ١٩١٢	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩١٢ - ١٩١٣	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤
١٩١٣ - ١٩١٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤	١٢٤

١ - اعتمادنا في تنظيم هذا الجدول على:

- دفاتر حسابات حاصلات وقت المدرسة للبرية (اللاوردية)، مصدر سابق، وثيقة منها رقم (١٤).
- دفاتر حسابات تسويق الشرائح في إقليم الخروب، مصدر سابق، وثيقة منه رقم (١٦).
- دفاتر حسابات الشيخ ملحم تقي الدين (بعلقين)، مصادر سابقة، (١) و (٢) وثيقة منها رقم (١٥).
- سجل حمادة: «النظام النقدي والصراقي» ٢٠٠ - ٢٥٠، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٥.
- شارل ميساري: «التاريخ الاقتصادي للبلد الخصب» ١٩٠٠، مرجع سابق، ص ٥٩٣ - ٥٩٦.

ملحق رقم (١٧)

تطور واردات متصرفية جبل لبنان من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٩١٣ (الاحصاءات المتوفرة)^(١)

الواردات/ السنوات	١٨٦٤	- ١٨٦٧	١٨٦٨	- ١٨٦٩	١٨٧٠	١٨٧٨	- ١٨٧٨	١٨٨٠	١٨٨١	١٨٨٦	١٨٩٦	١٩٠٢	١٩٠٣	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٣
مال الوريث المنقوع	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٢٧٠٢٠٤	٢٤٧١٥٠٠	٢٤٧١٥٠٠	٢٤٧١٥٠٠	٢٤٧١٥٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٣٧٤٢٩٤,١	٢٤٤٠٩٩٩,٢٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٤٤٤٦٦٠	٢٤٤٠٨٥٩,٥	٢٤٤٠٨٥٩,٥	٢٤٤٠٨٥٩,٥
عائلات الأرقص الأيبية	-	٢٨٢٦٦٣	٤٦٨٩٢٧	٢١٧٧٥٠	٢١٧٧٥٠	-	-	٢٨١٨٣٠	٢٤٦١٥٦	٢٩٢٢٠٦٧٥	٢١٧٢٣٧,٠٥	٢٩٨٠٠٠٠	٢٢٢٣١٧	٤٤٩١٠٨,٣٧٥	٤٤٤٨٨٧,٨٥	٤٥٥٦٩,٨٧٥
المساعدات المالية المعانة	-	٢٢٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	-	-	٩٢٩٤٩٢	٦١٢٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-
ربوكر الأرقام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٢٠٠	١١٠٠٠٠	-	٢٢٢١٦٢	٢٢٥٢٠٠	٢٦٨٢٧٤,٥
رسم الشيف والتبليغ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨٠٠٠٠	-	٢٤٢٧٤٢	٢٨٩٧١٨	٢٢٢١٩٢
رسم عبد الرستم	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٠٠٠٠	-	١٢٠٠	٢٠٠٠	-	-	-	٤٥٧٢١
رسم المحاكم	-	-	-	-	-	-	-	١٢٠٠٠	٤٠٧٧٤٧,٨	١٠٩٢٠٢,٢٤	١١١٢٠٣	١١١٢٠٣	٧٤٠٠٠٠	٦٢٠٩٢٦,٤٧	٧٦,٨٨٧,٦٢٥	٦٥٨١٢٨,٦٢٥
رسم للماسيرات وثاكر القروس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٧١٢٠	-	٢٢٠٠٠	٥٢٠٠٠	١٢٩٠٦	٤٩٧٢٠	٢٤٦٤٨٢,٦٧٥
واردات تلوثية	-	١٧٢٢٨,٠٥	-	-	-	-	-	-	-	٧١٠,١٥	-	-	٢٧١١٢	-	-	-
رسم صور طين الأصل	-	٣٠٢٠٤٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٥٠٠٠	-	-	١٧١٩٨	٩٤٦٦٨,٥	٢٦٢٩
رسم الاعلانات الرسمية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٢٣١٤
شحن أوراق مطبوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٧٩٤,٦٢٥
رسم السيارات والطاير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦٠٠٠٠	-	٢٣٠٠٠٠	٦٦٤٢٥٠	٢٢٨١٥٦,٢٥
الجزاء الخلفي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٢٠٠٠	-	-	٤١٨٢,٢٥
رسم لمطعم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٦٧١٦,٢
فرق العملة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦٢,١٥	-	-	١٤٥,٧٥	٥٢٧,٢٢٥	٢٣٥٢,٢٧٥
الرسم المنقوع لسكة الحديد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠٠٠٠	-	-	-	-
رديات الماشات	-	٢٥٢٢٥,٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٢١٠٠	٥٤٩٢	-	٢٧١٢٨٢,١٥	١٠٠٠	٥٠١٤
تصاريح حية	-	١٧,٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٠٨١٢٥,٨٧٥
مهرلات صرفة	-	٤١٨٥٧,٨٢	-	-	-	-	-	٢٩٥٤٠٠	-	-	٦٨٢٤٨,٢٨	-	٢٦٥٩٢	-	٨٨٩٩٧,٤٥	٤٩٢٠,٦٨

تابع ملحق رقم (١٧)

تطور واردات وتصرفية جبل لبنان من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٩١٣ (الإحصاءات المتوفرة)^(١)

الواردات/ السنوات	١٨٦٤	- ١٨٦٧	- ١٨٦٩	- ١٨٧٨	١٨٨٠	١٨٨١	١٨٨٦	١٨٩٦	١٩٠٢	١٩٠٣	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٢ - ١٩١٣
رسم المكايل والأرزان	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٢٨٤	-	-	-	-
المجموع	٢٥٠٠٠٠٠	٦٥٢٣٧٢,٢١	٦١٨٩١٤١	٥٨١٤٢٥٠	٥١٠٦٧٤٢	٤٤٤٠١٥٦	٢٦٠٨٩٨٦,٤	٤٠٤٢٣٤٦,٣٢	٤٤٩٦٠٧٩	٤٢٠٨٢٨٢	٦٩٦٤٧٠٠,١٧٥	٥٧٧٠٧٧٦,٥٥	٧٢٢٢٠٩٢,١٥
مؤثر زيادة الأرارات	٧/١٠٠	١٨٦,٦٧	١٧٦,٨٢	١٦٦,١٢	١٤٥,٩	١١٢,٢٣	١٠٢,١١	١١٥,٤٩	١٢٨,٤٦	١٢٣,٠٩	١٤٨,٤٩	١٦٤,٨٨	٢٠٦,٣٧

١ - استمدنا في تنظيم هذا الجدول: أ - للسنوات ١٨٦٩ و ١٨٧٩ و ١٨٨٦ و ١٨٩٦ و ١٩٠٢ و ١٩١٢ و ١٩١٣.
ب - قسطنطين بكونفيس: «لبنان واللبانيون»، مصدر سابق، ص ١٢١ و ١٢٢، للسنتين ١٨٨٠ و ١٨٨١.
ج - جرجي تامر: «الهدية الوطنية...» مصدر سابق، ص ٣٥٦ - ٣٦١، للسنتين ١٩٠٨ و ١٩٠٩.
د - اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، مصدر سابق، ص ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٤ و ١٣٥، عن سنة ١٩١٢ - ١٩١٣.
هـ - أسد رستم: «لبنان في عهد المتصرفية»، مرجع سابق، ص ١٢٩، عن سنة ١٨٦٧ - ١٨٦٨.

Adel ISMÎL «Documents...» tome 13, P. 213; tome 14, P. 155; tome 15, P. 315 et 316; tome 16, P. 324 et 325; tome 17, P. 154 et 268; et tome 19, P. 374.

فهرس الوثائق

الرقم	المضمون	الصفحة
I	دفاتر المساحة القروية	
١	نموذج عن دفتر مساحة أملاك قريتي بدغان وعين صوفر - ناحية الجرد - قضاء الشوف سنة ١٣١٩ ماثية/١٩٠٣ م.	٢٩٩
٢	نموذج عن دفتر مساحة قصبة بشري - قضاء البترون سنة ١٣١٩ ماثية/١٩٠٣ م.	٣٠٠
٣	الصفحة الأخيرة من دفتر مساحة قرية بقسميا - قضاء البترون، ١٣٢١ ماثية/١٩٠٥ م.	٣٠١
II	دفاتر المساحة العائلية والخاصة	
٤	الصفحة الثانية من دفتر مساحة عائلة آل أبي حاطوم، بعقلين ابتداءً من ١٥ تموز ١٣٠٤ ماثية/١٨٨٨ م.	٣٠٢
٥	الصفحة الثالثة والرابعة من لائحة أملاك الشيخ ملحم تقي الدين في بعقلين حتى سنة ١٣٣١ هـ/١٩١٣ م.	٣٠٣
٦	الصفحة الثالثة من دفتر مساحة أملاك آل خضر في بعقلين ابتداءً من سنة ١٣٠٢ هـ/١٨٨٦ م.	٣٠٥
٧	خلاصة سجل مشترى وقف مدرسة دير مار يوحنا مارون - كفرحي - البترون، ١٨٧٣ - ١٨٨٥ م.	٣٠٦
III	سندات الطابو	
٨	سند خاقاني، أرض أميرية في قرية دير العشائر - قضاء راشيا، سنة ١٣٢٩ ماثية (١٩١٣ م).	٣٠٧

الرقم	المضمون	الصفحة
IV	أوراق العلم وخبر المتعلقة بالمساحة (براءة ذمة)	
٩	العلم وخبر الصادر عن مختار قرية صليما - قضاء المتن، سنة ١٩٠١م.	٣٠٨
١٠	العلم وخبر الصادر من مختار قرية بتيات - قضاء المتن، سنة ١٩١٠م.	٣٠٩
١١	ورقة العلم الصادر وخبر من هيئة اختيارية، دير العشائر - راشيا، سنة ١٩٢٢م. (أوراق العلم وخبر عائدة لسنة ١٣٠٧ مارثية/ ١٨٩٠م).	٣١٠
V	بيان إثبات ملكية	
١٢	بيان مقدم من الخوري يوسف منعم، قرية بسبينا، قضاء البترون، سنة ١٨٩٢.	٣١١
VI	وثيقة حصر إرث ومقاسمة	
١٣	ملخص عن صك مقاسمة في قرية سبلين قضاء الشوف سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م.	٣١٤
VII	أوراق ودفاتر الحسابات	
١٤	صفحة نموذج من دفاتر حسابات حاصلات أملاك وقف المدرسة الدرزية (الداودية) - سنة ١٣٠٠ مارثية/ ١٨٨٤م.	٣١٧
١٥	نموذج عن دفتر حسابات دكان الشيخ ملحم تقي الدين، من سنة ١٩١١م إلى ١٩٢٦م.	٣١٨
١٦	الصفحة ١١ و ١٢ من دفتر تسويق الشرائق في اقليم الخروب، دلهون، سنة ١٩١٣م.	٣١٩
١٧	نموذج من بيانات مداخيل ومصاريف وقف الشيخ ضاهر أبي قيديه - الخريبة - قضاء المتن سنة ١٨٧٣م.	٣٢٠
VIII	إيصالات الضرائب والرسوم	
١٨	إيصال مال «ويركو» أرزاق وأعناق (افرادي)، في قرى بعقلين، عانوت، عرمون ومغدوشة.	٣٢١
١٩	إيصال «ويركو» أملاك + بستان + معارف + نظارة، في قرية دكرمان، صيدا ١٣٠١ مارثية/ ١٨٨٥م.	٣٢٣

الرقم	المضمون	الصفحة
٢٠	مال «ويركو» (افرادي)، بعلبك، سنة ١٣٠٧ مارثية/١٨٩٠م.	٣٢٤
٢١	ايصال «ويركو» مسقفات (صيدا - بيروت)، ١٣٠٥ مارثية/١٨٨٩م.	٣٢٥
٢٢	تذكرة «ويركو» تمتع (افرادي)، بعلبك، سنة ١٣٠١ مالية/١٨٨٥م.	٣٢٦
أ٢٣	ايصال أموال أميرية قروية - بقسميا، البترون، سنة ١٣١٢ مارثية ١٨٩٥م.	٣٢٧
ب٢٣	ايصال أموال أميرية قروي - بقسميا، البترون، سنة ١٣٣١ مارثية - ١٩١٤ - ١٩١٥م.	٣٢٨
ج٢٣	ايصال رسم جريدة رسمية، بقسميا، سنة ١٣٣١ مارثية/١٩١٤ - ١٩١٥م.	٣٢٩
٢٤	ايصال أموال أميرية قروية، عين داره - الشوف، ١٣٣٠ مارثية/١٩١٣ - ١٩١٤م.	٣٣٠
٢٥	تذكرة مال «ويركو» قروية، دير العشائر - راشيا، سنة ١٣٢٣ مارثية/١٩٠٧م.	٣٣١
أ٢٦	ايصال أموال أميرية عامة، ومال الطرق - ١٩٢١م.	٣٣٢
ب٢٦	ايصال أموال أميرية عامة - قضاء صيدا - ولاية بيروت، ١٣١٢ مارثية/١٨٩٥م.	٣٣٣
أ٢٧	تذكرة تعداد الماعز والغنم في عانوت - الشوف - (جبل لبنان) ١٣٢١ مارثية/١٩٠٥م. (اللغة عربية).	٣٣٤
ب٢٧	تذكرة تعداد الماعز والأغنام - عانوت - الشوف - سنة ١٣٣٣ مارثية/١٩١٦م (اللغة عثمانية).	٣٣٥
٢٨	ايصال التزام مال أعشار قرية ينطا - قضاء راشيا، ١٣٢٧ مارثية/١٩١١م.	٣٣٦
أ٢٩	ايصال أموال طرق (قروي) - عين داره - الشوف، سنة ١٣٠٥ مارثية (مالية)/(١٨٨٨ - ١٨٨٩م).	٣٣٧
ب٢٩	ايصال مال طرق (قروي) - الخريبة - قضاء المثن، سنة ١٣٠٧ مارثية/١٨٩٠م.	٣٣٨

الرقم	المضمون	الصفحة
٣٠	ايصال مالي يحمل تحذيراً بعدم الاعتراف بأي مبلغ يدفع بدون إيصال رسمي، سنة ١٣٢٥ مارثية/١٩٠٩م.	٣٣٩
٣١	ايصال أموال أميرية عادي عن السنوات ١٢٨٤ أو ١٢٨٥ و١٢٩٣ مارثية/ الموافقة ١٨٦٧ - ١٨٦٨ - ١٨٦٩ - ١٨٧٦م. بعقلين - الشوف.	٣٤٠

وثيقة رقم (١)

نموذج عن دفتر مساحة أملاك قريتي بدغان وعين صوفر - ناحية الجرد -
قضاء الشوف سنة ١٣١٩ ماثية/١٩٠٣ م.

رقم	ملاحظات	رقم	ملاحظات	رقم	ملاحظات	رقم	ملاحظات
١٠٤	شماره قوت	١٠٥	شماره قوت	١٠٤	شماره قوت	١٠٥	شماره قوت
٢٦١	شماره قوت	٢٦٢	شماره قوت	٢٦١	شماره قوت	٢٦٢	شماره قوت
٤٥٤	شماره قوت	٤٥٥	شماره قوت	٤٥٤	شماره قوت	٤٥٥	شماره قوت
٤٨٤	شماره قوت	٤٨٥	شماره قوت	٤٨٤	شماره قوت	٤٨٥	شماره قوت
٢٨٩	شماره قوت	٢٩٠	شماره قوت	٢٨٩	شماره قوت	٢٩٠	شماره قوت
٧٥٧	شماره قوت	٧٥٨	شماره قوت	٧٥٧	شماره قوت	٧٥٨	شماره قوت
١٠٦	شماره قوت	١٠٧	شماره قوت	١٠٦	شماره قوت	١٠٧	شماره قوت
١٩١	شماره قوت	١٩٢	شماره قوت	١٩١	شماره قوت	١٩٢	شماره قوت
٢١٨	شماره قوت	٢١٩	شماره قوت	٢١٨	شماره قوت	٢١٩	شماره قوت
٢٩٨	شماره قوت	٢٩٩	شماره قوت	٢٩٨	شماره قوت	٢٩٩	شماره قوت
١٤٨١	شماره قوت	١٤٨٢	شماره قوت	١٤٨١	شماره قوت	١٤٨٢	شماره قوت
٦٤٦	شماره قوت	٦٤٧	شماره قوت	٦٤٦	شماره قوت	٦٤٧	شماره قوت
٧٥٥	شماره قوت	٧٥٦	شماره قوت	٧٥٥	شماره قوت	٧٥٦	شماره قوت
٧٧٤	شماره قوت	٧٧٥	شماره قوت	٧٧٤	شماره قوت	٧٧٥	شماره قوت
١٠٢٥	شماره قوت	١٠٢٦	شماره قوت	١٠٢٥	شماره قوت	١٠٢٦	شماره قوت

- من محفوظات مكتبة مختار قرية بدغان الشيخ يوسف حسين شيتا.

وثيقة رقم (٢)

نموذج عن دفتر مساحة بشري - قضاء البترون سنة ١٣١٩ مارثية/١٩٠٣ م.
أ - الصفحة الأولى

دفتر مساحة قصبة بشري دقل وخارج

تأيدت قضاة البترون مدبرنا ناهية بشري مع أسماء اصحاب الاملاك المملوكة له المملوكة له
ولم يبق لهم من ارضهم مائة من الاملاك في المملوكة المملوكة له
بميا السنت

اسماء	رقم	مساحة	مساحة
ميرزا شافند كيرند	١٠	١٨	١٩
ميرزا شافند كيرند	١١	١٨	١٩
ميرزا شافند كيرند	١٢	١٨	١٩
ميرزا شافند كيرند	١٣	١٨	١٩
ميرزا شافند كيرند	١٤	١٨	١٩
ميرزا شافند كيرند	١٥	١٨	١٩

ب - الصفحة الأخيرة

اسماء	رقم	مساحة	مساحة
ميرزا شافند كيرند	١٠	١٨	١٩
ميرزا شافند كيرند	١١	١٨	١٩
ميرزا شافند كيرند	١٢	١٨	١٩
ميرزا شافند كيرند	١٣	١٨	١٩
ميرزا شافند كيرند	١٤	١٨	١٩
ميرزا شافند كيرند	١٥	١٨	١٩

ايجاباً للأمر المشيري (نسبة إلى المشير أو المتصرف) الكريم لقد صار تنظيم هذا
الدفتر في الحالة الحاضرة مع تبيان أسماء اصحاب الاملاك وكمية ما عليهم من دراهم
المساحة بكل ضبط والأمر لواليه افندم في ٨ حزيران سنة ٩٠٣.

كاتبه أمين خوري

شيخ قصبة بشري

- النسخة الأصلية من هذا الدفتر محفوظة في مكتبة جورج أمين بطرس الحكيم
البترون - حي الأساسية.

وثيقة رقم (٣)

الصفحة الأخيرة من دفتر مساحة قرية بقسميا - قضاء البترون،

١٣٢١ مارثية/١٩٠٥ م.

وقف مدرسة مار يوحنا مارون - ساقية النهر	٩٢٨
وقف مدرسة مار يوحنا مارون - بستان القروش	٩٢٩
وقف مدرسة مار يوحنا مارون - بستان القروش	٩٣٠
وقف مدرسة مار يوحنا مارون - القلعة	٩٣١
وقف مدرسة مار يوحنا مارون - بستان النخيل	٩٣٢
وقف مدرسة مار يوحنا مارون - الخالوية	٩٣٣
وقف مدرسة مار يوحنا مارون - حدار	٩٣٤
مشاع العالي - الضيقة - بلاطة الذهب - مشاتل	٩٣٥
أسعد فرنسيس بستان الكاش - وشيكاه المليون محجورين	٩٣٦
مقال	٩٣٧
مقال	٩٣٨
الاجمال - فقط مائة وثلاث وستون درهم واحادي عشر قيراط واربع عشرة حبة	٩٣٩
قرية بقسميا مديرية البترون قضاء البترون	٩٤٠
طابفة الروم	٩٤١
المحل	٩٤٢
الملاحظات	٩٤٣

الاجمال العام فقط مئة وأربع وستين درهم وعشرة قيراط وعشر حبات لا غير.
في ١٤ كانون الثاني سنة ٣٢١ قد صار الفحص على دفتر بقسميا ولدى التحري لم
يوجد به محش (حشو) وإنما بغاية التلف ولدى مقابلته على دفتر التقييم وُجد صحيح
وغير مغلا ومستلزم دفتر عن هذا تحريراً.

مدير البترون - سالم الهراوي

الدفتر الأصلي محفوظ في مكتبة ميشال أبي فاضل من بقسميا. ومقيم في البترون.

الصفحة الثانية من دفتر مساحة عائلة آل أبي حاطوم، بعقلين
ابتداء من ١٥ تموز ١٣٠٤ هـ/مارثية/١٨٨٨ م.

[illegible]

2.2

الصفحتان الثالثة والرابعة من لائحة أملاك الشيخ تقي الدين في بعقلين
حتى سنة ١٣٣١هـ ١٩١٣م.

[illegible]

فوق الحرش أي الشמים قبال قرية ووادي داريا سليخ من الوقف لم يوجد لهذه القطعة نومه لها ولا مساحة لأنها من أصل الحرش وصار كراها بعد المساحة وضمفناها (اضفناها) للحرش المذكور وهي على طول الحرش أعلاه.

من محفوظات مكتبة المحامي سليمان تقي الدين - بعقلين، قضاء الشوف.

تابع وثيقة رقم (٥)

١٤	شقيق احم	١٤٩٧	١٥٢٧
	في راس خلة شبي زسطن بنماج بنماج		
	في خلة ابرور مكافين زسطن بنماج بنماج		
	بن النور في اسمايم		
	بن وادي النور بنماج بنماج		
١٥	بن النور بنماج بنماج		
١٦	بن النور بنماج بنماج		
١٧	بن النور بنماج بنماج		
١٨	بن النور بنماج بنماج		
١٩	بن النور بنماج بنماج		
٢٠	بن النور بنماج بنماج		
٢١	بن النور بنماج بنماج		
٢٢	بن النور بنماج بنماج		
٢٣	بن النور بنماج بنماج		
٢٤	بن النور بنماج بنماج		
٢٥	بن النور بنماج بنماج		
٢٦	بن النور بنماج بنماج		
٢٧	بن النور بنماج بنماج		
٢٨	بن النور بنماج بنماج		
٢٩	بن النور بنماج بنماج		
٣٠	بن النور بنماج بنماج		

خلة المغارة يلزم التحقيق (التحقيق) عليها لأن خرج بنصينا هو جل سليخ فوق الشمس الذي يخلصنا.
من محفوظات مكتبة المحامي سليمان تقي الدين - بعقلين، قضاء الشوف.

وثيقة رقم (٦)

الصفحة الثالثة من دفتر مساحة أملاك عائلة آل خضر في بعقلين
ابتداء من سنة ١٣٠٢هـ / ١٨٨٦م.

حساب فتلوح من بك خضر				
رقم	م	م	م	م
١٤٥	١٤	١٤	١٤	١٤
١٤٦	١٥	١٥	١٥	١٥
١٤٧	١٦	١٦	١٦	١٦
١٤٨	١٧	١٧	١٧	١٧
١٤٩	١٨	١٨	١٨	١٨
١٥٠	١٩	١٩	١٩	١٩
١٥١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
١٥٢	٢١	٢١	٢١	٢١
١٥٣	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
١٥٤	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
١٥٥	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
١٥٦	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
١٥٧	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
١٥٨	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
١٥٩	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
١٦٠	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
١٦١	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
١٦٢	٣١	٣١	٣١	٣١
١٦٣	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
١٦٤	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
١٦٥	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
١٦٦	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
١٦٧	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦
١٦٨	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
١٦٩	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
١٧٠	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
١٧١	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
١٧٢	٤١	٤١	٤١	٤١
١٧٣	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
١٧٤	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
١٧٥	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
١٧٦	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥
١٧٧	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
١٧٨	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
١٧٩	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
١٨٠	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
١٨١	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١٨٢	٥١	٥١	٥١	٥١
١٨٣	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
١٨٤	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
١٨٥	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤
١٨٦	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
١٨٧	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦
١٨٨	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
١٨٩	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
١٩٠	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩
١٩١	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
١٩٢	٦١	٦١	٦١	٦١
١٩٣	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
١٩٤	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
١٩٥	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤
١٩٦	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
١٩٧	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
١٩٨	٦٧	٦٧	٦٧	٦٧
١٩٩	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨
٢٠٠	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩
٢٠١	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠
٢٠٢	٧١	٧١	٧١	٧١
٢٠٣	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
٢٠٤	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
٢٠٥	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤
٢٠٦	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
٢٠٧	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
٢٠٨	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧
٢٠٩	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
٢١٠	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩
٢١١	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
٢١٢	٨١	٨١	٨١	٨١
٢١٣	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢
٢١٤	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
٢١٥	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤
٢١٦	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
٢١٧	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦
٢١٨	٨٧	٨٧	٨٧	٨٧
٢١٩	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
٢٢٠	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩
٢٢١	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠
٢٢٢	٩١	٩١	٩١	٩١
٢٢٣	٩٢	٩٢	٩٢	٩٢
٢٢٤	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣
٢٢٥	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤
٢٢٦	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
٢٢٧	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
٢٢٨	٩٧	٩٧	٩٧	٩٧
٢٢٩	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨
٢٣٠	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
٢٣١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

من محفوظات مكتبة المحامي سليمان تقي الدين، بعقلين، قضاء الشوف.

خلاصة سجل مشترى وقف مدرسة مار يوحنا مارون - كفرحي -
البترون، ١٨٧٣ - ١٨٨٥ م.

(الصفحة الأولى)

كاتبه: الخوري يوسف نخول - وكيل مدرسة النصر - في كفيفان، شهود الحال،
بصمة: سمعان - مخايل انطوان - أبي نادر عبيدين - بصمة (غير واضح)، التوقيع

3.7

وثيقة رقم (٨)

مسند خاقاني، أرض أميرية في قرية دير العشائر - قضاء راشيا،

سنة ١٣٢٩ هـ (١٩١٣ م).

[illegible]

من محفوظات النائب السابق شبلي آغا العريان - راشيا.

وثيقة رقم (٩)

العلم وخبر الصادر عن مختار قرية صليما - قضاء المتن، سنة ١٩٠١ م.

كشف دفتر مساحي

٢٠٣ ٢٠٤ قيراط ١٠٩٢ ٦٠١٦ نوع الأرض حارة سليمان
فقط ثلاثة قراريط وعشرين حبة لا غير

انه القطعة الأرض المبينة بمقرها ونمرها ومشتلاتها ومكانها هي مملوكة
من كنج عثمان سعيد ولا هي مبيعة ولا مرهونة ولا محجوزة ولا موقوفة ولا عليها شراكة
ولا دعوى من أحد ولا صاحبها مستغرق بالدين ولا تتأخر عليه أموال أميرية ومن كون
مراده بيعها اقتضى اعطائه (اعطاءه) هذا العلم حسب الطلب تحريراً في ٢٩ تشرين الثاني

كشف عن دفتر مساحة صليما

حبة قيراط نومرو: ١٠٩٢ و ٦٠١٦

٢٠٣

نوع الأرض: سليخ

اسم المكان: حارة سليمان

فقط ثلاثة قراريط وعشرين حبة لا غير.

إن القطعة الأرض المبينة بمساحتها ونمرها ومشتلاتها ومكانها هي مملوكة من
كنج عثمان سعيد ولا هي مبيعة ولا مرهونة ولا محجوزة ولا موقوفة ولا عليها شراكة
ولا دعوى من أحد ولا صاحبها مستغرق بالدين ولا تتأخر عليه أموال أميرية ومن كون
مراده بيعها اقتضى اعطائه (اعطاءه) هذا العلم حسب الطلب تحريراً في ٢٩ تشرين الثاني
٩٠١.

ختم: مختار قرية صليما - كاتبه: محمود سليمان المصري

الوثيقة الأصلية محفوظة بين أوراق عبد الكريم سعيد - صليما - قضاء بعبدا.

وثيقة رقم (١٠)

العلم وخبر من مختار قرية بتيات - قضاء العتق سنة ١٩١٠ م.

حيه ويراد. كشف عن دفتر مساحة قرية بتيات على اسم الشيخ مجيد سلمان
ابن قتيبة بن قتيبة
١٥ ٠٠ ٧٦ ٧٦
٠٤ ٠٠ ٣٩١ ٣٩١
٠٢ ٠٠ ٥١٧ ٥١٧
٢١
فقط واحد وعشرون حبة ونصف الحبة لا غير

ان القطع ارض المينة نومرها ٧٦ هي ملكية الشيخ مجيد
سلمان ابن قتيبة بن قتيبة وبيده وتصرفه لا مباعين ولا مرهونين ولا
محجوزين ولا موقوفين ولا علم ان صاحبهم مفرق بدين ولا عليهم دعوى من احد
واميرية ولا مباعين لضياع حق احد وبحسب طلبه اعطى له هذا العلم وخبر

كشف عن دفتر مساحة قرية بتيات على اسم الشيخ مجيد سلمان أبي قتيبيه من
الخريبة.

حبة	قيراط	من أصل نومره
١٥	٠٠	٧٦
٠٤	٠٠	٣٩١
٠٢	٠٠	٥١٧
٢١		

فقط واحد وعشرون حبة ونصف الحبة لا غير (٢/١ نصف).

ان القطع الأرض المينة نومرها ومساحتها أعلاه هي ملكية الشيخ مجيد سلمان أبي
قتيبيه من قرية الخريبة وبيده وتصرفه لا مباعين ولا مرهونين ولا محجوزين ولا موقوفين
ولا أعلم أن صاحبها مفرق بدين ولا عليهم دعوى من أحد ولا متأخر عليهم أموال
أميرية ولا مباعين لضياع حق أحد وبحسب طلبه أعطى (أعطي) له هذا العلم وخبر
تحريراً ١٤ شباط سنة ٩١٠.

كاتبه محمد بو علي سويد

الوثيقة الأصلية من محفوظات مكتبة بدري أبي قتيبيه - الشبانية - قضاء بعبداء.

وثيقة رقم (١١)

ورقة العلم وخبر من هيئة اختيارية دير العشائر - راشيا، سنة ١٩٢٢م.

(سندات العلم وخبر عائدة لسنة ١٣٠٧ هـ - ١٨٩٠ م).

[illegible]

المعروض من مقدمه أمام مختار وهيئة اختيارية قرية دير العشائر التابعة قضاء راشيا ان الأراضي المحررين (المحررة) حدودهم وأوصافهم والمواقع أعلاه هم بتصرف محمد واسماعيل ومصطفى ونعيم ويوسف أولاد خزاعي حسان بموجب سند طابو المؤرخ في ١ شباط ٣٠٧ ومن بعدما توفي اخوانهم محمد ومصطفى ونعيم وان حصر (انحصر) ارثه الشرعي إلى اسماعيل ويوسف وإنه لا وراث سواهم والأراضي المذكورين بدون معارض ولا منازع ولا معجوزين ولا مرهونين ولا مباعين لأحد ولا عليهم دعوى من الدعاوي الشرعية والنظامية وخالصين من أموال الأميرية لغايته تاريخ (لغاية تاريخه) وحيث ان الورثين المذكورين مرادهم بان يوهب (يوهبا) الأراضي المذكورين (المذكورة) إلى اسعد ابن أحمد هاني القنطار بنصف والنصف الثاني إلى سلمان وأحمد عبد الله القنطار وعليه هيئة شرعية بادرنا بتنظيم هذا العلم وخبر نسختين من هيئة اختيارية قريتنا لذلك قدمنا هذه النسخة لقلم الطابو وإلى قلم «الويركو» وإذا ظهر خلاف ما نحن نتعهد بقبول اشد المسئولية (المسؤولية) هذا الأمر بوصية سيدي.

من أوراق محفوظات النائب السابق، شبلى آغا العريان، راشيا.

وثيقة رقم (١٢)

بيان مقدم من الخوري يوسف منعم، قرية بسيتنا،

قضاء البترون، سنة ١٨٩٢.

م. ادب و ادبیات

[illegible]

سعادتو آفندم

يعرض مقدمه الخوري يوسف منعم من قرية بسبينا عثمانى أنه من الجاري على ملكي مطلقاً وبوجه الاستقلال قطعة أرض أولى بمحل يسمى وادي العين مشتملة على أغراس توت ممسوحة من أصل نمرة ٥ يحدها قبلة وشرقاً ملك فارس كنعان طانيوس منعم وشمالاً وغرباً ملك فارس وبطرس ولاوندس يعقوب ضاهر منعم وقطعة ثانية بالمحل المرقوم مشتملة على أغراس توت ممسوحة من أصل نمرة ١ يحدها قبلة ملك وارثة (ورثة) الخوري عبد الله من كفيفان وشرقاً وغرباً ملك يوسف بطرس ضاهر منعم وجنوباً ساقية ماء وملك . . روكس غالب منعم وتماحه طريق سالكة وقطعة ثالثة محل ضهر العين وسليخ ممسوحة من أصل نمرة ٥ يحدها قبلة ملك المشايخ آل بيطار وهم الخوري جبرائيل ويواكيم ومنصور وحبيب من غوسطا وشرقاً ملك يوسف وبطرس ضاهر سليمان منعم وشمالاً ملك سمعان ويعقوب بشارة منعم وغرباً ملك راميح سليمان الخوري من جذبرا وقطعة رابعة بمحل يسمى كرم الحجة مشتملة على أغراس توت وزيتون ممسوحة من أصل نمرة ٦ يحدها قبلة وشرقاً طريق سالكة وشمالاً وغرباً ملك متى ونخلة ونصار وحمروش عساف من عزاقة وتماحه ملك طنوس نصر ضاهر منعم وقطعة خامسة بمحل الوطني سليخ ومختلف ممسوحة من أصل نمرة ١ يحدها قبلة وشرقاً ملك يوسف

الياس منصور منعم وشمالاً ملك منصور وإسبيريدون وكيريانوس وكيرللس ابراهيم منصور
 منعم وغرباً طريق سالكة وقطعة سادسة بمحل ضهر غبار سليخ ممسوحة من أصل نمرة ١
 يحدها قبلة ملك يوس الياس منصور منعم وشرقاً ملك حنا نصر ضاهر منعم وشمالاً
 طريق سالكة وغرباً ملك سليمان يزيك حمود وقطعة سابعة بمحل ضهر غبرين سليخ
 وممسوحة من أصل نومرو ١ يحدها قبلة ملك توما صادر الصغير وموسى جروش موسى
 من كفيفان وشرقاً وقف سدة النصر وتامة ملك طنوس سعد قنيعر من كفيفان وشمالاً
 وغرباً ملك يوسف وبطرس ضاهر سليمان منعم وسمعان روكنس غالب منعم وقطعة ثامنة
 بمحل عنقيا مشتملة على أغراس توت وزيتون ومختلف ممسوحة من أصل نومرو ١
 يحدها قبلة ملك يوسف وبطرس ضاهر سليمان منعم وشرقاً ملك منعم سماعيل منعم
 وشمالاً ملك سماعيل ويعقوب بشارة منعم وغرباً ملك فارس كنعان طانيوس منعم وتامة
 ملك جبرائيل سماعيل سليمان منعم وقطعة تاسعة بالمحل المرقوم مشتملة على أغراس
 توت وزيتون ممسوحة من أصل نومرو ١ يحدها قبلة ملك ضاهر نصر ضاهر منعم وشرقاً
 طريق سالكة وشمالاً ملك يوسف وسمعان جبرائيل منعم طانيوس منعم وغرباً ملك
 منصور ابراهيم منصور منعم وإخوانه وملك جبرائيل سماعيل سليمان منعم سماعيل منعم
 وقطعة عاشرة بمحل الراموط سليخ ومختلف ممسوحة من أصل نومرو ٨ يحدها قبلة
 ملك منعم سماعيل منعم وشرقاً ملك حنا منعم ابراهيم منعم وشمالاً ملك انطون الخوري
 سماعيل من بجدرفل وغرباً ملك يوسف بطرس ضاهر سليمان منعم وتامة ملك يوسف
 وسمعان وجبرائيل منعم وطانيوس منعم وقطعة حادية عشرة بالمحل المذكور سليخ
 ومختلف ممسوحة من أصل نمرة ٨ يحدها قبلة ملك سليمان منعم... وشمالاً وغرباً
 حرش مشاع بسبيتا وقطعة ثمانية عشرة بالمحل المذكور مشتملة على أغراس مختلفة
 ممسوحة من أصل نومرو ٨ يحدها قبلة ملك سماعيل روكنس غالب منعم وشرقاً ملك
 يوسف وسمعان وجبرائيل منعم طانيوس منعم وشمالاً وغرباً ملك فارس يعقوب ضاهر
 منعم وإخوانه وتامة ملك الياس ابراهيم حنا منعم وقطعة ثالثة عشرة بمحل الدفار سليخ
 ومختلف ممسوحة من أصل نمرة ٨ يحدها قبلة طريق سالكة وتامة ملك منعم سماعيل
 منعم ووقف كنيسة المحل وشرقاً ملك ضاهر نصر ضاهر منعم وتامة ملك سماعيل
 ويعقوب بشارة منعم وشمالاً ملك سماعيل روكنس غالب منعم وغرباً ملك فارس يعقوب
 ضاهر منعم وإخوانه وتامة ملك فارس كنعان طانيوس منعم وطريق سالكة وقطعة رابعة
 عشرة بمحل الجدار مشتملة على أغراس توت ممسوحة من أصل نومرو ٩ يحدها قبلة
 ملك فارس يعقوب ضاهر منعم وإخوانه وشرقاً ملك ناصيف زيادي منعم وشمالاً وغرباً
 طريق سالكة وقطعة خامسة عشرة بمحل تحت الضيعة (الضيعة) مشتملة على أغراس
 زيتون ومختلف ممسوحة من أصل نومرو ٩ يحدها قبلة ملك يوسف وسمعان وجبرائيل
 منعم طانيوس نعم وشرقاً ملك منعم سماعيل منعم وشمالاً ملك ضاهر نصر ضاهر منعم
 وإخوانه وغرباً ملك جبرائيل سماعيل سليمان منعم وطريق سالك وقطعة سادسة عشرة بمحل

الجدار معدة لزراعة الدخان ومحتوية على بيت سكن قايماً (قائم) بالأحجار ومسقوفاً (مسقوف) بالجزوع (الجدوع) والأخشاب على ستة عواميد ممسوحة من أصل نمرة ٩ يحدها قبلة ملك حنا نصر ضاهر منعم وطريق سالكة وشرقاً وشمالاً وغرباً ملك سمعان ويعقوب بشارة منعم وتمايه ملك منصور ابراهيم منصور منعم وإخوانه فجميع قطع الأرض المحررة أعلاه كائنة بخراج قريتنا بسبينا وعليها مرتب حب ١٧ قيراط ١١ درهم ٢ واضعاً يدي ومن تلقيت الملك عنها من مدة لا تسمع (تسمع) بعدها دعوى أية كانت بمشاهدة واطلاع عموم أهل الجوار وخلافهم يداً مستمرة بدون انقطاع حتى برز حضرة الأب الخوري جبرائيل البيطار والمشايخ يواكيم فارس البيطار ومنصور وحبيب ولدى الشيخ سمعان فارس البيطار من غوسطا التابعة قضاء كسروان يعارضوني بملكي المسطر بدون وجه حق فالتمس والحالة هذه منع معارضتهم لي ضمن دائرة (دائرة) الأصول بعد إحالة استدعائي (استدعائي) هذا لمحكمة القضا الموقرة لأجل إيلاغ كل من الخوري والمشايخ المرقومين نسخة عنه مصدقة حسب أصول مصحوبة بموصله (وصل - إيصال) دعوى يتعين بها يوماً لإحضارهم معي للمحكمة لأجل الحكم عليهم برفع تعرضهم وتظلمهم العطل والأضرار والمصارفات والرسومات القانونية حافظاً حق قيام دعوى جزائية وخلافها عليهم وإلى حين آخر ويكل الأحوال الأمر لواليه أفندم في سنة ١٨٩٢ بنده .

من محفوظات مكتبة منعم منعم، كفيفان، قضاء البترون .

وثيقة رقم (١٣)

ملحق عن صك مقاسمة في قرية سبلين قضاء الشوف سنة ١٢٩٦هـ / ١٨٧٩م.

إنه حيث توفي ابراهيم الحاج من أهالي قرية سبلين طائفة الإسلام الشيعية (أي المتأولة) عن امرأتين الأولى مسماة مريم ابنت (ابنة) أسعد الحاج وأولادها حسن وفاطمة وخديجة الراشدين أولاد ابراهيم المرقوم والامراة الثانية مسماة عليه ابنت (ابنة) حمود ذبية وولدها ملحم ابن ابراهيم المحرر القاصر حيثئذ عن درجتي البلوغ والرشد وترك عنه ما يؤرث (يؤرث) شرعاً وحيث قد انحصرة (انحصرت) تركته بمن ذكر فطلبوا (فطلب) الورثة (الورثة) المرقومين (المرقومون) اجراء القسمة عليها حسب الفريضة الشرعية واستلام كل منها ما خصه من التركة المتخلقة عن ابراهيم الحاج المتوفي من مدة سنة .

فحضروا إلى مجلس عقده مريم ابنت (ابنة) أسعد الحاج فريق أول وحضر حسن ابن ابراهيم المرقوم فريق ثاني، وفاطمة وخديجة بنات ابراهيم الحاج فريق ثالث وحضرت عليا أرملة ابراهيم الحاج ابنت (ابنة) حمود قاسم ذبية فريق رابع وحضروا (وحضر) الشيخ علي أفندي همدان وعلي حمود ذبية الوصيين على ملحم ابن ابراهيم الحاج المرقوم القاصر عن درجتي البلوغ والرشد الثابتة وصايتهم من قبل جناب الشيخ حسن أفندي همدان قاضي مذهب الطائفة المومى إليها في جبل لبنان بموجب صك وصاية بيدهم بتاريخ ١٦ محرم سنة ١٢٩٥ أظهره بالمحكمة وأزهو (واذ هو) يتضمن صحة ذلك فريق خامس وجرت (جرى) التقاسم بينهم على القطع الأرض الآتي ذكرهم المتروكة عن ابراهيم الحاج من مدة سنة كما ذكر فالذي خرج بنصيب مريم فريق أول هو قطعة أرض السليخ كائنة بخراج الوردانية... زيتون... ممسوحة نمرة ٢٠٧ قيراط (١) حبة (٨) وقطعة أرض... مشتملة على خمسة أصول زيتون... ممسوحة ١٩٩ قيراط (٣) حبة (٨) وقطعة أرض... زيتون نمرة ١٦٦ قيراط (١) حبة (٨) ... وقطعة أرض نمرة ٣٦ حبة (٢٠) ... وقصعة أرض... نمرو... ١١٧ حبة (٨) ... مشتملة على أصل زيتون... وقصعة أرض... نمرة ١٠٣ قيراط (١) حبة (٤) وقطعة أرض... زيتون وتوت ومختلف... نمرة ٣٩٣ حبة (٤) وقطعة... سليخ... نمرة ٣٠٤ قيراط (٢) ... والذي خرج بنصيب حسن ابراهيم الحاج الفريق الثاني هو قطعة أرض توت وزيتون ومختلف... نمرة ٢٢٧ قيراط (٥) حبة (٨) وقطعة أرض توت وزيتون... نمرة ١١٢ قيراط (٣) حبة (٢) وقطعة زيتون ومختلف... نمرة ٢٢١ قيراط (١) حبة (١٢) وقطعة سليخ... نمرة ١١٢ قيراط (١) وقطعة سليخ... نمرة ٩٧ قيراط (١) ... زيتون ومختلف... وقطعة زيتون نمرة ٣٧ حب (٢٠)، نمرة ٤٥ حبة (٢٠)، وقطعة... مختلف... نمرة ٤١ قيراط (١) حبة (١٨)، وقطعة... زيتون ومختلف نمرة ٢٣ قيراط (١) وقطعة...، وقطعة... نمرة ٤٩٨ حبة (١٨) وقطعة... زيتون ومختلف... نمرة ١٠ حبة (٢٢) قطعة... أصل زيتون... نمرة ٢٣٣ حبة (١٢) قطعة... سليخ... نمرة ٢٥٣ قيراط (١) حبة (١٠) ... أرض... نمرة ١٠٧ قيراط (١) حبة (١٢) ... ونمرو

٦٥٣ قيراط (٢) حبة (١١) ... نمرة ٢٥٣ قيراط (١) ... أصل زيتون ... نمرة ٧ حبة
(٦) ستة حبات وقطعة ... بها أصل زيتون ... نمرة ١٣٣ حبة (٨) ... نمرة ٣٠٤
قيراط (٢) قطعة أرض ... توت وزيتون ومختلف ... من نمرة ٣٠٤ قيراط (٢) ...
والذي خرج بنصيب خديجة وفاطمة بنات ابراهيم الحاج فريق الثالث هو القطع الأرض
الآتي ذكرها شراكة فيما بينهم (بينها) ... زيتون وتوت ومختلف ... من نمرة ٢٢٧
قيراط (٥) حبة (٨) وقطعة في الكرم زيتون وتوت ومختلف ... من نمرة ١١٢ قيراط
(٤) حبة (٢) وقطعة أرض بها أصل زيتون ... نمرة ٤٢ حبة (٨) وقطعة أرض ...
زيتون ... نمرة ٤١ قيراط (٥) حبة (٦) وقطعة ... زيتون ... نمرة ٢٠٣ حبة (٢)
وقطعة أرض ... بها أصل زيتون فقط نمرة ٢١٤ حبة (١٢) وقطعة ... زيتون نمرة ٢٧
حبة (٨) وقطعة زيتون ... نمرة ٢٦ حبة (١٢) قطعة أرض ... زيتون ومختلف ...
نمرة ١٠ حبة (١٢) قطعة أرض سليخ ... من نمرة ١٢٣ قيراط (١) حبة (٢) قطعة ...
سليخ ... من نمرة ٢٥٣ قيراط (١) حبة (١٠) قطعة أرض سليخ ... من نمرة ١٠٧
قيراط (١) حبة (٢) قطعة ... من نمرة ٦٥٣ حبة (١٩) وقطعة أرض ... من نمرة ١١
قيراط (١) حبة (١٦) قطعة ... سليخ ... من نمرة ٢٥٣ قيراط (١) قطعة ... زيتون
ومختلف ... من نمرة ١٠٣ قيراط (١) حبة (٢٠) أرض سليخ ... مشتملة على أصل
زيتون ... من نمرة ١٢٧ حبة (٦) قطعة ... من نمرة ٣٠٤ قيراط (٢) القطعة
الأرض ... بها أغراس متنوعة ... من نمرة ٢٢٧ قيراط (٢) ... والذي خرج بنصيب
الامراة عليا فريق رابع هو القطع الأرض الآتي ذكرهم قطعة أرض ... سليخ وزيتون
وتوت ... نمرة ١٧٧ قيراط (٢) حبة (١٠) ... سليخ ... أصل زيتون ... نمرة ٤٧٢
حبة (١٠) وقطعة أرض سليخ بها أصل زيتون ... نمرة ٤٠٠ قيراط (١) قطعة ... زيتون
أصل واحد ... نمرة ٥٢٧ حبة (٦) و ... سليخ ... زيتون ومختلف ... نمرة ٤٨٥
قيراط (١) قطعة أرض سليخ وأغراس زيتون ومختلف ... نمرة ٤٨٩ حبة (٩) قطعة
أرض بها أصل زيتون ... نمرة ٤٨٧ حبة (١٠) قطعة أرض سليخ ... من نمرة ٥٥١
قيراط (١) حبة (٢١) ... والذي خرج بنصيب أحدهم ملحهم القاصر فريق خامس هو
القطع الأرض الآتي ذكرها ... مشتملة على أغراس زيتون ومختلف ... نمرة ١٤ قيراط
(٣) ... حاكورة الرمان ... زيتون ومختلف ... نمرة ٢ قيراط (١) ... في الكروم
زيتون ومختلف ... من نمرة ١١٢ قيراط (١٠) ... في العشيش زيتون وتوت
ومختلف ... نمرة ١١ قيراط (١٠) حبة (٤) قطعة ... زيتون شراكة علي الحاج ... من
نمرة ٣٢٠ قيراط (١) حبة (١٠) ... في العينات زيتون ومختلف ... نمرة ٢٢١ قيراط
(١) حبة (١٨) ... في البحصاص بها أصل زيتون ... نمرة ٤٨٠ حبة (١٠) ... في
الخلّة زيتون ... نمرة ٢٨٠ حبة (١٨) قطعة أرض ... توت وزيتون ... نمرة ٣ حبة
(٢٠) ... قطعة أرض نمرة ١٢٣ قيراط (١) حبة (٣) ... في العينات وبها أصل
زيتون ... نمرة ١٣٣ حبة (١٨) وقطعة أرض في السّيار من نمرة ٢٥٣ قيراط (١) حبة

(١٠) وقطعة أرض... من نمرة ١٠٧ قيراط (١) حبة (١٢) وقطعة أرض في الخرايب... من نمرة ٦٥٣ حبة (١٩) وقطعة... نمرة ١٦٨ قيراط (١) وقطعة... من المشاع نمرة ١١٠ قيراط (١) حبة (١٥) وقطعة... زيتون... نمرة ٧٠٩ حبة (١٢)... في السيار... من نمرة ٣٠٤ قيراط (٢) و... زيتون وتوت ومختلف... من نمرة ٢٢٧ قيراط (٢)... في العوينات مشتملة على أصل زيتون... من نمرة ١٢٧ حبة (٤) و... عقبة القابر مشتملة على زيتون ومختلف... من نمرة ١٠٣ قيراط (١) حبة (٢٠)... هذه القطع بخراج الوردانية قسمة صحيحة مشتملة على الايجاب والقبول والتسلم والتسليم غب اجراء التخمين على القطع المحررة وكل منهم استلم نصيبه وأقروا واعترفوا جميع المتقاسمين انه لم يبق لأحد منهم قبل الآخر لا حق ولا دعوى تتعلق بالقسمة المحررة وكل منهم ارتضى بقسمته الرضى التام وللبيان حرر في ٧ صفر سنة ١٢٩٦.

مقر بما فيه: عليا أرملة - ابراهيم الحاج - مريم أرملة - ابراهيم الحاج - خديجة وفاطمة - بنات ابراهيم الحاج - حسن ابراهيم الحاج من سبيلين، مقر بما فيه الأوصياء: علي همدرد - وعلي محمود ذبية

الختم

(يتعذر نشر الأصل لكبر حجمها ٧٥ سم طول و ٣٥ سم عرض).
من محفوظات مكتبة د. طارق قاسم، دلهون، قضاء الشوف، (وفي مكتبتنا نسخة مصورة عنها).

وثيقة رقم (١٤)
صفحة نموذج من دفتر حسابات حاصلات أملاك وقف المدرسة الدرزية (الداودية)
سنة ١٣٠٠ هـ / ١٨٨٤ م.

[illegible]

من محفوظات مكتبة المحامي سليمان تقي الدين، بعقلين - الشوف.

وثيقة رقم (١٥)

الصفحة الأولى من دفتر حسابات دكان الشيخ ملحم تقي الدين،
من سنة ١٩١١ إلى ١٩٢٦ م.

اجرة فلوحة كوانيت	
اي يعوض عهد بشر يوم بومي، (١) دون كاتيفاجح	١٠٦٥
الهدية من شقاق وثقائه ولطف ابيهم تشيت يوم بومي	٥٤٥
ايضا تشيت كينة واجدات و يوم غيا ب المريج و فوق حساب	٥٤٥
المحصل	٦٦٥
دفع اول محبدي و لطف محبدي - من كاتيفاجح	٤٦٥
ايضا	٤٦٥
المحصل	١٠٩٥
الدين ارضه عسما و فرساوي و لطف	٥٤٥
المحصل	٦٠٥

من محفوظات مكتبة المحامي سليمان تقي الدين، بعقلين - الشوف.

الصفحتان ١١ و ١٢ من دفتر تسويق الشرائق في اقليم الخروب،
دلهون، سنة ١٩١٣م.

محل	مقدار	نوع	مقدار	نوع
محل اول	۱۰۰	نوع اول	۱۰۰	نوع اول
محل دوم	۲۰۰	نوع دوم	۲۰۰	نوع دوم
محل سوم	۳۰۰	نوع سوم	۳۰۰	نوع سوم
محل چهارم	۴۰۰	نوع چهارم	۴۰۰	نوع چهارم
محل پنجم	۵۰۰	نوع پنجم	۵۰۰	نوع پنجم
محل ششم	۶۰۰	نوع ششم	۶۰۰	نوع ششم
محل هفتم	۷۰۰	نوع هفتم	۷۰۰	نوع هفتم
محل هشتم	۸۰۰	نوع هشتم	۸۰۰	نوع هشتم
محل نهم	۹۰۰	نوع نهم	۹۰۰	نوع نهم
محل دهم	۱۰۰۰	نوع دهم	۱۰۰۰	نوع دهم

[illegible]

۲۱۹

وثيقة رقم (١٧)

نموذج من بيانات مداخيل ومصاريف وقف الشيخ ضاهر أبي قيدييه، الخريبة، قضاء
المتن سنة ١٨٧٣. (ومراقبة هذا الكشف من قبل قاضي المذهب الدرزي).

٨٩

علم الدخايد المندرجة في المرحوم عنان

موسم التحرير تسع اقق	٢	٠	٢
من غلت الساج سبع امداد ونفق	٢٤	٤	٢٨
صغير احد عشر مد	٧	٧	١٤
من مطخت عبي الكلبه مد ونفق	٢	٢	٤
شعيرة مطخت المذكور	٥	٥	١٠
علبت عدس	٨	٨	١٦
سجوبس عشر امداد	٨	٨	١٦
زيت ثلاث اعشر	١	١	٢
زبيب اربعة وعشر بن رطل	٦	٦	١٢
جمعا الف غرش وثمانه وثمانه	١	٠	٢

انه بتاريخه اطلعنا على علم الداخل من وقف المرحوم الشيخ ظاهر بوقيدييه وعلى
علم النافذ من يد الوكيل الشيخ سلمان المحرر بهذه الورقة فوجد الداخل ألف قرش وستة
وخمسين قرش (قرشاً) والنافذ ألف ومائتين وخمسة وثمانين قرش (قرشاً) وربيع فالزايد
من النافذ عن الداخل ليس للشيخ سلمان طلبه من الوقف ولا حساب عليه تحريراً في ٢١
محرم سنة تسعين ومائتين وألف ١٢٩٠. (ختم محمد القاضي).
من محفوظات مكتبة بدري أبي قيدييه، الشبانية، قضاء بعبدا.

وثيقة رقم (١٨ج)

إيصال مال ويركو: أرزاق وأعتاق - عانوت إقليم الخروب - قضاء الشوف سنة ١٨٨٩م

ورقة ٦٠ * متصرفية جبل لبنان * فوجان ١٧				
خاصة قرية عانوت التابعة مديرية الخروب ضمن قضا الشوف				
بارد غروش	١٠	١٦	دروم	١٦
١٠	١٠	١٠	قبراط	١٠
١٠	١٠	١٠	حب	١٠
١٠	١٠	١٠	عن الارزاق	١٠
١٠	١٠	١٠	عن الاعناق	١٠
١٠	١٠	١٠	نفر	١٠

من أوراق مكتبة د. طارق قاسم - دلهون - الشوف

وثيقة رقم (١٨د)

إيصال مال ويركو: أرزاق وأعتاق - قرية بعقلين - قضاء الشوف سنة ١٣١١ مارثية/ ١٨٩٤م

نورد ورقة		تصرفية جبل لبنان	
(٥٥)		(٥)	
خاصة قرية بعقلين		ضمن قضا الشوف	
التابعة مديرية			
بارد غروش	١٠	١٠	دروم
١٠	١٠	١٠	قبراط
١٠	١٠	١٠	عن الارزاق
١٠	١٠	١٠	عن الاعناق
١٠	١٠	١٠	نفر
١٠	١٠	١٠	نقط

وعل من حبنا بآية الله في الدين

من محفوظات مكتبة المحامي سليمان تقي الدين - بعقلين، الشوف

وثيقة رقم (٢٢٣)
 إيصال أموال أميرية قروية - بقسميا، البترو، سنة ١٣١٢ مارثية / ١٨٩٥ م.

متمصرية جبل لبنان

علم وخبر عن واجب سنة ١٣١٢ ثلاثة عشر وثلاثمائة واثني

تمة بقسميا ومزرعة الزهر.

مجلس البتروية



بار	غروش
١٠	٧٨٦
بال اثنان	
٢٤	٢٤
بال اثنان	
٤١٩	٨٠٠

من محفوظات مكتبة ميشال أبي فاضل - بقسميا - البترو.

وثيقة رقم (١٦)

صك فراغ وبيع في قرية كفرحاتا، قضاء الكورة، سنة ١٨٨٢م.

(زراعة التبغ + القيراط الشائع + بئر ماء + بناء من قبو وغرفة)

[illegible]

154

طوبی	لوتیب	نورب	بزرگسنا	دایا سجاد	دینیش
دکائی	الوکر	بشیر	جیور	الفرح	شعوب

نومرو ۱۴۵

في ٢٣ ذي الحجة سنة ٢٩٩ و ٢٣ تشرين الأول سنة ٢٩٨ غب الاحالة حضر هذه المحكمة ناصيف جبور وصادق بصرحة مضمون هذا الصك في المبيع وإسقاط الثمن الذي قدره خمسة عشر ألف غرش عن مشتريه ولده جبور وقد قبل الشراء (الشراء) والاسقاط من والده المذكور وكلاهما من قرية كفرحاتا ومن طائفة الروم الأرثوذكسية وبناءً على اعترافهما بذلك وهما بحالة تعتبر شرعاً ومصادقة شيخ صلح القرية بأن المبيع ليس هو تلجئة ولا هرباً من الدين وقد حكم بإثباته نظاماً وقد أخذ بسند كفالاته حسب الأصول من إمضا (امضاء) المشتري و خليل اسبر عساف وهو محفوظ عليهما للحاجة .

ختم الفقير لله تعالى معاون، ختم الفقير إليه تعالى نائب قضا (قضاء) الكورة

الداعى لتحريره

إنه بتاريخه قد باع ناصيف بن جبور ناصيف من ولده لصلبه جبور كلاهما من قرية كفرحاتا من طابقة الروم الأرثوذكسية ما ذكر أنه له وجار بملكه ومتصل إليه بالإرث عن والده المذكور منعدة (من مدة) عشرين سنة وذلك كامل قطعة الأرض السليخ بمكان نهر العصفور الواقعة مساحتها بنمرة ١٣٠ قيراط ٢ قيراطين المحدودة قبلة مجرى المآ (الماء) شرقاً بملك أولاد حنا جبور شمالاً مجرى المآ غرباً نهر العصفور وكامل القطعة المشتملة

وثيقة رقم (٢٣ج)

إيصال رسم جريدة رسمية، بقسميا، سنة ١٣٣١ مارثية/ ١٩١٤ - ١٩١٥ م.

تاريخه ورد لصندوق مال القضا (القضاء) من شيخ صلح بقسميا ربالين مجيدي
بدل اشتراك الجريدة الرسمية عن سنة ٣٣١ الثلاثماية وواحد وثلاثين تحريراً
في ١٤ أيلول سنة ٣٣١ مدير المال.
من محفوظات مكتبة ميشال أبي فاضل - البترون.

بتاريخه ورد لصندوق مال القضا (القضاء) من شيخ صلح بقسميا ربالين مجيدي
(مجيديين) بدل اشتراك الجريدة الرسمية عن سنة ٣٣١ الثلاثماية وواحد وثلاثين تحريراً
في ١٤ أيلول سنة ٣٣١ مدير المال.
من محفوظات مكتبة ميشال أبي فاضل - البترون.

إيصال أموال أميرية قروية، عين داره - الشوف، ١٣٣٠ مارثية/ ١٩١٣ - ١٩١٤ م^(١).

نمبر ۱ | ۱
قرية عيسنداره بازه غروش
علم وخبر عن واجب سنة ۱۳۳۰ ثلاثين وثلاثمائة والف

مال ارزاق ۱۴۴۷

من قضا الشرف

المبلغ المرقوم اعلاه البالغ قدره عشتة الف ومائة وثلاثون وثمانمئة واربعمائة وثلثمائة واثنتان وعشرون واربعة عشر ليرة
تتابع متصرفية جبل لبنان من الاموال الميرية المرتبة على دراهم المساحة وعدد النفوس المطالوية من الجبل
وثلاثمائة والاف مائتين وذلك بمقتضى التوزيع الذي جرى بهذا المجلس والبيان اعطى هذا العالم والخبر من
تصريح آ في اول مايس سنة ١٣٣٠ ثلاثين وثلاثماية والاف مائتين

من محفوظات مكتبة المحامي سليمان تقي الدين - بعقلين - الشوف.

(١) بسبب تأخر صدور هذا الكتاب، نُشرت هذه الوثيقة في كتاب المحامي سليمان تقي الدين، وعبد الله سعيد، ونائل أبو شقرا: «دراسات في تاريخ الشوف بالوثائق»، دار إشارات، بيروت ١٩٩٩، ص ٣٧١ وثيقة (٢١ مكررة).

وثيقة رقم (٢٥)

تذكرة مال (ويركو) قروية، دير العشائر - راشيا، سنة ١٣٢٣ ماثية/١٩٠٧م.

سنة ١٣٢٩

لوحظت في لوقريه فصل اوله

در

ويركوله فصرم تتركه

(تمت الة برار بهاس ١ فرود)

دلايت	لرا	قضا	لور ويا قريه	مكلفك اسم وشهرتي	كثير نور دوس
		ايشيا	دير العشائر	فصرم احياء فصرم	١٩٠٧
فصليط تأدي					
برنجي فصليط	ابكيني فصليط	اريجيني فصليط	درويني فصليط		
ويركوله مقدار و فصرم			مردان و فصرم و كمر و نور دوس		
بلور	فصرم	فصرم	فصرم	مردان و فصرم	
				مردان و فصرم	

من محفوظات مكتبة النائب السابق، شبلي آغا العريان - راشيا.

وثيقة رقم (١٢٧)

تذكرة تعداد الماعز والغنم في هانوت - الشوف - (جبل لبنان) ١٣٢١ مارثية/ ١٩٠٥ م
(اللغة عربية).

لبنان

دومرو

(تذكرة تعداد ماعز و غنم عن واجبة سنة ١٣٢١
(واحد وعشرين وثلاثمائة واثني عشر)
١٣٢١

بارء غرويش عدد راس فيسب
١٢٤ ١٤ ٢٤ أعام
٢ ماعز

من محفوظات مكتبة د. طارق قاسم، دلهون، الشوف.

تذكرة تعداد الماعز والأغنام - حانوت - الشوف - سنة ١٣٣٣ مارثية/١٩١٦م
(اللغة عثمانية).

تعداد تذکره سنده محرر و صاحب و راس قیون و یکی وقتکی بوکره یوقلمه اولتدقدہ بشقه
و تعداد تذکره سی بالاخذ صاحبہ تبدیلاً اشبو یوقلمه تذکره سی اعطا اولنشد

من محفوظات مكتبة د. طارق قاسم، دلهون، الشوف.

وثيقة رقم (١٢٩)

ايصال مال طرق (قروي) - عين داره - الشوف،
سنة ١٣٠٥ ماثية (مالية)/(١٨٨٨ - ١٨٨٩م)^(١)

متصرفية جبل لبنان

علم وخبر مال طرق واجب سنة ١٣٠٥	نومرو (٤٤٤)
ويع ريال عيدي المكلين اصل الذكور	قرية عيه ديه
عدد عدد عدد عدد	
٤٤٤ ٤١٥ ٥٤ ٤	نفا الشوف
فقط نوتة وضمير ربابيبي ونامة ابايع الرباس	

من محفوظات مكتبة المحامي سليمان تقي الدين، بعقلين.

(١) نشرت هذه الوثيقة في كتاب: «دراسات في تاريخ الشوف بالوثائق»، مرجع سابق، وثيقة رقم ٣٢، ص ٣٧٧.

وثيقة رقم (٢٩ب)
ايصال مال طرق (قروي) - الخريبة - قضاء المتن سنة ١٣٠٧ مارثية / ١٨٩٠ م.

متصرفية جبل لبنان

نومبر (٥) علم وخبر مال طرق واجب سنة ١٣٠٧ -

رج	ريال تبدي	المكتفين	اصل المذكور
عدد	عدد	عدد	عدد
٢	٨	٢	٢

قرية الخريبة

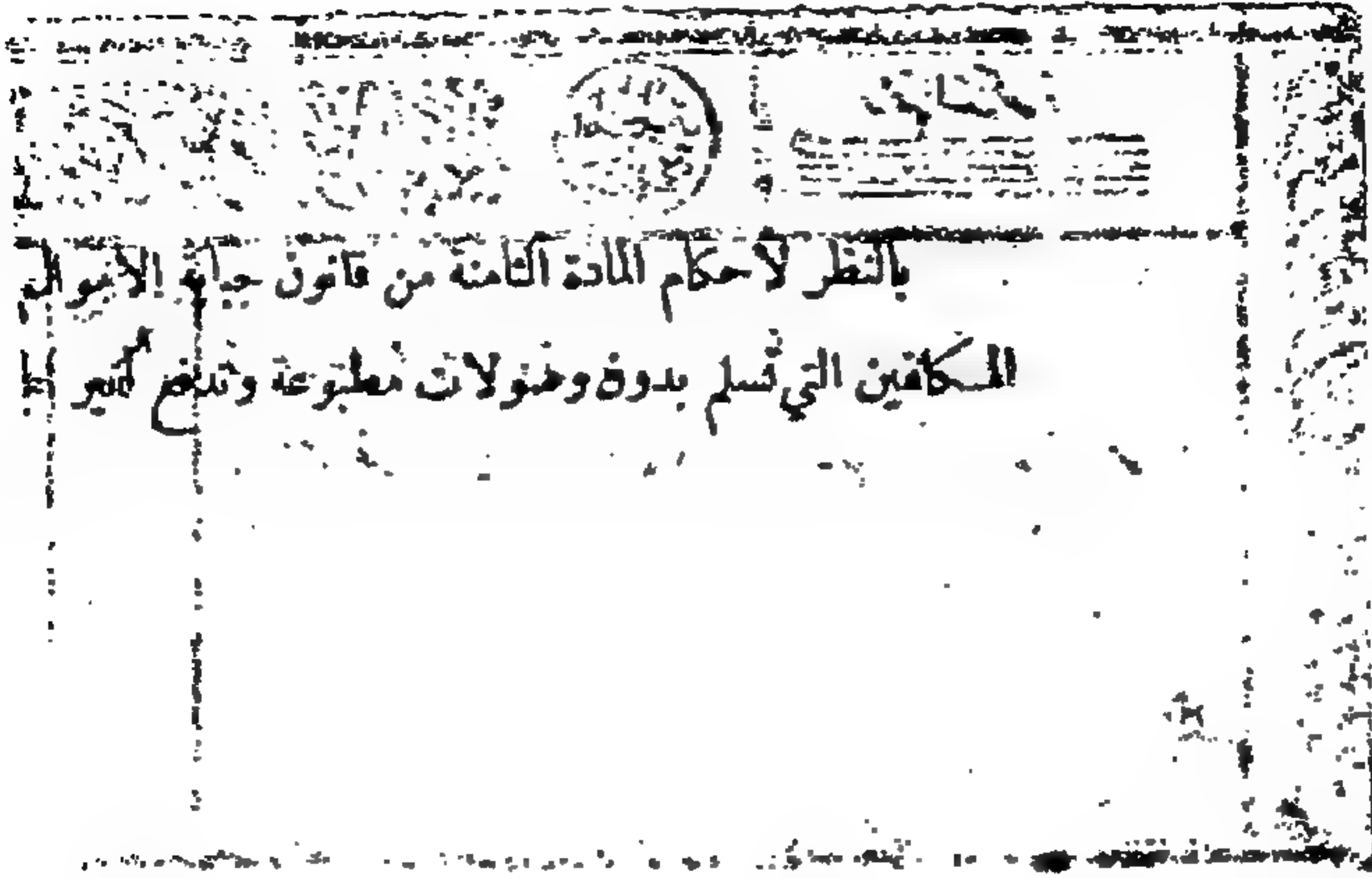
نقط ثمانية مائة وخمسة وثمانون

نفا طمعة

من محفوظات مكتبة بدري أبي قدييه، الشبانية، قضاء بعبدا.

وثيقة رقم (٣٠)

ايصال مالي يحمل تحذيراً بعدم الاعتراف بأي مبلغ يدفع بدون ايصال رسمي،
سنة ١٣٢٥ مارثية/١٩٠٩م.



بالنظر لأحكام المادة الثانية من قانون جباية الأموال الأميرية المؤرخ في «٥»
اغسطس ١٣٢٥ لا تعتبر مدفوعات المكلفين التي تُسلم بدون وصلات مطبوعة وتدفع
لغير الجباة وصناديق المال بأي اسم لقاء التكاليف الأميرية.
من أوراق مكتبة محمد علي طليس، بريتال، قضاء بعلبك.

وثيقة رقم (٣١)

ايصال أموال أميرية عادي عن السنوات ١٢٨٤ - ١٢٩٣ ماثية

(الموافقة ١٨٦٧ - ١٨٧٦ م) - بعقلين - الشوف .

عن بيان المطلوب من حضرة عمنا بو ملحم يوسف تقي الدين لمال بنمره عن سنتي
الأربعة والخمسة وثمانين معما (مع ما) لحقه من بقايا العشرين سنة كما يلي غروش
سنة كما يلي

٩٤ . عن اسمه الخاصة (الخاص) عن سنة ٨٤ أربعة وثمانين ثلاثة وتسعين غروش
٥٠ . عن نصف العدة التي كانت مشترك بينه وبين المرحوم قاسم عن سنة ٨٤
٨٧٠ . عنما (عن ما) خصه من سنة الخمسة وثمانين عن اسمه الخاص والمشارك
٨٠ / عنما لحقه من الاثنتين وأربعين غروش الباقية على المزرعة من العشرين سنة
سنة المضي بآخر لغاية سنة ٧٦

أ - عن بيان المطلوب من حضرة عمنا بو ملحم يوسف تقي الدين لمال بنمره عن سنتي
الأربعة وثمانين والخمسة وثمانين معما (مع ما) لحقه من بقايا العشرين سنة كما يلي غروش
٩٣ . عن اسمه الخاصة (الخاص) عن سنة ٨٤ أربعة وثمانين ثلاثة وتسعين غروش
لا غير .

٣٥ . عن نصف العدة التي كانت مشترك بينه وبين المرحوم قاسم عن سنة ٨٤
خمسة وثلاثين غروش لا غير .

٨٧,٥ . عنما (عن ما) خصه من سنة الخمسة وثمانين عن اسمه الخاص والمشارك .
٨,٢٥ . عما لحقه من الاثنتين وأربعين غروش الباقية على المزرعة من العشرين سنة
الماضية من سنة ٥٧ لغاية سنة ٧٦ .

٢٢٣ $\frac{٣}{٤}$

فقط مائتين وثلاثة وعشرين غروش وثلاثين فضة لا غير .

المبلغ المحرر وقدره مائتين وثلاثة وعشرين غروش وثلاثين بارة وصلنا من جناب
عمنا بو ملحم يوسف تقي الدين عما يطلب منه كمال بنمرة عن سنة الخمسة وثمانين
والأربعة وثمانين الماضية وثمانية غروش وربع عما لحقه من بقايا العشرين سنة الماضية
من سنة ٥٧ لغاية سنة ٧٦ أما المبلغ المقبوض عن سنة الخمسة وثمانين هو عن القسط

الأول الصادرة أوامر الحكومة بطلبه الآن على الحساب وحيث المبلغ دفعناه للحكومة واستلمنا القوجان ليدنا اعطيناه هذا الوصل تحريراً في ٢٠ ربيع أول سنة ٢٨٦ ستة وثمانين ومائتين وألف.

كاتبه سعيد تقي الدين

ب - المطلوب من حضرة ابن عمنا بو ملحمة يوسف مال ميره بنمره ٢٩٣
١٠٤ فقط مائة وأربعة قروش خلا عنما (عن ما) يطلب من ولده ملحمة
تسليمات ٦٤^١/_٢ ريال مجيدي عدد ٣ سعر ٢١ ونصف.
٢٧٢. بشلك ٥ ونصف.

١٢. زهراوي ٢

١٠٤ فقط مائة وأربعة قروش لا غير

بتاريخه تسلمنا المبلغ المرقوم من حضرة ابن عمنا بو ملحمة يوسف عنما (عن ما)
يطلب منه مال ميره بنمره سنة ٢٩٣ خلا عن حصه ولده ملحمة على اننا غب دفع هذا
المبلغ للصراف وقيده بالقوجان على اسم حضرته لا يعود لزوم لهذا الوصل تحريراً في
غرة حزيران سنة ٩٣ ثلاث وتسعين

كاتبه سليمان تقي الدين

نص الوثيقة الأصلية من محفوظات مكتبة المنحامي سليمان تقي الدين - بعقلين -
الشوف.

مكتبة البحث

أولاً - الوثائق المحفوظة

١ - دفاتر المساحة أو «الميري»

- «دفتر خراج رزق المشايخ أولاد خازن، خطار وياز سنة ١٢٢٢هـ (١٨٠٧م)، عدد أوراقها ٣، رقمها ٣٩٤٠١، كانت محفوظة سابقاً حتى عام ١٩٨١ في متحف بيت الدين، المديرية العامة للآثار اللبنانية.
- «علم مجموع دراهم مساحة أرزاق جبل لبنان الجاري في ابتدا (ابتداء) شهر محرم ١٢٦٠ (١٨٤٤)، عدد أوراقها ١٢، رقمها ٣٩٣٧١، كانت محفوظة سابقاً في متحف بيت الدين، المديرية العامة للآثار اللبنانية.
- دفتر مساحة قرية عين قنية - قضاء الشوف، سنة ١٨٩٧م، محفوظ في منزل سليمان عباس برش - عين قنية.
- دفتر مساحة قريتي بدغان وعين صوفر، سنة ١٣١٩ مارثية/١٩٠٣م، محفوظ في مكتبة مختار قرية بدغان الشيخ يوسف حسين شيا - بدغان، قضاء عاليه.
- دفتر مساحة قرية بشري، قضاء البترون، سنة ١٩١٩ مارثية (مالية)/١٩٠٣م، محفوظ في مكتبة أمين بطرس الحكيم - البترون.
- دفتر مساحة قرية بقسميا، قضاء البترون، ١٣٢١ مارثية/١٩٠٥م، محفوظ في مكتبة ميشال أبي فاضل - بقسميا، والبترون.
- دفتر مساحة قرية محمرش، قضاء البترون ١٣٢١ مارثية/١٩٠٥م، محفوظ في مكتبة مختار قرية محمرش السيد الياس عبود سركيس ضو.
- دفاتر مساحة أراضي عائلات آل أبي حاطوم، وتقي الدين، وخضر - بعقلين، ١٨٨٨ - ١٩٢٠م. محفوظة في مكتبة المحامي سليمان تقي الدين - بعقلين.
- دفاتر مساحة أراضي طوائف وعائلات العبادية - قضاء المتن، ١٩١٢م، محفوظة في مكتبة مختارها السابق، المرحوم الشيخ علي سليمان سلوم.
- سجلات صكوك وقف مدرسة مار يوحنا مارون - كفرحي - البترون ١٨٧٣ - ١٨٩٥م، محفوظة في دير مار يوحنا - مارون، كفرحي - البترون.
- ٢ - سندات طابو عثمانية رسمية، أميرية وملكية عائدة لقرية دير العشائر - قضاء راشيا.
- ٣ - دفاتر فراغ وانتقال الأراضي في قضاء البقاع العزيز وبعليك، أو سجلات الطابو العثمانية لسنتي ١٩١٨ - ١٩١٩م، سجل رقم (٨)، قضاء بعليك، ورقم (٩)، قضاء

البقاع العزيز، محفوظة في مركز الوثائق التاريخية، دمشق.

٤ - إيصالات الرسوم والضرائب؛ مال الويركو، مسقفات، طرقات، أعشار وتمتع. وهذه الإيصالات إلى جانب سندات وسجلات الطابو هي وثائق عثمانية أصلية.

٥ - دفاتر حسابات يومية وسنوية

- دفتر سيده النصر - كفيفان، قضاء البترون، سنة ١٨٧٢م، لا زال محفوظاً في مكتبة منعم منعم - كفيفان.
- دفاتر حسابات حاصلات وقف المدرسة الدرزية (الداودية) في عبيه ١٢٩٠ - ١٣٠٦هـ / ١٨٧٣ - ١٨٨٩م، محفوظة في مكتبة المحامي سليمان تقي الدين - بعقلين.
- دفاتر حسابات الشيخ ملحم تقي الدين - بعقلين - الشوف، ١٨٨٧ - ١٩٢٥م، لا زالت محفوظة في مكتبة المحامي سليمان تقي الدين - بعقلين.
- دفتر تسويق الشرائق في إقليم الخروب، سنة ١٩١٣م، محفوظ في مكتبة الدكتور طارق قاسم - دلهون.
- هذا بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الصكوك والحجج البسيطة، كعقود البيع والشراكة والوقفات، وأوراق العلم والخبر الصادرة عن مشايخ القرى وهيئاتها الاختيارية وغيرها.

٦ - سجلات المحاكم الشرعية

- أ - سجلات المحاكم الشرعية في دمشق، المحفوظة في مركز الوثائق التاريخية - المديرية العامة للآثار والمتاحف في الجمهورية العربية السورية: سجل ٥٥٠، يبدأ من ١٠ شوال ١٢٧٩هـ إلى ١٧ ربيع الأول ١٢٨٠هـ / آذار ١٨٦٣. تموز ١٨٦٣م - ٥٦٧ سجل ٥٩٢ (١٥ جمادي الأول ١٢٨٤ (أيلول ١٨٦٧م)، إلى رجب ١٢٨٥م، (تشرين ١٨٦٨م) - سجل ٦٠٥ (من ٧ ربيع الثاني ١٢٨٥ إلى ١٥ شوال ١٢٨٨هـ / آب ١٢٨٥ - كانون الأول ١٨٧١م) - ٨٣٣ سجل رقم ٨٤٦ (من ٥ صفر ١٣٠٤ إلى ١٠ ربيع الأول ١٣٠٨هـ، أي من تشرين الثاني ١٨٨٦ إلى تشرين الأول ١٨٩٠م) و ٨٦٢ و ٨٦٣ وسجل ٨٦٥ (من ١٥ صفر ١٣٠٥ إلى ١٧ شعبان ١٣٠٥هـ، تشرين الثاني ١٨٨٧ إلى آذار ١٨٨٨م) - وسجل ١٤٢٩ (من ٣ ربيع الثاني ١٣٣٠ إلى ٤ ذي الحجة ١٣٣٠هـ، ١٩١٢م).
- ب - سجلات محكمة الشوف المذهبية الخاصة بالطائفة الدرزية في بيت الدين، المحفوظة في المحكمة المذهبية للقضاء الدرزي - بيروت. رقم (٣) سنة ١٨٨٢، ورقم (٤)، سجل إعلانات، يبدأ في ٢١ ذي الحجة ١٣٠٦هـ (آب ١٨٨٩م)، وينتهي في ٤ رمضان ١٣١١هـ (آذار ١٨٩٤م).

٧ - سجلات المحاكم المدنية

- الجمهورية اللبنانية، قصر العدل في بيروت، «حكم صادر عن المحكمة الاستثنائية لقضايا الرمول في قرى برج البراجنة والشيخ وتحويطة الغدير وعمروسية

الشوفيات». تاريخ ١٧ أيلول سنة ١٩٥٥، رقم ٥.

٨ - الوثائق العثمانية غير المنشورة

- الأوامر السلطانية لولاية سورية: هي مجموعة من المراسيم والتعاميم الصادرة عن إدارة السلطنة ومشيختها الإسلامية في إسطنبول، إلى دوائر ومحاكم ولاية سورية، ١٢٦٠هـ - ١٣٣٦هـ، ١٨٤٤ - ١٩١٨م، ترجمة الخبير عبد الرحمن حمزة للسجلات ٦ و ٧ و ٨ و ٩. محفوظة في مركز الوثائق التاريخية - دمشق.

ثانياً - المخطوطات

- محفوظات مكتبة الأسد الوطنية في دمشق، المكتبة الظاهرية الوطنية سابقاً: رقم ٦١٣١، المؤلف عبد اللطيف حسين الغزي: «الآثار الحميدة في شرح مجلة الأحكام العدلية»، عدد أوراقها ١٦٥ ورقة، تاريخ نسخها سنة ١٣٠٥هـ (١٨٨٧ - ١٨٨٨).
- رقم ١٠٣٢٧، المؤلف مجهول: «رسالة في الدرهم والأوزان»، عدد أوراقها ٣، (دون تاريخ).

ثالثاً - المصادر المطبوعة

١ - المصادر العثمانية غير المترجمة

- ١ - السالنامة أو «الروزنامة واليومية العثمانية»
أ - «ولاية سورية»: السنوات ١٢٨٧، ١٢٨٩، ١٢٩٥، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠٢، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٦، و ١٣٢٨ للهجرة النبوية.
- ب - سالنامة «دولة عليّة عثمانية» عمومية، السنوات: ١٣٠٤ و ١٣١٢ و ١٣١٤ و ١٣١٧ و ١٣١٩، و ١٣٢٢ و ١٣٢٤ و ١٣٢٦ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩هـ.
- إن هذه الأعداد جميعها محفوظة في مركز الوثائق التاريخية - المديرية العامة للآثار والمتاحف - دمشق، ما عدا الأعداد ١٢٩٥ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣١٨ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٨هـ، العائدة لولاية سورية لا زالت محفوظة في المكتبة «الظاهرية» الوطنية - دمشق.
- ج - سالنامه «جبل لبنان ١٣٠٦هـ (١٨٨٨ - ١٨٨٩م)»، محفوظة في مكتبة المحامي سليمان تقي الدين - بعقلين.
- نصر الله، محمد (بيكاشي)، ورشدي محمد (قول أغاسي - رائد)، وأشرف، محمد (ملازم): «ممالك محروسة شاهانية مخصوص «مكمل» ومفصل اطلاس»، مطبعة باب حالي، جادة نمر ٥٢، استنبول ١٣٢٥ مارثية/١٩٠٩م.
- ٢ - قوانين زراعية
- «زراعت بانقه سي»، قانون مؤقتي، تاريخ النشر ١٠ نيسان ١٣٣٠ مارثية (١٠)

- نيسان ١٩١٤م)، مطبعة عثمانية سنة ١٣٣٢هـ (١٩١٣ - ١٩١٤م) - محفوظ في المكتبة الظاهرية الوطنية - دمشق.
- «نظارت أمور تجارت ونافعة زراعت باتقة سي، تلخيص محررات عمومية»، قسمان قسم أول «نظارت ومعاملات»، قسم ثانٍ «حسابات»، ١٣٠٥ - ١٣٢٠ مائة (١٨٨٨ - ١٩٠٤م)، دار سعادة مطبعة عثمانية ١٣٢٢ مائة (١٩٠٦م).
- المكتبة الظاهرية الوطنية - دمشق.

ب - المصادر العثمانية المترجمة والمشورة

- الدستور العثماني، ترجمه إلى العربية نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل الخوري، طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة، المطبعة الأدبية في بيروت ١٣٠١هـ، (١٨٨٣ - ١٨٨٤م).
- «قانون الأبنية وقرار الاستملاك»، الصادر في شوال ١٢٩٨هـ، ١٨ أغسطس (آب) ١٢٩٧ ماثية، (آب ١٨٨١م)، المعرب مجهول، طبع في مطبعة الآداب لصاحبها أمين الخوري في بيروت سنة ١٨٨٩م (٢٣ صفحة).
- «قانون رسم المسققات (ويركو)»، الصادر في ١٩ جمادي الآخرة سنة ١٣٢٨هـ، ١٤ حزيران ١٣٢٦ ماثية (١٤ حزيران ١٩٠١)، مجهول المعرب، طبع في مطبعة «الترقي»، في محلة «القميرية» بالشام (دمشق) في تموز ١٣٢٨ ماثية، وشعبان ١٣٣٠هـ (تموز ١٩١٢م)، (١٦ صفحة).
- «نظام تحرير المسققات العمومي»، الصادر في ٢٤ رمضان ١٣٢٨هـ، و ١٥ أيلول ١٣٢٦ ماثية (١٩١٠م)، مجهول المعرب، طبع على نفقة مكتبة الاعتماد في دمشق، مطبعة الحكومة بدمشق (دون تاريخ)، (٤٦ صفحة).
- «قانون النفوس الجديد»، الصادر في ١٥ شوال ١٣٣٢هـ و ١٤ أغسطس (آب) ١٣٣٠ ماثية (آب ١٩١٤)، تعريب عبد الكريم الحسامي، أحد طلاب الحقوق، مطبعة «الترقي» بمحلة «القميرية»، دمشق ١٧ جمادي الأولى عام ١٣٣٣هـ، ١٩١٥م، (١٦ صفحة).
- «ويركو التمتع»، صورة «الأمر السامي» الوارد في لدن الصدارة العظمى مؤرخاً في ش ١٢٨٩ (١٨٧٢م) نومر ١٦٢ - نشر في مجلة «الجنان» الجزء ١١، سنة ١٨٧٣، ص ٨١ و ٨٢ و ٨٣.
- «نظام التمتع الأخير»، الصادر في ٦ صفر سنة ١٣٠٠هـ، و ٥ كانون الأول ١٢٩٨ ماثية (١٨٨٢م)، تعريب أديب جراح، مطبعة الآداب، بيروت ١٨٩٣م، (١٦ صفحة).

ج - مصادر عربية منشورة

- باز، سليم بن رستم اللباني: «شرح المجلة»، طبع بإجازة نظارة المعارف الجليلة في الاستانة العلية، تاريخ الإجازة في ٢٥ أغسطس سنة ١٣٠٤ و ٣٠ ذي الحجة سنة ١٣٠٥، عدد ٥٤٠، طبعة ثالثة مصححة ومزودة، المطبعة الأدبية، بيروت ١٩٢٣.

- بتكوفيتش، قسطنطين: «لبنان واللبنانيون»، وثيقة تاريخية نادرة، طبعت عام ١٨٨٥ وتضمنت مذكرات القنصل الروسي في بيروت خلال سنوات ١٨٦٩ - ١٨٨٢، قدمت له الباحثة السوفياتية أ. سميليانسكايا، نقله إلى العربية يوسف عطاالله، راجع النص العربي الدكتور مسعود ضاهر، الطبعة الأولى، دار المدى بيروت ١٩٨٦.
- بلدية زحلة: «البقاع للبنانيين»، لائحة رفعتها بلدية زحلة وبلديات جبل لبنان، سنة ١٩١٣، إلى مقام الدولة العثمانية العظمى، وإلى الدول الموقعة على بروتوكول ١٨٦١م، طبعت في مطبعة «زحلة الفتاة»، زحلة - لبنان ١٩١٣.
- البستاني، بطرس: «كتاب كشف الحجاب في علم الحساب»، المطبعة الاميركانية، بيروت ١٨٨٤م.
- تامر، جرجي: «الهدية الوطنية في نظمات لبنان والآثار الدستورية»، مطبعة متصرفية جبل لبنان، سنة ١٣٢٥ مارثية، الموافقة سنة ١٩٠٩م.
- حقي، إسماعيل (بهمته): «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، جزءان، إعداد مجموعة من الأدباء والكتاب، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه د. فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، رقم ١٨، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الجزء الأول ١٩٦٩، والجزء الثاني ١٩٧٠.
- الخازن - فيليب وفريد (المعزيان): «مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى ١٩١٠»، ثلاثة مجلدات، مطبعة «الصبر»، جونية ١٩١٠ - ١٩١١.
- العقيلي، انطوان ضاهر: «ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل (١٨٤١ - ١٨٧٣)»، نشرها وشرحها وعلق حواشيها يوسف إبراهيم يزبك، دار الطليعة، بيروت ١٩٣٨.
- المر، دعبس: «كتاب أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة من السلطنة العثمانية»، مع ملحق لترجمة قانون الأراضي العثماني، بيت المقدس ١٩٢٣.
- «المفوضية العليا للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان»، مكاتب المصلحة المشتركة: «تعليمات تتعلق بتطبيق القاعدة العشرية في العيارات والمكاييل في دولة الشرق الشمالية بالانتداب الفرنسي»، مطبعة قوزما، بيروت ١٩٣٥. (٩ صفحات).
- هشي، سليم حسن (المحقق): «يوميات لبنان في أيام المتصرفية»، المديرية العامة للآثار، مخطوطة رقم ٣٧ - ٦٢، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٣.

رابعاً - المقابلات الشفوية الشخصية

- الأحمدية، حسن عبد الله: مواليد شارون ١٩١٩م، مزارع، مقدّر أو «مخمن» سابق محل الإقامة صوفر - قضاء عاليه - تاريخ المقابلة ٢٠ آذار ١٩٩١.

- باسيل بطرس صليبا: مواليد ١٩٢٠ حالات قضاء جليل، جندي متقاعد، ومزارع منذ عام ١٩٦٠، كوسيا (الكورة) في ٢٧ كانون الأول ١٩٨٧.
- جبرائيل، بطرس أسعد: مواليد اجديرا، قضاء البترون، معمود عام ١٨٩٩، مزارع تبغ سابق، محل الإقامة اجديرا، تاريخ المقابلة كانون الأول ١٩٨٤.
- جبور، جبران سليم: مواليد كفرحاتا - الكورة ١٩١٥، مدرّس سابق، وشاعر، محل الإقامة كفرحاتا، قضاء الكورة. تاريخ المقابلة ٣٠ حزيران ١٩٩١.
- الحجيري، عبد الكريم يوسف: مواليد عرسال (بعلبك) ١٩٠٥م، ملاك ومزارع، محل الإقامة عرسال، قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة ٦ نيسان ١٩٩١.
- حيدر، جودت: مواليد بعلبك ١٩٠٥، شاعر وأديب باللغة الإنكليزية، ملاك، محل الإقامة بعلبك، تاريخ المقابلة ٦ نيسان ١٩٩١.
- سعيد، علي ضاهر: مواليد صليبا ١٩٠٧، فلاّح ومزارع قديماً، محل الإقامة مكسة، قضاء زحلة، تاريخ المقابلة ١٠ تموز ١٩٩٠.
- سكرية، الحاج فاضل محمد: مواليد الفاكهة ١٩٢٠، مدرّس متقاعد، ملاك، محل الإقامة، الفاكهة - قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة ١٦ نيسان ١٩٩١.
- سليمان، مصطفى محمد الحاج: مواليد بدنايل ١٩٠٧، رئيس بلدية بدنايل سابقاً، كان والده تاجر أغنام أيام العثمانيين والفرنسيين، محل الإقامة بدنايل - قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة ١٩ نيسان ١٩٩١.
- الصباح، محسن علي: مواليد حلوة ١٩١١م، مزارع وملاك وفلاح، محل الإقامة دير العشائر، قضاء راشيا، تاريخ المقابلة ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠.
- الطريفة، الشيخ سليمان قاسم، مواليد كفرحيم ١٩٠٢م، رجل دين، ومزارع وملاك، محل الإقامة كفرحيم - الشوف، تاريخ المقابلة ١٤ آذار ١٩٨٧.
- الطفيلي، الحاج علي ملحم: مواليد بريتال ١٩٠٠، فلاح ومزارع، محل الإقامة بريتال، قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة ١٩ نيسان ١٩٩١.
- طليس، الحاج محمد صالح: مواليد بريتال ١٩٢٨، فلاح ومزارع وملاك، محل الإقامة بريتال - قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة ١٩ نيسان ١٩٩١.
- العريان، شبلي آغا: مواليد دير العشائر ١٩٠٦، نائب سابق، ملاك كبير لأراضي السليخ والجردية، محل الإقامة راشيا، تاريخ المقابلة ٢٥ كانون الأول ١٩٩٠.
- عز الدين، ديب حسن، مواليد عرسال ١٩٢٩، ملاك ومزارع، محل الإقامة عرسال - قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة ١٩ نيسان ١٩٩١.
- عطاالله، الشيخ أحمد أمين: مواليد عين داره ١٩١٠، ملاك، من عائلة مقاطعجية سابقة، محل الإقامة عين داره، تاريخ المقابلة ٢٥ نيسان ١٩٩١.
- القنطار، أم نبيل بديعة سليمان: مواليد دير العشائر ١٩١٥، محل الإقامة المتين - قضاء المتن الشمالي، تاريخ المقابلة ١٥ حزيران ١٩٩٠ في منزل ولدها في الشبانية - قضاء بعبدا.
- كرم، حليم أسعد: مواليد أميون ١٩١١، مختار بلدة أميون، محل الإقامة أميون، تاريخ المقابلة ٢٢ كانون الأول ١٩٨٤.

- كرنبي، محمد مصطفى: مواليد عرسال ١٩٢٨، مختار قرية عرسال، ملاك ومزارع، محل الإقامة عرسال - قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة ١٩ نيسان ١٩٩١.
- مدلج، الحاج محسن علي: مواليد وادي فعرأ سنة ١٩٣٦، مهني، مزارع سابق، محل الإقامة دورس - قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة ١٦ نيسان ١٩٩١.
- ملحم، الحاج أحمد ملحم: مواليد اجدعبرين سنة ١٩٠٠، مدرّس كتاتيب سابق، ورجل دين، محل الإقامة اجدعبرين - قضاء الكورة، تاريخ المقابلة ١٥ تموز ١٩٩١.
- مهنا، علي أحمد: مواليد راشيا ١٩٠٠، كاتب عدل سابق، محل الإقامة راشيا، تاريخ المقابلة ١٥ أيار ١٩٩١.
- نصر، جرجس ديب: مواليد الفاكهة ١٩١١، ملاك ومزارع، محل الإقامة جديدة الفاكهة - قضاء بعلبك، تاريخ المقابلة ١٦ نيسان ١٩٩١.

خامساً - الدوريات باللغة العربية

- الباشا، الخوري قسطنطين المخلصي: «جريدة توزيع مال خراج لبنان الأميري في عهد الأمير بشير الشهابي»، مجلة «المشرق»، السنة الثالثة والثلاثون، تموز - أيلول ١٩٣٥ (ص ٣٢١ - ٣٦٠).
- الجميل، يوسف: «زراعة التبغ التركي في لبنان»، مقالة منشورة على حلقات في مجلة «المشرق»، المجلد ١٤، سنة ١٩١١، ص ٤٥ - ٥١ و ١١٧ - ١٢٢ و ١٢٢ و ٢٧٦ - ٢٨٠ و ٣٤٩ - ٣٥٨ و ٥١٣ - ٥٢١ و ٨٧٢ - ٨٧٧.
- حوراني، ألبرت: «الإصلاح العثماني والمشرق العربي»، مجلة «الواقع» العدد الرابع، شهر شباط ١٩٨٢، بيروت (ص ٥٩ - ٩٢).
- خاشو، اميل (مهندس جبل لبنان في عهد مظفر باشا ١٩٠٢ - ١٩٠٧): «لبنان نظر في أشغاله وزراعته ومستقبله الاقتصادي»، مقالات منشورة على حلقات، مجلة «المشرق»، المجلد العاشر، سنة ١٩٠٧ م، ١ - الطرق (ص ١٩٣ - ٢٠٣)، ٢ - سقي الأرض (ص ٢٧٨ - ٢٨٢)، ٣ - زراعته (ص ٣٧٢ - ٣٧٦)، ٤ - تسميد الأملاك (ص ٣٩٤ - ٤٠٠).
- سعد، هاني: «الضرائب والريع العقاري في الزراعة اللبنانية»، مجلة «الطريق»، العدد الثامن، سنة ١٩٧١، (ص ٤٣ - ٥٣).
- صونار، إلكاي: «تحول الامبراطورية العثمانية - المجتمع، الاقتصاد، الايديولوجيا»، مجلة «الواقع»، العدد الرابع، شهر شباط ١٩٨٢، (ص ١٧ - ٥٧).
- ضاهر، مسعود: «التاريخ الأهلي والتاريخ الرسمي، دراسة في أهمية المصدر الشفوي»، مقالة منشورة في مجلة «الفكر العربي»، العدد السابع والعشرون (٢٧)، السنة الرابعة، أيار (مايو) وحزيران (يونيو) ١٩٨٢، (ص ١٨٥ - ١٩٨).
- غانم، الأب سليمان اليسوعي: «المناديات الدمشقية في الأثمار الشامية»، مجلة

- «المشرق»، المجلد ١٣، سنة ١٩١٠، (ص ٣٣٨ - ٣٤٣؛ ٤١٢ - ٤١٧؛ ٦١٥ و ٦٢٠ - ٧٤٤ و ٧٤٩).
- قتال، خليل (كنشليار دولة النمسا في دمشق): «نظر في حركة دمشق التجارية سنة ١٩١٢م»، مجلة «المشرق»، المجلد ١٧، سنة ١٩١٤، (ص ٣٦٣ - ٣٧٦).
- قازان، فؤاد: «الثورة الفلاحية الشعبية في القرن التاسع عشر في لبنان بقيادة طانيوس شاهين»، مجلة «الطريق»، العدد الثالث، آذار (مارس) ١٩٧٠، السنة التاسعة والعشرين، (ص ٧٦ - ١٢٧).
- «الوضع الاقتصادي وتطور البرجوازية المشوّه وغزو الإنتاج الأوروبي للبنان وسوريا خلال القرن التاسع عشر»، مجلة «الطريق»، العدد الرابع، نيسان ١٩٧٢، السنة ٣١، (ص ٦١ - ٩١).
- كرد، علي، (الناشر): «نواتج الشام»، الأسعار الرسمية، جريدة «المقتبس» الأعداد: ٤٧٠، ١٠ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ و ٤٧١، ١١ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ ١٢ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ و ٤٧٣، ١٣ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ و ٤٧٤، ١٤ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ و ٤٧٧، ١٨ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ و ٤٧٨، ١٩ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ و ٤٧٩، ٢٠ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ و ٤٨٠، ٢١ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ و ٤٨١، ٢٢ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ والعدد ٤٨٢، ٢٤ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ ٢٥ أيلول ١٩١٠م، ص ٤؛ ٢٦ أيلول ١٩١٠م، ص ٤.
- كنعان، إبراهيم: «أسماء بعض الضرائب في عهد الأمير بشير»، مجلة «أوراق لبنانية»، المجلد الثالث، سنة ١٩٥٧، دار الرائد اللبناني، بيروت ١٩٨٣، (ص ٥٧١ - ٥٧٤).
- كيال، توما أفندي: «تجارة صيدا وزراعتها وصناعاتها»، مجلة «المشرق»، المجلد ١١، سنة ١٩٠٨، (ص ١٧٤ - ١٨٠).
- ناصر الدين، أمين (الناشر): «زراعة التبغ في لبنان»، جريدة «الصفاء»، العدد ٣٧٩، الأحد في ١٠ صفر سنة ١٣٢٨، الموافق ٢٠ و ٧ شباط سنة ١٩١٠م، (ص ١ - ٢).
- نسيم، أنيس: «لدى دولتنا العلية موارد صحيحة تكفي لتسديد النقص والعجز في ميزانية الدولة العلية»، جريدة «المقتبس»، العدد ٤٨٣، ٢٥ أيلول ١٩١٠م، (ص ١).
- يزبك، يوسف إبراهيم (الناشر): «في ذلك الزمان... وكان في لبنان المتصرفية قضاة»، مجلة «أوراق لبنانية»، المجلد الأول، سنة ١٩٥٥م، دار الرائد اللبناني، بيروت ١٩٨٣، (ص ٥٢٠ - ٥٢١).

سادساً - المراجع باللغة العربية

- أبو خاطر، هنري: «جمهورية زحلة - أول جمهورية في الشرق»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٨.
- أبو شقرا، يوسف خطار: «الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية»، تحرّى نصّها

- وعلق حواشيها وملاحقها ووضع مقدمتها وفهارسها. عارف أبو شقرا، مكتبة منيمنة، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٥٢.
- ارسلان، شكيب (أمير البيان): «القول الفصل في رد العامي إلى الأصل»، قدّم له وشرحه وعلق حواشيه محمد خليل الباشا، الطبعة الثانية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقديمية، المختارة (لبنان) ١٩٨٩.
- الأسود، إبراهيم: «ذخائر لبنان»، المطبعة العثمانية، بعبدا ١٨٩٦.
- ، = : «دليل لبنان»، الطبعة الثالثة (المرّة الثالثة)، المطبعة العثمانية، بعبدا ١٩٠٦.
- ، = : «تنوير الأذهان في تاريخ لبنان»، الجزء الأول، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت ١٩٢٥.
- ألوف، مخائيل موسى البعلبكي: «تاريخ بعلبك»، المطبعة الأدبية، بيروت ١٨٨٩.
- الباشا، الخوري قسطنطين المخلصي: «تاريخ دوما»، المطبعة المخلصية - صيدا، لبنان، ١٩٨٣.
- البستاني، بطرس: «كتاب دائرة المعارف» المجلد الثامن، مقالة عن «دير القمر»، مطبعة دائرة المعارف، عام ١٨٨٤ - والمجلد التاسع مقالة عن «زحلة»، بيروت ١٨٨٧.
- البستاني، سليمان: «عبرة وذكرى، أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده»، تحقيق ودراسة خالد زيادة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.
- البستاني، شكري: «دير القمر في آخر القرن التاسع عشر، محاولة تخطيطية اجتماعية اقتصادية»، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، مركز الأبحاث، منشورات مركز الأبحاث (٢)، بيروت ١٩٦٩.
- ترحيني، محمد أحمد: «الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي»، «دراسة مقارنة»، قدّم له الدكتور فؤاد شاهين، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١ م.
- تيان، أميل: «القانون المدني اللبناني (النظام العقاري في لبنان)»، محاضرات، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، مطبعة نهضة مصر ١٩٥٤.
- الجزائري، طاهر بن صالح أحمد الدمشقي: «كتاب مد الراحة لأخذ المساحة»، مطبعة مجلس معارف ولاية سورية، ربيع الثاني سنة ١٣٠١ هـ، (١٨٨٤ م).
- المحتوني، الخوري منصور: «نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية»، حققه وفهرسه نظير عبود، دار مارون عبود، بيروت ١٩٨٧.
- الحسن، الأمير علي عبد العزيز: «تاريخ سوريا الاقتصادي»، مطبعة بدائع الفنون، دمشق ١٣٤٢ هـ، (١٩٢٣ م).
- الحكيم، يوسف: «ذكريات الحكيم»، سوريا والعهد العثماني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦.
- الحلو، يوسف خطار: «العاميات الشعبية في لبنان» الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٩.

- حمادة، سعيد (المحرر): «النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان»، المطبعة الاميركانية، بيروت ١٩٣٦.
- حنا، عيد الله: «القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان (١٨٢٠ - ١٩٢٠)» قسمان، القسم الأول، دار الفارابي - بيروت ١٩٧٥.
- =، =: «العامية والانتفاضات الفلاحية (١٨٥٠ - ١٩١٨) في جبل حوران»، الطبعة الأولى، دار الأهالي، دمشق ١٩٩٠.
- خازن، سمعان: «تاريخ اهدن، القديم والحديث»، يشتمل على أربعة أجزاء، الجزء الأول، «تاريخ اهدن المدني»، ١٩٣٨.
- الخوري، بشارة خليل: «حقائق لبنانية» الجزء الأول، مذكرات من ١٠ آب سنة ١٨٩٠ إلى ٢٠ أيلول ١٩٤٣، صدرت الطبعة الأولى عن منشورات «أوراق لبنانية» عام ١٩٦٠، والطبعة الثانية عن الدار اللبنانية للنشر الجامعي، انطلياس (بيروت)، لبنان ١٩٨٣.
- الخوري، شاكراً: «مجمع المسرات»، مطبعة الاجتهاد، بيروت ١٩٠٨.
- خوري، فرنسوا (ترجمان متصرفية جبل لبنان سابقاً): «ذكريات فرنسوا خوري»، الطبعة الأولى، مطبعة الاتحاد بيروت، (دون تاريخ).
- دياب، أسعد، وزيادة، طارق: «أبحاث في التحديد والتحرير والسجل العقاري»، منشورات المكتبة الحديثة، طرابلس - لبنان ١٩٨٥.
- رستم، أسد: «لبنان في عهد المتصرفية»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣.
- رفيق، محمد التميمي، وبهجت، محمد: «ولاية بيروت»، قسمان، مطبعة الاقبال، بيروت ١٣٣٥ هـ - ١٣٣٣ مارثية/١٩١٦ م، أعيد طبعها، طبعة ثالثة، عن دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٧ م.
- السباعي، بدر الدين: «أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية ١٨٥٠ - ١٩٥٨»، دار الجماهير، دمشق (دون تاريخ).
- سعيد، عبد الله ابراهيم: «تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية، استناداً إلى وثائق أصلية»، (نموذج المتن الأعلى)، قدّم له د. مسعود ضاهر، الطبعة الأولى، دار المدى، بيروت ١٩٨٦.
- =، =: «أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٨٦١ - ١٩١٤» دراسة مقارنة في التاريخ الريفي، استناداً إلى وثائق أصلية، سلسلة التاريخ الريفي (١)، مطبعة تكنوبرس الحديثة، بيروت ١٩٩٥.
- =، =: «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف اللبنانية ١٨٦١ - ١٩١٤»، دراسة مقارنة في التاريخ الريفي، استناداً إلى وثائق أصلية، قدّم له د. مسعود ضاهر، سلسلة التاريخ الريفي (٣)، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٣.
- سلطان، عثمان: «شرح أحكام الأراضي الأميرية ونظام الملكية العقارية والحقوق العينية غير المنقولة الصادر بالقرار ٣٣٣٩»، مكتب النشر العربي، مطبعة الجامعة السورية، سنة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.
- الشدياق، طنوس: «كتاب أخبار الأعيان في تاريخ جبل لبنان»، نظر فيه ووضع

- مقدمته وفهارسه الدكتور فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، رقم ١٩، توزيع المكتبة الشرقية، جزءان، بيروت، ١٩٧٠.
- شقير، سعيد: «تقرير عن مالية جبل لبنان»، وضعه سعيد باشا شقير وقدمه إلى دولته (دولته) اوهانس قيومجيان باشا، متصرفية جبل لبنان، بحدود (لبنان)، ٦ تشرين الأول ١٩١٣.
- شهاب، الأمير موريس: «دور لبنان في تاريخ الحرير»، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٤، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٨.
- الصباغ، الأب ألفونس المخلصي: «دير القمر ما بين سنتي ١٨٤١ - ١٨٦٠» المطبعة المخلصية، صيدا - لبنان ١٩٤٨.
- آل صفا، محمد جابر: «تاريخ جبل عامل»، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨١.
- صقر، يوسف صقر: «تاريخ بجة وأسرهما في لبنان وبلدان الاغتراب»، الطبعة الأولى، دار عشتار، بيروت ١٩٨٦ م.
- ضاهر، مسعود: «تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ - ١٩٢٦»، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤.
- =، =: «الجدور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ - ١٨٦١»، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، الطبعة الأولى، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨١.
- =، =: «الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي»، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٨.
- عماد، يوسف: «الجامعة القرقمازية وتاريخها في حلها وترحالها وأماكن سكنها واستقرار فروعها مع معلومات هامة عن تاريخ الفتوح السياسي وعن أحواله الاجتماعية والدينية في عهوده «المختلفة»، الجزء الأول، بيروت ١٩٧٣.
- عوض، عبد العزيز محمد: «الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ - ١٩١٤» تقديم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٩.
- فريحة، أنيس: «القرية اللبنانية حضارة في طريق الزوال»، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٠.
- القاسمي، محمد سعيد، وجمال الدين، والعظم، خليل: «قاموس الصناعات الشامية» حققه وقدم له ظافر القاسمي، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٨.
- كرد علي، محمد: «خطط الشام»، ٦ أجزاء في ٣ مجلدات، الطبعة الثالثة، الناشر مكتبة النوري دمشق، والموزع دار العلم للملايين بيروت، دمشق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، الأجزاء الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس.
- كرم، الأب مارون اللبناني: «قصة الملكية في الرهبانية المارونية»، الطبعة الأولى، دار الطباعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٢.
- كوثراني، وجيه: «السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام»، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٣)، الطبعة الأولى، مركز دراسات

- الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.
- لامنس، الأب هنري اليسوعي: «تسريح الأبصار في ما يحتوي لبنان من الآثار»، نقلاً عن مجلة «المشرق»، جزءان، الطبعة الأولى عام ١٩١٣م، الطبعة الثانية ١٩٨٢م، دار الرائد اللبناني، الحازمية - لبنان ١٩٨٢.
- لبكي، جوزيف: «متصرفية جبل لبنان، مسائل وقضايا ١٨٦١ - ١٩١٥»، دار الكرمة، بيروت ١٩٩٥.
- مؤلف مجهول: «كتاب مظالم الأمير قبلان: قائمقام المتن (لبنان)»، الجزء الأول، إدارة جريدة السيار بمصر، ١٨٩٧م.
- المر، خير: «زحلة مدينة المتصرفية (١٨٦٠ - ١٩٢٠)»، دون دار نشر، زحلة ٢٠٠٢.
- مسعد، بولس: «دليل سوريا ولبنان»، الجزء الأول، مطبعة المعارف بمصر، ١٩١٢ - ١٩١٣م.
- =، =: «لبنان، والدستور العثماني»، بحث سياسي قانوني تاريخي في موقف لبنان الحاضر إزاء الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، مطبعة المعارف، بمصر (دون تاريخ).
- المعلوف، عيسى اسكندر: «تاريخ مدينة زحلة»، الطبعة الأولى، مطبعة «زحلة الفتاة»، لبنان ١٩١١، الطبعة الثالثة منقحة ومزودة، جريدة «زحلة الفتاة» زحلة ١٩٨٤.
- المعلوف، عيسى اسكندر: «دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف»، المطبعة العثمانية في بعبداء (لبنان) سنة ١٩٠٧ - ١٩٠٨.
- نخول، بشارة: «كتاب منتخبات الصناعة في فن الزراعة»، الجزء الأول، المطبعة الأدبية، بيروت ١٨٨٤.
- نخول، جان: «مدرسة دير مار يوحنا مارون، كفرحي، تاريخ ومحفوظات»، منشورات معهد التاريخ في جامعة الروح القدس - الكسليك، لبنان ١٩٩٦.

سابعاً - المراجع المعربة

- أقطاش، نجاتي، وبينارق، عصمت: «الارشيف العثماني: فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول»، ترجمة صالح سعداوي صالح، اشراف وتقديم الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- أوين، روجر: «الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ - ١٩١٤»، ترجمة سامي الرزاز، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠.
- ايفانوف، نيقولا: «الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ - ١٥٧٤»، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له د. مسعود ضاهر، سلسلة تاريخ المشرق

- العربي الحديث (٣)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٨.
- توبي، جاك: «الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠ - ١٩١٤»، نقله إلى العربية فارس غصوب، راجعه وقدم له د. مسعود ضاهر، سلسلة: تاريخ المشرق العربي الحديث (٦)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠.
 - حمادة، سعيد: «النظام النقدي والصرافي في سوريا»، نقله إلى العربية شبل بك داموس، المطبعة الاميركانية، بيروت ١٩٣٥.
 - دوبار، كلود، ونصر، سليم: «الطبقات الاجتماعية في لبنان، مقارنة سوسيولوجية تطبيقية»، تعريب جورج أبي صالح، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢.
 - دوسون، مرادجه: «الحكم والإدارة في الدولة العثمانية»، ترجمة فيصل شيخ الأرض، منشورات الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٤٢.
 - دهن، رشدي (المعزّب): «زراعة الزيتون والصناعات الزيتونية في سوريا»، منشورات اتحاد الدول السورية، مصلحة الزراعة الاتحادية، مطبعة التوفيق، دمشق (د. ت).
 - ريجنكوف، م.، وسميليانسكايا، إ. «سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر»، مذكرات رحالة، تقارير علمية واقتصادية ووثائق قنصلية وسياسية وعسكرية، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٣.
 - سميليانسكايا، إيرينا: «الحركات الفلاحية في لبنان، النصف الأول من القرن التاسع عشر»، تعريب عدنان جاموس، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٢.
 - =، =: «البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث»، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له د. مسعود ضاهر، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث (٥)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٩.
 - عيساوي، شارل: «التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب ١٨٠٠ - ١٩٠٠» ترجمة د. رؤوف عباس حامد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠.
 - غيز، هنري: «بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن»، تعريب مارون عبود، جزءان، الطبعة الثانية، دار المكشوف، بيروت، الجزء الأول ١٩٤٩، والجزء الثاني ١٩٥٠.
 - كراسويل، روبير: «القراة والملكية العقارية في الريف اللبناني»، إشراف كلود ليفي شتراوس، ترجمة ميشال أبي فاضل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣.
 - لوتسكي، فلاديمير: «الحرب الوطنية التحررية في سوريا ١٩٢٥ - ١٩٢٧»،

- (صفحة مشرقة من النضال العربي ضد الامبريالية الفرنسية)، نقله إلى العربية د. محمد دياب، راجعه وقدم له د. مسعود ضاهر، سلسلة: تاريخ المشرق العربي الحديث (١)، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٧.
- نجيم، بولس [م. جويلان]: «القضية اللبنانية» ترجمة الأب ج. منش، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٥.
- هنتس، فالتر: «المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري»، ترجمه عن الألمانية الدكتور كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، دليل الاستشراق - المجلد الأول، الكراس الأول، عمان (دون تاريخ).

ثامناً Références

- ABOU EL ROUSSE SLIM, Souad: "Le Métayage et l'Impôt au Mont- Liban XVII et XIX siècles", Collection Hommes et Sociétés du Proche-Orient, Université Saint- Joseph Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Dar el Macherq, Beyrouth 1987.
- Le CADASTRE de ETATS de SYRIE et du LIBAN (publier): "Notices sur le Régime Foncier et Le Cadastre des États de Syrie", Sans date, Beyrouth.
- CADRON, Louis: "Le Régime de la Propriété Foncière en Syrie", Librairie du Recueil Sirey, Paris 1932.
- CAHUET, Alberic: "La Question d'Orient dans l'Histoire Contemporaine (1821 - 1905)", Paris 1905.
- CHAOUI, Joseph: "Le Régime Foncier en Syrie" Aix - en - Provenç, Imprimerie Paul Rombaud, Lille 1928.
- CHEVALLIER, Dominique: "La Société du Mont Liban à l'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe", Librairie Orientaliste, Paul Geuthner, Paris 1971.
- =, =: "Villes et Travail en Syrie du XIX Siècle du XX Siècle", Paris en Maisonneuve et la Rose, Paris 1982
- COULAND, Jacques: "Le Mouvement Syndical au Liban (1919 - 1946)", son Evolution Pendant le Mandat Français de l'Occupation à l'Evacuation et au Code du Travail, Editions Sociales, Paris 1970.
- DOCOUSSO, Gaston: "l'Industrie de la Soie en Syrie et au Liban", Imprimerie Catholique, Beyrouth 1913.
- DUBAR, Claude, et NASR, Salim: "Les Classes Sociales au Liban", Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, L'Imprimerie Chirat, Paris 1976.
- EMERIT, Marcel: "La Crise Syrienne et l'Expansion Economique Français en 1860", La "Revue Historique", tome 207, Janvier - Mars, Paris 1952, (pp. 213 - 221).
- FEVRET, Maurice: "Un Village du Liban EL Mtaine (Note de Géographie Humaine)", in: "Revue de Géographie de Lyon", XXV, Lyon 1950, (P. 267 - 278).
- GUYS, Henri: "Beyrouth et le Liban", Voyageurs d'Orient, deux tomes, Imprimerie de W. Remquet et Cie, Paris 1847, 2^{ème} Edition, Paris 1850, et Edition Dar Lahd Khater, Beyrouth 1985.
- HAUT - COMMISSARIAT de la République Français en Syrie et au Liban, Offices d'Intérêt commun: "Instruction sur l'Application du Système Métrique Décimal des Poids et des Mésuees dans les Etats sous Mandat Français", Imprimerie Cozma, Beyrouth 1935.
- ISMAÏL, Adel: "Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban et des Pays du Proche- Orient du XVII siècle à nos Jours", les Sources Françaises 1975 - 1982, 32 tomes, correspondance Consulaire de Beyrouth, Saïda, Syrie, Tripoli et Turquie, et quatre tomes Correspondance Commerciale, Imprimerie Catholique, Beyrouth 1975 - 1982.
- JOUPLAIN (Pseudonyme) Paul NOJAIM: "La Question du Liban", Etude Historique, Diplomatique, et de Droit International, 1ère Edition, Paris 1908, 2ème Edition, Imprimerie

- BIBAN, "Chir" Jounieh 1961.
- KHALIDI, Tarif (Editer): "Land Tenure and Social Transformation in the Middle - East", American University of Beirut (A.U.B), Beirut 1984.
 - LABAKI, Boutros: "Introduction à l'Histoire Économique du Liban, Soie et Commerce Extérieur en Fin de Période Ottomane (1840- 1914)", Publications de l'Université Libanaise, Section des Études Economiques, IV, Distribution: Librairie Orientale, Beyrouth 1984.
 - LATRON, André: "La Vie Rurale en Syrie et au Liban", Étude Economique Sociale, Imprimerie Catholique, Beyrouth 1936.
 - MANTRAN, Robert, et SAUVAGET, Jean: "Règlements Fiscaux Ottomans dans les Provinces Syriennes", Institut Français de Damas, Librairie d'Amérique et d'Orient, Adrien - Maisonneuve, Paris 1951.
 - MOUCHAWAR, Amin: "Notices sur les Impôts et les Taxes au Liban", Première Partie "Impôts Directs", Imprimerie de Saint Paul - Harisa (Liban) 1934.
 - MOUNAYER, Nassib: "Le Régime de la Terre en Syrie", Etudes Historiques, Juridiques et Economiques, Libairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris 1929.
 - PERRIER, Ferdinand: "La Syrie sous Le Gouvernement de Méhémet - Ali, jusqu'en 1840", Arthus Bertrand, Librairie, Paris 1842.
 - RONDOT, Pierre: "Les Insitutions Politiques du Liban des Communautés Traditionnelles à l'Etat Moderne", Institue d'Études de l'Orient Contemporaine, Paris 1947.
 - WEULERSSE, Jacques: "Paysans de Syrie et du Proche - Orient", Huitième Edition, Gallimard, Paris 1946.

تاسعاً - أبحاث ودراسات غير منشورة

١ - باللغة العربية

- جحي، جورج: «أراضي دير البلمند، الخطة العامة لتنمية الأملاك الزراعية والحرجية لدير سيده البلمند»، دراسة هامة غير منشورة، خاصة بالدير، أعدت بإشراف لجنة الأوقاف المالية المجمعية للروم الأرثوذكس، مكتب الهندسة الزراعية، تشرين الأول ١٩٧٣.
- ساسين، عساف فوزي: «تاريخ البقاع الاجتماعي من ١٨٦٠ إلى ١٩١٨ استناداً إلى وثائق الرهبنة اليسوعية»، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه - حلقة ثالثة في التاريخ، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فرع الآداب العربية، بيروت ١٩٨٢.
- العلي، ناديا: «معطيات حول نظام الري والزراعة في بريح»، مذكرة بحث لنيل شهادة الجدارة في العلوم الاجتماعية - فرع علم الاجتماع الريفي، إشراف الدكتور أحمد بعلبكي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول، بيروت ١٩٨٠.
- المعلوف، أبي نادر ماري: «القومسيون البلدي في رحلة (١٨٧٩ - ١٩٠٢)» كفاءة غير منشورة، كلية التربية، بيروت ١٩٧٢.
- وهبة، آمال: «بعض آثار الانخراط الاقتصادي العالمي على اقتصاد ومجتمع لبنان في القرن التاسع عشر (من خلال نموذج كسروان)»، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة في علم اجتماع التنمية، إشراف د. بطرس لبكي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثاني، الراية (بيروت) ١٩٨٤ - ١٩٨٥.

- يونس، مسعود: «الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان ابان حكم الامبراطورية العثمانية»، بحث في علم الاجتماع القانوني، وعلم التاريخ، النسخة العربية، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٧٥.

٢ - بلغة غير عربية

- ABOU NOHRA, Joseph: "Contribution à l'Étude du Rôle des Monastères dans l'Histoire du Liban. Recherche sur les Archives du Couvent st. Jean de Khenchara et de Cinq Autres Couvents Maronites et Melkites (1710 - 1960). Thèse de Doctorat d'État, Strasbourg 1983.
- ISMAÏL, Mounir: "Le Liban sous les Mutagarrifa, Situation Intérieure et Politique Internationale (1861 - 1914)", Thèse de Doctorat d'Etat, Sorbonne, Paris 1978.

فهرس الأعلام والمجموعات

٨١، ٩٩، ١١٠، ١٢٨، ١٤٠، ١٦٦

البلدو الرحل: ١٦٧، ٢٤٧
البروتستانت: ٥٨، ٥٩، ٢٢٢
البستاني، المعلم بطرس: ٢٩
بلان، جان (Jean blanc): ٢٠٥
بهمجت، محمد بك: ١٦٤
البيروتيون: ٢٢٧

- ت -

تامر، جرجي: ٢٩
التركمان: ١٦٧
تقي الدين، حسن: ٢٣٣، سليمان: ٤١، ملحم: ٢٧

- ج -

الجسر، رشاد: ٤٣
جلال بك: ١٤١
جنبلط (آل): ١٠٦
جهجاه (آل): ٦١

- ح -

الحاج، المطران يوحنا: ٤٦
حقي، اسماعيل (المتصرف ١٩١٨): ١٠٠، ١٤١
حماده، توفيق: ٤٣، سعيد يحمدا: ١٩
حمزه (آل): ٦١
حيدر (آل، جب): سليمان: ٦١
حمدي، أحمد باشا: ٢٥٠
حمورابي: ٢٧٥

- خ -

الخازن (آل): ١٩، ٤٦
خاشو، أمين: ١٩، ١٥١

- أ -

أبو حاتم (أبي)، حاتم: ٤٠
أبو حاطوم (آل): ١٩
أبو الروس، سعاد سليم: ٨١، ٨٣، ٨٨
أبو عواد، عبد الغني: ٢٣٣
أبو قايدبيه، سلمان: ٢٣٣
أبي قيدبيه، ضاهر: ٢٨
أبو اللمع (آل، الأمراء اللمعيون): ١٥، ٤٧، ٥٠، ٥٢، ١١٧، الأمير قبلان: ٧٢، الأمير يوسف ١١٧
أبو ملحم (آل، جب): ٦١
أبو نهرا، جوزيف: ٨٨
أرسلان (آل، الأمراء): ١٥، ٤٧، ٥٢
الأرمن: ٥٨، ٥٩
أسعد باشا (والي صيدا): ٣٧
الاسلام (المسلمون السنة): ٥٣، ٥٦، ٥٩، ٦١
٢٣٦، ٢٢٢، ٦٢
اسماعيل، (آل، جب): ٦١
الأسود، ابراهيم: ٨٨، ١٠٠، ١٦٤
الألمان: ٧١
ألف، مخائيل: ١٠١
أمين الدين، الشيخ أحمد: ٤٠
الأكراد: ١٦٧
الانكليز: ١٧١
الأوروبيون: ١٢٢، ١٤٩، ١٧١
أوتافي (OTTAIVI): ٢٥٤
أوهانس باشا (المتصرف ١٩١٢ - ١٩١٥): ٢٦٧
أيوب (آل): ٦١

- ب -

بتكوفيتش، قسطنطين (القنصل الروسي): ٥٨

عيساوي، شارل: ١٣٥، ١٦٤

- د -

داود باشا (المتصرف ١٨٦١ - ١٨٦٨): ٣٩، ٤٠، ٤٦، ٤٨، ٥١، ٥٢، ١١٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢١٣

الدروز (الطائفة الدرزية): ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ١٣٧، ٢٢٢
الدوماني، حبيب: ٢٠٥

- ر -

رستم باشا (المتصرف ١٨٧٣ - ١٨٨٣): ١٦٩، ٢١٤، ٢٢٦، ٢٦٥، ٢٦٦
رشيدي (آل): ٥٤

الرهبانية (الرهبانيات): ٥٣
الارثوذكسية: ٢٠٤، الانجيلية: ٢٠٤، الانطونية: ٢٠٤، الكاثوليكية: ٢٠٤، اليسوعية: ٢٠٤
روسو Rousseau (فتصل فرنسي): ٨١

- ز -

زيدان، ساسين زعيتري: ٧٢

- س -

سريان: ٥٨، ٥٩
سميليانسكايا، ايرينا: ٩٩
سليمان (آل، جب): ٦١
السوريون: ٢٢٧

- ش -

شقيز، سعيد: ٨١، ٨٣، ٢٣٩، ٢٤٤
شهاب، (آل، الأمراء الشهابيون): ١٥، ٤٧، ٥٠، ٥٢
الأمير بشير الثاني: ٣٦، مسعود: ٤٠
الشيعة (المتارلة): ٥٣، ٥٦، ٥٩، ٦٠

- ع -

العرب (الرحل): ٢٤٧
عثمان، العثمانيون: السلطان سليم الأول: ٣٥
السلطان عبد الحميد: ٢٧٠
الغريان (آل): ٦١
عمون، عمون: ١٩٢

- ف -

فرج (آل): ٥٤
الفرنسيون: ١٧١
فرنكو باشا (المتصرف ١٨٦٨ - ١٨٧٣): ٥١، ٥٢، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٨
فريجة، أنيس: ١٠٥، ١٥١
فريد، محمد بك المحامي: ١٦٤
فريمنج (دوق نمساوي): ١٩٣
الفينيقيون: ١٥١، ٢٢٧

- ق -

القنطار (آل): ٦١

- ك -

الكاثوليك (الروم): ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٢٢
كادرون (Louis CADRON): ١٥١
كاظم، حسين بك: ٨٨
كرم، يوسف بك: ٤٦؛ الأب مارون: ١٦٤

- ل -

لاترون (LATRON): ٨٣، ٨٩، ١٥٩، ١٦٤
لبكي، بطرس: ١٢٦

- م -

مخلص، أمين أفندي: ٣٧، ٤٧، ٥١
المصريون: ١٥١، ٢٢٧
مظفر باشا (المتصرف ١٩٠٢ - ١٩٠٧): ١١٧، ٢٦٧
المعلوف، عيسى اسكندر: ١٠١
ملحمة، يوسف: ٢٦٦
منعم، الخوري يوسف: ٦٩
الموارنة (الطائفة المارونية): ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٢٢٢

- ن -

نجيم، بولس (جوبلان): ١٤٠
النصارى (المسيحيون): ٥٣، ٦١، ٦٢

فهرس الأماكن

- أ -

أزده: ٤٩	٢٨٨ ، ٢٨٦
أزصون: ١٢	بتغرين: ١٤٣
أرض روم (أرضوم): ٢٠١	بحملون: ١٤٢
الاستانة: ٢٦٩	بختس: ١٤٣
آسيا الصغرى: ١٢٩	بدغان: ٢٠٥ ، ١٩ ، ١٥
إقليم التفاح: ٢٣٨	بلنابل (البقاع أو الكورة): ١٠٢ ، ٩٨ ، ٨٩ ، ٦١
إقليم الخروب: ٢٨ ، ٨٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨	١١٤ ، ١٤٢ ، ١٦٢
١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٨٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٨٨	برج البراجنة: ٣٦ ، ٧٧ ، ٧٨
أميون: ١٦٩	برجا: ١٦٩ ، ١٣٥
الأناضول: ١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٨٧ ، ٢٣٥	بريتال: ١٦٢ ، ١٤٢ ، ١٠٣ ، ٩٨ ، ٨٩ ، ٦١
انطلياس: ١١٧	البريج: ١١١ ، ٤٩
انكلترا: ١٧٤ ، ١١٦	بريج: ١٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٩ ، ١٠٧ ، ١٢١
إفنين: ١٥ ، ٧٩ ، ١٠٦ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٢٢	١٣٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٧
١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٦٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٧	بريطانيا: ٢٧٧
أوروبا (الدول الأوروبية): ٨ ، ١٦ ، ١٤٥ ، ١٦٧	بيينا: ٢٨ ، ٦٩
٢٠١ ، ٢٠٥	بسكتا: ١٦٩
	بشامون: ٢٣١
	بشتودار: ١٠٧ ، ١٠٨ ، ٢٨٨
	بشري: ١٥ ، ١٩ ، ٥٦ ، ٧٩ ، ١٠٦ ، ١١٤
	١٦٩ ، ١٣٢
	بشعله: ١٠٨
	بشمزين: ١٦٩
	البصرة: ١٧٤
	بعبد: ١٦٩ ، ٢٠٦ ، ٢٦٥
	بعقلين: ١٥ ، ١٩ ، ٢٧ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١٣٥
	١٦٩ ، ١٧٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣
	بعلبك (مدينة أو قضاء): ١٠ ، ١٤ ، ٤٦ ، ٦١
	٨٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٤ ، ١١٥
	١٢٢ ، ١٤٢ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٨٨
	١٩٠ ، ١٩٤ ، ٢١٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٤٩
	٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠
البترون: ٢٨ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢	
٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٧٩	
٨٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٦	
١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٦٠ ، ١٦٣	
١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦	
١٧٩ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢١٤ ، ٢١٦	
٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٥٨	
٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٤	

- ب -

الباروك: ١١٤ ، ١٤٢

بتاتر: ١٢ ، ١٢٣ ، ٢٠٥

بتيات: ٢٨

بتخنيه: ٢٨٨

البترون: ٢٨ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢

٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٧٩

٨٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٦

١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٦٠ ، ١٦٣

١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦

١٧٩ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢١٤ ، ٢١٦

٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٥٨

٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٤

١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٦٣ ،
 ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٣ ،
 ١٧٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٣ ،
 ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ،
 ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ،
 ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ،
 ٢٣٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ،
 ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧

- ت -

تربل: ١١٤

ترشيش: ١١٤

تركيا، الدولة العثمانية، السلطنة: ١١ ، ١٥ ، ٣٥ ،
 ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٣ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ،
 ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
 ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٤٥ ، ١٥١ ،
 ١٥٢ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ،
 ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،
 ١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ،
 ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ،
 ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ ،
 ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ،
 ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،
 ٢٧٢ ، ٢٧٣

تعنايل: ١١٤ ، ١٤٢

تنورين: ١١٤ ، ١٦٩

- ج -

جبل عامل: ١١٦ ، ١٤٥ ، ٢٦٣

جبل لبنان (الجبل، المتصرفية، متصرفية جبل
 لبنان): ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ،
 ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ،
 ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ،
 ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ،
 ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ،
 ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ،
 ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ،
 ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ،
 ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ،

بغداد: ١٧٤ ، ٢٠١

البقاع: ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ ،
 ١٦ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ،
 ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٦٠ ، ٦٤ ،
 ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ،
 ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،
 ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ،
 ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٩ ،
 ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ،
 ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
 ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦١ ،
 ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،
 ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ،
 ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ،
 ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ،
 ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ،
 ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ،
 ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ،
 ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٨٢

البقاع العزيز: ١٠ ، ٢٦ ، ٦٢ ، ٨٨ ، ١٩١ ،
 ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١٩٠ ، ٢١٥ ، ٢٤٩ ،
 ٢٥٥ ، ٢٥٦

بقسميا: ١٥ ، ١٩ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٨٤ ، ٩٩ ، ١٠٥ ،
 ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣١ ،
 ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ،
 ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧

البقية: ٢٠٥

بكفيا: ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٦٩

بلاد الروم: ٨٧

بلاد الشام: ١٠ ، ١٧ ، ١٣٤ ، ٢١١ ، ٢٧٧

بلقا: ١٦٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧

البلقان: ٢٣٥ ، ٢٥٠

بمريم: ١٠٧ ، ٢٨٨

البنية: ١٨٥

بيت الدين: ٢٩ ، ١٣٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٦٥

بيت شباب: ١٤٣

بيت شلالا: ١٠٨

بيروت (مدينة أو ولاية): ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ،
 ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،
 ١١٠ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،

١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦،
 ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣،
 ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩،
 ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧،
 ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥،
 ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢،
 ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩،
 ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧،
 ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣،
 ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩،
 ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٤،
 ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١،
 ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨،
 ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥،
 ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١،
 ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢،
 ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨،
 ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤،
 ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠،
 ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٦،
 ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧،
 ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩،
 ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨١،
 ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠

جبل المنيطرة: ١٤٢

جيبيل: ١٠٥، ١١٣، ١١٥، ١٤٥، ١٦٧، ١٦٩،
 ٢٤٢

الجديدة (بعلبك، الشوف، المتن): ١١٤

جديدة الفاكية: ١٠٢

الجرد (مقاطعة وناحية في الشوف): ١٠٢، ١٠٣،
 ١٦٢، ١٠٦

جزين: ٥١، ١٢٧، ١٣٢، ١٤٢، ١٦٧، ١٦٩،
 ١٧٠، ١٩٢، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٨٤

جل التنور (بعقلين): ٤٢

الجليل (فلسطين): ١٦٦

جوار الحوز: ١١٤، ١١٧

جون: ١٠٨، ٢٨٨

جسونية: ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٩٤، ٢٤٢،

٢٦٦، ٢٧٣

- ح -

حاصبيا: ١٠، ٢٦، ٦٠، ١٠٦، ١١٨، ١٢٣،
 ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥،
 ١٣٦، ١٤٢، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٧، ١٩٠،
 ٢١٢، ٢٣٥، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٣

الحدت (حدت بيروت): ١٢٣، ١٦٩

الحريشة: ٤٩

حلب: ١٠، ١١، ١٦٧، ١٧٤، ٢٠١، ٢٦٣،
 ٢٧٣، ٢٧٧

حماتا: ١٢، ١١٣

حماء: ١٠، ١٦٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧

حمص: ١٠

حوران (جبل حوران وسهل حوران): ١٥، ٦-،
 ١٤٥، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٩،
 ١٨٠، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧

حوش الرافقة: ١١٤

- خ -

الخربة: ٢٨، ١٠٧، ١٧٥، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٨٨،
 خلة المغارة (بعقلين): ٤٢

الخنشارة: ٥٥، ٥٦، ٧٨، ٧٩، ١٠٧، ١٢١،
 ١٣٨، ١٤٣، ١٨٦، ٢٣٢، ٢٨١، ٢٨٧

- د -

الداخل السوري: ١١، ١٠٥، ١٦٦، ١٦٧، ٢٠٧،
 الداخل الشامي: ٢٠٤

الدامور: ٢٠٥

الدكوانه: ٧٢

دلهون (دلهوم): ٢٨

دمشق: ١٠، ١١، ١٢، ٢٩، ٦٢، ١١٥، ١٤٣،

١٥٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٩، ١٨٤، ١٩٠،

١٩٤، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٣٨،

٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٧

دوما: ١٦٩، ١٧٢، ١٧٥

دير العشائر: ٢٨، ٦١، ٨٨، ٨٩، ١٠٢، ١١٤،
 ١٦١، ١٦٢

دير القمر: ١٠، ٣٠، ٥٢، ٧٢، ١٤٧، ١٦٧،

١٦٩، ١٧٠، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٢٤،

٢٧٣، ٢٨٤

دير مار جرجس الدكواني (الدكوانة): ٧٢
دير مار يوحنا (الصايغ للرهبانية الشويرية،
الخنشارة): ١٨٦ ، ٥٥
دير مار يوحنا مارون: ١٠٨ ، ١٨٩

- ج -

راس بعلبك (الراس): ١١٤

رأس المتن: ١٦٩

راشيا: ١٠ ، ٢٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٦ ، ١١٠ ،
١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٦١ ، ١٦٢ ،
١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٩٠ ، ٢١٢ ،
٢٣٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣

رشميا: ١٦٩

رعشين: ١٠٨ ، ٢٨٩

روسيا: ٢٣٥ ، ٢٥٠

روم ايلي (ولاية): ٨٧

زيتون: ١٤٣

- ز -

الزاوية: ٤٩

الزبداني: ٢٦٠

زبدل: ١٤٢ ، ٢٠٥

زحلة: ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ٣٠ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٦٢ ،
١١٥ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٦٧ ،
١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٨٨ ،
١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ،
٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢ ، ٢٥٤ ،
٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٨٤

زغرتا: ١٢٧ ، ١٣٢

زكريت: ١٤٣

الزوق: ١٦٧ ، ١٤٣ ، ١٧٤

زوق مصبح: ١٠٨ ، ٢٨٩

زوق مكاييل: ١٦٩

- س -

الساحل الشامي: ١٦٧

ساحل الغرب: ٤٧

ساحل المتن: ٤٧ ، ٧٢

سالمون: ١١١

سبل: ١٤٣

سبلين: ٢٨ ، ٨٤

سرعين: ٨٩

السهول الداخلية: ١٨

سورية (دولة سورية - ولاية سورية): ٨ ، ١١ ،
٢٥ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ،
١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ،
١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ،
١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ،
١٧٤ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٤ ،
١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٥٠ ،
٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ،
٢٦٤

السويس (قناة): ١٢ ، ١٤٥ ، ١٦٩

- ش -

الشام (سنتجق - بلاد الشام): ٢٩ ، ٦٢ ، ٦٥ ،
١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ،
١٩٦ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٦ ،
٢٦٤ ، ٢٦٠

الشبانية: ١٠٧ ، ١٧٥ ، ٢٨٨

شبطين: ١٠٨

شُورَه (شُورا): ١٤٢ ، ١٤٣

الشحار: ١٣٢ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٥

شحيم: ١٣٥

الشرق الأقصى: ١٤٥ ، ١٨٧

الشوف: ١٥ ، ٢٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ،

٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ،

٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٤ ، ١٢١ ،

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ،

١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ،

١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٥ ، ٢٠٥ ، ٢٢٢ ،

٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٦٤ ،

٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨

الشوير: ١١٤ ، ١٦٩ ، ٢٠٤

الشويفات: ١٥ ، ٨٣ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٦٥ ، ١٧٦

- ص -

الصفاء: ١١٤

عين زحلتا: ١١٤	صليما: ١٤٣، ١٤٢، ٢٨
عين صوفرا: ١٥، ١٩، ١٠٦، ١٣٢، ٢٠٥	صور: ١١، ١٢، ١٩٤، ٢٦٦
عين الدلبة: ١٧٥	صورات: ١٠٨
عينطوره: ١٠٦، ١١٤	صوفرا: ١٠٣، ١٦٢، ٢٢٧، ٢٢٨
عين قثيه (عين قني): ٩، ١٥، ١٩، ٥٦، ٧٠، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٩٩، ١٠٦	صيدا: ١١، ١٢، ٢٥، ٢٨، ٣٧، ١٠٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٦٦، ٢٧٣
١٢١، ١٣١، ١٣٨، ١٣٩، ٢٨١، ٢٨٥	٢٨٢
٢٨٧	
عين كفاح (مينكفاح): ١٠٨	
- غ -	- ض -
غبالين: ١٠٨	ضهر البيدر: ١٠٧
غزير: ٤٦، ١٤٣، ١٦٩	- ط -
غوسطا: ٦٩	طرابلس (طرابلس الشام): ١٠، ١٢، ٤٩، ١٥٣، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٨، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٧٣
- ف -	طبرجا: ٢٤٢
فاريا: ٦٠، ١٠٢، ١٠٣، ١١٤	طيبة (مصر): ١٥١
فالوغا: ١٤٢	
فرنسا: ١١، ١٧٣، ٢٥٩، ٢٠٥	
فلسطين: ١٠، ١٦٦، ٢٠٥، ٢٧٧	
فندق صوفرا الكبير (صوفرا): ٢٢٧، ٢٢٨	
- ق -	- ع -
القاع: ١١٤	العاقورة: ١٠٦، ١١٣
قب الياس: ٨٨، ١١٤، ١٤٢، ١٤٣، ١٦١	عانوت: ٢٣١، ٢٣٣
١٦٢	القبايية: ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ١٣٥، ١٤٢، ٢٨١
قيع: ١٧٥	عبرين: ١٠٨
قرطبا: ١٤٢	عبيه (لعبه): ١٤٢، ١٨٥
القرعون: ٦٢	العراق: ١٦٧، ١٧٤، ٢٧٧
قزنايل: ١٤٢	جزسال: ٨٩، ١٠٢، ١٠٣، ١١٤، ١٤٢، ١٦١، ١٦٢
القرية: ١٢، ١٢٣	حرمون: ٢٣١، ٢٣٣
القلعة: ٢٨٨	عزطز: ١٠٨، ٢٨٨
القلمون: ١١١	عكا: ١٦٤، ١٩٥، ١٩٦
- ك -	عكار (سهل عكار): ١٠٥، ١٦٠
الكوسي البطريكي: ٥٢، ٥٣، ٢٨٤	عماطور: ٨٥
الكرك (كرك نوح): ١٤٢	العين: ١١٤
كساره: ١٤٢، ١٤٣	عين حماده: ١٢، ١٢٣
كسروان: ١٥، ٣٨، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٢	عين داره (عينداره): ٩٨، ١١٤، ٢٢٦، ٢٦٤

محكمة الباب في دمشق: ٦٢
محمروش: ١٥، ١٩، ٥٤، ٥٦، ٧٧، ٧٨،
١٠٦، ١٢١، ١٢٢، ١٣٢، ١٣٨، ٢٨١،
٢٨٧

مدرسة تربية دود القر في تعنايل: ٢٥٩
المدرسة الداودية (الدرزية) في عبيه: ١٤٢، ١٧٤،
١٨٥، ١٧٨

مدرسة دير مار يوحنا مارون، كفرحي: ١٨٩
مدرسة سيدة النصر كفيفان: ١٨٨
المدن الداخلية: ١١، ٢٠٠، ٢٠٧
المدن الساحلية: ١١، ١٢، ١٤٩، ٢٠٧
مرج ابن عامر (فلسطين): ٢٠٥
مرج بعقلين: ١٦٩
مرجعيون: ١٢٣
مرسيلية: ٢٠٥
المريجات (البقاع): ١٢٣
المشرق العربي: ١٠، ١١، ١٧، ٣٨، ١٥٠،
١٥٤، ١٥١

مشغرة: ١٤٣
مصر: ١١، ١١٧، ١١٩، ١٢٩، ١٧٤
معاد: ١٠٨
المعلقة: ١٧٠
المقنصرة: ٤٩
مقدوشة: ٢٣١
المقاطعات اللبنانية: ٧، ٨، ١٤٥، ٢٠٧، ٢٠٨
مكسه: ٨٨، ١١٤، ١٦١، ١٦٢
المناصف: ١٣٢
المناطق البقاعية: ١٣، ١٦
المناطق الساحلية: ١٣٢
المناطق اللبنانية: ١٠، ٦٨
الموصل: ١٧٤، ٢٠١
ميرويا: ١١٤

- ن -

النبطية: ١٧٠، ١٧١
النمسا: ٢٣٥
نهر البردوني: ١٧٠، ٢٠٤
نهر الكلب: ١١٥
النهيمة: ٤٩

٥٣، ٦٩، ١٠٨، ١٢٦، ١٢٨، ١٦٩،
١٧٠، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤،
٢٦١، ٢٦٥، ٢٨٤، ٢٨٩
كفرحتنا: ١٠٨
كفرحريز: ١٦٩
كفرحمل: ٢٠٥
كفرحي: ١٠٨، ١٨٩
كفرذبيان: ٤٦، ١٦٩
كفرسلوان: ١١٤
كفرمتي: ١٧٦
كفرنبرخ: ٢٠٥
كفرتا: ١٤٣
كريت: ١٧٧
الكفور: ١٤٣
كفيفان: ٦٩، ١٧٦، ١٨٨
كلخانة: ١٤، ٣٦، ٢٢٠
الكورة: ٤٩، ٥١، ١٠٥، ١١٥، ١٢٦، ١٢٧،
١٣٠، ١٣٢، ١٤٥، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥،
١٦٩، ١٧٠، ١٨٩، ٢٢٤، ٢٥٨، ٢٦١،
٢٦٣، ٢٨٤
كورسكا: ١٧٧، ١٨٥، ٢٠٥

- ل -

اللاذقية: ١٠، ١٣٦، ١٦٤، ١٧٤، ١٩٥، ١٩٦،
١٩٧، ٢٦٣
لبنان: ١٠، ٢٩، ٦٨، ١٠٠، ١٥١، ١٦٤،
١٩١، ٢٧٦، ٢٧٧
اللبوة: ١١٤
اللقنوق: ١٠٦
الليطاني (نهر): ٢٠٤
ليون (فرنسا): ٧، ١٢٢، ١٧٣

- م -

مالطة: ١١٦، ١١٩، ١٧٤

المتن: ١٥، ٢٨، ٣٦، ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٤،
٥٥، ٦٠، ٧٢، ٧٧، ٧٨، ١٠٦، ١٠٧،
١١٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٨، ١٦٩،
١٧٠، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ٢٢٢،
٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٦٥، ٢٨٤

الولايات العثمانية: ١٧، ٣٥، ٧٠، ٧٤، ١٤٩،

١٥١، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٧، ١٩٢، ٢٠١،

٢١١، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤،

٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٥٨،

٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٥، ٢٧٦

الولايات العربية المشرقية: ٣٥

- ي -

اليمنية: ١١٤

اليونان: ٨٧

- ه -

هزبايا: ١٠٨

الهرمل: ١١٤، ١٤٢

- و -

وادي الدلم: ١٠٦، ١٠٧، ٢٨٨

وادي النيل: ١٥١

وطا نهر الكلب: ١١٥

ولايات سورية العثمانية: ١١٦، ٢١٦، ٢٤٨

فهرس بعض المصطلحات

اقتصاد: ٨، ١٠٦، ١٥٨	أناوة، أناوات: ٣٥، ٥٢، ٢١٣، ٢٥٣
الاقتصاد الاستهلاكي: ٧	اتفاقية سايكس - بيكو: ٢٧٧
الاقتصاد الأجنبي: ١٢٤	الأجر، الأجور (الرواتب): ٨، ٢٨، ٢٣٨
الاقتصاد الانكليزي: ١٧٥	احتكار: ١١٨، ١٤٥، ٢١٠، ٢٦٠، ٢٦٣
الاقتصاد الأوروبي: ١٢٩، ١٧٥، ١٩١، ١٩٢	٢٦٧، ٢٦٨
الاقتصاد البضاعي: ٢٠٧	إدارة الديون العمومية: ٢٦٧
الاقتصاد الجبلي: ١٢٣	الأدوات الزراعية (الآلات): ١١، ١٢، ٩٨، ٩٩
الاقتصاد الريفي: ٧، ١٣٢، ١٧٣، ٢٠٨، ٢٧٤	الأراضي الأميرية: ١٣، ١٦، ١٧، ٣٨، ٣٩
الاقتصاد الزراعي: ٢١٣، ٢٧٠	٤٢، ٤٦، ٦٠، ٦٤، ٦٦، ٧٣، ١٠٩
الاقتصاد العثماني: ٩٩، ١٨٧، ١٩١، ٢٣٧	١٣٠، ١٤٦، ٢٠٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢٤٥
الاقتصاد الفرنسي: ١٢٤، ١٢٧، ١٧٥، ١٨٧	٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨
الاقتصاد اللبناني: ٢٧٦	الأراضي البعلية: ١٠٠، ١٠٤، ١٣٦
اقتصاد القرى الجردية: ١٠٦	الأراضي الخراجية: ٢٥٠
الاقطاعي (الاقطاعيون): ١٥	أراضي المسلمين العشرية: ٢٥٠
القطاع العقاري: ٢٧٤	الأراضي المروية: ١٠٠، ١٠٤، ١٠٩، ١١٢
التحول الاقتصادي: ٢٠٤، ٢٠٧	١١٣، ١٣٦، ١٥٤
الأكليروس، رجال الدين، الرهبان، الرهبانيات، الأديرة: ٣٧، ٥٠، ٥٣، ٦٣، ٢٠٤، ٢١٦	الأراضي المملوكة (الملكيات الخاصة): ١٤، ١٥
٢٢٥، ٢٤٥، ٢٧٦	٦٠، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ١٣٠
الالتزام، التلزم، الملتزم، الملتزمون: ٣٥، ٣٦	الأراضي الموات: ٩٧، ١٠٥
١٢٩، ١٧٧، ٢١٦، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٠	الأراضي الوقفية (الأوقاف): ٦٣، ١٠٠، ٢٠٢
٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٧٢	٢٤٥، ٢١٦
الأموال الأميرية (الميري): ٣٦، ٧٥، ٢١٢	الاستهلاك، الاستهلاك الداخلي، الاستهلاك
٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٤	الريفي، الاستهلاك المحلي، الاستهلاك
٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٢	المنزلي، السلع الاستهلاكية: ٧، ٨، ١٣
الامتيازات المقاطعية: ٢١١	١٢٩، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٩، ١٦٥
الأموال النقدية: ١٤٤، ١٦٧، ١٦٧، ١٦٧، ١٦٧	١٧٣، ١٧٧، ١٨٩، ٢٠٨، السوق
٩٣، ٢٠٤	الاستهلاكية: ١٧٩، ١٨٠، المواد الاستهلاكية
الأنظمة المالية العثمانية: ٢١١	الأجنبية: ١٧٧، مجتمع استهلاكي: ٢٧٣
الانكشارية: ٢٤٩	الاستيراد: ٧، ٨، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٣
الأمر السامي السلطاني، الأوامر السلطانية: ٦٥	الاصلاحات العثمانية: ١٤
	الأطباء: ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢

- ١٩٩، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٣
الانتداب (الفرنسي): ١٥٩، ٢٥٧
الانتفاضات الفلاحية: ٢٧٧
الانماء، الانماء الزراعي: ٢٧٤، الانماء المتوازن: ٢٧٦
الأوراق الرسمية: ٢٦٨، ٢٦٩
- ب -
الباسيورات: ٢٦٩
البرجوازية، البرجوازيون: ١٢٤، ١٤٠، ١٥٠، ١٥٢، ١٧٣، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٣٩، ٢٥١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥
الاقتصاد البرجوازي: ١٥٢؛ البرجوازية التجارية: ١٤٩
بروتوكول جبل لبنان: ٤٣، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٠
البنك الزراعي: ٢٥٩، أصحاب البنوك: ٢٣٦
البنكنوت التركي: ١٩٨
البلص: ٢١٦، ٢٥٤
بزر دود القز البلدي: ١٨٥، الكريتي: ١٨٥، الكورسيكي: ١٨٥، ١٨٦، المصري: ١٨٥، الياباني: ١٨٥
- ت -
التاجر، التجار، التجارة: ٧، ٨، ٩٤، ٩٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٧، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٦٧، ١٧١، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٣٦، ٢٥١، التجار الأوروبيون (الأجانب): ١٢٩، ١٥٠، التجار المحليون: ١٢٩، التجارة الأوروبية: ١٧٧، التجارة الخارجية: ٧، ٨، ١٤٤، ١٧٣، التجارة الداخلية: ٧، ١٤١، ١٦٩، ١٧٣، التجارة السورية: ١٥٠، التجارة العثمانية: ١٥٠، التجارة المثلثة: ١٥٠، التبادل التجاري: ١١، ١٧٣، ١٨٦، ٢٠٧، ٢٣٩، ٢٤٠، النشاط التجاري: ١٦٥، الخدمات التجارية: ٢٧٤، الرساميل التجارية: ٢٠٢، قطاع التجارة والخدمات: ١٧٣، المؤسسات التجارية: ٢٣٦، المبادلات التجارية: ١٧٣، ١٧٨، ٢٠٢، ٢٦٨، وكلاء
- التجارة الأجنبية: ١٥١
التبعية العثمانية: ٦٢، ٢٥١، ٢٧٠
التبعية للرأسمال الأجنبي: ١٢
التبغ التركي (الدخان الاسطنبولي، الاسلامبولي، البافرا): ١١٦، ١١٧، ٢٦٢
التبغ الجبلي: ١١٥، ٢٦٢
التبغ الريحاني: ١١٥
التبغ الكوراني: ١١٥، ١١٧
نظام التبغ: ٢٦٢
التشريع، التشريعات: العثمانية: ٦٢، ٥٣، الاسلامية: ٢٧٥، الأوروبية: ٢٧٥، ١٧٣، ٢٦٨؛ المسيحية: ٢٧٥
التنظيم، التنظيمات العثمانية: ٢٥١، التنظيم العقاري: ٦٠
التراكم النقدي: ٢٧٢
التبادل السلمي: ٢٧٢
التبادل العقاري: ١٢٩
التجهيزات العسكرية: ٢٥٩
تذكرة هوية: ٢٦٩
التسليف الزراعي: ١١١
التسليفات المالية: ٢٤٨
التصدير: ٧، ١١، ١١٣، ١٢٤، ١٦٤، ١٧٣، ١٨٩، ٢٦١، ٢٦٣
تعاونية فلاحية: ٢٠٨
التغيرات الديموغرافية: ٢٣٢
التوازن بين الصادرات والواردات: ٢٧٤
التوازن البيولوجي والاقتصادي والاجتماعي: ٢٧٦
- ح -
الحرب العالمية الأولى: ١٣، ١١٦، ١٢٦، ١٣٥، ١٧٥، ١٨٠، ٢٠٥، ٢٧٥، ٢٧٦
الحرب الفرنسية - الالمانية: ٨
الحرير الصيني: ١٢، ١٤٥
الحرير الياباني: ١٢، ١٤٥
الحرير الاصطناعي: ١٨٧
الحسبة: ٢٣٦
- خ -
الخراج: ٢٢٠

خط شريف كلخانة: ١٣، ٣٦، ٢٢٠

- د -

الدستور العثماني: ١٤، ٦٢، ٦٦، ٩٠

الدفترخانة (دائرة التسجيل العقاري): ٦٢، ٦٣، ٦٥

الدورة الاقتصادية: ١٦٨

الدورة الزراعية: ٩٩، ١١١

دولار أميركي: ١٧٤، ١٩٩

- ر -

الرأسمال، الرأسمالية، الرسملة، أصحاب الرساميل
النقدية: ٧، ١٠، ١٢، ٩٤، ١٢٣، ١٣٢،

١٤٥، ١٥٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٩١، ٢٠٢،

٢٣٣، ٢٧٤

الرأسمال الأجنبي (الأوروبي): ١٢، ١٥٠، ١٧٥، ١٩١

الرأسمال الليوني الفرنسي: ١٢، ١٢٣، ١٥٠

الرأسمال النقدي، رساميل نقدية: ١٢٤، ١٧٣، ٢٥١

الرأسمال الزراعي: ١٣٢

الرأسمال الفرنسي: ١٢٣، ١٥٠

رأسمالية بنكية وتجارية: ٢٠٢، ٢٠٦

الرسملة اللبنانية: ٢٣٣

قوة الرسملة: ٢٧٤

أصحاب الرساميل: ٩٤، ١٤٥، ٢٧٥، ٢٧٧

التبعية للرأسمال الأجنبي: ١٢

الرشم، الرقام (نائب الملتزم): ٢٥٢، ٢٥٣

الرشوة: ٢١٦، ٢٢٢، ٢٧١

الري (مشاريع الري، مياه الري): ٥٦، ١٠٤، ١٥١، ١٦١

الربيع (الربيع العقاري، الربيع النقدي): ١٣، ٣٦، ١٧٣، ٢٠٨، ٢٧٢

- س -

سالتامة جبل لبنان: ٥٨، ١٠٩، ٢٠٤

السوق، أسواق: ٧، ٨، ١٣، ١١٣، ١١٦،

١٣٢، ١٤٩، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧،

١٧٠، ١٨٦، ١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٢،

٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٨

سوق العرض والطلب: ١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥

السوق الليونية - الفرنسية: ١٣، ١٣٢، ١٤٥، ١٥٠، ١٨٦

سوق الحسبة: ١٨٨

أسواق قطع النقد (البندر): ١٧٠، ٢٠٠

السوق الرأسمالية الخارجية: ٢٠٤

السمسرة، السمسار، السماسرة: ١٤٩، ١٥٠،

١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٧،

١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٠،

٢٠٧، ٢٥٢، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٧

- ش -

الشراكة، شركاء: ١٤، ٢٠، ٦٢، ٦٧، ١٨٤

شراكة المزارعة: ١٧٨

شراكة المساقاة: ١٧٧، ١٧٨

شركة حصر التبغ والتنباك العثمانية (الريجبي):

١١٦، ١١٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣

الشفعة (حق، حقوق): ٧٠، ٧٣، ٩٤

الشوياصي، الشويصة: ٩٨، ١٧١، ١٧٣، ٢٠٧،

٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤

- ص -

الصدارة العظمى: ١١٥، ٢١٣

صفار المالكين (المالكون الصفار): ٣٨، ٧٣،

٩٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٠

صناعة الخمور (تصنيع الخمرة): ١٤٣، ١٥٠،

٢٦٧، ٢٦٨

الصيارفة: ١٩٨، ١٩٩، ٢٥١

- ض -

الضابطية (رجال الأمن الداخلي في متصرفية جبل

لبنان، الدرك): ٧٢، ٢١٤، ٢١٦، ٢٣٦،

٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٧٢

- ط -

الطابو (التسجيل العقاري العثماني، نظام، قانون،

دفتر، دوائر): ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧،

٧١، ٧٣، ٩٢، ٩٣، ١٠١، ٢٣٧

الطوايع الأميرية: ٢٦٦، ٢٦٨

- ع -

علاقات اقتصادية: ١١، ١٨

علاقات إقطاعية: ١٤

العملات الأجنبية (الأوروبية): ١٤٤، ١٩٨،
٢٠٠، ٢٠٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٤

العملات الذهبية: ١٨٨، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠،
٢٠٧، ٢٧٤

عونات جماعية: ١١٨

- ف -

فرنك فرنسي: ٢٢٧

الفولكلور: ٢٧٦

- ق -

قانون النفوس الجديد: ٢٦٩

قانون يوستنيانوس: ٢٧٥

القائمقاميتان: ٤٠، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٢١٢،
٢٢٠

قانون الأراضي: ٩٣

القدرة الشرائية: ١٨٢، ١٩٧

القطاع الزراعي: ٢٠٤

القطاع التجاري الخدماتي: ٢٠٤

قطاع الخدمات: ٢٧٣

القوانين العثمانية: ٧٠، ٧١، ٢٤٥، ٢٤٩

القناصل الأجانب: ٣٨، ١١٦، ١٢٩، ٢٠٤،
٢١٥، ٢٥٩

الفهر الاقتصادي: ١٢٧

الفراط الشائع: ٦١

- ك -

كبار الموظفين: ١٤٦، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٦، ٢٢٨

الكساد، الكساد الاقتصادي: ١٨٧

كساد المواسم الزراعية: ٢٧٧

الكوميسرون: ٢٧٣

- م -

المالك، المالكون، كبار المالكين: ١٤، ١٦،

٣٦، ٣٧، ٧٣، ٩٨، ١٤٦، ٢٠٧، ٢٠٨،

٢٧١، ٢٧٢

المالية العثمانية: ١٩٩، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٢،

٢٣٨، ٢٣٠

مجلس الإدارة (في متصرفية جبل لبنان): ٤١،

٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٤، ١١٠، ١٦٦،

٢١٣، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٤٢،

٢٤٣، ٢٤٧، ٢٥٣

مجلة الأحكام العلنية: ١٤، ٤٤، ٩٣، ١٦٤

المحاصصة: ٩٨، ٢٧٢

المحاكم الابتدائية: ٣٩، ٤٠

المحاكم الشرعية: ١٨، ٣٩، ٤٢

محكمة الشوف المذهبية (اللزنية): ١٣٧

المحامون: ٢٣٨

مدارس المعارف العثمانية: ٢٤٥

المرابي، المرابون: ٦٤، ٩٤، ٩٨، ١١٣، ١٢٥،

١٤٦، ١٥١، ١٥٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٥،

١٨٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٥١، ٢٧٢

مراقبة الأسعار والموازن: ٢٤٢

المزاحمة الأجنبية: ١٤٦

المزاد، المزايعة العلنية: ٦٣، ١٠٩، ٢٥٠،

٢٥٨، ٢٦٧

مشد المسكة: ٦٣، ٢٥٨

المصارف الزراعية: ٢٧٢

المصنوعات الأوروبية: ١٢

المضاربات العقارية: ٩٣، ٢٣٩، ٢٧١، ٢٧٤

مطحنة، مطاحن: ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩

معصرة، معاصر (للزيت والزيتون، ولدبس

العنب): ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ١٣٤، ١٣٥،

١٤٣، ١٣٧

المقاسمة: ٦٣

المقاطعجي، المقاطعجيون: ١٦، ٣٦، ٣٧، ٥٠،

٦٠، ٢١٢، ٢٥١، ٢٥٢

المقايضة: ٧، ١٦٣، ١٦٥، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٠٨

مكتبة الأسد الوطنية: ٢٩

الملاحظات اللبنانية: ٢٦٦، ٢٦٧

المتوجات الأوروبية: ٧

المهندسون: ٢٣٨، ٢٤٠

الموازنة العامة: ٢١٧

المؤسسات الاجتماعية: ٩٩

مؤسسات الحماية الرسمية : ٢٤٨
المؤسسات العالية : ٩٩

- ن -

الناطور : ٥٦ ، ١٧١ ، ٢٥٢
نظارة الأملاك : ٢٥٣
نظارة الخراج : ٢٥٣
نظام التبغ : ٢٦٢
نظارة المعارف العثمانية : ٢٥٩
النظام الضريبي العثماني : ٣٠ ، ٣٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ،
٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٧١
نظام الطرق والمعابر : ٢٦٣
النظام المتري : ٧٤ ، ١٦٤

النظام النقدي العثماني (المالي) : ١٩٩ ، ٢٤٨

- ه -

الهجرة، النزوح، المهاجرون : ٥ ، ٨ ، ١٢ ،
١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٢ ،
٢٣٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦

- و -

الوسيط التجاري : ٢٠٠ ، ٢٠٤
الوساطة التجارية : ٢٠٧

- ي -

اليد العاملة : ١٣ ، ١٢٧ ، ١٧٣ ، ٢١٦

فهرس الموضوعات

تعريف بالكتاب	٥
مقدمة منهجية	
في طرح المشكلة والفرضيات والتعريف بالوثائق	٧
أولاً - في طرح المشكلة	٧
ثانياً - الفرضيات	١١
ثالثاً: التعريف بالوثائق الأصلية والمصادر الأصلية	١٨
١ - دفاتر المساحة القروية والعائلية الخاصة في جبل لبنان	١٩
أ - محتويات الدفاتر العقارية التفصيلية	١٩
ب - محتويات دفاتر الملكية التفصيلية	٢٠
ج - محتويات دفاتر الملكية العامة	٢٠
٢ - إيصالات الضرائب والرسوم العثمانية	٢١
أ - إيصالات مال اليركو الإفرادية	٢١
١ - في جبل لبنان	٢١
٢ - في البقاع	٢٢
ب - تذكرة ويركو المسقفات	٢٣
ج - تذكرة ويركو التمتع (البقاع)	٢٣
د - إيصالات مال اليركو القروية	٢٤
١ - في جبل لبنان	٢٤
٢ - في البقاع	٢٤
هـ - إيصالات ويركو الأغنام	٢٦
و - إيصال تسديد التزام الأعشار	٢٧

ز - إيصال مال الطرق (مال ربح المجيدي)	٢٧
٣ - دفاتر حسابات دكان الشيخ ملحم تقي الدين في بعقلين	٢٧
٤ - دفاتر تسويق الشرائق في إقليم الخروب العائد للتاجر من دلهون - الشوف ١٩١٣ م	٢٨
المخطوطات والكتب النادرة	٢٩
تبويب موضوعات الكتاب	٢٩
الفصل الأول: المساحة ونظام التحرير والتحديد العقاري في جبل لبنان والبقاع	٣٣
مدخل	٣٥
إجراءات المساحة بعد صدور قانون الأراضي عام ١٨٥٨	٣٩
- مرقف أهالي جبل لبنان من إجراءات المساحة	٤٥
- تطور تقديرات دراهم مساحة أراضي جبل لبنان	٤٧
- المسح الطائفي والتسجيل العقاري	٥٣
- التحرير العقاري	٦٢
- إجراءات تحرير الأراضي	٦٥
- التحديد العقاري	٧١
- مقاييس المساحة أو (وحدات قياس المساحة)	٧٣
١ - درهم المساحة الإنتاجي في جبل لبنان	٧٥
٢ - الفدان	٨٧
٣ - الدونم	٩٠
٤ - الذراع	٩١
بعض الاستنتاجات	٩٢
الفصل الثاني: الأراضي الزراعية وأنواع المزروعات في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٦٨١ - ١٩٤١	٩٥
مدخل	٩٧
الأراضي الزراعية وأنواعها	٩٩
١ - الأراضي السليخ (أو أراضي إنتاج الحبوب والخضار والتبغ)	١٠١
أ - زراعة الحبوب وإنتاجها	١٠٩

١١١	القمح
١١٢	الشعير
١١٢	الحبوب الأخرى
١١٣	ب - زراعة الخضار وإنتاجها
١١٥	ج - زراعة وإنتاج التبغ
١١٩	٢ - زراعة التوت وإنتاج الحرير
١٢٧	٣ - أراضي الزيتون وإنتاج الزيت
١٣٥	أنواع الزيتون وأمراضه
١٣٦	٤ - أراضي المختلف أو زراعة الأشجار المثمرة
١٤٠	الكرمة والعنب
١٤٤	الزراعات الأخرى
١٤٤	بعض الاستنتاجات
الفصل الثالث: الإنتاج الزراعي: أدواته، وتسويقه، وأثره في تطور السكن المديني	
١٤٧	في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع ١٨٦١ - ١٩١٤
١٤٩	مدخل
١٥٠	١ - الأدوات الزراعية
١٥٧	٢ - الأوزان والمكاييل
١٦٥	٣ - تسويق الإنتاج الزراعي
١٧٥	٤ - أسعار المنتجات الزراعية
١٧٩	أ - تطور سعر مُدّ القمح
١٨٢	ب - تطور سعر مُدّ الشعير
١٨٣	ج - تطور سعر رطل الزيت
١٨٥	د - حركة تطور أسعار شرائق الحرير
١٨٨	هـ - تطور أسعار التبغ الخام
١٨٩	و - أسعار الخضار والفواكه
١٨٩	ز - أسعار المنتجات الزراعية في البقاع وولايتي بيروت وصوريّة

١٩١	٥ - أسعار العملات
٢٠٠	٦ - أثر الأسواق التجارية للمواد الزراعية في زيادة السكن المدني
٢٠٠	أ - تطور زحلة
٢٠٤	ب - النمو السكاني لدير القمر
٢٠٧	بعض الاستنتاجات
٢٠٩	الفصل الرابع: النظام الضريبي
٢١١	مدخل
٢١٢	النظام الضريبي العثماني في جبل لبنان والبقاع ١٨٦١ - ١٩١٤
٢١٩	أنواع الضرائب في متصرفية جبل لبنان والبقاع (١٨٦١ - ١٩١٤)
٢٢٠	أولاً: مال «الويركو»
٢٢١	١ - ويركو الأملاك أو مال الأرزاق
٢٣١	٢ - الويركو الشخصي (مال الأعناق)
٢٣٤	٣ - ضريبة البدل العسكري
٢٣٦	٤ - «ويركو التمتع»، ضريبة الدخل والحسبة
٢٤٣	٥ - «ويركو» الأملاك المبنية أو رسم «المسقفات»
٢٤٧	٦ - «ويركو الأغنام»
٢٥٠	ثانياً - الأعشار
٢٥٢	أ - أعشار الحبوب
٢٥٥	ب - عائدات الأراضي الأميرية في جبل لبنان
٢٥٨	ج - أعشار الحرير
٢٦٠	د - أعشار التبغ
٢٦٣	ثالثاً: ضريبة مال الطرق أو «ربع المجيدي»
٢٦٦	رابعاً: الرسوم
٢٦٦	أ - رسم الملح
٢٦٧	ب - رسم الخمر والمسكرات
٢٦٨	ج - رسوم متفرقة

بعض الاستنتاجات	٢٧٠
الخاتمة	٢٧٣
باب الملاحق والوثائق ومكتبة البحث	٢٧٩
فهرس الملاحق	٢٨١
فهرس الوثائق	٢٩٥
مكتبة البحث	٣٤٣
فهرس الاعلام	٣٥٩
فهرس الأماكن	٣٦٢
فهرس المصطلحات	٣٧٩
فهرس الموضوعات	٣٨٣

إنّ هذا الكتاب يتناول بالعمق دراسة وتحليل أنواع الأراضي بياضاً وقراراً وانتاجاً وضرائب وتحريراً وتحديدأ بعد مساحتها بالدرهم الإنتاجي. ويقيم العلاقة الجدلية «الديالكتكية» بين الأرض وانتاجها وقوة العمل البشرية والحيوانية، ومعادلة الإنتاج بالقدرة الشرائية لقوة إنتاج الأرض وعمل الفلاح وأدواته وحيواناته مجتمعة. إنه كتاب يبحث مسألة الضرائب الريفية الزراعية والعقارية وتقلبات أسعار المواد الغذائية وصرف العملات المحلية والأجنبية. ويرصد قدرة المنتج الريفي على الإدخار وتأمين غذاء أسرته واستمراره في الإنتاج، وقدرته على تطوير بُنى مجتمعه الاقتصادية والاجتماعية بدل التمرد والانتفاضة والنضال الإيجابي والسلبي بالهروب من الاندماج في العملية الإنتاجية والاستعاضة عنها وعن التقدم الاقتصادي والتحرر الاجتماعي بالنزوح والهجرة. من هنا، يمكن قراءة الكتاب كدراسة مستقلة في التاريخ الريفي، أو ككتاب ضمن سلسلة متكاملة في مضمونها ومنهجها وتحليلها لمصادرها ووثائقها الأصلية.

ISBN 9953 - 438 - 27 - 7

تصميم الغلاف: حسن عاصي

Bibliotheca Alexandrina



0918990